الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية–قسنطينة

كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسم اللغة العربية

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

تحقيق

رسالة الإفصام

ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضام

لأبي الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله بن الطراوة المالقي (ت528هـ)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية

(تخصص النحو والصرف)

إعداد الطالب

عبد الغني حساييني

إشراف الأستاذة الدكتورة

ذهبية بورويس

لجنة المناقشة

أ.د سامي الكناني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
أ.د أحمد غرس الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 1	عضوا مناقشا
أ.د ذهبية بورويس	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	مشرفا ومقرّرا
د.عبدالناصر بن طنّاش	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014م

1436/1435هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإهداء

...إلى روح الأستاذ حاتم صالح الضامن رحمه اللّه إتماما لما بدأه وعرفانا بما قدمه في خدمة القرآن الكريم واللغة العربية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وتقدير

الحمد للّه أولا, والشكر لكل من ساعدني في هذا العمل وأخص منهم:

والديّ الكريمين وكل عائلتي.

الأستاذة المشرفة وصاحبة مشروع الماجستير: د. ذهبية بورويس.

الأستاذ محمد بن مبخوت من الجلفة أشكره على تنبيهي على هذا المخطوط.

الأستاذ إبراهيم اليحي المفهرس بمكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض أشكره على تصوير نسخة مكتبتهم ووصفها.

الشيخ سمير ميرادي من بجاية (طالب دكتوراه) في السعودية أشكره على تزويدي بمصورة نسخة الأسكوريال من مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة:

الحمد لله المتنزّه عن الخطأ والنسيان, المتفرّد بالكمال, الذي أنزل على عبده الكتاب قيّما ولم يجعل له عوجا, يرفع به أقواما ويخفض به آخرين ولو كان من عند غير اللّه لوجدوا فيه اختلافا كثيرا. والصلاة والسلام على سيدنا محمّد صاحب الإفصاح والبيان, الذي أوتي جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصارا, وعلى آله وأصحابه. أمّا بعد

فإنّه لا يتمّ لأحد تعلّم علم من العلوم حتى يحكم أدلته, ويتوسع في معرفة الخلاف, ويجيب على الاعتراض. والنحو من أهمّ هذه العلوم النظرية ولم يزل المتأخر يرد فيه على المتقدم.

وقد اخترت أن أخوض في هذه المرحلة على قلة حيلتي وكساد بضاعتي في تحقيق مخطوط في النحو لأحد أعلام الأندلس وهو أبو الحسين بن الطراوة الذي اشتهر بمخالته لما عليه النحاة حتى رموه عن قوس واحدة, فصار لا يُذكر رأيه إلا متعَقَّبا عليه فاقترن بقولهم: وخالف ابن الطراوة وخلافا لابن الطراوة وزعم ابن الطراوة..

وهذا الكتاب الذي قمت بتحقيقه على حسَب طاقتي هو الأثر الوحيد الذي وصل إلينا من آثار هذا الإمام وهو: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح.

وهو كما يظهر من عنوانه يعترض على كتاب الإيضاح (المشهور بالعضدي) وجزئه الثاني المسمى بالتكملة, لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ويتتبعه بالنقد لما رأى من تهافت الناس في الأندلس عليه, وقد ظهر له أنّه ليس بتلك المنزلة وأنّ غيره من الكتب والمختصرات أنفع منه.

وقد حقق هذا الكتاب مرتين حققه لأول مرة حاتم صالح الضامن وطبعه طبعة أولى سنة 1990م (ببغداد) ثم جاء عياد بن عيد الثُّبيتي وأعاد تحقيق الكتاب سنة 1994م وأشار إلى اثنين وثلاثين خطأ نسبه إلى التعثر في قراءة النص وخطأين في الضبط وإغفال لتخريج بيت وحديث شريف. وتهجم على الضامن لكثرة نشره للتراث. ثم أعاد الضامن طبع الكتاب طبعة ثانية سنة 1996م (عالم الكتب – بيروت) واستدرك على نفسه أكثر من ثلاثين خطأ وخرّج ستة شواهد كان قد أغفلها في الطبعة الأولى, وكان هذا قبل أن يطلع على نشرة الثبيتي, فلما اطلع عليها كتب مقالا في مجلة العرب سنة 1996م يرد فيه على الثبيتي ويتّهمه بالإغارة على تحقيقه وسلخ حواشيه مع تغيير طبعات المصادر والتصرف فيها بالتقديم والتأخير بعد أن أهداه الضامن نسخة من تحقيقه.

والنسخة التي اعتمدها المحققان نسخة فريدة محفوظة بمكتبة دير الاسكوريال بمدريد – إسبانيا وزعما أنه لا أخت لها. وبعد أن كشف لنا إبراهيم اليحيى عن نسخة مكتبة الملك عبد العزيز العامة

بالرياض اطلعت عليها وقارنتها بنشرة الضامن فظهر أن أعيد تحقيق الكتاب باعتماد النسخة الجديدة.

ولا يخفى أن تحقيق مخطوط ما على نسخة وحيدة لا يمكن أن يصل إلى درجة الكمال والتمام ولا يمكننا أن نسلم بأن هذا النص هو كما وضعه المؤلف

وقد اعترف الضامن بذلك فقال في مقدمته: " وتحقيق كتاب ما على نسخة واحدة ليس بالأمر السهل فثمة مشكلات اعتورت المخطوطة تمثلت في طمس بقسم من الكلمات وسقوط أخرى ... فجاء الكتاب أقرب إلى الكمال, ولست أغالي فأدعي العصمة من الزلل".

وأقول: إني استدركت على مئات المواضع مما وقع فيه تصحيف أو تحريف أو تقديم وتأخير أو سقط. وكان بعضها راجعا إلى تحريف نسخة الاسكوريال وبعضها الآخر إلى خطأ المحقق في قراءة المخطوط والأعجب أنّي وجت كلمات زادها المحقق من كيسه لا وجود لها في نسخته وليت مما وضعه بين مزدوجين لإتمام الكلام كما أنّ بالنسخة كلمات لم ينسخها المحقق.

وقد عانيت كثيرا في تصحيح التحريف ومعالجة السقط والزيادة وكان أصعب ما واجهني في ذلك صعوبة قراءة الحواشي وطمس أكثرها وتحريف بعض الكلمات في النسختين معا, مما يبعث على الشك في صحة أحد الوجهين فاستعنت بكتب النحو واللغة في تصحيح بعضها وبالنظر في السياق مرة أخرى, كما أنّ أسلوب المؤلف المسجوع ساعد كثيرا على تصويب المقاطع وترجيح الخلاف.

وكنت عزمت على إتباع التحقيق بدراسة شاملة عن حياة ابن الطراوة وعن كتابه (رسالة الإفصاح) لولا أنّ الوقت الّذي ألزمنا به في هذه المرحلة قصير. وقد قال الضامن: (قضيت سنتين في قراءة النص ومقابلته بالنسخة المصورة التي نسخها تلميذي فضلا عن أنّ الدكتورة خديجة الحديثي كانت خبيرة في فحص النص ... بقي الثبيتي يحتفظ بصورة المخطوطة مذ اثنتي عشرة سنة ولم ينشرها).

ومن الدراسات التي أقيمت عن حياة ابن الطراوة وآرائه النحوية وكتابه دراسات منها:

- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو - محمد إبراهيم البنا رسالة ماجستير مطبوعة1980م.

-ابن الطراوة النحوي- عياد الثبيتي رسالة ماجستير مطبوعة.1983م.

- ابن الطراوة حياته وآراؤه النحوية والصرفية- فتحي محمد محمد يوسف 1989م.

- اعتراضات ابن الطراوة النحوية في شرح الإيضاح على أبي على الفارسي-محمد حراث رسالة

ماجستير جامعة تيزي وزو 2013م.

ومن المقالات:

– نقد النشرة الثانية لكتاب الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح–حاتم الضامن, مجلة العرب الرياض, 1996م.

– أبو الحسين ابن الطّراوة وآراؤه في النّحو والصّرف – مزيد إسماعيل نعيم وروفائيل مرجان, مجلة جامعة تشرين 2005م.

– ردود ابن الطراوة النحوية على أبي علي النحوي في رسالة الإفصاح بعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح – محمد قاسم سعيد, مجلة ديالي للبحوث الإنسانية – العراق 2011م.

مع أنّ هذه الدراسات التي أقيمت على الكتاب وقعت في أخطاء كثيرة تبعا للخطأ في النص.

صاحب الحواشي:

وعلى نسخة الاسكوريال حواش كثيرة يُرَدُّ فيها على اعتراضات ابن الطراوة وينفصل عنها فحققتُ ما استطعت قراءته منها وقد زمر فيها إلى مؤلفها الحرفين (ع ش) في بعض المواضع وبالحرف (ع) في مواضع قليلة وبالحرف (ش) في سائر الحواشي. قال إبراهيم البنا إنّه قد تكون لابن الضائع الذي ثبت أنّ له رد على اعتراضات ابن الطراوة وزعم حاتم الضامن أنّها لشخص واحد ومال إلى أنه أبو علي الشلوبين وتبعه الثبيتي حقق بعض الحواشي.

الذي قاله البنا مجرّد ظن منه اعتمادا على ما في كشف الظنون. والذي ذكره ابن الخطيب في الإحاطة يدل على أنّ ابن الضائع تعقب ابن الطراوة في إملائه على الإيضاح ونصّه: وله إملاء على طائفة كبيرة من إيضاح الفارسي. وكان له اعتناء كبير بكلام الفارسي على الجملة، وبحسب ذلك استقضى اعتراضات أبي الحسين بن الطراوة على أبي علي بالردّ، واستوفى ما وقع له في ذلك حتى لم يبق بيده شيء على طريقة من الإنصاف ودليل الهدى، لم يسبق إليها) وهذا الوصف من ابن الخطيب لا ينطق على هذه الحواشي لما فيها من تعصّب وتجهيل لابن الطراوة بعبارات بعيدة عن الإنصاف والهدى. وقد تتبعت انفصالات الشلوبين عن ابن الطراوة مما نقله أبو حيان وابن أبي الربيع فلم أجدها تشبه ما في هذه الحواشي.

أمّا كونها لشخص واحد فغير مسلَّم فقد جاء في إحداها:

(ش): كَمَا أَنَّ هَذَا خَلْفٌ كَذَلِكَ ... قُلْتُ يُرِيدُ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ لَمْ يُرِيدُوا ... هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

من كلام (ش), وَمَا بَعْدَهُ مِن كَلاَمِ (ع). وهذا النصّ دليل قاطع صريح على أنّهما ليسا شخصا واحدا. فالكلام الأول للمشار إليه بالحرف (ش) ثم شرحه المشار إليه بالحرف (ع) بقوله: قلت:

... ثمّ بيّن ذلك في ختام كلامه.

ومن الإشارات التي تعين على تحديد المؤلف ما يأتي:

جاء في إحدى الحواشي:

(ش): جَهِلَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – مُرَادَ النَّحْوِيِّينَ ...قلت: .... فَقَدْ أَشَارَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – إِلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي زِدْنَاهُ عَلَيْهِ هُنَا بِقَوْلِهِ: (... إِنَّ النَّحْوِيِّينَ إِنَّمَا أَرَادُوا الْإِعْلَامَ بِعَدَدِ الْأَجْنَاسِ...)

وهذه العبارة التي نسبت إلى الأستاذ أبي إسحاق جاءت قبل هذا من كلام (ش) فدلّ على أنّ (ش) هو الأستاذ أبو إسحاق. وترحّمه عليه (وفي موضع رضي الله عنه) دليل على أنّه توفي. وقوله (زدناه عليه) فيه أنّ (ع) جمع الحواشي من كلام أبي إسحاق وزاد عليها...

والذي ترجح عندي من أدلة كثرة قدمت بعضها أنّ صاحب الحواشي هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى سنة 790 هـ). وورد في الحواشي ما يفيد بأنّ المؤلف له تتبع لكتاب المقدمات أيضا. وقد وجدت الشاطبي في شرح الألفية يعترض على ابن الطراوة وصرح بالنقل عن المقدمات..

ثم تتبعت صفحة العنوان من المخطوط لعلّي أجد إشارة فوجدت في أعلاها بخط غير واضح: خاطّ هذا الأصل نسيج وحده أبو إسحاق الشـ ... وبعده بياض فحمدت اللّه. ورجوت أن يكون ما وصلت إليه صحيح. وعلى يسار الصفحة كلام مطموس يبدو أنّه فيه اسم جامع الحواشي ولم يظهر من العبارة إلا: ... ذلك... على خطأ وتصحيف كثير.. أعان الله على إصلاحه.

والذي ظهر لي أنّ أحد تلاميذ الشاطبي جمعها له بعد وفاته وأشار إلى بداية اسمه بحرف (ع) وقد يكون تلميذه (أبو بكر محمّد بن عاصم (المتوفى سنة 829 هـ).

ترجمة مختصرة لابن الطراوة:[1]

أجمع من ترجم له أنّه: أبو الحسين سليمان بن محمّد عبداللّه بن الطّراوة السبائي المالقي وصفحة العنوان من نسخة الاسكوريال: كذا وجدت اسمه بخطّه.

وخالف في ذلك القاضي عياض في الغنية فقال هو: يحيى وتبعه السيوطي في البغية فترجم له مرتين المرة الأولى في حرف السين والمرة الآخرة في حرف الياء نقلا عن القاضي عياض.

---

(1) انظر ترجمته في: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس, أبو جعفر أحمد بن يحيى الضبي, دار الكاتب العربي, القاهرة – مصر, 1967م, ص 304, التكملة لكتاب الصلة, محمد بن عبد الله بن أبي بكر ابن الأبار القضاعي البلنسي, تح عبد السلام الهراس, دار الفكر, بيروت – لبنان, 1415هـ- 1995م, 91/4, تحفة القادم, ابن الأبار, أعاد بناءه: إحسان عباس, دار الغرب الإسلامي, بيروت – لبنان, ط1, 1406 هـ - 1986م, ص 18, أعلام مالقة, أبو عبداللّه بن عسكر وأبو بكر بن خميس, تح عبداللّه المرابط الترغي, دار الأمان, دار الغرب الإسلامي, بيروت – لبنان, ط1, 1420هـ - 1999م, ص 343, المغرب في حلى المغرب, أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي, تح شوقي ضيف, دار المعارف, القاهرة – مصر, ط3, 1955م, 208/2, إنباه الرواة على أنباه النحاة, أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القِفطي, تح محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر العربي, القاهرة – مصر, مؤسسة الكتب الثقافية, بيروت – لبنان, ط1, 1406 هـ - 1986م, 113/4, المطرب من أشعار أهل المغرب أبو الخطاب عمر بن حسن ابن دحية الكلبي, تح إبراهيم الأبياري وحامد عبد المجيد وأحمد أحمد بدوي, مراجعة طه حسين, دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان, 1374 هـ - 1955م, ص 212, 117, 231, الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة, أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن عبد الملك المراكشي, تح إحسان عباس, دار الثقافة, بيروت – لبنان, 107/4, إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغوين, عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني, تح عبد المجيد دياب, مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية, الرياض – السعودية, ط1, 1406 هـ - 1986م, ص 135, معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب, ياقوت الحموي الرومي, تح إحسان عباس, دار الغرب لإسلامي, بيروت – لبنان, ط1, 1993م, 1402/3, البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة, مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي, تح محمّد المصري, دار سعد الدين, دمشق – سوريا, ط1, 1421هـ 2000, ص 149, بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطيّ, تح محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر, ط2, 1399 هـ - 1979م, 602/1, 341/2. وغيرها... وانظر مقدمة تحقيق حاتم الضامن لرسالة الإفصاح, عالم الكتب, بيروت – لبنان, ط2, 1416 هـ - 1996م, ص 5 – 9.

وقال ابن الأبار: وَقد أنشد القَاضِي أبو الفضل عياض له وغلِط فِي كنايته...

أراد بالكناية الاسم.

وجاء في بعض المصادر: السبئيّ. وفي المطرب لابن دحية ومعجم الأدباء لياقوت: الشيباني والظاهر أنه تصحيف للسبائي.

ويقال له ابن الطراوة وابن طراوة.

ولد بأرضيط من مالقة. وينسب إليها الأرضيطي.

-شيوخه: ذكر منهم في كتب التراجم:

أبو بكر بن عيّاش المرشاني.

أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي.

أبو مروان عبد الملك بن زيادة الطبني.

أبو مروان عبد الملك بن سراج.

أبو بكر بن أبي الدوس محمد بن أغلب.

أبو بكر محمد بن هشام المصحفي.

هابيل بن محمّد الألبيري.

الأعلم يوسف بن سليمان الشنتمري.

تلاميذه: ذُكر منهم:

أبو إسحاق إبراهيم بن عبد القاهر بن فتوح المعروف بابن شَفِيع.

أبو بكر سليمان بن سمحون القرطبي.

أحمد بن حسن الجراوي.

أحمد بن علي التجيبي.

حنون بن عبد العزيز بن حكم.

زنبور بن يعسوب الحضرمي.

صالح بن خلف الأنصاري.

صالح بن عبد الملك الأوسي.

صالح بن علي الهمذاني.

طارق بن موسى المعافري.

أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي.

عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الرماك.

عبداللّه بن حسن اليابسي.

عبداللّه بن عبد الرحمن بن فائز العكي.

عبداللّه بن محمّد البياسي.

عبد اللّه بن محمّد العبدري.

عبد الملك بن مجبر البكري.

عبو الوهاب بن علي القيسي.

علي بن إسماعيل الخزرجي.

علي بن جامع الأوسي.

اقاضي عياض اليحصبي.

عيسى بن يحيى المعروف بابن الليطاني.

القاسم بن دمان.

محمد بن سليمان بن محمّد (ابن المصنف).

محمد بن صالح الأنصاري.

محمّد بن عبد اللّه القيسي.

محمّد بن عبيد اللّه الخشني المعروف بابن العوص.

محمد بن مسعود بن خليفة.

محمد بن موسى الأصبحي.

محمد بن يزيد الطائي.

يحيى بن عبد الجبار.

مؤلفاته:

ترشيح المقتدي

رد الشارد إلى عقال الناشد

رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح.

رسالة في الرد على من صوب رأي ابن الباذش.

رسالة في منع استثناء الكثير من القليل

مقالة في الاسم والمسمى

المقدمات إلى علم الكتاب وشرح المشكلات على توالي الأبواب.

وفاته:

توفي في رمضان أو شوال من سنة 528 هـ وقد جاوز التسعين.

عنوان الكتاب ونسبته إلى ابن الطراوة:

ذكره ابن عبد الملك بقولك: (وتنبيهاته على إيضاح الفارسي) وسماه الفيروز ابادي في البلغة: (الإفصاح على الإيضاح). وفي الإحاطة في ترجمة ابن الضائع: (ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي) وفي كشف الظنون: (وعلى (الإيضاح) اعتراضات لابن الطراوة النحوي). وقد اتفقت النسختان المخطوطتان على نسبة الكتاب إلى ابن الطراوة في صفحة العنوان. وفي نسخة مكتبة الملك عبد العزيز العامة: الإفصاح في الرد على كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي تنقيح بدل تأليف. وفي نسخة الاسكوريال: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح تأليف... فيحتمل أن يكون أصل الاعتراض على الإيضاح في بعض مسائله جرى بين جملة أصحاب من حملة كتاب سيبويه في الأندلس ثمّ خصّه ابن الطراوة بالتأليف. ويؤيد هذا ما ورد في الصفحة الأولى: (تأليف جملة أصحاب من حملة الكتاب خصهم الأستاذ الأوحد ابن الطراوة بمكنون بحثه وآثرهم على الجلة من أعيان وقته). وكذلك قوله: (وانتدبنا حسبة إليه...).

كما أنّ ابن الطراوة في هذه الرسالة أشار إلى كتاب المقدمات ورسالته في منع استثناء الكثير من القليل. وقد أجمع من ترجم له على نسبة هذه الكتابين إليه. فهذا كاف في صحة نسبة الكتاب إضافة إلى ما نقل من آراء ابن الطراوة مما يوافق نصّه. نقل ناظر الجيش عن ابن أبي الربيع ردّا على ابن الطراوة وقال: (إنّ ابن الطراوة ذكر ذلك في الإفصاح الذي وضعه لبيان غلط الإيضاح على زعمه).

وقد اخترت العنوان الّذي اتفقت عليه النسختان في الصفحة الأولى منهما وهو: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح) بإثبات كلمة [رسالة] وكلمة [كتاب].

وصف النسختين المخطوطتين:

النسخة الأولى:

نسخة مكتبة دير الاسكوريال مدريد – إسبانيا برقم 1830 عربي.

عدد أوراقها: 37 ورقة.

قياسها: 22 × 15سم.

عدد أسطر كل صفحة: 23 سطرا.

نوع الخط: مغربي واضح غير مشكول.

الناسخ: الأستاذ القاسم بن محمد بن إبراهيم.

العنوان: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح تأليف أبي الحسين سليمان بن محمّد بن عبداللّه بن الطراوة السبئي المالقي. وتحته: كذا وجدت اسمه بخطّه.

وقد حصلت على نسخة مصورة منها من مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى وهي مصورة عياد الثبيتي. ثمّ حاولت الحصول على مصورة أوضح من مكتبة الاسكوريال بوساطة السيد كريم ططار من (فرنسا) فلم أفلح.

وقد رمزت لها بالحرف س.

النسخة الثانية:

نسخة مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض – السعودية. برقم: 3054.

عدد أوراقها: 34 ورقة.

قياسها: ½15×11،5سم.

عدد أسطر كل صفحة: 22 سطرا.

نوع الخط: نسخي جيد.

العنوان: الإفصاح في الرد على كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي تنقيح أبي الحسين بن الطراوة المالقي. وفي آخر صفحة منها

وقد رمزت لها بالحرف ع.

منهج التحقيق:

اتبعت في التحقيق المنهج لآتي:

1- اتبعت طريقة النص المختار ولفقت بين النسختين ولم أتخذ إحداهما أصلا حرصا على إخراج الكتاب على أقرب وجه مما وضعه عليه مؤلفه.

2- نسخت النص وفق قواعد الإملاء الحديثة وضبطته بالشكل ضبطا تامّا.

3- وضعت حواشي نسخة الاسكوريال في المتن بخط أصغر تحت ما يناسبها من النص بحسب ما أراه مناسبا لا بحسب ما وردت في المخطوط ولم أشر إلى أرقام صفحاتها لاضطرابها.

4- قابلت بين النسختين وأثبت كل الفروق إلا ما كان اختلافا في الإملاء.

5- نسخت الآيات القرآنية من المصحف الشريف بالرسم العثماني على ما يوافق رواية حفص عن عاصم وحصرت القراءات المتواترة بين قوسين مزهرين دون القراءات الشاذة. وعزوت الآيات إلى سورها.

6- خرّجت الأحاديث النبوية والآثار من مظانها.

7- خرّجت شواهد الشعر وبينت بحرها وقائلها ووثقتها من الدواوين وكتب الشواهد واللغة الأدب.

8- خرّجت الأمثال المستشهد بها والمتمثل بها من كتب الأمثال.

9- شرحت ما تمسّ الحاجة إليه من الغريب من المعاجم.

10- عرفت بالأعلام المغمورين أو الذين ذكروا بكناهم فقط تعريفا موجزا.

11- وثقت الآراء المنقولة من مصادرها وأثبت ما خالف نص المؤلف وذكرت نص الكلام الذي نقل بالمعنى.

12- علّقت على مواضع من النصّ بالاستعانة بكتب النحو واللغة.

الرموز المستخدمة:

س= نسخة الاسكوريال.

ع= نسخة مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض.

ح س= حاشية نسخة الاسكوريال.

ح ع= حاشية نسخة مكتبة الملك عبد العزيز العامة.

آخر ع= حاشية كتبت في آخر صفحة من نسخة مكتبة الملك عبد العزيز العامة.

(**ش**), (ع), (**ش ع**)= حواشي نسخة الاسكوريال كما رمز إليها كاتبها.

...= طمس أو بياض في المخطوط بمقدار كلمة واحدة.

.....= طمس أو بياض في المخطوط بمقدار أكثر من كلمة.

الأصل= حواشي نسخة الاسكوريال.

الأصلين= النسختان معا.

الإيضاح= كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي بتحقيق كاظم بحر المرجان.

الإيضاح العضدي= كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي بتحقيق حسن شاذلي فرهود.

التكملة= كتاب التكملة لأبي علي الفارسي بتحقيق كاظم بحر المرجان.

التكملة (تح شاذلي)= الجزء الثاني من الإيضاح العضدي (التكملة) بتحقيق حسن شاذلي فرهود.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

نماذج من صور المخطوطتين:

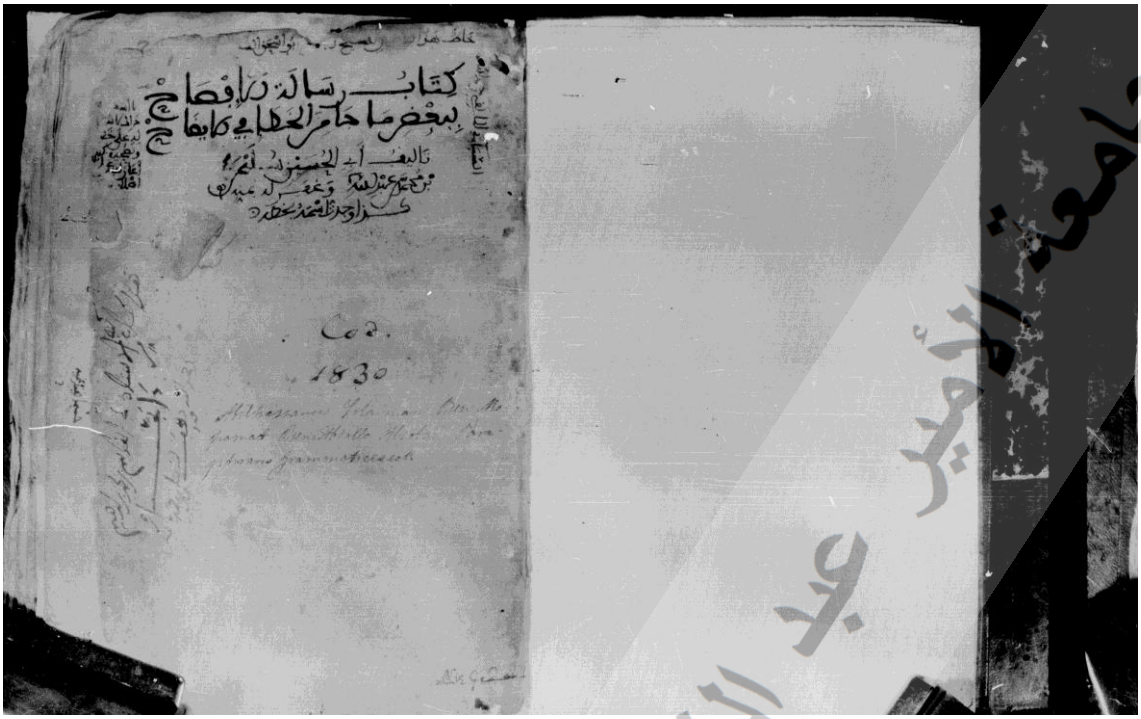

صفحة الغلاف من النسخة (س)

الورقة الأولى من النسخة (س)

نموذج من حواشي النسخة (س)

الورقة الأخيرة من النسخة (س)

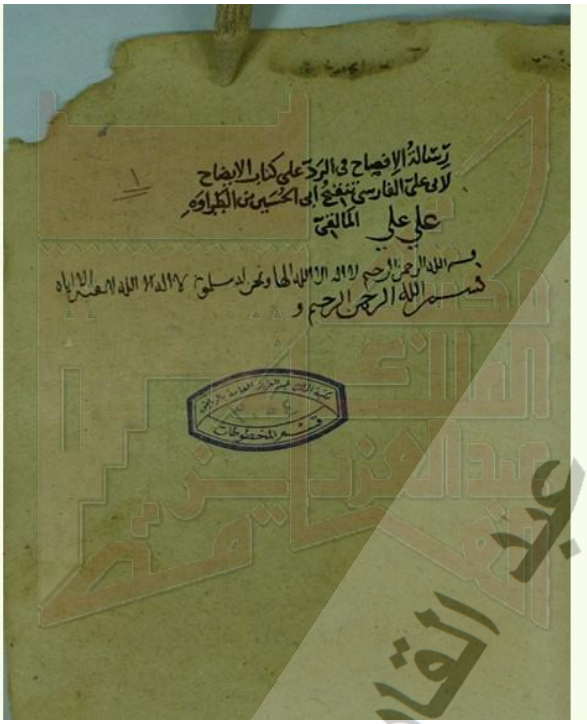

رسالة الإفصاح في الرد على كتاب الإيضاح
لأبي علي الفارسي تفضح أبي الحسين بن البطراوي
علي علي المالقي

بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله لا نعبد إلا إياه لا إله إلا الله لا نستعين إلا بالله
بسم الله الرحمن الرحيم و

صفحة العنوان من النسخة (ع)

بسم الله الرحمن الرحيم
رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح تأليف نقيبه أصحاب من
حملة الدار وخصهم الإمام الأوحد بن البطراوي رضي الله عنه فنون بخته
وأنزلهم على أجلة من أعيان وفته إذ لم يدن فيهم أحد يسند اليه ولا يشير يعول
عليه ولا سيما بلوذ به فيزين عنه ولا يبلى الدهر فيسلم منه واشتد هذا الزمان والتف
حلقة البطان حتى بذل الدار المصون للتافة الدون واستهتر فراد العلوم للعامة
ما لزم الدهم فلا شرح الله لهم صدرا ولا أبقى لهم في الصالحات ذخرا
وقد سترني من بيتي عيلان اثنتي ثلاث بني العجلان ستاد وابني بلاد
حط الى النطر في هذا الكتاب تعاف العوام في تفضيله على غيره من المختصرات
المروية وتكاهر التصحيفي لتقديمه على النوالغ المسندة خروجا من شرط النقل
عن أهل النقد والاسناد الى الأئمة حتى درست آثار المتقدمين وامتحق سبيل المؤلفين
فطمسوا أعين الناظرين وضربوا على آذان السامعين وخلصوا الى قلوب الناشئين
فلا يرى الا رسما مندثرا وخافقي سنن ومشيلا سننا كل تقبل طوله اصبح وانقد
خمسة اشبار وحتى الآن بادون ما عزمنا من ذلك عليه وانتدبنا حسبه اليه وهو
المستعان قال الامام ابو البشر عمرو بن عثمن بن قنبر الكاتب المعروف بسيبويه
رحمه الله علم الكلم اسم وفعل وحرف وقال مؤلف كتاب الايضاح الكلم ما تالف من
لفظتين اسم وفعل وحرف فما عزمه سيبويه منقسما الى ثلثة عزمه المؤلف ملتبسا
من لفظ وهذا نقض والاول ضرورة الا ان ما عزمه سيبويه محصول منقول نقولا ما

الشئ الذي ينقسم الكلم ومقول الاسم والفعل والحرف نقول ما الشئ الذي ينقسم
منه الاسم والفعل والحرف فيقول الكلم فيدور دليل واحد منهما على صاحبه فهذا معلول
مقول واذا قلت ما الشئ الذي ما تالف من الاسم والفعل والحرف فيقول الكلام ولا
يقول الكلم لان الكلم ينقسم الى غيره لا مؤتلف من غيره فلا يكون الكلم الواحد في الحال
الواحدة منقسما مؤتلفا ولهذا لا يقول ما الشئ الذي يتالف منه الكلم لانه جامع هذه
الثلثة لا مجموعها فهذا لا معقول ولا معقول ان شا الله فان اتلفت هذه الاشياء
على نظام مثل قولك قام زيد كان كلاما مقولا مفيدا الا ترى ان اتلفت على غير
نظام نحو قولك قام فزيد كان كلاما غير مفيد والمقول لا الا ترى ما قال
سيبويه رحمه الله عليه وان زعم زاعم ان الرواية الدارية الكلام يتالف من
ثلثة اشيا فالجمل يتالف من الكلام ما يفصل هذا الجمع عنه ومنه ما يتبع عنه ومنه
ما يتبع دونه فمن ذلك زيد قام فهذا كلام مفيد خال من فعل وحرف وهذا الذي الكلام
لانه الاول بالقوة وليس في الزيد قام زيد يقوم اسم وفعل خال من حرف واقل منه لم يفهم زيد الان ما قبله
لا في المعنى يقوم زيد فعل واسم خال من حرف واقل منه لم يفهم زيد الان ما قبله
كالبسيط له ولانه تفي لا يتبع الا بعد اخبار وقد يسلم الموجب له فلا ينفي قوله
وهذا خاصة يقابل شرطه اذا ان نظام فاما ما يتبع ذا اخبر دونه مفعولا
لم يضر زيد عمرا وما زاد عليه مما لا يتم المعنى دونه وبعضه وافي القول وتم
الكلام من فعل واسمين ولا يكون من اسمين وفعل نحو زيد عمرا فعل ولا عمرا
زيد قصد وقد الم سيبويه رحمه الله شيئا من هذا المعنى في قوله زيدا ستطلق اطلقت
وهذا من الوهم الذي لا يخلو البشر منه وما كان من غير الله وحده فيه اختلاف
كثير ولا تثريب علينا فيما نلم به من الخلاف على سيبويه رحمه الله في البشر

الورقة الأولى من النسخة (ع)

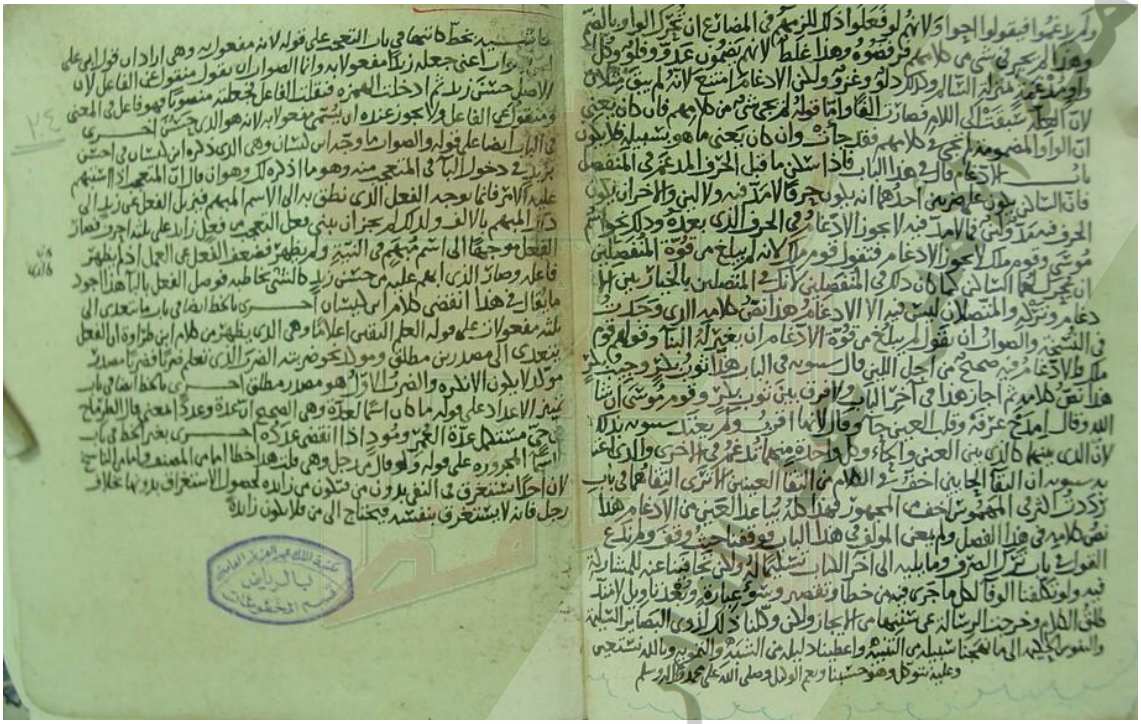

الورقة الأخيرة من النسخة (ع)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا[1]

رِسَالَةُ الإِفْصَاحِ

بِبَعْضِ مَا جَاءَ مِنَ الخَطَأِ فِي كِتَابِ الإِيضَاحِ

تَأْلِيفُ بَقِيَّةِ[2] أَصْحَابٍ مِنْ حَمَلَةِ الْكِتَابِ,[3] خَصَّهُمُ[4] الْأُسْتَاذُ[5] الأَوْحَدُ ابْنُ الطَّرَاوَةِ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –[6] بِمَكْنُونِ بَحْثِهِ, وَآثَرَهُمْ عَلَى الْجِلَّةِ[7] مِنْ أَعْيَانِ وَقْتِهِ, إِذْ لَمْ يَكُن فِيهِمْ أَحَدٌ يُسْنِدُ إِلَيْهِ, وَلاَ بَشَرٌ يُعَوِّلُ عَلَيْهِ, وَلاَ مَن يَلُوذُ بِهِ فَيَذُبُّ عَنْهُ, وَلاَ يُسْكَنُ إِلَيْهِ فَيُتَعَلَّمُ[8] مِنْهُ.[9]

---

(1) صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا: زيادة من س.

(2) بقيّة: ساقطة من س.

(3) يعني كتاب سيبويه.

(4) في ع: وخصَّهم.

(5) في ع: الإمام. تحريف. وقد ترجم له الضبيّ في بغية الملتمس 387/2 بقوله: سليمان بن محمّد السبئي الأستاذ الأوحد أبو الحسين.

(6) رضي الله عنه: زيادة من ع.

(7) في س: الجملة.

(8) في ع: فيسلم.

(9) الهاء في (إليه) و(عليه) و(به) و(عنه) و(منه) تعود على الكتاب.

وَاشْتَدَّ كَلَبُ الزَّمَانِ,[1] وَالْتَقَتْ حَلْقَتَا الْبِطَانِ,[2] حَتَّى بُذِلَ الدُّرُّ الْمَصُونُ, لِلتَّافِهِ[3] الدُّونِ, وَامْتُهِنَتْ[4] فَرَائِدُ الْعُلُومِ لِلْعَامَّةِ بِالنَّزْرِ الذَّمِيمِ,[5] فَلاَ شَرَحَ اللَّهُ لَهُمْ صَدْرًا, وَلاَ أَبْقَى لَهُمْ فِي الصَّالِحَاتِ ذِكْرًا.[6]

وَقَــدْ سَــرَّنِي مِــن قَــيْسِ عَــيْلاَنَ أَنَّنِــي رَأَيْتُ بَنِي العَجْلاَنِ[7] سَادُوا بَنِي بَدْرِ[8]

---

(1) كَلَبُ الزّمان: شِدَّتُه. كتاب العين, الخليل بن أحمد الفراهيديّ, تح مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرّائي, دار ومكتبة الهلال, بيروت – لبنان, (كلب), 367/5.

(2) التقت حلقتا البطان: مَثَلٌ يضرب للأمر إذا اشتدّ, والبِطَان الحِزَام الذي يُجْعَل تحت بطن البعير. كتاب الأمثال, أبو عُبيد القاسم بن سلاّم, تح عبد المجيد قطامش, دار المأمون للتّراث, دمشق – سوريا, وبيروت – لبنان, ط1, 1400هـ – 1980م, ص 341, مجمع الأمثال, أبو الفضل أحمد بن محمد الميدانيّ, تح محمّد محيي الدّين عبد الحميد, مطبعة السّنّة المحمّديّة, 1374 هـ-1955م, 186/2, المستقصى في أمثال العرب, أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط2, 1987م, 306/1. وهذا المثل من شواهد التقاء السّاكنين شذوذا, فقولهم: (حلقتا البطان) يروى بإثبات الألف وحذفها. الخصائص, أبو الفتح عثمان بن جني, تح محمّد علي النجار, دار الكتب المصرية, القاهرة – مصر, 1371 هـ - 1952 م, 94/1, الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين, أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري, المكتبة العصرية, ط1424/1 هـ - 2003 م, 536/2, و542/2, اللّباب في علل البناء والإعراب, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري, تح غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان, دار الفكر المعاصر, بيروت – لبنان, دار الفكر, دمشق – سوريا, ط1, 1416هـ - 1995م, 69/2, شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده, عبد القادر البغدادي, نجم الدين محمد بن الحسن الرّضي الإستراباذي، تح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, 1395هـ - 1975م, 224/2, شرح التّصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, خالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهري, تح محمّد باسل عيون السود, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط1, 1421هـ - 2000م, 310/2, شرح الكافية الشافية, أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيانيّ, تح عبد المنعم أحمد هريدي, جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي, كلية الشريعة والدراسات الإسلامية, مكة – السعودية, دار المأمون للتراث, ط1, 1402 هـ - 1982م, 2006/4, وفيه: والجيّد حذفها.

(3) في س: بالتّافه.

(4) في س: واستهينت.

(5) في ع: الدميم.

(6) في س: فكيْف يشرح لهم صدر أَوْ يبقى لهم في الصّالحات ذكْر.

(7) في س: بني عيلانَ.

(8) البيت من الطّويل للأخطل من قصيدة يهجو بها قبائل قيس. شعر الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التّغلبي , صنعة السّكّريّ روايتُه عن أبي جعفر محمّد بن حبيب, تح فخر الدين قباوة, دار الفكر, دمشق – سوريا, ط4, 1416هـ-1996م, ص138, وقال السّكّريّ: أي سرّني أنّ أشرافَ قيسٍ قُتلوا حتّى سادَهم أخسُّهم.

وَكَانَ الَّذِي حَدَا إِلَى النَّظَرِ فِي هَذَا الكِتَابِ تَهَافُتُ الْعَوَامِّ[1] فِي تَفْضِيلِهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمُخْتَصَرَاتِ الْمَرْوِيَّةِ, وَتَظَاهُرُ السَّخِيفِينَ[2] لَتَقْدِيمِهِ[3] عَلَى التَّوَالِيفِ الْمُسْنَدَةِ, خُرُوجًا مِن شَرْطِ النَّقْلِ عَنْ أَهْلِ الثِّقَةِ, وَالإِسْنَادِ إِلَى الأَئِمَّةِ, حَتَّى دَرَسَتْ آثَارُ الْمُتَقَدِّمِينَ, وَامَّحَتْ[4] سُبُلُ[5] الْمُؤَلِّفِينَ, الْمُؤَلِّفِينَ, فَطَمَسُوا أَعْيُنَ النَّاظِرِينَ, وَضَرَبُوا عَلَى آذَانِ السَّامِعِينَ, وَخَلَصُوا إِلَى قُلُوبِ النَّاشِئِينَ.

فَلاَ تَرَى إِلاَّ كَارِفًا[6] مُصِنًّا,[7] **خَافِضَ**[8] **سِنٍّ وَمُشِيلاً سِنًّا**[9]

---

(1) العوامّ: ساقطة من س.

(2) في س: المصحفين. تحريف والمصحّف هو الذّي يخطأ في ضبط الكلمات من حيث الإعجام والإهمال وهو غير الصّحفيّ وما أثبتنا أنسب بقوله قبل هذا: (تهافت العوامّ) فهو في معناه.

(3) في س: لتقدمه.

(4) في ع: وامتحت, والصّواب ما أثبتنا لأنّه قال في باب ما كانت فاؤه همزة: تقول: (امّحى فتدغم) . انظر الصّفحة 224 من التّحقيق. وفي كتاب العين (محو) 314/3: وامّحى الشّيءُ يَمَّحِي امّحاءً وكذلك امتَحى إذا ذهب أثره. الأجودُ امَّحَى، والأصل فيه: انْمَحَى, وأمّا امتَحَى فلغةٌ رَدِيئَةٌ. وقال أبو عبيد: لا يقال: امتحى. المخصّص, أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي, تح خليل إبراهم جفال, دار إحياء التراث العربي, بيروت – لبنان, ط1, 1417هـ - 1996 م, 8/4. وجعله الصّفديّ من لحن العامّة. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف, صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي, تح السيد دسوقي إبراهيم الشرقاوي, مراجعة رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط1, 1407 هـ - 1987 م, ص 127.

(5) في س: سبِيل.

(6) في ع: كارنا بإهمال النون. يقال: كَرَف يكرفُ ويكرفُ، لغتان، الحمارُ وكلُّ دابّة كذلك، كرفاً، وهو شمّه البولَ ورفعه رأسَه، حتى يقلص شفتيه. كتاب العين (كرف) 356/5.

(7) في س: مضنا.

(8) في ع: وخافض.

(9) هذا شطر من رجز في النوادر في اللغة, لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري, تح محمد عبد القادر أحمد, دار الشروق, القاهرة – مصر, ط1, 1401هـ - 1981م, ص 244. وإصلاح المنطق, لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السّكّيت, تح أحمد محمّد شاكر وعبد السلام محمد هارون, دار المعارف, (ذخائر العرب 3), القاهرة – مصر, ط4, 1368 هـ - 1949 م, ص 83. وقبله: أإبلي تأكلها مصنّا. وفيه:

قوله: خافض سنّ: أي يأخذ ابنة اللّبون فيقول: هذه ابنة مخاض فقد خفضها عن سنّها الّتي هي فيه ومشيلا سنّا تكون له ابنة مخاض فيقول: لي ابنة لبون فقد رفع السّنّ الّتي هي له إلى سنّ أخرى هي أعلى منها ويكون له ابنة اللّبون فيأخذ حقّه. إصلاح المنطق ص 84. والرجز لمدرك حصن الأسدي في الْمَشُوف الْمُعْلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري, تح ياسين محمّد السواس, جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية, مكة – السعودية, دار الفكر, دمشق – سوريا, 1403هـ - 1983م, ص 519, وانظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, عبد القادر بن عمر البغدادي, تح عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر, ط4, 1418 هـ - 1997 م, 83/7 – 85.

كـــــلُّ ثَقِيـــــلٍ طُولُـــــهُ إِصْـــــبَعُ وَأَنْفُـــــــهُ خَمْسَـــــــةُ أَشْـــــبَارِ

وَنَحْنُ الآنَ بَادُونَ بِمَا عَزَمْنَا مِن ذَلِكَ عَلَيْهِ, وَانْتُدِبْنَا حِسْبَةً إِلَيْهِ, إِن شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى,[1] وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ.[2]

(ع ش): سَنُبَيِّنُ إِن شَاءَ اللَّهُ فِي أَثْنَاءِ كَلاَمِهِ تَعَسُّفَهُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – وَتَخَلُّفَهُ فِي فَهْمِ كَلاَمِهِ وَكَلاَمِ النَّحْوِيِّينَ بِمَا نُبَيِّنُ مِنْهُ أَنَّهُ فِي هَذِهِ الصِّنَاعَةِ مُزْجَى الْبِضَاعَةِ, وَأَنَّهُ فِيمَا اِدَّعَاهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِم مِنْ هَذِهِ الْأَغَالِيطِ عَاطٍ بِغَيْرِ أَنْوَاطٍ,[3] وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(ع): فِي مِثْلِ هَؤُلاَءِ وَأَشْبَاهِهِمْ قَالَ الْقَائِلُ:

النَّـــاسُ أَكْـــيَسُ مِـــنْ أَن يَمْـــدَحُوا أَحَـــدًا[4] مَـــا لَـــمْ يَـــرَوْا عِنـــدَهُ آثَـــارَ إِحْسَـــانِ[5]

---

[1] إِن شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى: زيادة من س.

[2] وهو المستعان: زيادة من ع.

[3] عاط بغير أنواط: مَثَلٌ يضْرب مثلا لادّعاء الرّجل مَا لا يُحسنهُ والعاطي المتناول, والأنواط: المعاليق وأحدها نوطٌ. كتاب الأمثال لأبي عبيد 208, كتاب الأمثال المنسوب لزيد بن رفاعة الهاشميّ, تح علي إبراهيم الكردي, دار سعد الدّين للطّباعة والنّشر والتّوزيع, دمشق – سوريا, ط1, 1423هـ - 2003م, ص168, جمهرة الأمثال, أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ, دار الفكر, بيروت – لبنان, 32/1, مجمع الأمثال 24/2, و142/2, المستقصى 156/2، زهر الأكم في الأمثال والحكم, أبو علي نور الدين الحسن بن مسعود اليوسي, تح محمد حجي، ومحمد الأخضر, الشركة الجديدة, دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب, ط1, 1401 هـ - 1971 م, 2 /47.

[4] في الأصل: أحد.

[5] البيت من البسيط لبعض الحارثيّين في عيون الأخبار, لأبي محمد عبداللّه بن مسلم بن قتيبة الدينوري, تح منذر محمد سعيد أبو شعر, المكتب الإسلامي, بيروت – لبنان, عمّان – الأردن, ط1, 1429هـ - 2008م, 47/3.وللغفالي في محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني, شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم, بيروت- لبنان, ط1, 1420هـ , 460/1, والبيت جار مجرى الأمثال. انظر التّمثيل والمحاضرة, لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثّعالبيّ, تح عبد الفتاح محمد الحلو, الدار العربية للكتاب, ط2, 1983م, ص 305, ورواية البيت في المحاضرات والتمثيل والمحاضرة: والناس أكيس من أن يمدحوا رجلا.

قَالَ الإِمَامُ أَبُو الْبِشْرِ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ قَنبَرَ الْحَارِثِيُّ الْمَعْرُوفُ بِسِيبَوَيْهِ – رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ –:[1] (الكَلِمُ: اِسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ).[2] وَقَالَ مُؤَلِّفُ (**كِتَابِ الإِيضَاحِ**): (**الْكَلِمُ يَأْتَلِفُ مِن ثَلاَثَةِ أَشْيَاءَ: اِسْمٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ**).[3] فَمَا زَعَمَهُ سِيبَوَيْهِ مُنْقَسِمًا إِلَى ثَلاَثَةٍ زَعَمَهُ الْمُؤَلِّفُ مُلْتَئِمًا مِن ثَلاَثَةٍ, وَهَذَا نَقْضٌ, وَالأَوّلُ ضَرُورَةٌ[4] إِلاَّ أَنَّ مَا زَعَمَهُ سِيبَوَيْهِ مَعْقُولٌ مَقُولٌ, وَمَا زَعَمَهُ الْمُؤَلِّفُ لاَ مَقُولٌ وَلاَ مَعْقُولٌ,[5] تَقُولُ: مَا الشَّيْءُ الَّذِي يَنْقَسِمُ إِلَيْهِ الْكَلِمُ؟ فَيَقُولُ: الاِسْمُ الاِسْمُ وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ, ثُمَّ تَقُولُ: مَا الشَّيْءُ الَّذِي يَنْقَسِمُ مِنْهُ الاِسْمُ وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ؟ فَيَقُولُ: الْكَلِمُ, فَيَدُورُ كُلُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ, فَهَذَا مَعْقُولٌ مَقُولٌ, وَإِذَا قُلْتَ: مَا الشَّيْءُ الَّذِي يَأْتَلِفُ مِنَ الاِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ؟ فَيَقُولُ: الْكَلاَمُ, وَلاَ يَقُولُ: الْكَلِمُ, لِأَنَّ الْكَلِمَ مُنْقَسِمٌ إِلَى غَيْرِهِ لاَ مُؤْتَلِفٌ مِنْ غَيْرِهِ, فَلاَ يَكُونُ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ فِي الْحَالِ الْوَاحِدَةِ مُنقَسِمًا مُؤْتَلِفًا, وَلِهَذَا لاَ تُقُولُ: مَا الشَّيْءُ الَّذِي يَأْتَلِفُ مِنْهُ الْكَلِمُ؟ لِأَنَّهُ جَامِعُ هَذِهِ الثَّلاَثَةِ لاَ مَجْمُوعُهَا, فَهَذَا لاَ مُعْقُولٌ وَلاَ مَقُولٌ إِن شَاءَ اللَّهُ.[6]

فَإِنِ اِئْتَلَفَتْ هَذِهِ الأَشْيَاءُ عَلَى نِظَامٍ نَحْوَ[7] قَوْلِكَ: (قَدْ قَامَ زَيْدٌ) كَانَ كَلاَمًا مُفِيدًا مُقُولاً[8] لاَ كَلِمًا, وَإِنِ اِئْتَلَفَتْ عَلَى غَيْرِ نِظَامٍ نَحْوَ قَوْلِكَ: (قَامَ قَدْ زَيْدٌ) كَانَ كَلِمًا غَيْرَ مُفِيدٍ وَلاَ مُقُولاً[9] لاَ كَلاَمًا, فَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ سِيبَوَيْهِ – رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ –.[10]

(**ع ش**): هَذِهِ كُلُّهَا دَعَاوٍ لاَ تَقُومُ عَلَى سَاقٍ وَلاَ تَسْتَنِدُ[11] إِلَى شَيْءٍ فَإِذَا بَيَّنَهَا فِي مَوْضِعِهَا عَرَضْنَا لِمَا ذَكَرَهُ فِي ذَلِكَ بِالرَّدِّ وَبِالتَّسْلِيمِ حَسَبَ مَا يُقْدَرُ عَلَيْهِ.

---

(1) في س: رحمه الله.

(2) الكتاب, سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر, تح عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط3, 1408هـ - 1988م, 12/1.

(3) الإيضاح, أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ, تح كاظم بحر المرجان, عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت – لبنان, ط2, 1416هـ - 1996م, ص 71. وفيه: الكلام.

(4) في س: نقْض الأَوّل ضرورةً.

(5) وَمَا زَعَمَهُ ... وَلاَ مَعْقُولٌ: ساقطة من ع بسبب انتقال النّظر.

(6) إِن شَاءَ اللَّهُ: زيادة من ع.

(7) في ع: مثل.

(8) في ع: مقولا مفيدا.

(9) وَلاَ مُقُولاً: ساقطة من س.

(10) في س: رحمه الله.

(11) في الأصل: يستند.

فَإِن[1] زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّ الرِّوَايَةَ فِي الْكِتَابِ[2] إِنَّمَا هِيَ: (**الْكَلاَمُ يَأْتَلِفُ مِن ثَلاَثَةِ أَشْيَاءَ**), فَالْحَمْلُ بِأَوْقِهِ,[3] لِأَنَّ مِنَ الْكَلاَمِ مَا يُفْصَلُ هَذَا الْحَصْرُ عَنْهُ, وَمِنْهُ مَا يَقَعُ عَنْهُ, وَمِنْهُ مَا يَقَعُ[4] دُونَهُ, فَمِن ذَلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ): كَلاَمٌ مُفِيدٌ خَالٍ مِن فِعْلٍ وَحَرْفٍ, وَهُوَ[5] أَكْثَرُ الْكَلاَمِ, لِأَنَّهُ الأَوَّلُ بِالقُوَّةِ, وَيَلِيهِ فِي الرُّتْبَةِ: (زَيْدٌ يَقُومُ): اِسْمٌ وَفِعْلٌ خَالٍ مِنْ حَرْفٍ, وَيَلِيهِ فِي الرُّتْبَةِ لاَ فِي الْمَعْنَى: (يَقُومُ زَيْدٌ): فِعْلٌ وَاِسْمٌ خَالٍ مِنْ حَرْفٍ,[6] وَأَقَلُّ مِنْهُ: (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ), لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ كَالْبَسِيطِ لَهُ, وَلِأَنَّهُ نَفْيٌ لاَ لاَ يَقَعُ إِلاَّ بَعْدَ إِيجَابٍ, وَقَدْ يَسْلَمُ لِلْمُوجَبِ[7] رَأْيُهُ, فَلاَ يُنفَى قَوْلُهُ, وَهَذَا خَاصَّةً تَعْلِيلُ شَرْطِهِ[8] إِذَا إِذَا كَانَ عَلَى نِظَامٍ,[9] فَأَمَّا مَا يَقَعُ ذَلِكَ الْحَصْرُ دُونَهُ فَقَوْلُكَ: (لَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ عَمْرًا), وَمَا زَادَ عَلَيهِ عَلَيهِ مِمَّا لاَ يَتِمُّ الْمَعْنَى دُونَهُ[10] فِي بَعْضِ مَوَاطِنِ الْقَوْلِ, وَيَتِمُّ الْكَلاَمُ مِن فِعْلٍ وَاِسْمَيْنِ, وَلاَ يَكُونُ مِن اِسْمَيْنِ وَفِعْلٍ نَحْوَ (زَيْدٌ عَمْرًا قَصَدَ) وَلاَ (عَمْرًا زَيْدٌ قَصَدَ), وَقَدْ أَلَمَّ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ – بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى[11] فِي قَوْلِهِ: (زَيْدًا مُنْطَلِقًا ظَنَنتُ).[12] وَهَذَا مِنَ الْوَهْمِ

---

(1) في ع: وإن.

(2) يعني كتاب الإيضاح والرواية كذلك في النسختين المطبوعتين.

(3) في ع: بأَوقِهِ. والأَوْقُ: الثِّقْلُ وشدة الأمر وعظمه. كتاب العين (أوق) 240/5.

يقال: ألقى عليه أَوْقَهُ. وقد أَوَّقْتُهُ تَأْويقاً، أي حملته المشقة والمكروه. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري, تح أحمد عبد الغفور عطار, دار العلم للملايين, بيروت – لبنان, ط4, 1407هـ - 1987م, (أوق) 1447/4. ويقال: آقَ علينا مالَ بأَوْقِه. لسان العرب, أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري, دار صادر, بيروت – لبنان, ط3, 1414هـ, (أوق) 12/10.

(4) عَنْهُ وَمِنْهُ مَا يَقَعُ: ساقطة من س بسبب انتقال النّظر.

(5) في ع: وهذا.

(6) وَيَلِيهِ فِي الرُّتْبَةِ لاَ فِي الْمَعْنَى ... خَالٍ مِنْ حَرْفٍ: ساقطة من س بسبب انتقال النّظر.

(7) في س: الموجب.

(8) في س: يقابل شرطهُ.

(9) في ع: إذا كان نظامٌ.

(10) في س: دونه المعنى.

(11) الْمَعْنَى: ساقطة من س.

(12) في الكتاب 121/1: وكلَّما طال الكلامُ ضعُفَ التّأخيرُ إذا أعملتَ, وذلك قولك: (زيداً أخاك أظنُّ), فهذا ضعيفٌ كما يضعُفُ (زيداً قائماً ضربتُ), لأنّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأً إذا عَمِلَ.

الَّذِي لاَ يَخْلُو مِنْهُ الْبَشَرُ,[1] وَمَا كَانَ مِنْ عِندِ[2] غَيْرِ اللَّهِ وُجِدَ فِيهِ اِخْتِلاَفٌ كَثِيرٌ, وَلاَ تَثْرِيبَ عَلَيْنَا فِيمَا نُلِمُّ بِهِ مِنَ الْخِلاَفِ عَلَى سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فِي الْيَسِيرِ مِن نَظَرِهِ, لاَ شَيْءٍ مِن نَقْلِهِ, لِأَنَّ تَقْلِيدَ الصَّادِقِ فِي نَقْلِهِ وَاجِبٌ, وَالاِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ فِي نَظَرِهِ جَائِزٌ, فَمَن تَمَّتْ لَهُ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ, عُوفِيَ مِنْ إِنزَالِ الظِّنَّةِ بِنَا, وَأَرَاحَ الْحَفِيظِينَ مِمَّا يَخُوضُ فِيهِ[3] مِنْ أَمْرِنَا. وَلَعَلَّ بَعْضَ[4] مَن يَنْظُرُ فِي هِذِهِ الرِّسَالَةِ يَظُنُّ عَلَيْنَا أَنَّ بَعْضَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْجُمَلِ مُعَادٌ, بَلْ مَا مِنْهَا جُمْلَةٌ إِلاَّ مُخَالِفَةٌ غَيْرَهَا فِي مَعْنَاهَا كَمَا خَالَفَتْهَا فِي وَضْعِهَا, وَهَذَا مُبَيَّنٌ فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ وَشَرْحِ الْمُشْكِلاَتِ عَلَى تَوَالِي الْأَبْوَابِ**)[5] إِن شَاءَ اللَّهُ.

وَكَذَا نَتَقَدَّمُ[6] بِالْعُذْرِ إِلَى بَعْضِ مَن[7] يُحَرِّرُ[8] الْأَلْفَاظَ مِن قَوْلِنَا: (قَصَدَ), وَنَحْوُهُ: (فِعْلٌ), وَقَوْلِنَا: (فِعْلٌ[9] مَاضٍ) وَ(مُسْتَقْبَلٌ) وَنَحْوِهِ مِمَّا تَسَامَحَ فِيهِ أَهْلُ هَذِهِ الصِّنَاعَةِ, فَلَوْ عَدَلْنَا عَن ذَلِكَ ذَلِكَ خَرَجْنَا عَن سَنَنِ النَّحْوِ وَأَهْلِهِ, فِيمَا اِنْعَقَدَ عَلَيْهِ إِجْمَاعُهُمْ, وَانقَادَتْ[10] لَهُ طِبَاعُهُمْ, وَارْتَاضَتْ بِهِ أَلْسِنَتُهُم, مَعَ أَنَّ ذَلِكَ التَّسَامُحَ لاَ يُخِلُّ[11] بِمَا قَصَدُوا إِلَيْهِ, وَالتَّحَرُّزُ[12] لاَ يَزِيدُهُم مَنفَعَةً فِيهِ, " وَإِذَا بَلَغْتَ حَاجَتَكَ فَلاَ تَتَكَلَّفْ ".[13]

---

(1) في ع: البشر منه.

(2) عِندِ: ساقطة من ع.

(3) في ع: عليه.

(4) بعض: ساقطة من س.

(5) المقدمات: كتاب كبير لابن الطّراوة وضعه على كتاب سيبويه.

(6) في س: يتقدم.

(7) في ع: ما.

(8) في س: يحور.

(9) فِعْلٌ: ساقطة من ع.

(10) في ع: وانقاد.

(11) في س: لا نحمل.

(12) في ع: التحرّي. والصّواب ما أثبتنا لأنّ التّحرّز يأتي في مقابل التّسامح وهو أنسب لقوله قبل ذلك: فلو عدلنا ...

(13) ورد في الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد, تح محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر العربي, القاهرة – مصر, ط3, 1417هـ - 1997م, 10/1, على أنّه جزء من حديث مرفوع قاله النبي صلى الله عليه وسلم لجرير بن عبداللّه البجلي وتمامه: " يا جرير إذا قلت فأوجز وإذا بلغت حاجتك فلا تتكلف ". وانظر غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائض الفاضحة لأبي إسحاق برهان الدين محمد بن إبراهيم المعروف بالوطواط, تح إبراهيم شمس الدين, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط1, 1429 هـ - 2008م, ص 230. ولم أجده في ما بين يدي من كتب الحديث الشريف.

وَكَذَلِكَ[1] قَوْلُهُمُ: الْكَلاَمُ يَنقَسِمُ إِلَى ثَلاَثَةٍ: اِسْمٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ, إِنَّمَا يَنقَسِمُ الْكَلاَمُ إِلَى ثَلاَثَةٍ: الدُّعَاءِ وَالسُّؤَالِ وَالْخَبَرِ, وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلاَثَةِ إِذَا وَصَفْتَهُ كَلاَمٌ, وَلَوِ اِنقَسَمَ الْكَلاَمُ إِلَى اِسْمٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ[2] وَجَبَ أَن يَكُونَ قَوْلُنَا: (رَجُلٌ) عَلَى حِدَتِهِ كَلاَمًا, وَكَذَلِكَ (قَصَدَ) وَ(لَمْ) وَالْبَاءُ الزَّائِدَةُ وَنَحْوُهَا, وَهَذَا خَلْفٌ, إِنَّمَا كُلُّ وَاحِدَةٍ[3] مِنْ هَذِهِ كَلِمَةٌ لاَ كَلاَمٌ.

وَتَقُولُ: الْحَيَوَانُ ثَلاَثَةٌ: دَارِجٌ وَطَائِرٌ وَسَابِحٌ, فَمِنَ الدَّارِجِ إِنسَانٌ, وَهُوَ حَيَوَانٌ, وَمِنَ الطَّائِرِ عُقَابٌ, وَهِيَ حَيَوَانٌ, وَمِنَ السَّابِحِ جِرِّيثٌ,[4] وَهُوَ حَيَوَانٌ.[5]

فَيَنبَغِي عَلَى هَذَا أَن يَكُونَ (رَجُلٌ) وَ(ضَرَبَ) وَ(مِن) كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا[6] عَلَى اِنفِرَادِهَا كَلاَمٌ, وَهَذَا خَلْفٌ لاَ يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ, فَالصَّوَابُ[7] مَا قَالَهُ سِيبَوَيْهِ[8] – رَحِمَهُ اللَّهُ –.[9]

(**ش**): كَمَا أَنَّ هَذَا خَلْفٌ كَذَلِكَ رَأْيُ مَن رَأَى أَنَّ النَّحْوِيِّينَ أَرَادُوهُ خَلْفٌ, وَإِنَّمَا أَرَادَ النَّحْوِيُّونَ بِذَلِكَ الْإِعْلاَمَ بِعَدَدِ الْأَجْنَاسِ الَّتِي قَامَ مِن مَجْمُوعِهَا الْجِنسُ وَأَنْوَاعُهُ الْمُنقَسِمَةُ مَعَانِيهَا[10] إِلَى مَا ذُكِرَ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَعَانِي.

قُلْتُ:[11] يُرِيدُ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ لَمْ يُرِيدُوا تَنْوِيعَ الْكَلاَمِ إِلَى الاِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ كَمَا أَنَّ الَّذِي مَثَّلَ بِهِ اِبْنُ الطَّرَاوَةِ أَنَّمَا قُصِدَ بِهِ التَّنْوِيعُ إِنَّمَا أَرَادُوا بِهِ مَا ذَكَرَهُ. هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. من كلام (**ش**), وَمَا بَعْدَهُ مِن كَلاَمِ (**ع**).[12]

---

(1) في ع: وكذا.

(2) إِنَّمَا يَنقَسِمُ الْكَلاَمُ إِلَى ثَلاَثَةٍ ... وَلَوْ اِنقَسَمَ الْكَلاَمُ إِلَى اِسْمٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ: ساقطة من ع بسبب انتقال النّظر, وفي س: إذا وضعته. وهو تحريف. وسيذكر المؤلّف تقسيم المعاني إلى دعاء وسؤال وخبر في فصل قادم. انظر الصّفحة 17 من التّحقيق.

(3) في س: واحد.

(4) في س: حوت. والجرّيث: نَوْع مِنَ السَّمك يُشْبه الحيَّات. النّهاية في غريب الحديث والأثر, أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري, تح طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي, المكتبة العلمية, بيروت – لبنان، 1399هـ – 1979م, 254/1. اللّسان (جرث) 128/2.حياة الحيوان الكبرى, أبو البقاء كمال الدين محمد بن موسى الدميري، تح إبراهيم صالح, دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع, دمشق سوريا, ط1, 1426هـ – 2005م, 630/1 – 631.

(5) في ع: ومن السّابح جِرِّيثٌ وهو حيوان ومن الطّائر عقاب وهي حيوان: بتقديم السّابح على الطّائر. وما أثبتنا ألزم للترتيب في قوله: الحيوان ثلاثة: دارج وطائر وسابح.

(6) في س: منهما.

(7) في س: والصواب.

(8) قال سيبويه: واعلم أنّ (قلتُ) إنّما وقعتْ في كلام العرب على أن يُحْكى به, وإنّما تَحْكِي بعد القول ما كان كلاماً لا قولا. الكتاب 122/1. وقال ابن جنّيّ في الخصائص 19/1 بعدما حكى قول سيبويه: ففرّق بين الكلام والقول كما ترى.

(9) رَحِمَهُ اللَّهُ: زيادة من س.

(10) في الأصل: المنقسمة مما معانيها. (مما) هنا مقحمة.

(11) القائل: (ع).

(12) في الأصل من كلام ع وما بعده من كلام ش ثم صحح فوق ش وع.

وَيَنبَغِي[1] أَن نُكْمِلَ هَذَا الْفَصْلَ بِمَا يُحِيطُ بِهِ حَتَّى لاَ يَشِذَّ مِنْهُ شَيْءٌ,[2] وَهُوَ (النُّطْقُ), وَالنُّطْقُ: إِفْصَاحُ الْعَاقِلِ بِمَا يَقُومُ فِي ذِهْنِهِ مِنَ الْمَعَانِي لَفْظًا أَوْ إِشَارَةً, وَبِهَذَا يُسَمَّى نَاطِقًا,[3] وَيَلِيهِ (الْقَوْلُ) وَهُوَ: إِفْصَاحُ اللاَّفِظِ بِمَا يَقُومُ فِي ذِهْنِهِ مِنَ[4] الْمَعَانِي[5] مَعْنًى أَوْ حِكَايَةً, ثُمَّ يَلِيهِ (الإِخْبَارُ) وَهُوَ: إِفْصَاحُ الْقَائِلِ بِمَا يَقُومُ فِي ذِهْنِهِ مِنَ الْمَعَانِي خِطَابًا أَوْ مُنَاجَاةً,[6] وَبِالْأَوَّلِ يُسَمَّى مُكَلِّمًا, وَبِالثَّانِي يُسَمَّى مُتَكَلِّمًا, لِأَنَّ الْكَلاَمَ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمُخَاطَبِ: عِبَارَةٌ تُحِيلُ[7] الْمُخْبَرَ مَحَلَّ الْمُخْبِرِ فِيمَا يَقُومُ فِي ذِهْنِهِ مِنَ الْمَعَانِي, وَبِإِضَافَتِهِ[8] إِلَى اللاَّفِظِ: صَوْتٌ تُنَوِّعُهُ أَلْفَاظٌ مَوْضُوعَةٌ بِاتِّفَاقِ الدَّلاَلَةِ عَلَى جَمِيعِ الْمَعْقُولاَتِ حِسًّا أَوْ تَخَيُّلاً.

(**ش**): جَهِلَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – مُرَادَ النَّحْوِيِّينَ أَوْ غَالَطَ لِيَصْرِفَ عَنِ الصَّوَابِ مَن جَهِلَ. لَمْ يُرِدِ النَّحْوِيُّونَ بِالْكَلاَمِ فِي مِثْلِ هَذَا وَاحَدَ جِنسِ الْكَلاَمِ الَّذِي هُوَ الْجُمْلَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ الَّتِي تُسَمَّى كَلِمَةً, وَإِنَّمَا أَرَادُوا الْجِنسَ الَّذِي يُقَالُ لَفْظُهُ عَلَى آحَادِهِ, فَالْكَلاَمُ فِي مِثْلِ هَذَا مِن كَلاَمِ النَّحْوِيِّينَ وَاقِعٌ عَلَى جَمِيعِ كَلاَمِ الْعَرَبِ, وَهُوَ يَنقَسِمُ إِلَى تِلْكَ الْأَقْسَامِ الثَّلاَثَةِ, وَيَقَعُ الْكَلاَمُ أَيْضًا عَلَى كُلِّ جُزْءٍ مُسْتَعْمَلٍ مِنْ أَجْزَاءِ هَذَا الْجِنسِ الَّتِي تُنزَلُ مِنْهُ مَنزِلَةَ أَنْوَاعِ الْجِنسِ, فَكَمَا يَقَعُ اِسْمُ الْجِنسِ عَلَى أَنْوَاعِهِ كَقَوْلِنَا: (حَيَوَانٌ), فَهَذَا جِنسٌ يَجْمَعُ أَنْوَاعًا كَثِيرَةً كَالرَّجُلِ وَالْحِمَارِ وَغَيْرِهِمَا, فَكَمَا يَقَعُ (حَيَوَانٌ) عَلَى كُلِّ أَنْوَاعِهِ كَذَلِكَ يَقَعُ قَوْلُنَا: (الْكَلاَمُ) الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَن جَمِيعِ كَلاَمِ الْعَرَبِ وَكَالْجِنسِ الْجَامِعِ لِمَا تَحْتَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْجُمَلِ الَّتِي تُسَمَّى بِاسْمِهِ كَمَا يُسَمَّى أَنْوَاعُ الْحَيَوَانِ بِهِ لِجَمْعِهِ إِيَّاهَا جَمْعَ الْحَيَوَانِ.[9]

قُلْتُ:[10] وَيَجُوزُ أَن يُرِيدَ أَبُو عَلِيٍّ وَالنَّحْوِيُّونَ بِالْكَلاَمِ وَاحَدَ جِنسِ الْكَلاَمِ الَّذِي هُوَ الْجُمْلَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ الَّتِي تُسَمَّى كَلاَمًا, وَيَكُونَ مُرَادُهُمُ الْإِعْلاَمَ بِعَدَدِ الْأَجْنَاسِ الَّتِي يَقُومُ مِن مَجْمُوعِهَا الْجُمَلُ, وَلاَ يُرِيدُونَ أَنَّ ذَلِكَ الْعَدَدَ يَجْتَمِعُ فِي كُلِّ جُمْلَةٍ, وَإِنَّمَا يَرَوْنَ حَصْرَ الْأَجْنَاسِ الَّتِي يَقُومُ مِن مَجْمُوعِهَا الْجُمَلُ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْأَجْزَاءَ الَّتِي يَقُومُ مِن مَجْمُوعِهَا الْجُمَلُ وَإِن كَثُرَتْ فَهِيَ مُنحَصِرَةٌ فِي هَذِهِ الْأَجْنَاسِ الثَّلاَثَةِ الَّتِي [لاَ][11] يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ الثَّلاَثَةِ, فَهَذَا يَكُونُ مَعْنَى حَصْرِهِمْ لَهَا بِهَذَا الْعَدَدِ لاَ أَنَّ هَذَا الْعَدَدَ يَصِحُّ بِهِ كُلُّ جُمْلَةٍ مِنْهَا, فَإِذَا كَانَ حَصْرُهَا بِهَذَا الْعَدَدِ يَحْتَمِلُ هَذَا الْوَجْهَ فَلِأَيِّ شَيْءٍ يُعْدَلُ عَنْهُ وَيُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ الَّذِي لاَ يَصِحُّ؟ وَإِذَا كَانَ اللَّفْظُ مُحْتَمِلاً لِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا بَيِّنٌ أَنَّهُ لاَ يَصِحُّ وَالْآخَرُ

---

(1) وَيَنبَغِي: ساقطة من س.

(2) في ع: شيء منه.

(3) في س: وهذا ناطقًا.

(4) من: مكرّرة في ع.

(5) الْمَعَانِي: ساقطة من س.

(6) في ع: اخبارٌ او مناجاةٌ.

(7) في س: تحمل.

(8) في س: وفي إضافته.

(9) في الأصل جمع الحيوان أنواعها. والظاهر أنّ كلمة (أنوعها) مقحمة هنا.

(10) القائل: (ع).

(11) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى.

بَيِّنٌ الصِّحَّةِ كَانَ حَمْلُهُ عَلَى الَّذِي بَيِّنٌ أَنَّهُ لاَ يَصِحُّ تَخَلُّفًا مِمَّن حَمَلَهُ عَلَيْهِ وَسُوءَ فَهْمٍ مِمَّن نَسَبَ الَّذِي لاَ يَصِحُّ مِنْهُما إِلَيْهِ, فَقَدْ أَشَارَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – إِلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي زِدْنَاهُ عَلَيْهِ هُنَا بِقَوْلِهِ: (... إِنَّ النَّحْوِيِّينَ إِنَّمَا أَرَادُوا الْإِعْلاَمَ بِعَدَدِ الْأَجْنَاسِ الَّتِي قَامَ مِن مَجْمُوعِهَا الْجِنسُ وَأَنْوَاعُهُ الْمُنقَسِمَةُ مَعَانِيهَا إِلَى مَا ذُكِرَ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمَعَانِي).

وَمَرَّ[1] فِي هَذَا الْبَابِ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ[2] فِيهَا مُتَعَقَّبٌ[2] لَمْ نَعْرِضْ[3] لَهَا, مِمَّا[4] تَفَرَّدَ بِهِ أَوْ قَلَّدَ غَيْرَهُ فِيهِ أَوْ فِيهِ أَوْ حَاوَلَهُ عَلَى خِلاَفِ جِهَتِهِ, لِأَنَّا إِنَّمَا نَبْسُطَ الْقَوْلَ فِيمَا عَرَضْنَا لَهُ لِيَكُونَ عِيَارًا عَلَى مَا أَعْرَضْنَا عَنْهُ,[5] فَمَا[6] يُمْكِنُنَا مَعَ اِخْتِلاَفِ[7] الْحَالِ, وَتَقْسِيمِ الْبَالِ, وَسُوءِ الْعِشْرَةِ, وَلُؤْمِ الْمَقْدِرَةِ, أَن نَفْرَغَ نَفْرَغَ لِكُلِّ قَوْلَةٍ, أَوْ نُقَاتِلَ فِي غَيْرِ دَوْلَةٍ, فَإِلاَّ يَصِحَّ[8] هَذَا الْعُذْرُ, يُعْرِبْ[9] عَنْهُ الْخَبَرُ إِن شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى,[10] وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ.[11]

فَصْـلٌ

قَالَ الْمُؤَلِّفُ: (**الِاسْمُ فِي بَابِ الإِسْنَادِ إِلَيْهِ وَالْحَدِيثِ عَنْهُ أَعَمُّ مِنَ الْفِعْلِ**).[12]

فَفَاضَلَ بَيْنَ الِاسْمِ وَالْفِعْلِ فِي الإِخْبَارِ عَن كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا, وَالْفِعْلُ لاَ يُخْبَرُ عَنْهُ وَلاَ يُسْنَدُ إِلَيْهِ الْبَتَّةَ, وَإِنَّمَا يَفَاضَلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِذَا اِجْتَمَعَا فِي وَصْفٍ وَكَانَ أَحَدُهُمَا أَفْضَلَ مِنَ الْآخَرِ فِي ذَلِكَ الْوَصْفِ, وَهُمَا جَمِيعًا يَحْمِلاَنِهِ[13] نَحْوَ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَطْوَلُ مِنْ عَمْرٍو), فَكِلاَهُمَا طَوِيلٌ وَلِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو فَضْلٌ فِي الطُّولِ, وَقَوْلُهُ: (**أَعَمُّ مِنَ الْفِعْلِ**), لَيْسَ[14] لِلْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ هُنَا مُتَعَلِّقٌ يَلِيقُ بِالْمُخْبَرِ عَنْهُ وَلاَ الْمُخْبِرِ بِهِ, وَلَوْ كَانَ هَذَا الْكَلاَمُ صَحِيحًا فَوَضَعَ مَكَانَ (أَعَمُّ) (أَمْكَنُ) أَوْ (أَعْرَفُ) كَانَ

---

(1) في س: وهو.

(2) مُتَعَقَّبٌ: ساقطة من س.

(3) في س: لم يعرض.

(4) في ع: له فيما.

(5) في ع: عليه.

(6) في ع: فيما.

(7) في س: اختلال.

(8) وَلُؤْمِ الْمَقْدِرَةِ ... فَإِلاَّ يَصِحّ: ساقطة من س.

(9) في ع: يُعربُ.

(10) تَعَالَى: زيادة من س.

(11) في ع: وهو المستعان وبه يهتدى. والظاهر أنّها زيادة من الناسخ.

(12) الإيضاح 72. وفيه: فالاسم.

(13) في س: يحلانه.

(14) في ع: وليس.

صَوَابًا, فإِن قَالَ قَائِلٌ:[1] قَدْ جَاءَ:[2] ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة:221], وَ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا ﴾[الفرقان: 24], وَقَوْلُ الْعَرَبِ: (الْعَسَلُ أَحْلَى مِنَ الْعَلْقَمِ؟)[3] فَإِنَّمَا[4] هَذَا كُلُّهُ[5] مِن بَابِ[6] التَّبْصِيرِ لَهُ,[7] لاَ مِن بَابِ التَّفْضِيلِ التَّفْضِيلِ عَلَيْهِ, كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ:[8] (آلسَّعَادَةُ[9] أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمِ الشَّقَاءُ؟)[10] وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ يَقُولُ: يَقُولُ: السَّعَادَةُ,[11] وَلَكِنَّهُ بَصَّرَهُ بِأَن جَعَلَ لَهُ الشَّيْءَ إِلَى جَنبِ ضِدِّهِ لَفْظًا لِيَتَخَيَّلَ[12] ذَلِكَ فِي ذِهْنِهِ حِسًّا, فَيَثُورُ لِلنَّفْسِ مِنَ الطَّبْعِ كَامِنٌ يَزْجُرُهَا عِنِ الْمَكْرُوهِ مِنْهُمَا,[13] لِأَنَّ أَخْلاَقَ النَّفْسِ تَابِعَةٌ

---

(1) قَائِلٌ: ساقطة من ع.

(2) قَدْ جَاءَ: ساقطة من س.

(3) المشهور: (العسل أحلى من الخلّ) كما في المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد ابن الأثير الجزري, تح أحمد الحوفي وبدوي طبانة, دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر, 270/3. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع, لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي, تح عبد العال سالم مكرم, دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع, الكويت, 1399هـ - 1979م, 114/5. وحاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك, لأبي العرفان محمد بن علي الصبان, ومعه شرح الشواهد للعيني, تح طه عبد الرؤوف سعيد, المكتبة التوقيفية, مصر, 72/3. وفي (المقولات العشر) لابن حزم: طعم العسل أحلى من طعم الحنظل. والحنظل هو العلقم أو الأخضر منه. رسائل ابن حزم الأندلسي, أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي, تح إحسان عباس, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت – لبنان, ط1, 1983م, 154/4. وقال ابن جني: لا يجوز أن تقول: " العسل أحلى من الخل " لأنهما لم يشتركا في الحلاوة، وإنما ينبغي أن يقال: " العسل أحلى من التمر " لاشتراكهما في الحلاوة وزيادة العسل على التمر فيها. المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني, تح إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين, وزارة المعارف العمومية, إدارة الثقافة العامة, إدارة إحياء التراث القديم, مصر, ط1, 1373هـ - 1954م, ص 319.

(4) في س: فإنّ.

(5) كُلُّهُ: ساقطة من ع.

(6) بَابِ: ساقطة من س.

(7) لَهُ: ساقطة من س.

(8) الْعَرَبُ: ساقطة من ع.

(9) في ع: آلسعادة.

(10) حكاه سيبويه في الكتاب 137/3. ونصّه: ألا ترى أنّ الرّجل يقول للرّجل: آلسّعادة أحبّ إليك أم الشّقاء؟ وقد عَلِم أنّ السّعادة أحبّ إليه من الشّقاء, وأنّ المسئول سيقول: السّعادة, ولكنّه أراد أن يبصّرَ صاحبه وأن يُعْلِمَهُ.

(11) في س: الشّقاء, وهو سهو.

(12) في س: فيتخيل.

(13) في ع: منها.

لِمِزَاجِ الْبَدَنِ, وَلِلْعَرَبِ وَغَيْرِهِم مِنَ الْأُمَمِ[1] فِي هَذَا[2] النَّحْوِ حِكَمٌ[3] وَأَقَاصِيصُ أَغْنَتْ شُهْرَتُهَا عَنْ عَنْ إِعَادَتِهَا, وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(ش): إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتَ فِي هَذِهِ الِاعْتِرَاضَاتِ وَكَانَ الْجَوَابُ عَنْهَا أَنَّ مَا لاَ يُقْصَدُ بِهِ التَّفْضِيلُ وَإِنَّمَا يُقْصَدُ بِهِ التَّبْصِيرُ وَالتَّنبِيهُ يُشْرَطُ فِيهِ الِاشْتِرَاكُ فِي الْوَصْفِ الَّذِي يُبْنَى مِنْهُ (أَفْعَلُ) وَلَكِن يَقْتَرِنُ فِيهِ الشَّيْءُ إِلَى ضِدِّهِ كَمَا ذَكَرْتَ كَانَ الْجَوَابُ عَنْ أَبِي عَلِي فِي الرِّوَايَتَيْنِ بِمَا أَجَبْتَ أَنتَ فِي الِاثْنَيْنِ وَالْكَلاَمَيْنِ فَإِنَّ الِاسْمَ ضِدُّ الْفِعْلِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ أَمَّا فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى فَإِنَّ الِاسْمَ يُخْبَرُ عَنْهُ وَالْفِعْلُ لاَ يُخْبَرُ عَنْهُ وَأَمَّا فِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّ الِاسْمِ يَعُمُّ طَرَفِي الْإِسْنَادِ الَّذَيْنِ هُمَا إِسْنَادُ الْكَلِمَةِ وَالْإِسْنَادِ إِلَيْهِمَا وَالْفِعْلُ لاَ يَعُمُّ الطَّرَفَيْنِ بَلْ يَخُصُّ أَحَدَهُمَا الَّذِي هُوَ إِسْنَادُ الْكَلِمَةِ إِذَن ضِدَّ الْفِعْلِ لِأَنَّ الِاسْمَ عَامُّ الطَّرَفَيْنِ وَالْفِعْلُ لَيْسَ بِعَامٍّ لَهُمَا بَلْ هُوَ خَاصٌّ لِأَحَدِهِمَا وَهَذَا الْجَوَابُ الْأَخِيرُ إِنَّمَا هُوَ بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ: إِنَّ الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ لاَ تَعَلُّقَ لَهُمَا بِالْمُخْبَرِ عَنْهُ وَلاَ بِالْمُخْبَرِ بِهِ وَتَسْلِيمِهُ لَهُ وَأَمَّا إِذَا لَمْ نُسَلِّمْ ذَلِكَ فَيَكُونُ الْجَوَابُ أَحَدَ الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ فِي أَوَّلِ هَذَا الْفَصْلِ.

فَصْــلٌ

قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ: (**وَالْفِعْلُ يَنْقَسِمُ بِانقِسَامِ الزَّمَانِ**).[4] وَلَوْ قَالَ: وَالْفِعْلُ يَنقَسِمُ بِانقِسَامِ الْحَدَثِ, كَانَ مُصِيبًا.

قَالَ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ –:[5] (وَأَمَّا الْفِعْلُ فَأَمْثِلَةٌ أُخِذَتْ مِن لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ وَبُنِيَتْ لِمَا مَضَى, وَلِمَا يَكُونُ وَلَمْ يَقَعْ, وَمَا[6] هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنقَطِعْ).[7] يَعْنِي لِمَا مَضَى مِنَ الْحَدَثِ, وَمَا يَنتَظِرُ, يَنتَظِرُ, وَمَا هُوَ كَائِنٌ فِي حَالِ الْخَبَرِ, وَلَمْ يَجْرِ لِلزَّمَانِ هُنَا ذِكْرٌ, فَقَوْلُكَ: (قَعَدَ) دَلِيلٌ عَلَى قُعُودٍ انقَضَى بَعْدَ وُجُودٍ, وَ(سَيَقْعُدُ) دَلِيلٌ عَلَى قُعُودٍ يَأْتِي وَهُوَ الْآنَ فِي الْعَدَمِ, وَ(يَقْعُدُ) دَلِيلٌ عَلَى قُعُودٍ[8] كَائِنٍ[9] فِي حَالِ حَدِيثِكَ, وَلَمْ يَجْرِ لِلزَّمَانِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا النَّصِّ ذِكْرٌ,[10] فَلِلْحَدَثِ ثَلاَثَةُ ثَلاَثَةُ أَحْوَالٍ:

---

(1) مِنَ الْأُمَمِ: ساقطة من ع.

(2) هذا: ساقطة من س.

(3) في ع: حُكْم.

(4) الإيضاح 72. وفي ع: الزمن.

(5) رَحِمَهُ اللَّهُ: زيادة من س.

(6) مَا: ساقطة من س.

(7) الكتاب 12/1.

(8) انقَضَى بَعْدَ وُجُودٍ ... وَ(يَقْعُدُ) دَلِيلٌ عَلَى قُعُودٍ: ساقطة من ع بسبب انتقال النّظر.

(9) كَائِنٍ: ساقطة من س.

(10) في س: وَلَمْ يَجْرِ لِلزَّمَانِ ذكرٌ في شيْء من هذَا النص.

عَدَمَانِ[1] وَوُجُودٌ, وَأَمْسِ وَغَدٌ وَالْيَوْمَ مُنجَرَّةٌ مَعَ هَذِهِ الْأَحْوَالِ الثَّلاَثَةِ اِنجِرَارَ[2] الشَّكْلِ وَالصُّورَةِ مَعَ اللَّوْنِ فِي قَوْلِكَ: رَأَيْتُ الْحَائِطَ وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَجْسَامِ, وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَحْسُوسَ الْبَصَرِ اللَّوْنُ, وَهُوَ: مَا يَقْبَلُهُ الْجِسْمُ مِن نُورِ الشَّمْسِ وَالْكَوَاكِبِ وَالنِّيرَانِ, فَالنُّورُ إِذَن مَوْضُوعُ الْأَلْوَانِ, فَلاَ يُرَى[3] إِلاَّ مُلَوَّنٌ, مُلَوَّنٌ, وَنَحْنُ نُدْرِكُ الْمُثَلَّثَ وَالْمُرَبَّعَ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْأَشْكَالِ بِانجِرَارِهَا[4] مَعَ الْأَلْوَانِ, حَتَّى نُحْزِرَ[5] ذَلِكَ ذَلِكَ حَزْرًا بِالْعَيَانِ, فَنُصِيبُ[6] أَوْ لاَ نَكَادُ نُخْطِئُ[7] كَبِيرَ خَطَأٍ.

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: (فَالْأَسْمَاءُ[8] الْمُحَدَّثُ عَنْهَا, وَالْأَمْثِلَةُ, دَلِيلَةٌ عَلَى مَا مَضَى وَمَا لَمْ يَمْضِ مِنَ الْمُحَدَّثِ بِهِ عَنِ الْأَسْمَاءِ, وَهُوَ (الذَّهَابُ) وَ(الْجُلُوسُ) وَ(الضَّرْبُ), وَلَيْسَتِ الْأَمْثِلَةُ بِالْأَحْدَاثِ وَلاَ مَا يَكُونُ مِنْهُ الْأَحْدَاثُ, وَهِيَ الْأَسْمَاءُ).[9]

فَهَذَا جَلاَءٌ وَاضِحٌ, وَبَيَانٌ قَاطِعٌ, عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَمْثِلَةَ إِنَّمَا اِخْتَلَفَتْ صِيغَتُهَا لِاخْتِلاَفِ أَحْوَالِ الْحَدَثِ[10] فِي وُجُودِهِ وَعَدَمِهِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيَتَعَدَّى إِلَى الزَّمَانِ نَحْوُ قَوْلِكَ: (ذَهَبَ) لِأَنَّهُ بُنِيَ لِمَا مَضَى مِنْهُ وَمَا لَمْ يَمْضِ),[11] فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِانجِرَارِهِ مَعَ الْحَدَثِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلاَثَةِ الْمَذْكُورَةِ, كَمَا يَنجَرُّ الشَّكْلُ وَالصُّورَةُ مَعَ اللَّوْنِ فِي قَوْلِكَ: رَأَيْتُ الْحَائِطَ وَالْجَبَلَ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمُلَوَّنَاتِ, فَجَعَلَ اِنجِرَارَهُ مَعَهُ نَحْوًا مِن بِنَائِهِ[12] لَهُ, كَمَا تُطْلَقُ الرُّؤْيَةُ عَلَى الشَّكْلِ وَالصُّورَةِ لِانجِرَارِهِمَا مَعَ اللَّوْنِ.

---

(1) عَدَمَانِ: مثنّى عَدَم. وفي ع: عذمان.

(2) قال تقيّ الدّين السّبكي: وَأَكْثَرُ النُّحَاةِ جَعَلُوا دَلاَلَةَ الْفِعْلِ عَلَى الزَّمَانِ مِنْ دَلاَلَةِ التَّضَمُّنِ, وَابْنُ الطَّرَاوَةِ قَالَ: إِنَّهَا بِالِانْجِرَارِ, يَعْنِي الِالْتِزَامَ. وقد تصحّفت كلمة (بالانجرار) في المطبوع إلى (بالانحرار). فتاوى السبكي, أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي, تح محمد حامد الفقي (17/1 – 144), دار المعرفة, بيروت – لبنان, 80/1.

(3) في س: ترى.

(4) في س: بانجرارهما.

(5) في س: يحزر, وفي ع: تحزر. والصّواب ما أثبتنا لقوله: نصيب ونخطأ.

(6) في س: فينصب. بإهمال الحروف.

(7) نُخْطِئُ: ساقطة من س.

(8) في ع: في الأسماء.

(9) الكتاب 24/1.

(10) في س: المحدّث.

(11) الكتاب 25/1.

(12) في س: بقائه.

(ع ش):... هَذَا الْمَوْضِعُ أَيْضًا بِحَقِيقَةِ خَطَأٍ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ عَلَى قَوْلِهِ أَن يَكُونَ أَبُو عَلِيٍّ قَالَهُ عَلَى وَجْهِ التَّجَوُّزِ لاَ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ كَمَا قَالَ هُوَ فِي قَوْلِ سِيبَوَيْهِ: (وَيَتَعَدَّى إِلَى الزَّمَانِ لِأَنَّهُ يُبْنَى لِمَا مَضَى مِنْهُ وَمَا لَمْ يَمْضِ):[1] إِنَّ سِيبَوَيْهِ لَمَّا قَالَهُ قَالَهُ عَلَى وَجْهِ التَّجَوُّزِ أَيْضًا بَعْدَ أَنْ أَحْكَمَ الْحَقِيقَةَ فِي مَوْضِعَيْنِ قَبْلَهُ. فَإِن قُلْتَ: جَازَ ذَلِكَ لِسِيبَوَيْهِ بَعْدَ أَنْ أَحْكَمَ الْحَقِيقَةَ وَأَبُو عَلِيٍّ لَمْ يُحْكِمِ الْحَقِيقَةَ أَوَّلاً فَيُتَجَوَّزَ لَهُ التَّجَوُّزُ بَعْدَ ذَلِكَ, فَالْجَوَابُ أَنَّهُ وَإِن لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ إِحْكَامٌ فِي ذَلِكَ بِالْقَوْلِ أَوَّلاً فَإِنَّ ذَلِكَ مُتَقَدِّمٌ طُبِعَ عَلَيْهِ كُلُّ أَحَدٍ فَقَامَ وُجُودُ ذَلِكَ فِي الطَّبْعِ مَقَامَ الْعَدَمِ, إِحْكَامُهُ بِالْقَوْلِ أَوَّلاً وَبَيَانُ مَا قُلْنَاهُ أَنَّ ذَلِكَ مُتَقَدِّمٌ فِي الطَّبْعِ أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مَوْجُودٌ فِي طَبْعِهِ أَنَّا إِذَا قُلْنَا قَامَ فَإِنَّهُ يَفْهَمُ عَنْهُ قِيَامًا مَاضِيًا وَيَعْلَمُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ مَعَ الْقِيَامِ الْمَاضِيَ زَمَانًا مَاضِيًا وَيَعْلَمُ أَنَّ الْقِيَامَ الْمَاضِيَ وَالزَّمَانَ الْمَاضِيَ مَوْجُودَانِ مُتَبَايِنَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ الْآخَرِ فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَيَنبَغِي أَن يَكُونَ اللَّفْظُ مَوْضُوعًا لِبَيَانِ صِفَةِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْقِيَامِ لاَ بَيَانِ صِفَةِ مَوْجُودٍ آخَرَ وَهُوَ الزَّمَانُ إِن كَانَ ذَلِكَ الْمَوْجُودُ الْآخَرُ يَنجَرُّ مَعَهُ. هَذَا الْمَعْنَى وَجُودٌ بِهِ طُبِعَ كُلُّ أَحَدٍ إِلاَّ مَنِ اعْتَرَتْهُ آفَةٌ فَقَامَ تَقَدُّمُ ذَلِكَ فِي الطَّبْعِ مَقَامَ تَقَدُّمِهِ فِي الْقَوْلِ وَجَازَ لَهُ أَن يَتَجَوَّزَ وَإِن لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ قَوْلٌ فِي إِحْكَامِ الْحَقِيقَةِ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لاَ يَلْزَمُ الْإِنسَانَ أَلاَّ يَتَجَوَّزَ حَتَّى يَتَقَدَّمَ لَهُ إِحْكَامُ الْحَقِيقَةِ بَلْ قَدْ يَتَجَوَّزُ بَعْدَ إِحْكَامِ الْحَقِيقَةِ وَيَتَجَوَّزُ قَبْلَهَا اتِّكَالاً عَلَى مَا فِي ... مِنْ إِحْكَامِ الْحَقِيقَةِ ... الصِّنَاعَة. وَهَذَا الَّذِي قُلْنَا كُلُّهُ إِنَّمَا أَرَدْنَا أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ لاَ يُلْزَمُ مِن لَفْظٍ هُوَ الَّذِي فِي (**الْإِيضَاحِ**) مَا أَلْزَمَهُ اِبْنُ الطَّرَاوَةِ وَلَمْ نُرِدْ بِهِ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ مَذْهَبُهُ أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ وَمُضِيِّ الْحَدَثِ لِأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ لَهُ فِي مَسَائِلِ (**الْعَسْكَرِيَّاتِ**) عَنْ قَوْلِهِ: إِنَّ مَذْهَبَهُ[2] أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ لِأَنَّهُ اِحْتَاجَ إِلَى أَن يَعْتَذِرَ عَن قَوْلِهِمْ: خَلَقَ اللَّهُ الزَّمَانَ وَلاَ يَحْتَاجَ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ إِلَى الِاعْتِذَارِ عَن ذَلِكَ فَلَوْ أَنَّ اِبْنَ الطَّرَاوَةِ تَعَرَّضَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ هُنَاكَ لَكَانَ رَدُّهُ لاَزِمًا وَأَمَّا هُنَا فَلاَ ظَاهِرَ عَلَى أَنَّ لَفْظَ أَبِي عَلِيٍّ مَذْهَبُهُ فِي (**الْعَسْكَرِيَّاتِ**). وَالظَّاهِرُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ فَلاَ يَنبَغِي أَن يُنسَبَ[3] إِلَى الْإِنسَانِ مَذْهَبُهُ إِلاَّ بِتَعْبِيرٍ, عَلَى أَنَّ كَلاَمَ أَبِي عَلِيٍّ فِي قَوْلِهِ: (إِنّ الْفِعْلَ يَنقَسِمُ بِانقِسَامِ الزَّمَانِ) أَنَّهُ يَنقَسِمُ بِانقِسَامِ الْحَدَثِ وَيَذْهَبُ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَيْسَ الزَّمَانُ شَيْئًا إِلاَّ اِقْتِرَانَ مَوْجُودٍ بِمَوْجُودٍ فَيَكُونُ عَلَى هَذَا مُضِيِّ الزَّمَانِ هُوَ عَيْنُ الْحَدَثِ وَحُضُورُهُ حُضُورُهُ وَانتِظَارُهُ اِنتِظَارُهُ وَكَذَلِكَ يُمْكِنُ أَن يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ: إِنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ وَزَمَانٍ ذَلِكَ أَيْضًا فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالزَّمَانِ مُضِيُّ الْحَدَثِ وَحُضُورُهُ وَانتِظَارُهُ فَلاَ يَكُونُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ.[4]

وَهَذَا رَأْيٌ قَدِ اسْتَهْوَى جَمَاعَةً مِنَ النَّحْوِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ, فَلَمْ يَفْهَمُوا مَا الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ[5] كُنْهَ فَهْمِهِ, وَلاَ وَقَفُوا عَلَى حَقِيقَتِهِ حَقَّ عِلْمِهِ,[6] وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ يَقَعُ الْبَحْثُ عَلَيْهِمَا[7] مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: مَا الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ مُرْسَلَيْنِ؟ وَمَا هُمَا مُضَافِيْنِ؟[8] وَمَا هُمَا طَرَفَيْنِ؟ وَالصَّوَابُ وَضْعَيْنِ, وَمَا هُمَا

---

(1) الكتاب 35/1. وفيه: ويتعدّى إلى الزّمان، نحو قولك ذَهَبَ لأنه بُنى لما مضى منه وما لم يمض.

(2) إنّ مذهبه: مكرّرة في الأصل.

(3) ينسب: مهملة في الأصل, وكتب فوقها كلمة: (كذا).

(4) كذا في الأصل وفيه سقط.

(5) في ع: والزمان. وهو سهو.

(6) في س: حقيقة من علمِه. وما أثبتنا أنسب لقوله: كُنْهَ فَهْمِهِ.

(7) في ع: عنهما. والظاهر أنّه من تغيير النّسّاخ. والصّواب ما أثبتنا لأنّ (عليهما) متعلّق بـ (يقع) لا بـ (البحث).

(8) مُضَافِيْنِ: ساقطة من ع بسبب انتقال النّظر.

هُمَا جَارِيَيْنِ؟ وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ الْكَلاَمِ عَلَى هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ, لِأَنَّا لَمْ نَعْرِضْ لِهَذَا, وَإِنَّمَا قَصَدْنَا إِلَى الْإِفْصَاحِ بِبَعْضِ مَا وَقَعَ فِي[1] هَذَا الْكِتَابِ مِنَ الْخَطَأِ وَالتَّقْصِيرِ, مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ[2] أَوْ خَرَجَ عَن نَصِّ سِيبَوَيْهِ, وَأَمَّا[3] مَا سِوَى ذَلِكَ مِمَّا تَاهَ فِيهِ مَعَ غَيْرِهِ فَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ أُحْصِيَهُ, وَأَبْعَدُ شُقَّةً[4] مِنْ أَنْ أَسْتَوْفِيَهُ, وَقَدْ بَيَّنَّا الْعُذْرَ فِيمَا تَقَدَّمَ,[5] وَأَطْلَقْنَا[6] الْبَحْثَ لِمَنْ أَنكَرَ أَوْ سَلَّمَ. سَلَّمَ.

فَصْـلٌ

قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي **بَابِ مَا إِذَا اِئْتَلَفَ**[7] **مِنْ هَذِهِ الْكَلِمِ الثَّلاَثِ كَانَ كَلاَمًا مُسْتَقِلاًّ** ,[8] وَذَكَرَ وَذَكَرَ (زَيْدٌ أَخُوكَ) وَقَرَنَ بِهِ (زَيْدٌ فِي الدَّارِ).[9]

(**ش**): قَوْلُهُ: وَقَرَنَ بِهِ (زَيْدٌ فِي الدَّارِ) كَذِبٌ مِنْهُ مَا قَرَنَ قَطُّ بِائْتِلاَفِ الاِسْمِ وَالاِسْمِ بَلْ أَتَى بِهِ بَعْدَ اِئْتِلاَفِ الْفِعْلِ وَالاِسْمِ وَلَمْ يَكْتَفِ بِذِكْرِ ذَلِكَ حَتَّى قَرَنَ بِهِ أَدَاةً تَفْصِلُهُ مِمَّا قَبْلَهُ فَقَالَ: وَمِن ذَلِكَ, وَقَدْ جَعَلَهَا سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَإِن شِئْتَ اِقْتَصَرْتَ عَلَى الثَّانِي مِنْهُمَا فَاصِلَةً بَيْنَ مَا بَعْدَهَا وَمَا قَبْلَهَا وَبَيَّنَ هُنَاكَ أَنَّ قَوْلَهُ: وَمِن ذَلِكَ إِنَّمَا أَتَى بِهَا لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا لَيْسَ مِمَّا قَبْلَهَا وَقَدْ بَيَّنَ أَبُو عَلِيٍّ مُرَادَهُ فِي ذَلِكَ وَأَنَّ قَوْلَهُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ قِسْمٌ بِرَأْسِهِ لَيْسَ مِن وَاحِدٍ مِن اِسْمَيْنِ قَبْلَهُ فِي (**كِتَابِ الْعَسْكَرِيَّاتِ**)[10] فَكَيْفَ يُقَوِّلُهُ أَبُو الْحُسَيْنِ مَا لَمْ يَقُلْهُ؟ بَلْ قَالَ خِلاَفَهُ مُشِيرًا إِلَيْهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ مُصَرِّحًا بِهِ فِي (**الْعَسْكَرِيَّاتِ**).

---

(1) في س: من.

(2) بِهِ: ساقطة من س.

(3) في س: فأمّا.

(4) في س: مشقّة.

(5) انظر الصّفحة 10 من التّحقيق: (فما يمكننا ...).

(6) في س: وأطلنا.

(7) في ع: ائتلفت.

(8) في ع: مستقيما.

(9) الإيضاح 72 – 73. ونصّه: فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاما مفيدا, كقولنا: عمرو أخوك, وبشر صاحبك, ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك, كقولنا: كتب عبداللّه, وسُرّ بكر. ومن ذلك زيد في الدّار. ويدخل الحرف على كلّ واحدة من الجملتين فيكون كلاما, كقولنا: إنّ زيد أخوك, وما بشر صاحبك, وهل كتب عبداللّه؟ وما سُرّ بكر, ولعلّ زيدا في الدّار ...

(10) المسائل العسكريّات, أبو علي الفارسي, تح علي جابر المنصوري, مطبعة جامعة بغداد – العراق, ط2, 1982 م, ص 84. وفيه: وقد جعل أبو بكر هذا التّأليف – في بعض كتبه – قسما برأسه, وذلك مذهب حسن.

وَلاَبُدَّ فِي هَذَا مِن اِعْتِقَادِ فِعْلٍ يَنضَافُ إِلَى الدَّارِ, فَهَذَا أَكْثَرُ مِن قَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَخُوكَ), وَلَوْ قَالَ[1] مَكَانَ (أَخُوكَ): (أَبُو فُلاَنٍ) كِنَايَةً[2] لاَ بُنُوَّةً,[3] كَانَ أَضْبَطَ لِمَا قَصَدَ إِلَيْهِ مِن اِئْتِلاَفِ الْجُمْلَةِ مِن اِسْمَيْنِ.

(ش): قُلْتُ: إِنَّمَا كَانَ يَلْزَمُ أَبَا عَلِيٍّ هَذَا الاِعْتِرَاضُ لَوْ كَانَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: (فَالاِسْمُ يَأْتَلِفُ مَعَ الاِسْمِ فَيَكُونُ كَلاَمًا) أَنَّهُ إِذَا اِئْتَلَفَ لَفْظٌ وَاحِدٌ مِنْ هَذَا[4] الْجِنسِ لَفْظَ وَاحِدٍ مِنْهُ كَانَ كَلاَمًا وَلَمْ يُرِدْ ذَلِكَ قَطُّ وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ إِذَا اِئْتَلَفَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا هَذَا الْجِنسِ مَعَ شَيْءٍ مِنْهُ أَمْكَنَ أَن يَكُونَ كَلاَمًا وَقَوْلُنَا: شَيْءٌ لاَ يَقْتَضِي لَفْظًا وَاحِدًا فِي غَيْرِهِ فَإِذَا كَانَ مُرَادُهُ هَذَا أَمْكَنَ أَن يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ لَفْظًا وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ, فَلاَ اِعْتِرَاضَ عَلَيْهِ إِذَا أَتَى بِقَوْلِهِ: (أَخُوكَ) وَ(صَاحِبُكَ) لِأَنَّهُ شَيْءٌ مِن جِنسِ الاِسْمِ وَإِن لَمْ يَكُن لَفْظًا وَاحِدًا وَقَدْ أَسَاءَ الاِصْطِلاَحَ[5] عَلَى زَعْمِهِ الْقِيَاسِ بِأَن جَعَلَ مَكَانَ (أَخُوكَ) (أَبُو فُلاَنٍ) كِنَايَةً لاَ بُنُوَّةً كَأَنَّهُ إِذَا كَانَ (أَبُو فُلاَنٍ) كِنَايَةً كَانَ اِسْمًا وَاحِدًا, وَإِذَا كَانَ بُنُوَّةً كَانَ الْمَعْنَى: اِسْمَيْنِ وَ(أَبُو فُلاَنٍ) إِن كَانَ كِنَايَةً لاَ يَكُونُ اِسْمًا وَاحِدًا إِمَّا مِن جِهَةِ الْمَعْنَى وَإِمَّا مِن جِهَةِ اللَّفْظِ فَهُوَ اِسْمَانِ أَلاَ تَرَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّفْظَيْنِ مُعَرَّفٌ فَكَيْفَ يَكُونُ اِسْمًا وَاحِدًا وَفِيهِ إِعْرَابَانِ لَوْلاَ أَنَّهُ اِسْمَانِ وَمَا اِضْطَرَّهُ إِلَى هَذَا إِلاَّ غُبْنُ غَيْظِهِ وَطَلَبُهُ لِلتَّشْنِيعِ. وَإِلاَّ فَقَدْ كَانَ صَالِحًا هَذَا الاِصْطِلاَحُ عَلَى زَعْمِهِ الْقِيَاسُ أَن يَقُولَ: ذَا زَيْدٌ وَزَيْدٌ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ.

وَبَعْدَ هَذَا تَخْلِيطٌ لاَ يُمْكِنُ تَتَبُّعُهُ بِالنَّقْدِ, وَلاَ تَفِي بِمُضَمِّنِهِ[6] مُحَاوَلَةُ الرَّدِّ,

(ش) – **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** –: لاَ يُمْكِنُنَا أَن نَتَكَلَّمَ مَعَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ: وَبَعْدَ هَذَا تَخْلِيطٌ لاَ يُمْكِنُ تَتَبُّعُهُ بِالنَّقْدِ وَلاَ يَفِي بِمُضَمَّنِهِ مُحَاوَلَةُ الرَّدِّ وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا التَّخْلِيطَ مَا هُوَ؟ فَلَوْ ذَكَرَهُ تَكَلَّمْنَا مَعَهُ فِيهِ فَكَيْفَ نَتَكَلَّمُ مَعَهُ فِي شَيْءٍ لَمْ يَذْكُرْهُ؟

إِلاَّ أَنَّهُ اِسْتَثْنَى النِّدَاءَ مِن قَوْلِكَ: (يَا زَيْدٌ)[7] إِشَارَةً إِلَى أَنَّ (يَا) حَرْفٌ بِمنزِلَةِ (مِن) وَ(هَلْ) وَ(لَمْ) وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِمَّا لَهُ مَعْنَى فِي غَيْرِهِ, وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى مَا تَوَهَّمَ وَلَكِنَّهُ بِمَنزِلَةِ الْأَصْوَاتِ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: (جَعَلُوهُ بِمَنزِلَةِ الْأَصْوَاتِ نَحْوَ حَوْبِ)[8] – زَجْرٌ لِلْجَمَلِ لَيَمْضِي –[9]

---

[1] في س: ولو كان.

[2] في ع: كان كناية. و(كان) هنا مقحمة.

[3] في ع: لا بُنوةٌ.

[4] في الأصل: من هذه.

[5] في الأصل: الإصلاح.

[6] في ع: بمضمونه. وما أثبتنا مطابق لما في ح س.

[7] الإيضاح 73. ونصّه: وما عدا ما ذكر ممّا يمكن ائتلافه من هذه الكلم فمطَّرَح إلاّ الحرف مع الاسم في النداء, نحو (يا زيدُ) و(يا عبدَالله) فإنّ الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء.

[8] الكتاب 185/2. باب النداء. ونصه: (فأما المفرد إذا كان منادى فكلُ العرب ترفعه بغير تنوين، وذلك لأنه كثُر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حَوب وما أشبهه). وفي ع: خوب.

[9] في س: زجر للخيْل لتمضي. الحَوْبُ: زَجْرُ البَعير ليَمْضِي، وللنّاقة: حلٍ، والعربُ تَجُرُّه ولو رفع أو نصب لجاز. كتاب العين, (حوب) 309/3.

وَلَوْ مَثَّلَ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ – بِـ (يَاهِ) كَانَ أَشْبَهَ, لِأَنَّ (حَوْبِ) فِيهَا مَعْنَى زَجْرٍ, وَلَيْسَ فِي (يَا زَيْدُ) مِن ذَلِكَ الْمَعْنَى شَيْءٌ. فَأَمَّا (يَاهِ) فَصَوْتٌ يُنَبِّهُ بِهِ النَّاطِقُ عَلَى مَوْضِعِهِ مَن يَسْمَعُهُ, وَكَأَنَّهُ قَالَ: هَا أَنَذَا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي تَسْمَعُ الصَّوْتَ مِنْهُ.

قَالَ[1] ذُو الرُّمَّةِ يُشَبِّهُ صَوْتَ الرَّاعِي بِصَوْتِ الْبُومِ:[2]

تَلَـــوَّمَ يَهْيَـــاهٍ بِيَـــاهٍ وَقَـــدْ مَضَـــى مِـــنَ اللَّـَيْـــلِ جَـــوْزٌ وَاسْـــبَطَرَّتْ كَوَاكِبُـــهْ

فَإِن خَصَّ شَيْئًا بِعَيْنِهِ, وَضَعَ مَكَانَ الْهَاءِ مِن (يَاهِ) اللَّفْظَ الَّذِي يَعُمُّهُ مِن جِنسِهِ, أَوْ يَخُصُّهُ فِي نَفْسِهِ, فَقَالَ: (يَا رَجُلُ) وَ(يَا حَكَمُ) فَوَجَبَ بِنَاؤُهُ لِالْتِبَاسِهِ[3] بِالصَّوْتِ الَّذِي قَبْلَهُ, كَمَا وَجَبَ وَجَبَ بِنَاءُ (عَمْرَوَيْهِ) لِالْتِبَاسِهِ بِالصَّوْتِ الَّذِي بَعْدَهُ, ثُمَّ يُتَّسَعُ فِيهِ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ وَالنَّقْصِ مِنْهُ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ, وَيَزِيدُكَ بَيَانًا أَنَّ قَوْلَكَ: (يَا زَيْدُ) خَارِجٌ مِنَ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ[4] الَّتِي هِيَ: الدُّعَاءُ وَالسُّؤَالُ وَالسُّؤَالُ وَالْخَبَرُ, فَلاَ يَكُونُ (يَا زَيْدُ) رَغْبَةً لِأَنَّ (يَا فَاسِقُ) وَنَحْوَهُ يَقَعُ بَعْدَهُ, وَلاَ يَكُونُ أَمْرًا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُسْتَقْبَلُ بِهِ, وَلَفْظُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ يَقْتَرِنُ بِهِ فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهِ, وَلاَ يَكُونُ سُؤَالاً لِأَنَّكَ لاَ تَسْتَعْلِمُهُ[5] شَيْئًا تَجْهَلُهُ أَنتَ وَيَعْلَمُهُ,[6] وَلاَ يَكُونُ خَبَرًا لِأَنَّ الْمُخْبِرَ مُحَرِّكٌ[7] بِالْقُوَّةِ إِلَى إِخْرَاجِ الْمُخْبَرِ مِن تَجْوِيزِ شَيْءٍ[8] إِلَى إِيجَابِهِ أَوْ نَفْيِهِ, وَالْمُنَادَى غَيْرُ مُلْتَبِسٍ بِشَيْءٍ مِمَّا أَنتَ بِسَبِيلِهِ, فَلَمْ يَبْقَ

---

(1) في ع: وقال.

(2) البيت من الطّويل لذي الرّمّة غيلان بن عقبة العدوي في ديوانه, بشرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي, رواية أبي العباس ثعلب, تح عبد القدوس أبو صالح, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, ط3, 1414 هـ – 1994 م, 851/2. وفيه: (تلوّم يهياه) يعني هذا الرويعيّ, ألا ترى أنّه ذكر دعاء الرويعيّ صاحبه, ثمّ قال: (تلوّم) أي انتظر (يهياه بياه). وذلك أنّ الرويعيّ صاح بـ (ياه) فانتظر (يهياه) يريد بذا الجواب فلم يأته. (وقد مضى من اللّيل جوز): أي نصف. وجوز كلّ شيء وسطه. (واسبطرّت كواكبه): أي انبسطت للمغيب.

(3) في ع: للابسه .

(4) في ع: الثلاث.

(5) في الأصلين: لا تستعمله. والظاهر أنّه تحريف بتقديم الميم على اللاّم.

(6) في ع: تعلنه.

(7) كذا في ع وفي س: ياك: مهمل الياء. ولم أتبيّن صوابه.

(8) في ع: إلى إخراج المخبرين من جملة شيء.

يَبْقَ إِلاَّ أَن يَكُونَ بِمَنزِلَةِ (غَاقٍ)[1] وَنَحْوِهِ مِنْ غَيْرِ النَّاطِقِ, دَلِيلاً عَلَى اللَّفْظِ الْمُتَّصِلِ بِهِ كَدَلاَلَةِ (غَاقٍ) وَنَحْوِهِ عَلَى الْجِنسِ الْمَعْهُودِ مِنْهُ.

(ش): أَتَى بِكَلاَمٍ سِيبَوَيْهِ هُنَا شَاهِدًا لِمَذْهَبِهِ مِنْ أَنَّ (يَا زَيْدُ) صَوْتٌ وَلَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَيْسَ بِاسْمٍ,[2] وَسِيبَوَيْهِ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى بَرِيءٌ. إِنَّمَا قَالَ سِيبَوَيْهِ: جَعَلُوهُ بِمَنزِلَةِ الْأَصْوَاتِ فِي الْمُنَادَى. يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ مَجْرَى الْأَصْوَاتِ فَبَنَوْهُ لَمَّا كَانَ مُضَوَّنًا بِهِ فِي قَوْلِهِ: يَا زَيْدُ لاَ أَنَّ زَيْدُ مِن جِنسِ الْأَصْوَاتِ مِثْلَ حَوْبٍ وَحَلِ[3] وَنَحْوِهِمَا وَكَيْفَ يَقْتَضِي قَوْلُ سِيبَوَيْهِ: جَعَلُوهُ بِمَنزِلَةِ الْأَصْوَاتِ أَنَّهُ صَوْتٌ عَلَى مُقْتَضَى مَذْهَبِهِ؟ وَإِنَّمَا كَانَ يَقْتَضِي ذَلِكَ لَوْ قَالَ: إِنَّهُ مِن جُمْلَةِ الْأَصْوَاتِ وَإِنَّمَا قَالَ: جَعَلُوهُ بِمَنزِلَةِ الْأَصْوَاتِ, وَالْجُعُولُ بِمَنزِلَةِ الْأَصْوَاتِ حَقِيقَةٌ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَصْوَاتِ فَكَلاَمُ سِيبَوَيْهِ إِنَّمَا يَقْتَضِي خِلاَفَ مَذْهَبِ ابْنِ الطَّرَاوَةِ لاَ مَذْهَبُهُ عَلَى مَا تَوَهَّمَهُ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَيْهِ فَإِذَا كَانَ يَقْتَضِي خِلاَفَ مَذْهَبِهِ فَكَيْفَ يَسْتَشْهِدُ عَلَى مَذْهَبِهِ بِمَا هُوَ مُخَالِفٌ لِمَذْهَبِهِ؟ وَقَدْ بَيَّنَ سِيبَوَيْهِ أَنَّ (يَا) حَرْفٌ فِي قَوْلِهِ: بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي يُنَبَّهُ بِهَا الْمَدْعُوُّ,[4] فَحَمْلُ كَلاَمِهِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ خَلْفٌ ... وَهَذَا الْمَذْهَبُ فِيهِ – مَعَ[5] أَنَّهُ دَعْوَى لاَ بُرْهَانَ عَلَيْهَا وَتَقَوُّلٌ لاَ عَاضِدَ لَهُ – أُمُورٌ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ بُنِيَ عَلَى بَيَانِهِ فَهَذِهِ دَعْوَى أُلِّفَتْ عَلَى أَنَّ مَعَانِي الْكَلاَمِ هِيَ الثَّلاَثَةُ الَّتِي ذَكَرَ لاَ غَيْرُ وَمَتَى سَلِمَ هَذَا وَالْخِلاَفُ [فِي][6] هَذَا مَشْهُورٌ؟ وَهَذَا[7] غَيْرُ الْقَوْلِ الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ أَظْهَرُ مِنْهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ رَامَ أَن يُخْرِجَ النِّدَاءَ عَنِ الْكَلاَمِ وَيَجْعَلَهُ مِنَ الْأَصْوَاتِ فَلَمْ يُمْكِن ذَلِكَ إِلاَّ بِأَن حَقَّقَ الْكَلاَمَ, وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: أَصْلُ يَا زَيْدَاهُ وَقَالَ فِي يَاهِ: إِنَّ مَعْنَاهُ: هَا أَنَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي تَسْمَعُ الصَّوْتَ مِنْهُ. وَ(هَا أَنَا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي تَسْمَعُ الصَّوْتَ مِنْهُ) كَلاَمٌ بِلاَ شَكٍّ. وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْنَى يَا زَيْدُ مَعْنَى يَاهِ وَهُوَ هَا أَنَا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي تَسْمَعُ الصَّوْتَ مِنْهُ اِنبَغَى أَن يَكُونَ ذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ: يَا أَللَّهُ وَهَذَا مُخْرِجٌ قَائِلَهُ إِلَى مَا نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعِصْمَةَ أَن يُعِيذَ مِنْهُ, فَلاَ يُعَرَّجُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ وَلاَ يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ بِوَجْهٍ.

فَصْـلٌ

قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي **بَابِ حَدِّ الْإِعْرَابِ**:

(وَ(كِلاَ) إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمُضْمَرِ نَحْوَ قَوْلِكَ: (جَاءَنِي الرَّجُلاَنِ كِلاَهُمَا, وَرَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا, وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا). وَزَعَمَ[8] أَنَّ أَلِفَ (كِلاَ) بِمَنزِلَةِ الْأَلِفِ فِي (مُسْلِمَانِ)

---

(1) غاق: حكاية صوت الغراب. الصحاح (غيق) 1539/4.

(2) في الأصل: وَاسْم وليس. وفوق كلمة (وليس) علامة (صح) صغيرة.

(3) في الأصل: وجل. وهو تصحيف. وحل زجر للناقة كما يقال حوب للجمل.

(4) الكتاب 229/2. ونصّه: فأما الاسم غيرُ المندوب فينبَّه بخمسة أشياء: بـ (يا)، و(أيا)، و(هَيا)، و(أي)، وبالألف.

(5) في الأصل: سمع.

(6) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى.

(7) هذا : ساقطة من الأصل ومتداركة في الحاشية.

(8) في س: زعم.

تُغَيِّرُهَا[1] الْعَوَامِلُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ[2], وَهَذَا لاَ يُعْذَرُ فِيهِ مَن لَهُ أَدْنَى حَظٍّ مِن صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ, لِبُعْدِهِ مِنَ الصَّوَابِ, وَمُفَارَقَتِهِ نَصَّ الْكِتَابِ. قَالَ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ –: (وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ – رَحِمَهُ اللَّهُ –: عَمَّن قَالَ: ([رَأَيْتُ][3] كِلاَ أَخَوَيْكَ, وَمَرَرْتُ بِكِلاَ أَخَوَيْكَ), ثُمَّ قَالَ: (مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا), قَالَ: جَعَلُوهُ بِمَنزِلَةِ (عَلَيْكَ) وَ(لَدَيْكَ)[4] فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ,[5] لِأَنَّهُمَا ظَرْفَانِ يُسْتَعْمَلاَنِ فِي الْكَلاَمِ مَجْرُورَيْنِ وَمَنصُوبَيْنِ, فَجَعَلَ[6] (كِلاَ) بِمَنزِلَتِهِمَا حِينَ صَارَ[7] فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ).[8]

وَبَعْدُ فَإِنَّ أَلِفَ (مُسْلِمَانِ) زَائِدَةٌ فِي الْكَلِمَةِ لِمَعْنَى التَّثْنِيَةِ عِوَضًا مِنَ الْوَاوِ الْجَامِعَةِ فِي الِاسْمَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ, يَتَوَجَّهُ الْإِعْرَابُ عَلَيْهَا,[9] وَيَنتَقِلُ[10] مِن لاَمِ الْفِعْلِ إِلَيْهَا,[11] بِمَنزِلَةِ هَاءِ (ضَارِبَةٍ) زُرْقُمٍ)[12] وَنَحْوِهِ.[13] وَأَلِفُ كِلاَ بِمَنزِلَةِ أَلِفِ (مِعىً) وَ(رَحىً) وَنَحْوِهِ, لاَ يَتَوَجَّهُ التَّغْيِيرُ عَلَيْهَا[14]

---

(1) في ع: يغيرها.

(2) الإيضاح 74. ونصّه: وتثنية الأسماء وجمعها على حدّ التّثنية جمع السلامة نحو مسلمان ومسلمون وكلا إذا أضيف...نحو قولك.

(3) ما بين معكوفين زيادة من الكتاب ساقطة من الأصلين.

(4) في س: لديك وعليك. وفوقهما ميمان صغيرتان إشارة إلى أنّ إحدى الكلمتين مقدَّمة والأخرى مؤخَّرة.

(5) قال أبو علي: جعلوه بمنزلة (عليْكَ ولدَيْكَ) في أن قلبوا ألفه ياء إذا أضيف إلى المضمر، وقلب ألف (كِلا) ياءً في الجر والنصب كما أنّ ألف (لدى وعلى) تُقلبُ ياءً وهو في موضع جر أو نصب. التعليقة على كتاب سيبويه, أبو علي الفارسي, تح عوض بن حمد القوزي, مطبعة الأمانة (نوادر المخطوطات), القاهرة – مصر, ط1, (الجزء الثالث), 1414 هـ - 1994 م, 253/3.

(6) في ع: فجعلا.

(7) في س: كان وفي ع: جاز, والتّصويب من الكتاب.

(8) الكتاب 413/3. وفيه: فقال: جعلوه.

(9) في س: عليهما.

(10) في ع: وتنتقل.

(11) في س: إليهما.

(12) الزّرقم: الأزرق الشّديد الزَّرَق, والمرأة أيضا زرقم. اللّسان (زرق) 139/10.

(13) وَنَحْوِهِ: ساقطة من س.

(14) في س: عليهما.

يُمْكِنُ فِيهَا[1] إلاَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي شُبِّهَتْ فِيهِ بِـ (عَلَى). فَكَيْفَ اِسْتَقَامَ لِهَذَا الرَّجُلِ تَوْجِيهُ الشَّبَهِ عَلَيْهِمَا وَالْقَطْعُ عَلَى الْإِعْرَابِ لِلتَّغَيُّرِ[2] الْمَوْجُودِ بِهِمَا؟[3]

وَمَـــا اِنتِفَـــاعُ أَخِـــي الـــدُّنْيَا بِنَـــاظِرِهِ إِذَا اِسْـــتَوَتْ عِنـــدَهُ الْأَنْـــوَارُ وَالظُّلَـــمُ[4]

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ –:[5] (وَأَمَّا (كَلٌّ) و(كِلاَ) فَكُلُّ وَاحِدَةٍ[6] مِن لَفْظِ, أَلاَ تَرَاهُ يَقُولُ: ([رَأَيْتُ][7] كِلاَ أَخَوَيْكَ) فَيَكُونُ مِثْلَ (مِعًى)[8] وَلاَ يَكُونُ فِيهِ تَضْعِيفٌ).[9]

(**ش**): مَا أَظْرَفَ هَذَا ... كَيْفَ يَعْتَقِدُ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ يَجْعَلُ اِنقِلاَبَ أَلِفَيْ كِلاَ وَكِلْتَا لِلْإِعْرَابِ وَهُوَ قَدْ قَالَ فِي **النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْكِتَابِ** [بَعْدَ][10] أَن ذَكَرَ اِنقِلاَبَ أَلِفِ (على) مَعَ الْمُضْمَرِ: وَكِلاَ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِ لَفْظٌ لِلْجَرِّ وَالنَّصْبِ بِمَنزِلَةِ عَلَى فِي قَوْلِكَ: عَلَيْكَ وَعَلَيْهِ؟ لِتَرَى أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ يَعْتَقِدُ أَنَّ اِنقِلاَبَ أَلِفِ عَلَى لِلْإِعْرَابِ. الَّذِي يَعْتَقِدُ مِثْلَ هَذَا هُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ حَقًّا:

وَمَـــا اِنتِفَـــاعُ أَخِـــي الـــدُّنْيَا بِنَـــاظِرِهِ إِذَا اِسْـــتَوَتْ عِنـــدَهُ الْأَنْـــوَارُ وَالظُّلَـــمُ

لاَ أَبُو عَلِيٍّ. وَقَدْ شَرَحَ أَبُو عَلِيٍّ الْمَسْأَلَةَ فِي (**الشِّيرَازِيَّاتِ**)[11] مِن كُتُبِهِ وَغَيْرِهَا وَبَسَطَ هُنَاكَ أَنَّ اِنقِلاَبَ أَلِفِ كِلاَ إِنَّمَا هُوَ بِالشَّبَهِ بِـ (عليَّ) و(لديَّ) وَرَدَّ عَلَى الْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ جَعَلُوهَا تَثْنِيَةً وَجَعَلُوا الاِنقِلاَبَ كَانقِلاَبِ حَرْفِ التَّثْنِيَةِ فَإِن قُلْتَ:

---

(1) في س: فيهما.

(2) في س: للتغيير.

(3) في ع: قال المتنبّي, والظّاهر أنّها زيادة من النّاسخ, لأنّ السّياق سياق ضرب المثل لا سياق الاستشهاد.

(4) البيت للمتنبّي في ديوانه, تح عبد الوهاب عزام, لجنة التأليف والترجمة والنشر, القاهرة – مصر, 1363 هـ, ص 323. وهو جار مجرى المثل. انظر الأمثال السّائرة من شعر المتنبّي, للصّاحب أبي القاسم إسماعيل بن عبّاد, تح محمّد حسن آل ياسين, مطبعة المعارف, مكتبة النّهضة, بغداد – العراق, ط1, 1385هـ - 1965م, ص 44. وتمثّل به أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ابن مضاء القرطبي في الرّدّ على النّحاة, تح محمّد إبراهيم البنّا, دار الاعتصام, القاهرة – مصر, ط1, 1399هـ - 1979م, ص 66.

(5) رَحِمَهُ اللَّهُ: زيادة من ع.

(6) في س: واحد.

(7) ما بين معكوفين زيادة من الكتاب 424/4.

(8) في س: معًا.

(9) الكتاب 424/4. وسيكرّر المؤلف نصَّ سيبويه في الجزء الثّاني من هذا الكتاب من غير سقط. انظر الصّفحة 180 من التّحقيق.

(10) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى.

(11) المسائل الشيرازيات, أبو علي الفارسي, تح حسن بن محمود هنداوي, كنوز إشبيليا, الرياض – السعودية, ط1,

فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَكَيْفَ جَعَلَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي هَذَا الْبَابِ فِي جُمْلَةِ مَا يَكُونُ ... بِاخْتِلاَفِ الْحُرُوفِ لاَ اِخْتِلاَفِ الْعَوَامِلِ؟[1] مَا ظَاهِرُ هَذَا إِلاَّ أَنَّهُ تَنَاقُضٌ. فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذِهِ غَايَةُ الضَّعِيفِ إِذَا رَأَى شَيْئًا يَجْعَلُ غَامِضَهُ وَهُوَ ... ... ذَلِكَ إِلَى التَّنَاقُضِ ضَعْفٌ مِنْهُ وَجَرَى عَلَى أَسْوَءِ طَرِيقَةٍ وَسُنَّةٍ وَلَكِن مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – كقوله هَذَا وَغَيْرُهُ أَنَّهُ إِذَا عَاقَبَ شَيْءٌ شَيْئًا حُكِمَ لِلْمُعَاقَبِ بِحُكْم مَا عَاقَبَهُ وَقَدْ مَرَّ لَهُ هَذَا فِي هَذَا الْكِتَابِ مِثْلُ هَذَا الْمَوْضِعِ فِي ثَلاَثَةِ مَوَاضِعَ وَهَذَا رَابِعُهَا وَلَمَّا كَانَ الْإِعْرَابُ حُكْمًا يَجْرِي مَعَ الْعَوَامِلِ وَكَانَ أَيْضًا هَذَا الْحُكْمُ مِنَ الانقِلاَبِ عَلَى التَّشْبِيهِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ مَعَ الْعَوَامِلِ اِشْتَبَهَ عِندَهُ الْإِعْرَابُ مِن جِهَةِ أَنَّهُ حُكْمٌ يَجْرِي مَعَ الْعَامِلِ كَمَا أَنَّ الْإِعْرَابَ فِي هَذَيْنِ الاِسْمَيْنِ غَيْرُ ظَاهِرٍ فَكَأَنَّهُ مُعَاقِبٌ لِذَلِكَ الَّذِي لَمْ يَظْهَرْ, وَهَذَا كَافٍ فِي وَجْهِ مُعَاقَبَتِهِ بِالْإِعْرَابِ فَكَيْفَ وَ[قَدْ][2] زَادَ عَلَى الْمُعَاقَبَةِ الشَّبَهُ بِالْإِعْرَابِ فِي أَنَّهُ جَارٍ بِالْعَامِلِ كَالْإِعْرَابِ.

وَفِي (كِلاَ)[3] نَظَرٌ يَفْضُلُ عَنْ هَذَا الْقَدْرِ الَّذِي نَحْنُ بِسَبِيلِهِ مِنَ الْخَوْضِ[4] فِي هَذَا الْكِتَابِ الْمَوْسُومِ[5] بِـ (**الْإِيضَاحِ**), وَمَعَ هَذَا فَيَنبَغِي أَن نُشِيرَ إِلَى الْيَسِيرِ مِنْهُ, إِذْ هُوَ مُسْتَوْفًى فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ إِلَى عِلْمِ الْكِتَابِ**) إِن شَاءَ اللَّهُ.[6]

فَمِنْهُ أَنَّ لِـ (كِلاَ) فِي التَّوْكِيدِ حَالاً[7] لاَ تَكُونُ[8] لِـ (كُلٍّ), تَقُولُ: (جَاءَ كِلاَ أَخَوَيْكَ), وَلاَ تَقُولُ: (كُلُّ أَخَوَيْكَ), لِأَنَّ الْمُثَنَّى لاَ يُؤَكَّدُ بِتَوْكِيدِ الْإِحَاطَةِ, وَإِنَّمَا تَلِي[9] الْمَنكُورَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

أَوْلاَكَ[10] **بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِمَا**[11]

1424هـ - 2004م, 413/2.

(1) انظر الإيضاح 73 – 74.

(2) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها الكلام.

(3) في س: كل.

(4) في س: من الخوض الذي, بإقحام (الّذي).

(5) في س: المرسوم.

(6) إن شَاءَ اللَّهُ: زيادة من س.

(7) في ع: حال.

(8) في س: لا يكون.

(9) في ع: تلى وفي س: يلي.

(10) في ع: أوليك.

(11) هذا صدر بيت من الطويل، عجزه: جميعا ومعروف ألمّ ومنكر, لمسافع بن حذيفة العبسيّ في كتاب الصناعتين الكتابة والشعر, لأبي هلال الحسن بن عبداللّه العسكري, تح علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم, دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه, ط1, 1371هـ - 1952م, ص 313. وشرح ديوان الحماسة لأبي زكريا يحيى بن علي التبريزي, دار القلم, بيروت – لبنان, 410/1 – 411. وخزانة الأدب 172/5. ونسبه الجاحظ للعتبيّ، واسمه محمّد بن عبد الله. وفيه: ولكن بنو خير... وفي بعض النسخ: أولاك. الحيوان, أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ, تح عبد السلام محمد هارون, مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده, القاهرة – مصر, ط2, 1385 هـ - 1965م, 89/2.

وَلاَ يَكُونُ هَذَا فِي بَابِ أَجْمَعِينَ وَنَحْوِهِ إِلاَّ[1] مَا كَانَ اِسْمًا مَنكُورًا لِعَدَدٍ[2] مَعْلُومٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَوْكِيدُهُ بِكُلٍّ بِكُلٍّ وَأَجْمَعِينَ كَمَا قَالَ[3]:

نَمْكُثُ حَوْلاً كَامِلاً كُلَّهُ لاَ نَلْتَقِي إِلاَّ عَلَى مَنْهَجِ

وَقَالَ فَتًى مِنَ الْأَعْرَابِ:[4]

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا[5]

إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا

إِذَن ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا[6]

وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّهُ جَعَلَ نُونَ (يَفْعَلاَنِ) وَنَحْوَهَا بِمَنزِلَةِ أَلِفِ التَّثْنِيَةِ لِوُجُودِ[7] التَّغْيِيرِ فِيهَا بِالْإِثْبَاتِ وَالْحَذْفِ,[8] أَوْ يُرِيدُ الْأَلِفَ فِي (يَفْعَلاَنِ), وَالْوَاوَ فِي (يَفْعَلُونَ), وَالْيَاءَ فِي (تَفْعَلِينَ), وَمَن زَعَمَ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الِاخْتِلاَفَ لِلْإِعْرَابِ فَقَدْ بَاءَ بِإِفْكٍ عَظِيمٍ, وَوَقَعَ مِنَ الْخَطَأِ فِي أَمْرٍ جَسِيمٍ.

---

(1) في س: لأن.

(2) في ع: بعدد.

(3) البيت من السّريع للعرجيّ في ديوانه تح سجيع جميل الجبيلي, دار صادر للطباعة والنشر, بيروت – لبنان, ط1, 1998م, ص 191.

(4) الرّجز لأحد الأعراب. قالَ الأَصمعي: مرّ أعرابيّ بامرأَة كان يهواها، وهي تسكّت صبيّا، وتقبّله، فأنشأ يقول ... تعليق من أمالي ابن دريد, أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تح السيد مصطفى السنوسي, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب قسم التراث العربي, الكويت, ط1, 1401 هـ - 1984 م, ص 179. وفيه: يا ليتني كنت غلاما... والعقد الفريد, أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسي, تح أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري, مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر, القاهرة – مصر, ط3, 1391 هـ - 1971م, 460/3. وفيه: فلا أزال الدهر .. وخزانة الأدب 168/5.

(5) في س: الصبيّ المرضعا.

(6) في س: أظل.

(7) في ع: بوجود.

(8) في س: بالحذف والإثبات. وفوقهما ميمان صغيرتان للدّلالة على أنّ إحدى الكلمتين مقدَّمة والأخرى مؤخَّرة..

قَالَ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ –: (وَاعْلَمْ أَنَّ التَّثْنِيَةَ إِذَا لَحِقَتِ الْأَفْعَالَ الْمُضَارِعَةَ عَلاَمَةً[1] لِلْفَاعِلِينَ, لَحِقَتْهَا أَلِفٌ وَنُونٌ, وَلَمْ تَكُنِ الْأَلِفُ حَرْفَ الْإِعْرَابِ, لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَن تُثَنِّيَ (يَفْعَلُ) هَذَا الْبِنَاءَ[2] فَتَضُمُّ إِلَيْهِ (يَفْعَلُ)[3] آخَرَ, وَلَكِنَّكَ[4] إِنَّمَا أَلْحَقْتَهُ هَذَا[5] عَلاَمَةً[6] لِلْفَاعِلِينَ),[7] ثُمَّ قَالَ: (وَلَمْ وَلَمْ يَكُونُوا لِيَحْذِفُوا الْأَلِفَ لِأَنَّهَا عَلاَمَةُ الْإِضْمَارِ وَالتَّثْنِيَةُ فِيمَن قَالَ: (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ)).[8] وَكَذَلِكَ الْوَاوُ فِي (يَفْعَلُونَ), وَالْيَاءُ فِي (تَفْعَلِينَ), فَالْأَلِفُ فِي قَوْلِكَ: (يُسْلِمَانِ) ضَمِيرُ الْفَاعِلِينَ, لاَ يَتَوَجَّهُ التَّغَيُّرُ عَلَيْهَا وَلاَ يَلْتَبِسُ بِهَا, وَالنُّونُ عِوَضٌ مِنَ الْحَرَكَةِ الذَّاهِبَةِ مِنْ آخِرِ الْفِعْلِ, تُحْذَفُ فِي الْجَزْمِ كَمَا تُحْذَفُ الْحَرَكَةُ إِذَا[9] صَارَتْ عِوَضًا مِنْهَا. وَالْأَلِفُ فِي (مُسْلِمَانِ) حَرْفُ الْإِعْرَابِ بِمَنزِلَةِ الدَّالِ مِن (زَيْدٍ), يَتَوَجَّهُ الْإِعْرَابُ عَلَيْهَا لِمَا تُحْدِثُ الْعَوَامِلُ[10] فِيهَا, فَجَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ تَعَاقُبَ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي آخِرِ الْفِعْلِ لِمَا يُوجِبُهُ بِنَاءُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ كَالتَّغَيُّرِ[11] اللاَّحِقِ فِي آخِرِ الِاسْمِ لِمَا يُوجِبُهُ الْإِعْرَابُ فِيهِ.[12] فَتَاهَ مَا شَاءَ فِي تَضَلُّلٍ, وَأَدْمَنَ الْحَزَّ وَأَخْطَأَ الْمِفْصَلَ.[13]

(**ش**): أَمَّا مَن يَخْطُرُ لَهُ فِي أَبِي عَلِيٍّ أَوْ فِي أَدْوَنَ مِنْهُ بِكَثِيرٍ أَنَّ الْأَلِفَ فِي هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ أَوْجَبَهَا عَامِلٌ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ كَذَلِكَ, فَقَدْ سَقَطَتْ مُكَالَمَتُهُ وَبَدَا .... لَيْتَ شِعْرِي أَيُّ عَامِلٍ هُوَ مُوجِبُ الْأَلِفِ؟ وَأَيُّ عَامِلٍ هُوَ مُوجِبُ الْوَاوِ؟ وَأَيُّ عَامِلٍ هُوَ مُوجِبُ الْيَاءِ؟ فَقَدْ تَبَيَّنَ إِذَنْ أَنَّهُ هُوَ[14] الَّذِي تَاهَ مَا شَاءَ فِي تَضَلُّلٍ وَأَدْمَنَ الْحَزَّ وَأَخْطَأَ الْمِفْصَلَ.

---

(1) عَلاَمَةً: ساقطة من س.

(2) هَذَا الْبِنَاءَ: ساقطة من ع. فلعلّ النّاسخ حسبها مقحمة لتفسير قوله: (يفعل).

(3) في س: يفعلا.

(4) في س: لاكنه, وفي ع: ولكنّه. والتّصويب من الكتاب 16/1.

(5) في س: لحقته هنا.

(6) عَلاَمَةً: ساقطة من ع.

(7) الكتاب 16/1.

(8) الكتاب 19/1. وفيه: في قول من قال: أكلوني البراغيث.

(9) في س: إذ.

(10) في س: يحْدُث العامل.

(11) في س: كالتغيير.

(12) فِيهِ: ساقطة من ع.

(13) يقال في المدح: أقلَلَ الحزّ وأصاب المفصل, وفي الذّمّ: أكثر الحزّ وأخطأ المفصل. وفي كتاب معاوية إلى قيس بن سعد: وقد كان أبوك أوتر غير قوسه، ورمى غير غرضه، فأكثر الحزّ وأخطأ المفصل. شرح نهج البلاغة, عز الدين عبد الحميد بن هبة الله ابن أبي الحديد المدائني, تح محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الجيل, بيروت – لبنان, ط2, 1416 هـ - 1997 م, 43/16.

(14) في الأصل: أنّه من. والصّواب ما أثبتنا. أو تكون (أنّه) مقحمة, فيكون الصّواب: فقد تبيّن إذن مَنِ الّذي ...

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى[1] عَوْنًا عَلَى مَا يُرْضِيهِ, وَتَوْفِيقًا لِمَا يُزْلِفُ عِندَهُ, إِنَّهُ مُنْعِمٌ كَرِيمٌ.

وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ الْمُضَارَعَةَ الْوَاقِعَةَ بَيْنَ[2] الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ, وَأَنَّهَا أَوْجَبَتِ الْإِعْرَابَ لِمَا كَانَ مِنْهَا بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ, وَأَمْضَى مَا ذُكِرَ فِي (يَفْعَلُ) مِنَ الِاحْتِمَالِ,[3] وَلاَبُدَّ مِنَ التَّجَافِي فِي هَذَا الْفَصْلِ عَنْهُ, لِوُقُوعِ الْكَافَّةِ[4] مِنَ النَّحْوِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ فِيهِ, حَتَّى اِسْتَعْمَلَتْهُ الشُّعَرَاءُ تَبَجُّحًا بِهِ, وَاِمْتَثَلَتْهُ الْخُطَبَاءُ تَسْلِيمًا لَهُ, فَقَالَ أَحَدُهُمْ: [5]

إِذَا كَانَ مَا تَنْوِيهِ فِعْلاً مُضَارِعًا مَضَى قَبْلَ أَن تُلْقَى عَلَيْهِ الْجَوَازِمُ

(**ش**): وَنَحْنُ نَتَجَافَ أَيْضًا عَنْ هَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ حَتَّى يَمْضِيَ إِلَيْهِ بِالنَّفْيِ.

(**ع**): لِتَأَخُّرِ الْمُقَدِّمَاتِ وَإِن كَانَتْ جُمَلُهَا مُبْهَمَاتٍ وَمَقَاصِدُهَا مُعَمَّيَاتٍ وَإِن كَانَتْ مُوهِمَاتٍ.

وَعَقَدْنَا[6] أَلاَّ نَرُدَّ مِن قَوْلِهِ إِلاَّ مَا تَفَرَّدَ بِهِ أَوْ خَالَفَ سِيبَوَيْهِ فِيهِ, وَنَكِلَ غَيْرَ ذَلِكَ إِلَى (**الْمُقَدِّمَاتِ**), فَمَن تَاقَتْ نَفْسُهُ إِلَى التَّشَفِّي مِنْ هَذَا الْفَصْلِ, وَالْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَةِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ, اِلْتَمَسَهُ مِن ذَلِكَ الْكِتَابِ, أَوْ بَاحَثَنَا[7] عَنْهُ إِن شَاءَ اللَّهُ.

بَابٌ مِنْ أَحْكَامِ أَوَاخِرِ[8] الْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ

---

(1) تَعَالَى: زيادة من س.

(2) في س: في.

(3) الإيضاح 75 – 76. ونصّه: ... فهذه الأفعال أُعْرِبَتْ لمضارعتها الاسمَ ومشابهتها له بأنّه إذا قيل: هو يَفْعَلُ صَلَحَ أن يكون للحال أو الاستقبال ... فمضارعتها الاسمَ أوجبت لها جملةً إعرابها الّذي هو الرّفع والنّصب والجزم ...

(4) في س: كافة.

(5) في حاشية ع: بيت للمتنبّي. والبيت من الطويل للمتنبّي في ديوانه ص 376. وقال ضياء الدّين بن الأثير في نثر هذا البيت: وأمّا بيت أبي الطّيّب المفرد فإنّي نثرته في فصل من كتاب إلى بعض الملوك ... [ومنه]: وقد تصرّفتْ بأمره أفعالُ الزّمان, وأصبحت أعنّتُها في يده يَثنيها ثني العنان, فإذا عزم سارعتْ إلى تلبية عزمه, وأمضتْ مرادَه في مستقبلِ كلِّ أمر حتّى يمضي قبل جزمه. الوشي المرقوم في حلّ المنظوم, أبو الفتح ضياء الدين نصر اللّه بن محمد الجزري, تح يحيى عبد العظيم, مراجعة عبد الحكيم راضي, الهيئة العامة لقصور الثقافة, شركة الأمل للطباعة والنشر (الذخائر 121), القاهرة – مصر, 2004 م, ص 205 – 206. [في المطبوع: قبل حزمه. وقال في الحاشية: في ط وم ون وع: جزمه. قلت: هذا هو الصّواب لا ما أثبت في المتن لأنّه حافظ على لفظ الشاعر].

(6) في س: وعندَنا. وهو تحريف.

(7) كذا ضبطت في س بفتح التّاء والحاء.

(8) أواخر: لم يثبتها المحقق في متن الإيضاح, وهي ثابتة في بعض نسخه.

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ يَصِحَّانِ بَعْدَ السَّاكِنِ نَحْوَ رَمْيٍ وَغَزْوٍ, وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُدْغَمًا نَحْوَ عَدُوٍّ[1] وَمرْمِيٍّ, ثُمَّ قَالَ: (**وَيَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى رِدَاءٌ وَكِسَاءٌ**).[2] وَهَذَا وَهْمٌ لاَ يُسْتَقَالُ, كَيْفَ يُجْرَى مَجْرَى مَرْمِيٍّ وَعتوٍّ[3] وَقَدِ اِنقَلَبَتِ الْوَاوُ مِن (كَسَوْتُ) أَلِفًا لِوُقُوعِهَا بَعْدَ الْأَلِفِ, وَهِيَ وَالْيَاءُ لاَ لاَ تَسْلَمُ بَعْدَ الْفَتْحَةِ الْبَتَّةَ؟[4] وَالْأَلِفُ فِي ذَلِكَ بِمَنزِلَةِ الْفَتْحَةِ.[5]

(ش): وَأَيُّ وَهْمٍ فِي هَذَا وَأَبُو عَلِيٍّ لاَ يَجْهَلُ أَنَّ هَذَا هَذِهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ اِنقَلَبَتَا أَلِفًا ثُمَّ اِنقَلَبَتِ الْأَلِفُ مَضْمَرَةً وَذَلِكَ مَنصُوصٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِن كَلاَمِهِ وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ كِسَاءً وَرِدَاءً كَانَ يَنبَغِي مِنْ هَذَا النَّحْوِ أَعْنِي مِمَّا آخِرُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ وَقَدْ سَكَنَ مَا قَبْلَهُ وَتَعَاقَبَتْ عَلَيْهِ حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ لَوْلاَ مَا أَحْدَثَتْهُ الْعَرَبُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ الْمُتَطَرِّفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا أَلِفٌ زَائِدَةٌ مِنْ إِجْرَائِهَا مَجْرَى الْأَلِفِ الَّتِي بَعْدَ الْفَتْحَةِ وَلَمْ يَكُن ذَلِكَ أَصْلَهَا أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لاَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِيهِمَا إِلاَّ بِشَرْطَيْنِ وَهُمَا التَّطَرُّفُ وَكَوْنُ الْأَلِفِ زَائِدَةً فَإِن نَقُصَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا رَجَعْنَا إِلَى أَصْلِهَا مِنَ التَّصْحِيحِ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي ذَلِكَ كَانَ التَّصْحِيحُ وَأَنَّ هَذَا أَعْنِي الِاعْتِلاَلَ إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ عَارِضٌ فِيهِمَا بِوُجُودِ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ عَارِضًا وَالْعَارِضُ لاَ يُعْتَدُّ بِهِ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَيَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى كِسَاءٌ وَرِدَاءٌ كَأَنَّهُ لَمْ يَعْتَدَّ بِهَذَا الْأَخِيرِ الْعَارِضِ مِنَ الِاعْتِلاَلِ فَلِذَلِكَ جَعَلَهُ جَارِيًا مَجْرَى مَا لَمْ يَلْحَقْهُ الِاعْتِلاَلُ فَأَيُّ وَهْمٍ فِي هَذَا لاَ يُسْتَقَالُ؟ لِأَنَّكَ أَيَّهَا الرَّادُّ لَمْ تَفْهَمْ عَنْهُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ وَضِقْتَ ذَرْعًا بِكَلاَمِهِ فَلُذْتَ بِالرَّدِّ عَلَيْهِ مُتَقَدِّمًا فِي ذَلِكَ تُعَالَةَ,[6] لَمَّا رَأَى الْعُنقُودَ طَالَهُ.[7]

---

[1] في ع: عُتبي.

[2] الإيضاح 78.

[3] في س: يجرى مجرى عتو.

[4] الْبَتَّةَ: ساقطة من س.

[5] انظر هذه المسألة في رسالة: الكلام على عِصِيٍّ وَمَغْزُوٍّ, لأبي البركات الأنباري, تح سليمان بن إبراهيم العايد, مجلة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة, الرياض – السعودية, العدد الثالث, رجب 1419 هـ – فبراير 1990 م, ص 133 – 189.

[6] ثعاله: في الأصل مهملة الحروف. وثعالة: اسم من أسماء الثّعلب أو أنثى الثعلب, ويقال للذكر: ثعلبان. اللسان (ثعلب) 237/1 و(ثعل) 74/11.

[7] يقال في المثل: أعْجَزُ عَنِ الشَيءِ مِنَ الثَّعلَبِ عَنِ العُنْقُودِ. وأصل ذلك أن العرب تَزْعُمُ أن الثعلب نظر إلى العنقود فَرَامه فلم يَنَلْهُ فَقَال: هذا حامض وحكى الشاعر ذلك، فَقَال:

أيُّهَـــــا العائـــــبُ سَـــــلْمى ... أنْـــــتَ عِنْـــــدِي كَثُعَالَـــــهْ
رَامَ عُنْقُـــــــــوداً فَلَمَّـــــــــا ... أبْصَـــــرَ العُنْقُـــــــودَ طَالَـــــــهْ
قَـــــال هَـــــذَا حَـــــامِضٌ لمـــــا ... رأى أنْ لا يَنَالَـــــــــــــــــــهْ

جمهرة الأمثال 76/2, التمثيل والمحاضرة ص 358, ومجمع الأمثال 53/2, والمستقصى 235/1.

قَالَ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فِي بَابِ مَا يَخْرُجُ عَلَى[1] الْأَصْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَرْفَ إِعْرَابٍ: (وَإِذَا كَانَ قَبْلَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ حَرْفٌ مَفْتُوحٌ وَكَانَتِ الْهَاءُ لاَزِمَةً لَمْ تَكُنْ إِلاَّ بِمَنزِلَتِهَا لَوْ[2] لَمْ تَكُنْ[3] هَاءٌ, وَذَلِكَ نَحْوَ نَحْوَ الْعَلاَةِ وَهَنَاةٍ).[4] تُقْلَبُ[5] أَلِفًا وَإِن لَمْ تَكُن طَرَفًا لِمَكَانِ الْفَتْحَةِ فَضْلاً عَنْ أَن تَكُونَ[6] طَرَفًا طَرَفًا بِمَنزِلَةِ (رِدَاءٍ) وَ(كِسَاءٍ), وَتَسْلَمُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ أَوْ كَسْرَةٌ وَإِن لَمْ[7] تَكُن طَرَفًا نَحْوَ (قَمَحْدُوَةٍ)[8] وَ(مَرْمِيَّةٍ),[9] وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ طَرَفًا نَحْوَ (رَضِيَ) وَ(سَرُوَ), وَلاَ تَثْبُتُ أَبَدًا فِي (رَمَى) وَ(غَزَا) لِمَكَانِ الْفَتْحَةِ.[10] ثُمَّ قَالَ – رَحِمَهُ اللَّهُ –:[11] (وَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا أَوْ قَبْلَ[12] الْيَاءِ فَتْحَةٌ فِي الْفِعْلِ أَوْ غَيْرِهِ[13] لَزِمَهَا الْأَلِفُ وَأَلاَّ تُغَيَّرَ).[14]

ثُمَّ أَضَافَ[15] إِلَى هَذَا الْوَهْمِ الْبَعِيدِ مِنَ الصَّوَابِ, إِلْحَاقَ رَأْيٍ وَآيٍ[16] بِهَذَا الْبَابِ.[17]

وَ(كِسَاءٌ)[18] وَنَحْوُهُ عَلَى الْقِيَاسِ فِي سَلاَمَةِ الْعَيْنِ لِاعْتِلاَلِ اللاَّمِ مِن بَابِ رَحَى وَعَصًا وَرَمَى وَدَعَا,

---

(1) في س: عن.

(2) في ع: ولو.

(3) في ع: لم يكن.

(4) الكتاب 387/4 – 388. وفي س: نحو العلا, وفي ع: نحو الهناة وعلاة. والتّصويب من الكتاب.

(5) في س: ومنقلبا تقول تقلب, بإقحام (ومنقلبا تقول). ويبدو أنّ هناك سقطا في النّص.

(6) في ع: أن يكون.

(7) في ع: ولم.

(8) القَمَحْدُوَةُ: الهَنَةُ النَّاشِزَةُ فَوْقَ الْقَفَا، وَهِيَ بَيْنَ الذُّؤَابَةِ وَالْقَفَا مُنْحَدِرَةٌ عَنِ الْهَامَةِ إذا اسْتَلْقَى الرَّجُلُ أصابت الأرض مِنْ رأْسه, والقَمَحْدُوَةُ أَيضاً: أَعْلى القَذالِ. اللّسان (قمحد) 368/3. و(قحدم) 465/12.

(9) في س: ومزهية.

(10) في الكتاب 388/4: ... نحو العلاة وهناة وقناة. وليس هذا بمنزلة قمحدوة لأنّها حيث فُتحت وقبها الضّمّة كانت منصوبة في الفعل, وذلك نحو: سرو ويريد أن يغزوك. وإذا كان قبلها أو قبل الياء فتحة قلبت ألفا, ثمّ يدخلها تغيّر في موضع من المواضع فإنّما قمحدوة بمنزلة ما ذكرت لك من الفعل.

(11) رَحِمَهُ اللَّهُ: زيادة من ع.

(12) في ع: وقبل.

(13) في ع: أو غيرها.

(14) الكتاب 388/4. وفي ع: وإن لم تُغيّر.

(15) في س: وأضاف.

(16) في ح ع: ص وطائر.

(17) الإيضاح 78. ونصّه: ويجري هذا المجرى كساء ورداء وآي ورأي. وفي ع: هذا البابَ.

(18) في س: وكسى.

وَرَأْيٌ وَآيٌ[1] مِمَّا شَذَّ فَلَمْ يَقَعْ إِلاَّ فِي أَحْرُفٍ يَسِيرَةٍ لِاعْتِلاَلِ الْعَيْنِ وَسَلاَمَةِ اللاَّمِ, وَمِثْلُ هَذَا لاَ يَكُونُ يَكُونُ فِي بِنَاءِ الْأَفْعَالِ.

(ش): قَوْلُهُ فِي كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ وَنَحْوِهِ: إِنَّهُ عَلَى الْقِيَاسِ فِي سَلاَمَةِ الْعَيْنِ لِاعْتِلاَلِ اللاَّمِ مِن بَابِ رَحًى وَعَصًا أَكْثَرُ شَيْءٍ ... كَأَنَّ السِّينَ وَالدَّالَ مِن كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ لَهُمَا حَظٌّ فِي الاِعْتِلاَلِ فَتَقُولُ فِيهِمَا: إِنَّهُمَا عَلَى الْقِيَاسِ فِي سَلاَمَةِ الْعَيْنِ لِاعْتِلاَلِ اللاَّمِ وَإِنَّمَا يُقَالُ فِيهِمَا: كَانَ حَقُّهُ أَن يَعْتَلَّ فِيهِمَا بِاعْتِلاَلِ اللاَّمِ نَحْوَ الطَّوَى وَالْهَوَى وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ جَعْلُهُ بَابَ رَحًى وَعَصًا وَدَعَا وَرَمَى مِمَّا سَلِمَتْ فِيهِ الْعَيْنُ لِاعْتِلاَلِ اللاَّمِ أَيْضًا.

قَالَ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ –: (هَذَا بَابُ مَا جَاءَ عَلَى أَنَّ فَعَلْتُ مِنْهُ[2] مِثْلُ بِعْتُ وَإِن كَانَ لَمْ يُسْتَعْمَلْ[3] فِي الْكَلاَمِ), ثُمَّ قَالَ: (وَهَذَا لَيْسَ[4] بِمُطَّرِدٍ لِأَنَّ فِعْلَهُ يَكُونُ بِمَنزِلَةِ خَشِيتُ وَرَمَيْتُ, وَتَجْرِي[5] عَيْنُهُ عَلَى الْأَصْلِ وَهَذَا شَاذٌّ كَمَا شَذَّ (قَوَدٌ) وَ(رَوَغٌ) وَ(حَوِلٌ) فِي بَابِ (قُلْتُ), وَلَمْ وَلَمْ يَشِذَّ هَذَا فِي بَابِ (فَعَلْتُ)).[6] يُرِيدُ أَنَّ آيًا[7] وَبَابَهُ شَذَّ فِي اِعْتِلاَلِ[8] الْعَيْنِ وَأَصْلُهُ السَّلاَمَةُ السَّلاَمَةُ كَمَا شَذَّ (رَوَغٌ)[9] وَبَابُهُ[10] فِي سَلاَمَةِ الْعَيْنِ وَأَصْلُهُ الْعِلَّةُ.[11]

فَانظُرْ – وَفَّقَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ – إِلَى مَوْقِعِ هَذَا التَّخْلِيطِ مِنَ الْعَنَاءِ, وَمَوْضِعِ[12] هَذَا التَّأْوِيلِ مِن[13] وَهْيِ الْبِنَاءِ, مَعَ[14] أَنَّ هَذَا كُلَّهُ لاَ يَحْتَاجُ الْمُبْتَدِي[15] إِلَيْهِ,[16] وَلاَ يَقْتَصِرُ الشَّادِي[17] عَلَيْهِ.

---

(1) وَآيٌ: ساقطة من ع.

(2) في ع: فيه.

(3) في س: لم يسمع.

(4) في ع: وليس هذا والتّصويب من الحاشية.

(5) في س: يجري.

(6) الكتاب 398/4. وفيه: ولم يشذّ هذا في فعلت.

(7) في ع: آي.

(8) في س: الاعتلال.

(9) في س: ورع.

(10) وَبَابُهُ: ساقطة من س.

(11) في ع: للعلة.

(12) في س: موقع.

(13) في س: في.

(14) في س: سمع.

(15) في س: المبتدئُ.

(16) في ع: لا يحتاج إليه المبتدي.

(17) الشّادي: الّذي قد شدا شيئا من العلم, أي أخذ طرفا منه. تفسير رسالة أدب الكاتب, أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق

بَابُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ[1]

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الِاسْمَ الْعَلَمَ الَّذِي هُوَ (زَيْدٌ) وَنَحْوُهُ يَجْرِي فِي تَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ مُسَلَّمًا نَكِرَةً وَمَعْرِفَةً[2] مَجْرَى وَاحِدًا بِمَنزِلَتِهِ صِفَةً,[3] وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِيهِمَا عَلَى مَا ذَكَرَ, لِأَنَّ الْعَلَمَ لاَ يَشْرُكُهُ غَيْرُهُ فِي وَضْعٍ فَيَدْخُلُ مَعَهُ تَحْتَ عَهْدٍ وَاحِدٍ, وَلاَمُ التَّعْرِيفِ لاَ يُمْكِنُ أَن يُعْطِيَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ عَهْدَيْنِ كَمَا أَنَّ (مِن) مِن قَوْلِكَ: (جِئْتُ مِنَ الدَّارِ) لاَ تُعْطِي[4] اِبْتِدَائَيْنِ, وَلاَ الْبَاءُ مِن (مَرَرْتُ بِالْجَبَلِ) تُعْطِي[5] إِضَافَتَيْنِ, وَكَذَلِكَ التَّسْمِيَةُ الْعَلَمِيَّةُ لاَ تُوجِدُ[6] فِي الْمُسَمَّى مَعْنًى فَيَشْرُكُهُ[7] مُسَمًّى آخَرُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى, فَقَدِ اِسْتَحَالَت تَثْنِيَتُهُ وَجَمْعُهُ مَعْرِفَةً.

(**ش**): كَذِبٌ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ عَنْهُ أَنَّهُ ذَكَرَهُ. هَذَا كِتَابُهُ بَيْنَ الْيَدَيْنِ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا قَالَهُ وَإِنَّمَا فِيهِ تَمْثِيلٌ بِالزَّيْدَيْنِ وَالْعَمْرَيْنِ كَمَا فِيهِ تَمْثِيلٌ بِالصَّالِحَيْنَ. وَإِنكَارُهُ الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدَينِ لِأَنَّ لاَمَ التَّعْرِيفِ لاَ تُعْطِي بِلَفْظٍ وَاحِدٍ عَهْدَيْنِ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّا نَقُولُ الزَّيْدَانِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَقُولُ عَلَيْهِ الرَّجُلاَنِ فَتَكُونُ اللاَّمُ إِحَالَةً عَلَى عَهْدٍ وَاحِدٍ فِي شَخْصَيْنِ كُلُّ

الزّجاجيّ, تح عبد الفتاح سليم, المنظمة العربية للتربية الثقافة والعلوم, معهد المخطوطات العربية, القاهرة – مصر, 1414 هـ - 1993 م, ص 74.

(1) في س: والجمع المسلم.

(2) في ع: معرفة ونكرة, وعليها صاد صغيرة وفوق كلمتي معرفة ونكرة ميمان صغيرتان للدّلالة على أنّ إحداهما مقدّمة والأخرى مؤخّرة.

(3) في الإيضاح 83 – 84: الاسم المثنى لا يخلوا من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا, فإن كان مرفوعا لحقته ألف ونون نحو رجلان وفرسان وشجرتان وحجران وضربتان وإن كان مجرورا أو منصوبا لحقته بدل الألف ياء نحو مررت برجلين, ورأيت رجلين, والنون مكسورة وما قبل الألف والياء مفتوح. فأمّا الاسم المجموع فلا يخلو من أن يجمع جمع التكسير أو جمع السلامة, فجمع التكسير يشمل أولي العلم وغيرهم. تقول: رجل ورجال كما تقول: سبع وسباع وملك وملائكة ودرهم ودراهم وإنسان وأناس. وأمّا جمع السلامة وهو الجمع الذي على حدّ التثنية وسمي جمعا على حدّ الثنية لأنّه يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في التثنية, ولا يتغيّر نظمه عمّا كان عليه في الإفراد ويكون في الأمر العام لأولي العلم, ويلحقه في الرفع واو مضموم ما قبلها, وفي الجرّ ولنصب ياء مكسور ما قبلها. ويلحق بعد الواو والياء نون مفتوحة, وذلك قولك: هؤلاء المسلمون, وجاءني الصالحون والزيدون والعمرون. ومررت بالصالحين وبالزيدين, والنصب كالجرّ في هذا الجمع كما كان في التثنية. وهذه النون التي تقع في أواخر هذه الأسماء المثنّاة والمجموعة بدل من الحركة والتنوين اللّذَين كانا في المفرد. فإن كان الجمع مؤنثا لحقته ألف وتاء فكانت التاء مضمومة في موضع الرفع ومكسورة في موضع الجر والنصب, والنصب كالجرّ في هذا الجمع كما كان في مثله في جمع المذكر وتلحق التاءَ نونٌ ساكنة بمنزلة لنون في (مسلمون), وذلك قولك: هؤلاء مسلمات وصالحات ومررت بمسلمات ورأيت صالحات.

(4) في س: لا يعطي.

(5) تُعْطِي: ساقطة من ع وفي س: لا تعطي. ونفي النّفي إثبات.

(6) في ع: لا تُوجَد.

(7) في س: فيشرك.

وَاحِدٍ مِنْهُمَا سُمِّيَ بِهَذَا الاِسْمِ كَمَا يَكُونُ فِي الرَّجُلَيْنِ إِحَالَةً عَلَى شَخْصَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَجُلٌ.

قَالَ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ –[1] فِي بَابِ مَا يَكُونُ[2] فِيهِ الشَّيْءُ غَالِبًا عَلَيْهِ اِسْمٌ يَكُونُ لِكُلِّ مَن كَانَ كَانَ مِنْ أُمَّتِهِ:[3] (فَإِن قُلْتَ: (هَذَانِ زَيْدَانِ مُنطَلِقَانِ, وَهَذَانِ عَمْرَانِ مُنطَلِقَانِ), لَمْ يَكُنْ هَذَا الْكَلاَمُ إِلاَّ نَكِرَةً),[4] وَقَالَ فِي فَصْلٍ آخَرَ[5] مِنْ أَبْوَابِ اِسْمِ الْفَاعِلِ: لِأَنَّهُ لاَ يَكُونُ الاِسْمُ مَعْرِفَةً ثُمَّ مَعْرِفَةً ثُمَّ يُثَنَّى.[6]

(**ش**): إِذَا قُلْنَا: قَامَ الزَّيْدَانِ فَلاَ يَنبَغِي أَن يُقَالَ إِلاَّ كَمَا يُقَالُ: قَامَ الرَّجُلاَنِ بِعَهْدٍ يَكُونَ فِيهِمَا, وَإِلاَّ قِيلَ: قَامَ زَيْدَانِ, فَلاَ يَلْزَمُ مَا ذَكَرَهُ اِبْنُ الطَّرَاوَةِ.

وَحَكَى أَبُو عُبَيْدٍ[7] فِي (**الْمُصَنَّفِ**)[8] عَنْ أَبِي زَيْدٍ[9] (سَوَامٌ أَبْرَصَ,[1] وَلاَ يُجْمَعُ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مُضَافٌ إِلَى اِسْمٍ مَعْرُوفٍ). وَالصَّوَابُ لِأَنَّهُ اِسْمٌ مَعْرُوفٌ.[2] فَإِذَا أَدَّتْ حَاجَةٌ[3] إِلَى تَثْنِيَتِهِ أَدْخَلْتَ

---

(1) رَحِمَهُ اللَّهُ: زيادة من ع.

(2) في س: قال سيبويه فيما يكون.

(3) في س: لأمّته.

(4) الكتاب 103/2.

(5) آخَرَ: ساقطة من ع.

(6) الكتاب 184/1, هذا بابٌ صار الفاعِلُ فيه بمنزلة الّذي فَعَلَ في المعنى وما يَعْمَلُ فيه, وفيه: لأنَّه لا يكون واحداً معروفا ثمّ يثنّى.

(7) في س: أبو عبيدة وهو تحريف. وأبو عبيد هو القاسم بن سلاّم إِمَام أهل عصره ، أَخذ عَن أبي زيد وَأبي عُبَيْدَة والأصمعيّ وَأبي مُحَمَّد اليزيديّ وَابْنِ الْأَعرَابِيّ وَالْكسَائِيّ وَالْفرّاء وَغَيرهم, مَاتَ بِمَكَّة سنة ثَلَاث – أَو أَربع – وَعشْرين وَمِائَتَيْنِ عَن سبع وَسِتِّينَ سنة، وَقيل: سنة ثَلَاثِينَ. بغية الوعاة 253/2- 254.

(8) الغريب المصنّف, أبو عبيد القاسم بن سلاّم الهروي, تح محمد المختار العبيدي, المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون, ودار سحنون للنشر والتوزيع, تونس, دار مصر للطباعة, القاهرة – مصر, ط2, 1416 هـ - 1996 م, 329/1. وفيه: ولا يثنّى (أبرص) ولا يجمع ...

(9) هو أبو زيد سعيد بن أَوْس الأنصاريّ كَانَ إِمَامًا نحويا، صَاحب تصانيف أدبية ولغوية، وغلبت عَلَيْهِ اللُّغَة والنوادر والغريب, روى عَن أبي عَمْرو بن الْعَلَاء ورؤبة بن العجّاج وَعَمْرو بن عبيد وَأبي حَاتِم السّجسْتانِيّ وَأبي عبيد الْقَاسِم بن سَلام وَعمر بن شبة، وَطَائِفَة. وروى لَهُ أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ. توفّي سنة خمس عشرَة وَمِائَتَيْنِ. وَقيل أَربع عشرَة، وَقيل سِتّ عشرَة بالبصرة.

أَدْخَلْتَ الْوَاوَ الْجَامِعَةَ عَلَيْهِ, كَمَا[4] قَالَ الْحَجَّاجُ وَقَدْ وَرَدَ عَلَيْهِ الْخَبَرُ بِمَوْتِ أَخِيهِ مُحَمَّدٍ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ اِبْنُهُ مُحَمَّدٌ: (" إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ", مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ)![5] وَلَمْ يَقُلْ: الْمُحَمَّدَانِ, وَلَوْ قَالَهُ مَنكُورًا جَازَ, وَكَذَلِكَ قَالَ الْفَرَزْدَقُ[6] فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ:

إِنَّ الرَّزِيَّـــــةَ لاَ رَزِيَّـــــةَ مِثْلُهَـــــا فُقْـــدَانُ مِثْـــلِ مُحَمَّـــدِ وَمُحَمَّـــدِ

(**ش**): قَدْ جَاءَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ:[7] (الْمُحَمَّدَانِ) الَّذِي أَنكَرَهُ عَمَّن هُوَ أَفْصَحُ مِنَ الْحَجَّاجِ فَأَخْطَأَ فِيمَا قَالَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (الْغَرِيَّيْنِ)[8] لِبِنَاءٍ[9] بِالْكُوفَةِ,[10] وَ(الْجَبَلاَنِ)[1] فِي أَجَإٍ[2] وَسَلْمَى,

---

بغية الوعاة 581/1 – 582.

(1) النّوادر ص 560.

(2) في س: معرفة.

(3) في ع: فإذا أردتَ حاجةً.

(4) كَمَا: ساقطة من س.

(5) القصّة في الكامل 80/2, والتّذكرة الحمدونية, لأبي المعالي بهاء الدين محمد بن الحسن ابن حمدون البغدادي, تح إحسان عباس وبكر عباس, دار صادر للطباعة والنشر, بيروت – لبنان, ط1, 1417 هـ - 1996 م, 263/4, وربيع الأبرار ونصوص الأخيار, للزمخشري, تح عبد الأمير مهنا, منشورات مؤسسة الأعظمي, بيروت – لبنان, ط1, 1412 هـ - 1992 م, 141/5, وهمع الهوامع 145/1, وحاشية الصبّان 136/3. وفي التّعازي والمراثي والمواعظ والوصايا, للمبرّد, تح إبراهيم محمد حسن الجمل, مراجعة: محمود سالم, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, ص 203, والزّهرة, لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني, تح إبراهيم السامرائي, مكتبة المنار, الزرقاء – الأردن, 1406 هـ - 1985 م, 774/2 - 775: وجلس الحجّاج للمعزّين ووضع بين يديه مرآة، وولّى النّاس ظهره وقعد في مجلسه، فكان ينظر إلى ما يصنعون، فدخل الفرزدق فلمّا نظر إلى فعل الحجّاج تبسّم، فلمّا رأى الحجّاج ذلك منه قال: أتضحك وقد هلك المحمّدان؟ ... وانفرد ابن داود بقوله: لمّا مات ابنه وأخوه، وكان بين موتهما جمعة. وذكر أبياتا عينية للفرزدق.

(6) البيت من الكامل, ورواية عجز هفي ديوانه: للنّاس فقد محمّد ومحمّد. ديوان الفرزدق, تح علي فاغور, دار الكتب العلميّة, بيروت – لبنان, ط1, 1407هـ – 1987م, ص 146.

(7) في الأصل: القصيدة. وهو تحريف. لم يرد في القصيدة ولكن ورد في القصة نفسها في قول الحجّاج: (أتضحك وقد هلك المحمّدان؟) كما سبق تخريجها من التعازي والمراثي للمبرد والزهرة لابن داود.

(8) في س: القريتين. والغريّان: طربالان وهما بناءان كالصّومعتين بظاهر الكوفة كان المنذر بن امرئ القيس الملك بناهما على نديمين له قتلهما على السّكر ثمّ إنّه ندم, جنى الجنّتين في تمييز نوعي المثنيين, محمّد أمين بن فضل الله المحبّي, تح لجنة إحياء التّراث العربي, دار الآفاق الجديدة, بيروت – لبنان, ص 84.

(9) في س: البناء.

(10) في س: والكوفة.

وَ(النَّسْرَانِ)[3] فِي الْوَاقِعِ وَالطَّائِرِ, وَنَحْوُهَا,[4] فَإِنَّهَا[5] وَقَعَت تَحْتَ وَضْعٍ وَاحِدٍ فَدَخَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ الْآخَرِ فِي عَهْدٍ وَاحِدٍ, وَأَدَّتْ لاَمُ التَّعْرِيفِ فِيهِمَا مَا تُؤَدِّيهِ[6] فِي الْوَاحِدِ, وَكَذَلِكَ (أَذْرِعَاتٌ)[7] وَ(عَرَفَاتٌ) وَنَحْوُهَا مِنَ الْأَمَاكِنِ, وَلاَ يَكُونُ هَذَا فِي الْأَنَاسِيِّ وَغَيْرِهِم مِمَّا يَتَحَيَّزُ بِذَاتِهِ وَلاَ يَلْزَمُ غَيْرَهُ, وَقَدْ جَاءَ الشَّيْءُ مِنْ هَذَا فِي غَيْرِ الْأَمَاكِنِ لِاشْتِرَاكٍ يَقَعُ لَهَا[8] فِي الْحَالِ, فَيَسْتَوِي فِيهِ مَا وَافَقَ[9] لَفْظُهُ لَفْظَ الْآخَرِ, نَحْوَ قَوْلِهِم: (مَا أَكْثَرَ الْهُبَيْرَاتِ),[10] وَ(طَلْحَةُ الطَّلْحَاتِ),[11] وَمَعَ[1] مَا اِخْتَلَفَ نَحْوَ: (الْعُمَرَانِ)[2] لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ,[3] كَأَنَّهُ قَالَ: الْعَدْلاَنِ, وَ(الْقَمَرَانِ),[4] كَأَنَّهُ: قَالَ النَّيِّرَانِ.[5]

---

(1) جنى الجنّتين ص 32.

(2) في ع: أجا. وهما لغتان صحيحتان. قال ابن سيده: بَعضهم يهمزه وَهُوَ الْأَكْثَر. قَالَ الْفَارِسِي: وَلَيْسَ لَهُ نَظِير لأَنا لَا نجد فِي الْكَلَام فِعْلاً وَلَا اسْما فاؤه ولامه همزَة. وَبَعْضهمْ لَا يهمزه. المخصص 10/5, و163/5. (عن أبي حاتم).

(3) المثنّى, أبو الطّيّب عبد الواحد بن عليّ اللّغويّ الحلبيّ, تح عزّ الدّين التّنوخيّ, مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ, دمشق – سوريا, 1380هـ - 1960م, ص 22, وجنى الجنّتين ص 111.

(4) في ع: ونحوهما.

(5) في ع: فلأنهما.

(6) في ع: تؤدّي.

(7) أَذْرِعَات: بلد في أطراف الشّام، يجاور أرض البلقاء وعمّان، ينسب اليه الخمر. معجم البلدان, أبو عبداللّه شهاب الدين ياقوت بن عبد اللّه الرومي الحموي, دار صادر, بيروت – لبنان, ط2, 1995 م, 130/1.

(8) في س: لهما.

(9) في س: رافق.

(10) في س: المفْسدات, وفي ع: الهندات. وكلاهما تحريف والتّصويب من الكتاب 395/3, والمخصّص 183/5, والإنصاف 35/1. قال سيبويه: وسمعت من العرب من يقول: (ما أكثر الهُبَيْرَاتِ)، يريد جمع الهبيرة، واطَّرحوا هبيرين كراهية أن يصير بمنزلة ما لا علامة فيه. وقال ابن سيده في المخصّص: اعلم أن لا خلاف بين النّحويين أنّ الرّجل إذا سمّي باسم في آخره هاء التّأنيث ثمّ أردت جَمْعَهُ جمعتَه بالتّاء واستدلّوا على ذلك بقول العرب: رجل رَبْعَةٌ ورجال رَبَعَاتٌ وبقولهم: طَلْحَةُ الطَّلْحَاتِ وقال الشّاعر:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوها بِسِجِسْتَان طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وتقول العرب: (ما أَكْثَرَ الهُبَيْرَاتِ) يريدون: جمع الهُبَيْرَة. وقال الأنباريّ: كقولهم في جمع طلحة (طَلَحَات) وفي جمع هبيرة (هُبَيْرَات) ... ولم يسمع عن أحد العرب أنهم قالوا: (الطّلحون) ولا (الهَبَيرون).

(11) هو طَلحةُ بن عبداللّه بن خَلَفٍ الخُزاعيّ وقبره بسجستان وَفِيه يَقُول ابْن قَيْسٍ الرُّقَيَّات:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوها بِسِجِسْتَان طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

(**ش**): عَلَى ذَلِكَ يَأْتِي قَوْلُهُمْ: الزَّيْدَانِ وَقَدْ تَقَدَّمَ إلاَّ أَنَّهُ لاَ يُقَالُ إلاَّ عَلَى عَهْدٍ مُتَقَدِّمٍ وَفِيهِمَا عَهْدٌ نَحْوَ مَا ذَكَرَهُ.

وَمِن ذَلِكَ قَوْلُهُ[6]:

جَزَانِـــي الزَّهْـــدَمَانِ جَـــزَاءَ سَـــوْءٍ وَكُنـــتُ الْمَـــرْءَ يُجْـــزَى بِالْكَرَامَـــهْ

وَهُمَا زَهْدَمٌ وَقَيْسٌ اِبْنَا حَزَنِ بْنِ وَهْبٍ, وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ:[7] هُمَا زَهْدَمٌ وَكَرْدَمٌ[8], وَالْأَقْرَعَانِ[9]:

وكَانَ والياً على سِجِسْتَان من قِبَلِ سالِم بن زيادِ بن أُميَّة والِي خُراسانَ. تاج العروس من جواهر القاموس, أبو الفيض محمّد بن محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي, تح حسين نصار, مراجعة جميل سعيد وعبد الستار أحمد فراج (الجزء السادس), مطبعة حكومة الكويت, (التراث العربي, سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت 16), 1969 م, (طلح) 585 – 586.
والبيت من الخفيف لعبيد اللّه بن قيس الرّقيات في ديوانه, تح محمد يوسف نجم, دار صادر, بيروت – لبنان, ص 20.

[1] في ع: مع.

[2] المثنّى ص 4 و25, وجنى الجنّتين ص 125 و126 – 127.

[3] ومن قال: هما عمر بن الخطّاب وعمر بن عبد العزيز فيحتجّ عليه بأنّ أهل الجمل نادوا عليّ بن أبي طالب: أعطنا سنّة العمرين, ... وقال جرير:

فَبَيّنْ كما كان يرضى رسول اللّه أمرَهم والعمرين أبو بكر ولا عمرُ.

شرح أدب الكاتب, لأبي سليمان داود بن يزيد السّعدي, جمع وتوثيق وتقديم محمّد مرزاق, دار ابن حزم, بيروت – لبنان, ط1, 1430هـ - 2009م, ص23.

[4] للشّمس والقمر. المثنّى ص 10, وجنى الجنّتين ص 126, وفيه: (غلّب لفظ القمر لخفّته بالتّذكير وإن كان [كانت] الشّمس أنور, وهي أصل لنور القمر).

[5] في جنى الجنّتين ص 112: النّيّران: الشّمس والقمر.

[6] البيت من الوافر لقيس بن زهير في شعره, جمع عادل جاسم البياتي, مطبعة الآداب, النجف الأشرف- العراق, 1972 م, ص 48.

[7] أبو عبيدة معمر بن الْمثنّى اللّغَوِيّ الْبَصْرِيّ أَخذ عَن يُونُس وَأبي عَمْرو أَخذ عَنهُ أَبُو عبيد وَأَبُو حَاتِم والمازني والأثرم وَعمر بن شبة. وَمَات سنة تسع، وَقيل: ثَمَان، وَقيل: عشر، وَقيل: إِحْدَى عشرَة - وَمِائَتَيْنِ. بغية الوعاة 2/294 – 296.

[8] المثنّى ص 5 – 6, وجنى الجنّتين ص 123 – 124, وفيه: (وقال أبو عبيد), وهو تحريف, والصّواب: (أبو عبيدة).

[9] المثنّى ص 5. وفيه: (الأقرع وفراس), وجنى الجنّتين ص 120. وجاء في القرط على الكامل (لأبي الوليد الوقّشي وابن السّيد البطليوسي), لأبي الحسن علي بن إبراهيم ابن سعد الخير الأنصاري, تح ظهور أحمد أظهر, رسالة دكتوراه, جامعة بنجاب – باكستان, 1969 م, ص 453: وقوله [يعني المبرد]: الأقرعان: بن حابس وابنه. ذكر ابن السكيت في (الإصلاح) أن الأقرعين الأقرع بن حابس وأخوه مرثد وهو خلاف قول أبي العباس. وقال علي بن حمزة: الأقرعان: الأقرع وفراس ابنا حابس ولم يقرع الله ابنا قط، ولا كان فراس أقرع، وإنما قالوا الأقرعان: كما قالوا الخبيبان، والصمتان، والعمران. ولم يقل أحد ما قاله أبو العباس. قال: ولا خلاف فيما قلناه عند أحد من الرواة، ما خلا يعقوب بن السكيت، فإنّه قال هنا: الأقرعان: الأقرع بن حابس، وأخوه مرثد، والأول هو المأخوذ به.

الْأَقْرَعُ[1] بْنُ حَابِسٍ وَأَخُوهُ مَرْثَدٌ[2], وَالْحُرَّانِ:[3] الْحُرُّ[4] وَأَخُوهُ أُبَيٌّ, وَقَالُوا: الْأَبَوَانِ[5] لِلْأَبِ وَالْأُمِّ[6] لِلْأَبِ وَالْأُمِّ[6] لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْوِلاَدَةِ.

وَهَكَذَا[7] كُلُّ مَا[8] ثُنِّيَ أَوْ جُمِعَ مِنْ هَذَا لاَ يَكُونُ إِلاَّ بِالِاشْتِرَاكِ الَّذِي[9] يَقَعُ بَيْنَهُمَا حَالٌ[10] حَالٌ[10] يَجْمَعُهُمَا, فَيَكُونُ الِاسْمُ الْعَلَمُ كَالتَّرْجَمَةِ عَن تِلْكَ الْحَالِ, فَأَمَّا أَن يُحْمَلَ عَلَيْهِ النَّظَرُ وَيَطَّرِدَ فِيهِ الْقِيَاسُ فَلاَ.

(ش): لَيْسَ فِي هَذَا كُلِّهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَدْخَلَ الْأَلِفَ وَاللاَّمَ فِي الزَّيْدَيْنِ عَلَى غَيْرِ مَعْهُودٍ مُتَقَدِّمٍ فِيهِمْ.

فَإِن قَالَ: فَإِنَّ سِيبَوَيْهِ قَدْ أَجْرَى ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ مِرَارًا, قِيلَ لَهُ: هَذَا لاَ يُعَرِّجُ[11] عَلَيْهِ, لِأَنَّهُ قَدْ وَضَعَ الْحَقَّ وَأَصَّلَهُ, وَبَيَّنَ الْوَاجِبَ فِي الْعِلَمِ[12] وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَعَارِفِ[13] وَأَثْبَتَهُ, ثُمَّ حَاوَلَ فِي[14] التَّمْثِيلِ مَا مَا يَكْثُرُ[15] دَوْرُهُ, وَيَقْرُبُ مَأْخَذُهُ, غَيْرَ نَاقِضٍ لِمَا أَصَّلَ, وَلاَ رَاجِعٍ عَمَّا قَدَّمَ, وَأَنَّ لَهُ فِي الْكَلاَمِ وَجْهًا يُخَرَّجُ عَلَيْهِ, وَمَذْهَبًا[16] يَنْحُو نَحْوَهُ مِمَّا قَدَّمْنَا الِاحْتِجَاجَ فِيهِ.

---

(1) الْأَقْرَعُ: ساقطة من س.

(2) إصلاح المنطق 402/2.

(3) المثنّى ص 9, وجنى الجنّتين ص 122. وفي ع: والحُوَان.

(4) في ع: الحُوُ.

(5) المثنّى ص 7, وجنى الجنّتين ص 119.

(6) في ع: للأم والأب.

(7) في ع: وهذا.

(8) في ع: كلما.

(9) الَّذِي: ساقطة من ع.

(10) في ع: وحالٍ.

(11) في س: لا يفرج, وهو تحريف لأنّ (فرّج) تتعدّى بـ (عن).

(12) في س: العِلْم.

(13) مِنَ الْمَعَارِفِ: ساقطة من ع.

(14) في ع: حاول فيه في بإقحام (فيه).

(15) في س: ما يكون يكثر, و(يكون) مقحمة هنا.

(16) في س: ومذهبُنا.

(**ش**): أَجْرَى[1] سِيبَوَيْهِ مِرَارًا عَلَى أَن يَكُونَ تَعْرِيفُهُ كَتَعْرِيفِ رَجُلَيْنِ فَكَمَا أَنَّ قَوْلَكَ: الرَّجُلاَنِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ عَلَى عَهْدٍ مُتَقَدِّمٍ كَذَلِكَ لاَ يَكُونُ الزَّيْدَانِ إِلاَّ كَذَلِكَ.

وَلَوْ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَمْ يَنسُقِ الاِسْمَ عَلَى الصِّفَةِ نَظْمًا, وَيَقْرِنْهُ[2] بِهَا لَفْظًا, لَأَوْجَبْنَا[3] لَهُ الْحُجَّةَ, وَاِعْتَلَلْنَا لَهُ بِتِلْكَ الْعِلَّةِ, لاَسِيَّمَا وَقَدْ أَفْصَحَ بِمَا لاَ عُذْرَ فِيهِ لِمَن شَدَا شَيْئًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ,[4] فَلَمْ يُبْقِ إِلاَّ إِلاَّ إِنزَالَ الظَّنَّةِ بِهِ بِمَا[5] تَقَدَّمَ مِنَ[6] الْقَوْلِ فِيهِ.[7]

بَابُ إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ

جَمِيعُ مَا يَأْتِي بَعْدَ هَذَا إِلَى بَابِ الْفَاعِلِ مُفْتَقِرٌ[8] إِلَى الصَّلاَحِ,[9] خَارِجٌ عَن سَنَنِ الصَّوَابِ, فَمِنْهُ فَمِنْهُ مَا لَمْ[10] يُعْهَدْ فِي اللِّسَانِ, وَمِنْهُ[11] مَا يُخَالِفُ نَصَّ الْقُرْآنِ, وَمِنْهُ مُضْمَرٌ لاَ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ, وَلاَ يَسُوغُ فِي الْعُقُولِ اِعْتِبَارُهُ,[12] وَتَنَاوَلُهُ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الْجِهَةِ أَقْرَبُ, وَمُحَاوَلَتُهُ لِمَا أَصَّلْنَاهُ فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**) أَذْهَبُ فِي الْحَقِيقَةِ وَأَهْذَبُ,[13] غَيْرَ أَنَّ تِلْكَ الْقَوَانِينَ الَّتِي صَنَعُوهَا, وَالْقَوَاعِدَ الَّتِي أَثْبَتُوهَا, تَجْرِي مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ عَلَى أَصْفَاقٍ,[14] وَكَيْفَ بِمُنَاقَضَةِ الْإِجْمَاعِ؟[15] وَمِنَ الْعَنَاءِ رِيَاضَةُ رِيَاضَةُ الْهَرِمِ.[16]

---

(1) في الأصل: أجرا.

(2) في س: ويقرب.

(3) في س: لأزحَيْنا.

(4) في ع: من الإعراب, وما أثبتنا أنسب للسّجع في قوله: الحجّة, والعلّة.

(5) في س: ممّا.

(6) مِنَ: ساقطة من ع.

(7) في ع بزيادة: والله الموفق للصواب.

(8) في ع: معتقر. وتحت العين عين صغيرة للتّنبيه على إهمال الحرف.

(9) في س: الإصلاح.

(10) في س: ما لا.

(11) في ع: ومنها.

(12) في س: اختيارُه.

(13) في ع: واذهبُ. وهو سهو.

(14) الأصفاق: جمع صفْق وصفَق وهو الجانبُ وَالنَّاحِيَةُ, وَجَاءَ أَهل ذَلِكَ الصَّفَق أَي أَهل ذَلِكَ الْجَانِبِ, وصَفْقُ الجبلِ: صَفْحُه وناحِيَتُه. اللّسان (صفق) 202/10.

(15) في س: جماع.

(16) وَمِنَ الْعَنَاءِ رِيَاضَةُ الْهَرِمِ: مَثل معروف أَي معالجتك الْكَبِير تريده على غير خلقه شديدةٌ, وَقَالَ الشَّاعِر

وتروض عرسك بَعْدَمَا هرمت وَمن العناء رياضة الْهَرم

[(ش)]:[1] هَذَا كَذِبٌ بَيِّنٌ, الْكَلاَمُ مَفْهُومٌ عِندَ كُلِّ أَحَدٍ وَقَدْ دَرَجَ النَّاسُ [عَلَيْهِ].[2] قَد تَكَلَّمَ بِهَذَا الْكَلاَمِ عَلَى أَنَّهُ مَفْهُومٌ لَمْ يَتَوَقَّفْ[3] فِي فَهْمِهِ أَحَدٌ حَتَّى جَاءَ هَذَا الْمُبَرْسَمُ[4] الَّذِي لاَ يَعْقِلُ.

وَمَعَ هَذَا فَلاَبُدَّ مِنِ الْإِلْمَامِ بِمَا لاَ مَحِيدَ[5] لِأَحَدٍ[6] عَنْهُ, وَلاَ سَبِيلَ إِلَى الْغَضِّ مِنْهُ, كَالْإِجْمَاعِ عَلَى رَفْعِ ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ [النور: 2], ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: 38], وَالنَّصْبُ عَلَى رَأْيِهِمْ وَمَا يُؤَدِّي[7] إِلَيْهِ قِيَاسُهُمْ[8] أَحْسَنُ, وَكَالنَّصْبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: 49], وَلَمْ[9] يَرْفَعْهُ أَحَدٌ,[10] وَرَفْعُهُ عَلَى تَأْوِيلِهِمْ أَقْيَسُ.[11]

وَسَنُشِيرُ إِلَى بَعْضِ مَا تُمْكِنُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ عَلَى غَيْرِ عَتْبٍ[12] عَلَى مُؤَلِّفِ هَذَا الْكِتَابِ, لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ مُتَّبِعٌ لاَ مُبْتَدِعٌ,[13] إِلاَّ فِي أَشْيَاءَ يَسِيرَةٍ تَفَرَّدَ بِالْخَوْضِ[14] فِيهَا دُونَ إِتْقَانِ[1] مَبَانِيهَا وَمَقَاصِدِهَا فِي

كتاب الأمثال لأبي عبيد ص121, الأمثال المولّدة, أبو بكر محمد بن العباس الخوارزمي، المجمع الثقافي، أبو ظبي, الإمارات, 1424 هـ, ص 391, جمهرة الأمثال 40/2, و272/2, كتاب الأمثال للهاشمي, ص 245, مجمع الأمثال 301/2, المستقصى 349/2.

(1) ما بين معكوفين زيادة ساقطة من الأصل.

(2) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى.

(3) في الأصل: ثم يتوقف.

(4) الْبِرْسَامُ: دَاءٌ مَعْرُوفٌ وَفِي بَعْضِ كُتُبِ الطِّبِّ أَنَّهُ وَرَمٌ حَارٌّ يَعْرِضُ لِلْحِجَابِ الَّذِي بَيْنَ الْكَبِدِ وَالْمِعَى ثُمَّ يَتَّصِلُ بِالدِّمَاغِ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: الْبِرْسَامُ: مُعَرَّبٌ, وَبُرْسِمَ الرَّجُلُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ, قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: يُقَالُ: بِرْسَامٌ وَبِلْسَامٌ, وَهُوَ مُبَرْسَمٌ وَمُبَلْسَمٌ. المصباح المنير للفيوميّ, مكتبة لبنان, بيروت – لبنان, 1987 م, (البرسام) ص 16 – 17.

(5) في س: يحِيد.

(6) لِأَحَدٍ: ساقطة من س.

(7) في س: وما يوجبه.

(8) في س: قيامهم. وهو تحريف. وفي ع: قياسهم إليه.

(9) في س: لم.

(10) قرأ أبو السّمّال ، قال ابن عطيّة: وقوم من أهل السّنّة بالرّفع. البحر المحيط في التفسير, أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي, تح صدقي محمد جميل, دار الفكر, بيروت – لبنان, 1420 هـ, 48/10.

(11) في ع: أحسن. قال سيبويه: فأما قوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾, فإنّما هو على قوله: زيداً ضربتُه، وهو عربي كثير. وقد قرأ بعضهم: " **وأمّا ثمودَ فهديناهم** ", إلاّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ, لأنّ القراءة السُّنَّةُ. الكتاب 148/1. وقال أبو الفتح: هو الوجه في العربيّة، وقراءتنا بالنّصب مع الجماعة: البحر المحيط 48/10.

(12) في س: على غير عقب.

(13) في س: لا متْبُوع. وهو تحريف.

(14) في س: بالقول.

اللِّسَانِ وَمَعَانِيهَا, فَمِنْهَا مَا قَصَدَ فِيهِ وَلَمْ يَبْعُدْ عَنِ الصَّوَابِ, وَمِنْهَا مَا لاَ يَفْهَمُهُ ذَوُو[2] الْأَلْبَابِ, وَأَهْلُ التَّقَدُّمِ فِي الْخِطَابِ, كَامْتِنَاعِ ظُرُوفِ الزَّمَانِ مِنْ أَن تَكُونَ خَبَرًا عَنِ الْأَجْسَامِ, لِأَنَّهَا لاَ[3] تَتَضَمَّنُ الْجُثَثَ,[4] وَإِنَّمَا اِمْتِنَاعُهَا لِأَنَّهَا لاَ تَخْلُو مِنَ الْجُثَثِ,[5] فَلَمْ يَقَعْ لِلْمُخَاطَبِ فَائِدَةٌ كَانَ بِهَا جَاهِلاً.

[(ش)]:[6] هَذَا بِعَيْنِهِ هُوَ الَّذِي أَرَادَهُ أَبُو عَلِيٍّ وَإِنَّمَا الْمُضَافُ لِفَهْمِ الْمَعْنَى وَالْمُرَادُ لِأَنَّهَا لاَ تَتَضَمَّنُ فَائِدَةَ الْجُثَثِ أَيْ لاَ تَتَضَمَّنُ فَائِدَةَ الْإِخْبَارِ بِهَا الْجُثَثُ كَمَا تَتَضَمَّنُ الْحَدَثَ أَيْ فَائِدَةَ الْإِخْبَارِ بِهَا عَنِ الْحَدَثِ وَهَذَا سَائِغٌ لاَ بُعْدَ فِيهِ.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ: (زَيْدٌ الْخُبْزَ[7] آكِلُهُ).[8] فَلَوْ اِجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ[9] وَكَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا مَا فَهِمُوا مَعْنَى[10] هَذَا الْكَلاَمِ. وَلَعَلَّ مُظَاهِرًا عَلَيْنَا لِإِجَازَتِهِ,[11] جَامِعًا فِي الْبَاطِلِ عَلَى إِمْضَائِهِ, يَزْعُمُ أَنَّ مَا أَلْفَيْنَاهُ[12] مَنصُوبًا فِي النُّسَخِ مَرْفُوعٌ,[13] يَرَى أَنَّ ذَلِكَ يَشْلِيهِ مِنَ الْوَرْطَةِ, وَيُنَفِّسُ عَنْهُ[14] مَا حَاقَ بِهِ مِنَ الضَّغْطَةِ, فَلَعَمْرُ اللَّهِ[15] لَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ مِنَ الْخَطَأِ أَسْوَأُ مَصْرَعًا, وَمِنَ الصَّوَابِ أَبْعَدُ

---

(1) في ع: اتفاق. وهو تحريف. فيبدو أنّ الناسخ نسخ عن أصل كتب بالخطّ المغربيّ فصحّف القافَ فاءً وحرف النّونَ قافا.

(2) في س: ذو. وفي حاشية ع: ص ذو.

(3) لا: ساقطة من س.

(4) الإيضاح 87. ونصّه: وتقول: متى الخروج؟ ومتى الصباح؟ ولا يجوز متى زيد؟ كما لا يجوز متى زيد يوم الجمعة؟ لأنّ ظروف الزّمان لا تتضمّن الجثث, وظروف الأمكنة تتضمّن الأحداث والجثث. وقد ذكره أبو عليّ في باب الابتداء بعد باب إعراب الأسماء.

(5) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي, لابن أبي الرّبيع عبيد اللّه بن أحمد الإشبيلي, تح عياد بن عيد الثبيتي, دار الغرب الإسلامي, بيروت – لبنان, ط1, 1407 هـ - 1986 م, 601/1. والأشباه والنّظائر في النحو, جلال الدين السيوطي, تح عبد العال سالم مكرم, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, ط1, 1406 هـ - 1985 م, 10/5.

(6) ما بين معكوفين زيادة ساقطة من الأصل.

(7) في ع: الخبزُ.

(8) الإيضاح 92. ونصّه: وتقول: زيدٌ الخبزُ آكلُه هو, فتُظهِرُ الضّميرَ في آكِلٍ, لأنّه جرى على الخبز وهو لزيد. فإن نصبتَ على قول من قال: زيدا ضربتُه, قلتَ: زيدٌ الخبزَ آكلُه, ولم يَلْزَمْ إظهارُ الضّمير.

(9) في س: الجنّ والإنس. وما أثبتنا أنسب بالاقتباس من قوله تعالى: ﴿**قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾**﴾ [الإسراء: 88].

(10) مَعْنَى: ساقطة من س.

(11) لِإِجَازَتِهِ: ساقطة من س.

(12) في ع: اللفناهُ.

(13) يقصد (الخبزَ) في قوله: (زَيْدٌ الْخُبْزَ آكِلُهُ).

(14) عَنْهُ: ساقطة من س.

(15) في ع: فلعمروالله.

مَنزِعًا, لِمَا سَوَّغَهُ مِنْ حَذْفِ الْعَائِدِ, وَتَكَلَّفَهُ مِنَ التَّرْتِيبِ الْفَاسِدِ, وَقَدْ أَشَرْنَا إِلَى هَذَا فِي صَدْرِ الرِّسَالَةِ[1] عِندَ قَوْلِنَا:[2] (زَيْدٌ[3] عَمْرًا قَصَدَ), وَ(عَمْرًا زَيْدٌ قَصَدَ).[4] وَالْبُرْهَانُ الْجَلِيُّ فِي مَنْعِ هَذَا فِي مَنْعِ هَذَا وَنَحْوِهِ[5] فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**). مَعَ أَنَّ هَذَا الْكَلاَمَ تَمُجُّهُ الْآذَانُ, وَلاَ تَقْبَلُهُ الْعُقُولُ, مِنْ غَيْرِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ يَمْنَعُهُ.[6]

بَابُ الِابْتِدَاءِ بِالْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: (**كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي**[7] **فَلَهُ دِرْهَمٌ, وَكُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ فَمُكْرَمٌ مَحْمُولٌ**).[8] وَالْفَاءُ لاَ تَجُوزُ فِي (**فَمُكْرَمٌ**)[9] الْبَتَّةَ,[10] لِأَنَّ (**فِي الدَّارِ**) أَمْرٌ ثَابِتٌ, وَاسْتِقْرَارٌ وَاسْتِقْرَارٌ حَاضِرٌ, وَإِنَّمَا تَدْخُلُ الْفَاءُ مَع تَوَجُّهِ الْإِمْكَانِ وَوَقُوعِ مَا بَعْدَهَا لِكَوْنِ مَا قَبْلَهَا, لِأَنَّهُ شَرْطٌ[11] فِيهِ, فَإِن وُجِدَ الْأَوَّلُ وُجِدَ الثَّانِي لِوُجُودِهِ,[12] وَإِن عُدِمَ عُدِمَ, وَهَذَا لاَ يَكُونُ إِلاَّ مَعَ التَّصْرِيحِ بِلَفْظِ الْفِعْلِ مِثْلَ قَوْلِهِ: (الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ[13]), وَإِنَّمَا[14] يَجِبُ لَهُ[1] الدِّرْهَمُ[2] الدِّرْهَمُ[2] بِالإِتْيَانِ,[3] وَإِن تَرَكَ الْفَاءَ كَانَ لَهُ دِرْهَمٌ[4] أَتَى أَوْ لَمْ يَأْتِ.

---

(1) انظر الصّفحة 6 من التّحقيق.

(2) في ع: قولك.

(3) في ع: زيدا.

(4) وَعَمْرًا زَيْدٌ قَصَدَ: ساقطة من س.

(5) في ع: هذاونحوه. والظّاهر أنّ النّاسخ كرّر ألف (هذا) سهوا لأنّ إحدى الألفين كتبت مائلة فوق الذّال ولا تقرأ: هذا أو نحوه.

(6) في س: تمجّه الآذان ولا تقبله الأذهان. فلعلّ نظر النّاسخ انتقل إلى عبارة: (ونحوه ممّا تمجّه الآذان, ولا تقبله الأذهان) في الصّفحة الموالية.

(7) في ع: ياتى.

(8) الإيضاح العضدي, تح حسن شاذلي فرهود, مطبعة دار التأليف, القاهرة – مصر, ط1, 1389 هـ – 1969 م, 56/1. والإيضاح, تح المرجان, ص 101. وفيه: باب من الابتداء, وفي نسختين من مخطوطاته: باب من الابتداء بالأسماء الموصولة, ولم يثبت المحقّق هذه الزّيادة وجعلها مقحمة, لأنّ أبا عليّ تحدّث في الباب عن الأسماء الموصولة وغيرها.
حاشية الإيضاح ص 99. وليس فيه: محمول. وفي س: فمكرم ومحمود.

(9) في س: في مكرم.

(10) في ع: والفاء في (فمكرم) البتّة لا تجوز.

(11) في س: مشترطٌ.

(12) في ع: بوجوده.

(13) في ع: مثل قولك للذى ياتى فلهُ درهمان.

(14) في س: فإنّه.

وَالْفَاءُ هُنَا رَابِطَةٌ لِجَوَابِ الشَّرْطِ, لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: (الَّذِي) أَوْ (كُلُّ) فَكَأَنَّهُ قَدْ[5] قَالَ: (مَنْ) أَوْ (مَا), فَحُمِلَ عَلَى مَا لَوْ تَكَلَّمَ بِهِ لَمْ يَنقُضْ.[6]

(**ش**): إِذَا كَانَ ذَلِكَ لاَ يَكُونُ إِلاَّ مَعَ التَّصْرِيحِ بِالْفِعْلِ فَكَيْفَ دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ**﴾ [النحل: 53]؟ فَدُخُولُ الْفَاءِ هُنَا [دَلِيلٌ][7] عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَكُونُ مَعَ التَّصْرِيحِ بِالْفِعْلِ وَدُونَهُ.[8]

وَقَالَ فِي بَابِ **الْإِخْبَارِ**:

(**الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ**).[9] فَحَمَلَ الْمَسَائِلَ عَلَيْهِ, وَجَلَبَ الْعَوَائِدَ[1] إِلَيهِ,[2] وَوَضْعُ وَوَضْعُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَاهٍ, وَبِنَاؤُهَا مُتَدَاعٍ, وَالْأَحْرَى بِهَا, وَالْأَوْجَهُ فِيهَا,[3] أَن تَكُونَ الْفَاءُ رَابِطَةً تَرْبِطُ الْمَعْلُولَ بِالْعِلَّةِ, أَوِ الْمُسَبَّبَ بِالسَّبَبِ, نَحْوَ قَوْلِكَ: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ),[4]

---

(1) لَهُ: ساقطة من س.

(2) في ع: الدّرهمان.

(3) في س: بوجوب الإتيان.

(4) في ع: درهمان.

(5) قَدْ: زيادة من ع.

(6) في س: لم ينقص.

(7) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى.

(8) انظر المفصّل في صنعة الإعراب, لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري, تح علي بو ملحم, مكتبة الهلال, بيروت – لبنان, ط1, 1993 م, ص 47. وشرح المفصّل, لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش, تح مشيخة الأزهر, إدارة الطباعة المنيرية, مصر, 99/1 – 100. وقال ابن هشام: والأرجح فِي الْآيَة أَنَّهَا مَوْصُولَة وَأَن الْفَاء دَاخِلَة على الْخَبَر لَا شَرْطِيَّة وَالْفَاء دَاخِلَة على الْجَواب. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, جمال الدين عبداللّه بن يوسف ابن هشام الأنصاري, تح عبد اللطيف محمد الخطيب, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, 1421 هـ - 2005 م, 39/4.

(9) الإيضاح العضدي ص 60. وفيه: باب الإخبار بالذّي والألف واللاّم. (ص 57). وهذا الباب كلّه ساقط من الإيضاح تح المرجان. والمثال في الأصول في النّحو لأبي بكر محمّد بن السّريّ بن السّرّاج, تح عبد الحسين الفتلي, مؤسّسة الرّسالة, بيروت – لبنان, ط3, 1417هـ - 1996م, 357/2. وفي غيره. وهذا نصّ المسائل في الإيضاح العضدي (59 – 60): وتقول: يطير الذباب فيغضب زيد فإن أخبرت عن الذباب بالذي قلت: الذي يطير فيغضب زيد الذباب فإن أخبرت عن زيد قلت: (**الذي يطير الذباب فيغضب زيد**), ففي يغضب ذكر مرفوع يعود إلى الذي وزيد خبر المبتدأ الذي هو الذي. فإن أخبرت عن الذباب بالألف واللاّم قلت: الطائر فيغضب زيد الذباب. ففي الطائر ذكر يعود على الألف واللاّم, الذباب

وَ(مَرِضَ حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ).[5] وَهَذَا الْمَعْنَى سَخِيفٌ, لِأَنَّهُ جَعَلَ طَيَرَانَ الذُّبَابِ بِطَبْعِهِ عِلَّةً أَوْ سَبَبًا لِغَضَبِ زَيْدٍ فِي نَفْسِهِ, وَلَوْ قَالَ: (يَنزِلُ الذُّبَابُ عَلَى زَيْدٍ) أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا يَكُونُ سَبَبًا لِغَضَبِ زَيْدٍ[6] جَازَ.

(**ش**): هَذَا الرَّجُلُ لاَ يَفْهَمُ شَيْئًا بِوَجْهٍ. أَمَا عَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُمْ: يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ إِنَّمَا يُقَالُ عَلَى وَجْهِ الْمَثَلِ فِي أَنَّهُ يَجْعَلُ سَبَبًا لِغَضَبِهِ مَا لَيْسَ بِسَبَبٍ؟ فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا فَأَيُّ شَيْءٍ أَلْيَقُ بِهَذَا الْمَقَامِ مِن طَيَرَانِ الذُّبَابِ إِلاَّ عِندَ مَن لاَ يَعْقِلُ شَيْئًا مِن مَقَاصِدِ الْخِطَابِ.

فَإِن جَعَلَ الْفَاءَ عَاطِفَةً, حَمَلَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ لَيْسَتْ[7] مَعَهَا لِمَقَامٍ وَاحِدٍ نَحْوَ (يَقُومُ زَيْدٌ مِن نَوْمِهِ, فَيَسْتَوِي الزَّرْعُ عَلَى سُوقِهِ), وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِن بَرْدِ[8] الْكَلاَمِ, وَسَخِيفِ الْخِطَابِ.

(**ش**): لَيْتَ شِعْرِي مَا الَّذِي يَمْنَعُ أَن تَكُونَ عَاطِفَةً إِذَا صَحَّ أَن تَكُونَ رَابِطَةً أَلاَ تَرَى أَنَّهَا عَاطِفَةً تَقْتَضِي كَوْنَ الثَّانِي بَعْدَ الْأَوَّلِ فَلِمَ لاَ تَكُونُ الْبَعْدِيَّةُ هُنَاكَ بَعْدِيَّةَ السَّبَبِ كَمَا هِيَ فِي الرَّابِطَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ؟

وَقَالَ فِيمَا[9] وَضَعَ مِنَ الْمَسَائِلِ: (**ذِكْرٌ يَعُودُ عَلَى الْأَلِفِ وَاللاَّمِ**).[10]

خبر المبتدأ. فإن أخبرت عن زيد بالألف واللاّم قلت: الطائر الذباب فيغضب زيد. فالراجع إلى الألف واللاّم الذكر الذي في: يغضب وعطفت يفعل الذي هو يغض على فاعل حملا على المعنى لأنّ معنى الطائر الذبابُ الذي يطير الذباب فيغضب زيد. ولو قلت: يطير الذباب ويغضب زيد فأخبرت عن الذباب لم يجز: الذي يطير ويغضب زيد الذباب ولا: الذي يطير الذباب ويغضب زيد إذا أردت الإخبار عن زيد كما جاز مع الفاء لأنّ إحدى الجملتين حينئذ أجنبيّة من الصّلة.

(1) في س: الفوائد.

(2) في ع: عليه.

(3) في س: والاحرى بهما والاوجب فيهما.

(4) انظر المثال في اللاّمات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي, تح مازن المبارك, دار الفكر, دمشق – سوريا, ط2, 1405 هـ - 1985 م, ص 68. ومنازل الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني, تح إبراهيم السامرائي, دار الفكر, عمان – الأردن, ص 49. والجنى الدّاني في حروف المعاني, لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي, تح فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط1, 1413 هـ - 1992 م, ص 557. والهمع 114/4. وشرح المفصل 19/7 – 20. ومن أمثلة سيبويه: سرت حتى أدخلها. الكتاب 26/3.

(5) انظر المثال في الكتاب 18/3 و20/3, والمقتضب, أبو العباس المبرد, تح محمد عبد الخالق عضيمة, عالم الكتب, بيروت – لبنان, 40/2, والأصول 152/2, والإيضاح ص 249.

(6) في س: لغضبه.

(7) في س: وليسَت.

(8) في ع: رَد.

(9) في س: هما.

(10) الإيضاح العضدي ص 60. وقد سبق ذكر النّصّ بتمامه في حاشية من الصّفحة السّابقة. وفيه: ففي (الطّائر) ذكرٌ يعود

وَهَذَا مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ خَلْفٌ مِنَ الْكَلاَمِ,[1] لِأَنَّ الْعَائِدَ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ هُوَ الظَّاهِرُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ, وَالْعَائِدُ لاَ يَكُونُ إِلاَّ اِسْمًا, وَالْأَلِفُ وَاللاَّمُ حَرْفٌ, فَمَحْصُولُ[2] هَذَا أَنَّ الاِسْمَ يَكُونُ حَرْفًا, وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ صَحَّ أَن يَكُونَ الْحَرْفُ اِسْمًا, وَإِذَا كَانَ كَذِلَكِ فَقَدِ اِنتَقَضَ اِتِّحَادُ الاِسْمِ بِحَالٍ لاَ يَكُونُ لِلْحَرْفِ, وَاِخْتِصَاصُ الْحَرْفِ بِوَصْفٍ لاَ يَكُونُ لِلاِسْمِ.

وَخلَّطَ بَعْدُ فِي سَائِرِ الْمَسَائِلِ, فَسَمَّى الْفَاءَ عَاطِفَةً فِي مَوَاضِعَ لاَ تَكُونُ فِيهَا إِلاَّ رَابِطَةً[3] بِضُرُوبٍ مِنَ التَّخْلِيطِ لاَ تُضْبَطُ[4] إِلاَّ بِالْمُشَافَهَةِ.

(**ش**): قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَن تَكُونَ الْفَاءُ عَاطِفَةً وَرَابِطَةً فَلاَ تُبَالِ بِهِ.

وَاِعْتَرَضَتْ عَلَيْهِ الْوَاوُ الْجَامِعَةُ فَاسْتَحَالَ فِيهَا[5] مَا ثَبَتَ فِي الْفَاءِ, فَاعْتَلَّ بِقَوْلِهِ: (أَجْنَبِيَّةٌ مِنَ الصِّلَةِ),[6]

(**ش**): لَيْسَتْ هَذِهِ الْوَاوُ الْجَامِعَةُ لِانتِفَاءِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْوَاوُ الْجَامِعَةُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: اِخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو.

وَلَمْ يَفْطِن لِمَا فِي الْفَاءِ مِن رَبْطِ الْعِلَّةِ!

(**ش**): كَيْفَ لَمْ يَفْطِن لِمَا فِي الْفَاءِ مِن رَبْطِ الْعِلَّةِ وَهُوَ أَجَازَ الْإِخْبَارَ بِالَّذِي وَبِالْأَلِفِ وَاللاَّمِ مَعَ الْفَاءِ دُونَ الْوَاوِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ إِلاَّ لِمَا فِي الْفَاءِ مِنَ الرَّبْطِ لِلْمَعَانِي!

ثُمَّ أَطْلَقَ الْإِخْبَارَ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى (كَانَ) وَسَائِرِ الْعِبَارَاتِ بِمَا لاَ يُفْهَمُ مَعْنَاهُ, وَلاَ يَتَوَجَّهُ النَّظَرُ إِلَى مَغْزَاهُ,[1] حَتَّى أَفْضَى الْقَوْلُ بِهِمْ إِلَى الْإِخْبَارِ عِن (زَيْدٍ) مِن قَوْلِكَ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ),[2] فَكَانَ الْجَوَابُ: (الَّذِي هُوَ ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ).[3]

على الألف واللاّم ... فالرّاجع إلى الألف واللاّم الذّكر الّذي في (فيغضب).

(1) مِنَ الْكَلاَمِ: ساقطة من ع.

(2) في س: مَحْصُول.

(3) الإيضاح العضدي ص 60. ونصّه: فالرّاجع إلى الألف واللاّم الذّكر الّذي في (فيغضب) **وعطفت** يفعل الذي هو يغضب على فاعل...

(4) في ع: لا يضبط.

(5) في س: بها.

(6) الإيضاح العضدي ص 60. وفيه: ولو قلت: يطير الذباب ويغضب زيد فأخبرت عن الذباب لم يجز: الذي يطير ويغضب زيد الذباب ولا: الذي يطير الذباب ويغضب زيد إذا أردت الإخبار عن زيد كما جاز مع الفاء لأنّ إحدى الجملتين حينئذ **أجنبيّة من الصّلة**.

وَهَذَا سَقْطُ كَلاَمٍ لَوْ هَذَى[4] بِهِ صَاحِبُ بِرْسَامٍ[5] لَعَجَزَ جَالِينُوسُ عَن طِبِّهِ, وَيئِسَ كُلُّ النَّاسِ مِن[6] تَلاَفِي لُبِّهِ, وَلَشَدَّمَا اِسْتَنزَلَ[7] هَذَا النَّوْعَ مِنَ الْكَلاَمِ ذُو [الْبَصَرِ][8] الْحَدِيدِ, وَالرَّأْيِ السَّدِيدِ,[9] ﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾.[10]

وَلَعَلَّ بَعْضَ مَن يَسْمَعُ[11] كَلاَمِي يَقُولُ: وَمَا قَدْرُ هَذَا النَّظَرِ؟ وَإِنَّمَا (زَيْدٌ): مُبْتَدَأٌ, (وَضَرَبْتُهُ): فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ! لَقَدْ عَظَّمْتَ حَقِيرًا, وَحَجَّرْتَ وَاسِعًا, وَهُوَ لاَ يَدْرِي مَا تَوَغَّلَ مِن مَهَامِهِ[12] الظَّنِّ, وَلَجَجَ فِيهِ مِنْ غَمْرَاتِ الشَّكِّ,[1] حَتَّى حَمَلَ (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) عَلَى (زَيْدٌ مَضْرُوبٌ).

---

(1) في س: متعدّاه.

(2) في س: ضربت.

(3) الإيضاح العضدي ص 60 – 62. وأورد نصّه بتمامه ليتّضح المقصود. قال أبو عليّ: ولو قلت: كان زيد منطلق فأضمرت القصة لم يجز: الكائن زيد منطلق هو ولا: الّذي كان زيد منطلق هو. فهذا ونحوه فيما يجوز فيه الإخبار بالذي وبالألف واللاّم. فأمّا ما يجوز فيه الإخبار بالذي ولا يجوز فيه بالألف واللاّم فالمبتدأ أو خبره نحو زيد منطلق. تقول إذا أخبرت عن زيد: الذي هو منطلق زيد, وإن أخبرت عن منطلق قلت: الذي زيد هو: منطلق. وإن أخبرت عن الذكر الذي في منطلق لم يجز فاعلم. وتقول: السمن مَنَوان بدرهم. فإن أخبرت عن السمن قلت: الذي هو منوان بدرهم: السمن. وإن أخبرت عن المنوين قلت: اللّذان هما بدرهم: منوان. فإن أخبرت عن الدرهم قلت: الذي السمن منوان به: درهم. وإن رددت (منه) المحذوفة من أصل المسألة قبل الإخبار قلت: الذي السمن منوان منه به: درهم. والحذف في الحسن في الإخبار مثله قبل الإخبار. وإن أخبرت عن الضّمير الذي في (منه) لم يجز كما لم يجز الإخبار عن الضمير الذي في منطلق من قولك زيد منطلق.

وتقول: زيد ضربته فإن أخبرت عن زيد قلت: **الّذي هو ضربتُه زيد** فغيرت ما في ضربته من الضمير. وإن أخبرت عن التاء قلت: الذي زيد ضربته أنا فغيرت ما في ضربته من الضمير وإن أخبرت عن الهاء من قولك: زيد ضربته لم يجز. وتقول: ضربي زيدا قائما. فإن أخبرت عن زيد قلت: الذي ضربته قائما زيد. إن شئت: الذي ضربي إيّاه قائما فتفصل الضمير العائد إلى الذي. وإن أخبرت عن ضربي لم يجز, وكذلك إن أخبرت عن قائم لأنّ الحال لا ترتفع.

(4) في ع: هذا وفي س: هذي.

(5) البرسام: العلّة.

(6) في ع: عن.

(7) في س: ونشر ما استزلّ.

(8) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى.

(9) مِنَ الْكَلاَمِ ذُو [الْبَصَرِ] الْحَدِيدِ وَالرَّأْيِ السَّدِيدِ: ساقطة من ع.

(10) [سبأ: 52].

(11) في س: سمعَ.

(12) في س: تهامة. والمهامه: جمع مهمه ومهمهة وهي: المَفَازَةُ البَعيدةُ والبَلَدُ المُقْفِرُ. القاموس المحيط, أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي, تح مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة, إشراف محمد نعيم العرقسوسي, مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان, ط8, 1426 هـ - 2005 م, 1253/1.

وَمَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ, وَلاَ[2] بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ,[3] بَل لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ,[4] وَلِكُلِّ فَخْرٍ[5] مَجَالٌ, وَمَا رَتَبَ[6] هَذَا الرَّجُلُ, فَإِنَّهُ اِتَّبَعَ مَن تَقَدَّمَ, وَأَلْقَى بِيَدِهِ وَسَلَّمَ, لَكِنْ إِذَا أَدَّى التَّصْرِيفُ إِلَى مَا لاَ يُعْقَلُ, وَجَبَ أَن يُطْرَحَ ويُهْمَلَ. وَلاَ يُوضَعُ جَوَابًا عَن مَعْقُولٍ, وَلاَ يُسْلَكُ فِيهِ سَبِيلُ الْمُفِيدِ الْمَفْهُومِ, فَإِنَّ ذَلِكَ بِالْمُجِيبِ إِخْلاَلٌ, وَعَيْبٌ[7] لاَ يُسْتَقَالُ. وَفِي هَذَا الْعُذْرِ[8] نُدْرِكُهُ[9] بِالْعِتَابِ, وَنَخُصُّهُ[10] بِالْمَلاَمِ. مَعَ[11] أَنَّ سِيبَوَيْهِ لَمْ يَذْهَبْ مِنْ هَذَا الْبَابِ الَّذِي سَمَّوْهُ الْإِخْبَارَ إِلاَّ فيمَا تَكَلَّمَتْ بِهِ[12]

---

(1) في حاشية ع: ص الموت.

(2) في ع: ولا كلّ, وهو الأصل, والّذي أثبتنا حكاية سيبويه.

(3) مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ, وَلاَ بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ: مثل حكاه سيبويه في الكتاب 65/1. الفاخر, أبو طالب المفضل بن سلمة, تح عبد العليم الطحاوي, مراجعة محمد علي النجار, دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي, القاهرة – مصر, ط1, 1380 هـ، ص 195, جمهرة الأمثال 287/2, الأمثال للهاشمي ص 228. التمثيل والمحاضرة ص 268, مجمع الأمثال 281/2, زهر الأكم 343/1.

(4) لكلّ مقام مقال: مثَل. أي لكل أمرٍ أو فعلٍ أو كلام موضعاً لا يوضَعُ في غيره. الفاخر ص 314, التمثيل والمحاضرة ص 16, مجمع الأمثال 198/2, و202/2, المستقصى 293/2.

(5) في ع: مجر.

(6) في س: وما توقف. وما رتب أي ما تعب وعانى. في اللسان (رتب) 411/1: مَا فِي هَذَا الأَمر رَتَبٌ وَلَا عَتَبٌ أَي عَناءٌ وشِدّةٌ.

(7) في س: وعيبه.

(8) في س: القد.

(9) في ع: يدركه.

(10) في ع: وتخصُّه.

(11) في س: ومع.

(12) في س: فيه.

الْعَرَبُ, وَأَتَى فِي الْأَشْعَارِ وَالْخُطَبِ, وَلَمْ يَعْدُ فِيهِ إِلَى تَقْدِيمِ اِسْمَيْنِ[1] نَحْوَ (زَيْدٌ عَمْرٌو[2] الضَّارِبُهُ)[3] الضَّارِبُهُ)[3] وَنَحْوِهِ مِمَّا تَمُجُّهُ الْآذَانُ, وَلاَ تَقْبَلُهُ الْأَذْهَانُ.

(**ش**): هَذَا أَيْضًا قَدِ اِرْتَفَعَ عَنْهُ أَبُو عَلِيٍّ وَالْهَاءُ فِي (الضَّارِبُهُ) تَرْجِعُ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللاَّمُ مِنَ الَّذِي أَلاَ تَرَاهُ هُنَا يَنفِي مَا يَعُودُ عَلَيْهِ فَأَيُّ شَيْءٍ عَلَيْهِ فِي أَن قَالَ: الْكَلاَمُ إِذَا كَانَ قَدْ قَيَّدَهُ بِهَذَا الْإِبْهَامِ.

فَصْـلٌ

وَقَالَ[4] فِي هَذَا الْبَابِ: (**وَمِنْ إِعْمَالِ الثَّانِي قَوْلُهُ:**[5]

قَضَـى كُـلُّ ذِي دَيْـنٍ فَـوَفَّى غَرِيمَـهُ وَعَـزَّةُ مَمْطُـولٌ مُعَنًّـى غَرِيمُهَـا).[6]

وَلَيْسَ فِي الْبَيْتِ مُتَعَلَّقٌ يَخْرُجُ بِهِ إِلَى ذَلِكَ الْبَابِ, وَإِنَّمَا التَّقْدِيرُ: وَغَرِيمُ عَزَّةَ مَمْطُولٌ مُعَنًّى.

وَقَدَّمَ اِسْمَهَا تَنبِيهًا عَلَيْهَا, وَأَتَى بِالخَبَرَيْنِ بَعْدَهُ بِمَنزِلَتِهِ لَوْ كَانَ فِي الْمَوْضِعَ[7] الَّذِي قُدِّمَ مِنْهُ, وَهَذَا وَهَذَا نَحْوَ قَوْلِكَ: (كَانَ زَيْدٌ مُنطَلِقٌ أَبُوهُ) إِذَا رُفِعَ, وَ(زَيْدٌ[8] مُنطَلِقٌ[9] أَبُوهُ) إِذَا ثُنِّيَ وَجُمِعَ.

(**ش**): هَذَا عِيٌّ نَسْأَلُ اللَّهُ الْعَافِيَةَ مِنْهُ, لَمْ يَرَ مَوْضِعَ التَّعَلُّقِ فِي الْبَيْتِ وَهُوَ أَبْيَنُ مِنَ الشَّمْسِ,[10] إِنَّمَا مَوْضِعُ الْبَيْتِ بِالْبَابِ قَوْلُهُ: **قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ** لاَ قَوْلُهُ: **وَعَزَّةُ**[11] **مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا**

وَجَعَلَهُ أَبُو عَلِيٍّ مِنْ إِعْمَالِ الثَّانِي وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ لِمَا يَلْزَمُ فِي جَعْلِهِ مِنْ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ مِن حَذْفِ الضَّمِيرِ مِن (وَفَّى) لِيَكُونَ فِي ذَلِكَ تَهْيِئَةً ... ... وَقَطْعِهِ وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ فِي هَذَا النَّحْوِ.

---

(1) في س: الى اسمين. وكلمة (إلى) مقحمة هنا.

(2) في ع: نحو زيدٍ وعمرٍو.

(3) في الإيضاح العضدي ص 59: فإن أخبرت عن زيد بالألف واللاّم قلت: الضّاربه أنا زيدٌ فالهاء في (الضّاربه) ترجع إلى ما دلّ عليه الألف واللاّم من معنى (الذي). [في المطبوع: الضاربةُ. وهو تصحيف].

(4) في س: قال.

(5) البيت من الطّويل لكثيّر عزّة في ديوانه, جمع إحسان عبّاس, دار الثقافة, بيروت – لبنان, 1391هـ - 1971م, ص143.

(6) الإيضاح 103.

(7) في ع: لو كان بعده في الموضع. وكلمة (بعده) مقحمة هنا.

(8) في س: رفع زيد.

(9) في ع: منطلقا.

(10) يقال في المثل: أشهر من الشّمس. مجمع الأمثال 390/1, المستقصى 198/1.

(11) في الأصل: وعزّ.

وَلَوْ تَكَلَّفَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِعْمَالَ الْأَوَّلِ عَلَى مَذْهَبِهِ لَمْ يَخْلُصْ إِلَيْهِ, وَلاَ تَوَجَّهَ لَهُ الْإِفْصَاحُ بِهِ, وَكَانَ يَقُولُ: وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى هُوَ غَرِيمُهَا, فَيَبْرُزُ ضَمِيرُ (مُعَنًّى)[1] وَهُوَ: (هُوَ).

(**ش**): وَهَذَا أَيْضًا تَخَلُّفٌ كَأَنَّهُ لاَ يَلْزَمُ إِسْرَارُ الضَّمِيرِ فِي الصِّفَةِ إِلاَّ إِذَا أُعْمِلَ الْأَوَّلُ وَإِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ وَلاَبُدَّ إِذَا أُعْمِلَ الثَّانِي وَأَمَّا إِذَا أُعْمِلَ الْأَوَّلُ فَقَدْ لاَ يَلْزَمُ بُرُوزُ الضَّمِيرِ فِي مُعَنًّى وَذَلِكَ إِذَا جَعَلْتَهُ حَالاً. فَانظُرْ مَا فِي هَذَا الْعُدُولِ مِن جَسِيمِ التَّكَلُّفِ وَعَظِيمِ التَّخَلُّفِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ غَيْرُهُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي أَبَاهُ), لَمْ يَجُزْ مَرْفُوعًا مُنَبَّهًا عَلَيْهِ, وَلاَ مَنصُوبًا مَقْصُودًا إِلَيْهِ, وَفِي الْمُنَبَّهِ عَلَيْهِ, وَالْمَقْصُودِ إِلَيْهِ, وَأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنىً عَلَى حِيَالِهِ, نَظَرٌ[2] نَحْشُدُ[3] مِنَ الشَّاهِدِ عَلَيْهِ, مِنَ الْقُرْآنِ وَمَنظُومِ كَلاَمِ الْعَرَبِ وَمَنثُورِهِ, فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**) مَا مَا يَلْزَمُ الْإِقْرَارُ بِهِ, وَالتَّسْلِيمُ لَهُ إِن شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.[4]

(**ش**): هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ الَّتِي لاَ تَعَلُّقَ لَهَا بِمَا قَبْلَهَا حَقًّا لاَ بَيْتُ أَبِي عَلِيٍّ وَمَنْعُهُ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِيهَا أَمْرٌ مَا لَهُ فِي النَّظَرِ مَجَالٌ.[5]

بَابُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ[6]

فَيَا لِلْعَجَبِ كَيْفَ يُدَارَسُ فِي رَفْعِ الْفَاعِلِ وَنَصْبِ الْمَفْعُولِ, مَن تَكَلَّمَ[7] فِي الْأُصُولِ, وَتَصَرَّفَ فِي مَعْرِفَةِ الصِّلَةِ وَالْمَوْصُولِ, وَأَتْقَنَ[8] النَّظَرَ فِي الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ, وَأَلْزَمَ[9] الْعَائِدَ إِذَا جَرَى جَرَى الْحَدِيثُ عَلَى غَيْرِ أَوَّلِهِ الإِنفِصَالَ وَالظُّهُورَ, وَلِمَا[10] غَايَرَهُ الْكُنُونَ,[11] وَفَرَّقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ[12] الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ, وَجَالَ فِي هَذَا الْمَيْدَانِ كَلَّ مَجَالٍ, فَهَلْ هُوَ فِي ذَلِكَ إِلاَّ بِمَنزِلَةِ مَن يَعْلَمُ

---

(1) هو غريمها فيبرز ضمير معنّى: ساقط من ع بسبب انتقال النّظر.

(2) نَظَرٌ: ساقطة من ع.

(3) في س: نحشر.

(4) تَعَالَى: زيادة من س.

(5) في الأصل: محال.

(6) والمفعول به: ساقطة من س.

(7) في ع: كلم.

(8) في س: واتقى. وكلّ هذه العبارات تهكّم بأبي عليّ.

(9) في س: والتزم.

(10) في س: وربّما.

(11) في س: الكسور.

(12) في س: من.

السَّجْدَةَ وَالرَّكْعَةَ, مِن فَرْضِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ, وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ, وَفَرَغَ مِنَ الْجَمَرَاتِ, وَأَفَاضَ مِنَ عَرَفَاتٍ؟

(**ش**): أَمَّا هَذَا الْكَلاَمُ فَكَلاَمُ مَنْ أَخْرَصَهُ الْحَسَدُ وَأَقْرَصَهُ. مَا هُوَ فِيهِ مِن مُقَاسَاةِ الْكَمَدِ, وَحُقَّ لِمَن حَسَدَ النَّحْسُ... لَهُ نَفْسٌ.

حَسَـــدُوا الْفَتَـــى إِذْ لَـــمْ يَنَـــالُوا سَـــعْيَهُ فَالنَّـــاسُ أَعْـــدَاءٌ لَـــهُ وَخُصُـــومُ[1]

فَلَشَدَّمَا[2] خَدَعَ نَفْسَهُ, وَغُبِنَ رَأْيُهُ, مِنْ عَدَلَ عَنِ التَّوَالِيفِ الْمُسْنَدَةِ, وَالْقَوَانِينِ الْمُقَيَّدَةِ,[3] **كَـ (الْجُمَلِ)**[4] **وَ(الْكَافِي)**,[5] **وَ(كِتَابِ سِيبَوَيْهِ)** الشَّافِي, **وَفَرَغَ لِلْإِيضَاحِ**[6] **وَ(الشِّيرَازِيَّاتِ)**, **وَ(الْخَصَائِصِ)**[7] **وَ(الْحَلَبِيَّاتِ)**, تَرْجَمَةٌ تَرُوقُ بِلاَ مَعْنَى, وَاسْمٌ يَهُولُ بِلاَ جِسْمٍ,[8] إِلاَّ تَشَدُّقًا بِالْكُتُبِ, وَإِحَالَةً عَلَى الصُّحُفِ, وَإِنَّ هَذَا لَهُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ.

(**ش**): جَمِيعُ مَا ضَمَّنَهُ هَذَا الْبَابُ مُغَالَطَةٌ, فَإِنَّ هَذَا الْكِتَابَ لَمْ يَضَعْهُ أَبُو عَلِيٍّ تَعْلِيمًا أَوَّلاً, وَلاَبُدَّ قَبْلَهُ مِن تَعْلِيمٍ يَكُونُ قَدْ خَلاَ لَهُ, فَفِي ذَلِكَ التَّعْلِيمِ الْأَوَّلِ تَكُونُ الْمُطَالَبَةُ بِهَذَا الَّذِي طَالَبَهُ بِهِ مِنَ التَّرْتِيبِ, وَأَمَّا فِي التَّعْلِيمِ الثَّانِي فَلاَ مُبَالاَةَ بِذَلِكَ, لاَسِيَّمَا إِذَا اِقْتَضَى الْوَضْعُ مَا جَاءَ بِهِ الْمُعَلِّمُ وَكَذَلِكَ اِقْتَضَى وَضْعُ أَبِي عَلِيٍّ كِتَابَهُ عَلَى تَقْدِيمِ الْمَرْفُوعَاتِ فِيهِ عَلَى الْمَنصُوبَاتِ, وَعَلَى تَقْدِيمِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى غَيْرِهِمَا مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ, وَبَابُ الْإِخْبَارِ فَصْلٌ مِن فُصُولِ الِابْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ فَاقْتَضَى بِذَلِكَ التَّقَدُّمِ عَلَى بَابِ الْفَاعِلِ لِاقْتِضَاءِ التَّرْتِيبِ تَقْدِيمَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَيْهِ.

---

(1) البيت من الكامل لأبي الأسود الدّؤليّ في ديوانه, صنعة أبي سعيد الحسن السّكّريّ, تح محمد حسن آل ياسين, دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر, بيروت – لبنان, ط2, 1418هـ-1998م, ص403.

(2) في س: فلشدها.

(3) في ع: المفيدة. وهو تصحيف. فلعلّ النّاسخ نقل عن أصل كتب بالخطّ المغربي فصحّف القاف فاءً.

(4) كتاب الجمل مختصر في النحو لأبي القاسم للزّجّاجيّ مشهور مطبوع.

(5) الكافي كتاب في النّحو لأبي جعفر النّحّاس مفقود.

(6) في ع: وفرغ الإيضاح.

(7) الخصائص كتاب مشهور مطبوع في أصول النحو وفقه اللغة لابن جني أكثر فيه الرواية عن شيخه أبي علي.

(8) (تَرْجَمَةٌ تَرُوقُ بِلاَ مَعْنَى وَاسْمٌ يَهُولُ بِلاَ جِسْمٍ): عبارة لابن قتيبة في خطبة أدب الكاتب, تح محمد الدالي, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, 1402 هـ - 1982 م, 7/1. قال محمود محمد الطّناحي: ولم أر من نبّه على هذا قبلي فللّه الحمد والمنة. مقدمة تحقيق كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب, لأبي علي الفارسي, مطبعة المدني (مصورة عن طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة), القاهرة – مصر, ط1, 1408 هـ - 1988 م, ص 11.

بَابُ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ بِهِ[1]

أَجَازَ فِي هَذَا الْبَابِ: (أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا).[2] وَيُقَاسُ[3] عَلَيْهِ (أَقْتَلْتُ[4] خَالِدًا بَكْرًا),[5] وَ(أَنصَحْتُ[6] سَلْمَى[7] جُمْلاً[8]) وَنَحْوُهُ مِمَّا لَمْ يَرِدْ بِهِ نَظْمٌ وَلاَ نَثْرٌ, وَلاَ اِلْتَبَسَ بِهِ فِكْرٌ, إِلاَّ حَمْلاً حَمْلاً عَلَى مَا لَيْسَ مِن بَابِهِ.[9]

قَالَ سِيبَوَيْهِ – رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ –:[10] (وَاعْلَمْ أَنَّكَ لاَ تَقُولُ: (دُونِي) كَمَا تَقُولُ: (عَلَيَّ), لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ يَجِيءُ بِمَنزِلَةِ (أَوْلِنِي) قَد تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ, فَإِنَّمَا (عَلَيَّ) بِمَنزِلَةِ (أَوْلِنِي), وَ(دُونَكَ) بِمَنزِلَةِ (خُذْ), لاَ تَقُولُ: (آخِذْنِي دِرْهَمًا[11]), وَلاَ[12] (خُذْنِي دِرْهَمًا)).[1]

---

(1) بِهِ: ساقطة من س.

(2) الإيضاح 105. ونصّه: (والأفعال الّتي تتعدّى إلى مفعول إذا نقلت بالهمزة تعدّت إلى مفعولين وذلك نحو: أضربت زيدا عمرا). وقد أجازه قبله ابن السّرّاج في الأصول 177/1, و52/2.

(3) في ع: وينقاس.

(4) في س: أقبَلتُ.

(5) وقد تابعه على ذلك تلميذه السّهيلي فقال: فلا تقول: أضربت زيداً عمراً، ولا: أقتلته خالداً. نتائج الفكر في النّحو, أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي, تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط1, 1412 هـ - 1992 م, ص 254.

(6) في ع: وأنكحت.

(7) في ع: سالما.

(8) في س: حملا. و(جمل) اسم امرأة.

(9) في س: باب.

(10) رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: زيادة من ع.

(11) في ع: زيدا.

(12) وَلاَ: ساقطة من س.

فَهَذَا نَصٌّ جَلِيٌّ فِي أَنَّهُ لاَ يُنقَلُ[2] (ضَرَبْتُ) وَنَحْوُهُ كَمَا لاَ يُنقَلُ[3] (أَخَذْتُ)[4] وَنَحْوُهُ.[5]

وَهَذَا الْفَصْلُ يَأْتِي عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْوَالٍ: مِنْهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ النَّقْلُ وَلاَ يَجُوزُ الْحَذْفُ, تَقُولُ: (أَوْلَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا), وَلاَ تَقُولُ: (وَلِيَ زَيْدٌ[6]) وَتَسْكُتُ, وَلاَ تَقُولُ: (أَضْرَبْتُ),[7] وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ الْحَذْفُ وَلاَ يَجُوزُ النَّقْلُ,[8] وَهُوَ (ضَرَبْتُ) وَنَحْوُهَا, تَقُولُ: (ضَرَبَ زَيْدٌ) وَتَسْكُتُ, وَلاَ تَقُولُ:[9] (أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا), وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ[10] النَّقْلُ وَالْحَذْفُ[11] مَعًا نَحْوَ: (عَطَى زَيْدٌ دِرْهَمًا), وَ(أَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا), وَإِن شِئْتَ حَذَفْتَ,[12] قَالُوا: (عَاطٍ بِغَيْرِ أَنْوَاطٍ),[13] وَقَالُوا: (أَعْطَيْتُ فِي نَائِبَتِهِمْ,[14] وَحَلُمْتُ[15] عَن سَفِيهِهِمْ, وَشَدَدتُ يَدِي[16] عَلَى حَلِيمِهِمْ).[17] وَهَذَا يَأْتِي شَرْحُهُ وَالِاحْتِجَاجُ عَلَيْهِ وَلَهُ فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**) إِن شَاءَ اللَّهُ.

---

(1) الكتاب 252/1.

(2) في س: لا ينتقل.

(3) في س:لا يقال.

(4) في س: خذت.

(5) وَنَحْوُهُ: ساقطة من س.

(6) في س: زيدا.

(7) وَلاَ تَقُولُ: (أَضْرَبْتُ): ساقطة من س.

(8) في س: ولا يجوز فيه النقل, وأرى أنّ (فيه) مقحمة هنا لاتّفاق النّسختين على حذفها في قوله: (مِنْهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ النَّقْلُ وَلاَ يَجُوزُ الْحَذْفُ).

(9) تَقُولُ: ساقطة من س.

(10) فِيهِ: ساقطة من ع.

(11) في ع: الحذف والنقل.

(12) في س: حذفته.

(13) قولهم: عَاطٍ بِغَيْرِ أَنْوَاطٍ: مَثَل تقدّم تخريجه في الصّفحة 8. وانظر نتائج الفكر ص 254.

(14) في س: نإبتهم, وفي ع: تايتبهم.

(15) في س: حملت وكذا في بعض المصادر, وفي حاشية الكامل, للمبرد, تح محمد أحمد الدّالي, مؤسسة الرسالة, ط2, 1412 هـ - 1992 م, 166/1: (بهامش (ي) ما نصّه: حلمت رواية ابن السّرّاج وحملت روايةٌ). قلت: والصّواب ما أثبتنا لأنّ الحلم يتعدّى بـ (عن) وهو أنسب للسّفيه.

(16) في س: وشددت فيه.

(17) في س: حلمهم. جاء في الكامل 108/1, ومحاضرات الأدباء 199/1, والتّذكرة الحمدونيّة 26/2, وخزانة الأدب 43/3, و354/4, مع اختلاف طفيف: قال معاوية لعَرَابَةَ بْنِ أوس الأنصاريّ: بم سدت قومك؟ قال: لست بسيّدهم، ولكنّي رجل منهم. فعزم عليه، فقال: أعطيت في نائبتهم، وحلمت عن سفيههم وشدّدت على يدَيْ حليمِهم، فمن فعل

وَقَالَ بَعْدَ هَذَا: وَإِذَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ عُدِّيَ بِالْهَمْزَةِ إِلَى ثَلاَثَةٍ,[1] وَسِيبَوَيْهِ قَدْ قَصَرَ هَذَا عَلَى سَبْعَةِ أَفْعَالٍ, وَشَرَطَ اِمْتِنَاعَ الاِقْتِصَارِ,[2] وَتِلْكَ السَّبْعَةُ: (أَعْلَمَ), وَ(أَرَى), وَ(أَخْبَرَ), وَ(خَبَّرَ),[3] وَ(أَنبَأَ), وَ(نَبَّأَ), وَ(حَدَّثَ), وَهَذَا الرَّجُلُ قَدْ أَطْلَقَ هَذَا عَلَى كُلِّ حَالٍ فِيمَا[4] يَتَعَدَّى إِلَى مَنصُوبَيْنِ, فَإِن كَانَ عِندَهُ[5] سِيبَوَيْهِ مِمَّن يُقْتَدَى بِهِ اِقْتَصَرَ عَلَيْهِ, وَإِن كَانَ عِندَهُ[6] خِلاَفَ ذَلِكَ[7] وَجَّهَ الرَّدَّ إِلَيْهِ,[8] وَلَمْ يَدَعْ قَوْلَهُ لُقًى لاَ يُعْبَأُ بِهِ وَلاَ يُعَرَّجُ عَلَيْهِ.

(**ش**): كَذَبَ عَلَى سِيبَوَيْهِ مَا ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ هُنَا عَدَدًا قَصَرَ عَلَيْهِ الْبَابَ قَطُّ وَلاَ ذَكَرَ[9] سَبْعَةَ أَفْعَالٍ كَمَا ذَكَرَ وَهَذَا كِتَابُهُ لَكِنَّهُ ذَكَرَ أَفْعَالاً مَا وَسَكَتَ عَنْ غَيْرِهَا وَيُمْكِنُ أَن يَكُونَ مُرَادُهُ: وَمَا كَانَ مِثْلَهَا وَيُمْكِنُ أَلاَّ يُرِيدَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ أَيْضًا كَذَبَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ فِي قَوْلِهِ إِنَّ قَالَ: وَإِذَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ عُدِّيَ إِلَى ثَلاَثَةٍ وَإِنَّمَا قَالَ: (فَإِن كَانَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَنُقِلَ بِالْهَمْزَةِ تَعَدَّى إِلَى ثَلاَثَةِ مَفْعُولَيْنِ).[10] بِشَرْطِ أَلاَّ يَكُونَ كَذَلِكَ إِلاَّ بِالنَّقْلِ. فَمَتَى قَالَ: إِنَّ كُلَّ مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ يَتَعَدَّى بِالْهَمْزَةِ إِلَى ثَلاَثَةٍ؟

وَأَجَازَ بَعْدَ هَذَا: (**زَيْدٌ الدِّرْهَمُ أُعْطِيَهُ**).[11] وَإِذَا جَازَ هَذَا جَازَ (زَيْدٌ عَمْرٌو أَضْرَبْتُهُ),[12] مَنقُولٌ مِن قَوْلِكَ: (زَيْدٌ عَمْرًا ضَرَبَ), وَهَذَا وَإِن كَانَ لاَ يُعْلَمُ سَبَبُ اِمْتِنَاعِهِ, فَقَدْ ثَبَتَ قُبْحُهُ بِتَرْكِ[13] اِسْتِعْمَالِهِ, وَقِلَّةِ وُجُودِهِ, وَقَدْ بَيَّنَّا السَّبَبَ الْمَانِعَ لَهُ فِي (**كِتَابِ**[14] **الْمُقَدِّمَاتِ**).

(**ش**): ... ... فِي قَوْلِهِ: وَهَذَا وَإِن كَانَ[1] لاَ يُعْلَمُ سَبَبُ اِمْتِنَاعِهِ فَقَدْ ثَبَتَ قُبْحُهُ بِتَرْكِ اِسْتِعْمَالِهِ مَعَ قَوْلِهِ بَعْدُ: وَقَدْ بَيَّنَّا

منهم مثل فعلي فهو مثلي، ومن قصّر عنه فأنا أفضل منه، ومن تجاوزني فهو أفضل منّي).

(1) الإيضاح ص 105. وفيه: فإن كان يتعدّى إلى مفعولين فنقل بالهمزة تعدّى إلى ثلاثة مفعولين.

(2) ذكر سيبويه ثلاثة أفعال منها فقط في الكتاب 41/1, وهي أرى ونبّأ وأعلم, ونصّه: وذلك قولك: أَرَى اللّه بشراً زيداً أباك، ونَبَّأْتُ زيداً عمراً أبا فلان، وأَعْلَمَ اللّه زيْداً عمراً خيراً منك.

(3) وَخَبَّرَ: ساقطة من ع.

(4) في س: ممّا.

(5) في ع: عند.

(6) في ع: عقدهُ.

(7) في س: ذاك.

(8) في ع: عليه.

(9) في الأصل: ولا أذكر.

(10) الإيضاح 105.

(11) الإيضاح 106. وفي س: أعطيته.

(12) في ع: زيد عمرا ضربته.

(13) في س: فترك.

(14) كِتَابِ: زيادة من ع.

السَّبَبَ الْمَانِعَ لَهُ فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**) وَفِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**) نُبَيِّنُ خَطَأَهُ إِن شَاءَ اللَّهُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَأَسْبَابِهَا.

لِأَنَّ الْغَرَضَ الْمَقْصُودَ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ: التَّنبِيهُ عَلَى مَوَاقِعِ[2] الْخَطَأِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ وَالتَّقْصِيرِ,

لاَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الشَّرْحُ وَالتَّفْسِيرُ,[3] لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَعْجِيزِ النَّاظِرِ فِيهِ, لاَ تَعْلِيمِ الْمُسْتَنِدِ[4] إِلَيْهِ,

(**ش**): كَذَبَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ, مَا بَنَى[5] كِتَابَهُ أَبُو عَلِيٍّ إِلاَّ عَلَى التَّعْلِيمِ, لاَ عَلَى التَّعْجِيزِ كَمَا ذَكَرَهُ,[6] وَلَكِنْ " **إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ** ".[7]

بِمَا أَوْقَعَ فِيهِ مِن تَقْدِيمِ مَا يَنبُو ذِهْنُ[8] الْمُبْتَدِئِ عَنْهُ, وَتَأْخِيرِ مَا لاَبُدَّ مِنْهُ, وَتَشْعِيبِ[9] كُلِّ بَابٍ فِيهِ بِمَا شَذَّ مِنْهُ بِمَا فَصَّلَهُ سِيبَوَيْهِ عَلَى أَبْوَابٍ, وَنَزَّلَهُ عَلَى نِظَامٍ, بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ إِثْبَاتِ[10] قَوَاعِدِهِ, وَتَقْرِيبِ مَسَائِلِهِ وَشَوَاهِدِهِ, ثُمَّ[11] يَكُرُّ[12] عَلَى الشَّاذِّ[13] يَدْعَمُ بُنْيَانَهُ, وَيَشُدُّ أَرْكَانَهُ, بِجَبْرِ مَا[14] نَقُصَ مِنْهُ, وَحَذْفِ مَا زَادَ فِيهِ, حَتَّى يُلْحِقَهُ بِالْأُصُولِ, وَيُثْبِتَهُ فِي الْعُقُولِ, عَلَى تَدْرِيجِ الْمُبْتَدِئِ مِن سَهْلٍ إِلَى حَزْنٍ, وَتَقْلِيدٍ إِلَى فَهْمٍ, حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْغَايَةِ الْمَقْصُودَةِ, وَالنِّهَايَةِ الْمَطْلُوبَةِ, بِحَوْلِ اللَّهِ[15] تَعَالَى [1] وَقُوَّتِهِ.[2]

---

(1) في الأصل: إن كان.

(2) في س: مؤضِع.

(3) في ع: والتّعبير.

(4) في ع: المسند.

(5) في الأصل: بنا.

(6) الظّاهر أنّ أبا إسحاقَ لم يَفْهَمْ مَقصودَ ابنِ الطّراوة, وإنّما أراد بقوله: (لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَعْجِيزِ النَّاظِرِ فِيهِ, لاَ تَعْلِيمِ الْمُسْتَنِدِ) كتابَه رسالةَ الإفصاحِ, لا كتابَ الإيضاحِ.

(7) أصل هذا حديث النبي صلى الله عليه وسلم : " إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلاَمِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ ". وهو جار مجرى الأمثال.

(8) إِلَيْهِ بِمَا أَوْقَعَ فِيهِ مِن تَقْدِيمِ مَا يَنبُو ذِهْنُ: ساقطة من س ومتداركة في الحاشية.

(9) في س: وتشعب وفي ع: تشغيب والصّواب ما أثبتنا.

(10) في ع: إثباته.

(11) في ع: لم.

(12) في س: ذكر.

(13) في ع: الشاد.

(14) في س: بزعم بيانه ونشد ان كانت تخرما: وكلّه تحريف.

(15) في ع: بحمد اللّه.

بَابُ الْأَفْعَالِ الَّتِي لاَ تَتَصَرَّفُ

اِقْتَصَرَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى الْخَطَأِ فِي رَفْعِ الاِسْمِ بِـ (عَسَى) وَالْخَبَرِ عَنْهُ بِالْمَصْدَرِ,[3] فَكَأَنَّهُ قَالَ: (زَيْدٌ أَن يَقُومَ), ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ[4] (عَسَى), وَاِسْتَظْهَرَ عَلَى دَعْوَاهُ بِقَوْلِ الزَّبَّاءِ: (عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا).[5] وَأَيُّ تَنَاسُبٍ بَيْنَ هَذَا وَمَا قَدَّمَ؟[6]

(**ش**): مَتَى قَالَ لَهُ أَبُو عَلِيٍّ: [إِنَّ][7] (أَن يَقُومَ) فِي (عَسَى زَيْدٌ أَن يَقُومَ) خَبَرٌ حَقِيقَةً وَقَدْ كَانَ قَدَّمَ أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا لاَبُدَّ أَن يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ [مُطَابِقًا لَهُ][8] أَوْ مُنزَلاً مَنزِلَتَهُ؟[9] وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ وَذَلِكَ أَلاَّ تُبَيِّنَ فَكَيْفَ يَصِحُّ أَن يُنسَبَ إِلَيْهِ هَذَا التَّنَاقُضُ الَّذِي نِسْبَتُهُ إِلَى صِغَارِ التَّلاَمِيذِ عَيْبٌ؟ أَمَا عَلِمَ أَنَّ أَفْعَالَ[10] بَابِ الْمُقَارَبَةِ كُلُّهَا سِوَى عَسَى إِخْبَارٌ عَنِ الْمَرْفُوعِ بَعْدَهَا وَأَنَّ عَسَى قَد تَكُونُ كَذَلِكَ فِي الضَّرُورَةِ؟ فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَالَّذِي يَمْنَعُهُ أَن يَقُولَ: إِنَّ عَسَى

---

(1) تَعَالَى: زيادة من س.

(2) وَقُوَّتِهِ: زيادة من ع.

(3) قال الأبّذي في شرح الجزوليّة: خالف ابن الطّراوة النّحاة في (عسى) وقال ليست من النّواسخ, لأنّ حكم النّواسخ أن يقدّر زوالها فينعقد من معموليها مبتدأ وخبر. وأنت لا تقول: زيد أن يقوم. وهو غير صحيح, لأنّا إذا قدّرنا زول (عسى) قدّرنا زوال (أن). ومذهبه في (عسى زيد أن يقوم) على ما يظهر أنّ زيدا فاعل إلاّ أنّها لما علّقت على غير ما طلب ألزم التّفسير كـ (سمعت زيدا يقول كذا). الأشباه والنّظائر 12/5 – 13.

(4) عَلَيْهِ: ساقطة من س.

(5) الإيضاح 108. ونصّه: (فأمّا عسى فإنّ فاعله على ضربين: أحدهما: أن يكون اسما كزيد وعمرو, فإذا أسندت إلى أحد هذه الأسماء لزم خبرها (أن), وذلك قولك: عسى زيد أن يخرج, وعسى عبدالله أن يفهم, وقال الله عزّ وجلّ: ﴿**فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ**﴾, فموضع (أن) مع صلتها نصب, والدّليل على ذلك: عسى الغوير أبؤسا). وقولهم: عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا: مثل سائر يضْرب مثلا للرجل يخبر بِالشَّرِّ فيتهم بِهِ. الكتاب 158/3, كتاب الأمثال للهاشميّ ص 171, التمثيل والمحاضرة ص 38, جمهرة الأمثال 50/2 – 51, ومجمع الأمثال 17/2, المستقصى 161/2, زهر الأكم 210/1. والزباء بنت عمرو ملكة.

(6) في س: تقدّم.

(7) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى.

(8) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى.

(9) الإيضاح 96, باب خبر المبتدأ. ونصّه: وخبر المبتدأ لا يخلو من أن يكون مفردا أو جملة, فإذا كان مفردا كان هو هو أو منزلا هذا التنزيل.

(10) في الأصل: أقفال.

قَدْ كَانَ أَصْلُهَا أَن تَكُونَ كَأَخَوَاتِهَا إِلاَّ أَنَّهُ عُدِلَ عَن ذَلِكَ فِيهَا وَأَلْزَمَ الْفِعْلَ إِلَى الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي آخِرِ الْبَابِ فَإِذَا كَانَ أَصْلُهَا أَن تَكُونَ كَذَلِكَ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ أَن يُقَالَ فِيمَا بَعْدَ الْمَرْفُوعِ مِنْ عَسَى: خَبَرٌ مَجَازًا لاَ حَقِيقَةً بِالنَّظَرِ إِلَى مَا كَانَ يَنبَغِي لَهُ فِي الْأَصْلِ. أَلَيْسَ[1] هَذَا أَوْلَى مِنْ [أَن][2] يَسِبَ إِلَيْهِ ذَلِكَ التَّنَاقُضَ الَّذِي لاَ يَصْلُحُ إِلاَّ بِالْمَجْنُونِينَ وَالْمَخْبُولِينَ؟

وَكَيْفَ خَرَجَ مِنَ الْمَعْلُومِ الَّذِي لاَ يَجُوزُ غَيْرُهُ إِلَى الشَّاذِّ الَّذِي لاَ يُطْلَقُ لِأَحَدٍ قَوْلُهُ حَتَّى يَكُونَ فِي الْحَالِ الَّتِي قِيلَ[3] ذَلِكَ فِيهَا؟[4] لِأَنَّهَا قَالَتْ: (عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا[5]) مُتَوَقِّعَةً أَمْرًا[6] تَحْذَرُهُ,[7] ثُمَّ ثَبَتَ ثَبَتَ عِندَهَا ذَلِكَ الْمُتَوَقَّعُ, فَأَعْلَمَتْ فِي بَقِيَّةِ كَلاَمِهَا (صَارَ), فَكَأَنَّهَا قَالَتْ: صَارَ الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا, وَهَذَا التَّحَوُّلُ فِي الْمَقَامِ الْوَاحِدِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ فِي كَلاَمِ الْعَرَبِ وَاسْتِعْمَالِ الْعَامَّةِ أَكْثَرُ مِنْ أَن يُحْصَى, وَأَعَمُّ وَأَشْهَرُ مِنْ أَن يُسْهَى أَوْ يُنسَى,[8] فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ هَذَا النَّوْعَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ يَسْتَغْرِقُ أَكْثَرَ (**كِتَابِ**[9] **سِيبَوَيْهِ**) لَمْ يَبْعُدْ.

وَفِي[10] تَقْدِيمِ (زَيْدٍ) عَلَى (أَن يَقُومَ) بَعْدَ (عَسَى) وَتَأْخِيرِهِ عَنْهَا, وَإِسْنَادِهِ إِلَيْهَا لاَ إِلَى عَسَى,[11] نَظَرٌ[12] لَمْ نَرَ أَحَدًا خَلَصَ إِلَيْهِ, وَلاَ شَرَعَ لِحَالٍ فِيهِ,[13] وَقَدْ أَوْمَأْنَا إِلَيْهِ فِي قَوْلِنَا: (نَحْشُدُ مِنَ الشَّاهِدِ عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَكَلاَمِ الْعَرَبِ مَا يَلْزَمُ الإِقْرَارُ بِهِ, وَالتَّسْلِيمُ لَهُ),[14] وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.[15]

---

(1) في الأصل: ليس.

(2) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى.

(3) في س: قبْل.

(4) في س: بها.

(5) أَبْؤُسًا: ساقطة من ع.

(6) في س: م أمرا.

(7) في س: تحوره, مهملة.

(8) في س: من أن يشْهر أو ينهي.

(9) كِتَابِ: ساقطة من س.

(10) في ع: في.

(11) في س: لا لعسى.

(12) في الإيضاح 108 – 109: والضّرب الآخر من فاعل عسى أن تكون (أن) مع صلتها في موضع رفع وذلك قولك: عسى أن يذهب عمرو. فـ (أن يذهب) في موضع رفع بأنّهما فاعل, وقال اللّه تعالى: ﴿**وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ**﴾. [في المطبوع: عسى...وقال في الحاشية: وفي ب وج: وعسى. قلت: وهذا هو الصواب لا ما أثبت في المتن].

(13) في ع: ولا شرح بحالٍ فنه.

(14) انظر الصّفحة 45 من التّحقيق.

(15) وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ: زيادة من ع وفي س: وباللّه التّوفيق: ويحتمل أنّ نظر النّاسخ تقدّم إلى عبارة وباللّه التّوفيق في الفصل الموالي.

بَابُ نِعْمَ وَبِئْسَ[1]

لَمْ يَنفَرِدْ فِي هَذَا الْبَابِ بِشَيْءٍ[2] فَنَخُصَّهُ بِالرَّدِّ, وَلَكِنَّهُ اِمْتَثَلَ مَا سَمِعَ, وَاِحْتَمَلَ عَلَى[3] مَا وَجَدَ, وَفِي وَفِي هَذَا[4] الْبَابِ مُتَعَقَّبٌ سَلَّمْنَاهُ لِـ (**الْمُقَدِّمَاتِ**).[5]

بَابُ التَّعَجُّبِ

ذَهَبَ فِي هَذَا الْبَابِ مَذْهَبَ مَن تَقَدَّمَ, وَأَمْضَاهُ عَلَى مَا تَرَتَّبَ, إِلاَّ أَنَّهُ أَسَاءَ الْعِبَارَةَ فِي قَوْلِهِ: (وَ(**زَيْدٌ**) **وَمَا أَشْبَهَهُ نَصْبٌ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ**).[6] وَإِنَّمَا هُوَ مَنصُوبٌ لاَ مَفْعُولٌ بِهِ, وَهَذَا الْمَنصُوبُ الْمَنصُوبُ يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: مَفْعُولٌ بِهِ, وَمُضَافٌ إِلَيْهِ, وَمَنقُولٌ عَنْهُ, وَمَسْؤُولٌ مِنْهُ.

وَمِمَّا صَرَّحَ بِالْخَطَأِ فِيهِ ثِقَةً بِمَن[7] وَافَقَهُ عَلَيْهِ زَعْمُهُ فِي (بِزَيْدٍ) مِن قَوْلِكَ: (أَحْسِن بِزَيْدٍ) أَنَّهُ[8] فَاعِلٌ,[9] وَالْبَاءُ فِيهِ بِمَنزِلَتِهَا فِي ﴿**كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا**﴾ [الرعد: 43والإسراء: 96],[10] وَهَذَا قَوْلٌ

---

(1) وَبِئْسَ: ساقطة من س. وانظر الإيضاح 110.

(2) في س: شيء.

(3) عَلَى: ساقطة من ع.

(4) هَذَا: ساقطة من س.

(5) في ع: وباللّه التّوفيق, والظّاهر أنّ من سبق نظر النّاسخ.

(6) الإيضاح 114. وفيه: وزيدا وما أشبهه نصب بأنّه مفعول به.

(7) في ع: لمن.

(8) في ع: لأنه.

(9) في آخر ع: حاشية بخطّ كاتبها في باب التّعجب على قوله: (لأنّه مفعول به), وهي:

أراد أنّ قول أبي عليّ: (ليس الصّواب [ليس الصواب: غير واضحة في ع] أعني جَعْلَهُ (زيدا) مفعولا به, وإنّما الصّواب أن يقول: (منقول عن الفاعل), لأنّ الأصل: (حَسُنَ زَيْدٌ) ثمّ أدخلت الهمزة فنقلت الفاعل فجعلته منصوبا, فهو فاعل في المعنى, ومنقول عن الفاعل, ولا يجوز عنده أن يسمّى مفعولا به, لأنّه هو الّذي حَسُنَ.

(10) الإيضاح 115. ونصّه: (والجارّ مع المجرور في موضع رفع بأنّه فاعل, كما أنّهما كذلك في قولهم: كفى باللّه, وما جاءني من رجل). ولم يذكر أبو عليّ هنا قوله تعالى: ﴿**كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا**﴾, بل مثّل بقولهم: كفى باللّه.

قَوْلٌ لاَ وَجْهَ لَهُ, لِأَنَّ حَذْفَ الْبَاءِ مِنَ الْآيَةِ يُوضِحُ مَعْنَاهَا, وَحَذْفُهَا فِي الْمَسْأَلَةِ يَمْنَعُ النُّطْقَ بِهَا, وَالصَّوَابُ مَا وَجَّهَ اِبْنُ كِيسَانَ[1] فِيهَا.[2]

(ش): هَذَا لَفْظُ جَهْلٍ كَالْأَوَّلِ وَقَدْ ذَكَرَ اِبْنُ جِنِّيٍّ وَغَيْرُهُ سَبَبَ حَذْفِ الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: ﴿**كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا**﴾ وَلُزُومُهَا فِي (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ) بِمَا لاَ نِهَايَةَ وَرَاءَهُ فِي الْحُسْنِ وَنَقُولُ: إِنَّ الْبَاءَ إِنَّمَا زِيدَتْ فِي (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ) لَتَوْفِيَةِ اللَّفْظِ حَقَّهُ مِن كَوْنِ هَذَا الْبِنَاءِ فِي أَصْلِهِ لاَ يَرْفَعُ إِلاَّ ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ.

وَفِي (عَرِجَ) وَبَابِهِ[3] نَظَرٌ أَوْضَحْنَاهُ فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**),[4] وَبَيَّنَّا الْجَلِيَّةَ[5] فِيهِ, وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

بَابُ (كَانَ)[6]

اِتَّبَعَ فِي هَذَا الْبَابِ مَن تَقَدَّمَهُ, وَفِي جَمِيعِهِ مُلْتَفَتٌ وَمُتَرَدَّمٌ لاَ تَأْتِي[7] عَلَيْهِ إِلاَّ الْمُشَافَهَةُ,[8] وَلاَ تَقُومُ[9] لَهُ إِلاَّ الْمُقَاوَلَةُ,[10] فَالْمُؤَلِّفُ فِيهِ وَغَيْرُهُ[11] مَوْضُوعٌ عَنْهُ اللَّوْمُ, غَيْرُ مُوَجَّهٍ إِلَيْهِ الْعَتْبُ, إِلاَّ أَنَّهُ أَنَّهُ مَنَعَ[12] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**أَوَ لَمْ تَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ**﴾[13] [الشعراء: 197] أَن

---

(1) هو: مُحَمَّد بن أَحْمد بن إِبْرَاهِيم بن كيسَان أَبُو الْحسن النحويّ أَخذ عَن الْمبرد وثعلب. مَاتَ سنة عشْرين وثلاثمائة. بغية الوعاة 18/1.

(2) في آخر ع: [حاشية] أخرى في الباب أيضا على قوله: (والصّواب ما وجَّهَ ابنُ كِيسانَ), وهي:
الّذي ذكره ابن كيسان في (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ) في دخول الباء في المتعجّب منه وهو ما أذكره لك: وهو أن قال: (إنّ المتعجّب إذا استبهم عليه الأمر فإنّما يوجّه الفعل الّذي نطق به إلى الاسم المبهم فيزيل الفعل عن (زيد) إلى ذلك المبهم بالألف ولذلك لم يَجُزْ أن يبنى فعل التّعجب من فعل زائد على ثلاثة أحرف فصار الفعل موجّها إلى اسمٍ مُبْهَمٍ في النّيّة ولم يظهر فَضَعُفَ الفعلُ عن العمل إذ لم يَظهَرْ فاعلُه وصار الّذي أبهم عليه من حُسْنِ زَيْدٍ كالشَّيء يخاطبه فوصل الفعلَ بالباء, هذا أجود ما يقال في هذا). انقضى كلامُ ابنِ كِيسَانَ.

(3) في س: ونحْوه. ولم يذكر أبو عليّ (عَرِجَ) وإنّما ذكر: عَوِرَ وحَوِلَ وصَيِدَ. الإيضاح 115.

(4) في س: في مواضعِه. ويحتمل أنّ أصل الكلام: أوضحناه في مواضعه في المقدّمات.

(5) في س: الحيلة.

(6) في الإيضاح 116 : باب العوامل الّتي تدخل على المبتدأ والخبر. وهي كان وأخواتها وإنّ وأخواتها ...

(7) في س: لا تأتي.

(8) في س: إلا للمشافهة.

(9) في س: ولا يقوم.

(10) في س: إلا للمقاولة.

(11) وَغَيْرُهُ: ساقطة من ع.

(12) في س: سمع.

(13) هذه قراءة ابن عامر وقرأ الباقون بالياء والنصب: ﴿**أَوَ لَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً**﴾. التيسير في القراءات السبع, أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني, تح اوتو تريزل, دار الكتاب العربي, بيروت – لبنان, ط2, 1404 هـ - 1984 م, ص 166.

يَكُونَ التَّأْنِيثُ لِ ﴿ءَايَةٌ﴾, فَيُحَدَّثَ بِالْمَعْرِفَةِ عَنِ النَّكِرَةِ,[1] وَأَغْفَلَ قَوْلَ سِيبَوَيْهِ[2] فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: بَعْضِهِمْ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الأنعام: 23][3] وَ" تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيّارَةِ ",[4] فَلاَ يَمْتَنِعُ النَّصْبُ فِيمَا لَمْ[5] تَكُن لَهُم آيَةً أَن يَعْلَمَهُ, لِأَنَّ ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ هُوَ الْآيَةُ, وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعِ النَّصْبُ لَمْ يَمْتَنِعِ[6] الرَّفْعُ عَلَى ذَلِكَ التَّأْوِيلِ, إِضْمَارًا فِي (كَانَ) أَوْ إِلْغَاءً لَهَا,[7] وَالْقَطْعُ[8] عَلَى الْإِلْغَاءِ, وَمَنْعُ الْإِضْمَارِ فِيهَا,[9] مُفَسَّرٌ فِي (الْمُقَدِّمَاتِ) بِمَا يَضْطَرُّ إِلَى الْإِقْرَارِ, وَيَمْنَعُ مِنَ[10] الْإِنْكَارِ, بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى.[11]

---

(1) الإيضاح 119 – 120. ونصّه: وعلى هذا قول من قرأ: ﴿أَوَ لَمْ تَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٩٧﴾﴾ ففي ﴿تَكُن﴾ ضمير القصّة, و ﴿ءَايَةٌ﴾: خبر ابتداء مقدّم, والجملة في موضع نصب. ولا يكون التّأنيث في ﴿تَكُن﴾ لـ ﴿ءَايَةٌ﴾ لما تقدّم من أنّه إذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ فالاسمُ: المعرفةُ.

(2) الكتاب 51/1. ونصّه: ومثلُ قولهم: ما جاءتْ حاجتك إذ صارتْ تقَع على مؤنَّث، قراءةُ بعض القرّاء: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ وَ" تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيّارَةِ ". وربَّما قالوا في بعض الكلام: ذهبتْ بعض أصابعه، وإنّما أنّث البعضَ لأنّه أضافه إلى مؤنّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤَنِّثْه، لأنّه لو قال: ذهبتْ عبدُ أمَّك لم يَحْسُنْ. وقال أبو علي في تفسيره: قال أبو علي: يقول: فأنَّث ﴿أَن قَالُواْ﴾ وإن كان مذكرًا، لأنه في المعنى الفتنة. التعليقة على كتاب سيبويه 85/1.

(3) قرأ حمزة والكسائي﴿ثُمَّ لَمْ يَكُن﴾ بالياء, وقرأ الباقون بالتاء, وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾ بالرفع والباقون بالنصب. التيسير ص 101 – 102.

(4) هذه قراءة الحسن وقتادة ورواية عن ابن كثير. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع, أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه, تح ج. برجشتراسر, المطبعة الرحمانية لجمعية المسترقين الألمانية (النشرات الإسلامية 7), مصر, 1934 م, ص 62. وفي المصحف: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: 10].

(5) في س: في الم.

(6) لَمْ يَمْتَنِعْ: ساقطة من س.

(7) في س: أو إلغاءها.

(8) في ع: وانقطعَ.

(9) في ع: فيه. والصّواب ما أثبتنا لأنّ الهاء تعود على كان.

(10) في س: في.

(11) تَعَالَى: زيادة من س.

بَابُ (مَا)

هَذَا وَالَّذِي بَعْدَهُ وَافقَ فِيهِمَا[1] مَن قَبْلَهُ,[2] وَلَمْ يَعْدِلْ عَن رَأْيِهِ, وَقَدْ عَهِدْنَا[3] تَرْكَ الْقَوْلِ إلاَّ فِيمَا حَرَّفَ فِيهِ أَوْ قَصَّرَ مُبَاينًا لِمَن قَبْلَهُ, وَلَكِنَّهُ أَثْبَتَ فِي **بَابِ (إِنَّ)** بَيْتًا قَيَّدَهُ مُحَرَّفًا, وَأَتْبَعَهُ تَفْسِيرًا مُوَّهًا مُزَخْرَفًا,[4] الْخَوْضُ فِيهِ تَضْيِيعٌ لِلزَّمَانِ,[5] وَإِخْلاَلٌ بِالقَرَائِحِ وَالْأَذْهَانِ, وَخَالَفَ الْجُمْهُورَ الْجُمْهُورَ فِي رَفْعِ مَا نَصَبُوا, وَاِعْتَرَضَ بِالرَّفْعِ لِمَا أَثْبَتُوا, وَهُوَ:[6]

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا اِرْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي[7]

---

(1) في ع: فيه. والباب الّذي بعده هو: باب إنّ وأخواتها.

(2) في ع: من كان قبله, والظّاهر أنّ (كان) مقحمة هنا لقوله بعده: مباينا لمن قبله, وكذا وردت أمثال هذه العبارة في النّصّ كلّه.

(3) في ع: عقدنا.

(4) قال عبد القاهر الجرجاني: اعلم أنّ هذا البيت قد وقع في تفسيره تخليط من جهة النقل فليس يتصور منه شيء... فأمّا ما في الكتاب من تفسير فلا اعتماد عليه لأنّه مخلّط. المقتصد في شرح الإيضاح, أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ, تح كاظم بحر المرجان, منشورات وزارة الثقافة والإعلام, دار الرشيد للنشر, (سلسلة كتب التراث 115), العراق, 1982 م, 1/466 – 467.

(5) في س: تضييع الزّمان.

(6) البيت من الطويل ليزيد بن الحكم الثقفي. إيضاح شواهد الإيضاح, أبو علي الحسن بن عبداللّه القيسي, تح محمد بن حمود الدعجاني, دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان, ط1, 1408 هـ - 1987 م, 1/140 - 141. وشرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي, أبو محمد عبداللّه بن برّي المصري, تح عيد مصطفى درويش, مراجعة محمد مهدي علام, مجمع اللغة العربية, الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث, الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية, القاهرة, مصر, 1405 هـ - 1985 م, ص 115. وقال ابن الشجري: قال بعض أهل الأدب: هذا البيت مشكل، وقد زاده تفسير أبي علي له إشكالا. وقال: قال زيد بن عبد ربه... وقيل هي ليزيد بن الحكم. أمالي ابن الشجري, أبو السعادات ضياء الدين هبة اللّه بن علي المعروف بابن الشجري, تح محمود محمد الطناحي, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط1, 1413 هـ - 1991 م, 1/280.

(7) في ع: مرتو.

بِرَفْعِ (الْمَاءُ)[1] وَاعْتِقَادِ النَّصْبِ فِي (مُرْتَوِي)[2] لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ تَدْعُو إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ,[3] مِن نَصْبِ نَصْبِ الْفَاعِلِ وَرَفْعِ الْمَفْعُولِ, إِلاَّ أَن يَحْكِيَهُ[4] رِوَايَةً, فَرِوَايَتُنَا عَنْ عَلِيٍّ[5] – رَحِمَهُ اللَّهُ –[6] أَعْلَى أَعْلَى وَأَشْهَرُ, وَتَقْلِيدُنَا لَهُ لَوِ اِحْتَجْنَا إِلَى التَّقْلِيدِ أَلْزَمُ وَأَعْذَرُ.

(**ش**): قَوْلُهُ: فَرِوَايَتُهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَشْهَرُ وَهُوَ قَوْلُهُ: وَالرِّوَايَتَانِ سَوَاءٌ فِي الْبَيْتِ مَرْوِيَّتَانِ قَوْلُهُ: وَتَقْلِيدُنَا لَهُ لَوْ اِحْتَجْنَا إِلَى التَّقْلِيدِ أَلْزَمُ وَأَعْذَرُ وَعَجَبٌ مِنَ الْعَجَبِ أَن يُقَلِّدَهُ[7] الْبَغْدَادِيُّ فِي الْإِعْرَابِ وَيَكُونَ الْفَارِسِيُّ هُنَاكَ بِمَعْزِلٍ عَنِ الصَّوَابِ لَقَدِ لَقَدِ اِسْتَنسَرَ الْبُغَاثُ[8] إِذَن وَلَمْ يَذْكُرْ فِي... ... الْعَرَبِيَّةِ غَيْرَهَا وَقَالَ فِيهَا مَا قَالَ لَيْسَ هَذَا الْمَحْرُومُ لِنَفْسِهِ.

وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ حَقِيقَةً: فَلَيْتَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ كَفَافًا,[9] فَلَمَّا أَوْلَى الْخَبَرَ[10] (لَيْتَ) نَصَبَهُ,[11] نَصَبَهُ,[11]

---

[1] الإيضاح 126. وفيه: وأنشدنا عليّ بن سليمان [الأخفش]. وللبيت قصّة لطيفة مع أبي عليّ من خيال أبي العلاء المعرّيّ في رسالة الغفران ينكر ضمنها رواية الرفع. رسالة الغفران, أبو العلاء أحمد بن عبدالله المعري, تح عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ), دار المعارف (ذخائر العرب 4), القاهرة – مصر, ط9, 1397 هـ - 1977 م, ص 254.

[2] في ع: مرتو.

[3] في س: لغير ضرورة تدعو إليه.

[4] في ع: أن يجلّيه.

[5] في الأصلين: عن أبي علي. وأرى أنّ كلمة (أبي) مقحمة من النّسّاخ لأنّهم حسبوها ساقطة, والصواب أنّ عليّا هنا هو عليّ بن سليمان الأخفش الأصغر الذي روى عنه أبو عليّ البيت, واللّه أعلم.

[6] رحمه اللّه: زيادة من ع.

[7] في الأصل: أن يقدله.

[8] يقال في المثل: إنّ البغاث بأرضنا يستنسر, يضْرب مثلا للعزيز يعز بِهِ الذَّلِيل, والبغاث صغَار الطّير, الْوَاحِدَة: بغاثة. يستنسر: أَي يصير نسراً فَلَا يُقدَر على صَيْده. كتاب الأمثال لأبي عبيد ص93, وكتاب الأمثال للهاشميّ ص 47, وجمهرة الأمثال 231/1, ومجمع الأمثال 10/1, وزهر الأكم 102/1.

[9] في ع: كفاف.

[10] في ع: الخير.

[11] قال أبو حيّان: وأجازوا في قوله: فليت كفافا كان خيرك كلّه أن يكون (كفافا) اسم ليت. وقد منع هذا الوجهَ أبو عليّ في (التّذكرة), وقال: يقبح الابتداء بالنّكرة, ولأنّه ليس في الجملة بعده ذكر يعود عليه, ولا هو هي. قال ابن هشام: وهذه غفلة من حَبر. والتّقدير: كان خيرك. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل, تح حسن هنداوي, دار القلم, دمشق – سوريا, ط1, 1422 هـ - 2002 م, 60/5.

لِأَنَّهَا[1] حَرْفٌ نَاصِبٌ[2] يَلْزَمُ عَمَلُهُ كَالْبَاءِ فِي ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: 43 والإسراء: 96] تَخْفِضُ مَا وَلِيَهَا, وَلاَ يَنقُضُ[3] عَمَلُهَا وَإِن كَانَ مَا بَعْدَهَا غَيْرَ مُضَافٍ إِلَيْهِ, وَإِنَّمَا هُوَ بِحَسْبِهِ مُحَدَّثٌ عَنْهُ, وَرُفِعَ الِاسْمُ عَلَى جِهَةِ الْمُعَاقَبَةِ بَيْنَهُمَا.

فَإِن قَالَ قَائِلٌ: [4] فَإِنَّ سِيبَوَيْهِ لاَ يُجِيزُ (إِنَّ مُنطَلِقٌ زَيْدًا), قِيلَ لَهُ: أَمَّا بِرَفْعِ (مُنطَلِقٌ) فَلاَ, لِأَنَّ الْحَرْفَ النَّاصِبَ لاَ يَتَغَيَّرُ عَمَلُهُ فِيمَا يَلِيهِ, وَلاَ يَمْتَنِعُ[5] تَقْدِيمُ الْخَبَرِ[6] إِلَيْهِ كَمَا يَتَقَدَّمُ مَا كَانَ مِن صِلَتِهِ نَحْوَ (إِنَّ بِكَ زَيْدًا مَأْخُوذٌ),[7] وَلاَ يَصِحُّ أَن تَتَقَدَّمَ[8] صِلَةُ الشَّيْءِ إِلَى مَوْضِعٍ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُهُ تَقْدِيمُهُ إِلَيْهِ.

(**ش**): لاَ يَثْبُتُ جَوَازُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ[9] لِجَوَازُ تَقْدِيمِ مَعْمُولِهِ عَلَى الِاسْمِ فِي نَحْوِ (إِنَّ بِكَ زَيْدًا) مأَخُوذٌ لِأَنَّ الْعُذْرَ فِي جَوَازِهِ جَوَازِهِ وَإِن كَانَ لاَ يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ قَدْ فَرَغَ النَّحْوِيُّونَ مِنْهُ بِالِاتِّسَاعِ فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ وَلَهُ نَظَائِرُ جَمَّةٌ فَهَذَا أَوْلَى مِنْ أَن يُقَالَ مَا لَمْ يَثْبُتْ أَصْلاً إِذْ كَانَ مَا اِسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِهِ بَعْدُ مَنَازِعًا[10] فِيهِ.

فَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ قَوْلُهُ:[11]

كَـــأَنَّ سَـــبِيئَةً مِـــن بَيْـــتِ رَاسٍ يَكُـــونُ مِزَاجَهَـــا عســـلٌ وَمَـــاءُ

---

[1] في س: لأنّه.

[2] قال أبو حيّان في التذييل والتكميل 26/5 – 27 عن (ليت): وقال ابن عصفور: زعم بعض النّحويّين أنّه يجوز فيها أن تنصب الاسم والخبر معا ... وقال أستاذنا أبو جعفر: حكى هذا المذهب أبو عليّ الشلوبين عن جماعة من المتأخّرين سمّى منهمُ ابنَ الطّراوة.

[3] في الأصلين: ولا ينقص.

[4] قَائِلٌ: ساقطة من ع.

[5] في س: ولا يمنَع.

[6] في ع: الخبر.

[7] انظر الكتاب 132/2, والأصول 244/1.

[8] في ع: أن يتقدم.

[9] في الأصل: تقديم جواز. وكتب فوق كلمة (تقديم): مؤخر, وكتب فوق كلمة (جواز): مقدم.

[10] في الأصل: منازع.

[11] البيت من الوافر لحسّان بن ثابت في ديوانه بتصحيح عبد الرحمن البرقوقي, المطبعة الرحمانية, مصر, 1347هـ - 1929م, ص3. ويروى: كأنّ خبيئة. وهو من شواهد الكتاب39/1, ورواية المقتضب 92/4 والأصول67/1 و83/1: كأنّ سلافة. والسبيئة: الخمر المشتراة، وأراد بالرّأس: رئيس الخمّارين، وخصّه بالذّكر لأنّ خمره أعتق من خمر غيره.

وقال المبرّد: بيت رأس: موضع. والسّلافة: أول ما يسيل من الخمر، وقيل: هي ما يسيل من العنب من غير عصر. شرح أبيات الجمل, أبو محمّد عبدالله بن محمّد بن السّيد البَطَلْيوسي, تح عبدالله الناصير, دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة, دمشق – سوريا, ط1, 2000 م, ص 31.

وَالْمُحَدَّثُ عَنْهُ رِيقُ هَذِهِ الْجَارِيَةِ وَنَحْوُهُ, وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِيهِ: إِنَّهُ ضَرُورَةٌ[1] كَمَا قَالُوا[2] فِي: **مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ**.[3]

وَحَكَى[4] سِيبَوَيْهِ: (إِنَّ قَرِيبًا مِنكَ زَيْدٌ), فَقَدَّمَ الْخَبَرَ سَمَاعًا مِنَ الْعَرَبِ, وَقَالَ: إِنَّ الْوَجْهَ:[5] إِنَّ قَرِيبًا قَرِيبًا مِنكَ زَيْدًا .[6]

(**ش**): لاَ حُجَّةَ فِي الْبَيْتِ لِاحْتِمَالِ أَن يَكُونَ مِن قَلْبِ الشَّبَهِ بَلِ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ أَحْسَن فَلاَ يَكُونُ لِلْبَيْتِ مَحْمَلٌ إِلاَّ عَلَيْهِ ... غَالِطٌ لَمْ يَقُلْهُ سِيبَوَيْهِ قَطُّ عَلَى أَن يَكُونَ (قَرِيبًا) خَبَرَ (إِنَّ) تَقَدَّمَ فَنُصِبَ بَلْ عَلَى أَن يَكُونَ اِسْمَ (إِنَّ) وَزَيْدٌ خَبَرُهُ وَلِذَلِكَ قَالَ: إِنَّ الْوَجْهَ أَن يُقَالَ: (إِنَّ قَرِيبًا مِنكَ زَيْدٌ)[7] لِمَا فِي رَفْعِ زَيْدٍ مِنَ الاِخْتِيَارِ بِالْمَعْرِفَةِ عَنِ النَّكِرَةِ.[8] لَكِنَّ لَكِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِيهِ لِمَكَانِ التَّخْصِيصِ.

---

(1) قال ابن هشام في المغني 535/3 أثناء كلامه عن هذا البيت: وَالْجَوَاب عَن الأول أَنّ كفافا إِنَّمَا هُوَ خبر لـ (كَانَ) مقدّم عَلَيْهَا وَهُوَ بِمَعْنى كَاف وَاسم لَيْت مَحْذُوف للضَّرُورَة أَي فليتك أَو فليته أَي فليت الشَّأْن.

(2) انظر الضّرورة في الكتاب 49/1, وضرائر الشّعر لابن عصفور الإشبيلي, تح إبراهيم محمد, دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع, ط1, 1980 م, ص 296, وما يجوز للشّاعر في الضّرورة لأبي عبداللّه محمد بن جعفر القزّاز القيرواني, تح رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي, دار العروبة, الكويت, دار الفصحى, القاهرة, مطبعة المدني, القاهرة – مصر, 1401 هـ - 1981 م, ص 168, والضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر, لمحمود شكري الآلوسي, شرحه محمد بهجة الأزي البغدادي, المكتبة العربية, بغداد – العراق, المطبعة السلفية, القاهرة – مصر, 1341 هـ, ص 212, و234. وفيه: وتأوله الفارسي على أنّ انتصاب المزاج على الظرفية المجازية. وقال ابن الصّائغ: وفيه قولٌ لأبي عليّ الفارسيّ يخرجه من حيّز الضّرورة، قال: مزاجُها ينتصب على الظّرف تشبيهًا، وإذا كان ظرفًا لم ينتصب بـ (كان) وجرى مجرى: عندك رجل فكأنّه يقول: يكون عسل وماء في مزاجها. اللّمحة في شرح الملحة, أبو عبداللّه شمس الدين محمد بن حسن المعروف بابن الصائغ, إبراهيم بن سالم الصاعدي, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية, ط1, 1424 هـ - 2004 م, 584/2 - 585.

(3) وَمَاءُ: ساقطة من ع.

(4) في ع: وحكاية.

(5) إِنَّ الْوَجْهَ: ساقطة من ع.

(6) الكتاب 142/2. ونصّه: وتقول: إن قريبا منك زيدا، إذا جعلت قريباً منك موضعه. وإذا قلت جعلت الأول هو الآخِر قلت: إنّ قريبا منك زيدٌ. وتقول: إنّ قريبا منك زيدٌ، والوجهُ إذا أردتَ هذا أن تقول: إنّ زيدا قريبٌ منك أو بعيد منك، لأنّه اجتمع معرفةٌ ونكرة.

(7) في الأصل: زيدا. وهو خطأ لقوله بعده (رفع زيد).

(8) الكتاب 142/2. ونصّه: وتقول: إن قريبا منك زيدٌ، والوجهُ إذا أردتَ هذا أن تقول: إن زيدا قريبٌ منك أو بعيد منك، لأنه اجتمع معرفةٌ ونكرة.

فَهَذَا[1] أَوْضَحُ دَلِيلٍ, وَأَهْدَى سَبِيلٍ, عَلَى تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الِاسْمِ, لاَ عَلَى الْحَرْفِ.

(ش): بَلْ هُوَ أَضْمَرُ دَلِيلٍ, وَأَضَلُّ سَبِيلٍ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ:[2]

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجُودَ وَالْخَرِيفَا
يَدَا[3]أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا[4]

وَإِنَّمَا شَبَّهَ يَدَيْهِ بِالْغَيْثِ, وَلَمْ يُشَبِّهِ الْغَيْثَ بِيَدَيْهِ, وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:[5]

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

وَالْمَعْنَى: كَأَنَّ نَهْشَلاً أَوْ مُجَاشِعًا مَنسَلاَهَا,[6] لِأَنَّهُ وَضَعَ (كَأَنَّ) هُنَا تَوَهُّمًا وَلَمْ يُشَبِّهْ فَيَكُونَ مَادِحًا لاَ هَاجِيًا,[7] وَفِي الْبَيْتِ تَقْدِيرٌ آخَرُ, وَهُوَ أَن يَكُونَ خَبَرًا عَن (كَأَنَّ).

(ش): إِخْرَاجُ كَأَنَّ عَنْ أَصْلِهَا مِنَ التَّشْبِيهِ إِلَى التَّوَهُّمِ دَعْوَى لاَ يَنبَغِي أَن يُقَالَ بِهَا مَا وُجِدَ عَنْهَا مَندُوحَةٌ لَوْ كَانَتْ مَوْجُودَةً فَكَيْفَ وَكَأَنَّ لِلتَّوَهُّمِ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فَإِنَّ كُلَّ مَا يَأْتِي بِهِ الْخَصْمُ عَلَى أَنَّ كَأَنَّ فِيهِ لِلتَّوَهُّمِ لاَ يُمْكِنُ أَن يَكُونَ كَانَ بِهِ عَلَى أَصْلِهَا وَقَوْلُ هَذَا الْمُؤَلِّفِ: وَلَمْ يُشَبِّهْ فَيَكُونَ مَادِحًا لاَ هَاجِيًا غَيْرُ صَحِيحٍ لاَ يَمْكِنُ أَن تَكُونَ كَأَنَّ هُنَا تَشْبِيهًا أَلاَ تَرَى أَنَّهَا أَعْنِي كُلَيْبًا يُمْكِنُ أَن يُشَبِّهَ أَبَاهَا بِنَهْشَلٍ أَوْ مُجَاشِعٍ أَمَا أَمْكَنَ أَن يَتَوَهَّمَ أَنَّ نَهْشَلاً أَوْ مُجَاشِعًا يَنسِلُهَا فَغَلَطٌ فَشَبَّهَ أَبَاهَا بِنَهْشَلٍ أَوْ مُجَاشِعٍ فَظَنَّهُ وَإِن كَانَ لاَ خَبَرَ فِيهِ أَنَّهُ فِي غَيْرِ مَرْتَبَتِهِ مِنَ الْخَبَرِ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ إِذْ تَوَهَّمْتَ أَنَّ نَهْشَلاً أَوْ مُجَاشِعًا يَنسِلُهَا ثُمَّ إِذَا جَعَلَ كَأَنَّ هُنَا تَوَهُّمًا فَلَيْتَ شِعْرِي مَا الَّذِي ... إِلَى أَن يَجْعَلَ أَبَاهَا خَبَرًا لِكَأَنَّ وَنَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ اِسْمُهَا وَيَحْمِلَ أَبَاهَا عَلَى مَعْنَى مَنسَلُهَا وَإِلاَّ يَكُونُ إِذَا غَلِطتَ فَتَوَهَّمْتَ أَنَّ نَهْشَلاً أَوْ مُجَاشِعًا مَنسَلُهَا تَغْلِطُ فَتَتَوَهَّمُ أَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ فِي الشَّرَفِ فَيَكُونُ أَبَاهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ اِسْمَ كَأَنَّ وَنَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ خَبَرَهَا فَانظُرْ إِلَى هَذِهِ الدَّعَاوَى الَّتِي اِرْتَكَبَهَا

---

(1) في ع: زيدٌافهذا.

(2) قَوْلُهُ: ساقطة من س. والرجز لرؤبة بن العجّاج في ملحق ديوانه (مجموع أشعار العرب), تح وليم بن الورد البروسي, دار ابن قتيبة, الكويت, ص 179. وهو من شواهد الكتاب 145/2.

(3) في ع: يدى وصوّبت الحاشية.

(4) في ع: والضُيوفا.

(5) في ع: قولهم. والبيت من الطويل للفرزدق في ديوانه 361. ورواية الدّيوان: فيا عجبي ... وهو من شواهد الكتاب 18/3.

(6) في س: قنسلها.

(7) فَيَكُونَ: بفتح النّون أي لئلاّ يكون مادحا فهو هنا يهجو.

مِنْ غَيْرِ عَاضٍّ لَهُ عَلَيْهَا إِلاَّ تَفَحُّمُهُ فِيمَا لاَ يَعْلَمُ وَتَسَوُّرُهُ عَلَى مَا لاَ يَفْهَمُ.

وَاِعْتِقَادُ الْإِلْغَاءِ فِي (لَيْتَ)[1] أَوْ حَذْفُ الضَّمِيرِ, عَلَى رَأْيِ النَّاسِ وَمَا اِعْتَقَدُوهُ فِيهَا وَفِي (كَأَنَّ),), وَقَدْ أَوْضَحْنَا الصَّوَابَ فِي ذَلِكَ فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**) بِمَا لاَ مَحِيدَ لِأَحَدٍ عَنْهُ.

وَ(مُرْتَوٍ) هُنَا يَجُوزُ أَن يُرَادَ بِهِ مَعْنَى (مِن), فَيَكُونُ (الْمَاءُ) مُضَافًا إِلَيْهِ, كَأَنَّهُ قَالَ: مِنَ الْمَاءِ, وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ بِحَالِهِ مِن بَابِ الِاتِّخَاذِ[2] وَالِاكْتِسَابِ, فَيَكُونُ (الْمَاءُ) مَفْعُولاً بِهِ, وَلاَ مُتَوَجَّهَ لَهُ إِلَى إِلَى غَيْرِ هَذَيْنِ[3] الْوَجْهَيْنِ.

بَابُ (إِنَّ) وَ(أَنَّ)

كَلاَمُهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَاهِي الْقَوَاعِدِ, عَدِيمُ الْفَوَائِدِ, بَعِيدُ التَّأْوِيلِ, قَلِيلُ التَّحْصِيلِ, لاَ يُمْكِنُ التَّنبِيهُ عَلَيْهِ, إِلاَّ بِالْمُشَافَهَةِ فِيهِ, إِلاَّ أَنَّهُ شَرَعَ فِي التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: (أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهُ) بِفَتْحِ (أَنَّ) وَكَسْرِهَا,[4] هَذَا نَصُّ سِيبَوَيْهِ,[5] وَالْفَتْحُ قَبْلَ الْكَسْرِ,[6]

(**ش**): أَيُّ فَائِدَةٍ فِي هَذَا لَيْتَ شِعْرِي؟ سَوَاءً قَدَّمَ الْفَتْحَ قَبْلَ الْكَسْرِ أَوِ الْكَسْرَ قَبْلَ الْفَتْحِ كَأَنَّهُ نَقَدَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ عَلَى أَن قَدَّمَ الْكَسْرَ عَلَى الْفَتْحِ فِي لَفْظِهِ وَسِيبَوَيْهِ قَدْ قَدَّمَ الْفَتْحَ قَبْلَ الْكَسْرِ فِي لَفْظِهِ أَيْ قَرَنَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَنقُدَ لِذَلِكَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَلِلْإِنسَانِ أَن يَنطِقَ بِمَا شَاءَ.

فَقَالَ: (**إِذَا كَسَرْتَهَا كَانَ قَوْلُكَ: (أَوَّلُ قَوْلِي) مُبْتَدَأً مَحْذُوفَ الْخَبَرِ, تَقْدِيرُهُ: أَوَّلُ قَوْلِي: إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثَابِتٌ أَوْ مَوْجُودٌ**).[7]

أَخْبَرَ مُخَاطَبَهُ[8] أَوْ مُنَاجِيَهُ[9] أَنَّ[1] أَوَّلَ[2] قَوْلِهِ هَذَا الْكَلاَمَ ثَابِتٌ, وَكَانَ يَظُنُّهُ غَيْرَ ثَابِتٍ, وَأَنَّ آخِرَهُ وَأَنَّ آخِرَهُ بِخِلاَفِ ذَلِكَ.

---

(1) في س: إنّ.

(2) في س: الاتحاد: وتحت الحاء حاء صغيرة للتّنبيه على إهمال الحرف.

(3) في ع: هاتين.

(4) الإيضاح 128. ونصّه: فإذا وقع المكسورة والمفتوحة في موضع فالتّأويل مختلف تقول: أوّل ما أقول: إنّي أحمد اللّه, فتكسر الهمزة من (إنّي) وتفتحها.

(5) الكتاب 143/3. ونصّه: وتقول: أوّل ما أقول أني أحمد اللّه، كأنّك قلت: أول ما أقول: الحمد للّه، وأنَّ في موضعه. وإن أردت الحكاية قلت: أول ما أقول إني أحمد الله.

(6) في ع: الفتحَ لا على الكسر.

(7) الإيضاح 128. وفيه: فإذا كسرتها كان قولك: أوّل ما أقول.

(8) في س: أخر مخاطبة.

(9) أَوْ مُنَاجِيَهُ: ساقطة من س.

(ش): فِي مِثْلِ هَذَا يَقُولُ الشَّاعِرُ:

وَكَـــــم مِـــــنْ عَائِـــــبٍ قَـــــوْلاً صَـــــحِيحًا وَآفَتُـــــهُ مِـــــنَ الْفَهْـــــمِ السَّـــــقِيمِ[3]

إِذَا كَانَ إِخْبَارُ الْمُخَاطَبِ بِأَنَّ أَوَّلَ هَذَا الْكَلاَمِ ثَابِتٌ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا أَمْكَنَ أَن يَكُونَ عِندَهُ غَيْرَ ثَابِتٍ لَمْ يَمْنَعْ أَن يَكُونَ تَفْسِيرُ تَقْدِيرِهِ فِي قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ: عَلَى تَقْدِيرِهِ كَذَا بِمَعْنَى: إِبْرَازُ مَا حَدَثَ كَذَا لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ عَلَى مَعْنًى لاَ يُمْكِنُ أَن يَقُولَهُ عَاقِلٌ فَإِذَا لَمْ يَصِحَّ أَن يَقُولَهُ عَاقِلٌ فَكَيْفَ يَصِحُّ أَن يَقُولَهُ مِثْلُ أَبِي عَلِيٍّ هَذَا لاَ يَقُولُهُ عَاقِلٌ فَثَبَتَ أَنَّ تَفْسِيرَ تَقْدِيرِهِ فِي كَلاَمِ أَبِي عَلِيٍّ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِن قَوْلِكَ: قَدَّرْتُ الَّتِي بِالَّتِي الَّذِي هُوَ هُوَ بِمَعْنَى: مَثَّلْتُهُ بِهِ فَكَأَنَّهُ مَثَّلَ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ حَيْثُ قَدْ يَتَوَهَّمُ مَن لاَ يُنْعِمُ النَّظَرَ أَنَّهُ خَبَرٌ بِمَا لاَ يُتَوَهَّمُ فِيهِ ذَلِكَ أَصْلاً.

وَقَوْلُهُ: (أَوْ مَوْجُودٌ) مُخَيِّرٌ[4] فِيهِمَا, فَكَأَنَّهُ[5] أَخْبَرَ[6] مُخَاطَبَهُ أَنَّ أَوَّلَ قَوْلِهِ هَذَا الْكَلاَمَ مَوْجُودٌ, وَآخِرَهُ مَعْدُومٌ, فَيَدْخُلُ الْآخِرُ فِي الْعَدَمِ, وَقَدْ أَثْبَتَهُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْكَلاَمِ الْمَوْجُودِ, فَتَأَمَّلْ[7] تَنَاقُضَ هَذَا الْكَلاَمِ, وَتَرَاكُمَ هَذَا الظَّلاَمِ.

(ش): وَهَذَا الْآخِرُ أَيْضًا يَعْنِي التَّخْيِيرَ بَيْنَ ثَابِتٍ وَمَوْجُودٍ مِثْلَ مَا بَدَأَ بِهِ فِي صَدْرِ هَذَا الْكَلاَمِ مِن تَقَدُّمِ الْفَتْحِ عَلَى الْكَسْرِ هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَالْإِتْيَانِ بِخَبَرَيْنِ أَن يُقَدِّمَ مَا شَاءَ مِنْهُمَا وَكَأَنَّهُ يَتَوَهَّمُ أَنَّ ثَابِتًا بِمَعْنَى وَمَوْجُودٌ بِمَعْنَى آخَرَ فَلِذَلِكَ نَبَذَهُ[8] وَلَيْسَ كَمَا تَوَهَّمَ بَلْ هُمَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ.

وَمَوْقِعُ هَذَا التَّحْرِيرِ (ثَابِتٌ) وَ(مَوْجُودٌ), وَاعْتِقَادُهُمَا نَائِبَيْنِ عَنِ الْخَبَرِ الْمَفْقُودِ,[9] مَعَ أَنَّ

---

(1) في ع: في أنّ: و(في) هنا مقحمة.

(2) أَوَّلَ: ساقطة من س.

(3) البيت من الوافر للمتنبي في ديوانه ص 216.

(4) في س: فخير: بإهمال الخاء.

(5) في ع: وكأنه.

(6) في س: أخر.

(7) في س: فأمّا.

(8) (نبذه) مهملة في الأصل وفوقها: كذا.

(9) وَتَرَاكُمَ هَذَا ... الْمَفْقُودِ: ساقطة من ع.

الْكَلاَمَ[1] دُونَ هَذَا الْإِضْمَارِ صَحِيحُ الْمَعْنَى, مَعْقُولُ الْمَغْزَى, وَإِظْهَارُهُ مُخِلٌّ بِهِ, مُخْرِجٌ لَهُ عَن مَعْنَاهُ إِلَى مَا لاَ يُعْقَلُ وَلاَ يَحْصُلُ.

ثُمَّ قَالَ: (**وَإِذَا فَتَحْتَ الْهَمْزَةَ مِنْ (أَنِّي) كَانَ التَّقْدِيرُ: أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ**).[2] فَجَعَلَ إِعَادَةَ قَوْلِهِ بِلَفْظِهِ تَقْدِيرًا لَهُ وَعِبَارَةً عَنْهُ!

(**ش**): أَمَّا الْأَوَّلُ فَقَدْ يُقَدَّرُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ (مَا أَقُولُ) وَ(قَوْلِي) وَاحِدًا وَأَمَّا الثَّانِي فَكَيْفَ يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ أَعَادَ اللَّفْظَ وَهُوَ قَدْ قَدَّرَ (إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ) بِـ (الْحَمْدُ لِلَّهِ)؟ فَمَتَى أَعَادَ اللَّفْظَ؟ وَالثَّانِي مَبْنِيٌّ عَلَى ... أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ .... وَأَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ هَلاَّ شِعْرِي مَن ... ... وَهُوَ قَدْ قَالَ مَا يَنبَغِي .... الْإِشْعَارُ بِمَوْضِعِهَا فَإِن كَانَ مَا أَشْعَرَ بِشَيْءٍ فَهُوَ فِعْلُ مَا لاَ يَنبَغِي فَإِن كَانَ أَشْعَرَ مَا فِي مَوْضِعِ الْإِشْعَارِ فِي الْكَلاَمِ.

ثُمَّ قَالَ: (**كَأَنَّهُ قَالَ: أَوَّلُ قَوْلِي: الْحَمْدُ للَّهِ**).[3] فَمَا زَادَ فِي هَذَا النَّصِّ شَيْئًا عَلَى إِعَادَةِ اللَّفْظِ, وَبِهَذَا سَلِمَ مِنَ الْهَذَيَانِ الَّذِي قَدَّمَ.

(**ش**): هَذَا الرَّجُلُ لَمْ يُحْسِنْ أَن يَقْرَأَ كَلاَمَ أَبِي عَلِيٍّ فَوَقَفَ مِنْهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْوَقْفِ فَلَمْ يَفْهَم مَعْنَى الْكَلاَمِ فَلَوْ فَصَلَ ... أَنَّ التَّقْدِيرَ لَمْ يُسَمِّ إِلاَّ ...كَأَنَّهُ أَوَّلُ قَوْلِي: الْحَمْدُ لِلَّهِ فَكَأَنَّهُ لِلَّهِ أَوَّلاً أَوَّلَ الْكَلاَمِ ثُمَّ قَدَّرَ آخِرًا آخِرَهُ وَالتَّقْدِيرَانِ إِنَّمَا اِنفَصَلَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ وَهُمَا مَعْنًى ... ...

وَصَوَابُ النَّظَرِ فِي هَذَا الْكَلاَمِ أَن تَعْلَمَ أَنَّ لَفْظَ الْحَدَثِ يَحُلُّ[4] بِمَا[5] مَعَ الْفِعْلِ, فَيَكُونُ لِمَا[6] لِمَا[6] فِيهِ تَقْدِيرَانِ: أَحَدُهُمَا أَن تَكُونَ (مَا) مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمَنزِلَةِ الْحَدَثِ, فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَوَّلُ تَكَلُّمِي تَحْمِيدُ اللَّهِ.[7]

وَالتَّقْدِيرُ الثَّانِي: أَن تَكُونَ نَكِرَةً يَلْزَمُهَا النَّعْتُ أَوِ الْوَصْلُ, فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَوَّلُ كَلاَمِي وَأَوَّلُ دَعْوَايَ هَذَا الْكَلاَمَ الَّذِي هُوَ: أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ,[8] وَلَيْسَ فِي الْكَلاَمِ حَذْفٌ وَلاَ إِضْمَارٌ, وَلَوْ كَانَ

---

(1) في س: وهذا الكلام.

(2) الإيضاح 128.

(3) الإيضاح 128.

(4) في س: يحمل.

(5) في ع: بها.

(6) في س: بما.

(7) في س: تحميداً للّه: ويبدو أن ألف لفظ الجلالة (اللّه) لما التصقت بدال (تحميد) قرأها النّاسخ تحميدا للّه, فنوّن الدّال وفصل بين الألف واللاّم.

(8) في ع: إنّ الحمد لله.

فِيهِ حَذْفٌ لَوُجِدَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ, وَانسِيَاغَ[1] مَوْقِعُهُ لِلسَّامِعِ, وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.[2]

(ش): هَذَا الْكَلاَمُ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا بِمَعْنَى حَمْدًا لِلَّهِ إِذَا كَانَتْ مَا وَأَقُولُ بِمَنزِلَةِ الْمَصْدَرِ فَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى النَّكِرَةِ الْمَوْصُوفَةِ لَمْ يَكُن كَذَلِكَ وَهَذِهِ سَخَافَةٌ لاَ تَخْطُرُ إِلاَّ بِعِقْلِ مِثْلِهِ.

وَمَا يَنبَغِي أَن يَدَعَ[3] الْإِشْعَارَ بِمَوْضِعِ (أَنَّ) الْمُشَدَّدَةِ الْمَفْتُوحَةِ, فَإِنَّ لَهَا فِي الْكَلاَمِ حَالاً لَمْ يُثْقَفْ,[4] وَمَقَامًا مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ لَمْ يُعْرَفْ, وَقَدْ حَكَى سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ –[5] فِي أَبْوَابِهَا مَوَاضِعَ سَأَلَ الْخَلِيلَ – رَحِمَهُ اللَّهُ –[6] عَنْهَا[7] فَلَمْ يَزِدْهُ عَلَى قَوْلِهِ: (لَيْسَ هَذَا مِن مَوَاضِعِ (إِنَّ)).[8]

فَمِنْهَا قَوْلُهُ: (زَعَمَ أَنَّهُ إِذَا أَتَاكَ أَنَّهُ سَيَفْعَلُ),[9] وَلاَ تَكْسِرُهُ,[10] وَقَوْلُهُ: (هَذَا حَقٌّ كَمَا أَنَّكَ هَنَا),[11] وَلاَ يَجُوزُ كَسْرُهَا, وَالِابْتِدَاءُ يَقَعُ هُنَا لِأَنَّكَ تَقُولُ: (كَمَا أَنتَ هُنَا).

---

(1) في س: وانسَاع.

(2) قال أبو حيّان في التّذييل والتّكميل 80/5: ولأبي عليّ الفارسيّ فيه ارتباط وخَبْطٌ, زعم أنّ (إنّي أحمد اللّه) معمول لـ (أقول) في قوله: (أوّل ما أقول: إنّي أحمد اللّه), فكسرت من أجل أنّها معمولة للقول محكيّة به, فاحتاج من أجل ذلك إلى تقدير خبر للمبتدأ الّذي هو (أقول), فقدّره: (ثابت), فصار المعنى: أوّل قولي: إنّي أحمد اللّه ثابت. وردّ النّاس على أبي عليّ هذا التّقدير, وقالوا: يغيّر معنى الكلام, والكلام تامّ دون هذا التّقدير. وممّن ردّ عليه في هذه المسألة أبو الوليد الوَقَّشِيُّ, وأبو الحسين بن الطّراوة, وأبو الحجّاج بن مَعْزُوز, وقالوا: هذا التّقدير غير معقول لأنّه يؤدّي إلى أن يكون أوّل قوله: إنّي أحمد اللّه, وهو مثلا قوله: إنّي موجود, ويفهم من دليل الخطاب أنّ آخره غير موجود, وهذا بلا شكّ لا يمكن أن يقصده عاقل.

(3) في س: أن نَدَع.

(4) في ع: لم تُتَقَّفْ.

(5) رَحِمَهُ اللَّهُ: زيادة من ع.

(6) رَحِمَهُ اللَّهُ: زيادة من ع.

(7) في س: عنها الخليل.

(8) الكتاب 135/3. ونصّه: وسألت الخليل فقلت: ما منعهم أن يقولوا: أحقاً إنّك ذاهبٌ, على القلب، كأنّك قلت: إنّك ذاهبٌ حقاً، وإنّك ذاهب الحقّ، وأنّك منطلقٌ حقاً؟ فقال: ليس هذا من مواضع إنّ, لأنّ (إنّ) لا يبتدأ بها في كلّ موضع. ولو جاز هذا لجاز: يوم الجمعة إنّك ذاهبٌ، تريد: إنّك ذاهبٌ يوم الجمعة, ولقلت أيضاً: لا محالة إنّك ذاهبٌ، تريد إنّك لا محالة ذاهبٌ، فلمّا لَمْ يَجُزْ ذلك حملوه على: أفي حقّ أنّك ذاهبٌ، وعلى: أفي أكبر ظنّك أنّك ذاهبٌ، وصارت (أنّ) مبنيّةً عليه، كما يبنى (الرّحيل) على (غدٍ) إذا قلت: غداً الرحيل.

(9) الكتاب 133/3. وتمامه: ومثل ذلك قولهم: زعم أنّه إذا أتاك أنّه سيفعل، وقد علمت أنّه إذا فعل أنّه سيمضي. ولا يستقيم أن تبتدأ (إنّ) ههنا كما تبتدأ الأسماء أو الفعل.

(10) وَلاَ تَكْسِرُهُ: ساقطة من ع.

(11) الكتاب 140/3. ونصّه: وسألته عن قوله: كما أنّه لا يعلم ذلك فتجاوز اللّه عنه، وهذا حقٌّ كما أنّك ههنا، فزعم أنّ العاملة في (أنّ) الكافُ و(ما) لغو، إلاّ أنّ (ما) لا تحذف من (ههنا) كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ (كأنّ)،

وَهَذِهِ إِشَارَةٌ يَسِيرَةٌ فِيمَا تَنطَوِي عَلَيْهِ[1] هَذِهِ[2] الْأَبْوَابُ مِن وُجُوهِ النَّظَرِ فِيهَا,[3] وَتَزَاحُمِ الْمَعَانِي عَلَيْهَا, وَإِنَّمَا لَوَّحْتُ لَكَ بِهَذَا لِيَكُونَ مِنكَ بِتَفَقُّدٍ وَكِيدٍ, وَاعْتِنَاءٍ شَدِيدٍ, فَإِنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَفَّ الْقَوْلَ فِيهَا عَلَى غِرِّهِ, وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ حُلْوِهِ وَمُرِّهِ, وَمَا اخْتَصَرَهُ[4] سِيبَوَيْهِ فِي صَفَحَاتٍ كَثِيرَةٍ, بَسَطَهُ فِي كَلِمَاتٍ يَسِيرَةٍ, فَصَارَ النَّاظِرُ فِيهَا[5] بَيْنَ فَوْتِ الرَّاحَةِ, وَعَدَمِ الْمَعْرِفَةِ, وَكَلاَمُ سِيبَوَيْهِ أَسْهَلُ لِلْفَكِّ, وَأَجْلَى لِلشَّكِّ, وَأَقْرَبُ لِلْمُتَنَاوِلِ, وَأَشْرَفُ لِلْمُحَاوِلِ, مِنْ هَذِهِ الْخُزَعْبَلاَتِ, وَالْأَسْمَاءِ الْمَهُولاَتِ, وَاللَّهُ الْمُعِينُ.

وَقَالَ: (**مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي**,[6] **فَتَفْتَحُ**[7] (**أَنَّ**) **بَعْدَ** (**مُذْ**)).[8] وَذَلِكَ أَصْوَبُ مِن قَوْلِهِ: فَتْحُ الْهَمْزَةِ وَكَسْرُ الْهَمْزَةِ,[9] وَيَنبَغِي لَهُ عَلَى ذَلِكَ أَن يَقُولَ فِي الطَّاءِ: ضَمُّ الْإِطْبَاقِ, وَفِي الصَّادِ: فَتْحُ الصَّفِيرِ, وَفِي الْمِيمِ: كَسْرُ الْغُنَّةِ, وَيُحَاوِلَ ذَلِكَ[10] فِي جَمِيعِ الْحُرُوفِ, يُفْصِحُ عَن كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِطَبْعِهِ, وَيَعْدِلُ عَنِ اسْمِهِ وَوَضْعِهِ, فَمَا أَقْبَحَ بِالرَّجُلِ السَّرِيِّ, الْمُتَمَيِّزِ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ, أَن يَفُوهَ بِمِثْلِ[11] هَذَا الْمُحَالِ,[12] وَيَجُولَ لِسَانُهُ فِي هَذَا السُّخْفِ مِنَ الْمَقَالِ!

(**ش**): هَذَا بَرْدٌ مِثْلُهُ مُحْتَاجٌ أَن ... ... الْهَمْزَة بِمَعْنَى الْهَمْزِ الَّذِي هُوَ ... هَمْزٍ وَالْهَمْزُ يَقْتَضِي وَضْعًا إِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَأَمَّا الْهَمْزَةُ فَإِنَّمَا هِيَ اسْمٌ لِهَذَا الْحَرْفِ لاَ يَذْهَبُ فِيهِ هَذَا الْوَصْفِيّ الْوَصْف فَاسْتَحَفَّ بِهَذَا مَا يُقَالُ: أَبْرِدْ بِهِ.

كما ألزموا النّونَ (لأفعلنَّ)، واللاّمَ قولَهم: إن كان لَيَفْعَلُ، كراهية أن يلتبس اللّفظان. وانظر التعليقة على كتاب سيبويه 253/2.

(1) في س: عليها.

(2) هَذِهِ: ساقطة من ع.

(3) فِيهَا: ساقطة من س.

(4) في ع: احتصره.

(5) في س: فيه.

(6) في الكتاب 122/3: وسألته عن قول العرب: ما رأيته مذ أنَّ اللّه خلقني؟ فقال: أنَّ في موضع اسمٍ، كأنّه قال: مذ ذاك.

(7) في ع: ففتح.

(8) الإيضاح 129.

(9) يعني قوله في النّصّ السّابق: فتكسر الهمزة من (إنّي) وتفتحها.

(10) في س: ويحاول في ذلك بإقحام (في).

(11) في ع: لمثل.

(12) في س: هذه الحال.

فَإِن زَعَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ هَذَا فِي الْأَلِفِ[1] لِلِالْتِبَاسِ بِمَدَّةِ (نَارٍ) وَ(نُورٍ) وَ(نِيرٍ),[2] قِيلَ لَهُ: فَإِنَّ[3] فَإِنَّ[3] هَذِهِ الْمَدَّاتِ[4] لاَ يَلْحَقُهَا هَذَا النَّوْعُ مِنَ التَّغْيِيرِ.

ثُمَّ قَالَ: (**وَلاَبُدَّ مِنْ[5] أَن تُقَدِّرَ[6] حَذْفَ الْمُضَافِ قَبْلَ (أَنَّ) جَعَلْتَ (مُذْ) حَرْفًا أَوِ اِسْمًا**).[7] فَشَكَّ أَوْ خَيَّرَ,[8] وَلَسْنَا نَنقُدُ[9] هَذَا عَلَيْهِ, فَإِنَّ سِيبَوَيْهِ[10] – رَحِمَهُ اللَّهُ – اِضْطَرَبَ فِيهَا[11] تِسْعَ مَرَّاتٍ,[12] فَهَذَا الشَّكُّ مَوْضُوعٌ عَنْهُ, وَلَكِنَّهُ أَسَاءَ التَّأْوِيلَ فِي تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ إِلَى

---

(1) في س: للألف.

(2) في س: نار ونير ونور.

(3) في س: شأن.

(4) في س: المراتب.

(5) مِن: ساقطة من س.

(6) في س: أن نقدر, والصّواب ما أثبتنا لقوله: (إن جعلتَ).

(7) الإيضاح 129.

(8) في ع: خَيْرٌ.

(9) في س: ننتقد.

(10) فَإِنَّ سِيبَوَيْهِ: ساقطة من ع.

(11) في س: فيما.

(12) المرة الأولى في باب الجرّ, ونصّه: فأمّا الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررتُ ... وفي ومُذْ، وعنْ ورُب وما أشبه ذلك. الكتاب 419/1 – 420. والمرّة الثانية في باب الجرّ أيضا. ونصّه: وأمَّا الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماءٍ، ولكنَّها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده. وإذا قلت: مُذْ زمانٍ فقد أضفتَ الأمرَ إلى وقتٍ من الزمان بـ (مُذ).الكتاب 420/1 – 421. والمرّة الثالثة في باب ما لا يجوز فيه الإضمارُ من حروف الجرّ. ونصّه: وذلك الكاف في (أنت كزيد)، وحتى، ومُذ. الكتاب 383/2. والمرّة الرّابعة في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء. ونصّه: ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك: ما رأيته منذ كان عندي, ومذ جاءني. الكتاب 117/3. والمرّة الخامسة في باب أسماء السُّور . ونصّه: وأمَّا أم ومن وإن، ومذ في لغة من جر، وأن، وعن إذا لم تكن ظرفا، ولم ونحوهن إذا كنَّ أسماء لم تغيرَّ، لأنَّها تشبه الأسماء نحو: يدٍ، ودمٍ، تحريهنَّ إن شئت إذا كنّ أسماء للتأنيث. الكتاب 266/3. والمرّة السّادسة في باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء. ونصّه: وأما إذا ولدن فك (عند)، ومثلهن عن فيمن قال: من عن يمينه. وكذلك منذ في لغة من رفع، لأنَّها كحيث. الكتاب 267/3. والمرّة السّابعة في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة وذلك لأنَّها لا تضاف ولا تصرَّف تصرُّفَ غيرها، ولا تكون نكرة. ونصّه: وأمّا منذ فضمّت لأنَّها للغاية، ومع ذا أن من كلامهم أن يتبعوا الضمَّ الضمَّ. الكتاب 287/3. والمرّة الثّامنة في باب من أبواب التّحقير وهو باب ما ذهبت عَيْنُهُ فمن ذلك مذ. ونصّه: يدلك على أنّ العين ذهبت منه قولهم: منذ، فإن حقَّرته قلت: مُنَيْذ. الكتاب 450/3. قلت: والتّحقير مختصّ بالأسماء. والمرّة التّاسعة في باب عدّة ما يكون عليه الكلم. ونصّه: وأمّا مذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت من فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدةٌ منهما على صاحبتها. وذلك قولك: ما لقيت مذ يوم الجمعة إلى اليوم، ومذ غدوة إلى الساعة، وما

(أَنَّ), وَهَذَا مُمْتَنِعٌ فِيهَا ثَقِيلَةً أَوْ خَفِيفَةً,[1]

(ش): مَا مَنَعَهُ أَحَدٌ إِلاَّ هُوَ بِبَرْدِهِ فَكَيْفَ يُلْزِمُ النَّاسَ أَن يَكُونُوا مِثْلَهُ فِي الْبَرْدِ الَّذِي أَدَّاهُ إِلَى ذَلِكَ؟

فَأَمَّا حِكَايَةُ سِيبَوَيْهِ: (لَحَقٌّ أَنَّهُ مُنطَلِقٌ),[2] فَفِيهِ[3] نَظَرٌ قَدْ[4] وَفَّيْنَا الْقَوْلَ عَلَيْهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ,[5] وَالْحَمْدُ للَّهِ.[6]

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:[7]

كَآبَةَ[8] أَنَّهَا فَقَدَتْ عَقِيلاَ

لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه, فجعلت اليوم أول غايتك فأجريت في بابها كما جرت من حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا. وتقول: ما رأيته مذ يومين، فجعلتها غايةً كما قلت: أخذته من ذلك المكان، فجعلته غاية ولم ترد منتهىً. الكتاب 226/4.

(1) وهو رأي تلميذه السّهيليّ. الرّوض الأنفّ في شرح السيرة النبوية لابن هشام, أبو القاسم عبد الرحمن بن عبداللّه السهيلي, تح عمر عبد السلام السلامي, دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان, ط1, 1421 هـ - 2000 م, 136/3. قال أبو حيّان: زعم ابن الطّراوة أنّه لا يجوز أن يضاف إلى (أن) ومعمولها. قال: لأنّ (أن) معناها التّراخي, فما بعدها في جهة الإمكان وليس بثابت, والنّيّة في المضاف إثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه, فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه فأن يثبت غيره محل. قال أبو حيّان: وهو مردود بالسّماع فقد حكاها الثقات عن العرب في قولهم: (مخافة أن تثقل), ويقال: (أجيء بعد أن تقوم) و(قبل أن تخرج). الأشباه والنّظائر 63/4. وانظر الصّفحة 131 من التّحقيق.

(2) الكتاب: 157/3. وفيه: وسمعنا فصحاء العرب يقولون: لَحَقٌّ أنّه ذاهبٌ، فيُضِيفون، كأنّه قال: لَيَقينٌ أنَه ذاهبٌ، أي ليقين ذاك أمرك. وليست في كلام كل العرب. وفي التعليقة على كتاب سيبويه 267/2: قال أبو الحسن: لم أسمع هذا من العرب، وإنّما وجَدْتُه في الكتاب، وهو جائزٌ في القياس، وإنّما قبَّحَه عندي حذفُ الخبر، ألا ترى أنّك لو قلت: لَعبْد الله، وأضْمرْت لمْ يجُزْ؟.

قال أبو علي: لِقائل أن يقول: إضْمارُ خَبر (لحقّ أنّه ذاهبٌ) أحْسَنُ مِنْ إضمارِ (لعَبْدُ الله)، لأنّه إذا طال الكلامُ حَسُنَ الحذفُ.

وقولُ أبي الحسن هنا حُجّةٌ عليه في حَمْلِه (ما أحْسَنَ زيدًا) على أنّه بمعنى الذي.

(3) في ع: فقد.

(4) قد: زيادة من ع.

(5) يعني في كتاب (المقدّمات) لا فيما تقدم من هذه الرسالة.

(6) وَالْحَمْدُ للَّهِ: زيادة من ع.

(7) هذا عجز بيت من الوافر مجهول القائل أنشده سيبويه في الكتاب 157/3. وصدره: تَظَلُّ الشّمسُ كاسِفةً عليه.

(8) في ع: كأبَهُ.

وَقَوْلُهُ:[1]

بِآيَـــةِ[2] أَنِّـــي قَـــدْ فُجِعْـــتُ بِفَـــارِسٍ إِذَا عَـــرَّدَ الْأَقْـــوَامُ أَقْـــدَمَ مُعْلِمَـــا[3]

وَقَوْلُهُ: [4]

مَخَافَـةَ أَنِّـي قَـدْ عَلِمْـتُ لَـئِن[5] بَـدَا لِـيَ الْهَجْـرُ مِنْهَـا مَـا عَلَـى هَجْرِهَـا صَـبْرُ

بَابُ (ظَنَنتُ)[6]

أَعَادَ سِيبَوَيْهِ هَذَا الْبَابَ فِي كِتَابِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: الْأُولَى[7] الْبَابُ الَّذِي قَالَ فِيهِ: مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَلاَ يَجُوزُ الِاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا,[8] ثُمَّ فَرَّعَ[9] لَهُ ثَانِيَةً مَعَ أَلِفِ الِاسْتِفْهَامِ,[10]

---

(1) البيت من الطويل للحُصَيْن بْنِ الْحُمَامِ الْمُرِّيِّ في المفضّليّات, المفضل بن محمد الضبي, تح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون, دار المعارف (ديوان العرب مجموعات من عيون الشعر 1), القاهرة – مصر, ط6, ص 69, ومنتهى الطّلب من أشعار العرب لمحمّد بن المبارك ابن ميمون, تح محمّد نبيل طريفي, دار صادر للطّباعة والنّشر, بيروت – لبنان, ط1, 1999م, 149/2.

(2) في ع: بأيّه.

(3) في س: إذا عرد الأبطال أقبل معلما.

(4) البيت من الطويل لأبي صخر الهذليّ في نقد الشّعر لأبي الفرج قدامة بن جعفر, تح محمّد عبد المنعم خفاجي, دار الكتب العلميّة, بيروت – لبنان, 137, والأمالي, لأبي عليّ إسماعيل بن القاسم القالي, تح محمد عبد الجواد الأصمعي, دار الكتب المصرية, القاهرة – مصر, ط3, 1344 هـ - 1926 م, 149/1, وزهر الآداب وثمر الألباب للحصريّ, تح محمّد محيي الدّين عبدالحميد, دار الجيل, بيروت – لبنان, ط5, 1419 هـ - 1999 م, 1053/4, ولباب الآداب, لأبي المظفر مجد الدين أسامة بن منقذ, تح أحمد محمد شاكر, مكتبة السّنّة, القاهرة – مصر, ط2, 1407 هـ - 1987 م, ص 412, وخزانة الأدب 259/3.

(5) في ع: بأن.

(6) في الإيضاح 130: باب ظننتُ وأخواتِها.

(7) في ع: الأول.

(8) الكتاب 39/1. وفيه: هذا باب الفاعل الّذي يتَعدّاه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر.

(9) في س: فرغ

(10) الكتاب 118/1. وفيه: هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى. فهي ظننت، وحَسِبتُ، وخِلتُ، وأُريتُ ورأَيتُ، وزعمتُ، وما يتصرفّ من أفعالهن. وأورده بعد باب ما جَرَى في الاستفهام من أَسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ مَجرَى الفعل كما يَجري في غيره مَجرى الفعل.

وَبَسَطَ[1] الْقَوْلَ فِيهِ عَلَى نَحْوِ الْإِشَارَةِ وَالْإِلْمَامِ, ثُمَّ أَعَادَهُ[2] ثَالِثَةً فِي بَابِ مَا لاَ يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ,[3] قَبْلَهُ,[3] ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ رَابِعَةً فِي أَبْوَابِ (أَمْ) وَ(أَوْ),[4] مُحَاوِلاً فِي ذَلِكَ كُلِّهِ الْإِيجَازَ وَالِاخْتِصَارَ, وَلَفَّهُ هَذَا الرَّجُلُ فِي أَسْطُرٍ يَسِيرَةِ الْمِقْدَارِ, سَلِيمَةٍ مِنَ التَّطْوِيلِ وَالْإِكْثَارِ, وَهَذَا مَا لاَ يَصِحُّ وَلاَ يَتِمُّ لِأَحَدٍ, إِلاَّ عَصْفًا[5] وَنفْثًا[6] فِي الْعُقَدِ.[7]

وَأَجَازَ فِي هَذَا الْبَابِ نَصْبَ الِاسْمَيْنِ[8] مُتَقَدِّمَينِ, اِغْتِرَارًا بِجَوَازِهِمَا[9] مَرْفُوعَيْنِ,[10] وَهَذَا مَوْضُوعٌ[11] عَنْهُ لِأَنَّ غَيْرَهُ قَدْ أَمَّ بِهِ, وَقَدْ أَشَرْنَا إِلَى مَنْعِهِ فِيمَا مَضَى.[12]

وَخَيَّرَ فِي هَذَا الْبَابِ عِندَ قَوْلِهِ: (زَيْدٌ ظَنَنتُهُ مُنطَلِقًا) فِي أَن تَعُودَ الْهَاءُ عَلَى (زَيْدٍ) أَوْ تَكُونَ[13] ضَمِيرَ الْحَدَثِ,[14] وَلاَبُدَّ إِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ[15] مِنَ الرَّفْعِ فِي الْخَبَرِ.

---

(1) في س: فبسط.

(2) في ع: أعاد.

(3) الكتاب 235/1. وفيه: هذا باب ما لا يَعْمَلُ فيه ما قبله من الفعل الّذي يتعدّى إلى المفعول ولا غيره لأنّه كلامٌ قد عَمِلَ بعضه في بعض، فلا يكون إلاّ مبتدأً لا يَعمل فيه شيءٍ قبله، لأنَّ ألف الاستفهام تَمنعُه من ذلك.

(4) الكتاب 169/3 – 187. والأبواب هي: (هذا باب أم وأو), و(باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيّهم), و(هذا باب أم منقطعةً), و(هذا باب أو), و(هذا باب آخر من أبواب أو), و(هذا باب أو في غير الاستفهام), وقد ذكره أيضا في (باب آخر تكون أن فيه مخففة). الكتاب 165/3.

(5) في ع: عضها.

(6) في ع: وتمثل بإهمال التّاء.

(7) في س: العفر.

(8) في ع: الاثنين.

(9) في ع: بجوازه.

(10) الإيضاح 130 – 131. ونصّه: وإن وسّطتها أو أخّرتها كنت بالخيار في الإعمال والإلغاء, وذلك قولك: زيد ظننت منطلق, وبكر حسبت شاخص.

(11) في س: مرفوع.

(12) انظر الصّفحة 6 من التّحقيق.

(13) في س: يكون.

(14) الإيضاح 131. ونصّه: وتقول: زيد ظننته منطلقا, فتجعل الهاء إن شئت ضميرا لزيد وإن شئت ضميرا للمصدر. فإن جعلت الهاء لزيد فإنّ زيدا يرتفع بالابتداء, وقولك: ظننته منطلقا, في موضع خبره, وإن شئت نصبت زيدا على قول من قال: زيدا ضربته فقلت: زيدا ظننته منطلقا. فإذا جعلت الهاء كناية عن المصدر نصبا فقلت: زيدا ظننته منطلقا, كأنّك قلت: زيدا ظننت ظنّا منطلقا.

(15) في س: كذا.

(**ش**): هَذَا أَيْضًا [عَلَى مَا قُلْنَاهُ][1] مِنْ أَنَّهُ لاَ يُحْسِنُ قِرَاءَةَ [كِتَابَ][2] أَبِي عَلِيٍّ فَيَقِفُ مِنْهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْوَقْفِ. وَقَفَ فِي قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ: (تَجْعَلُ الْهَاءَ[3] إن شِئْتَ ضَمِيرًا لِزَيْدٍ, وَإن شِئْتَ ضَمِيرًا لِلْمَصْدَرِ) عَلَى قَوْلِهِ: (لِلْمَصْدَرِ) فَاقْتَضَى لَهُ ذَلِكَ أَن يُقَالَ مَعَ كَوْنِ الْهَاءِ لِلْمَصْدَرِ.[4] وَقَدْ ظَنَنتُهُ مُنطَلِقًا [زَيْدٌ][5] بِرَفْعِ زَيْدٌ وَنَصْبِ مُنطَلِقًا مَعَ كَوْنِ الْهَاءِ الْهَاءِ لِلْمَصْدَرِ وَالْكَلاَمُ لَمْ يَتِمَّ هُنَا وَإِنَّمَا تَمَّ بِمَا بَعْدَهُ فَاقْرَأْهُ تَجِدْهُ أَنَّهُ لَمْ يُجِزْ[6] قَطُّ رَفْعَ زَيْدٍ وَنَصْبَ مَنطَلِقًا إِذَا جَعَلَ الْهَاءَ لِلْمَصْدَرِ كَمَا تَوَهَّمَ عَلَيْهِ.

وَزَعَمَ أَنَّهُ فِي التُّهْمَةِ يَجُوزُ فِيهِ الاِقْتِصَارُ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ,[7] وَهَذَا الْكَلاَمُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ فِيهِ أَكْثَرُ مِن وَاحِدٍ, وَنَضَعُ[8] عَنْهُ هَذَا[9] الْوَهْمَ الَّذِي أَخْرَجَهُ مِنَ الظَّنِّ الَّذِي هُوَ: تَوَهُّمُ الْمَعْنَى دَاخِلَ الذِّهْنِ, إِلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ: تَوْجِيهُ التُّهْمَةِ إِلَى الْمُتَّهَمِ, وَإِنَّمَا الصَّوَابُ أَن يَجِيءَ بِهِ مِن بَابِهِ[10] مُقْتَصِرًا عَلَى وَاحِدٍ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ۝٢٥**﴾ [القيامة: 26].

(**ش**): مَا يَدُلُّ الْكَلاَمُ عَلَى ذَلِكَ أَصْلاً ... يَجُوز فِي ذَلِكَ فِي ... لاَ يَجُوزُ التَّقَدُّمُ بِالضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: وَلَوْ كَانَ إِشَارَةً لَمْ يَكُن مِنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي بُدٌّ وَكَأَنَّهُ قَالَ: وَلَوْ كَانَ إِشَارَةً إِلَى غَيْرِهِ لَمْ يَجُزِ الاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: أَمَّا أَن يَجْعَلَ الظَّنَّ مَعْنَى التُّهْمَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ الَّذِي قُلْنَاهُ مِن مَنْعِ الاِقْتِصَارِ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ وَعَدَمِ جَوَازِهِ جَازَ هُنَا فَ (يَجُوزُ) هُنَا فِي مُقَابَلَةِ (لاَ يَجُوزُ) هُنَاكَ وَإِذَا كَانَ مُقَابِلاً لَهُ لَمْ يَقْتَضِ مَا ذَكَرْهُ مِن جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ وَإِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا أَخَذَ مُقَابِلاً .... أَطْلَقَ وَأَمَّا إِذَا قُوبِلَ (لاَ يَجُوزُ) كَمَا ذَكَرْنَا فَإِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى لاَ يَمْتَنِعُ لِأَنَّهُ يُقَابَلُ بِهِ مَا هُوَ فِي مَعْنَى اِمْتَنَعَ.

---

(1) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى. انظر الصفحة 159 من التحقيق.

(2) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى.

(3) في الأصل: الفاء.

(4) في الأصل: والكلام لم يتمّ. وسطّر فوق العبارة وهو سبق نظر من الناسخ فضرب عليها.

(5) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى.

(6) في الأصل: لم يجر.

(7) الإيضاح 132. ونصّه: ولو كان إشارة إلى غيره لم يكن من المفعول الثّاني بدّ إلاّ أن تجعل الظّنّ بمعنى التّهمة فإنّه يجوز حينئذ الاقتصار فيه على مفعول واحد.

(8) في س: ويضع.

(9) عَنْهُ هَذَا: ساقطة من ع.

(10) في س: باب.

بَابُ اِسْمِ الْفَاعِلِ وَمَا أَشْبَهَهُ[1]

قَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِن كُتُبِنَا أَنَّ مَا خَاضَ فِيهِ النَّحْوِيُّونَ مِنَ الْمُضَارَعَةِ بَيْنَ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْأَفْعَالِ, وَوُجُوبِ الْعَمَلِ وَالْإِعْرَابِ, بَاطِلٌ لاَ وَجْهَ لَهُ, وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (ضَارِبٌ زَيْداً[2] أَمْسِ),[3]),[3] مُحَالٌ عَن جِهَتِهِ, لاَ يَجُوزُ التَّكَلُّمُ بِهِ, وَلاَ تَجِدُهُ أَبَدًا مُسْتَعْمَلاً فِي الْكَلاَمِ, وَلاَ مَأْلُوفًا بَيْنَ الْعَوَامِّ, الْعَوَامِّ, وَإِنَّمَا هُوَ لَفْظٌ تَعَاوَرَهُ أَهْلُ النَّظَرِ فِي النَّحْوِ بَيْنَهُمْ, فَارْتَاضَتْ بِهِ أَلْسِنَتُهُمْ, وَانقَادَتْ لَهُ طِبَاعُهُمْ, مِنْ[4] غَيْرِ سَمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ.

وَالصَّوَابُ مَا حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ فِي آخِرِ بَابِ إِجْرَاءِ الصِّفَةِ فِيهِ عَلَى الاِسْمِ, وَهُوَ قَوْلُهُ: (فَإِن جَعَلْتَهُ اِسْمًا لَمْ يَكُن فِيهِ إِلاَّ الرَّفْعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ, تَقُولُ:[5] (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلاَزِمُهُ رَجُلٌ), أَيْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَاحِبُ مُلاَزَمَتِهِ رَجُلٌ, فَصَارَ كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ[6] أَخُوهُ[7] رَجُلٌ), وَتَقُولُ عَلَى هَذَا: (مَرَرْتُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلاَزِمُوهُ بَنُو فُلاَنٍ), فَقَوْلُكَ: (مُلاَزِمُوهُ) يَدُلُّكَ[8] عَلَى أَنَّهُ اِسْمٌ, وَلَوْ كَانَ عَمَلاً قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلاَزِمُهُ قَوْمُهُ), كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلاَزِمٍ إِيَّاهُ قَوْمُهُ),[9] أَيْ قَدْ قَدْ لَزِمَ إِيَّاهُ[10] قَوْمُهُ[11]),[12] فَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لاَ مُعْتَرَضَ عَلَيْهِ إِن شَاءَ اللَّهُ.

---

(1) في س: هذا وما أشبهه, وأرى أنّ (هذا) مقحمة. وفي الإيضاح 133: باب أسماء الفاعلين والمفعولين.

(2) في الأصلين: زيد.

(3) وفي الإيضاح ص 135: لو قلت: مررت برجل ضارب أبوه زيدا أمس, لم يجز وقد أجاز بعضهم ذلك, واحتجّ بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ . وقال من لم يُجِزْ: إنّ هذه الآية لا دلالة فيها على إجازة ذلك, لأنّها حكاية حال.

(4) في ع: عن.

(5) في ع: وتقول.

(6) في س: برجال.

(7) في ع: آخذه.

(8) في س: يدل.

(9) في ع: ملازم أبوه قومك.

(10) في ع: أباه.

(11) قَوْمُهُ: ساقطة من س.

(12) الكتاب 22/2. وفيه: فإذا جعله ... فصار هذا كقولك ... وتقول على هذا الحدّ ... ولو كان عملا لقلت ...

وَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَجْرَاهُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهُ مِنَ الاِضْطِرَارِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ,[1] لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مُتَعَادِيَةُ[2] الْأَجْزَاءِ, غَيْرُ جَارِيَةٍ مِنَ الْوَضْعِ عَلَى اِسْتِوَاءٍ, وَالْبَيْتُ عَلَى نِسَبٍ مُتَقَابِلَةٍ, وَأَجْزَاءٍ مُؤْتَلِفَةٍ, مُؤْتَلِفَةٍ, لَيْسَ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ إِضْمَارِ فِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ, فَأَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ, وَهُوَ قَوْلُهُ:[3]

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الْـ عَصْبِ وَيَوْمًا أَدِيمَهَا نَغِلاَ

وَتَقْدِيرُهُ: (وَيَوْمًا تَرَى أَدِيمَهَا نَغِلاً),[4] فَهَذَا[5] عَلَى[6] قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَجَاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا**﴾ [الأنعام: 96][7]. وَالْمَسْأَلَةُ: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ الْيَوْمَ وَغَدًا عَمْرًا عَمْرًا),[8] وَإِنَّمَا مِثَالُ هَذَا[9] الْبَيْتِ: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ الْيَوْمَ وَعَمْرًا غَدًا), وَهَذَا كَلاَمٌ صَحِيحُ الْمَعْنَى[10] مَفْهُومٌ, مُتَقَابِلُ الْأَجْزَاءِ مَنظُومٌ.

---

(1) وردّ على أبي عليّ أيضا في هذا ابن مالك في شرح الكافية الشّافية 1237/3 – 1238.

(2) يقال: مكانٌ مُتَعَادٍ: بعضُه مُرْتَفِعٌ وبعضُه مُتطامِن لَيْسَ بِمُسْتوٍ. وأَرضٌ مُتَعَادِيَةٌ: ذاتُ جِحَرة ولَخَاقِيق. اللّسان (عدا) 35/15.

(3) قَوْلُهُ: زيادة من ع. والبيت من المنسرح للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه, تح م. محمّد حسين, مكتبة الآداب, المطبعة النموذجية, مصر, 1950 م, ص 233, ورواية الدّيوان: أردية الخِمْسِ ... وقال ابن قتيبة: وهذا الشّعر منحول. الشّعر والشّعراء, ابن قتيبة, تح أحمد محمد شاكر, دار المعارف, القاهرة – مصر, ط2, 1377 هـ - 1958 م, 69/1.

(4) قال ابن عصفور في ضرائر الشّعر ص 206, في هذا البيت: وهو عند الفارسيّ والمحقّقين من النّحويّين من قبيل الضّرائر, لما فيه من الفصل بين حرف العطف والمعطوف, لأنّ حرف العطف عطف ثلاثة أشياء على ثلاثة أشياء فعطف (يوما) على يوم المتقدّم الذّكر, وأديمها على الضّمير المنصوب المتّصل بـ (ترى), و(نغلا) على موضع (كشبه أردية العصب), والتّقدير: تراها يوما كشبه أردية العصب, وترى يوما أديمها نغلا.

(5) في س: بهذا.

(6) عَلَى: ساقطة من س.

(7) قرأ الْكُوفِيُّونَ ﴿**وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا**﴾ وقرأ الباقون: ﴿**وَجَاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَنًا**﴾. التّيسير ص 105.

(8) الإيضاح 135. ونصّه: وأمّا قولهم: هذا معطي زيدٍ أمس درهما, فدرهما ينتصب على إضمار فعل دلّ عيه معطٍ. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿**فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا**﴾. ولو قلت: هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وغدا عمرا لكان قبيحا نصبت عمرا أو جررته, لفصلك بين حرف العطف وما عطف به بالظّرف. وقد جاء ذلك في الشّعر. قال الأعشى ... وذكر البيت.

(9) هَذَا: زيادة من س.

(10) الْمَعْنَى: ساقطة من س.

(**ش**): كَذَبَ فَقَدْ حَكَى اِبْنُ بَابَشَاذٍ أَنَّ الْكِسَائِيَّ حَكَى عَنِ الْعَرَبِ هَذَا ..... فَهَذَا كَلاَمُ مَن لَمْ يَفْهَمْ كَلاَمَ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْمَسْأَلَةِ أَمَا عَلِمَ[1] أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ عِندَ الْعَرَبِ فَيَنبَغِي أَلاَّ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا لاَسِيَّمَا إِن كَانَ الْمَعْطُوفُ ... مَخْفُوضًا فَيَنضَافُ إِلَى ... شِبْه الْفَصْلِ بَيْنَ الْخَافِضِ وَالْمَخْفُوضِ فَأَمَّا تَقَادِي الْأَجْزَاءِ وَتَقَابُلُ النِّسَبِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِحَابِسٍ وَلاَ مَانِعٍ وَغَايَتُهُ أَنْ كَى فَإِذَا ..... التَّقَادِي مُحَرَّمًا

(**ش**): وَحَكَى غَيْرُهُ هَذَا فَإِنَّ بِزَيْدٍ أَمْسِ ... فَرْسَخًا وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ فَلاَ يَمْنَعُ مِنْهُ مَانِعٌ.

بَابُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ[2]

قَصَرَ فِي هَذَا الْبَابِ التَّشْبِيهَ[3] عَلَى (حَسَنٍ) وَ(شَدِيدٍ) وَنَحْوِهِمَا[4] مِمَّا لاَ يَكُونُ لَفْظُهُ لَفْظُهُ لَفْظَ (فَاعِلٍ),[5] وَهَذَا جَهْلٌ بِالْغَرَضِ الْمَقْصُودِ فِيهِ, وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ قَوْلِكَ:[6] (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ), وَ(حَسَنٍ وَجْهًا), وَ(حَسَنِ الْوَجْهِ), وَ(حَسَنِ وَجهٍ), وَ(حَسَنِ الْوَجْهَ), وَبَيْنَ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ثَابِتٍ عَقْلُهُ), وَ(ثَابِتٍ[7] عَقْلاً), وَ(ثَابِتِ الْعَقْلِ), وَ(ثَابِتِ عَقْلٍ), وَ(ثَابِتِ الْعَقْلَ), وَهُوَ لَفْظُ (فَاعِلٍ) جَارٍ عَلَى (ثَبَتَ) كَمَا يَجْرِي (ضَارِبٌ) عَلَى (ضَرَبَ)؟ وَإِنَّمَا الْغَرَضُ فِي هَذَا الْبَابِ أَن تُشَبِّهَ السَّبَبَ الْوَاقِعَ[8] بَعْدَ (قَاعِدٍ) وَنَحْوِهِ مِمَّا لاَ يَتَعَدَّى فِعْلُهُ فِيمَا فِيمَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ مِنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ وَهُوَ فَاعِلٌ فِي الْحَقِيقَةِ, بِمَا يَقَعُ بَعْدَ (ضَارِبٍ) وَنَحْوِهِ مِمَّا يَتَعَدَّى فِعْلُهُ فِيمَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ مِنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ وَهُوَ مَفْعُولٌ فِي الْحَقِيقَةِ.

[(**ش**)]:[9] وَأجرى[10] مَن رَأَيْت فَظَهَرَ عَيْبُهُ عَلَى عَيْبِ الرِّجَالِ دُونَ الْعُيُوبِ زَعَمَ أَنَّ الْفَارِسِيَّ لَمْ يَفْهَمِ الْغَرَضَ فِي الْبَابِ حِينَ قَصَرَهُ عَلَى مَا لاَ يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ وَمَا فَعَلَ الْفَارِسِيُّ ذَلِكَ بَلْ هُمَا شَبِيهَانِ شَبَّهَ الصِّفَةَ غَيْرَ الْجَارِيَةِ [بِالْجَارِيَةِ][11] وَشَبَّهَ الصِّفَةَ غَيْرَ الْمُتَعَدِّيَةِ بِالْمُتَعَدِّيَةِ صَدَّرَ أَوَّلَ الْبَابِ بِالْمُشَبَّهَةِ الْأُولَى وَخَتَمَ الْبَابَ بِالشَّبَهِ الثَّانِي

---

[1] في الأصل: لا يعلم.

[2] في الإيضاح 138: باب الصّفة المشبّهة. وفي نسخة: المشبّهة باسم الفاعل.

[3] في س: التنبيه.

[4] في س: ونحوه.

[5] الإيضاح 138. ونصّه: وهذه الصّفات مشبّهة باسم الفاعل كما كان اسم الفاعل مشبّها بالفعل, وذلك نحو حسن وشديد وكريم وجهُه ...

[6] في س: قولي.

[7] في س: أو ثابت.

[8] في ع: السببُ الواقعُ.

[9] ما بين معكوفين زيادة ساقطة من الأصل.

[10] في الأصل: وأجرا.

[11] ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى ساقطة من الأصل بسبب انتقال النّظر.

فَلَمَّا بَدَأَ بِالْمُشَبَّهَةِ الْأُولَى وَكَانَ شَرْطُهُ أَن تَكُونَ الصِّفَةُ غَيْرَ جَارِيَةٍ لِذَلِكَ مَا ذَكَرَ الْجَرَيَانَ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ وَعَدَمَهُ هُنَاكَ وَحِينَ ذَكَرَ شَبَهَ غَيْرِ الْمُتَعَدِّيَةِ بِالْمُتَعَدِّيَةِ لَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ فَإِن كَانَ لَمْ يَذْكُرْ فِي تَمْثِيلِهِ غَيْرَهُ فَلِأَنَّ[1] وَجْهَ التَّشْبِيهِ بِالْمُتَعَدِّي وَغَيْرِ الْمُتَعَدِّي مَوْجُودٌ فِي الْجَارِي وَغَيْرِ الْجَارِي فَأَغْنَاهُ ذَلِكَ عَنْ أَنْ يَذْكُرَ ذَلِكَ فِي تَمْثِيلِهِ فَانظُرِ الْآنَ مَن لَمْ يَفْهَمِ الْغَرَضَ فِي الْبَابِ أَهَذَا الْبَائِسُ, أَمِ الْمُقَدَّمُ مِن فَارِسٍ؟

فَمِمَّا[2] جَاءَ عَلَى غَيْرِ (حَسَنٍ) وَ(شَدِيدٍ) وَنَحْوِهِمَا قَوْلُكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ أَخُوهُ, وَطَالِحٍ[3] وَطَالِحٍ[3] غُلاَمُهُ, وَوَاضِحٍ جَدُّهُ, وَطَامِحٌ مَنصِبُهُ, وَشَائِعٍ ذِكْرُهُ), وَمَا[4] لاَ يُحْصَى كَثْرَةً, وَلاَ يُسَمَّى[5] يُسَمَّى[5] شُهْرَةً, وَمَا سَطَّرَهُ سِيبَوَيْهِ فِي كِتَابِهِ, وَعَدَّدَهُ فِي تَضَاعِيفِ أَبْوَابِهِ, مِن نَحْوِ (مُسْلِمٍ)[6] وَ (شَابٍّ) وَ(كَهْلٍ) وَ(شَيْخٍ)[7] وَغَيْرِهِ مِمَّا[8] يَجْرِي وَصْفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ وَإِنِ اِخْتَلَفَتْ أَبْنِيَتُهُ, فَمِن ذَلِكَ قَوْلُهُ:[9]

أَرَأَيْتَ إِن صَرَخَتْ[10] بِلَيْلٍ[11] هَامَتِي وَخَرَجْتُ مِنْهَا بَالِيَا أَثْوَابِي[12]

---

(1) في الأصل: لأنّ.

(2) في س: فما.

(3) في ع: وصالح, ولعلّ ما أثبتنا هو الصّواب, فمن أمثلة سيبويه: (مررت برجل صالح وإلاّ صالحا فطالح)....

(4) في ع: وممّا.

(5) في س: ولا يسهى.

(6) الكتاب 422/1. ونصّه: مررتُ برجل عاقلٍ كَريمٍ مُسْلمٍ.

(7) الكتاب 41/2. ونصّه: وكذلك شابٌّ وشيخٌ وكهلٌ، إذا أردتَ شابّينَ وشيخَينَ وكهلينَ. تقول: مررتُ برجلٍ كهلٍ أصحابه، ومررتُ برجلٍ شابٍّ أبواه.

(8) في ع: فيما.

(9) البيت من الوافر لضمرة بن ضمرة النّهشليّ في النوادر في اللغة ص 144, وفيه: عاريا أثوابي. وفي أمالي القالي272/2. ويروى: إن بكرت. وقد أخذه من قول الجعدي:

أرأيت إن بكرت بليل هامتي وخرجت منها باليا أوصالي

الشعر والشعراء 291/1.

(10) في س: صرحت وفي ع: صَدحَتْ.

(11) في س: يليلى.

(12) أَثْوَابِي: ساقطة من س ومتداركة في الحاشية.

وَمِثْلُهُ:

يَا صَاحَ يَا ذَا الضَّامِرُ[1] الْعَنْسِ[2]

وَمِثْلُهُ:

لاَحِقُ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ[3]

وَمِمَّا يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ قَصَرَ هَذَا الْبَابَ عَلَى (حَسَنٍ) وَنَحْوِهِ مِمَّا لاَ[4] يَأْتِي عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٍ), اِسْتِظْهَارُهُ بِعِدَّةِ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ[5] حِينَ شَاكَلَ لَفْظَ (ضَارْبِ) لِ (يَضْرِبُ),[6] فَصَارَتْ هَذِهِ الْمُشَاكَلَةُ عنده[7] مُوجِبَةٌ لِأَن يَعْمَلَ عَمَلَهُ, وَيَنبَغِي لَهُ أَن يَفْرِضَ يَفْرِضَ لِيَنقُلَ[8] مِثَالاً يَجْرِي عَلَيْهِ لِيَعْمَلَ عَمَلَهُ كَأَنَّهُ (فَاعِلٌ) بِوَزْنِ (كَابِلٍ).[9] وَالْكَلاَمُ[10] فِي مِثْلِ هَذَا تَضْيِيعٌ لِلزَّمَانِ, وَتَحْيِيرٌ لِلْأَذْهَانِ, وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلاَّ بِاللَّهِ.[1]

---

(1) في ع: الظامرُ.

(2) هذا صدر بيت من الكامل وعجزه: والرّحْلِ ذي الأنساع والحِلسِ. نسبه سيبويه إلى ابن لَوذان السدوسي. الكتاب 192/2. وقال ثعلب: إنما أخطأ سيبويه في هذا البيت، فأنشده بالرفع وهو على الخفض: يا صاح يا ذا الضامرِ العنس لأنه ذهب بذا مذهب هذا، وذو يذهب مذهب هذا ومذهب صاحب فهي ههنا في معنى صاحب, لأنه قال: يا صاحب العنس الضامر والرحل والأقتاب والحلس. مجالس ثعلب, لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب, تح عبد السلام محمّد هارون, دار المعارف (ذخائر العرب 1), القاهرة – مصر, ط2, 1375 هـ - 1956 م, 445/2. وقال أيضا: قال بعضهم لسيبويه: كيف تنشد:

يـــا صـــاح يـــا ذا الضـــامر العـــنس والرحـــل ذي الأقتـــاب والحلـــس

قال: فرفع. قال: فقلت له: فإيشٍ تصنع بقوله: والرحل؟ قال: من ذا أفر. وصعد في الدرجة.

قال: الشعر معناه يا صاحب العنس الضامر والرحل. مجالس ثعلب 275/1.

(3) الرجز لحُميد الأرقط في الكتاب 197/1.

(4) لاَ: ساقطة من ع.

(5) وَالسَّكَنَاتِ: ساقطة من ع.

(6) الإيضاح 138. ونصّه: وتقصر هذه الصّفات عن رتبة اسم الفاعل بأنّها ليست جارية على الفعل, ولم تكن على أوزانه كما كان ضارب في وزن الفعل على حركاته وسكونه.

(7) عنده: ساقطة من ع.

(8) في س: أن يعرض ليقبل.

(9) في س: كأبل.

(10) في س: فالكلام.

(**ش**): السُّكُوتُ عَنْ هَذَا كَانَ أَشْبَهَ بِهِ فَإِنَّ هَذَا الْكَلاَمَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْهَم مُرَادَهُ فِي أَنَّهُ عَلَى وَزْنِهِ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ جَرَيَانَهُ عَلَيْهِ فِي عِدَّةِ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ وَمُقَابِلَةِ الْمُتَحَرِّكِ بِالْمُتَحَرِّكِ وَالسَّاكِنِ بِالسَّاكِنِ خَاصَّةً وَلَكِنَّ الرَّجُلَ لَمْ يَفْهَمْ وَمَا التَّوْفِيقُ إِلاَّ بِاللَّهِ.

فَصْـلٌ

وَزَعَمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ ﴿**ٱلْأَبْوَٰبُ**﴾ مِن قَوْلِهِ تَعَالَى:[2] ﴿**مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ**﴾ [ص: 50] مُرْتَفِعٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي ﴿**مُّفَتَّحَةً**﴾ لاَ عَلَى ﴿**مُّفَتَّحَةً**﴾, لِأَنَّهُ لاَ عَائِدَ فِيهِ عَلَى ﴿**جَنَّٰتِ عَدْنٍ**﴾,[3] وَهَذَا نَفْسُهُ يَلْزَمُهُ[4] فِي الْبَدَلِ, لِأَنَّ بَدَلَ الْبَعْضِ وَالاِشْتِمَالِ لاَبُدَّ فِيهِ مِنْ عَائِدٍ عَلَى الْأَوَّلِ, فَالَّذِي فَرَّ مِنْهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ.[5]

(**ش**): جَهِلَ الرَّجُلُ مَقْصُودَ أَبِي عَلِيٍّ [وَأَبُو عَلِيٍّ][6] بَرِيءٌ مِنَ[7] الْقُبْحِ الَّذِي ...حَذْف الضَّمِيرِ مِنَ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ ... إِلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ مِنَ الْبَدَلِ إِلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ لَكِن بِهِ يُخْرِجُ الرَّجُلُ الضَّمِيرَ مِنَ الْبَابِ الضَّيِّقِ إِلَى الْبَابِ الْوَاسِعِ كَمَا يَنبَغِي وَمَن تَتَبَّعَ كَلاَمَ الْعَرَبِ رَأَى ضَيْقَ مَا فَرَّ مِنْهُ وَسَعَةِ مَا فَرَّ إِلَيْهِ.

---

[1] في ع: وما توفيقنا إلا باللّه لا رب سواه, والظّاهر أنّ عبارة (لا ربّ سواه) زيادة من النّاسخ لانفراد النّسخة بها في كلّ المواضع الّتي وردت فيها.

[2] تَعَالَى: ساقطة من س.

[3] الإيضاح 140. ونصّه: فأمّا قوله تعالى: ﴿**جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ**﴾ فليس على مفتّحةٍ لهم منها, ولا على أنّ الألف واللاّم سدّتا مسدّ الضّمير العائد من الصّفة, ولكنَّ الأبوابَ بدل من الضّمير الّذي في مفتّحةٍ لأنّك تقول: فتحت الجنان إذا فتّحت أبوابها. قلت: وقد حمل رفعه بنفس ﴿**مُّفَتَّحَةً**﴾ في بعض كتبه. وردّ عليه في هذه المسألة جامعُ العلوم الباقوليّ. انظر الاستدراك على أبي عليّ في الحجّة, (المسألة 97), أبو الحسن جامع العلوم علي بن الحسين الأصفهاني الباقوليّ, تح محمّد أحمد الدّالي, مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي, لجنة نشر التراث العربي, ط1, 1428 هـ – 2007 م, ص 433 – 453.

[4] في س: يلزم.

[5] في س: فالذي فر عنه فيه وقع, والّذي أثبتنا أنسب للسّجع في قوله: منه وعنه.

[6] ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى ساقطة من الأصل بسبب انتقال النّظر.

[7] في الأصل: عن.

وَمَنَعَ الْأَلِفَ وَاللاَّمَ الَّتِي لِلتَّعْرِيفِ[1] فِي هَذَا وَنَحْوِهِ أَن تُعَاقِبَ[2] الْإِضَافَةَ,[3] وَلَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ مَسْأَلَةٌ فِيهَا لاَمُ التَّعْرِيفِ إلاَّ وَهِيَ[4] فِيهِ[5] مُعَاقِبَةٌ لِلْعَائِدِ عَلَى مَا قَبْلَهُ, وَإِلاَّ فَمَا الْأَلِفُ وَاللاَّمُ[6] فِي فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ)؟

(ش): لَيْسَتْ مَعَاقِبَةً لِلْعَائِدِ فِي شَيْءٍ مِن مَسَائِلِ الْبَابِ يَا جَاهِلُ وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَمَا الْأَلِفُ وَاللاَّمُ فِي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ فَالْإِحَالَةُ عَلَى مَا هُوَ كَالْمُتَقَدِّمِ الذِّكْرِ فِي قَوْلِهِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَضَرَبْتُ الرَّجُلَ فَكَذَلِكَ مَرَرْت بِرَجُلٍ حَسْنِ الْوَجْهَ إِحَالَةُ الْأَلِفِ وَاللاَّمِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْمَعْنَى بِذِكْرِ الرَّجُلِ مُتَقَدِّمًا وَكَانَ يَنبَغِي لَهُ إِذْ جَهِلَ ذَلِكَ أَن يَسْأَلَ عَنْهُ وَلاَ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ لَيْسَ ثَمَّ إِلاَّ مَا يَعْتَقِدُهُ.

وَقَدْ جَلَبَ سِيبَوَيْهِ عَلَى هَذَا بَابًا مِنَ الْبَدَلِ حَكَايَةً عَنِ الْعَرَبِ قَوْلَهُمْ: (مُطِرْنَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ), أَيْ سَهْلُنَا وَجَبَلُنَا, (وَضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ), أَيْ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ,[7] وَأَرَى هَذَا الرَّجُلَ لَمْ يَفْهَمْ قَوْلَهُ: (جَعَلَ النَّهَارَ فِي قَيْدٍ وَاللَّيْلَ فِي بَطْنِ مَنْحُوتٍ, أَوْ جَعَلَهُ[8] الِاسْمَ أَوْ بَعْضَهُ),[9]

---

(1) في ع: ومنع لام التّعريف.

(2) في ع: أن يعاقب.

(3) الإيضاح 140. ونصّه: وتقول مررت برجل حسنِ الوجهِ فتصف به النّكرة وإن كان الصّفة مضافة إلى ما فيه الألف واللاّم, لأنّ الإضافة في معنى الانفصال كما كان قولك: مررت برجل ضاربُ زيدٍ غدا كذلك. فإن أردت أن تصف به معرفةً أدخلت الألف واللاّم فقلت: مررت بزيد الحسنِ الوجهِ, وبهند الحسنةِ الوجهِ.

(4) في ع: إلا هي.

(5) فِيهِ: ساقطة من س.

(6) في ع: وإلا في اللام.

(7) الكتاب 158/1- 159. ونصّه: فالبَدَلُ أن تقول: ضرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمروٌ ظهرهُ وبطنهُ، ومُطِرْنَا سَهْلُنا وجَبَلُنا، ومُطِرنا السَّهْلُ والجبل. وإن شئتَ كان على الاسم بمنزلة أَجمعين توكيداً. وإنْ شئت نصبت، تقول: ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبطنَ، ومُطِرْنا السَّهلَ والجبلَ، وقُلِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه. فالمعنى أنَّهم مُطِرُوا في السَّهل والجبل، وقُلِبَ على الظَّهرِ والبطنِ.

(8) في س: أو جعلهما.

(9) الكتاب 161/1. ولم ينسب البيت. ولم يفسر أبو علي هذا الموضع من كلام سيبويه في التعليقة.

بَعْدَ اِسْتِشْهَادِهِ بِالْبَيْتِ وَهُوَ قَوْلُهُ:[1]

أَمَّـــا النَّهَـــارُ فَفِـــي قَيْـــدٍ وَسِلْسِـــلَةٍ وَاللَّيْـلُ فِـي جَـوْفِ[2] مَنْحُـوتٍ مِـنَ السَّـاجِ

ثُمَّ اِسْتَظْهَرَ عَلَى الْبَدَلِ الَّذِي وَجَّهَ الْأَبْوَابَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (**وَفِي التَّنزِيلِ**: ﴿**وَفُتِّحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ﴿١٩﴾**﴾ [النّبأ: 19],[3] **فَصَارَ ذَلِكَ بِمَنزِلَةِ**: (**ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُهُ**)).[4] وَلَيْسَ فِي فِي الْآيَةِ لِلْبَدَلِ طَرِيقٌ يُوَجَّهُ[5] إِلَيْهَا,[6] وَلاَ سَبَبٌ مِنْهُ يُتَعَلَّقُ بِهَا,[7] لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا مِنَ الْكَلاَمِ: (شُيِّدَتِ الدَّارُ فَكَانَتْ مَلْجَأً حَصِينًا وَمَكَانًا مَكِينًا), وَلَيْسِ لِلْبَدَلِ هُنَا مَذْهَبٌ, وَلاَ إِلَيْهِ مُنقَلَبٌ, فَإِلْحَاقُهَا[8] بِهِ,[9] وَالِاسْتِشْهَادُ بِهَا عَلَيْهِ,[10] سَهْوٌ لاَ يُعْذَرُ مِثْلُهُ فِيهِ, أَوْ عِيٌّ مَكَانُهُ مِنَ الْإِدْرَاكِ لاَ الْإِدْرَاكِ لاَ يَقْتَضِيهِ.

(**ش**): هَذَا هُوَ الْجَهْلُ الصَّرِيحُ تَخَيَّلَ أَنَّ مَجِيئَهُ بِالْآيَةِ الَّتِي هِيَ: ﴿**وَفُتِّحَتِ ٱلسَّمَآءُ**﴾ لِيُبَيِّنَ بِهَا الْبَدَلَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ فِيهَا بَدَلاً كَمَا فِي ﴿**مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴿٥٠﴾**﴾, وَإِنَّمَا أَتَى بِهَا لِيُبَيِّنَ صِحَّةَ نِسْبَةِ التَّفْتِيحِ إِلَى غَيْرِ الْأَبْوَابِ مِمَّا يَكُونُ الْأَبْوَابُ لَهُ إِن كَانَ الْبَدَلُ مُبَيِّنًا عَلَى ذَلِكَ.

---

(1) البيت من البسيط للجرنفش بن يزيد الطائي في شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن الحسن السيرافي, تح محمد علي الريح هاشم, مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد, مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر, 1394 هـ - 1974 م, 161/1.

(2) في س: بطن.

(3) قرأ الكوفيّون: ﴿**وَفُتِحَتِ**﴾ بتخفيف التاء, وقرأ الباقون: ﴿**وَفُتِّحَتِ**﴾ بالتّشديد. التيسير ص 190.

(4) الإيضاح 140. وفيه: بمنزلة قولك ...

(5) في س: بوَجه.

(6) إِلَيْهَا: ساقطة من س.

(7) في س: بهما.

(8) في س: بإلحاقها.

(9) في ع: بها.

(10) في ع: عليها.

بَابُ الْمَصَادِرِ الَّتِي أُعْمِلَتْ عَمَلَ الْفِعْلِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ [النَّحْل: 73],[1] فَنَصَبَ ﴿شَيْـًٔا﴾ بِقَوْلِهِ: ﴿رِزْقًا﴾.[2] وَهَذَا خَطَأٌ, لِأَنَّ الرِّزْقَ اِسْمٌ بِمَنزِلَةِ الطِّحْنِ[3] وَالرِّعْيِ, لاَ يَجُوزُ عَمَلُ شَيْءٍ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ.[4]

(**ش**): كَانَ يَكُونُ هَذَا الَّذِي قَالَهُ صَحِيحًا لَوْ سَلِمَ أَنَّ الرِّزْقَ اِسْمٌ لِلطَّعَامِ أَوِ الشَّيْءِ الْمَرْزُوقِ فَإِن كَانَ كَذَلِكَ فَيَنبَغِي أَن يَكُونَ الاِسْمَ قَدْ قَالُوا: الرَّزْقُ بِالْفَتْحِ وَالرِّزْقُ بِالْكَسْرِ فَهُوَ عَلَى قِيَاسِ الرَّعْيِ وَالرِّعْيِ وَالطَّحْنِ وَالطِّحْنِ فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا الْبَابَ لَيْسَ بِقِيَاسٍ وَلَوْكَانَ قِيَاسًا لَمَا اِحْتَاجَ اللُّغَوِيُّونَ إِلَى ذِكْرِهِ فَلِذِكْرِهُمْ إِيَّاهُ فِي كُتُبِهِمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ[5] يَجْرِي مَجْرَى غَيْرِهِ مِنْ مِنْ أَلْفَاظِ اللُّغَةِ فَكَمَا لاَ مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِيمَا هُوَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ مِنْ أَلْفَاظِ اللُّغَةِ كَذَلِكَ لاَ مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِي هَذَا النَّوْعِ وَالرِّزْقُ يَجُوزُ أَن يَكُونَ اِسْمًا وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ مَصْدَرًا كَمَا يَكُونُ فِي ...كَذَلِكَ مَن قَصَرَهُ عَلَى أَحَدِهَا فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

وَقَدْ بَيَّنَ[6] أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ النَّحَّاسِ[7] هَذَا فِي أَوَّلِ كَلاَمِهِ[8] فَقَالَ: (وَلَوْ[9] قُلْتَ: (أَعْجَبَنِي طَحْنُ زَيْدٍ الدَّقِيقَ, وَخَبْزُ زَيْدٍ الرَّغِيفَ, وَدَهْنُ زَيْدٍ لِحْيَتَهُ), لَمْ يَجُزْ حَتَّى

---

(1) في ع: شيئا ولا يستطيعون, وتمام الآية غير ثابت في الإيضاح.

(2) الإيضاح 141. ونصّه: كأنّه قال: لا يملك أن يرزق شيئا. وقد أخذه عن الفرّاء لأنّه قرن بهذه الآية: قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾﴾ [البلد: 14]. معاني القرآن, أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء, تح أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي, الدار المصرية للتأليف والترجمة, القاهرة – مصر, ط1, 110/2.

(3) في ع: العجن.

(4) وتبعه تلميذه السّهيليّ في نتائج الفكر ص 232 – 233. وهذا مذهب البصريين على أنه منصوب على البدل وذهب الكوفيون وأبو علي الفارسي إلى أنه منصوب بـ (رزق). انظر منثور الفوائد, أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري, تح حاتم صالح الضامن, دار الرائد العربي, بيروت – لبنان, ط1, 1410هـ - 1990م, ص 72.

(5) في الأصل: على أنّهم.

(6) في ع: نبّه. والصّواب ما أثبتنا لأنّ (نبّه) يتعدّى بـ (على).

(7) وكذا في ح س وفي ع: بالنحاس.

(8) في س: في أول كتابه.

(9) في س: لو.

تَقُولَ: (مِن طَحْنِ زَيْدٍ وَخَبْزِهِ وَدَهْنِهِ),[1] وَكَذَلِكَ (مِن قُوتِ زَيْدٍ عِيَالَهُ)[2] إِذَا أَرَدتَ بِالْقُوتِ ذَاتَ الشَّيْءِ الْمَقُوتِ بِهِ,[3] فَإِن أَرَدتَ مَا[4] يَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَهُ قُلْتَ: (عَجِبْتُ مِن رِزْقِ[5] زَيْدٍ عِيَالَهُ عِيَالَهُ),[6] فَفَتَحْتَ الرَّاءَ[7] كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ مِنَ[8] الطَّحْنِ وَالْخَبْزِ وَالرَّعْيِ, كَمَا قَالَ:[9]

سُمِّيتَ بِالْفَارُوقِ فَافْرُقْ فَرْقَهُ

وَارْزُقْ عِيَالَ الْمُسْلِمِينَ رِزْقَهُ

(**ش**): لَمْ يَتَعَرَّضِ اِبْنُ النَّحَّاسِ لِلرِّزْقِ فَهَذَا مِنْهُ قِيَاسٌ وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ.

فَأَمَّا ﴿**شَيْـًٔا**﴾ فِي الْآيَةِ فَإِنَّمَا يَنتَصِبُ اِنتِصَابَ الْحَدَثَ كِنَايَةً عَنِ الْقِلَّةِ[10] كَمَا قَالَ تَعَالَى:[11] ﴿**لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا**﴾ [الْبَقَرَة: 48 و123], وَالْمَعْنَى: قَلِيلاً وَلاَ كَثِيرًا, وَمِثْلُهُ

---

(1) لم أصب كلام النّحّاس بهذا اللّفظ فيما بين يدي من كتبه المطبوعة, والظّاهر أنّه من كتاب (الكافي) الّذي أشار إليه سابقا وهو مفقود, وقال في إعراب القرآن, تح, تح خالد العلي, دار المعرفة, بيروت – لبنان, ط2, 1429 هـ - 2008 م, ص 505: في نصب شيء قولان: أحدهما أن يكون التقدير: لا يملكون أن يرزقوهم شيئا, وهو قول الكوفيّين. ونصَبه عند الأخفش وغيره من البصريين على البدل من رزق. قال الأخفش: والمعنى: لا يملكون لهم رزقا قليلا ولا كثيرا، وقال غيره: لا يجوز أن يكون منصوبا برزق لأنّه اسم ليس بمصدر, كما لا يجوز: عجبت من دهن زيد لحيته، حتّى يقول من دهن.
ولكنّه اكتفى بالقول الأوّل في معاني القرآن, تح محمّد علي الصّابوني, مركز إحياء التراث الإسلاميّ, معهد البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي, جامعة أمّ القرى, مكّة – السعودية, ط1, 1408 هـ - 1988 م, 90/4 فقال: أي لا يملكون أن يرزقوهم شيئا.

(2) المثال في " الاسم والمسمّى " لابن السّيد البَطَلْيُوسِي, تح أحمد فاروق, مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق – سوريا, صفر 1392 هـ - أبريل 1972 م, ص 332.

(3) في س: المقتوت.

(4) في ع: فيما.

(5) في س: قوت, والصّواب ما أثبتنا لاستشهاده عليه بقول الشّاعر: رزقه.

(6) في ع: عمرا عياله و(عمرا) هنا مقحمة.

(7) في س: القاف.

(8) في س: في.

(9) الرّجز لعويف القوافي يرثي سليمان بن عبد الملك ويذكر عمر بن عبد العزيز في الكامل 206/2.

(10) انظر معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المجاشعي, تح هدى محمود قراعة, مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر, ط1, 1411 هـ - 1990 م, 417/2.

(11) تَعَالَى: ساقطة من س.

قَوْلُهُ: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾ [الْإِسْرَاء: 74],[1] كَأَنَّهُ قَالَ:[2] رُكُونًا رُكُونًا قَلِيلاً,[3] وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ وَكَلاَمِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ , وَهُوَ فِي اِسْتِعْمَالِ الْعَامَّةِ أَفْشَى مِنْ أَن يُحْتَجَّ لَهُ, أَوْ أَوْ يُنَبَّهَ أَحَدٌ عَلَى تَفْسِيرِهِ, كَقَوْلِهِمْ: (اِنْتَظِرْنِي شَيْئًا), وَ(لَمْ أَقُل لَهُ شَيْئًا).

(ش): قَوْلُهُ فِي ﴿شَيْـًٔا﴾ مِن قَوْلِهِ: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ وَمِن قَوْلِهِمْ: لَمْ أَقُل لَهُ شَيْئًا: إِنَّهُ اِنتَصَبَ اِنتِصَابَ الْحَدَثِ غَيْرُ مُسَلَّمٍ إِذْ يَجُوزُ أَن يَكُونَ مَفْعُولاً بِهِ إِذْ كَانَ يَجْرِي بِمَعْنَى تَقْضِي.

فَصْـلٌ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْئًا مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ وَمَعَهُ الْفَاعِلُ, وَاِسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ:[4]

أَمِـــن رَسْـــمِ دَارٍ مَرْبَـــعٌ وَمَصِـــيفُ لِعَيْنَيْـــكَ مِـــن مَـــاءِ الشُّـــؤُونِ وَكِيـــفُ[5]

يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ مَرْبَعًا وَمَصِيفًا[6] فَاعِلٌ بِـ (رَسْمٍ), وَالدَّارُ: مَفْعُولٌ بِهِ, فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَمِنْ أَنْ رَسَمَ الدَّارَ الدَّارَ مَرْبَعٌ وَمِصْيَفٌ بَكِيتَ؟ وَهَذَا التَّقْدِيرُ زَيْفٌ لاَ وَجْهَ لَهُ, لِأَنَّ الرَّسْمَ اِسْمٌ لِمَا بَقِيَ فِي الدَّارِ مِنَ الرَّمَادِ[7] وَالزِّبْلِ[8] وَنَحْوِهِمَا [9] مِمَّا يَتَذَكَّرُ بِهِ مَن دَمَنَهَا[10] وَأَقَامَ بِهَا,

(ش): قَوْلُهُ: لِأَنَّ الرَّسْمَ اِسْمٌ لِمَا بَقِيَ فِي الدَّارِ مِمَّا يَتَذَكَّرُ بِهِ مَن دَمَنَهَا وَأَقَامَ بِهَا, يَقْتَضِي أَنَّ الرَّسْمَ لاَ يَكُونُ إِلاَّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ, وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ كَانَ يَكُونُ صَحِيحًا لَوْ صَحَّ عَلَيْهِ مَعْنَى الْبَيْتِ فَأَمَّا وَالْبَيْتُ يَفْسُدُ مَعْنَاهُ عَلَيْهِ فَلاَ يَنبَغِي أَن يُحْمَلُ الرَّسْمُ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرُ رَسَمَ أَمَّا بِمَعْنَى آخَرَ أَنَّهُ بِمَعْنَى صَيَّرَهَا رَسْمًا فَإِنَّ ذَلِكَ الْحَمْلُ هُوَ الَّذِي يُصْلِحُ مَعْنَى الْبَيْتِ فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: أَمِنْ أَن صَيَّرَ الدَّارَ رَسْمًا مَرْبَعٌ وَمَصْيَفٌ أَيْ زَمَنُ الرَّبِيعِ وَزَمَنُ الصَّيْفِ أَيْ مِن مَرِّ زَمَنِ الرَّبِيعِ وَزَمَنِ الصَّيْفِ عَلَيْهَا ... بَكَيْتِ؟ فَهَذَا كَانَ مَعْنَاهُ: أَمِنْ أَن تَنَاثَرَتْ هَذِهِ الدَّارُ فَهَذَا الْكَلاَمُ لاَبُدَّ مِنْهُ وَلاَ يُمْكِنُ فِي الطَّبْعِ غَيْرُهُ فَكَيْفَ يَبْكِي لِأَمْرٍ لاَبُدَّ مِنْهُ فِي الطَّبْعِ وَلاَ يُمْكِنُ غَيْرُهُ فِيهِ فَهَذَا بَيِّنٌ فِي وَجْهِ الْفَتْحِ فَكَأَنَّهُ وَاسَى عَلَى مَأْسَاةٍ ... فِي الدَّارِ وَإِن تِلْكَ

---

(1) وَلاَ كَثِيرًا وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: " لَقَدْ كِدتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً ": ساقطة من ع.

(2) قَالَ: ساقطة من ع.

(3) في ع: كثيرا.

(4) البيت من الطّويل للحطيئة يمدح سعيد بن العاص وكان واليا على الكوفة, في ديوانه بشرح ابن السّكّيت, تح نعمان محمّد أمين طه, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط1, 1407هـ - 1987م, ص 166.

(5) الإيضاح 143. ونصّه: ومِمّا جاء من إضافته إلى المفعول ومعه الفاعل في الشّعر قوله: ... وذكر البيت.

(6) في س: مربع ومصيف.

(7) مِنَ الرَّمَادِ: ساقطة من ع.

(8) في ع: والذَيلُ.

(9) في ع: ونحوها.

(10) في ع: ذمَّها.

الدَّار كَانَتْ مَرْبِعًا وَمَصْيِفًا لِلْقَصْدِ فَيَنبَغِي أَن يَكُونَ ذَلِكَ بَاعِثًا ... كيف يَفْتَحُ ... فِيهِ فَهَذَا مَعْنًى فَاسِدٌ فَلاَ يَنبَغِي أَن يُحْمَلُ الْبَيْتُ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا عَلَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ الَّذِي صَحَّ عَلَيْهِ مَعْنَاهُ.

وَالطَّلَلُ اِسْمٌ لِمَا شَخَصَ بِهَا مِن نُؤْيٍ[1] أَو وَتَدٍ أَوْ أُثْفِيَّةٍ[2] وَنَحْوِهَا مِمَّا هُوَ مَاثِلٌ فِيهَا, وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ذَلِكَ اِمْتَنَعَ مِنْ أَن يَرْفَعَ شَيْئًا أَوْ يَنصِبَهُ[3] كَمَا اِمْتَنَعَ الرِّزْقُ وَالْخُبْزُ وَالدُّهْنُ مِن ذَلِكَ.

وَبَعْدُ فَإِنَّ الْمَرْبَعَ: مَحَلُّ الْقَوْمِ حَيْثُ كَانُوا,

(ش): عِبَارَةٌ ... فَالرَّسْمُ وَقَدْ جَاءَ قَالَ بَعْدُ ... الْمَرْبِع والْمَصِيف وَفَسَّرَ الْمَرْبَعَ بِأَنَّهُ مَحَلُّ الْقَوْمِ حَيْثُ كَانُوا وَالصَّوَابُ أَنَّ الرَّسْمَ مَا خَفِيَ مِنْ آثَارِ الدِّيَارِ.

وَالْمُرْتَبَعُ:[4] مَحَلُّهُمْ فِي الرَّبِيعِ خَاصَّةً, فَالرَّسْمُ: هُوَ الْمَرْبَعُ وَالْمِصِيفُ,[5] وَارْتِفَاعُهُ عَلَى الْقَطْعِ كَمَا تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ:[6] مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ),[7] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿**قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ**﴾ [آل عِمْرَانَ: 13].[8] وَإِذَا نَظَرْتَ فِي تَقْدِيرِهِ وَجَدتَ الْمَرْبَعَ رَسْمَ الدَّارِ[9], وَالرِّبْعُ[10] هُوَ الدَّارُ نَفْسُهَا, وَمَن صَارَ إِلَى هَذَا الْحَدِّ سَقَطَتْ مُكَالَمَتُهُ, وَلَمْ تَلْزَم مُرَاجَعَتُهُ, وَنَحْن نَرْبَأُ[11] بِهِ عَن هَذِهِ الزَّلَّةِ, وَلَكِنَّهُ أَتَى عَلَيْهِ مِن بَابِ الْغَفْلَةِ.[12]

ش: قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ ... الْمَرْبَع وَالْمَرْبَعُ هُوَ الدَّارُ ... وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الرَّبِيعِ وَالرَّجُلُ جَاهِلٌ أَوْ مُتَجَاهِلٌ ...

---

(1) النّؤي: هو الحَفِير يُحْفَر حوْلَ الخَيْمة لِئَلاَّ يُدْخلَها الماءُ. المخصص 124/5.

(2) في س: أفثية. والأُثْفِيَّة: ما يوضع عليه القِدْر. اللّسان (ثفا) 113/14.

(3) في س: ينصب.

(4) في س: والمربع.

(5) في ع: المصيد.

(6) في ح ع: برجل.

(7) هذا من أمثلة سيبويه, قال: ومنه أيضاً: مررتُ برجلينِ مُسْلِمٍ وكافرٍ، جمعت الاسمَ وفرّقتَ النعتَ. وإن شئت كان المسلمُ والكافر بدلاً، كأنّه أجاب من قال: بأيِّ ضربٍ مررتَ؟ وإن شاءَ رَفَعَ كأنّه أجاب مَنْ قال: فما هما؟ الكتاب 431/1.

(8) تَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ": ساقطة من ع.

(9) في س: وجدت المربع كذا رسم الدار, وكلمة (كذا) مقحمة هنا, والظّاهر أنّ النّاسخ وجدها بحاشية الأصل الّذي نقل عنه أو فوق كلمة (المربع) وإنّما كانوا يكتبون (كذا) للتّنبيه على ضبط الكلمة.

(10) في ع: المربع.

(11) في س: نرتبا.

(12) في س: الفيلة.

فَصْـلٌ

وَزَعَمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ حَمْلَ النَّعْتِ عَلَى مَوْضِعِ الْمَنْعُوتِ جَائِزٌ,[1] وَهَذَا لاَ يَكُونُ إِلاَّ فِي النِّدَاءِ وَالتَّبْرِئَةِ لِمَكَانِهِمَا[2] مِنَ الْبِنَاءِ, وَكَذَلِكَ التَّوْكِيدُ لاَ يَكُونُ إِلاَّ بِلَفْظِ الْمُؤَكَّدِ, لَكِنَّ الْبَدَلَ وَالْعَطْفَ لاَ يَمْتَنِعُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ فِيهِمَا لِمَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**).

(**ش**): تَفْرِيقُهُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْعَطْفِ وَبَيْنَ سَائِرِ التَّوَابِعِ فِي الْحَمْلِ عَلَى الْمَوْضِعِ شَيْءٌ لاَ يَقُومُ عَلَى سَاقٍ وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ التَّوَابِعِ كُلِّهَا فِي ذَلِكَ وَإِنَّمَا غَلَّطَهُ إِن لَمْ يَقُلْ سِيبَوَيْهِ فِي (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ الْعَاقِلُ) بِالرَّفْعِ حَمْلاً عَلَى الْمَوْضِعِ وَلَيْسَ هَذَا مِن جِهَةِ أَنَّهُ عَطْفٌ لَكِن مِن جِهَةٍ أُخْرَى يَعْلَمُهَا مَن يَعْلَمُهَا.

فَأَمَّا الْبَيْتُ[3] فَ (الْمُعَقِّب)[4] فِيهِ مَفْعُولٌ بِهِ, وَهُوَ الْمُؤَخِّرُ[5] حَقَّ الْمَظْلُومِ عَقَبَةً بَعْدَ عَقَبَةٍ, كَأَنَّهُ كَأَنَّهُ قَالَ: طَلَبَ الْمَظْلُومُ الْمُعَقِّبَ حَقَّهُ.

(**ش**): حَمْلُ الْبَيْتِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ضَعِيفٌ لِإِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِوُجُودِ الْفَاعِلِ وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْقِيَاسِ قَلِيلٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ فَالْأَوْلَى مَا حَمَلَهُ أَبُو عَلِيٍّ عَلَيْهِ.

---

(1) الإيضاح 144. ونصّه: وتقول على هذا: أعجبني ضرب زيد وعمرو بكرا فترفع عمرا تحمله على المعنى إذا كان زيد فاعلا لأنّ موضعه إذا كان فاعلا رفع وعلى هذا حمل وصفه على الموضع في قوله:

طلبُ المعقّبِ حقَّه المظلومُ

(2) في س: لمكانها.

(3) يعني عجز البيت الذي ذكره أبو علي وهو طَلَبَ الْمُعقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ وصدره: حتَى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وَهَاجَهَا. والبيت من الكامل للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه, تح إحسان عباس, وزارة الإرشاد والأنباء (سلسلة التراث العربي 8), الكويت, 1962 م, ص 128.

(4) في ع: المعْقب.

(5) في س: الرجر.

فَصْـلٌ

وَأَجَازَ فِي هَذَا الْبَابِ: (**أَعْجَبَنِي الضَّرْبُ زَيْدٌ عَمْرًا**).[1] وَهَذَا بَاطِلٌ لاَ وَجْهَ لَهُ, وَتَوَهُّمٌ فَاسِدٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ, لِأَنَّ (الضَّرْبَ) هُنَا هُوَ اِسْمُ الْجِنسِ الْمَأْخُوذُ مِنْ[2] غَيْرِ مَادَّةِ,[3] لاَ يَتَوَجَّهُ فِيهِ إِلاَّ فِيهِ إِلاَّ مَا يَتَوَجَّهُ فِي (رَجُلٍ) مِن بَابِهِ, لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَتِهِ, مَوْضُوعٌ بِإِزَائِهِ, وَيَدُلُّكَ[4] عَلَى فَسَادِهِ اِمْتِنَاعُ اِمْتِنَاعُ وُجُودِهِ فِي نَثْرٍ أَوْ نَظْمٍ بِغَيْرِ نَظَرٍ فِيهِ وَلاَ بَحْثٍ, فَأَمَّا قَوْلُهُ:[5]

ضَـــــعِيفُ النَّكَايَـــــةِ أَعْـــــدَاءَهُ يَخَـــالُ الْفِـــرَارَ يُرَاخِـــي الْأَجَـــلْ[6]

فَلاَمُ التَّعْرِيفِ فِيهِ مُعَاقِبَةٌ الْعَائِدَ عَلَيْهِ, تَقْدِيرُهُ: ضَعِيفَةٌ[7] نِكَايَتُهُ أَعْدَائَهُ, كَأَنَّهُ قَالَ: قَلِيلَةٌ إِسَاءَتُهُ عَدُوَّهُ, ثُمَّ وُفِّقَ لِلصَّوَابِ[8] بِغَيْرِ كَفِيلٍ يَمْنَعُ ذَلِكَ فِي التَّنزِيلِ بِقَوْلِهِ: وَلَمْ يَجِئْ شَيْءٌ مِنَ الْمَصَادِرِ بِالْأَلِفِ بِالْأَلِفِ وَاللاَّمِ مُعْمَلاً فِي التَّنزِيلِ.[9] وَهَذَا الْحَقُّ[10] الَّذِي لاَ وَعْيَ[11] عَنْهُ, وَلاَبُدَّ مِنَ الْإِقْرَارِ بِهِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ:[12]

---

(1) الإيضاح 145. ونصّه: ومثال ما أعمل من المصادر وفيه الألف واللاّم قولك: أعجبني الضّرب زيد عمرا, والشّتم بكر خالدا. قبيح. وممّا جاء في الشّعر من هذا قوله:

ضَـــــعِيفُ النَّكَايَـــــةِ أَعْـــــدَاءَهُ يَخَـــالُ الْفِـــرَارَ يُرَاخِـــي الْأَجَـــلْ

فهذا بمنزلة قولك: أعجبني أن شتم خالد بكرا, وهو قبيح.

(2) في س: في.

(3) في س: غير ما حق.

(4) في س: ويدل.

(5) البيت من المتقارب لا يعرف قائله وهو من شواهد الكتاب 192/1. وانظر " أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه ", ضمن (بحوث ومقالات في اللغة), رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط3, 1415 هـ – 1995 م, ص 137.

(6) عجز البيت ساقط من ع.

(7) في س: ضعيف.

(8) في س: الصّواب.

(9) الإيضاح: 145. وفيه: ولم أعلم شيئا من المصادر بالألف واللاّم مُعمَلا في التّنزيل.

(10) في س: الحمْق.

(11) في س: لا رعي.

(12) البيت من الطّويل للمرار الأسدي في الكتاب 193/1، وهو له أو لمالك بن زغبة الباهلي في شرح أبيات سيبويه 46/1،

لَقَـــدْ عَلِمَـــتْ أُولَـــى الْمُغِيـــرَةِ أَنَّنِـــي لَحِقْـتُ فَلَـمْ أَنكَـلْ عَـنِ الضَّـرْبِ مِسْـمَعًا

أَرَادَ عَن ضَرْبِي مِسْمَعًا, وَعَاقَبَتْ لاَمُ التَّعْرِيفِ الْعَائِدَ.

(ش): مَا زَعَمَهُ مِن مُعَاقَبَةِ الْأَلِفِ وَاللاَّمِ لِلْإِضَافَةِ تَخَلُّفٌ قَدْ فَرَغَ النَّحْوِيُّونَ مِنَ الْقَوْلِ فِيهِ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَوُجِدَ زَيْدٌ قَامَ الْعَلاَّمُ بِمَعْنَى الْعَلاَّمَةُ وَأَيُّ شَبَهٍ بَيْنَ الْحَرْفِ وَالِاسْمِ حَتَّى يَكُونَ أَحَدُهُمَا فِي مَعْنَى الْآخَرِ؟

وَأَمَّا مَعَ وُجُودِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بَعْدَهُ فَبَاطِلٌ لاَ تَقُولُهُ الْعَرَبُ, وَلاَ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ النَّظَرُ, وَإِنَّمَا هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْغَلَطِ, كَخَطِّ الْمُبْتَدِئِ[1] عَلَى النُّقَطِ.

وَتَكَلَّفَ بَعْدُ فِي الْبَيْتِ مَا لَمْ يُحْتَجْ إِلَيْهِ, وَلاَ حَمَلَهُ أَحَدٌ عَلَيْهِ, مِمَّا تَقِفُ عَلَيْهِ مِن نَصِّ الْكِتَابِ,[2] وَاسْتَظْهَرَ لِجَوَازِهِ[3] بِبَيْتٍ يَصِفُ فِيهِ حِمَارًا شَبَّهَ بِهِ[4] مَرْكُوبَهُ وَهُوَ:[5]

كَأَنَّـــهُ وَاضِـــحُ الْأَقْـــرَابِ فِـــي لِقَـــحٍ أَسْـــمَى بِهِـــنَّ وَعَزَّتْـــهُ الْأَنَاصِـــيلُ

أَرَادَ عَزَّتْ[6] عَلَيْهِ,[7] وَهَذَا التَّقْدِيرُ لاَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ, لِأَنَّ الْوَجْهَ عَزَّتْهُ أَيْ غَلَبَتْهُ بِخُشُونَتِهَا وَامْتِنَاعِهَا

وإيضاح شواهد الإيضاح 180/1. ويروى: لحقت فلم ...

(1) في س: المبتدي وفي ع: المبتدى.

(2) يعني كتاب الإيضاح.

(3) في س: بجوازه.

(4) بِهِ: ساقطة من س.

(5) البيت من البسيط للأخطل في ديوانه ص 50.

(6) في س: غرب.

(7) الإيضاح 146 – 147. ونصّه: فأمّا قوله:

لَقَـــدْ عَلِمَـــتْ أُولَـــى الْمُغِيـــرَةِ أَنَّنِـــي كَـــرَرْتُ فَلَـــمْ أَنكَـــلْ عَـــنِ الضَّـــرْبِ مِسْـــمَعًا

فمن أنشد: كررت كان على إعمال الضّرب في مسمع. فإن قلت: فهل يكون على أنّه أراد أنّي كررت على مسمع فلم أنكل عن الضّرب فلمّا حَذَفَ الجارَّ وصل كررت إلى مسمع فنُصِبَ – كقوله:

كَأَنَّـــهُ وَاضِـــحُ الْأَقْـــرَابِ فِـــي لِقَـــحٍ أَسْـــمَى بِهِـــنَّ وَعَزَّتْـــهُ الْأَنَاصِـــيلُ

يريد: عزّت عليه, فلمّا حَذَفَ (على) أوصل الفعل؟ – فإنّ ذلك لا يحمل عليه ما وجد مندوحة عنه.

وأبو عليّ – كما ترى – لم يستشهد بالبيت وإنّما جعله من كلام المعترض عليه فقال: فإن قلت: هل يكون ... ثمّ قال: لا يحمل عليه. وانظر الحجّة للقراء السبعة، لأبي عليّ الفارسي، تح بدر الدّين قهوجي وبشير جويجاني, مراجعة عبد العزيز رباح

مِنْ أَن يَسِيغَهَا,[1] وَمِنْهُ: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ ﴿٢٣﴾﴾ [ص: 23], وَالْأَنَاصِيلُ: سَفَا[2] الْبُهْمَى, وَهِيَ إِذَا يَبَسَتْ شَاقَّةٌ[3] عَلَى الْمُغْتَذِي بِهَا,[4] وَالْمُتَنَاوِلِ لَهَا.

[(ش)]:[5] بَلْ تَقْدِيرُهُ هُوَ الَّذِي لاَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِأَنَّ عَزَّهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ مُطَاوِعٌ عَازَّهُ عَلَى بَابِ فَاخَرَهُ فَفَخَرَهُ وَفَاضَلَهُ فَفَضَلَهُ وَهَذَا الْمَعْنَى لاَ يَصِحُّ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْأَنَاصِيلِ إِلاَّ مَجَازًا[6] وَالْمَجَازُ لاَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ حَتَّى تُعْدَمَ الْحَقِيقَةُ وَالْحَقِيقَةُ لَمْ تُعْدَمْ وَهِيَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ مِن تَقْدِيرِهِ وَعَزَّتْهُ بِمَعْنَى عَزَّتْ عَلَيْهِ أَيْ صَعُبَتْ وَشَقَّتْ فَلَمَّا[7] كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَد تَبَيَّنَ أَنَّ تَقْدِيرَهُ هُوَ الَّذِي يَنبَغِي أَن يُقَالَ فِيهِ مَا قَالَهُ لاَ تَقْدِيرُ أَبِي عَلِيٍّ وَإِن كَانَ فِي تَقْدِيرِ أَبِي عَلِيٍّ مَجَازٌ لَفْظِيٌّ لَكِنَّ مَجَازَ اللَّفْظِ أَخَفُّ مِن مَجَازِ الْمَعْنَى.

وَلَيْسَ لِـ (عَلَى)[8] هُنَا[9] مَعْنىً يَقْطَعُ عَلَى تَقْدِيرِهَا, وَلاَ ضَرُورَةَ تَدْفَعُ[10] إِلَى إِضْمَارِهَا, وَتَرْكُ الْفُضُولِ تَوْفِيقٌ, وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وأحمد يوسف الدقاق, دار المأمون للتراث, دمشق – سوريا, وبيروت – لبنان, ط1, 1404 هـ, 253/3, و353/6.

(1) في س: أن يسلها.

(2) في س: يعني.

(3) في س: ساقه.

(4) بِهَا: ساقطة من ع.

(5) ما بين معكوفين زيادة ساقطة من الأصل.

(6) في الأصل: إلا مجاز.

(7) في الأصل: فأمّا.

(8) في ع: لعَزٍ.

(9) في س: موضع معنى, وأرى كلمة (موضع) مقحمة.

(10) في س: يرجع.

فَصْـلٌ

وَمِن بَعْدِ هَذَا مِنَ[1] الْأَبْوَابِ إِلَى قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ[2] فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنَ التَّسَامُحِ الْجَارِي بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ مَا لاَ يُصْدَعُ[3] بِالْحَقِيقَةِ فِيهِ إِلاَّ بِنَقْضِ[4] مَا رَامُوا,[5] وَتَغْيِيرِ مَا أَصَّلُوا, مِنْ عُقَدٍ مُنْحَلَّةٍ, مُنْحَلَّةٍ, وَعِبَارَاتٍ مُخْتَلَّةٍ, فِيمَا يَتَوَجَّهُ إِفْرَادُهُ بِالتَّعْنِيفِ, وَقَصْدُهُ دُونَهُم بِالتَّأْنِيبِ,[6] إِلاَّ أَنَّهُ خَلَّطَ فِي الْبَابِ[7] عِندَ قَوْلِهِ: (ذَهَبْتُ بِهِ وَقُمْتُ إِلَيْهِ),[8] ثُمَّ قَالَ: (**وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:**[9]

دِيَارُ الَّتِي كَادَتْ[10] **وَنَحْنُ عَلَى مِنًى**[11] **تَحِـــلُّ بِنَـــا لَـــوْلاَ نَجَـــاءُ الرَّكَائِـــبِ**

أَيْ تَجْعَلُنَا نَحُلُّ).[12] وَهَذَا مَعْنًى سَخِيفٌ, وَلَفْظٌ مُسْتَنقَصٌ,[13] لِأَنَّ (مِنًى)[14] مَوْضِعٌ لَيْسَ

---

(1) في س: في.

(2) هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني روى عن أبي عُبيدة والأصمعي وأبي زيد، وعنه المبرد وغيره, توفى سنة 249 أو 248 وقيل 230هـ. بغية الوعاة 463/1 – 464. ونصّ قوله: لا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل ولم يَجُزْ أظننتُ زيدا عمرا منطلقا. الإيضاح ص 157. وانظر الصّفحة 95 من التّحقيق.

(3) في س: لا يصرح.

(4) في س: ببعض.

(5) في ع: ما رموا.

(6) فِيمَا يَتَوَجَّهُ إِفْرَادُهُ بِالتَّعْنِيفِ وَقَصْدُهُ دُونَهُم بِالتَّأْنِيبِ: ساقطة من س.

(7) في ع: خلط بالباء.

(8) الإيضاح 152. وفيه: فإن أردت تعديته إلى المفعول عدّيته بحرف الجرّ, تقول: ذهبت بزيد وقمت به, وحللت به, وإن شئت قلت: أذهبته. وفي بعض النّسخ: تقول: ذهبته به.

(9) البيت من الطويل لقيس بن الخطيم في ديوانه, تحقيق ناصر الدّين الأسد, دار صادر, بيروت – لبنان, ص 77.
وقال حسّان بن ثابت: (ديوانه ص 313) ديار الّتي كادت ونحن على منى تحلّ بنا لولا نجاء الرّواحل
وفي إيضاح شواهد الإيضاح 204/1, وشرح شواهد الإيضاح ص 148 أنّ رواية أبي عليّ: (تحِلّ) بكسر الحاء.

(10) في ع: كانت.

(11) في س: مُنًى.

(12) الإيضاح 152. وفيه: أي يجعلنا نحلّ. ويبدو أنّه تصحيف مطبعي.

(13) في س: منتقص.

(14) في س: مُنًى.

لِأَحَدٍ فِيهِ عَلَى أَحَدٍ فَضْلٌ يَخْتَصُّ بِهِ, فَيُبِيحُ[1] لَهُ الْحُلُولَ فِيهِ, عَنْ عَرْضٍ[2] عَلَيْهِ, أَوْ إِذْنٍ مِنْهُ إِلَيْهِ,[3]

(**ش**): هَذَا كَلاَمُ مَن لَمْ يَفْهَمْ مَا أَرَادَهُ أَبُو عَلِيٍّ وَلاَ هُوَ مِمَّا صُوِّبَ فِي شَيْءٍ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّهَا كَادَت تَجْعَلُنَا نَحُلُّ بِمِنًى وَنَتْرُكُ حَجَّنَا ثُمَّ قَالَ: لَوْلاَ نَجَاءُ الرِّكَائِبِ أَيْ لَوْلاَ نَجَاءُ رِكَائِبِنَا لَكَانَ ذَلِكَ لَكِنَّا لَمْ نَتَمَكَّن مِنْهَا تَمَكُّنًا يُوجِبُهُ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى قِلَّةِ السَّبَبِ وَضَعْفِهِ وَعَنَى بِالسَّبَبِ التَّمَكُّنَ مِنْهَا بِحَيْثُ حَمَلَتْ عَلَيْهِ أَيْ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِلاَّ لَمْحَةً يَسِيرَةً فَكَانَ ذَلِكَ السَّبَبُ لِقِلَّتِهِ هُوَ الَّذِي خَلَّصَ مِنْهَا وَلَوْ تَمَكَّنَ أَكْثَرَ مِنْهُ شَيْئًا لَجَعَلَهَا تَحُلُّ مِنًى وَتَتْرُكُ حَجَّنَا.

وَأَيْضَا فَإِنَّ (أَحْلَلْتُ زَيْدًا)[4] لاَ يَجُوزُ,[5] لِأَنَّهُ مِمَّا يُنقَلُ عَنْهُ وَلا يُحْذَفُ مِنْهُ, مِمَّا بَيَّنَّا الصَّوَابَ فِيهِ عِندَ قَوْلِهِ: (أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا).[6]

(**ش**): تَخَيَّلَ أَنَّهُ جَعَلَهُ فِي مَعْنَى الْمَفْعُولِ ... وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِنَّمَا جَعَلَهُ فِي مَعْنَى الْمَنقُولِ غَيْرِ الْمَعْرُوفِ مِنْهُ أَلاَ تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى فَجَعَلَهَا تَحُلُّ مِنًى.

وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: تِلْكَ[7] دِيَارُ الَّتِي لَنَا[8] عِندَهَا فِي[9] التَّوْقِ إِلَيْنَا,[10] وَالرَّغْبَةِ فِينَا,[11] مِثْلُ الَّذِي لَهَا عِندَنَا, وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

..... **كَـــادَتْ وَنَحْـــنُ عَلَـــى مِنَـــى تَحُـــــلُّ بِنَـــــا** .....

---

(1) في س: فيقبح.

(2) في ع: غرض.

(3) إِلَيْهِ: ساقطة من س.

(4) في الإيضاح 152: وكذلك حللت به وأحللته.

(5) لاَ يَجُوزُ: ساقطة من ع.

(6) انظر الصّفحة 47- 48 من التّحقيق.

(7) في س: فتلك.

(8) في س: لها.

(9) في س: أنّ.

(10) في س: في الشوْق إليها.

(11) في س: إليها.

أَيْ تَحُلُّ بِنَا[1] عَقْدَ نِطَاقَهَا, أَيْ تَرْتَاحُ[2] إِلَى ذِكْرِنَا,[3] وَتَبُثُّ[4] مَا عِندَهَا مِنْ أَمْرِنَا, وَلَمْ يَمْنَعْهَا يَمْنَعْهَا الْكَوْنُ[5] بِمِنًى[6] – وَهُوَ[7] الْمَوْضِعُ الَّذِي نُهِيَ عِنِ الرَّفَثِ فِيهِ –[8] لَغَلَبَةِ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهَا, نَفْسِهَا, وَتَمَكُّنِهِ[9] مِن قَلْبِهَا, وَإِنَّمَا مَنَعَتْهَا[10] التَّقِيَّةُ[11] مِنَ الْوَاشِيَاتِ عَلَيْهَا, الْمُسْرِعَاتِ[12] بِمَا[13] بِمَا[13] يَطَّلِعْنَ مِنْهَا, وَضَرَبَ النَّجَاءَ وَالرَّكَائِبَ مَثَلاً لَهُنَّ, وَالْعَرَبُ تَقُولُ: (فُلاَنٌ يَحُلُّ بِفُلاَنٍ عَقْدَ نِطَاقِهِ نِطَاقِهِ), أَيْ يَسْتَرِيحُ فِي[14] ذِكْرِهِ, وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ**﴾ [التَّوْبَة: 47 47], أَيْ أَسْرَعُوا بَيْنَكُمْ بِالنَّمِيمَةِ,[15] وَلَمْ يَذْكُرِ النَّمِيمَةَ,[16] وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:[17]

لاَ تَجْعَلُونَا إِلَى مَوْلَى يَحُلُّ بِنَا عَقْدَ النِّطَاقِ إِذَا مَا لِبْدُهُ[18] مَالاَ

---

(1) أَيْ تَحُلُّ بِنَا: ساقطة من ع بسبب انتقال النّظر.

(2) في س: نرتاح, وفي ع: يرتاح. والصّواب ما أثبتنا لأنّ التّاء تعود على المرأة, ودلّ عليه قوله: (تبثّ) و(عندها).

(3) في س: ذكرها.

(4) في س: وثبتَ.

(5) في ع: القول.

(6) في س: شيء.

(7) في ع: وهذا.

(8) يعني قوله تعالى: ﴿**ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ**﴾ [البقرة: 197].

(9) في س: تمكنُهُ.

(10) في س: منعَته.

(11) في ع: التقيات. والتّقيّة بمعنى الاتقاء.

(12) في س: المسْمُوعات.

(13) في ع: إلى ما.

(14) فِي: ساقطة من س.

(15) في ع: النميمة. وانظر هذا التفسير في تذكرة الأريب في تفسر الغريب لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي, تح علي حسين البواب, مكتبة المعارف, الرياض – المملكة العربية السعودية, ط1, 1407 هـ - 1986 م, 216/1.

(16) في ع: ولم يذكر السّرّ.

(17) في س: قوله. والبيت من البسيط لعبداللّه بن عَنَمَةَ الضّبّيِّ في شرح الحماسة لأبي زكريّا يحيى بن علي التبريزي, دار القلم, بيروت – لبنان, ص 227 - 228, وروايته: عقد الحزام.

(18) في س: أمْرُه.

وَيَقُولُونَ فِي هَذَا الْمَعْنَى: (فُلاَنٌ يَحُلُّ بِنَا), وَلاَ يَذْكُرُونُ النِّطَاقَ, كَمَا يَقُولُونَ فِي الَّذِي لاَ يَرْتَدِع عَن مَكْرُوهٍ: (فُلاَنٌ لاَ يَقْرَعُ), أَيْ لاَ يَقْرَعُ سِنًّا, وَهُوَ[1] فِعْلُ النَّادِمِ كَمَا قَالَ عُمَرُ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –: (حِينَ تَقَرَعُ[2] السِّنَّ مِن نَدَمٍ, وَتَشْرَبُ[3] الْمَاءَ مَمْزُوجًا بِدَمٍ),[4] وَعَلَى هَذَا يُقَالُ لِلسَّاعِي فِي أَمْرِ أَمْرِ الْمُلْكِ: طَالِبٌ, وَلاَ يُذْكَرُ الْمُلْكُ, كَمَا قَالَ:[5]

كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وَكَذَلِكَ يُقَالُ لِكُلِّ مُعَانٍ[6] عِلْمٍ: طَالِبٌ, وَلاَ يُذْكَرُ الْعِلْمُ, وَلِكُلِّ نَافِذٍ فِي الْمَعْرِفَةِ: وَاجِدٌ,[7] وَلِكُلِّ وَلِكُلِّ مُسْرِفٍ: بَاغٍ,[8] وَهَذَا[9] كَثِيرٌ.

(**ش**): ... فَعَلَى أَنَّهَا تُحِبُّهُ كَمَا يُحِبُّهَا والْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَتَغَزَّلُ فِيهِ خَاصَّةً وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ لاَ دَلِيلَ عَلَيْهِ وَأَمَّا مَا زَعَمَهُ فِي نَحُلُّ بِهَا عَقْدَ نِطَاقِهَا أَيْ تَرْتَاحُ إِلَى ذِكْرِنَا فَهَذِهِ دَعْوَى فِي دَعْوَى لاَ يُعْرَفُ بِهَا عَقْدُ نِطَاقِهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى وَالْبَيْتُ الَّذِي أَنشَدَهُ قَدْ فَسَّرَهُ النَّاسُ بِغَيْرِ مَا فَسَّرَهُ وَإِنَّمَا مَعْنَى الْبَيْتِ ... فِي ... تُبَاشِر أَرَادَ فِيهِ وَضَرَبَ عَقْدَ الْحِزَامِ مَثَلاً لِذَلِكَ وَالرِّوَايَةُ إِنَّمَا هِيَ تَحُلُّ بِنَا عَقْدَ الْحِزَامِ فَإِن ثَبَتَتْ رِوَايَةُ النِّطَاقِ فَإِنَّهُ اِسْتَعَارَ النِّطَاقَ لِلْحِزَامِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُعْطِيهِ لَفْظُ الْبَيْتِ وَأَمَّا الَّذِي ذَكَرَهُ فَهُوَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَصْلاً وَهَذَا لَمْ يُقَلْ أَصْلاً فَكَيْفَ يَدَّعِي فِيهِ أَنَّهُ حُذِفَ ... ... أَحَدًا تَخَلُّفًا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ تَرَكَ مَا يُعْطِيهِ اللَّفْظُ ظَاهِرًا إِلَى أَمْرٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّفْظِ سَبَبٌ وَيُؤْثِرُ الدَّعْوَى فِي الدَّعْوَى عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ فِي الْخَلْفِ.[10]

---

(1) في س: وهو في فعل النادم, والظّاهر أنّ كلمة (في) مقحمة هنا.

(2) في س: يقرع.

(3) في س: يشرب.

(4) في س بتقديم البيت على الأثر والآية. والأثر في سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي, لعبد الملك بن حسين العصامي, تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط1, 1419 – 1998 م, 351/2, و359. وأنكر العصامي أن يكون هذا الكلام لعمر في حقّ عليّ رضي اللّه عنهما.

(5) هذا عجز بيت من الطويل لامرئ القيس صدره: فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ في ديوانه تح محمّد أبو الفضل إبراهيم, دار المعارف (ذخائر العرب 27), القاهرة – مصر, ط5, 1377 هـ - 1958 م, ص 39.

(6) في س: سمعاني.

(7) في ع: واعد.

(8) في س: باع.

(9) في س: وهو.

(10) في الأصل: في الخلق.

فَصْـلٌ

وَهَذَا السَّبِيلِ قَوْلُهُ فِي بَيْتِ الْهُذَلِيِّ:[1]

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهِيَ طَاوِيَةٌ[2] مَهْمَـا تُصِـبْ أُفُقًـا مِـن بَـارِقٍ تَشِـمِ

زَعَمَ أَنَّهُ مِنْ آبَيْتُهُ[3] الْمَاءَ, أَيْ جَعَلْتُهُ يَأْبَى[4] الْمَاءَ.[5] وَهَذَا قَلْبُ الْمَعْنَى الَّذِي قَصَدَ الشَّاعِرُ إِلَيْهِ, إِلَيْهِ, وَاعْتَمَدَ[6] فِي الطَّوَى عَلَيْهِ, لِأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْحُمُرَ حُرِمَتْ[7] كُلَّ مَاءٍ فَهِيَ[8] بِذَلِكَ طَاوِيَةٌ طَاوِيَةٌ مُشْرَئِبَّةٌ إِلَى كُلِّ نَاحِيَةٍ[9] تَشِيمُ مِنْهَا بَرْقًا لِحَاجَتِهَا إِلَى الرِّيِّ, فَكَيْفَ تَأْبَى[10] الْمَاءَ[11] وَهَذِهِ[12] حَالُها؟[13] مَعَ أَنَّ (أَبَى)[14] لاَ يَجُوزُ فِيهِ[15] النَّقْلُ, لِأَنَّهُ تَحَرُّكٌ نَفْسَانِيٌّ كَمَا لاَ تَقُولُ: (

---

(1) البيت من البسيط لساعدة بن جُؤَيَّةَ الهذلي في ديوان الهذليّين, مطبعة دار الكتب المصريّة, القاهرة – مصر, ط2, 1995 م, 198/1, وشرح أشعار الهذليّين, أبو سعيد الحسن بن الحسين السّكّريّ, تح عبد الستّار أحمد فراج, مراجعة محمود محمد شاكر, مكتبة دار المعرفة مطبعة المدني, القاهرة – مصر, 1128/3. وفي الإيضاح 155: فهي صاوية.

(2) في ع: ظاوية.

(3) في س: أنبْتُه.

(4) في س: يأتي.

(5) الإيضاح 155. ونصّه: وتقول أَبَى زيدٌ الماءَ وأَبَيْتُهُ الماءَ. فذكر البيت. ومثله في الحجّة 237/3. وفيه: صاوية. وقال: ولا تقول: آبيتُ به. وانظر المسألة (59) من المسائل العضديّات, لأبي علي الفارسي, تح علي جابر المنصوري, عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية, بيروت – لبنان, ط1, 1406 هـ - 1986 م, ص 130. وتبعه تلميذه الجوهريّ في تفسير هذا البيت. الصحاح (أبا) 2259/6.

(6) في س: وأعلمك.

(7) في ع: أحرمت.

(8) في ع: أي فهي, والظّاهر أنّ كلمة (أي) هنا مقحمة.

(9) كل ناحية: مكرّرة في س.

(10) في س: تأتي.

(11) في ع: الرِّيَّ.

(12) في س: وهذا.

(13) في س: حالنا.

(14) في س: أتى.

(15) في ع: فيها.

اِمْتَدَحْتُ زَيْدًا عَمْرًا), وَلاَ (أَذْمَمْتُهُ بَكْرًا), وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مِنْ (أَبِئَتْ)[1] لاَ مِنْ (أَبَتْ), يُقَالُ: (شَاةٌ أَبْوَاءُ) إِذَا شَرِبَتْ أَبْوَالَ[2] الْأَرْوَى[3] فَعَرَضَهَا دَاءٌ يَمْنَعُهَا مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ حَتَّى تَمُوتَ,[4] فَضَرَبَ فَضَرَبَ لِلْحُمُرِ الْمَثَلَ بِهَا, أَيْ مَنَعَهَا[5] الرُّمَاةُ كُلَّ مَاءٍ فَصَارَ ذَلِكَ كَالدَّاءِ لَهَا. قَالَ:[6]

أَقُولُ لِكَنَّازٍ تَوَكَّلْ فَإِنَّهُ أُبَا لاَ إِخَالُ الضَّأْنَ مِنْهُ نَوَاجِيَا

فَيَالَكِ مِنْ أَرْوَى تَعَادَيْتِ بِالْعَمَى وَلاَقَيْتِ كَلاَّبًا مُطِلاًّ وَرَامِيَا

(**ش**): ..... فِي النَّصْبِ كُلّ مَا وَأَمَّا مَا زَعَمَهُ مِنْ أَنَّ أُوبِيَتْ مَنقُولٌ مِنْ أَبِيَتْ لاَ مِنْ أَبَى فَلَيْسَ يُنصَبُ كُلُّ مَا فِيهِ وَجْهٌ لِأَنَّ أَبِيَتْ غَيْرُ مُتَعَدٍّ وَمَا هُوَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ لاَ يَمْضِي لاَ يُصَيِّرُهُ النَّقْلُ مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ إِلاَّ أَن يَقُولَ: ضَمَّنتُ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ أَبِيَتْ حَرْف أَوْ مُنِعَتْ وَهَذِهِ دَعْوَى لاَ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا إِذْ لاَ يَمْتَنِعُ أَن يَكُونَ مَنقُولاً عَلَى مَا قُلْنَاهُ.

---

(1) في س: أبيت.

(2) في س: بول.

(3) الأروى: الماعِزَةِ الجَبَلِيَّة. اللسان (أبي) 5/14.

(4) انظر المخصص 132/3, و430/4, والتكملة, أبو علي الفارسي, تح كاظم بحر المرجان, عالم الكتب, بيروت – لبنان, ط2, 1419 هـ – 1999 م, ص 305. وقال الأزهريّ: (تَشْرب أَبْوَال الأَرْوى) خطأ، إِنَّمَا هُوَ تشمّ, كَمَا قَالَ أَبُو زَيد وَكَذَلِكَ سمعتُ الْعَرَب. تهذيب اللغة, أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تح محمد عوض مرعب, دار إحياء التراث العربي, بيروت – لبنان, ط1, 2001 م, (أبي) 433/15. وقال أبو عليّ في المسائل العضديّات ص 132: فأمّا قولهم: الأبا لداء يعرض للشّاء [في المطبوع: للنّساء. وهو تحريف.] من شرب بول الأروى فليس من هذا الباب, لأنّ اللاّم من الأبا واوٌ يدلّ على هذا قولهم: عنز أبواء. فظهور الواو في أبواء دليل على أنّ اللاّم واو وليست بياء. فليست إذن من هذا الباب.

(5) في س: متعجب.

(6) البيتان من الطويل لعمرو بن أحمر الباهلي في اللسان 5/14. ويروى: فقلت. ويروى: تحمّل وتدكّل وتوقل. ويروى: فما لك.

فَصْـلٌ

وَقَالَ فِي بَابِ مَا **يَتَعَدَّى إِلَى ثَلاَثَةِ مَفْعُولِينَ**:[1] (**صَارَ الْفَاعِلُ مَفْعُولاً أَوَّلاً فَتَعَدَّى**[2] **الْفِعْلُ الْفِعْلُ إِلَى ثَلاَثَةِ مَفْعُولَيْنِ**).[3] فَمَا أَقْبَحَ قَوْلَهُ: (**صَارَ الْفَاعِلُ مَفْعُولاً**)! وَالصَّوَابُ: صَارَ الْمَرْفُوعُ الْمَرْفُوعُ مَنصُوبًا, أَوْ صَارَ[4] الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مَنقُولاً عَنْهُ.

(**ش**): أَيُّ قُبْحٍ فِيهِ وَالْهَمْزَةُ تَدْخُلُ فِي الْكَلاَمِ بِمَعْنَى صَيَّرَ ... فَصَيَّرَ الْفَاعِلَ مَعَهُ مَفْعُولاً فَمَا أَدْرِي أَيُّ شَيْءٍ أَقْبَحُ مِنْ هَذَا إِلاَّ عَدَمُ ... بِالْمَعَانِي؟

ثُمَّ نَصَّ بَعْدَ هَذَا قَوْلَ سِيبَوَيْهِ: ((**أَعَلَمَ اللَّهُ زَيْدًا هَذَا قَائِمًا الْعِلْمَ الْيَقِينَ إِعْلاَمًا**),[5] **فَ** (**الْعِلْمَ الْعِلْمَ الْيَقِينَ**)[6] **يَنتَصِبُ بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ** (**أَعْلَمَ**).[7] فَلَيْتَ شَعْرِي لَوْ تَكَلَّفَ إِظْهَارَ[8] هَذَا هَذَا الْفِعْلِ كَيْفَ كَانَ قَائِلاً, وَأَيُّ[9] سَبِيلٍ مِنَ الصَّوَابِ كَانَ سَالِكًا؟

(**ش**): يَقُولُ: إِنَّهَا... ... ... هَذَا زَيْدًا قَائِمًا فَعَلِمَ ذَلِكَ الْعِلْمَ الْيَقِينَ إِعْلاَمًا فَهَذَا مَا كَانَ يَقُولُهُ وَسَبِيلُ الصَّوَابِ الَّذِي كَانَ يَسْلُكُهُ.

مَـــا يَضِـــيرُ الْبَحْـــرَ أَمْسَـــى زَاخِـــرًا ... أَن رَمَـــى فِيـــهِ غُـــلاَمٌ بِحَجَـــرْ[1]

---

(1) في ع: مفعولات ثمّ صوّبت فوقها.

(2) في س: يتعدّى.

(3) الإيضاح 156. وفيه: باب الفعل الّذي يتعدىّ إلى ثلاثة مفعولين.

(4) في س: وصار.

(5) الكتاب 41/1. وفيه: أعلَمتُ هذا زيدا ...

(6) في آخر ع: [حاشية] أخرى بالخطّ أيضا في باب ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولاتٍ على قوله: (العلم اليقين إعلاما), وهي: الّذي يظهر من كلام ابن طراوة أنّ الفعل يتعدّى إلى مصدرين مطلقٍ ومؤكّدٍ نحو: (ضربته الضّربَ الّذي تعلم ضربا), فـ (ضربا): مصدر مؤكّد لا يكون إلاّ نكرة والضّرب الأوّل هو مصدر مطلق.

(7) الإيضاح 157. ولم ينسبه أبو عليّ إلى سيبويه بل قال: وتقول: أعلم ... وقال في التعليقة 73/1: قال: وتقول: أعْلمْتُ هذا زيدًا قائمًا العلم اليقين إعْلامًا. لا يخلو (قائمًا) في هذه المسألة من أن يكون حالا أو مفعولا ثالثًا، ولا يجوز أن يكون حالا، لأنك إن جعلته حالا لَزِمك أن تجعل: (العِلْمَ اليقين) أو (إعْلامًا) المفعول الثالث، ولا يجوز في واحد منهما أن يكون مفعولا ثالثًا، لأن المفعول الثالث يَلْزَمُ أن يكون المفعول الثاني في المعنى والعلم لا يكون زيدًا، فإذا بَطَلَ أن يكون (قائمًا) حالا ثبت أنه المفعول الثالث، وإذا ثَبَتَ أنه المفعول الثالث ثبت أن (العلم اليقين) ينتصب على المصدر، و(إعلامًا) تكرار المصدر.

(8) في ع: إضمار.

(9) في س: رأي.

وَمَا أَبْعَدَ مَن يَعْتَقِدُ فِي هَذَا الْكَلاَمِ إِضْمَارًا مِنَ الْفَهْمِ عَن سِيبَوَيْهِ فِي قَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ الْحَدَثَ لِيَتَبَيَّنَ أَيَّ فِعْلٍ فَعَلْتَ, أَوْ تَوْكِيدًا).[2] لَشَدَّمَا سَأَلَهُ سَمْعًا, وَأَعْرَضَ عَنْهُ صَفْحًا!

وَمَـــن يَـــكُ ذَا فَـــمٍ[3] مُـــرٍّ مَـــرِيضٍ يَجِـــدْ[4] مُـــرًّا بِـــهِ الْعَـــذْبَ الـــزُّلاَلاَ[5]

(**ش**): أَيُّ شَيْءٍ فِي كَلاَمِ سِيبَوَيْهِ أَيَّهَا الشَّيْخُ الْجَاهِلُ مَا يَقْتَضِي أَن يَجْمَعَ لِلْفِعْلِ بَيْنَ ... مَعَ اِطِّرَادِ كَلاَمِ الْعَرَبِ عَلَى أَن لاَ يَجْمَعَ الْفِعْلُ مِن نَوْعٍ وَاحِدٍ مَعْمُولاَتِهِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا[6] لَفْظَانِ؟ وَهَلْ سَمِعْتَ قَطُّ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا ضَرْبًا أَوْ أَشْبَاهَهُ ﴿**قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ**﴾[7] مَتَى سَلَمِ أَنَّ الْمُتَحَرِّكَ النَّفْسَانِيَّ لاَ يُنَقَّلُ وَأَنتَ تَقُولُ: أَغْضَبْتُهُ وَأَرْضَيْتُهُ وَهَذَا تَحَرُّكٌ نَفْسَانِيٌّ؟

ثُمَّ جَلَبَ بَعْدَ هَذَا كَلاَمًا وَاهِيَ الْمَبَانِي, مُخْتَلَّ الْمَعَانِي, مُوضِحًا لِمَا قَدَّمَهُ, وَمُثْبِتًا لِمَا أَوْجَبَ مِن ذَلِكَ وَالْتَزَمَهُ,[8] ذَكَرَ فِيهِ: (**تَعَدَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْمَصَادِرِ وَأَسْمَاءِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ وَالْحَالِ**). ثُمَّ مَثَّلَهُ بِقَوْلِهِ: (**ضَرَبْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ بَكْرٍ تَقْوِيمًا لَهُ مُجَرَّدًا مِن ثِيَابِهِ ضَرْبًا شَدِيدًا**).[9] وَلَمْ يَفْطِن لِقَوْلِهِ: (**تَقْوِيمًا لَهُ**) كَيْفَ يَكُونُ لَوْ جَعَلَ التَّقْوِيمَ عَمَلاً لِزَيْدٍ فَقَالَ: تَقْوِيمًا لِي؟ وَمَا وَجْهُ اِمْتِنَاعِهِ هُنَا وَجَوَازِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ؟

---

(1) تحته في الأصل: بيت شعر. والبيت من الرّمَل للأخطل في ديوانه ص 472.

(2) الكتاب 228/1 – 229. وفيه: (هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا فيرتَفعُ كما يَنتصب إذا شغلت الفعل به، ويَنتصب إذا شغلتَ الفعل بغيره. وإنّما يجيء ذلك على أَن تبيَّنَ أَيَّ فعلٍ فعلتَ أو توكيدا). ولم يتعرض أبو علي لتفسير هذا الموضع من كلام سيبويه في التعليقة.

(3) في س: دامُ.

(4) في س: يرى.

(5) البيت من الوافر للمتنبّي في ديوانه ص 130. وهو جار مجرى الأمثال. انظر الأمثال السّائرة في شعر المتنبّي ص 28.

(6) في الأصل: الّذي يقتضيها.

(7) [البقرة: 111 والنّمل: 24].

(8) في س: والتزمهما.

(9) الإيضاح 157. وفيه: فإذا استوفت هذه الأفعال الّتي ذكرناها في أبوابها مفعوليها فتعدّت إلى أسمائهم تعدّت بعد ذلك ... والمفعول له والحال. تقول: ضربت ... أمام عمرٍو ...

(**ش**): لَيْتَ شِعْرِي مِنْ أَيْنَ قَامَ لَهُ مِنْ هَذَا ... مَعَ ... يَفْطِن لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ إِذَا كَانَ لِلْفَاعِلِ وَبَيْنَهُ إِذَا كَانَ لِلْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ لِلْمَفْعُولِ أَوْ كَيْفَ يَتَهَوَّرُ أَن يَقُولَ: زَيْدٌ الْمَضْرُوبُ يَقُومُ زَيْدًا الضَّارِبُ هَذَا مِنَ الْبَرْدِ الَّذِي يَحْتَاجُ قَارِئُهُ إِلَى أَن[1] لاَ يُعِيدَهُ فَإِنَّهُ يُخَافُ عَلَيْهِ مِنْهُ.

فَصْـلٌ

وَحَكَى قَوْلَ أَبِي عُثْمَانَ الْمَازِنِيِّ:[2] (**لاَ يَجُوزُ أَن يُنقَلَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ غَيْرُ مَا اِسْتُعْمِلَ اِسْتُعْمِلَ مِنْهَا**).[3] يَعْنِي أَنَّ النَّقْلَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الشَّيْءِ سَمَاعًا مِنَ الْعَرَبِ, وَقَدْ[4] أَشَرْتُ فِيمَا مَضَى فِيمَا مَضَى مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ إِلَى مَا يَجُوزُ فِيهِ النَّقْلُ وَلاَ يَجُوزُ فِيهِ الْحَذْفُ, وَمَا يَجُوزُ فِيهِ الْحَذْفُ وَلاَ يَجُوزُ فِيهِ النَّقْلُ,[5] وَمَا يَجُوزَانِ فِيهِ,[6] مُوفٍ حَقَّهُ مِنَ الْبَيَانِ, مُعْطٍ قِسْطَهُ مِن كَلاَمِ سِيبَوَيْهِ وَنَصِّ وَنَصِّ الْقُرْآنِ, فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ إِلَى عِلْمِ الْكِتَابِ, وَشَرْحِ الْمُشْكِلاَتِ عَلَى تَوَالِي الْأَبْوَابِ**), وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُتَفَضِّلِ بِالْعَقْلِ الْهَادِي إِلَى الصَّوَابِ.[7]

بَابُ الْمَفْعُولُ فِيهِ

قَالَ: (**فَجَمِيعُ الْأَفْعَالِ تَتَعَدَّى إِلَى جَمِيعِ ظُرُوفِ الزَّمَانِ**).[8] وَكَانَ يَنبَغِي أَن يَقُولَ: إِلَى جَمِيعِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ, لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ظَرْفًا فَقَد تَعَدَّى إِلَيْهِ مُتَعَدٍّ[9] كَائِنًا مَا كَانَ, وَإِنَّمَا حَادَ عَنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ لِأَنَّ (الْمُحَرَّمَ) وَنَحْوَهُ وَ(الْجُمُعَةَ) وَ(السَّبْتَ) مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ لاَ يَجِيءُ شَيْءٌ مِنْهَا[10] ظَرْفًا لِفِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ.

(**ش**): أَخَذَ الظَّرْفَ هُنَا صِنَاعِيًّا عُرْفِيًّا فَلاَمَهُ الإِخْتِلاَلُ هَذَا مِنَ الظُّرُوفِ الَّتِي هِيَ الْأَوْعِيَةُ فَكَانَ بِمَعْنَى أَسْمَاءِ الزَّمَانِ سَوَاء وَكَذَلِكَ أَرَادَ أَبُو عَلِيٍّ أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ هَذَا تَعَيَّنَهُ التَّعْلِيل قَالَ: وَإِنَّمَا يَتَعَدَّى إِلَى جَمِيعِ ضُرُوبِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَخَذَ الْمَأْخَذَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لاَ مَأْخَذَهُ.

---

[1] في الأصل: إلا أن.

[2] في ع: رحمه اللّه, والظّاهر أنّها زيادة من النّاسخ لأنّ المؤلّف لم يترحّم عليه في أوّل مرّة ذكره في الفصل الّذي قبل هذا.

[3] الإيضاح 157.

[4] في ع: فقد.

[5] وَلاَ يَجُوزُ فِيهِ الْحَذْفُ وَمَا يَجُوزُ فِيهِ الْحَذْفُ وَلاَ يَجُوزُ فِيهِ النَّقْلُ: ساقطة من ع بسبب انتقال النّظر.

[6] انظر الصّفحة 47 - 48 من التّحقيق.

[7] وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُتَفَضِّلِ بِالْعَقْلِ الْهَادِي إِلَى الصَّوَابِ: زيادة من ع.

[8] الإيضاح 157.

[9] في س: متعديا.

[10] في س:لا يجيء منها شيء.

وَقَالَ: (**نَكِرَتِهَا وَمَعْرِفَتِهَا وَمُؤَقَّتِهَا وَمُبْهَمِهَا**).[1] وَهَذَا رَأْيٌ قَدِ اِسْتَهْوَى غَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ, فَإِنَّهُمْ يُفْرِّقُونَ بَيْنَ[2] الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فِي هَذِهِ الْحَالِ, وَالْحَقُّ أَنَّ الْفِعْلَ لاَ يَتَعَدَّى إِلَى الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ إِلاَّ مُبْهَمًا, فَكَمَا لاَ يُقَالُ: جَلَسْتُ مَكَّةَ, لاَ يُقَالُ: جَلَسْتُ الْجُمُعَةَ[3] وَلاَ الْبَيْتَ,[4] وَبِمَنْزِلَةِ وَبِمَنْزِلَةِ (جَلَسْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) (جَلَسْتُ مَكَانَ الْجَارِيَةِ), لِأَنَّهُمَا مُبْهَمَانِ تَعَيَّنَا[5] بِالْإِضَافَةِ, وَلَمْ تُخْرِجْهُمَا الْإِضَافَةُ عَنِ اِخْتِصَاصِهِمَا بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ.

[(**ش**)]:[6] ... ... والنَّحْوِيُّونَ مُتَبِرِّئُونَ مِنْ هَذَا الَّذِي نَسَبَهُ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ وَأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ يَقُولُونَ: جَلَسْتُ مُحَرَّمَ وَالسَّبْتَ وَ... وَإِنكَارُهُ لِذَلِكَ إِنكَارٌ لَصَرِيحِ كَلاَمِ الْعَرَبِ الْفَصِيحِ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: " **مَن قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا** "[7] فَهَذَا ...

وَقَدْ بَيَّنتُ الْأَبْحَاثَ الْأَرْبَعَةَ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الرِّسَالَةِ,[8] وَنَقُولُ[9] الْآنَ: إِنَّ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا لِمَا[10] يَقْتَرِنُ[11] بِهِ مِنَ الْحَرَكَاتِ جَرَى فِي الْكَلاَمِ وَضْعًا يَقْطَعَ الْعَمَلَ عَلَيْهِ, لِأَنَّهُ لاَ يَخْلُو مِنْهُ وَيَقْتَضِيهِ, لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهُ فِي جَوَابِ (مَتَى) وَ(أَيْنَ),[12] وَإِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا لِمَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَالاَتِ[13] جَرَى فِي الْكَلاَمِ خَطَأٌ لاَ[14] يَصِلُ الْعَمَلُ إِلَيْهِ لِتَوَجُّهِهِ عَلَيْهِ, وَيَسْتَوْفِيهِ لِأَنَّهُ يَجِدُهُ أَوْ يَعُدُّهُ فِي جَوَابِ (مَا) أَوْ (كَمْ),[15] وَإِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا لِمَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَالاَتِ, لاَ[16] لِمَا

---

(1) الإيضاح 157. وفيه: نكرتها ومؤقّتها وموقتها ومبهمها. [لعله خطأ مطبعيّ]

(2) في س: يعرفون من.

(3) في س: جلست مكة وكذلك جلست الجمعة.

(4) في س: ولا السبت.

(5) في س: نعتا.

(6) ما بين معكوفين زيادة ساقطة من الأصل.

(7) تمام الحديث: غفر له ما تقدم من ذنبه. الموطّأ, أبو عبداللّه مالك بن أنس الأصبحي, تح محمّد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان, 1406 – 1985 م, عن أبي هريرة في باب الترغيب في الصلاة في رمضان. ص 113.

(8) انظر الصّفحة 14 من التّحقيق: (... يقع البحث عليهما من أربعة أوجه...).

(9) في ع: وتقول.

(10) في س: لم.

(11) في ع: يقرن.

(12) في س: أين أو متى, الصّواب ما أثبتنا لما سيأتي .....

(13) في س: الحائلات, وفي ع: القائلات. تحريف. والصّواب ما أثبتنا ودلّ عليه قوله بعد هذا: لما يطرأ عليه من الحالات.

(14) لاَ: ساقطة من س.

(15) في س: كم أو مَا, والصّواب ما أثبتنا لما سيأتي.

(16) لاَ: ساقطة من ع.

يَقْتَرِنُ بِهِ مِنَ الْحَرَكَاتِ, جَرَى فِي الْكَلاَمِ[1] مَجْرَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ مُعَرَّفًا أَوْ مُنَكَّرًا, ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا,[2] مُشَارًا نَحْوَهُ أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ أَوْ مُنَبَّهًا عَلَيْهِ, مُخْبَرًا بِهِ أَوْ عَنْهُ, فِي إِيجَابٍ مُمْكِنٍ أَوْ نَفْيِهِ.

فَالنَّوْعُ الْأَوَّلُ يَنتَصِبُ فِي فِعْلٍ حَقِيقَةً وَيَرْتَفِعُ مَجَازًا, لِأَنَّهُ لِلِاسْتِقْرَارِ لاَ لِلْإِخْبَارِ, فَعَمَلُ (فَعَلَ) وَ(فُعِلَ)[3] فِيهِ وَاحِدٌ, وَكَذَلِكَ الْحَدَثُ لِأَنَّهُ لِنَفْسِهِ لاَ لِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِن فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ بِهِ.[4]

وَالنَّوْعُ الثَّانِي يَرْتَفِعُ فِي فِعْلٍ حَقِيقَةً وَلاَ يَجُوزُ النَّصْبُ فِيهِ, لِأَنَّهُ بِمَحَلِّ الْمَفْعُولِ بِهِ مِن مَوْضُوعٍ فِيهِ, أَوْ مُضَافٍ إِلَيْهِ,[5] أَوْ مَنقُولٍ عَنْهُ, أَوْ مَسْؤُولٍ مِنْهُ, وَمَا نَصَّهُ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ – مِنَ النَّصْبِ فِيهِ مِنَ الْوَهْمِ الَّذِي لاَ اِنفِكَاكَ لِلْإِنسَانِ مِنْهُ, وَلاَ مَحِيدَ لِأَحَدٍ[6] عَنْهُ.

وَالنَّوْعُ الثَّالِثُ يَجْرِي بِوُجُوهِ الْإِعْرَابِ اِسْتِعَارَةً أَوْ مَجَازًا أَوْ تَوَسُّعًا,[7] عَلَى مَا سَطَّرَ مِنَ[8] الْأَبْوَابِ, فَهَذِهِ قَوَاعِدُ الْقَوْلِ عَلَى الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ الَّتِي[9] لاَ يُحْرِمُهَا الْهَادِي[10] وَلاَ يَضِلُّ عَنْهَا السَّارِي إِن شَاءَ شَاءَ اللَّهُ, وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ.[11]

(**ش**): هَذِهِ كُلُّهَا تَقَاسِيمُ وَأَغْرَاضٌ لَمْ يُبَرْهِنْ عَلَيْهَا وَلاَ اِسْتَدَلَّ فَكَيْفَ يُكَلِّمُ هَذَا إِلاَّ بِأَن يُقَابِلَ دَعَاوِيهِ بِدَعَاوِي الْقَوْمِ خَاصَّةً؟

ثُمَّ نَعُودُ إِلَى عَمُودِ الْكَلاَمِ فِيمَا وَقَعَ الْقَصْدُ[12] إِلَيْهِ مِنَ التَّنبِيهِ[13] عَلَيْهِ بِحَوْلِ اللَّهِ:

---

(1) فِي الْكَلاَمِ: ساقطة من ع.

(2) في ع: معرفا ومنكّرا ظاهر ومُضمرا.

(3) في س: فُعل وفَعَل.

(4) في س: من فاعل ومفعول.

(5) في س: مضاف إليْه ومؤضُوع فيه.

(6) في ع: له.

(7) في ع: تَوسُطًا.

(8) في س: في.

(9) في س: الذي.

(10) في س: الحادي.

(11) في س: وهو المستعمل, وفي ع بزيادة : (لاَ رَبَّ سِوَاهُ) والظّاهر أنّها زيادة من النّاسخ لانفراد هذه النّسخة بها في المواضع الّتي وردت فيها.

(12) في س: المقصود.

(13) في س: التثنية.

ثُمَّ قَالَ: (**وَإِنَّمَا يَتَعَدَّى إِلَى جَمِيعِ ضُرُوبِ**[1] **أَسْمَاءِ الزَّمَانِ كَمَا يَتَعَدَّى إِلَى جَمِيعِ ضُرُوبِ أَسْمَاءِ الْمَصَادِرِ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي أَنَّ الدَّلاَلَةَ وَقَعَتْ عَلَيْهِمَا مِن لَفْظِ الْفِعْلِ**).[2] وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ, لِأَنَّ لَفْظَ (ضَرَبَ) غَيْرُ لَفْظِ (أَمْسِ), وَ(يَضْرِبُ) غَيْرُ لَفْظِ (الْيَوْمَ), وَ(سَيَضْرِبُ) غَيْرُ لَفْظِ (غَدًا),[3] وَإِنَّمَا دَلَّ عَلَيْهِ لِانْجِرَارِهِ مَعَهُ فِي أَحْوَالِهِ مِنَ الْعَدَمِ وَالْوُجُودِ, كَمَا يَنجَرُّ الشَّكْلُ وَالصُّورَةُ مَعَ اللَّوْنِ[4] عَلَى مَا بَيَّنَّا فِيمَا مَضَى.[5]

(**ش**): لَيْسَ بِخَطَإٍ فَاحِشٍ كَمَا قَالَ لِأَنَّ النَّحْوِيِّينَ لَمْ يُرِيدُوا مَا ذَكَرَ وَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنَّ الْمَفْعُولَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ بِبُنْيَتِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ بِحُرُوفِهِ وَكِلاَهُمَا أَعْنِي الْبُنْيَةَ وَالْحُرُوفَ قَدِ اِشْتَمَلَ عَلَيْهَا لَفْظُهُ ... لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَتْ عَلَيْهَا أَيْ عَلَى الْحَدَثِ وَالْبُنْيَةِ مِن لَفْظِ الْفِعْلِ صَحِيحٌ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ لَهُ ..... مُغَالَطَةٌ أَوْ جَهْلٌ صَرِيحٌ.

ثُمَّ قَالَ:[6] (**فِي جَمِيعِ ضُرُوبِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ**).[7] فَأَسَاءَ[8] الْعِبَارَةَ بِقَوْلِهِ:[9] (**ضُرُوبِ**), وَأَخْطَأَ وَأَخْطَأَ فِي إِطْلاَقِ التَّعَدِّي عَلَى جَمِيعِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ, وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ التِّسْعَةَ عَشَرَ لاَ يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ الَّتِي هُوَ بِسَبِيلِهَا.

ثُمَّ قَالَ: (**فَلَمَّا اِجْتَمَعَا فِي تَعَدِّي الْفِعْلِ**).[10] وَلَمْ يَأْتِ بِجَوَابِ[11] (لَمَّا), وَهَذِهِ أَغْرَاضٌ لاَ تَسَعُهَا الْعُقُولُ, وَأَوْقَارٌ لاَ تَنْهَضُ بِهَا الْفُيُولُ,[12] فَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

(**ش**): لَيْسَ تَحْتَ هَذَا إِلاَّ بَرْدٌ وَمُنَاقَشَتُهُ لَوْ نُوقِشَ بِهَا ... الثَّابِتَةِ فِي الْإِيضَاحِ فَلَمَّا اِجْتَمَعَا فِي هَذَا الْمَعْنَى اِجْتَمَعَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى جَمِيعِ ضَرْبِهِمَا مِمَّا قُلْنَاهُ أَوَّلاً أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ له أَن يُقَابِلَ كِتَابَهُ وَحِينَئِذٍ يَنظُرُ فِيهِ وَإِذَا أَهْمَلَ هَذَا الْقَدْرَ فَمَا عَسَى أَن يَفْعَلَ فِي غَيْرِهِ؟ هَذِهِ الْأُمُورُ أَيُّهَا الشَّيْخُ لاَ يُدْرِكُهَا أَهْلُ الْبَطَالَةِ وَالتَّوَانِي.

---

(1) في ع: ظروف.

(2) الإيضاح 157 – 158. وفيه: إلى جميع ضروب المصادر.

(3) في س: غد.

(4) في س: مع اللون الملون. والظاهر أنّ كلمة (الملون) مقحمة هنا.

(5) انظر الصّفحة 13 من التّحقيق.

(6) في ع: وقال.

(7) الإيضاح 157.

(8) في ع: وأسماء.

(9) في ع: لقوله.

(10) الإيضاح 158. وقد وقع سقط في نسخة ابن الطّراوة من كتاب الإيضاح بسبب انتقال النّظر, ونصّ أبي عليّ: فلمّا اجتمعا في هذا المعنى اجتمعا في تعدّي الفعل إلى جميع ضروبهما.

(11) في ع: لجواب.

(12) الفيول: جمع فيل وفي المثل: أثقل من الفيل. زهر الأكم 11/2.

فَصْـلٌ

وَقَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: (**وَمِمَّا اِسْتُعْمِلَ ظَرْفًا وَلَمْ يُسْتَعْمَلِ اِسْمًا نَحْوُ ذَاتَ مَرَّةٍ**).[1]

قَالَ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فِي بَابِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْمَصْدَرُ حِينًا لِسَعَةِ الْكَلاَمِ وَالاِخْتِصَارِ: (إِلاَّ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي لُغَةِ لِخَثْعَمَ ذَاتَ مَرَّةٍ وَذَاتَ لَيْلَةٍ). ثُمَّ قَالَ:[2] (قَالَ رَجُلٌ مِنْ خَثْعَمَ:[3]

عَزَمْـــتُ عَلَـــى إِقَامَـــةِ ذِي صَـــبَاحٍ لِأَمْـــرٍ مَـــا يُسَـــوَّدُ مَـــن يَسُـــودُ)[4]

(**ش**): نَقَدَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ أَن لَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ اللُّغَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا سِيبَوَيْهِ عَنْ خَثْعَمٍ وَسِيبَوَيْهِ إِنَّمَا ذَكَرَهَا عَلَى الْقِلَّةِ وَأَنَّ غَيْرِهِم مِنَ الْعَرَبِ عَلَى خِلاَفِهِ وَمِثْلُ هَذَا لاَ يَكُونُ تَرْكُ ذِكْرِهِ نَقْدًا لِأَنَّ الْقَلِيلَ لاَ يُحْفَلُ بِهِ.

ثُمَّ قَالَ فِي الْبَابِ قَبْلَ هَذَا: (وَتَقُولُ فِي الْأَمَاكِنِ: سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الشِّمَالِ, لِأَنَّكَ تَقُولُ: دَارُهُ ذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الشِّمَالِ).[5]

(**ش**): أَيُّ شَيْءٍ أَن يُنقَلُ ذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الشِّمَالِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الشِّمَالِ مُمْكِنَانِ إِلاَّ إِن ظَنَّ أَنَّ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَذَاتَ مَرَّةٍ بَابٌ آخَرُ فَهَذِهِ نِهَايَةُ الْجَهْلِ.

ثُمَّ ذَكَرَ (سَحَرَ) وَبَابَهُ إِذَا أَرَدتَهُ لِيَوْمٍ بِعَيْنِهِ,[6] فَقَرَنَهُ بِمَا لاَ يَتَمَكَّنُ فِي نَفْسِهِ, نَحْوَ (قَبْلَ) وَ(بَعْدَ) وَ(دُونَ) وَ(بَيْنَ), وَهَذَا تَخْلِيطٌ لاَ تَقُومُ بِهِ[7] دِلاَلَةٌ, وَلاَ تَصِحُّ[8] مَعَهُ مَعْرِفَةٌ.

---

(1) الإيضاح 159. وفيه: وما استعمل ... فنحو ...

(2) قَالَ: ساقطة من ع بسبب انتقال النّظر.

(3) البيت من الوافر لأنس بن مدرك الخثعمي في فُرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي شرح أبيات سيبويه, لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي المعروف بالأسود الغندجاني, تح محمّد علي سلطاني, دار النبراس (مكتبة الغندجاني 1), دمشق – سوريا, 1400 هـ - 1980 م, ص 91.

(4) الكتاب 226/1 – 227. وفيه: مفارقا لذاتِ مرّةٍ وذاتِ ليلةٍ, وانظر نتائج الفكر ص 291 و299.

(5) الكتاب 221/1. في باب وُقوعِ الأسماءِ ظُروفا وتصحيحِ اللّفظِ على المعنى.

(6) الإيضاح 159. وفيه: فنحو ذات مرّة, وبكرا وسحَرا إذا عنيت سحرا بعينه ولم ترد سحرا من الأسحار, وضحى إذا أردت ضحى يومك, وعشيّة, وعتمة, إذا أردت عشيّة يومك, وعتمة ليلتك, وهذه الأسماء لا تستعمل إلاّ ظروفا.

(7) في س: بها.

(8) في ع: يصحُ.

(**ش**): أَيُّ شَيْءٍ فِي أَن قَرَنَ أَحَدَ[1] هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ بِالْآخَرِ وَكِلاَهُمَا غَيْرُ مُمْكِنٍ وَلَمْ يَذْكُرْ [أَبُو][2] عَلِيٍّ قَبْلَ وَبَعْدَ وَدُونَ وَدُونَ وَبَيْنَ لَكِنَّهُ ذَكَرَ مَا هُوَ مِثْلُهَا قَوْلُهُ: هَذَا تَخْلِيطٌ لاَ تَقُومُ[3] بِهِ دَلاَلَةٌ وَلاَ تَصِحُّ بِهِ مَعْرِفَةٌ وَلَيْسَ فِي ... تَخْلِيطٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا إِنَّمَا ذَكَرَ مَا لاَ يَتَمَكَّنُ مَعَ مَا يَتَمَكَّنُ[4] وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ التَّخْلِيطُ أَن لاَ يَذْكُرَ مَا لاَ يَتَمَكَّنَ مَعَ مَا يَتَمَكَّنُ وَأَمَّا وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ ... التَّخْلِيطُ.

وَنَحْنُ نَتَجَافَى عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: (**رُبَّمَا كَانَ الْعَمَلُ فِيهَا كُلِّهَا, وَرُبَّمَا كَانَ فِي بَعْضِهَا**).[5] لِأَنَّ غَيْرَهُ قَدْ قَدْ شَارَكَهُ فِي هَذَا الظَّنِّ, فَلَيْسَ قَصْدُنَا بَسْطَ[6] الْقَوْلِ فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ نَظَرٌ, وَيَعْتَرِضُ عَلَيْهِ قِيَاسٌ قِيَاسٌ أَوْ سَمَاعٌ, فَقَدْ وَكَلْنَا ذَلِكَ إِلَى (**الْمُقَدِّمَاتِ**)[7] إِن شَاءَ اللَّهُ.[8]

(**ش**): هَذِهِ كُلُّهَا دَعْوَى لَمْ يَقُمْ عَلَيْهَا دَلِيلٌ فَلاَ يُكَلَّمُ صَاحِبُهَا إِلاَّ بِمُقَابَلَتِهِ بِنَقِيضِ دَعْوَاهُ فَلَوِ اِسْتَدَلَّ نُظِرَ فِي دَلِيلِهِ لِأَنَّا نَقُولُ: لَيْسَ مِن شَرْطِ الْمُوعِي أَن يَمْلَأَ وِعَاءَهُ فَكَذَلِكَ لَيْسَ مِن شَرْطِ الظَّرْفِ أَن يُعْمَلَ فِيهِ.

ثُمَّ قَالَ: (**سِرْتُ فَرْسَخًا وَبَرِيدًا وَمِيلاً**).[9] وَهُوَ يَرَى[10] أَنَّهَا بِمَنزِلَةِ مَا يَكُونُ ظَرْفًا, وَهَذَا أَيْضًا أَيْضًا بِمنزِلَةِ مَا قَبْلَهُ مِمَّا شُورِكَ فِيهِ, غَيْرَ أَنَّ مِنَ الْحَقِّ عَلَيْنَا أَن نُشِيرَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ لِمَن فَهِمَ عَنَّا مَا أَصَّلْنَاهُ فِي الْقَوَاعِدِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ هَذَا, فَيَنبَغِي أَن تَعْلَمَ أَنَّهُ لاَ يَكُونُ ظَرْفًا إِلاَّ مَا تَوَجَّهَ عَلَيْهِ أَن يَكُونَ جَوَابًا لِـ (مَتَى) وَ(أَيْنَ), وَشَرْطُهُ أَن يَكُونَ مُقْتَضىً لاَ مُسْتَوْفىً, فَأَمَّا مَا يَقَعُ فِي جَوَابِ (مَا) وَ(كَمْ) فَهُوَ عَلَى غَيْرِ نَصْبِ الظَّرْفِ, وَشَرْطُهُ أَن يَكُونَ مُسْتَوْفًى لاَ مُقْتَضىً, فَلَمَّا أَلْفَاهُ النَّحْوِيُّونَ لَفْظُهُ[11] وَاحِدٌ اِلْتَبَسَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ حَتَّى نَصَبُوا عَلَى الظَّرْفِ مَا لاَ يَكُونُ ظَرْفًا أَبَدًا, أَبَدًا, وَأَجَازُوا فِيهِ النَّصْبَ فِي (فُعِلَ) حَقِيقَةً, وَجَعَلُوا الرَّفْعَ مَجَازًا, وَقَدْ بَيَّنَّا الصَّوَابَ فِي هَذَا كُلِّهِ مُفَصَّلاً وَمُجْمَلاً[12] فِي الْأَنْوَاعِ الثَّلاَثَةِ الْمَذْكُورَةِ, وَمَا أَعْلَمُ لِلنَّحْوِيِّينَ وَهْمًا أَوْحَشَ مِن تَجْوِيزِهِمْ: (سِيرَ

---

(1) أحد: ساقطة من الأصل ومتداركة فوق كلمة (هذين).

(2) ما بين معكوفين بياض في الأصل.

(3) في الأصل: لا يقوم.

(4) في الأصل: مع ما لا يتمكّن.

(5) الإيضاح 159.

(6) في ع: فليس قصدنا في بسط, والظّاهر أنّ (في) مقحمة هنا.

(7) في ع: ذلك للمقدّمات.

(8) في ع: والحمد لله.

(9) الإيضاح 159. ونصّه: وما كان العمل فيه كلّه فنحو صوت يوما, ومن ظروف المكان: سرت فرسخا وبريدا وميلا.

(10) في س: يريد.

(11) في س: لفظ.

(12) في س: أو مجملا.

سِيرَ بِهِ[1] يَوْمَانِ فَرْسَخَيْنَ),[2] بِجَمْعِ[3] هَذَيْنِ الْمُقَدَّرَيْنِ مِنَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فِي عَمَلٍ وَاحِدٍ, عَمَلٍ وَاحِدٍ, وَهَذَا[4] مَا[5] لَمْ يُوجَدْ[6] وَلاَ يُوجَدُ لِأَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ, وَلاَ يَسُوغُ لِذِي عَقْلٍ مِنْ غَيْرِهِم مِنْ غَيْرِهِم مِنَ الْأُمَمِ, عَلَى اِسْتِفَاضَةِ ذَلِكَ عَندَ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ وَأَصْفَافِهِم,[7] بِغَيْرِ دَلِيلٍ مِن شِعْرٍ شِعْرٍ وَلاَ مِن[8] قُرْآنٍ, إِلاَّ وَضْعًا أَلِفُوهُ,[9] وَقَوْلاً مَرَنُوا[10] فِيهِ وَاِعْتَادُوهُ.

(**ش**): هَذَا كَذِبٌ فَقَدْ حَكَوْا عَنِ الْكِسَائِيِّ[11] هَذَا سَارَ سُوَيْرًا فَرْسَخًا[12] وَهُوَ يَجْمَعُ هَذَيْنِ الْمُقَدَّرَيْنِ.

وَلَيْسَ هَذَا بِأَبْعَدَ[13] مِن تَجْوِيزِهِمْ: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ), وَهَذَا مِمَّا لاَ يَسِيغُهُ الْعَامَّةُ[14] دُونَ دُونَ مُعَانَاةِ النَّظَرِ, وَلَكِن بِالذَّوْقِ وَالْحِسِّ, وَعُذْرُ الْجَمِيعِ فِيهِ[15] مُلاَقَاةُ الذِّهْنِ لَهُ قَبْلَ تَمَكُّنِ الْفَهْمِ, وَالْعَادَةُ تَجْرِي فِي الْمُعْتَادِ مَجْرَى الطَّبْعِ فِي الْمَطْبُوعِ.

وَقَالَ: (**فَتَضُمُّ إِلَى الْعَدَدِ التَّعْرِيفَ**) بَعْدَ قَوْلِهِ: (**عِشْرِينَ فَرْسَخًا**)[16] وَنَحْوِهِ مِمَّا يَكُونُ تَمْيِيزًا, وَهُوَ يُرِيدُ الْعِدَّةَ,

(**ش**): قَوْلُهُ: وَهُوَ يُرِيدُ الْعِدَّةَ لَيْسَ اِسْمُ الْعَدَدِ عَدَدًا إِلاَّ[1] مَجَازًا إِنَّ جَعْلَهُ الْعِدَّةَ اِسْمًا دُونَ الْعَدَدِ تَحَكُّمٌ وَظَنٌّ[2] كَاذِبٌ.

---

(1) في س: سير بزيد.

(2) في الكتاب 223/1: وتقول: سير عليه فرسخانِ يومَيْنِ، لأنَّك شغلت الفعلَ بالفرسخَيْنِ، فصار كقولك: سير عليه بَعيرُك يومَيْنِ. وإن شئت قلت: سير عليه فرسخَيْنِ يومانِ، أيُّهما رفعتَه صار الآخَرُ ظرفا. وإن شئت نصبته على الفعل في سعة الكلام لا على الظَّرف.

(3) في ع: لجمع.

(4) هَذَا: ساقطة من س.

(5) ما: ساقطة من ع.

(6) في ع: يوجه.

(7) في س: وأصفاقهم.

(8) مِن: زيادة من س.

(9) في ع: ألّفوه.

(10) في س: مرقوا.

(11) في الأصل: عن ك.

(12) في شرح الكافية الشافية 1042/2 أنّ الكسائي حكى عن العرب: (ظننتني مرتحلا وسويرا فرسخا).

(13) في س: بأيسر.

(14) في س: الخاصّة.

(15) فِيهِ: ساقطة من س.

(16) الإيضاح 150. ونصّه: وجاز أن لا يكون مؤقّتا, تقول: كم سرتَ؟ فيقول: عشرين فرسخا, وكم أقمتَ؟ فيقول: ثلاثين يوما. ولا يمتنع أن تقول: الثّلاثينَ يوما, فيضمّ إلى العدد التّعريف, لأنّ التّعريف لا يُخرجه عن أن يكون عددا.

كَاذِبٌ.

وَالْعَدَدَ هُوَ الْمَعْدُودُ, وَالتَّعْرِيفُ لاَ يَلْحَقُهُ فِي الْقَوْلِ الْأَشْهَرِ, وَلَوْ قَالَهُ فِي الثَّلاَثَةِ وَالْمِائَةِ كَانَ جَائِزًا.

(**ش**): لَيْسَ كَمَا قَالَ كَمَا يَكُونُ الْعَدَدُ الْمَعْدُودَ يَكُونُ الْعَدَدُ مَا يُعَدُّ بِهِ وَهُوَ فِي كِلَيْهِمَا اِسْمٌ وَإِنَّمَا غَرَّهُ بَابُ النَّقْضِ والْقَبْضِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ فَيُطْلَبُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ حَرْفُهُ.

فَصْـلٌ

وَقَالَ فِي الْمَكَانِ: (**وَمَعْنَى الْمُبْهَمِ أَن**[3] **لاَ**[4] **يَكُونَ لَهُ نِهَايَةٌ مَعْرُوفَةٌ, وَلاَ حُدُودٌ مَحْصُورَةٌ, كَالْجِهَاتِ السِّتِّ**).[5] وَتَرَكَ الْوَسَطَ, وَهُوَ النُّقْطَةُ الَّتِي لاَ تَنقَسِمُ عِندَهُمْ, وَالْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ كَمَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْجِهَاتِ, وَكَمَا تَقُولُ: (جَلَسْتُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمَا), فَلاَ[6] يَتَرَاخَى ذَلِكَ عَنْهُمَا.

(**ش**): إِنَّمَا يَكُونُ الْوَسَطُ خَارِجًا مِن كَلاَمِهِ لَوْ كَانَ خَاصًّا بِالنُّقْطَةِ كَمَا قَالَ وَأَمَّا وَهُوَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِهَا وَلَكِن يَقَعُ عَلَيْهَا وَعَلَى أَكْثَرَ مِنْهَا فَلَيْسَتْ لَهُ نِهَايَةٌ مَعْرُوفَةٌ وَلاَ حُدُودٌ مَحْصُورَةٌ وَكَذَلِكَ بَيْنَ لَوْ كَانَ مَخْصُوصًا بِقَوْلِكَ: جَلَسْتُ بَيْنَهُمْ كَانَتْ لَهُ نِهَايَةٌ مَعْرُوفَةٌ وَحُدُودٌ مَحْصُورَةٌ وَأَمَّا وَهُوَ فِيهِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ بَيْنَ إِشْبِيلِيَّةَ وَقُرْطُبَةَ وَمِن بَغْدَادَ وَإِشْبِيلِيَّةَ فَلاَ نِهَايَةَ لَهَا مَعْرُوفَةٌ وَلاَ حُدُودَ مَحْصُورَةٌ وَكَذَلِكَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَحَوْلَ الشَّامِ وَحَوْلَ الْأَندَلُسِ لاَ نِهَايَةَ لَهُ[7] وَلاَ حُدُودَ مَحْصُورَةٌ.

وَمِنْهُ: (طُفْتُ حَوْلَ الْكَعْبَةِ),[8] وَ(سَعَيْتُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ), وَلَكِنَّهُ سَمِعَ بِالْمُبْهَمِ, فَلَمْ يُوقِع عَلَيْهِ صَرِيحَ الْفَهْمِ,[9] وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّ (خَلْفَ)[10] مُبْهَمٌ عَلَى كُلِّ مَكَانٍ, وَ(قَبْلَ) مُبْهَمٌ عَلَى كُلِّ زَمَانٍ, وَكَذَلِكَ (النَّاحِيَةُ) وَ(الْجَانِبُ) وَ(ذَاتُ الْيَمِينِ) وَ(ذَاتُ الشِّمَالِ)[11] وَ(شَرْقِي كَذَا) وَ(حُلَّةُ كَذَا), قَالَ:[12]

---

(1) في الأصل: عددالا.

(2) في الأصل: فظن.

(3) أَن: ساقطة من س

(4) في ع: ألاّ.

(5) الإيضاح 160. وفيه: أن لا تكون لها ... فمن ذلك الجهات السّتّ. وفي نسخة: كالجهات السّتّ.

(6) في س: ولا.

(7) في الأصل: لأنّها أيضا له. وهو تحريف.

(8) في س: حول البيت.

(9) في س: صَرِيح الفهم عليه, وما أثبتنا أنسب للسّجع في قوله: بالمبهم.

(10) في ع: خَلَف.

(11) وَذَاتُ الشِّمَالِ: ساقطة من ع.

(12) هذا عجز بيت من الطويل وصدره: سَرَى بعدما غارَ الثُّرَيَّا وبعدما لِبِشْرِ بن عَمْرِو بن مَرْثَدٍ في تاج العروس (حلل) 320/28. وهو من شواهد الكتاب 405/1. ولم ينسبه سيبويه. وانظر " أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه "

كَأَنَّ الثَّرَيَّا حُلَّةَ الْغَوْرِ[1] مُنْخُلُ

أَيْ قَصْدَهُ,[2] وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: (هُوَ مَوْضِعَهُ وَمَكَانَهُ),[3] وَالْمَوْضِعُ لاَ يَتَرَاخَى عَن شَاغِلِهِ, وَلاَ يَسْتَحِقُّ مَا فَضَلَ عَنْهُ أَن يُنسَبَ[4] إِلَيْهِ, وكَذَلِكَ الْيَمِينُ وَالشِّمَالُ لاَ يَتَرَاخَيَانَ تَرَاخِيَ الْفَوْقِ وَالتَّحْتِ وَالْوَرَاءِ وَالْأَمَامِ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِمَذْهَبٍ لِمُتَوَجِّهٍ, تَقُولُ: اِرْتَفِعْ وَاِسْتَفِلْ[5] وَتَقَدَّمْ وَتَأَخَّرْ, وَلاَ تَقُولُ ذَلِكَ فِي الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ.

(ش): قَوْلُهُ: وَالْمَوْضِعُ لاَ يَتَرَاخَى عَن شَاغِلِهِ يُرِيدُ أَنَّ الْمَوْضِعَ وَالْمَكَانَ وَالشِّمَالَ فِي قَوْلِكَ: هُوَ مَوْضِعَهُ وَمَكَانَهُ وَيَمِينَهُ وَشِمَالَهُ نِهَايَةٌ مَعْرُوفَةٌ وَحُدُودٌ مَحْصُورَةٌ لَكِنَّهُ كَمَا يَقَعُ الْمَوْضِعُ وَالْمَكَانُ وَالْيَمِينُ وَالشِّمَالُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي لَهُ فِيهِ نِهَايَةٌ مَعْرُوفَةٌ قَدْ تَقَدَّمَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ لاَ يَكُونُ نِهَايَةَ ... فَلَيْسَتْ لَهُ إِذَن نِهَايَةٌ مَعْرُوفَةٌ وَلاَ حُدُودٌ مَحْصُورَةٌ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (يَامِن بِأَصْحَابِكَ وَشَائِم بِهِمْ),[6] فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْيَمَنِ وَالشَّامِ وَإِن لَمْ يَكُن ثَمَّ يَمَنٌ وَلاَ شَامٌ, وَإِنَّمَا الْمَعْنَى: اِنحَرِفْ بِهِمْ عَنْ خَطِّ الْأَمَامِ إِلَى إِحْدَى الْحَاشِيَتَيْنِ, وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا الْعَوَامِلُ الَّتِي لاَ تَدْخُلُ عَلَى[7] الْأَمَامِ وَالْخَلْفِ وَالْفَوْقِ وَالتَّحْتِ, تَقُولُ: (اقْعُدْ عَن يَمِينِ الْأَمِيرِ), وَ(كُن[8] فِي شِمَالِهِ), وَ(تَنَحَّ عَن يَمِينِهِ), وَ(يَمِينُهُ أَشْرَفُ مِن شِمَالِهِ), وَ(لِيَمِينِهِ فَضْلٌ عَلَى شِمَالِهِ), وَلاَ يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فِي الْأَرْبَعَةِ الْبَاقِيَةِ[9] لِانْحِصَارِ هَذَيْنِ وَتَرَاخِي تِلْكَ.

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ هَذَا كَلاَمًا شُورِكَ فِيهِ فَلَمْ نَعْرِضْ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ, إِلاَّ أَنَّهُ مَكَّنَ الْقَوْلَ فِيهِ حَتَّى بَدَا عُوَارُهُ, وَتَبَيَّنَ شَيْنُهُ[10] وَعَارُهُ, بِقَوْلِهِ: بِصُوَرٍ وَخِلَقٍ, فَهُوَ بِذَلِكَ إِلَى الْأَنَاسِيِّ وَغَيْرِهِمْ أَقْرَبُ,[11] وَهَذَا ظَنٌّ مَا

ضمن (بحوث ومقالات في اللغة), ص 135.

(1) في ع: القوم.

(2) انظر الكتاب 405/1. قال سيبويه بعد الاستشهاد بالبيت: أي قَصْدَه، يقال: هو حِلَّةَ الغور أي قَصْدَه، سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب.

(3) حكاه سيبويه عن العرب في الكتاب 406/1.

(4) في س: أن ينيب.

(5) في ع: واستقلّ.

(6) قال ابن السّكّيت في إصلاح المنطق ص 294: ويقال: يا فلان يامِن بأصحابك, أي خذهم يمنة, ويا فلان شائم بأصحابك.

(7) في س: لا تدخل إلا على, و(إلاّ) هنا مقحمة, والصّواب ما أثبتنا ويدلّ عليه قول بعد هذا: (ولا يجوز شيء من هذا في الأربعة الباقية).

(8) في س: وكذلك.

(9) الْبَاقِيَةِ: ساقطة من س.

(10) في ع: شبهه.

(11) الإيضاح 160. وفيه: وأمّا ما كان من الأماكن مخصوصا, فإنّ الفعل الّذي لا يتعدّى إليه. لا تقول: أقمت بغداد ولا قعدت

لَهُ صُورَةٌ أَوْ هَيْئَةٌ.[1] لاَ يَصِلُ[2] الْفِعْلُ إِلَيْهِ عَلَى[3] تِلْكَ الْجِهَةِ الْبَتَّةَ, وَلَكِنْ إِذَا قُلْتَ: (جَلَسَ زَيْدٌ أَمَامَ الْجَبَلِ), فَلِلْجَبَلِ مِن زَيْدٍ نَصْبَةٌ[4] يُقَالُ لَهَا: (أَمَامٌ), وَلِزَيْدٍ مِن تِلْكَ النَّصْبَةِ[5] حَالٌ يَقَالُ لَهُ بِهَا: (مُتَقَدِّمٌ), وَلِلْجُلُوسِ مِن تِلْكَ النَّصْبَةِ[6] وَضْعٌ يُقَالُ لَهُ بِهَا[7] (ظَرْفٌ), فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِلْجُلُوسِ لاَ لِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ, وَهُوَ قَوْلُ النَّحْوِيِّينَ أَجْمَعِينَ: ظَرْفٌ لِلْقِيَامِ, وَظَرْفٌ لِلْقُعُودِ, وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: ظَرْفٌ لِزَيْدٍ, وَلَوْ قال:[8] (وَضْعٌ) كَانَ أَصْوَبَ, لِأَنَّ الظَّرْفَ يَفْضُلُ[9] عَمَّا فِيهِ, وَالْوَضْعُ مُطَابِقٌ لَهُ.

(ش): هَذَا غَيْرُ مُسَلَّمٍ مَتَى سَلِمَ أَنَّ الظَّرْفَ يَفْضُلُ عَن مَا وُضِعَ فِيهِ وَهُوَ قَدْ يَمْلَأُهُ الْمُوعِي وَقَدْ لاَ يَمْلَأُهُ؟

وَقَد تَلاَفَى سِيبَوَيْهِ هَذَا الْمَعْنَى فِي أَبْوَابِ[10] اِشْتِقَاقِ الْمَصْدَرِ وَالْمَكَانِ حِينَ ذَكَرَ (الْمَسْرُبَةَ)[11] وَ(الْمَشْرُقَةَ)[12] وَنَحْوَهَا بِقَوْلِهِ: (لَمْ يَرِدْ[13] مَصْدَرًا وَلاَ مَوْضِعًا لِفِعْلٍ).[14] فَفَرَّقَ بَيْنَ مَوْضِعِ الْفِعْلِ وَمَكَانِ الشَّيْءِ.

السّوق, ولا قمت المسجد, لأنّ هذه الأماكن مخصوصة كزيد وعمرو, وينفصل بعضها من بعض بِصُوَرٍ وخِلَقٍ, فهي في ذلك كالأناسيّ ونحوهم من الجثث المخصوصة. ووردت عبارة: (والأماكن إلى الأناسيِّ ونحوهم أقرب) في الكتاب 46/1.

(1) في س: أو يعينه.

(2) في ع: لا تصل.

(3) في ع: إليه إلا على , و(إلا) هنا مقحمة, يدلّ عليه قوله: (البتّة), وهي مختصّة بالنّفي.

(4) في س: نسبة. والنَّصبة: هيئة المتمكن في المكان كقيامه فيه أو قعوده أو بروكه واضطجاعه وما أشبه ذلك.

التّقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية, ابن حزم, تح إحسان عباس, دار مكتبة الحياة, بيروت – لبنان, ط1, 1900 م, ص 66.

(5) في س: النسبة.

(6) في س: النسبة.

(7) في س: لها به.

(8) في ع: ولو قالوا.

(9) في س: تفضل.

(10) في س: باب.

(11) في س: المشربة.

(12) في ع: والمشرفة.

(13) في الكتاب: لم ترد.

(14) الكتاب 91/4: باب اشتقاق الأسماء لمواضع بنات الثّلاثة الّتي ليست فيها زيادة من لفظها. ونصّه: وقالوا: الْمَسْرُبَةُ، فهو الشّعر الممدود في الصّدر وفي السّرّة، بمنزلة الْمَشْرُقَةِ، لم ترد مصدراً ولا موضعاً لفعل، وإنّما هو اِسم مخطّ الشّعر الممدود في الصّدر. وقال قبل هذا: ومثل ذلك: ... الْمَشْربة، وإنما هو اسمٌ لها كالغرفة. وكذلك المدهن. والمظلمة بهذه المنزلة، إنّما هو اِسم ما أخذ منك، ولم ترد مصدراً ولا موضع فعل. وفي س: موضعا للفعل.

(ش): كَذَبَ عَلَى سِيبَوَيْهِ مَا فَرَّقَ قَطُّ بَيْنَ مَوْضِعِ الْفِعْلِ وَمَكَانِ الْفِعْلِ بِالْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَ وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ جَرَيَانَ اِسْمِ مَكَانِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ فَسَوَاءٌ فِي هَذَا مَوْضِعُ الْفِعْلِ وَمَكَانُ الْفِعْلِ.

وَهَذَا حَسَنٌ جِدًّا إلاَّ[1] مَا قَالَهُ فِي آخِرِ بَابِ الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى[2] فَاعِلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ حِينَ ذَكَرَ (الْجَبَلَ) وَ(الْوَادِيَ) وَنَحْوَهُمَا مِمَّا تَقْتَرِنُ [3] بِهِ الْحَرَكَاتُ, وَلاَ تُقْطَعُ عَلَيْهِ الْعَوَامِلُ.[4]

(ش): انظُرْ كَيْفَ كَذَبَ لَهُ حَمَلاَنُهُ عَلَى سِيبَوَيْهِ فَمَاذَا[5] بِأَن يَقُولَ: هَذَا هُوَ الْحَسَنُ لاَ مَا قَالَهُ فِي مَوْضِعِ كَذَا. وَسِيبَوَيْهِ مِن جَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ بَرِيءٌ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ وَلاَ ذَكَرَ بِخَاطِرٍ مِثْلَهُ.

فَصْـلٌ

وَزَعَمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ:[6]

لَـــدْنٌ بِهَـــزِّ الْكَـــفِّ يَعْسِـــلُ مَتْنُـــهُ فِيـــهِ كَمَـــا عَسَـــلَ الطَّرِيـــقَ الثَّعْلَـــبُ

أَنَّهُ مَحْذُوفٌ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ كَأَنَّهُ عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ,[7] وَقَدْ ظَنَّ قَوْمٌ هَذَا وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ, وَإِنَّمَا وَإِنَّمَا قَالَ سِيبَوَيْهِ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ),[8] مُشِيرًا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي قَدَّمَ ذِكْرَهُ, لِأَنَّ الطَّرِيقَ صِفَةٌ غَالِبَةٌ

---

(1) في س: لا.

(2) في س: لا يتعدّى بإقحام (لا).

(3) في س: لا تقترن. بإقحام (لا).

(4) الكتاب 36/1 – 37: باب الفاعل الّذي يَتعدّاه فعلُه إلى مفعول. ونصّه: والأماكن إلى الأناسيّ ونحوهم أقرب. ألا ترى أنّهم يخصونها بأسماء كزيد وعمرو، وفي قولهم: مكة وعمان ونحوها، ويكون منها خلق لا تكون لكلّ مكان ولا فيه، كالجبل والوادي، والبحر. والدَّهرُ ليس كذلك. والأماكنُ لها جُثَّةٌ، وإنَّما الدّهرُ مُضِيُّ اللّيلِ والنّهارِ، فهو إلى الفعل أقربُ.

(5) في الأصل: فماذ.

(6) البيت من الكامل لساعدة بن جؤيّة الهذلي في ديوان الهذليّين 190/1, وشرح أشعار الهذليّين 1120/3. وفيهما: لذٌّ . والبيت من شواهد الكتاب 36/1.

(7) الإيضاح 161. ونصّه: وقد يُتّسعُ فيُحذف حرفُ الجرّ فيصل الفعل الّذي لا يتعدّى إلى ما كان مخصوصا من الأماكن وذلك نحو قول الشّاعر ... فذكر البيت. وقال في الحجّة 440/5: فقد أجريت المختصّة من هذه الظّروف مجرى غير المختصّة نحو قوله: كما عسل الطرق الثّعلبُ. ونحو: ذهبت الشام عند سيبويه. وانظر الحجّة 73/6.

(8) الكتاب 35/1 – 36. ونصّه: ومثلُ ذهبت الشامَ: دخلتُ البيت. ومثلُ ذلك قولُ ساعدةَ بنِ جُؤَيّةَ ... فذكرَ البيتَ.

عَلَى كُلِّ مَكَانٍ مُسْتَطْرَقٍ مِن بَرٍّ وَبَحْرٍ وَسَمَاءٍ[1] وَأَرْضٍ, قَالَ تَعَالَى: ﴿نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الْجِنّ: 9]. وَلَيْسَ[2] الطَّرِيقُ الَّذِي يَقْبَلُ صُورَةَ الْآثَارِ خَاصَّةً, وَلَكِنَّهُ كُلُّ[3] مَا يَتَوَجَّهُ سُلُوكُهُ, وَيُمْكِنُ وَطْؤُهُ, وَأَيْضًا فَإِنَّ الثَّعْلَبَ لاَ يُوَاطِئُ الطُّرُقَاتِ, وَلاَ يَأْلَفُ الْعِمَارَاتِ,[4] وَقَدْ حَكَى سِيبَوَيْهِ عَنِ عَنِ الْعَرَبِ: (ذُهِبَ بِهِ السُّوقُ وَسُلِكَ بِهِ الطَّرِيقُ).[5]

(**ش**): هَذَا الَّذِي زَعَمَهُ فِي الطَّرِيقِ ... لُغَةٌ قَلِيلَةٌ إِنَّمَا الطَّرِيقُ فِي اللُّغَةِ الَّذِي قَبِلَ الْآثَارَ فَإِن قِيلَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِقَرِينَةٍ تَقْتَرِنُ بِهِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ جُعِلَ كَذَلِكَ لاَ أَنَّهُ يَنطَلِقُ عَلَيْهِ اِسْمُ الطَّرِيقِ وَلاَ دَلِيلَ فِي سُلِكَ بِهِ الطَّرِيقَ كَمَا لاَ دَلِيلَ فِي عَسَلَ الطَّرِيقَ.

وَقَدْ تَفَشَّى[6] هَذَا فِي الْعَامَّةِ فَلاَ يَقُولُونَ غَيْرَهُ: (مُرَّ[7] طَرِيقَكَ) حَتَّى قَالُوا: (مُرُّوا طُرُقَاتِكُمْ).[8]).[8]

(**ش**): اِسْتِدْلاَلُهُ بِكَلاَمِ الْعَامَّةِ أَكْثَرُ شَيْءٍ سَهْوًا وَأَبْعَدُ عَنِ التَّحْصِيلِ.

وَمِثْلُهُ: هُوَ[9] دَرَجَ السُّيُولِ, وَفَوْتُ الْيَدِ,[10]

---

(1) وَسَمَاءٍ: ساقطة من س.

(2) في ع: ليس.

(3) في س: على.

(4) انظر رأي ابن الطراوة ورد أبي علي الشلوبين وابن أبي الربيع الإشبيلي عليه في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحبّ الدين محمّد بن يوسف المعروف بناظر الجيش, تح علي محمّد فاخر وجابر محمّد البراحة, وإبراهيم جمعة العجمي, وجابر السيد مبارك, وعلي السنوسي محمّد, ومحمّد راغب نزّال, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة, القاهرة – مصر, ط1, 1428 هـ - 2007 م, 1991/4, و1996/4.

(5) الكتاب 224/1.

(6) في ع: فشى.

(7) في ع: من.

(8) قال أبو حيّان: وذهب بعض النّحاة ومنهم ابن الطّراوة إلى أنّ انتصاب الطّريق ظرفا يجوز أن يكون في فصيح الكلام, قال: وذلك مشهور في الكلام جار على القياس, ومنه قول العرب: (أبعده اللّه وأسحقه وأوقد نارا إثْرَهُ). قال: ويقال: ذهبتُ طريقي ومُرُّوا طرقاتِكم, وأنشدوا:

وقـــد قعـــدوا أنفاقهـــا كـــلّ مقعـــد ... ويَهْـــوِي مخارمَهـــا هُـــوِيَّ الأجـــدلِ

وهذا عند غيرِ ابنِ الطّراوة ضرورة. ارتشاف الضّرب, أبو حيّان الأندلسي, تح رجب عثمان محمّد, مراجعة رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط1, 1418 هـ - 1998 م, 1438/3.

(9) هُوَ: ساقطة من ع.

(10) انظر الكتاب 415/1 – 416.

(ش): لاَ دَلِيلَ فِي هَذَا لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَن يَكُونُوا أَحَذُوا الدَّرَجَ ... الطَّرِيقِ لَمَّا فِي مَعْنَاهُ. وَمِن كَلاَمِهِمْ حَمْلُ اللَّفظِ عَلَى مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ.

وَقَوْلُهُ:[1]

يَهْوِي مَخَارِمَهَا هُوِيَّ الْأَجْدَلِ[2]

وَأَمَّا قَوْلُهُ:[3]

فَلَأَبْغِيَنَّكُمْ قَنًا وَعُوَارِضًا وَلَأُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لاَبَةَ ضَرْغَدِ

فَإِنَّ الْعَرَبَ اِحْتَمَلَتْ (بَغَى)[4] عَلَى الْحَذْفِ لِقُوَّةِ الدَّلاَلَةِ عَلَى الْحَذْفِ,[5] فَقَالُوا فِي الْكَلاَمِ: الْكَلاَمِ: (اِبْغِنِي[6] خَادِمًا) بِوَصْلِ الْأَلِفِ وَقَطْعِهَا,[7] وَمِنْهُ[8] قَوْلُهُ:[9]

لَئِن لَبَنُ الْمِعْزَى بِمَاءٍ مُوَيْسِلٍ بَغَانِي دَاءً إِنَّنِي لَسَقِيمُ

وَكَذَلِكَ (إِلَى) فِي حَذْفِ الْقَرِينَةِ[10] لِقُوَّةِ الدَّلاَلَةِ عَلَى الضَّمِّ.

---

(1) هذا عجز بيت من الكامل وصدره: وإذا رميتَ به الفِجاج رأيتَه. لأبي كبير عامر بن الحليس الهذلي في ديوان الهذليّين 94/2, وشرح أشعار الهذليّين 1074/3. والرواية فيهما: ينضو هويّ.

(2) في س: الأجد.

(3) البيت من الكامل لعامر بن الطفيل في الكتاب 163/1, و214/1. وقال القيسي: البيت لطفيل الغنوي ويروى لعامر بن الطفيل. إيضاح شواهد الإيضاح 215/1. وقد ذكره أبو عليّ في الإيضاح 161-162 بعد البيت السّابق وقال: والمعنى: كما عسل في الطّريق ولأبغينّكم بقنًا وعوارض.

(4) في ع: احتملت في بغى, بإقحام (في).

(5) في س: الحرف.

(6) في ع: ابغي. وهو تحريف, لأنّ الياء تحذف في الأمر فيقال: (ابغ) والصّواب ما أثبتنا ويدلّ عليه قوله بعده: (بغاني).

(7) انظر اللّسان (بغا) 77/14.

(8) في س: ومثله.

(9) البيت من الطويل لواقد بن الغطريف الطائي شرح الحماسة للتبريزي 391/2, واللسان (وسل) 725/11, و(بغا) 77/14.

(10) في س: العربيّة. وهو تحريف.

فَصْـلٌ

وَزَعَمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ: (هُمَا خَطَّانَ جَنَابَتَيْ أَنفِهَا) مِنَ الشَّاذِّ الَّذِي يُحْفَظُ وَلاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ,[1] وَهَذَا سَهْوٌ وَجَهْلٌ بِمَا[2] نَصَّهُ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ –[3] فِي كِتَابِهِ[4] فِي بَابِ مَا بَابِ مَا يَنتَصِبُ مِنَ الْأَمَاكِنِ وَالْوَقْتِ: (وَيُقَالُ: (هُمَا خَطَّانِ جَنَابَتَيْ أَنفِهَا) يَعْنِي الْخَطَّيْنِ الَّذَيْنِ اكْتَنَفَا جَنْبَيْ أَنفِ الظَّبْيَةِ, قَالَ الشَّاعِرُ, وَهُوَ الْأَعْشَى:[5]

نَحْـنُ الْفَـوَارِسُ يَـوْمَ الْحِنْـوِ ضَـاحِيَةً[6] جَنْبَـيْ فُطَيْمَـةَ لاَ مِيـلٌ وَلاَ عُـزُلُ)[7]

فَهَذَا النَّصُّ الَّذِي لاَ يُمْكِنُ دَفْعُهُ, وَلاَ يَسَعُ جَهْلُهُ, وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:[8]

فَبِـتْنَ جَنَـابَتَيَّ مُطَرَّحَـاتٍ وَبِـتُّ أَحُـلُّ[1] مَعْقُـودَ الْخِتَـامِ

---

(1) الإيضاح 162. ونصّه: وقد استعملوا أسماءَ مخصوصةً استعمال الظّروف, وحكم ذلك أن يحفظ ولا يقاس, وذلك قولهم: هما خطّان جنابتي أنفها, يعني الخطّين اللّين اكتنفا أنف الظّبية.

(2) في س: ما.

(3) رَحِمَهُ اللَّهُ: زيادة من ع.

(4) فِي كِتَابِهِ: ساقطة من ع.

(5) البيت من البسيط للأعشى في ديوانه ص 63. ورواية الديوان: يوم العين.

(6) في س: الحمو صاحبه.

(7) الكتاب 405/1 – 406. وفيه: وقال الشّاعر. ولم يتعرض أبو علي لتفسير هذا الموضع من كلام سيبويه في التعليقة.

(8) البيت من الكامل من أبيات أنشدها الفرزدقُ سليمانَ بن عبد الملك في أبيات فقال له سليمانُ: أحللت [في المطبوع: أخللت] بنفسك، أقررت عليها عندي بالزّنا، وأنا إمامٌ فلابدّ لي من إقامة الحدّ عليك! قال: ومن أين أوجبته عليّ؟ قال: لقول اللّه عزّ وجلّ: ﴿**ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ**﴾. قال الفرزدق: فإنّ كتاب الله يدرؤه عنّي، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿**وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ۝٢٢٤ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ۝٢٢٥ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ۝٢٢٦**﴾. فأنا قلت ما لم أفعل. الشّعر والشّعراء 469/1. وفي الجليس الصّالح الكافي والأنيس النّاصح الشّافي لأبي الفرج المعافى بن زكريّا الجريري, تح عبد الكريم سامي الجندي, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط1, 1426 هـ – 2005 م, 598/1 أنّ الفرزدقَ أنشدها عبدَ الملك بنَ مروان.

(ش): لَيْسَ سَهْوًا وَلاَ جَهْلاً بِمَا نَصَّهُ سِيبَوَيْهِ وَلَكِنَّهُ ...أَنَّهُمْ غَيْرُ الَّذِي نَظَرَهُ سِيبَوَيْهِ عَلَى مَعْنَى الزِّيَادَةِ .....

فَصْـلٌ

وَجَعَلَ بِإِزَاءِ (جَنَابَتَيْ أَنفِهَا): (مَنَاطَ الثُّرَيَّا) وَنَحْوَهُ,[2] وَلَيْسَ مِن بَابِهِ, وَإِنَّمَا هُوَ مِن بَابِ مَا شُبِّهَ مِنَ الْأَمَاكِنِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْمَكَانِ غَيْرِ الْمُخْتَصِّ, وَهَذَا النَّوْعُ[3] أَجَرَاهُ سِيبَوَيْهِ عَلَى الشُّذُوذِ,[4] وَهُوَ قِيَاسٌ مُطَّرِدٌ لِأَنَّهُ تَشْبِيهٌ, وَذَلِكَ أَنَّ (مَفْعِلاً) لاَ[5] يَعْمَلُ فِيهِ الِاسْتِقْرَارُ, وَإِنَّمَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا اِشْتُقَّ مِن لَفْظِهِ, فَإِذَا كَانَ تَشْبِيهًا[6] جَازَ لِأَنَّ الْوُقُوعَ فِي غَيْرِهِ مِمَّا يُشَبَّهُ[7] بِهِ.

وَأَنشَدَ:[8]

كَانَ مِنَّا بِحَيْثُ يُعْكَى الْإِزَارُ[9]

(ش): لاَ يَنبَغِي أَن يَطَّرِدَ لِأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مَكَانَهُ نَصَّ عَلَى إِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ وَلاَ يَنبَغِي أَن يَكُونَ ذَلِكَ جَائِزًا لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَن يَكُونَ مِفْعَلٌ يَعْمَلُ فِيهِ الِاسْتِقْرَارُ فَتَكُونُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي اِمْتِنَاعِ الْحَذْفِ فِيهَا وَالْإِقَامَةِ كَمَسْأَلَةِ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ: (لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ الْحِمَارِ).[10] فَجَمَعَ سِيبَوَيْهِ هُنَا حَذْفَ

---

(1) في ع: أَجَلّ.

(2) الإيضاح 162. ونصّه: وذلك قولهم: هما خطّان جنابتي أنفها, يعني الخطّين اللّين اكتنفا أنفَ الظّبية, وزيد متّي مناط الثّريّا, وهو متّي معقد الإزار, ومقعد القابلة, وذلك إذا لصَق به من بين يديه وأمّا معقد الإزار فيريد به قرب المنزلة.

(3) في س: المكان.

(4) الكتاب 413/1- 414. ونصّه: وهو منك مَناطَ الثُّرَيَّا... وليس يجوز هذا في كلّ شيء، لو قلت: هو متّي مَجْلِسَكَ أو مُتَّكأَ زيدٍ، أو مَربِطَ الفرسِ، لم يَجُزْ. فاستَعملْ من هذا ما استَعملتِ العربُ، وأَجِزْ منه ما أجازوا.

(5) لاَ: ساقطة من ع.

(6) في س: شبيها.

(7) في س: شبه.

(8) هذا صدر بيت من الخفيف لحصين بن بكير الربعي في حاشية شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص 160. وفيها أنّ أصله:

كان منا بحث تعكى الأزره قعد عن كل لئيم طحرهْ وأنّ ابن بري غيّره.

(9) الإيضاح 162. وفيه: قَدْ كَانَ مِنَّا حَيْثُ تُعْكَى الأُزُرُ. ...

(10) الكتاب 361/1. ونصّه: وزعم الخليل أنه يجوز: (له صوتٌ صوتُ الحمار) على الصفة لأنّه تشبيه، فمن ثم جاز أن توصف النكرة به.

الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ لِمَا أَدَّى إِلَيْهِ ذَلِكَ عَلَى النَّكِرَةِ مِن مَعْنًى فَكَذَلِكَ يَنبَغِي أَن تَكُونَ مَسْأَلَةُ الْأَمَاكِنِ الْمُخْتَصَّةِ بَلْ هَذِهِ يَنبَغِي أَن تَكُونَ أَشَدَّ اِمْتِنَاعًا لِمَا فِيهَا مِن زِيَادَةِ[1]الْحَذْفِ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ إِلاَّ حَذْفُ مُضَافٍ خَاصَّةً وَهُنَا حُذِفَ حُذِفَ مَوْصُوفُ مُضَافٍ وَمَعَ كُلِّ مَحْذُوفٍ مِنْهَا إِقَامَةُ شَيْءٍ مَقَامَهُ فَكَانَت هَذِهِ أَذْهَبَ فِي الِامْتِنَاعِ.

وَحَكَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو[2] أَنَّ الْإِزَارَ هُنَا الْمَرْأَةُ, وَهَذَا التَّفْسِيرُ خَطَأٌ, لِأَنَّ الْعَكْوَ[3] هُوَ الشَّدُّ,[4] وَلاَ الشَّدُّ,[4] وَلاَ مَعْنَى لَهُ فِي الْمَرْأَةِ.

(**ش**): هَذَا هُوَ سُوءُ فَهْمٍ مِن قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّ الْإِزَارَ هُنَا الْمَرْأَةُ أَنَّهُ يَعْنِي مِنْهَا الْبَيْتَ الَّذِي هُوَ:

كَانَ مِنْهَا بِحَيْثُ يُعْكَى الْإِزَارُ

وَإِنَّمَا يَعْنِي مِن قَوْلِهِ: (مَعْقِدُ الْإِزَارِ) كَأَنَّهُ يَقُولُ: هُوَ مِنِّي بِالْمَوْضِعِ الَّذِي عَقَدْتُ فِيهِ الْوُدَّ لِأَهْلِي وَكَنَّى بِالْإِزَارِ الَّذِي هُوَ الْمَرْأَةُ عَنِ الْأَهْلِ كَأَنَّهَا أَصْلُ الْأَهْلِ فَكَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: هُوَ مِنِّي مَعْقِدَ الْإِزَارِ هُوَ مِنِّي كَأَهْلِي فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَتَمَعْنَى وَأَمَّا الَّذِي فَهِمَ هُوَ فَلاَ يَتَمَعْنَى أَصْلاً وَقَوْلُهُ: إِنَّ الشَّدَّ لاَ مَعْنَى لَهُ فِي الْمَرْأَةِ صَحِيحٌ وَلَكِنَّ أَبَا عَلِيٍّ لَمْ يُرِدْهُ وَإِنَّمَا رَدَّ فَهْمَهُ السَّيِّءَ لاَ مَا نَصَّ أَبُو عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهِ.

وَأَنشَدَ:

كَانَ مَكَانَ الثَّوْبِ مِنْ حَقْوَيْهَا[5]

وَإِنَّمَا هُوَ: (مِنْ حِقْوَيَّهْ), الهَاءُ لِلسَّكْتِ, وَقَبْلَهُ:

إِنِّي اِمْرُؤٌ أَبْكِي[1] **عَلَى جَارِيَّهْ**

---

(1) في الأصل: من زياة.

(2) في ع: عن أبي عمرو بن العلاء. وفي الإيضاح ص 163: وقد فسر أبو [عمر] الإزار هنا المرأة. وعلق المحقق بقوله: (كذا في ط. وفي النسخ كلها: أبو عمرو. وروي قول أبي عمر في اللسان معزوا لأبي عمرو الجرمي. والأرجح فيما ورد في النسخ واللسان أنه تحريف. فالمشهور في كتب [في المطبوع: كتاب] التراجم أنّ الجرمي هو أبو عمر وليس أبا عمرو). وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ص 645. قلت: كناه في اللّسان أبا عمرو في بعض المواضع: (أزر) 18/4, و(رسس) 97/6, و(حبرك) 409/10, و(شمل) 370/11. وكناه: أبا عمر في مواضع أخرى: (حرف الجيم) 205/2, و(يسر) 298/5. و(كلا) 228/15, 229. فيبدو أنهما كنيتان له وليس تحريفا. والإزار الذي فسره الجرمي بالمرأة في اللسان هو قول الشاعر: فِدىً لَكَ مِنْ أَخي ثِقَةٍ إزاري. وفي إيضاح شواهد الإيضاح 218/1: قال أبو علي وفسّر أبو عمر الجرمي الإزار ههنا المرأة.

(3) في ع: العَكْرُ.

(4) انظر اللسان (عكا) 83/15.

(5) الإيضاح 162. ولم ينسبه.

فَلَوْ هَلَكْتُ بَكَيَا عَلَيَّهْ كَانَا مَكَانَ الثَّوْبِ مِنْ حَقْوَيَّهْ[2]

[(ش)]:[3] قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ حِقْوَيَّه الْهَاءُ هَاءُ السَّكْتِ لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ ... لِأَنَّهُ كَمَا حَقَّقَهُ هُوَ كَذَيْل مَكَان الثُّبُوتِ مِنْ حِقْوَيَّهْ يُمْكِنُ أَن يَكُونَ أَبُو عَلِيٍّ قَدْ حَفِظَ شِعْرًا آخَرَ كَانَ مَكَانَ الثَّوْبِ مِنْ حِقْوَيْهَا أَوْ يَكُونَ ذَلِكَ تَحْرِيفًا مِن النَّاقِل فَإِذَا اِحْتُمِلَ ذَلِكَ هذين الْوَجْهِيْنِ لَمْ يَكُن لِمَوْضِعِ مَوْضِعٌ آخَرَ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

وَاِسْتَشْهَدَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سَبَأ: 33] بِقَوْلِ الرَّاجِزِ:[4]

تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَن تَقِيلِي

غَدًا بِجَنبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ[5]

كَأَنَّهُ أَرَادَ تَقِيلِيهِ,[6] وَإِذَا كَانَ الْعَائِدُ مَحْذُوفًا لَمْ يُقَدَّرْ إِلاَّ حَقِيقَةً لاَ مَجَازًا, وَالصَّوَابُ: أَن تَقِيلِي فِيهِ.

(ش): هَذَا كَلاَمُ مَن لَمْ يَفْهَمِ الْمَسْأَلَةَ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ حَذْفُ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ الْعَائِدِ مِنَ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ وَأَنَّهُ لاَ يُقَالُ: رَأَيْتُ رَجُلاً مَرَرْتُ بِهِ لَمْ يُجِزْ أَن تَقِيلِي فِيهِ وَإِذَا لَمْ يَجُزْ تقْدِيرُ هَذَا الَّذِي الْكَلاَمِ حَقِيقَةً[7] ... الضَّرُورَة ... أَن تُقَدِّرَ تَقِيلِيه الَّذِي هُوَ مَجَازٌ وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ الْمَجَازُ إِذَا وُجِدَ السَّبِيلُ إِلَى تَقْدِيرِ الْحَقِيقَةِ وَهَذَا لَمْ نَجِدْ فِيهِ سَبِيلاً إِلَى تَقْدِيرِ الْحَقِيقَةِ فَلَمْ يَكُن بُدٌّ مِن تَقْدِيرِ الْمَجَازِ بِرَغْمِ أَنفِهِ.

وَأَنشَدَ:[8]

---

(1) في س: بكا.

(2) الرّجز لأبي جندب بن مرة الهذليّ في ديوان الهذليّين 86/3, وشرح أشعار الهذليّين 249/1. وقبل الشطر الثاني: أبكي على الكعبيّ والكعبيّه. ورواية فيهما: ولو هلكت.

(3) ما بين معكوفين زيادة ساقطة من الأصل.

(4) في س: الزّجاج. تحريف. والرجز لأحيحة بن الجلاّح في شرح التصريح 98/2. ونسبه القيسي لأبي النجم العجلي في إيضاح شواهد الإيضاح 225/1.

(5) الإيضاح 164. وفيه: فقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ قد خرج اللّيل والنّهار في اللّفظ بالإضافة إليهما أن عن أن يكونا ظرفين. وعلى ذلك قول الشّاعر ... فذكر البيت. وفي ع: ظليلي.

(6) لم يقل أبو عليّ هذا. وقد قال في الحجّة 45/2: المعنى: تأتي مكانا أجدرَ أن تقيلي فيه, فحذف الجارّ فوصل الفعل ثمّ حذف الضّمير.

(7) في الأصل: الذي حقيقة الكلام.

(8) هذا صدر بيت من الطّويل وعجزه: عليه حصير نمّقته الصّوانعُ ويروى: عليه قضيم. للنّابغة الذبياني في ديوانه, تح محمّد أبو الفضل إبراهيم, دار المعارف (ذخائر العرب 52), القاهرة – مصر, ط2, ص 31.

كَـــأَنَّ مَجَـــرَّ الرَّامِسَـــاتَ ذُيُولَهَـــا

فَزَعَمَ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ[1] كَأَنَّهُ قَالَ: مَوْضِعَ مَجَرِّ الرَّامِسَاتِ, وَهَذَا تَكَلُّفٌ, وَمَا يَمْنَعُ (الْمَجَرَّ) أَن يَكُونَ مَوْضِعَ الْجَرِّ كَمَا أَنَّ (الْمَقْتَلَ) مَوْضِعُ الْقَتْلِ؟

وَأَنشَدَ[2] سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ مَا يَكُونُ مِنَ الْمَصَادِرِ مَفْعُولاً:[3]

(وَمَـــا هِـــيَ إِلاَّ فِـــي إِزَارٍ وَعِلْقَـــةٍ مُغَـارَ ابْـنِ هَمَّـامٍ عَلَـى حَـيِّ خَثْعَمَـا[4]

فَصَيَّرَ (مُغَارًا)[5] وَقْتًا وَهُوَ ظَرْفٌ).[6]

(**ش**): قَوْلُهُ: (وَهَذَا تَكَلُّفٌ وَمَا يَمْنَعُ الْمَجَرَّ أَن يَكُونَ[7] مَوْضِعَ الْجَرِّ) الَّذِي يَمْنَعُ الْمَجَرَّ أَن يَكُونَ[8] مَوْضِعَ الْجَرِّ يَا شَيْخُ لاَ يَجْهَلُهُ الْمُهْتَدُونَ إِنَّ أَسْمَاءَ الْمَكَانِ لَيْسَتِ الْأَسْمَاءَ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ وَذُيُولَهَا يطْلَب نَصْب فَإِن جَعَلْتَ الْمِجَرَّ اِسْمًا لِلْمَكَانِ بَقِيَ الْمَنصُوبُ دُونَ نَاصِبٍ وَاسْتِشْهَادُهُ بِـ (مُغَارَ اِبْن همَّامٍ عَلَى حَيِّ خَثْعَمَا) لاَ دَلِيلَ لَكَ فِيهِ إِن سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُغَارَ اِسْمُ زَمَانِ الْإِغَارَةِ لِأَنَّ الظُّرُوفَ وَالْمَجْرُورَاتِ يَعْمَلُ فِيهَا مَا فِي الاِسْمِ مَن مَعْنَى الْفِعْلِ وَإِن لَمْ يَكُن مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ وَ لاَ نُسَلِّمُ بِذَلِكَ وَنَقُولُ: إِنَّ الْمُغَارَ مَصْدَرٌ حُذِفَ فِعْلُهُ مَضَافٌ إِلَيْهِ ظَرْفٌ فَأُقِيمَ مَقَامَهُ لاَ يَكُونُ فِي ذَلِكَ إِعْمَالُ اِسْمِ الزَّمَانِ وَلَكِنْ إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ.

---

[1] الإيضاح 167. ونصّه: وممّا لا يكون إلاّ على حذف المضاف منه قول الشّاعر:

كَـــأَنَّ مَجَـــرَّ الرَّامِسَـــاتَ ذُيُولَهَـــا عليـــه قضـــيم نمّقتـــه الصّـــوانع

[2] في س: أنشد.

[3] في ع بزيادة: لابن همّامٍ. وهي مقحمة.

[4] البيت من الطويل لحميد بن ثور في الكتاب 234/1, وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي, 228/1. وهو في ديوانه في قسم ما نسب إليه وليس له, تح محمّد شفيق البيطار, السلسلة التراثية, الكويت, ط1, 1423 هـ - 2003 م, ص 308. ونسبه الأسود الغُندِجاني في فُرحة الأديب للطّماح بن عامر ابن الأعلم بن خويلد العقيليّ وقال: غرّ ابنَ السيرافي قصيدة حميد الميمية، التي أولها: سل الربع أنى يممت أم سالم وهل عادةٌ للربع أن يتكلما

فتوهم أن هذا البيت منها. وهذه القصيدة في ديوان حميد وليس البيت منها. انظر الديوان ص 216 – 285.

[5] في س: مغار.

[6] الكتاب 235/1.

[7] في الأصل: المجرور أن تكون.

[8] في الأصل: المجرور أن تكون.

وَأَنشَدَ الْمُؤَلِّفُ فِي[1] مِثْلِهِ لِذِي الرُّمَّةِ:

وَظَلَّتْ بِمُلَقًى وَاحِفٍ[2] جَرَعَ[3] الْمِعَى قَيَامًا تَفَالَى مُصْلَخِمًّا[4] أَمِيرُهَا[5]

وَقَبْلَهُ:

تَرَى كُلَّ مَلْسَاءِ[6] السَّرَاةِ[7] كَأَنَّمَا[8] كَسَاهَا قَمِيصًا مِنْ هَرَاةٍ[10] طُرُورُهَا

تَلَوَّحْنَ[9] وَاسْتَطْلَقْنَ بِالْأَمْسِ وَالْهَوَى إِلَى الْمَاءِ لَوْ تُلْقَى إِلَيْهَا أُمُورُهَا[11]

وَظَلَّتْ بِمُلْقًى وَاحِفٍ جَرَعَ الْمِعَى قَيَامًا تَفَالَى مُصْلَخِمًّا أَمِيرُهَا[12]

وَبَعْدَهُ:

---

(1) فِي: ساقطة من س.

(2) في س: واجب.

(3) في الأصلين: حرع.

(4) في س: مصلحا.

(5) الإيضاح 167. وفيه: وكذلك قول ذي الرّمة ... فذكر البيت ....

(6) في س: ترو كلما المراد.

(7) السَّرَاةِ: ساقطة من س.

(8) في س: كأنها وفي ع: كأننا. والتصويب من الديوان.

(9) في س: فلوحن.

(10) في س: هرارة.

(11) في س: إلى أميرها.

(12) في س: وظلت بملقى واجب البيت.

بِيَـــــوْمٍ كَأَيَّـــــامٍ كَـــــأَنَّ عُيُونَهَـــــا إِلَـى شَمْسِـهِ خُـوصُ الْأَنَاسِـيِّ عُورُهَـا[1]

وَإِنَّمَا أَوْعَيْنَا لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَلَمْ نَتَحَمَّلْ عَلَيْهِ[2] عَلَى الْحَالِ فِي سَائِرِ الْكِتَابِ لِيُعْلَمَ أَنَّا اكْتَفَيْنَا فِيهِ مِنَ التَّصَفُّحِ بِالنَّظْرَةِ, وَالِاقْتِصَارِ[3] مِنَ الْفِيلِ عَلَى الذَّرَّةِ, وَلَوْ عُنِينَا[4] بِحَقِيقَةِ الرَّدِّ صِرْنَا[5] إِلَى مَا مَا يُزْرِي عَلَى الْكَدِّ, وَلاَ يُنَالُ بِالْعَدِّ, بَلْ نَعُودُ لِمَا[6] شَرَطْنَاهُ مِنَ الْإِفْصَاحِ بِمَا لاَ[7] يَنبَغِي تَرْكُهُ, وَالتَّجَافِي عَمَّا شَارَكَهُ فِيهِ غَيْرُه.[8]

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

اِقْتَصَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى بَعْضِ الصِّفَةِ, وَلَمْ يَشْرَعْ فِيهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَعْرِفَةِ, فَسَلَكَ طَرِيقَ النَّصْبِ وَتَاهَ فِيهِ, وَلَمْ يُثْبِتْ قَوَاعِدَهُ, وَلاَ شَيَّدَ مَبَانِيَهُ, فَقَرَنَ بَيْنَ (مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ؟) وَبَيْنَ[9] (اِسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ) وَ(جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةَ),[10] وَلاَ مَحَالَةَ أَنَّ الْأَمْرَ عِندَهُ وَاحِدٌ كَذَلِكَ[11] فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: (لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا لَرَضَعَهَا), وَ(مَا زِلْتُ أَسِيرُ وَالنِّيلَ), وَ(مَا زِلْتُ [وَزَيْدًا حَتَّى فَعَلَ), أَيْ مَا زِلْتُ][12] بِزَيْدٍ حَتَّى فَعَلَ.

وَقَدْ بَعَّضَ سِيبَوَيْهِ هَذَا الْبَابَ بِقَوْلِهِ: (مَفْعُولٌ بِهِ وَمَفْعُولٌ مَعَهُ).[13]

---

(1) من الطويل. ديوان ذي الرمّة 1/242-244. والرواية فيه: مطلخمّا أميرها.

(2) في س: ولم يحتمل فيه.

(3) في س: والانتصار.

(4) في ع: غنينا.

(5) في ع: ضربًا.

(6) في س: نعود إلى.

(7) لاَ: ساقطة من ع.

(8) في ع بزيادة: إن شاء اللّه.

(9) في ع: وبين ما. و(ما) هنا مقحمة.

(10) الإيضاح 168. ونصّه: الاسم الّذي ينتصب بأنّه مفعول معه يعمل فيه الفعل الّذي قبله بتوسّط الحرف, وذلك قولهم: استوى الماءُ والخشبة, وجاء البَرد والطيالسة, وما صنعت وأباك, والمعنى: استوى الماء مع الخشبة, وما صنعت مع أبيك.

(11) في س: وكذلك.

(12) ما بين معكوفين زيادة من الكتاب 1/298 ساقطة من الأصلين بسبب انتقال النّظر.

(13) الكتاب 1/297 - 298. وفيه: باب ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ ويَنتصب فيه الاسمُ لأنَّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به ... وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأَباك، ولو تُرِكت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها، إنَّما أردتَ: ما صنعتَ مع أَبيك، ولو تُرِكت الناقةُ مع فصيلِها. فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأَبُ كذلك، والواوُ لم تغيِّر المعنى، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها. ومثل ذلك: ما زلت وزيداً حتى

وَأَعْرَضَ صَفْحًا عَن بَابِ الرَّفْعِ فَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ فِي نَحْوِ[1] قَوْلِ الْعَرَبِ: (أَنتَ وَشَأْنُكَ), وَ(كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ), وَ(أَنتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ).[2] وَلَيْسَ لِلنَّصْبِ فِي هَذَا كُلِّهِ سَبِيلٌ, وَلاَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ, وَنَحْوِ قَوْلِهِم – مِمَّا الْوَجْهُ فِيهِ الرَّفْعُ وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ النَّصْبُ –: (مَا أَنتَ وَزَيْدٌ؟), وَ(مَا أَنتَ وَالْفَخْرُ؟),[3] وَ(كَيْفَ أَنتَ وَقَصْعَةٌ مِن ثَرِيدٍ؟), وَكَذَلِكَ مَا الْخَفْضُ فِيهِ الْوَجْهُ وَيَتَوَجَّهُ[4] فِيهِ النَّصْبُ نَحْوَ قَوْلِهِم: (مَا لِزَيْدٍ وَالْعَرَبِ تَشْتُمُهَا), فَلَشَدَّمَا[5] جَدَّ فِي الْهَرَبِ وَأَمْعَنَ, فَفَاتَ ذَوِي الطَّلَبِ وَأَحْسَنَ.

(**ش**): الْكِتَابُ مَبْنِيٌّ عَلَى الاِخْتِصَارِ فَلاَ دَرْكَ عَلَيْهِ فِيمَا أَعْرَضَ عَنْهُ.

وَالَّذِي بَيْنَ (الْوَاوِ) وَ(مَعَ) فِي هَذَا الْبَابِ بَعِيدٌ, لِأَنَّهُمَا فِيهِ[6] ضِدَّانِ, فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو) كَانَ (زَيْدٌ) تَابِعًا, وَفِي قَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرًا) مَتْبُوعًا, وَبَيَانُ هَذَا فِي قَوْلِكَ: (جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةَ), صَارَ الْبَرْدُ شَرْطًا فِي الطَّيَالِسَةِ, وَلَوْ قُلْتَ: (مَعَ) اِنقَلَبَ الْمَعْنَى, وَهَذِهِ إِشَارَةٌ مَالَّةٌ, وَلَمْحَةٌ دَالَّةٌ.

(**ش**): بَنَى هَذَا عَلَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرًا مَعْنَاهُ جَاءَ زَيْدٌ بِعَمْرٍو ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْوَاوُ مِنَ الْبَاءِ وَلَيْسَ حَمْلُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِلاَزِمٍ بَلْ هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ جَائِزَيْنِ فِيهِ وَبَيَانُ هَذَا فِي تَتَبُّعِ الْمُقَدِّمَاتِ.

فَعلَ، أي ما زلتُ بزيد حتى فعل، فهو مفعول به. وما زلت أَسِيرُ والنِّيلَ، أي مع النِّيل، واستَوَى الماء والخَشَبَةَ، أي بالخَشَبَةِ. وجاء البَرْدُ والطَّيالِسَةَ، أي مع الطَّيالسةِ.

(1) نَحْوِ: ساقطة من س.

(2) يعني أعرض أبو عليّ عن ذلك وقد ذكره سيبويه بقوله: بابٌ معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأوّلِ إلاّ أنّها تَعْطِفُ الاسمَ هنا على ما لا يكونُ ما بعده إلاَّ رفعا على كلّ حال. وذلك قولك: أنت وشأنُك، وكلُّ رجل وضَيْعتُه، وما أنت وعبدُ الله وكيف أنت وقَصْعةٌ من ثَريدٍ... ولو قلت: أنتَ وشأنُك كنتَ كأنّك قلت: أنتَ وشأنُك مَقرونانِ، وكلُّ امرئٍ وضيَعْته مقرونانِ... الكتاب 299/1 – 300. ثمّ قال: وأمّا أنت وشأنُك، وكلُّ امرئٍ وضيعَتُه، وأنت أعلم وربك، وأشبه ذلك، فكلُّه رَفعٌ لا يكون فيه النصبُ، لأنَّك إنّما تريد أن تُخْبِرَ بالحال التي فيها المحدَّثُ عنه في حال حديثك، فقلتَ: أنت الآنَ كذلك، ولم ترد أن تَجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يُستقبل، وليس موضعاً يُستعمل فيه الفعلُ. الكتاب 305/1.

(3) في س: والفجر. وانظر المثال في الفصول المفيدة في الواو المزيدة, لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي, تح حسن موسى الشاعر, دار البشير, عمّان – الأردن, ص 190.

(4) في ع: ويتّجهُ.

(5) في س: بأشد مَا.

(6) في س: في فيه: و(في) هنا مقحمة.

بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ[1]

وَهَذَا أَيْضًا قَصَرَهُ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْهِ فِي الْمَصْدَرِ,[2] وَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ فِي الْجَوْهَرِ, وَلاَ أَجْرَى لِلْخَافِضِ[3] بَابًا يُعْلَمُ بِهِ مَوْضِعُ إِثْبَاتِهِ مِنْ حَذْفِهِ, وَلاَ مَا [4] يَتَوَجَّهُ فِي إِبْهَامِ الْمَصْدَرِ وَحَلِّهِ, وَمَا وَمَا الدَّلِيلُ الْمُفَرِّقُ بَيْنَ[5] ضَمِّهِ وَرَفْعِهِ[6] فِي قَوْلِكَ: (أَعْدَدتُهَا أَن يَمِيلَ الْحَائِطُ)[7] وَنَحْوِهِ؟ وَنَحْوِهِ؟

(**ش**): الْقَوْلُ فِي قَصْرِ الْبَابِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مَا ذَكَرْتُ قَبْلُ مِنْ أَنَّ الْكِتَابَ مَبْنِيٌّ عَلَى الاِخْتِصَارِ فَلاَ دَرْكَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَالاِشْتِغَالُ بِهَذَا مَعَ أَبِي عَلِيٍّ أَسْوَأُ حَالاً مِن جَلْبِ التَّمْرِ إِلَى هَجَر.[8]

---

(1) في ع: باب المفعول به.

(2) الإيضاح 170. ونصّ الباب: الاسم المنتصب في هذا الباب ينتصب بالفعل الّذي قبله, وإنّما تذكره ليُعرَف الغرضُ الّذي من أجله فعلتَ ذلك الفعلَ, فهو جواب لِمَ, كما كان الحال جواب كيف, وذلك قولك: ضربتُه تقويما له, وجئتُك إكراما لك, وأكرمته حذر شرّه, فالمعنى: ضربته للتّقويم, وجئت للإكرام, وأكرمت للحذر, فلمّا حذف الحرف وصل الفعل إلى المصدر فنصبه. وممّا جاء من ذلك في الشّعر قوله:

يركبُ كلَّ عاقر جمهورِ
مخافةً وزَعَلَ المحبور
والهَوْلَ مِن تهوُّرِ الهُبُور

ويجوز أن يكون هذا المصدر معرفة ونكرة, وما أنشدته قد جاء فيه الأمران جميعا.

(3) في س: الخافض.

(4) في ع: وما لا.

(5) بَيْنَ: ساقطة من س.

(6) في س: صحه ودفعه.

(7) من أمثلة سيبويه: أعددتُه أن يميلَ الحائطُ فَأَدْعَمَهُ. الكتاب 53/3. ونصّه: وقال الله عز وجل: ﴿**لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ**﴾ أي ونحن نقر في الأرحام لأنه ذكر الحديث للبيان ولم يذكره للإقرار. وقال عزّ وجلّ: ﴿**أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ**﴾. فانتصب لأنّه أمر بالإشهاد لأن تذكّر إحداهما الأخرى ومن أجل أن تذكر. فإن قال إنسانٌ: كيف جاز أن تقول: أن تضل ولم يعد هذا للضلال وللالتباس؟ فإنما ذكر أن تضل لأنه سبب الإذكار، كما يقول الرجل: أعددته أن يميل الحائط فأدعمه، وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه.

(8) يقال في المثل: كمستبضع التمر إلى هجر. الأمثال لأبي عبيد ص 292, الأمثال المولّدة ص 200 و205, الأمثال للهاشمي

وَبَوَّبَ[1] بَعْدَ هَذَا[2] مَا تَقْصُرُ[3] فَائِدَتُهُ عِنِ[4] الْخِبْرِ[5] الْمُنتَهَبِ[6] فِيهِ, وَالْيَرَاعِ[7] الْمَكْتُوبِ بِهِ.[8]

بَابُ الْحَالِ

عَدَّدَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْوَاعَ الْحَالِ, وَجَالَ فِيهَا كَلَّ مَجَالٍ, غَيْرَ أَنَّهُ حَذَفَ التَّفْسِيرَ وَأَوْجَزَ,[9] فَلاَ الْعُدَّةَ أَبْجَزَ,[10] وَلاَ الْفَائِدَةَ[11] أَحْرَزَ,[12] وَسَوَّى بَيْنَ الْحَالِ وَالظَّرْفِ فِي الْعَامِلَيْنِ,[13] وَبَيْنَهُمَا بُعْدُ الْمَشْرِقَيْنِ, لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ لَفْظِيًّا, وَالْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ مَعْنَوِيًّا.

(**ش**): قَوْلُهُ: إِنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ لَفْظِيًّا وَالظَّرْفِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ مَعْنَوِيًّا بِمَقْصِدِهِ هُوَ غَيْرُ مَقْصِدَ النَّحْوِيِّينَ

للهاشمي ص 196, التمثيل والمحاضرة ص 268, مجمع الأمثال 152/2, المستقصى 233/2. وقال سيبويه: سمعنا من يقول: (كجالب التَّمر إلى هجر). الكتاب 244/3.

(1) في س: وثوب.

(2) قال في الإيضاح ص 171: باب ما انتصب على التّشبيه بالمفعول. وهو على ضربين: أحدهما ما كان المنصوبُ فيه هو المرفوعُ, والآخَر ما كان المنصوب فيه بعضَ المرفوعِ. فالأوّلُ على ضروبٍ: منها ما كانَ خبرَ كانَ وأخواتِها, وخبرَ ما, وإسمَ إنّ, وقد تقدّم ذكر ذلك. ومنها التّمييزُ والحالُ.

(3) في س: بعد هذا أنقض.

(4) في س: على.

(5) في ع: الخبر.

(6) في س: المترتب.

(7) في س: والنزاع.

(8) في س: فيه.

(9) الإيضاح 173. ونصّه: والحال على ضربين: ضرب منتقل كقولنا: جاء زيد راكبا وضربٌ غير منتقل كقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾.

(10) في ع: أبجر.

(11) في ع: ولا الفائدةُ.

(12) في ع: أجرز.

(13) الإيضاح 171. ونصّه: الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها كما أنّ الظرف كذلك...

وَالَّذِي أَرَادَهُ النَّحْوِيُّونَ بِقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ يَكُونُ لَفْظِيًّا وَمَعْنَوِيًّا أَنَّ اللَّفْظِيَّ: هُوَ مَا حَقُّهُ أَن يَعْمَلَ لِأَنَّهُ فِعْلٌ أَوِ اِسْمٌ يَعْمَلُ عَمَلَهُ وَكُلُّهُ فِيهِ لَفْظُ الْفِعْلِ أَوْ مَا أُنِيبَ مَنَابَهُ وَالْمَعْنَوِيُّ: هُوَ مَا يَعْمَلُ وَلَيْسَ فِعْلاً وَلاَ مَا حَقُّهُ أَن يَعْمَلَ[1] عَمَلَ الْفِعْلِ وَهَذَا مَذْهَبٌ آخَرُ غَيْرُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ وَكَيْفَ يُعَارِضُ الْبَازَ الْحُمُرُ عَلَى كَلاَمِهِ بِمَا لاَ يَجْتَمِعُ مَعَهُ فِي مَعْنًى أَصْلاً؟ هَذَا اِخْتِبَاطٌ وَتَخْلِيطٌ.

وَقَدْ فَرَّقَ سِيبَوَيْهِ بَيْنَ الْحَالِ وَالظَّرْفِ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ, وَأَفْرَدَ لَهُ بَابًا عَلَى حِيَالِهِ, هَذَا مَعَ اِسْتِوَائِهِمَا فِي قَطْعِ الْفِعْلِ عَلَيْهِمَا, وَتَضَمُّنِهِ لَهُمَا, وَجَوَازِ التَّصَرُّفِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِيهِمَا, وَإِخْرَاجِ التَّمْيِيزِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ عَنْهَا.

وَإِنَّ الَّـــذِي بَيْنِـــي وَبَـــيْنَ بَنِـــي أَبِـــي ... وَبَـــيْنَ بَنِـــي عَمِّـــي لَمُخْتَلِـــفٌ جِـــدًّا[2]

لِكُـــلٍّ سَـــبِيلٌ عَـــنْ أَخِيـــهِ وَمَـــذْهَبٌ ... فَـــإِلاَّ يَكُـــن نَقْصًـــا بِحَـــالٍ يَكُـــن ضِـــدّا

(**ش**): هَذَا كَذِبٌ مِنْهُ عَلَى سِيبَوَيْهِ الْبَابَ الَّذِي أَفْرَدَهُ سِيبَوَيْهِ فَرَّقَ فِيهِ بَيْنَ الْحَالِ وَالْمَفْعُولِ لَهُ لاَ بَيْنَ الْحَالِ وَالظَّرْفِ.

ثُمَّ جَاءَ بَعْدُ بِاحْتِجَاجٍ ضَعِيفٍ لِيَفْصِلَ بَيْنَ الْعَوَامِلِ فِي الْأَحْوَالِ وَبَيْنَهَا فِي الظُّرُوفِ, فَوَضَعَ أَمْثَالاً[3] وَاهِيَةَ الْأُصُولِ, غَيْرَ صَحِيحَةِ التَّأْوِيلِ, مِنْهَا: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا),[4] وَلَمْ يَعْرِضْ لِزَمَانٍ[5] لِزَمَانٍ[5] وَلاَ مَكَانٍ,[6] فِعْلَ مَنْ أَذْهَلَهُ ضَغْطُ الْحَالِ,[7] وَعَدَلَ بِنَظَرِهِ ضِيقُ الْمَجَالِ, ثُمَّ قَالَ: (قَالَ: (فَالْعَامِلُ فِي (قَائِمًا):[8] **الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ (فِي[9] الدَّارِ)**.[1] وَلَمْ يُصَرِّحْ بِذَلِكَ الْمَعْنَى,

---

(1) أن يعمل: مكرّرة في الأصل.

(2) البيت الطويل للمقنّع الكندي واسمه محمّد بن ظفر في شرح الحماسة للتبريزي 38/2.

(3) في س: مثُلا.

(4) الإيضاح ص 171. وفيه: وذلك قولك: جاءني زيد راكبا, وخرج عمرو مسرعا, فمعنى هذا خرج زيد في حال الإسراع, ووقت الإسراع, فأشبهت ظروف الزمان, ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة كما عملت في الظروف فقالوا: (**في الدار زيد قائما**).

(5) في ع: بزمانٍ.

(6) وَلاَ مَكَانٍ: ساقطة من س.

(7) في ع: المال.

(8) في ع: قائمٍ.

(9) فِي: ساقطة من ع.

بِذَلِكَ الْمَعْنَى, فَإِن كَانَ (مُسْتَقِرٌّ)[2] فَهُوَ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ,[3] عَمَلُهُ فِي الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ, وَالظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ, وَالْعَرَضِ وَالْجَوْهَرِ,[4] عَمَلٌ وَاحِدٌ, وَإِن كَانَ شَيْئًا[5] عَلِمَهُ[6] وَنَجْهَلُهُ[7] سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَهُ حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ تَعَالَى[8] عَلَيْنَا بِحَوْلِهِ.

(ش): إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ فِي الدَّارِ أَنَّ فِي الدَّارِ مِنَ الْعَوَامِلِ الْمَعْنَوِيَّةِ لاَ مِنَ الْعَطْفِ, عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فَقَوْلُهُ بَعْدَ: فَإِن كَانَ مُسْتَقِرًّا كَلاَمُ مَن لَمْ يَفْهَمْ مَنْ أَفْهَمَ بِالْمَعْنَى بِالضَّبْطِ.

ثُمَّ صَرَّفَ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ ضُرُوبَ التَّصْرِيفِ, فِي[9] مُنَكَّرٍ وَمَعْرُوفٍ, وَمُخْتَلِفٍ وَمَأْلُوفٍ,[10] وَهُوَ لاَ يَعْلَمُ أَنَّ لِلتَّقْدِيمِ[11] حُكْمًا يُوجِبُهُ, وَلِلتَّأْخِيرِ[12] مَانِعًا يَحْجُبُهُ, وَلاَ تَثْرِيبَ عَلَيْهِ فِي هَذَا فَكُلُّهُمْ يَجْهَلُهُ, إِلاَّ أَنَّهُمْ[13] يُجِيزُونَ: (مُنطَلِقٌ زَيْدٌ), وَمَا جَارَاهُ[14] إِلاَّ الْخَلِيلُ – رَحِمَهُ اللَّهُ –,[15] وَالَّذِي يَمْنَعُ (قَائِمًا فِي الدَّارِ زَيْدٌ) وَ(قَائِمًا زَيْدٌ فِي الدَّارِ) وَ(زَيْدٌ قَائِمًا فِي الدَّارِ) تَعَلُّقُ الْجَارِّ بِهِ, فَإِن نُصِبَ بَقِيَ الْمُبْتَدَأُ بِلاَ خَبَرٍ.

(ش): كَأَنَّ تَعْلِيقَ الْجَارِّ بِهِ ضَرْبَةُ لاَزِبٍ[16] حَتَّى يَبْقَى بِلاَ خَبَرٍ وَمَا الَّذِي يَمْنَعُ أَن يُوجَدَ شَيْءٌ آخَرُ غَيْرُ مَا أَوْجَبَ مِن تَعَلُّقِ الْجَارِّ بِهِ ..... هَذَا بِالْوُجُوبِ ... ... بِأَنَّهُ لَيْسَ بِوُجُوبٍ مِثْل .....

---

(1) الإيضاح 171. وفيه: فعمل فيها المعنى الذي ...

(2) في س: مستقرا.

(3) في س: لفظيا.

(4) في س: الجوهر والعرض. ما أثبتنا أنسب للسّجع في قوله: (والمضمر).

(5) شَيْئًا: ساقطة من ع.

(6) في س: عمله.

(7) في ع: ويجهله.

(8) تَعَالَى: زيادة من ع.

(9) في س: من.

(10) الإيضاح ص 171. ونصّه: فلذلك أجازوا في الدار زيد قائما, وفي الدار قائما زيد ولم يجيزوا: قائما في الدار زيد.

(11) في ع: التقديم.

(12) في ع: والتأخير.

(13) في س: فكلهم يجهله لأنّهم.

(14) في س: وما أجازه.

(15) انظر نتائج الفكر ص 314. وقال فيه السهيلي: وأكثر هذا الكلام قد رأيته للأستاذ أبي الحسين بن الطراوة رحمه الله.

(16) يقال في المثل: ما هذا بضربةِ لازبٍ. ومعناه: ما هذا بلازم واجب. أي ما هو بضربة سيف لازب. الزاهر, في معاني كلمات الناس, أبو بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري, تح حاتم صالح الضامن, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, ط1, 1412 هـ - 1992 م, 497/1.

وَمَا بَعْدَ هَذَا مِنَ الْقَوْلِ تَشَدُّقٌ وَهَذَرٌ, وَمَفَرٌّ[1] إِلَى غَيْرِ وَزَرٍ, ثُمَّ ضَمَّ[2] وَحَشَدَ مَا فَرَّقَ سِيبَوَيْهِ فِي الْكِتَابِ, عَلَى مَرَاتِبِهِ[3] فِي الْأَبْوَابِ, اِسْتِطَالَةً عَلَى الْمُبْتَدِئِينَ, وَمُبَاهَاةً عَلَى السَّامِعِينَ, وَإِنَّمَا مَثَلُهُ مَثَلُهُ – فِيمَا جَمَعَ هَذَا الْبَابُ مِنَ التَّرَاجِمِ[4] الْمُسَطَّرَةِ, وَلَمْ يَضَعْ إِلَى جَنبِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا قَضَايَا مُفَسَّرَةً, وَلاَ فَوَائِدَ مُحَبَّرَةً,[5] ثُمَّ كَلَفَ[6] الْقِيَامَ عَلَى الْكَلاَمِ, وَالْوَفَاءَ بِالسُّؤَالِ وَالْجَوَابِ – مَثَلُ مَن جَمَعَ جَمَعَ أَسْمَاءَ السُّوَرِ الْمِائَةِ وَالْأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَلَمْ يَأْتِ بِمَا فِيهَا مِنَ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ, وَالْفَوَاضِلِ الْمُعْجِزَاتِ, ثُمَّ كَلَفَ الْقِيَامَ بِالْمَفْرُوضَاتِ, مِنَ الْوُضُوءِ[7] وَالصَّلاَةِ, وَالصَّوْمِ[8] وَالزَّكَاةِ, وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ, وَالْجِهَادِ, وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْعِبَادِ, وَمَا يَنبَغِي لِمَن يُؤْخَذُ عَنْهُ, وَيُرْجَعُ إِلَى رَأْيِهِ وَيُسْمَعُ[9] مِنْهُ, أَن يَقْنَعَ[10] بِهَذِهِ الْمَرْتَبَةِ, وَيُنزِلَ نَفْسَهُ فِي هَذِهِ الْمَنزِلَةِ, وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.[11]

بَابُ التَّمْيِيزِ

قَالَ: (**جُمْلَةُ التَّمْيِيزِ أَن يَحْتَمِلَ الشَّيْءُ وُجُوهًا فَتُبَيِّنَهُ بِأَحَدِهَا**).[12] وَهَكَذَا اِشْتَرَطَ[13] فِي الْحَالِ سَوَاءً,[14] فَلَمْ يَقَعْ فَرْقٌ, وَأَخْبَرَ عَنِ (الْجُمْلَةِ) بِـ (أَن يَحْتَمِلَ),[15] وَهَذَا خَلْفٌ, كَأَنَّهُ قَالَ: (جَمَاعَةُ الْقَوْمِ أَن يَقُومُوا), وَ(جُمْلَةُ الْبُرِّ أَن يُكَالَ).

(**ش**): قَوْلُهُ: وَهَكَذَا اِشْتَرَطَ فِي الْحَالِ سَوَاءً فَلَمْ يَقَعْ فَرْقٌ هَذَا تَخَلُّفٌ إِذَا اِشْتَرَطَ هَكَذَا فِي الْحَالِ سَوَاءً وَالتَّمْيِيزُ غَيْرُ الْحَالِ

---

(1) في س: وحفر.

(2) في س: صح.

(3) في س: مراتب.

(4) التّراجم: عناوين الأبواب.

(5) في س: مجرّدة.

(6) في س: تكلف, وما أثبتنا أنسب لقوله بعد ذلك: (ثمّ كلف القيام بالمفروضات).

(7) في س: والوضوء.

(8) وَالصَّوْمِ: ساقطة من س.

(9) في س: ويستمع, والصّواب ما أثبتنا لأنّ استمع تتعدّى بـ (إلى).

(10) في س: أن يرضى ويمنع.

(11) في ع: عزّ وجهه, والظّاهر أنّها زيادة من النّاسخ لانفراد هذه النّسخة بها.

(12) الإيضاح 173.

(13) في س: الشرط.

(14) الإيضاح 172. ونصّه: وفي الحال شبه من التمييز أيضا وذلك أنّ قولنا: جاء زيد يحتمل المجيء أن يكون على ضروب شتى وصفات مختلفة, فإذا قال: راكبا أو ماشيا, فقد بيّن بالحال الإبهام الّذي كان في المجيء كما أنّه إذا قال: امتلأ الإناء ماءً فقد بيّن بالمفسِّر ما امتلأ منه الإناء.

(15) في س: بأن تحتمل.

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْمُحْتَمَلَ فِي الْحَالِ إِنَّمَا هُوَ وُجُوهٌ مِنَ الصِّفَاتِ وَالْهَيْئَاتِ ... ... وَجُوه مِنْ غَيْرِهَا وَغَيْرِ الصِّفَاتِ وَالْهَيْئَاتُ هِيَ الذَّوَاتُ فَهَذَا الْكَلاَمُ الَّذِي قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ مُطْلَقًا فَهُوَ مُقَيَّدٌ فِي النَّصِّ وَحُذِفَ تَقْيِيدُهُ لَمَّا فُهِمَ مَعْنَاهُ وَكَأَنَّهُ قَالَ: جُمْلَةُ التَّمْيِيزِ أَن يَحْتَمِلَ اللَّفْظُ وُجُوهًا مِنَ الصِّفَاتِ وَالْهَيْئَاتِ وَوُجُوهًا مِنَ الذَّوَاتِ وَجَازَ أَن يُحْذَفَ هَذَا الْمُقَدَّرَ لَمَّا عُلِمَ أَنَّ التَّمْيِيزَ غَيْرُ الْحَالِ فَيَنبَغِي أَن تَكُونَ الْوُجُوهُ الْمُحْتَمَلَةُ فِيهِ غَيْرُ الْوُجُوهِ الْمُحْتَمَلَةِ فِي الْحَالِ وَلَيْسَ غَيْرُ الصِّفَاتِ وَالْهَيْئَاتُ إِلاَّ الذَّوَاتُ كَمَا قُلْنَا. وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَأَخْبَرَ عَنِ الْجُمْلَةِ أَن تَحْتَمِلَ وَهَذَا خَلْفٌ كَأَنَّهُ قَالَ: جَمَاعَةُ الْقَوْمِ أَن يَقُومُوا وَجُمْلَةُ الْبُرِّ أَن يُكَالَ) فِيهَا ... عَقْلاً ... مِنْ عَرَبِيَّةٍ تَذْهَبُ بِرَأْسِ الْإِنسَانِ وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ مَا قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ**﴾ وَهَذِهِ مِنْ عَثَرَاتِ اللِّسَانِ الَّتِي[1] يَنبَغِي أَن يَسْأَلَ الْإِنسَانُ رَبَّهُ الْعَافِيَةَ مِنْهَا, وَالْبَلاَءُ مُوَكَّلٌ بِالْمَنطِقِ.[2]

وَقَالَ: (**الشَّيْءُ**). وَذَلِكَ[3] الشَّيْءُ يَكُونُ فِعْلاً فَيَكُونُ الْبَيَانُ لِبَابِ الْحَالِ, وَيَكُونُ اِسْمًا فَيَكُونُ الْبَيَانُ[4] لِبَابِ التَّمْيِيزِ.

(**ش**): لَيْسَ كَمَا قَالَ لِأَنَّ الْبَيَانَ فِي بَابِ الْحَالِ إِنَّمَا هُوَ لِلْهَيْئَاتِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا بَابُ الْحَالِ فِي وَقْتِ الْفِعْلِ وَهِيَ غَيْرُ الْفِعْلِ وَلاَبُدَّ فَكَيْفَ يَقُولُ: الشَّيْءُ الْمُمَيَّزُ فِي الْحَالِ فِعْلٌ وَهُوَ فِي بَابِ التَّمْيِيزِ اِسْمٌ؟

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ بُيِّنَتْ[5] فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**), مِنْهَا أَنَّ[6] الْحَالَ تَفْسِيرُ[7] مَا تَفْسِيرُ[7] مَا انبَهَمَ[8] عَلَيْهِ الْعَامِلُ,[9] وَالتَّمْيِيزُ تَفْسِيرُ[10] مَا انبَهَمَ[11] عَلَيْهِ الْمَعْمُولُ فِيهِ.[12]

وَقَالَ فِي الْبَابِ: (**فَالْمَنصُوبُ هُوَ الْمَرْفُوعُ**).[1] يَعْنِي أَنَّ الاِسْمَ الَّذِي يُمَيَّزُ بِهِ[2] حَالٌ مَحَلَّهُ,

---

(1) في الأصل: الّذي ينبغي.

(2) قولهم: (إنّ البلاء موكّل بالمنطق) مثَل يقال: إنّ أبا بكر الصديق أول من قاله. الفاخر 237/1- 238, الأمثال المولدة ص 411, وجمهرة الأمثال 207/1, 415/2, ورفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم, الأمثال للهاشمي ص 91, مجمع الأمثال 17/1, المستقصى 305/1.

(3) في ع: وكذلك.

(4) البيان: ساقطة من س.

(5) في ع: بنيت.

(6) أَنَّ: ساقطة من ع.

(7) في س: تعيين.

(8) في ع: أبهم.

(9) في س: العوامِل, ثمّ صحّحت بإلصاق العين بالألف فصارت: العَامِل, وهو الأنسب لقوله: المعمول, بعد هذا.

(10) في س: تبْيين.

(11) في ع: أبهم.

(12) نقل السّيوطيّ في الأشباه والنّظائر 179/3 قال: قال ابن الطّراوة: الإبهام الّذي يفسّره التّمييز إمّا في الجنس نحو: (عشرون رجلا), أو البعض نحو: (أحسن النّاس وجها), أو الحال نحو: (أحسنهم أدبا), أو السّبب نحو: (أحسنهم عبدا).

وَسَلَّمَ[3] الْأَمْرَ فِي قَوْلِهِمْ: (اِمْتَلَأَتْ مَاءً).[4] وَلاَ يُقَالُ: اِمْتَلَأَتِ[5] الْمَاءَ وَتَقُولُ: (أَنتَ أَنبَلُ النَّاسِ عَبْدًا)[6] وَالْعَبْدُ لَيْسَ بِالْمُخَاطَبِ). وَهَذَا تَضْيِيعٌ وَتَفْرِيطٌ, لاَ يَلِيقُ بِأَعْبَاءِ[7] مَن تَحْوِيهِ أَرْضِيطُ,[8] بِهَا عَيْنٌ يَجُزُّ[9] الشَّارِبُ مِنْهَا لِحْيَتَهُ[10] فَالْمَارَّةُ تَحَامَاهُ,[11] وَتَزْجُرُ الْجَاهِلَ عَنْهُ وَتَنْهَاهُ.[12]

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

قَالَ: (**لَيْسَ يَخْلُو الِاسْتِثْنَاءُ مِنْ[13] أَن يَكُونَ فِي كَلاَمٍ مُوجَبٍ أَوْ غَيْرِ مُوجَبٍ[14]**).[15] جَعْجَعَةٌ[16] ولاَ طِحْنٌ,[17] وَمَن قَصَرَ الْإِيجَابَ وَالنَّفْيَ[18] عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا يُخْبَرُ عَنْهُ

---

(1) الإيضاح 173. ونصّه: فالمنصوب في هذا الموضوع هو مرفوع في المعنى ... فالمرفوع في هذا الباب هو المنصوب كما كان الحال المنصوب في قولك: أجاء زيد راكبا هو المرفوع في المعنى.

(2) في ع: الذي يميز به هو المميزُ, وعبارة (هو المميّز) هنا مقحمة, والظّاهر أنّ النّاسخ وجدها في حاشية النّسخة الّتي نقل عنها أو فوق المتن, وهي شرح لقول المؤلّف: (الاسم الّذي يميّز به) فظنّها ساقطة من النّصّ فأدرجها فيه, وليست كذلك.

(3) وَسَلَّمَ: ساقطة من س.

(4) الإيضاح 173. ونصّه: فما عمل فيه الفعل فنحو تفقأ زيد شحما وتصبب بدن زيد عرقا وامتلأ الإناء ماءً... والذي ملأ الإناءَ الماءُ.

(5) في س: امتلأ.

(6) في المقتضب 34/3: أنت أفره الناس عبدا. وقال أبو البقاء في اللّباب299/1: وَإِذا قلت زيدٌ أفره عبدٍ فجررت كَانَ (زيد) عبدا لأنَّ أفعل لَا تُضَاف إلاَّ إِلَى مَا هِيَ بعضُه وَالْأَصْل زيدٌ أفره العبيد فاختصر وأنْ نصبت فَقلت أفره عبدا لم يكن زيْد عبدا بل كَانَ العبيدُ لَهُ وَالْوَصْف فِي الْمَعْنى لعبيده أَي عبيده أفره العبيد كَمَا تَقول هو أكثر مَالا وَأَقل شرًّا. وانظر اللباب 390/1.

(7) في س: بأعيان.

(8) في س: رسيط. و(أرضيط): من قرى مالقة ولد بها ابن الطّراوة. معجم البلدان 152/1.

(9) في س: يجر؟ ولم أتبيّن الصواب فيها.

(10) في س: (لحيته) بإهمال الحروف.

(11) تَحَامَاهُ النَّاسُ: أَيْ تَوَقَّوْهُ وَاجْتَنَبُوهُ. مختار الصّحاح, زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي, تح يوسف الشيخ محمد, المكتبة العصرية, الدار النموذجية، بيروت – لبنان, ط5, 1420 هـ - 1999 م, (حمي) ص 82.

(12) بِهَا عَيْنٌ يَجُزُّ الشَّارِبُ مِنْهَا لحيته فَالْمَارَّةُ تَحَامَاهُ, وَتَزْجُرُ الْجَاهِلَ عَنْهُ وَتَنْهَاهُ: ساقطة من ع.

(13) مِن: ساقطة من ع.

(14) أَوْ غَيْرِ مُوجَبٍ: ساقطة من ع بسبب انقال النّظر, ويدلّ على ذلك: قوله بعد هذا: (وقال: أو غير موجب).

(15) الإيضاح 175. وفيه: في كلام موجبا وغير موجب.

(16) في س: عجعجة.

(17) يقال في المثَل: أسمع جعجعة ولا أرى طِحنا الأمثال لأبي عبيد ص 321, جمهرة الأمثال 154/1, الأمثال للهاشمي ص 68, التمثيل والمحاضرة ص 39, مجمع الأمثال 160/1 و213/1, المستقصى 72/1, زهر الأكم 176/3.

(18) وَالنَّفْيَ: ساقطة من س.

وَبِهِ[1] مِن فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ وَمُبْتَدَأٍ وَ(كَانَ) وَ(إنَّ) وَ(ظَنَّ)؟ لَقَدْ نَحَا الْغَرَضَ مِن بَابِ[2] سَمْتِهِ,[3] سَمْتِهِ,[3] وَأَيْقَظَ مِنَ الْغَفْلَةِ أَبْنَاءَ وَقْتِهِ.[4]

(ش): الْجَعْجَعَةُ بِلاَ طِحْنٍ عِندَكَ أَيُّهَا الشَّيْخُ فَإِنَّكَ تَدْوِي دَوِيًّا فَارِغًا أَيُّ فَائِدَةٍ أَيُّهَا الشَّيْخُ لِقَوْلِكَ : وَمَن قَصَرَ الْإِيجَابَ وَالنَّفْيَ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا عُبِّرَ بِهِ وَعَنْهُ مِن فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ وَكَذَا وَكَذَا؟ مَتَى قَصَرَ أَبُو عَلِيٍّ الْإِيجَابَ وَالنَّفْيَ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ دُونَ غَيْرِهِ وَأَيْنَ قَالَ: إنَّ الْإِيجَابَ وَالنَّفْيَ لاَ يَكُونَانِ إلاَّ فِي الِاسْتِثْنَاءِ؟ مَا قَالَ هَذَا قَطُّ فَإِن قُلْتَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا إلاَّ فِي الِاسْتِثْنَاءِ خَاصَّةً دُونَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَغَيْرِهِمَا قُلْنَا: نَعَمْ فَعَلَ مَا يَجِبُ لِأَنَّهُ تَنَوَّعَتِ الْأَحْكَامُ فِي هَذَا الْبَابِ فَتَنَوَّعَ الْكَلاَمُ مِن كَوْنِهِ مُوجَبًا وَغَيْرَ مُوجَبٍ وَاحْتَاجَ إلَى ذِكْرِهِمَا وَلَمْ يُنَوِّعِ الْأَحْكَامَ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِذَلِكَ فَلَمْ يَحْتَجْ إلَى ذِكْرِهَا.

وَقَالَ: (**أَوْ غَيْرِ مُوجَبٍ**). وَلَوْ قَالَ: (أَوْ مَنفِيٍّ)[5] كَانَ أَقْرَبَ[6] وَأَهْذَبَ وَلَمْ يَتَكَلَّفْ لَفْظَ لَفْظَ (غَيْرٍ), فِيمَا لاَ يَعُودُ بِخَيْرٍ وَلاَ مَيْرٍ, وَإِنَّمَا يَقُومُ الْعُذْرُ فِي هَذَا إذَا ضَاقَتِ اللُّغَةُ عَن نَفْيِ الْخَفِيفِ وَالثَّقِيلِ, أَوْ عَدَلَ الْأَدَبُ عَنِ اللَّفْظِ الْقَبِيحِ إلَى الْجَمِيلِ, كَقَوْلِكَ: (لاَ ثَقِيلٌ وَلاَ خَفِيفٌ) فِي السَّمَاءِ وَالنُّجُومِ,[7] وَ(الْبَخِيلُ غَيْرُ كَرِيمٍ).

ثُمَّ قَالَ: (**فَإِن كَانَ الْكَلاَمُ غَيْرَ مُوجَبٍ فَإِنَّهُ لاَ يَخْلُو [مِنْ][8] أَن يَكُونَ تَامًّا أَوْ غَيْرَ تَامٍّ**).[9] وَهَذَا أَيْضًا كَالْأَوَّلِ, لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: (نَاقِصًا) كَانَ أَخْصَرَ, وَعَلَى الْمَعْنَى أَدَلَّ, وَلَيْسَ فِي الْعَالَمِ شَيْءٌ يَخْرُجُ[1] عَنْ[2] هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ, فَمَا بَالُ غَيْرِ الْمُوجَبِ يَخْتَصُّ بِهَذَا الْوَصْفِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ مِنَ الْخَلْقِ؟

---

(1) في س: به وعنه.

(2) مِن بَابِ: ساقطة من س.

(3) في س: بهمته.

(4) في س: أنباء وفيه.

(5) في س: أو غير موجب منفي, وعبارة: (غير موجب) هنا مقحمة.

(6) كان أقرب: ساقطة من س.

(7) قول الفلاسفة في الفلك: لا خفيف ولا ثقيل. لم يريدوا بسلب الطرفين هناك إثبات حالة متوسطة بين الثقل والخفة أو دونه. المواقف, أبو الفضل عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تح عبد الرحمن عميرة, دار الجيل, بيروت – لبنان, ط1, 1417 هـ - 1997 م, 415/1.

(8) ما بين معكوفين زيادة من الإيضاح ساقطة من الأصلين.

(9) الإيضاح 175. وفيه: فإن كان الكلام المذكور فيه (إلا) غير موجب...

(**ش**): الرَّجُلُ فِي هَذَا أَعْمَى الْبَصَرِ وَالْبَصِيرَةِ فَلَوْ نَظَرَ إِلَى قَوْلِهِ فِي مِثَالِ غَيْرِ الْمُوجَبِ: هَلْ قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا لَمْ يَقُلْ هَذَا...

ثُمَّ قَالَ: (**فَغَيْرُ التَّامِّ: (مَا جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدٌ), وَالتَّامُّ: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ)).**[3] وَهَذَا كَلاَمٌ[4] فَارِغٌ, لاَ مُفِيدٌ وَلاَ سَائِغٌ, وَلَوْ سَاغَ فِي التَّامِّ وَغَيْرِ التَّامِّ قَوْلُهُ, وَثَبَتَ فِي ذَلِكَ رَأْيُهُ, كَانَ الْأَصْوَبُ أَن يُوصَفَ بِالتَّمَامِ (مَا جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدٌ), وَيُوصَفَ بِالنُّقْصَانِ (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ), لِأَنَّ الْأَوَّلَ عَامٌّ فِي نَفْيِ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ, وَالثَّانِي خَاصٌّ فِي نَفْيِ مَا لَيْسَ بِأَحَدٍ, وَالْعَامُّ أَتَمُّ[5] مِنَ الْخَاصِّ, بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَلاَمَيْنِ صَحِيحُ الْمَعْنَى, قَائِمُ الْقَنَاةِ مُتْرَعُ الدَّلاَلَةِ.

(**ش**): هَذَا كَلاَمُ مَن لَمْ يَفْهَم مَقْصُودَ أَبِي عَلِيٍّ بِالتَّامِّ وَغَيْرِ التَّامِّ وَإِنَّمَا يَعْنِي بِالتَّامِّ: مَا تَمَّ فِيهِ اللَّفْظُ بِحَسَبِ الْمُرَادِ وَقَوْلُهُ: مَا جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدٌ الْمُرَادُ هُنَا الِاسْتِثْنَاءُ... وَلَمْ يَتِمَّ اللَّفْظُ عَلَيْهِ.

وَنَتَجَافَى[6] لَهُ عَن قَوْلِهِ: (**وَكَذَلِكَ: (لاَ أَحَدَ فِيهَا إِلاَّ عَبْدُاللَّهِ), حَمَلْتَ (عَبْدَاللَّهِ) عَلَى مَوْضِعِ (لاَ) مَعَ (أَحَدٍ)).**[7] لِأَنَّ هَذَا غَلَطٌ قَدْ شَمَلَ النَّاسَ حَتَّى أَجَازُوا الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ فِي[8] (لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ), وَرَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَخْتَارُ النَّصْبَ لِأَنَّهُ عِندَهُ مُنقَطِعٌ, وَسَوَّغَ بَعْضُهُمُ اِسْتِثْنَاءَ الْكَثِيرِ مِنَ الْقَلِيلِ, وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿٤٢﴾**﴾ [الحِجْر: 42]. وَقَدْ بَيَّنَّا[9] فَسَادَ هَذَا الْقَوْلِ فِي رِسَالَةٍ مَشْهُورَةٍ بِأَيْدِي النَّاسِ, وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(**ش**): لاَ مَدْخَلَ لِاسْتِثْنَاءِ الْكَثِيرِ مِنَ الْقَلِيلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَلاَ تَعَلُّقَ لَهُ فِيهِ فَمَا الَّذِي أَتَى بِهِ هُنَا إِلاَّ تَشَدُّقُهُ وَطَلَب

---

(1) يَخْرُجُ: ساقطة من ع.

(2) في س: من.

(3) الإيضاح 175. وفيه: فمثال التّامّ ما جاءني إلاّ زيد ... ومثال التّامّ نحو: ما جاءني أحد ...

(4) في س: الكلام.

(5) في ع: أعمّ.

(6) في س: ويتجافى.

(7) الإيضاح 176. ونصّه: وقد يحمل في هذا الباب البدلُ على الموضع لاستحالة حمله على اللّفظ, وذلك قولهم: (ما أتاني من أحد إلاّ زيد), فـ (زيد) محمول على موضع الجارّ والمجرور وموضعُهما رفع بـ (أتاني), وكذلك: (لا أحد فيها إلاّ عبداللّه) حملتَ (عبداللّه) على موضع (لا) مع (أحد), لأنّ الموضع رفع بالابتداء. ولم يَجُزِ الحملُ على اللّفظ لأنّ (لا) لا تعمل في المعارف, وإنّما تعمل في الأسماء الشّائعة, وكذلك من قولك: (ما جاءني من أحد).

(8) في: ساقطة من ع.

(9) في س: وقد ثبت. والصّواب ما أثبتنا لأنّه لو قال: (وقد ثبت) لوجب عليه أن يقول: في رسالة [لنا] ليدلّ على أنّ الرّسالة من تأليفه, ولكنّه استغنى عن ذلك بقوله: بيّنا.

التَّشْنِيعِ.

بَابُ مَا جَاءَ بِمَعْنَى (إِلاَّ) مِنَ الْكَلاَمِ[1]

جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ بِكَلاَمٍ مُخْتَلٍّ, وَهُوَ قَوْلُهُ: (**أَصْلُ (غَيْرٍ) أَن تَكُونَ صِفَةً, وَأَصْلُ (إِلاَّ) أَن تَكُونَ اِسْتِثْنَاءً, ثُمَّ تَدْخُلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ** مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ, فَيَجُوزُ فِي قَوْلِكَ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ) أَن **تَجْعَلَ (غَيْرَ) صِفَةً لِلْقَوْمِ فَتَقُولُ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ)**[2]).[3] فَأَجَازَ الصِّفَةَ بِـ (غَيْرَ) بَعْدَ زَعْمِهِ[4] أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا[5] أَن تَكُونَ صِفَةً, وَإِنَّمَا كَانَ يَنبَغِي أَن يَجِيءَ بِمَسْأَلَةٍ فِيهَا (إِلاَّ), فَتَكُونَ قَدْ خَرَجَتِ مِن بَابِهَا إِلَى غَيْرِهِ, وَلَمْ يُعْطِ فِي ذَلِكَ قِيَاسًا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ, وَلاَ حَدًّا يُنتَهَى إليه, وَلاَ جَرَى[6] فِي (الْقَوْمِ) إِذْ خَيَّرَ بَيْنَ النَّعْتِ وَالاِسْتِثْنَاءِ, بَيْنَ الْجِنسِ وَالْعِهَادِ,[7] وَبَيْنَهُمَا رَكْضُ الْجِيَادِ,[8] وَطَلَقُ الْإِهْمَادِ.[9]

(**ش**): أَيُّ شَيْءٍ فِي هَذَا يَا جَاهِلُ لَمَّا قَدَّمَ (غَيْرَ) فِي الْبَابِ اِسْتِثْنَاءً ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ أَصْلَهَا أَن تَكُونَ صِفَةً قَالَ: فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ وَكَانَتْ غَيْرَ فِيهَا اِسْتِثْنَاءً أَن تَكُونَ غَيْرَ صَفَةً عَلَى إِظْهَارٍ وَلَيْسَ فِي هَذَا تَنَاقُضٌ كَمَا تَوَهَّمَهُ الْجَاهِلُ.

ثُمَّ قَالَ: (**وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:**[10] ﴿**لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ**﴾ [النِّسَاء: 95]. **مَن رَفَعَهُ جَعَلَهُ صِفَةً لِلْقَاعِدِينَ, وَمَن جَرَّ جَعَلَهُ صِفَةً لِلْمُؤْمِنِينَ, وَمَن نَصَبَ**[11] **جَعَلَهُ اِسْتِثْنَاءً**).[1] وَهَذَا خَطَأٌ, لاَ يَجُوزُ هُنَا اِسْتِثْنَاءٌ الْبَتَّةَ, يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لاَ

---

(1) في س: من الكلم. وكذلك في بعض نسخ الإيضاح.

(2) أَن تَجْعَلَ غَيْرَ صِفَةً لِلْقَوْمِ فَتَقُولُ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ) ساقطة من س بسبب انتقال النّظر ويدلّ على ذلك قوله: (فأجاز الصّفة بـ (غير)).

(3) الإيضاح 177. وفيه: وأصل غير أن تكون صفة خلاف مِثْلٍ, وأصل إلاّ ... على صاحبتها ... أن تجعل غيرا ...

(4) في ع: بَعُدَ زَعْمُه.

(5) في س: فيه.

(6) في س: ولا حوى. وفي ع: ولا نرى.

(7) في س: والفساد.

(8) في ع: الجهاد.

(9) الإهماد: السرعة في السير. قال رؤبة بن العجّاج: مَا كَانَ إلاَّ طَلَقُ الإِهْمَادِ وكَرُّنا بالأعْزُبِ الجيادِ. والطلق: الشوط. اللسان (همد) 437/3.

(10) تَعَالَى: ساقطة من س.

(11) قرأ نافع وابن عامر والكسائي: (غير) بنصب الراء والباقون برفعها. التيسير ص 97. وقرأ الأعمش وأبو حيوة بكسرها.

تَقُولُ: لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِلاَّ ذَوِي الضَّرَرِ, فَلاَ[2] يَجُوزُ الاِسْتِثْنَاءُ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَعْنِي بِهِ[3] قَوْمًا بِأَعْيَانِهِمْ, وَلاَ يُمْكِنُكَ إِخْرَاجُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَقَدْ أَثْبَتَهُ فِيهِمُ الْمُسَوِّي لَهُمْ, وَالْإِيجَابُ قَبْلَ النَّفْيِ, وَلَكِن تَنصِبُهُ عَلَى الْحَالِ, لِأَنَّهُ بِمَنزِلَةِ النَّعْتِ فِي حَمْلِ الْقَاعِدِينَ عَلَى الْجِنسِ لاَ عَلَى التَّعْيِينِ وَالْعَهْدِ.

(ش): حُجَّةٌ فَاسِدَةٌ مَنْ أَنبَأَهُ أَنَّ الْآيَةَ إِنَّمَا تَنَاوَلَتْ قَوْمًا بِأَعْيَانِهِمْ؟ وَهِيَ لاَ تَمْتَنِعُ أَن تَتَنَاوَلَ كُلَّ قَاعِدٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ الْجِهَادِ وَإِن كَانَ سَبَبَ نُزُولِهَا قَوْمٌ بِأَعْيَانِهِمْ.

وَنَحْوٌ مِنْهُ: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾. [الْأَنبِيَاء: 22]. وَ(لَمَّا جَاءَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدٌ[4]), لاَ يَجُوزُ الاِسْتِثْنَاءُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ, لِأَنَّ الْجَوَابَ قَدْ ثَبَتَ سَبَبُهُ, فَلاَ يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِحَدِّ[5] شَيْءٍ مِنْهُ,

(ش): هَذِهِ الْحُجَّةُ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ إِذَا قُلْنَا: جَاءَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا كَانَ كَذَا سَبَبَ كَوْنِهِ مَجِيءُ الْقَوْمِ مِنْ غَيْرِ أَن يَكُونَ زَيْدٌ فِيهِمْ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ الاِسْتِثْنَاءَ مِنْهُمْ. ذَلِكَ صَحِيحٌ فِي الْآيَةِ لِأَنَّ الاِعْتِرَاضَ عَلَيْهِ ... مِنْهُ مُفْسِدٌ لِلْمَعْنَى.

وَاتَّبَعَهُ فِي هَذَا الرَّأْيِ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ,[6] وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ,[7] إِلاَّ أَنَّهُمَا تَلاَفَيَا ذَلِكَ التَّلاَفِي,[8] وَتَدَارَكَا مِن قَوْلِهِ مَا وَهِيَ,[9] بِزَعْمِهِمَا أَنَّهُ اِسْتِثْنَاءٌ مُنقَطِعٌ, فَتَهَافَتَا فِي الْغَفْلَةِ, وَزَادَا[10] فِي الطِّينِ بَلَّةً,[11] ضِغْثٌ عَلَى إِبَّالَةٍ,[12] وَكَيْفَ يَكُونُ مُنقَطِعًا مِنَ الْأَوَّلِ, وَقَد دَخَلَ الْمُسْتَثْنَى فِي الْعَمَلِ؟ وَإِنَّمَا يَنقَطِعُ إِذَا لَمْ يَكُن بَعْضًا لِمَا قَبْلَهُ, فَلاَ يُسْتَثْنَى مِنْهُ وَلاَ يَدْخُلُ فِي الْعَمَلِ فَلاَ يُحْمَلُ عَلَيْهِ, فَيَتِمُّ لَهُ

البحر المحيط 35/4.

(1) الإيضاح 177. وفيه: من رفع. وهو قول الأخفش في معاني القرآن 264/1.

(2) في س: ولا.

(3) في ع: فيه.

(4) في س: إلا زيدا.

(5) في س: بحل.

(6) هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمّد بن مختار أبو محمّد القيسي النّحْوي المقرئ ولد سنة 355 هـ وتوفي سنة 437 هـ. بغية الوعاة 298/2. وقوله في: مشكل إعراب القرآن, تح حاتم صالح الضامن, دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع, دمشق – سوريا, ط1, 1424 هـ – 2003 م, 244/1 – 245.

(7) هو أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي المقرئ النّحْوي المفسّر توفي سنة 440 هـ. بغية الوعاة 351/1.

(8) في ع: الثاني.

(9) في ع: وهى.

(10) في ع: وزاد.

(11) زاد في الطّين بلّة: جار مجرى الأمثال.

(12) ضغث على إبّالة: مثَل يقال فيمن حمل رجلاً مكروها ثم زاده. والإبالة: الحزمة من الحطب، والضغث: الجرزة التي فوقها. الأمثال لأبي عبيد ص 264, جمهرة الأمثال 6/2 – 7, الأمثال للهاشمي ص 158, مجمع الأمثال 419/1, المستقصى 148/2.

بِذَلِكَ[1] الِانقِطَاعُ عَنْهُ, فَلاَ يَكُونُ النَّصْبُ إِلاَّ عَلَى الْحَالِ, وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ سِيبَوَيْهِ, لِأَنَّ فَائِدَتَهُ وَفَائِدَةَ وَفَائِدَةَ النَّعْتِ فِي هَذَا سَوَاءٌ, وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ تَلاَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [الْأَنبِيَاء: 22]. وَحَمَلَ هَذَا عَلَى[2] مَا قَدَّمَهُ[3] مِمَّا يُنْعَتُ بِهِ وَيُسْتَثْنَى مِنْهُ,[4] وَقَدْ نَصَّ سِيبَوَيْهِ عَلَيْهِ وَمَنَعَ النَّصْبَ فِيهِ[5] فِيهِ[5] بِمَا[6] لاَ غَايَةَ بَعْدَهُ.

(**ش**): هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ, لاَ مَحْمَلَ لِكَلاَمِهِ إِلاَّ مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ فِي إِخْرَاجِ (إِلاَّ)[7] فِيهِ عَنْ أَصْلِهَا, كَمَا أَنَّ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ إِخْرَاجُ (غَيْرَ) عَنْ أَصْلِهَا.[8]

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنقَطِعِ

خَلَطَ فِي هَذَا الْبَابِ بَيْنَ مَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ وَالْبَدَلُ وَبَيْنَ مَا لاَ يَجُوزُ فِيهِ إِلاَّ النَّصْبُ, نَحْوَ قَوْلِهِم: (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلاَّ حِمَارًا) وَ(إِلاَّ حِمَارٌ) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ**﴾[9] [هُود: 43][10] فَ (مَن):[11] فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ, وَلاَ يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ,

---

[1] في س: بذا.

[2] في س: على هذا.

[3] في س: قدّمناه.

[4] الإيضاح 177 – 178. ونصّه: وكذلك (إلاّ) تقول: (جاءني القوم إلاّ زيدا), فتنصب الاسم بعد (إلاّ) على الاستثناء, ويجوز أن ترفعه إذا جعلت (إلاّ) وما بعدها صفة فتقول: (جاءني القوم إلاّ زيد), وعلى هذا قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾. والمنصوب والمجرور في هذا كالمرفوع.

[5] الكتاب 331/2 – 332. ونصّه: وذلك قولك: لو كان مَعَنا رجلٌ إلاّ زيدٌ لغُلِبنا. والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكْنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلتَ. ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾.

[6] في ع: لما.

[7] إلاّ: مكرّرة في الأصل.

[8] في الأصل: إخراج عن غير أصلها.

[9] في ع: ولا.

[10] الإيضاح 178 – 180. ونصّه: الاستثناء المنقطع أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه, وذلك نحو: ما جاءني أحد إلاّ حمارا, فالاختيار فيه النصب, وإن كان الكلام غير موجب, ومن ذلك قوله: وما الربع من أحد إلاّ أواري. فالأواري ليس من جنس أحد. ومن ذلك: ﴿ **لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ**﴾ فـ (عاصم): فاعل, و(من رحم) معصوم, والمفعول ليس بفاعل. ومنهم من يجعله متّصلا فيقول: إنّ (عاصم) معناه: لا ذا عصمة إلاّ من رحم.

[11] في س: من.

ذَلِكَ, قَالَ سِيبَوَيْهِ: (هَذَا بَابُ مَا[1] لاَ[2] يَكُونُ إِلاَّ عَلَى مَعْنَى (وَلَكِن). فَمِن ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾..)[3] الْآيَةُ.

(ش): كَيْفَ يُقَالُ فِي أَبِي عَلِيٍّ: إِنَّهُ خَلَطَ بَيْنَهُمَا وَهُوَ قَدْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِقَوْلِهِ: وَمِن ذَلِكَ وَكَفَى بِهِ فَضْلاً عَنِ الِاخْتِصَارِ إِذْ كَانَ سِيبَوَيْهِ قَدْ فَصَلَ بِقَوْلِهِ: (وَمِن ذَلِكَ) بَيْنَ مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ بِنَفْسِهِ وَبَيْنَ مَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا أَحَدِهِمَا بِحَرْفِ الْجَرِّ[4] فَلَمَّا كَانَ (وَمِن ذَلِكَ) قَدِ اِسْتَعْمَلَهُ فِي الْفَصْلِ سِيبَوَيْهِ كَانَ هُوَ أَحَقُّ بِاسْتِعْمَالِهِ مِنْهُ لِمَكَانِ الِاخْتِصَارِ وَكَأَنَّهُ قَصَدَ قَصَدَ مُجَرَّدَ التَّنبِيهِ عَلَى مُجَرَّدِ اِنفِصَالِهِمَا مِنْ غَيْرِ أَن يَشْرَحَ وَجْهَ الِانفِصَالِ اِتِّكَالاً عَلَى اِسْتِدْرَاكِ ذَلِكَ فِي مَكَانِ بَسْطِهِ إِمَّا فِي كِتَابِ الْبَسْطِ مِنْ هَذَا وَإِمَّا فِي الْمُذَاكَرَةِ فِي كِتَابِهِ.

فَصْــلٌ

وَقَوْلُهُ: (ذِكْرُ الضَّرْبِ الثَّانِي).[5] لَيْسَ فِي هَذَا الْفَصْلِ[6] شَيْءٌ يُخَصُّ[7] بِالرَّدِّ دُونَ شَيْءٍ حَتَّى يُصْلِحَ مِنْ أَوَّلِهِ, وَيُجْرِيَ[8] الْقَوْلَ فِيهِ عَلَى أَصْلِهِ, وَمَا يَتَوَجَّهُ فِيهِ[9] وَمَا لاَ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ, وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ النَّصْبِ[10] فِي:

..... مَا[11] أَنتِ جَارَهْ[12]

وَبَيْنَهُ فِي ﴿أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الْأَنبِيَاء: 92, وَالْمُؤْمِنُونَ: 52]. وَهَذَا لاَ يَتِمُّ إِلاَّ بِتَفَرُّغٍ كَثِيرٍ, وَعِنَايَةٍ

---

(1) ما: مكرّرة في س.

(2) لاَ: ساقطة من ع.

(3) الكتاب 325/2.

(4) الكتاب 37/1. ونصّه: هذا باب الفاعل الذي يتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول. وذلك قولك: أعطَى عبدُالله زيداً درهماً، وكسوتُ بشراً الثَّيابَ الجيادَ. ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَالله.

(5) الإيضاح 180.

(6) في س: الضّرب.

(7) في س: يختصّ.

(8) في ع: ويحرك ويجري, وكلمة (يحرك) هنا مقحمة.

(9) في ع: وما يتوجه من فيه و(من): هنا مقحمة.

(10) في س: نصبه.

(11) في ع: النصب فيما.

(12) هذا جزء من صدر بيت من الكامل تمامه: يا جارتا ما أنت جاره باتت لتحزننا عُفَاره. للأعشى في ديوانه ص 153, ورواية الديوان: يا جارتي ما كنت جاره.

شَدِيدَةٍ, وَقَدْ قَدَّمْنَا الْعُذْرَ فِي هَذَا بِمَا نَحْنُ بِسَبِيلِهِ مِن لُزُومِ التَّحْتِ[1] وَزُهْدِ أَبْنَاءِ[2] الْوَقْتِ.

فَفَـيـمَ تُـدِيرُ الْكَـأْسَ وَالشُّـرْبُ نُـوَّمٌ وَتُطْلِـعُ شَمْسًـا وَالْعُيُـونُ الـذُّكَا رُمْـدُ[3]

وَلَوْ عَلِمْنَا أَنَّ إِيضَاحَ الْحَقِّ يُجْدِي, وَالْإِفْصَاحَ بِهِ يُنْمِي, لَبَيَّنَّا مِنْهُ مَا يَرُوقُ فَضْلُهُ, وَلاَ يَسَعُ ذَا[4] هِمَّةٍ جَهْلُهُ, وَلَكِنَّهُ كَمَا قَالَ:[5]

هَـذَا زَمَـانٌ أَلَـحَّ النَّـاسُ[6] فِيـهِ عَلَـى تِيـهِ الْمُلُـوكِ وَأَخْـلاَقِ الْمَسَـاكِينِ

بَابُ تَمْيِيزِ الْأَعْدَادِ

لَمْ يَتَلَبَّسْ[7] فِي هَذَا الْبَابِ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ وَلاَ تَعْلِيمِهِ, وَلاَ وَصَفَهُ عَلَى تَرْتِيبِهِ,[8] فَإِذَا نَظَرَ النَّاظِرُ فِيهِ, خَرَجَ مِنْهُ[9] كَمَا دَخَلَ فِيهِ, إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ: (**أَسْمَاءُ الْأَعْدَادِ تَمْيِيزٌ لِإِبْهَامِهَا مِنْ حَيْثُ كَانَت تَقَعُ عَلَى جَمِيعِ الْمَعْدُودَاتِ**).[10] وَلَوْ قَالَ: (لِأَنَّهَا مُبْهَمَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْمَعْدُودَاتِ) لِاسْتَغْنَى عَن قَوْلِهِ: (**مِنْ حَيْثُ كَانَت تَقَعُ**). وَجَعَلَ الْأَعْدَادَ مُبْهَمَةً عَلَى الْمَعْدُودَاتِ,[11] وَهَذِهِ عَثْرَةٌ لاَ يُنتَعَشُ[12] مِنْهَا, وَزَلَّةٌ لاَ يَتَوَجَّهُ الْعُذْرُ عَنْهَا, لِأَنَّ الْعَدَدَ هُوَ الْمَعْدُودُ, كَمَا أَنَّ النَّقْصَ هُوَ

---

(1) في س: لوم البحث.

(2) في س: وزهر إيتاء.

(3) عجز البيت ساقط من ع.

(4) في س: ذو.

(5) البيت من البسيط لأبي العتاهية في أخبار أبي العتاهية وأشعاره, شكري فيصل, الجامعة السورية, دمشق – سوريا, 1965 م, ص 376 والرواية فيه: زهو الملوك.

(6) في س: زمان الكأس.

(7) في ع: يلتبس.

(8) في س: ترتيب.

(9) في س: فيه.

(10) الإيضاح 182. وفيه: أسماء الأعداد لإبهامها ...

(11) لِاسْتَغْنَى عَن قَوْلِهِ: مِنْ حَيْثُ كَانَت تَقَعُ وَجَعَلَ الْأَعْدَادَ مُبْهَمَةً عَلَى الْمَعْدُودَاتِ: ساقطة من ع بسبب انتقال النّظر.

(12) في س: يتنعّش.

الْمَنقُوصُ, وَالْخَبْطَ هُوَ[1] الْمَخْبُوطُ, وَالنَّضْدَ: الْمَنضُودُ, وَالقَبْضَ :الْمَقْبُوضُ, قَالُوا: (دَخَلَ فِي الْقَبَضِ),[2] وَهَذَا مَقِيسٌ يَطَّرِدُ[3] إِذَا[4] جَرَى لَفْظُهُ, وَإِنَّمَا كَانَ يَنبَغِي أَن يَقُولَ: (مَا كَانَ اِسْمًا لِعِدَّةٍ[5] نَحْوَ ثَلاَثَةٍ وَعَشَرَةٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ وَنَحْوِهَا فَلاَبُدَّ مِن تَمْيِيزِ[6] جِنسِ مَا أُضِيفَتْ[7] إِلَيْهِ, أَوْ مُيِّزَتْ[8] بِهِ, لِأَنَّهَا[9] مُبْهَمَةٌ عَلَى كُلِّ عَدَدٍ), أَوْ (عَلَى كُلِّ مَعْدُودٍ), أَيَّ[10]), أَيَّ[10] ذَلِكَ شَاءَ.

بَابُ (كَمْ)[11]

شُغِلَ[12] فِي هَذَا الْبَابِ, بِخَلْطِ الْأَلْفَاظِ بِالْإِعْرَابِ, وَتَقْدِيمِ مَا عُهِدَ تَأْخِيرُهُ, وَتَرَكَ مَا يَتَعَيَّنُ تَفْسِيرُهُ, مَعَ كَثْرَةِ الْخِطَابِ, وَقَلَّةِ الصَّوَابِ, فَمَنِ اِقْتَصَرَ عَلَيْهِ, خَرَجَ مِنْهُ كَمَا دَخَلَ فِيهِ, فَ (**كِتَابُ الْجُمَلِ**) فِي هَذَا[13] وَغَيْرِهِ, أَنفَعُ فِي الْمَعْرِفَةِ مِنْهُ,[14] وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.[15]

---

(1) هُوَ: ساقطة من ع.

(2) انظر إصلاح المنطق ص 61, و233.

(3) في س: مطّردٌ.

(4) في س: إنّما.

(5) في آخر ع: [حاشية] أخرى بالخطّ أيضا في باب تمييز الأعداد على قوله: (ما كان اسما لعدّة) وهي: الصّحيح أنّ (عدّة) و(عددا) بمعنًى.

قال الطّرمّاح:

كلّ [(كلّ): غير واضحة في ع] حيّ مستكمل عدّة العمر ومود إذا انقضى عددُه

(6) في س: تَبْيين.

(7) في س: أَضفتَ.

(8) في س: فسرت.

(9) في س: كأنها.

(10) في س: أيْ.

(11) انظر الإيضاح 184 – 187.

(12) في ع: شعب.

(13) انظر كتاب الجمل في النّحو, أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي, تح علي توفيق الحمد, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, دار الأمل, إربد – الأردن, ط1, 1404 هـ - 1984 م, باب (كم), ص 134 – 138.

(14) مِنْهُ: ساقطة من س. وفي ع: أنفع منه في المعرفة, وما أثبتنا أنسب للسّجع في قوله: (وغيره) وقوله: (منه).

(15) في ع: وبالله التوفيق لا ربّ سواه, والظّاهر أنّ عبارة (لا ربّ سواه) من زيادة النّاسخ لانفراد هذه النّسخة بها في المواضع الّتي وردت فيها.

بَابُ النِّدَاءِ

وَهَذَا الْبَابُ[1] أَيْضًا مِن سُوءِ الْعِبَارَةِ, وَبُعْدِ الْإِشَارَةِ, وَتَقْدِيمِ مَا يَنبَغِي تَأْخِيرُهُ, وَتَعْلِيلِهِ بِمَا يَبْعُدُ تَأْوِيلُهُ, عَلَى رُتْبَتِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ, وَمَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ,[2] إلاَّ أَنَّهُ قَالَ: (**الْأَسْمَاءُ الْمُنَادَاةُ**).[3] بِهَذَا اللَّفْظِ, وَلَعَلَّهُ مِنَ الْكَاتِبِ وَهْمٌ.

(**ش**): كَأَنَّهُ نَقَدَ عَلَيْهِ أَن قَالَ: الْمُنَادَاةُ وَإِنَّمَا كَانَ يَنبَغِي عَلَيْهِ أَن يَقُولَ: الْمُنَادَيَاتُ عَلَى جَمْعِ مَنَادَى لِأَنَّهُ اِسْمٌ مَنَادًى وَأَسْمَاءٌ مُنَادَيَاتٌ هَذَا مَا تَوَهَّمَهُ وَهَذَا جَهْلٌ صَرِيحٌ يَنبَنِي عَلَى تَصَوُّرٍ قَبِيحٍ أَمَا عَلِمَ أَنَّ جَمْعَ مَا لاَ يَعْقِلُ مِنَ الْمُذَكَّرِ يُخْبَرُ عَنْهُ إِخْبَارَ الْمُؤَنَّثِ الْمُفْرَدِ وَإِخْبَارَ الْمُؤَنَّثِ الْمَجْمُوعِ, وَأَنَّ الْأَفْصَحَ فِي مِثْلِ هَذَا الْإِخْبَارُ عَنْهُ إِخْبَارَ الْمُؤَنَّثِ الْمُفْرَدِ؟ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُنَا جِنسُ الْأَسْمَاءِ[4] الْكَثْرَة وَالْأَفْصَحُ إِذَا أُخْبِرَ عَمَّا لاَ يَعْقِلُ فِي الْكَثْرَةِ أَن يُخْبَرَ عَنْهُ إِخْبَارَ الْمُؤَنَّثِ الْمُفْرَدِ وَقَدْ حَكَى أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَبِي عُمَرَ: الْأَجْذَاعُ اِنكَسَرْنَ وَالْجُذُوعُ اِنكَسَرَتْ فَأَيُّ شَيْءٍ بَعْدَ هَذَا فِي صِحَّةِ مَا قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ؟

وَفِيهِ الْإِضَافَةُ إِلَى (أَنَّ), وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَبْوَابِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: (**بِدَلاَلَةِ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تَقَعُ[5] فِيهِ اِسْمًا**).[6] وَهَذِهِ عُجْمَةٌ قَبِيحَةٌ تَنبُو[7] عَنْهَا الْأَسْمَاعُ, وَلاَ تَقْبَلُهَا الطِّبَاعُ, وَقَدْ مَرَّ الْكَلاَمُ فِي هَذَا فِيمَا فِيمَا مَضَى مِنَ الرِّسَالَةِ,[8] وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(**ش**): مَتَى صَحَّ ذَلِكَ الْهَذَيَانُ الَّذِي قَالَهُ فِي اِمْتِنَاعِ الْإِضَافَةِ إِلَى (أَنّ)[9] حَتَّى... الَّذِي... أَن يَعْمَلَ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ أَمْرٌ لاَزِمٌ مَشْهُورٌ بَلْ هُوَ أَخْفَى مِن بَقَّةٍ فِي حُقَّةٍ,[10] وَمِن تِبْنَةٍ فِي لِبْنَةٍ.[11]

---

(1) الْبَابُ: ساقطة من س.

(2) ومن أشبه أباه فما ظلم: مثل سائر. الأمثال لأبي عبيد ص 145, و 260, الفاخر ص 103, 277, الزاهر 117/1 جمهرة الأمثال 28/2, و 244/2, الأمثال للهاشمي ص 240, مجمع الأمثال 300/2, المستقصى 352/3 – 353.
قلت: وكأنّه يعرّض بعجمة أبي عليّ ونسبه الفارسيّ ويدلّ عليه قوله بعد هذا: (وهذه عجمة قبيحة).

(3) الإيضاح 178. ونصّه: الأسماء المناداة لا تخلو من أن تكون مفردة أو غير مفردة ... وقال أيضا: وأمّا غير المفرد من الأسماء المناداة ... الإيضاح 189.

(4) في الأصل: الأسماء هنا: والظّاهر أنّ كلمة (هنا) مقحمة.

(5) في س: يقع.

(6) الإيضاح: 188. وفيه: تقع فيه أسماءٌ ...

(7) في ع: ينبُو.

(8) انظر الصّفحة 66- 67 من التّحقيق.

(9) في الأصل: إلا أن.

(10) في الأصل في شقة. ويقال في المثل: أحير من بقة في حقة. زهر الأكم 150/2.

(11) يقال في المثل: أقل من تبنة في لبنة. جمهرة الأمثال 115/2, التمثيل والمحاضرة ص 458, مجمع الأمثال 128/2, المستقصى 287/1.

وَقَالَ فِي النَّكِرَةِ: (**بِدَلاَلَةِ أَنَّ نِدَاءَهُ شَائِعٌ**).[1] فَأَخْبَرَ عَنِ النِّدَاءِ وَهُوَ يُرِيدُ الْمُنَادَى, حِينَ ذَهَبَ بِهِ الْفِكْرُ وَازْدِحَامُ النَّظَرِ, حَتَّى قَلَبَ الْخَبَرَ عَن وَجْهِهِ, وَصَيَّرَهُ لِغَيْرِ مِنْ هُوَ لَهُ, وَفِي هَذَا الْمُنَادَى الْمَنكُورِ نَظَرٌ يُبَيَّنُ[2] فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**) إِن شَاءَ اللَّهُ.[3]

(**ش**): هَذَا أَيْضًا جَهْلٌ صَرِيحٌ لاَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّهُ مَعَ الْمَصْدَرِ مَوْضِعَ اِسْمِ الْمَفْعُولِ فَإِن ... ...

وَقَالَ: (**فَإِن وَصَفْتَهُ بِمُضَافٍ**).[4] وَفِي هَذَا نَظَرٌ لا نَعْرِضُ[5] لَهُ فِيهِ, لِأَنَّ رَأْيَ النَّاسِ كُلِّهِمْ كُلِّهِمْ رَاجِعٌ إِلَيْهِ, وَصَوَابُ ذَلِكَ فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**) بِحَوْلِ اللَّهِ.[6]

وَقَالَ: (**وَعَطْفُ الْبَيَانِ كَالصِّفَةِ تَقُولُ: (يَا زَيْدُ زَيْدُ) وَ(زَيْدًا)**).[7] وَهَذَا[8] تَوْكِيدٌ لاَ لاَ عَطْفٌ بَيَانٍ, لِأَنَّ عَطْفَ[9] الْبَيَانِ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ كَمَا يَجْرِي الْوَصْفُ, فَلاَ يَكُونُ لَفْظُهُمَا وَاحِدًا,

(**ش**): إِذَا صَحَّ كَوْنُهُ تَوْكِيدًا صَحَّ كَوْنُهُ عَطْفَ بَيَانٍ لِأَنَّ ... لاَبُدَّ لَهُ مَعَهُ مِن رَفْعِ الْمَجازِ... وَلاَبُدَّ فَصَحَّ كَوْنُهُ عَطْفَ بَيَانٍ إِذَا صَحَّ كَوْنُهُ تَوْكِيدًا نَظَرْتَ فَإِذَا نَظَرَ إِلَى مَا فِيهِ مِنْ غَيْرِ مَا .. الْمَجَاز جُعِلَ عَطْفَ بَيَانٍ وَإِذَا نَظَرَ إِلَى ذَلِكَ الَّذِي مَكَّنَ بِهِ رَفَعَ الْمَجَازَ هُوَ الْأَوَّلَ ... تَوْكِيدًا.

وَإِنَّمَا هُوَ تَوْكِيدٌ لَفْظِيٌّ يَلْزَمَهُ لَفْظُ الْمُؤَكَّدِ, فَلاَ يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ كَمَا يَجُوزُ[10] فِي التَّوْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ, الَّذِي هُوَ (نَفْسُهُ) وَ(عَيْنُهُ) وَبَابُهُ.

(**ش**): لاَ يَرْفَعُ النَّصْبُ عَنْهُ كَوْنَهُ بِلَفْظِ الْأَوَّلِ وَلَكِنَّ النَّصْبَ فِيهِ بِمَا اِقْتَضَاهُ الْمَوْضِعُ ... مِن كَوْنِهِ تَابِعًا مُعَرَّفًا ولاَ يُمْكِنُ أَن يُحْمَلَ عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَوْضِعِ إِلاَّ أَن يُرِيدَ أَنَّ التَّوْكِيدَ وَالنَّعْتَ لاَ يُحْمَلُ فِيهِمَا إِلاَّ عَلَى اللَّفْظِ لاَ عَلَى الْمَعْنَى عَلَى ... مَا لَهُ فِي بَابِ الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ فَقَد تَقَدَّمَ فِيهَا وَمَا ذَكَرَهُ مِن ذَلِكَ هُنَاكَ وَأَغْلَبُ شَيْءٍ أَنَّ هَذَا

---

(1) الإيضاح 188. ونصّه: فأمّا المفرد النكرة فلم يُبْنَ لأنّه لم يقع هذا الموقع بدلالة أنّ نداءه شائع.

(2) في س: يَتبيّن.

(3) إن شَاءَ اللَّهُ: زيادة من ع.

(4) الإيضاح 188. ونصّه: فإن وصفته بمضاف لم يكن في الصّفة إلاّ النصب, وذلك نحو يا زيدُ غلامَ عمرو, ويا بكرُ صاحبَ بِشْر.

(5) في س: لم نعرض.

(6) في س: إن شاء الله.

(7) الإيضاح 189. وفيه: تقول يا زيد زيد على اللّفظ, ويا زيد زيدا على الموضع.

(8) في ع: وهو.

(9) بَيَانٍ لِأَنَّ عَطْفَ : ساقطة من ع بسبب انتقال النّظر.

(10) في ع: لا يجوز, بإقحام (لا).

الْآخِرَ هُوَ مَقْصُودُهُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ:[1]

... يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا

فَعَلَى غَيْرِ هَذَا,[2] وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَقَالَ: (**الْمُضَافُ عَامِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ**).[3] وَالْأَسْمَاءُ يُعْمَلُ فِيهَا وَلاَ تَعْمَلُ.[4]

(**ش**): هَذَا غَيْرُ مُسَلَّمٍ بَلِ الْمُضَافُ يَصِحُّ أَن يَكُونَ عَامِلاً فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِمَا فِيهِ مِن مُقْتَضَى الْإِضَافَةِ فَصَارَ بِذَلِكَ مُقْتَضِيًا لِلثَّانِي كَاقْتِضَاءِ الْعَامِلِ الْمَعْمُولَ وَكَاقْتِضَاءِ لاَمِ الْمِلْكِ الْمَالِكَ وَلاَ فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَلَكِنَّ الرَّجُلَ يَرُدُّ مَذَاهِبَ النَّاسِ بِمُجَرَّدِ مَذْهَبِهِ وَهَذَا تَخَلُّفٌ شَدِيدٌ وَقَدْ ... هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ وَوَجْهُ شَبَهِ هَذَا الضَّرْبِ بِالْإِضَافَةِ أَنَّ الثَّانِيَ تَخْصِيصٌ لِلْأَوَّلِ كَمَا أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُخَصِّصُ لِلْمُضَافِ قَالَ: فَالْأَوَّلُ عَامِلٌ فِي الثَّانِي كَمَا أَنَّ الْمُضَافَ عَامِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ ... هَذَا الْكَلاَمِ بِمَا قَبْلَ ... يَقْتَضِي رَبْطَ السَّبَبِ بِالْمُسَبَّبِ كَأَنَّهُ يَقُولُ بِعَدَمِ تَخْصِيصِ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي لِأَنَّ عَمَلَ الْأَوَّلِ فِي الثَّانِي ..... طَالِبٌ لما يخصّصه وَهُوَ الْعَامِلُ أَن يَكُونَ طَالِبًا لِلْمَعْمُولِ وَلَكِنَّ الرَّجُلَ بِتَعَصُّبِهِ لَمْ يَجْعَلْ لِهَذَا ... قَالَهُ فَلاَ يَكْتَرِثُ بِقَوْلِهِ وَلاَ يُبَالِي[5] بِهِ بَالُهُ.

---

[1] هذا جزء من شطر من الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه, ص 174. وهو من شواهد الكتاب 185/2. وليس فيه رفع نصر الثاني. وتمامه:

إنّـــــي وأســـــطارٍ ســـــطرن ســـــطرا

لقائـــــلٌ يـــــا نصـــــر نصـــــرا نصـــــرا

[2] قال سيبويه في الكتاب 186/2: وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرا عطفَ البيان ونصبَه، كأنه على قوله يا زيدُ زيدا.

[3] الإيضاح 190. وفيه: كما أنّ المضاف عامل في المضاف إليه.

[4] في س: ولا يعْمل.

[5] في الأصل: ولا يبال.

بَابُ النَّفْيِ بِـ (لاَ)

أَنشَدَ[1] فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلَهُ:[2]

وَرَدَّ جَـــازِرُهُمْ حَرْفًـــا[3] مُصَـــرَّمَةً وَلاَ كَـــرِيمَ مِـــنَ الْوِلْـــدَانِ مَصْـــبُوحُ

قَالَ: (**إِن شِئْتَ جَعَلْتَ (مَصْبُوحًا) صِفَةً عَلَى الْمَوْضِعِ وَأَضْمَرْتَ الْخَبَرَ, وَإِن شِئْتَ جَعَلْتَهُ خَبَرًا**).[4] وَهَذَا جَهْلٌ بِالْمَعْنَى الْمَقْصُودِ إِلَيْهِ, أَوْ رَدٌّ عَلَى سِيبَوَيْهِ, فَإِنَّهُ[5] قَالَ بَعْدَ وَضْعِ الْبَيْتِ: الْبَيْتِ: (لَمَّا صَارَ خَبَرًا جَرَى عَلَى الْمَوْضِعِ, لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَصْفٍ وَلاَ مَحْمُولٍ عَلَى (لاَ), فَجَرَى مَجْرَى: (لاَ أَحَدَ فِيهَا إِلاَّ زَيْدٌ)).[6]

(**ش**): فَإِن قُلْتَ: فَقَدْ قَالَ: لَمَّا صَارَ خَبَرًا فَمَا وَجَبَ أَن يَكُونَ خَبَرًا ... مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ وَصْف فَالْجَوَابُ أَنَّهُ.... ذَلِك مَعَ ..... وَضع وَلَكِنَّهُ خَصَّ الْخَبَرَ دُونَ الْوَصْفِ لِأَنَّ الْبَاب إِنَّمَا يَكُونُ بِحَمْلٍ عَلَى الْمَوْضِعِ فَلَمَّا كَانَ الْخَبَرُ لاَ يَكُونُ فِيهِ إِلاَّ الْحَمْلُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْمَوْضِعُ لَهُ إِلاَّ عَلَى لَفْظٍ كَرِيمٍ خَصَّهُ دُونَ ... النَّعْت لِذَلِكَ لاَ لِمَا ذَكَرَهُ هَذَا الْجَاهِلُ.

وَمَا يَنبَغِي لِمَن فَرَغَ[7] لِلتَّأْلِيفِ,[8] وَنَصَبَ نَفْسَهُ لِلتَّصْنِيفِ, أَن يَجْهَلَ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْمَنظُورَاتِ,[9] الْمَنظُورَاتِ,[9] وَيَلُمْنِي عَلَى هَذِهِ الْمُسَطَّرَاتِ, إِلاَّ أَن يَزْعُمَ أَنَّ رَأْيَهُ خِلاَفُهَا, فَمِنَ الْحَقِّ أَن يَعَارِضَ

---

(1) في س: ذكر.

(2) البيت من البسيط لرجل من الأنصار من النبيت في فُرحة الأديب ص 125 – 126, قال القيسي: واسمه: عمرو بن مالك بن الأوس. وقيل: هما لأبي ذؤيب الهذلي، ولم أرهما في شعره. إيضاح شواهد الإيضاح 271/1. ونسب لحاتم الطائي في شرح أبيات سيبويه 6/2, وفي ديوانه صنعة يحيى بن مدرك الطائي رواية هشام بن محمد بن الكلبي, تح عادل سليمان جمال, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, مصورة عن طبعة المدني بالقاهرة, ط2, 1411هـ - 1990م, (ما نسب لحاتم وليس له), ص 293 – 294. وهو ملفق من بيتين. عجز الأول: في الرّأس منها وفي الأصلاب تلميح. وصدر الثاني: إذا اللقاح غدت ملقى أصرّتها. والبيت من شواهد الكتاب 299/2. ولم ينسبه سيبويه.

(3) في ع: خرفا.

(4) الإيضاح 194.

(5) في س: فيه.

(6) الكتاب 299/2 – 300. ولم يتعرض أبو علي لهذا الموضع في التعليقة.

(7) الْمَوْضِعِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَصْفٍ ... وَمَا يَنبَغِي لِمَن فَرَغَ: ساقطة من س.

(8) في س: التأليف.

(9) في س: المنصوبات.

يَعَارِضَ نَفْسَهُ[1] بِسِيبَوَيْهِ, ثُمَّ يَدْفَعَ قَوْلَهُ وَيَرُدَّ عَلَيْهِ بِمَا اِتَّجَهَ لَهُ مِنَ الْحَقِّ وَاِعْتَمَدَ عَلَيْهِ, وَلاَ يَجُوزُ النَّعْتُ النَّعْتُ فِي هَذَا بِحَالٍ, لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَن يَنفِيَ الْوِلْدَانَ الْمَصْبُوحِينَ[2] فَيُخْرِجَهُم مِنَ الدُّنْيَا أَوْ مِنَ الْوُجُودِ, الْوُجُودِ, وَإِنَّمَا زَعَمَ أَنَّهُمْ لاَ يُصْبِحُونَ لِعَدَمِ اللَّبَنِ وَشِدَّةِ الزَّمَانِ, وَمَا أَرَاهُ إِلاَّ قَاسَهُ[3] عَلَى قَوْلِ الْآخَرِ:[4]

وَلاَ كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبُ

وَهَذَا[5] غَيْرُ ذَلِكَ, فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا, وَلاَ فَهِمَ عَن سِيبَوَيْهِ فِيهِمَا.[6]

(**ش**): لَيْتَ شِعْرِي أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ قَوْلِه: وَلاَ كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ يُصْبِحُ وَبَيْنَ نَفْيِ الْوِلْدَانِ الْمَصْبُوحِينَ مِنَ الْوُجُودِ مِن جِهَةِ الْحَاصِلِ يَقُولُ: إِنَّهُ أَرَادَ الْأَوَّلَ ... ... فِي الْمَحْصُولِ فَمِنْ أَيْنَ يَعْرِفُ أَنَّ الشَّاعِرَ أَرَادَ مَا قَالَ أَنَّهُ أَرَادَ مِن ذَلِكَ دُونَ الَّذِي قَالَ فِيهِ: إِنَّهُ لَمْ يُؤَدِّهِ إِلاَّ بِمَحْضِ التَّحَكُّمِ وَالِادِّعَاءِ اللَّهُمَّ إِلاَّ أَن يَكُونَ الشَّاعِرُ – وَأعلمه عَلَى أَيِّ وَجْهٍ – قَالَ مَا قَالَ هُوَ[7] مِن ذَلِكَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْجَائِزَيْنِ فِيهِ فَهَذَا مِنَ التَّحَلُّفِ وَالْهَذَيَانِ.

بَابُ النَّكِرَةِ الْمُضَافَةِ

نَصَّ فِي هَذَا الْبَابِ وَالَّذِي بَعْدَهُ[8] كَلاَمَ سِيبَوَيْهِ مُفَرَّقًا, مُقَدَّمًا وَمُؤَخَّرًا, بِأَلْفَاظٍ هَجِينَةٍ, وَعِبَارَاتٍ غَيْرِ مُبِينَةٍ, نَحْوَ قَوْلِهِ: (**لاَ مُرُورَ ثَابِتٌ بِزَيْدٍ**),[9] وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ اللَّفْظِ الرَّكِيكِ, وَالْمَعْنَى[10] الْبَعِيدِ, وَكَيْفَ يَقَعُ مَعَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى فِي أَنَّ الْعَرَضَ لاَ يُثْبِتُ زَمَانَيْنِ؟

اِعْمَدْ لِمَا[1] تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي لاَ تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ[2]

---

(1) في س: بسببه بإهمال الباء.

(2) في س: المطروحين.

(3) في س: قاس.

(4) هذا عجز بيت من البسيط صدره: وَيْلُمِّها في هواء الجو طالبةً. نسبه سيبويه في باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي لامرئ القيس الكتاب 294/2. وفي باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف للنعمان بن بشير الأنصاري. الكتاب 147/4. وهو في ديوان امرئ القيس, ص 227. وفيه: (في بداية القصيدة ص 225): وقال ويقال: إنّها لإبراهيم بن بشير الأنصاري.

(5) في س: فهذا.

(6) في س: فهما. تحريف والصّواب ما أثبتنا لأنّ البيتين أنشدهما سيبويه وقوله: (فيهما) أي في البيتين ويناسب قوله: (بينهما).

(7) هو: ساقطة من الأصل متداركة تحت كلمة (قال).

(8) هو باب المنفي بلا المضارع للمضاف.

(9) الإيضاح 198. ونصّه: وتقول: لا مرور بزيد, ولا نزول على عمرو, إن جعلت (على) والباء متعلّقين بمحذوف كأنّك قلت: لا مرور ثابت بزيد, ولا نزول واقع على عمرو.

(10) في س: واللفظ.

هَيْهَاتَ, مَا يَتَعلَّقُ هَذَا الْجَارُّ وَالظَّرْفُ بِهِ أَلْطَفُ مِنَ السَّرَابِ, وَأَبْعَدُ مْن فَرْخِ الْعُقَابِ,[3] وَأَقْرَبُ لِلْمُتَنَاوِلِ الذَّكِيِّ, وَأَيْسَرُ عَلَى الْمُحَاوِلِ الْخَفِيِّ,[4] مِن كَرِّ الطَّرْفِ,[5] وَالْتِمَاسِ الْكَفِّ لِلْكَفِّ.

وَإِنْ أَنـــتَ لاَقَيْـــتَ مِـــن نَجْـــدَةٍ فَـــــلاَ يَنْهَيَنَّـــــكَ أَن تُقْـــــدِما[6]

(**ش**): هَذَا جَهْلٌ صَرِيحٌ يَبْنِي عَلَى جَهْلٍ قَبِيحٍ تَخَيَّلَ أَنَّ ثَابِتًا فِي كَلاَمِ النَّحْوِيِّينَ هُنَا مَعْنَاهُ الَّذِي يُثْبِتُ زَمَانَيْنِ فَصَاعِدًا فَقَالَ: كَيْفَ يَقَعُ مَعَ هَذَا الطَّائِفَةَ الْأُخْرَى مَعَ أَنَّ الْعَرَضَ لاَ يُثْبِتُ زَمَانَيْنِ وَإِنَّمَا ثَابِتٌ وَمُسْتَقِرٌّ أَعْنِي الَّذِي يُقَدَّرُ هُنَا بِمَعْنَى وَاقِعٌ وَكَائِنٌ وَمَوْجُودٌ وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ ثَابِتٌ فِي الْوُجُودِ وَلَيْسَ مُعْدَمٌ فِيهِ لاَ ثَابِتٌ فَصَاعِدًا كَمَا تَخَيَّلَهُ هَذَا الْجَاهِلُ.

بَابُ الْأَسْمَاءِ الْمَجْرُورَةِ

قَالَ فِيهِ: (**وَضَرْبٌ يَنجَرُّ بِإِضَافَةِ اِسْمٍ مِثْلِهِ إِلَيْهِ**).[7] وَهَذَا[8] هُوَ الصَّوَابُ لاَ مَا قَالَ فِي بَابِ النِّدَاءِ: (**الْمُضَافِ عَامِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ**).[9]

(**ش**): لَيْسَ هَذَا مُخَالِفًا لِمَا قَالَهُ فِي بَابِ النِّدَاءِ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي مَعْنَاهُ وَضَرْبٌ يَنجَرُّ بِالِاسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِمَا تَضَمَّنَهُ مِن مَعْنَى الْإِضَافَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْخَفْضِ فَيَكُونُ هَذَا الْقَوْلُ وَالْقَوْلُ الَّذِي فِي بَابِ النِّدَاءِ وَاحِدًا.

---

(1) في ع: بما.

(2) البيت من الكامل لكعب بن سعد الغَنَوي يُخاطِبُ ابنَه عليّ بن كعب وقيل هو لعليّ بن عديٍّ الغَنَوي المعروف بابن الغدير [في المطبوع: العرير] وروايته: فاعمد وفي الصّحاح دون نسبة : (اعمد) قال ابن برّي: صوابه: فاعْمِد بالفاءِ لأنّ قبله:

وإذا رأيتَ المرْءَ يَشْعَبُ أَمْرَه شَعْبَ العَصا ويَلِجُّ في العِصيانِ اللسان (علا) 91/15.

ونسبه الزّمخشريّ في المستقصى 333/2 للغدير الغنويّ وفي أساس البلاغة, دار الكتب المصرية, القاهرة – مصر, 1341 هـ - 1923 م, (علو) 139/2 لسويد بن الصّامت.

(3) أبعد من فرخ الغراب جار مجرى المثل. قال الجاحظ: وصاحب المنطق يزعُم أنّ رؤيةَ فرخ العُقاب أمرٌ صعب، وشيءٌ عسير. الحيوان 319/2.

(4) في ع: الحفي.

(5) في ع: الظّرف.

(6) في س: فإن أنت لاقيت في نجدة فلا يتهيبّك..

(7) الإيضاح 199. ونصّه: الأسماء المجرورة على ضربين: ضرب ينجرّ بحرف جرّ, وضرب ينجرّ بإضافة اسم مثله إليه.

(8) في س: هذا.

(9) الإيضاح 190. وانظر الصّفحة 133 من التّحقيق.

وَقَالَ فِي (مِن): (**وَتَكُونُ زَائِدَةً فِي نَحْوِ (مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ))**.[1] وَلَوْ قَالَ:[2] (مِن رَجُلٍ) (كَانَ أَوْضَحَ لِمَا أَرَادَ.[3]

(ش): هَذَا الِانْحِرَافُ الْبَيِّنُ فَإِنَّ زِيَادَتَهَا فِي (مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ) مِن زِيَادَتِهَا فِي (مَا جَاءَنِي مِن رَجُلٍ) أَلاَ تَرَى أَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ أَعْطَتْ مَعْنَى الِاسْتِغْرَاقِ وَإِذَا خَرَجَتْ لَمْ يُعْطِ الْكَلاَمُ مَعْنَاهُ[4] وَاحْتَمَلَتِ الِاسْتِغْرَاقَ وَغَيْرَهُ وَكَانَتْ بِذَلِكَ كَأَنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةً إِذْ كَانَ دَخُولُهَا يُعْطِي مَعْنًى لاَ يُعْطِيهِ خُرُوجُهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا جَاءَنِي أَحَدٌ وَمَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ فَإِنَّ مَعْنَى دُخُولِهَا وَخُرُوجِهَا هُنَا وَاحِدٌ فَكَيْفَ تَكُونُ زِيَادَتُهَا فِي مَا جَاءَنِي مِن رَجُلٍ أَوْضَحَ مِن زِيَادَتِهَا فِي مَا جَاءَنِي مِن أَحَدٍ؟

وَذَكَرَ (الْبَاءَ) وَسَطَّرَ مِن مَعَانِيهَا الْإِلْصَاقَ وَالزِّيَادَةَ,[5] وَأَلْفَيْتُ لَهَا فِي الْكَلاَمِ ثَلاَثَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا, مَوْضِعًا, وَلَعَلَّ لَهَا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ, لِأَنَّهَا أُمُّ حُرُوفِ الْإِضَافَةِ,[6] وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا التَّحْصِيلُ إِنَّمَا يُوجَدُ بِالِاسْتِقْرَاءِ لِكَلاَمِ الْعَرَبِ, لاَ مِن مَعْدِنٍ[7] مَقْصُورٍ عَلَى الْكُتُبِ, وَظَنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ: (أَلْقَى بِيَدِهِ) زَائِدَةً,[8] وَلاَ عَتْبَ عَلَيْهِ فِي هَذَا, فَقَدْ[9] وَقَعَ لِغَيْرِهِ مِثْلُهُ فِي (خَشَّنتُ صَدْرَهُ) وَ(بِصَدْرِهِ),[10] وَفِي وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**تُنْبِتُ بِٱلدُّهْنِ**﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: 20] بِضَمِّ التَّاءِ,[11] وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ[12]

---

(1) الإيضاح 199.

(2) في س: ولو قلت.

(3) في آخر ع: [حاشية] أخرى بغير الخطّ في باب الأسماء المجرورة على قوله: (ولو قال من رجل), وهي:
قلت: هذا خطأ إمّا من المصنِّف وإمّا من النّاسخ لأنّ (أحدا) تستغرق في النّفي بدون (مِن) فتكون (مِن) زائدة لحصول الاستغراق بدونها بخلاف (رجل) فإنّه لا يستغرق بنفسه فيحتاج إلى (مِن) فلا تكون زائدة.

(4) في الأصل: معنا معناه, وكلمة (معنا): مقحمة.

(5) الإيضاح 200. ونصّه: والباء بمعناها الإلصاق والاختلاط كقولك: كتبت بالقلم, وعمل النجار بالقَدوم. وتكون زائدة في قولهم: كفى باللّه, وبحسبك أن تفعل كذا.

(6) (مِنْ) أمّ حروف الجرّ ولهذا تختصّ بدخولها على (عند). انظر درّة الغوّاص في أوهام الخواص, لأبي محمّد القاسم بن الحريري, تح عرفات مطرجي, مؤسسة الكتب الثقافية, بيروت – لبنان, ط1, 1418 هـ - 1998 م, ص 31.

(7) في س: معدل.

(8) الإيضاح 200. ونصّه: وتكون زائدة في قولهم: كفى باللّه, وبحسبك أن تفعل كذا, وألقى يده.

(9) في ع: وقد.

(10) المثال في المقتضب 73/4, و111/4, و153/4, والأصول 14/2, 63/2 – 64.

(11) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿**تُنْبِتُ بِٱلدُّهْنِ**﴾ بضم التاء وكسر الباء والباقون بفتح التاء وضم الباء. التيسير ص 159.

(12) البيت من الطّويل لنبهان بن عكّيّ العبشميّ في الكامل 46/1, ولأعرابيّ عن الأصمعيّ في أمالي القالي 63/1, ولحليمة

يُقِـــرُّ بِعَيْنِـــي أَنْ أَرَى مَـــن مَكَانُـــهُ ذُرَى[1] عَقِـــدَاتِ الْأَبْـــرَقِ الْمُتَقَـــاوِدِ[2]

وَالصَّوَابُ[3] مَا حَكَاهُ اِبْنُ كِيسَانَ[4] فِي قَوْلِهِ:[5]

سُودُ الْمَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

(ش): لَيْسَ مَا ذَكَرَهُ اِبْنُ كِيسَانَ بِصَوَابٍ كَمَا ذَكَرَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ: إِنَّ الْبَاءَ تُعْطِي الْمُلاَزَمَةَ لِقِرَاءَةِ السُّورَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْبَاءَ لاَ تُعْطِي الْمُلاَزَمَةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْإِلْصَاقِ أَيْ لِمُجَرَّدِ الْإِضَافَةِ فَلاَ تُعْطِي مَعْنَى اللُّزُومِ فَكَيْفَ يَدُلُّ دُخُولُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى وَأَبْيَنُ مِنْهَا كَوْنُهَا زَائِدَةً لِأَنَّ زِيَادَةَ الْحَرْفِ أَسْوَغُ مِنْ هَذَا.

وَذَكَرَ (اللاَّمَ) فَقَالَ:[6] (**مَعْنَاهَا**[7] **التَّحْقِيقُ وَالْمِلْكُ**).[8] وَلَسْتُ أَدْرِي مَا التَّحْقِيقُ[9] فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟ وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا لِإِطْلاَقِ[10] الْمِلْكِ حَتَّى تُخْرِجَهَا الْقَرَائِنُ إِلَى الِاسْتِحْقَاقِ,

وَقَد[11] تَخْرُجُ مِن بَابِ الْمِلْكِ بِلاَ قَرِينَةٍ إِذَا قُطِعَ عَلَيْهَا الْمَعْنَى فِي مِثْلِ مَا ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ:

(مَن لِي إِلاَّ أَبُوكَ صَدِيقًا)[12] وَنَحْوِهِ, لِمَا فِي (مَن) مِنَ الْعُمُومِ وَالْإِبْهَامِ, لِمَكَانِهَا مِنَ الِاسْتِفْهَامِ.

الخضريّة عن الزّبير بن بكّار في زهر الآداب 1011/4. وفيه: وقد أنشدهما المبرّد لنبهان العبشميّ وهو أشبه.

(1) في س: ذوى. وفي ع: ذرا.

(2) في ع: المتعاود.

(3) في ع: بضم والصواب, والظّاهر أنّ كلمة (بضم) مقحمة هنا, ولعلّ النّاسخ وجدها في النّسخة الّتي نقل عنها فوق كلمة (يقرّ) أو في الحاشية للتّنبيه على ضمّ الياء فظنّها ساقطة من النّصّ وليست كذلك, وإنّما قال المؤلّف بعد ذكر الآية: (بضمّ التّاء), لأنّها قرئت بالفتح والضّمّ.

(4) هو محمّد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحْويّ. توفي سنة 320 هـ. بغية الوعاة 18/1 – 19.

(5) هذا عجز بيت من البسيط صدره: هنّ الحرائر لا ربات أخمرة. للراعي النميري في ديوانه, تح راينهرت قايرت, المعهد الألماني للأبحاث الشرقية, دار النشر فرانتس شتاينر بقيستبادن, بيروت – لبنان, 1401 هـ - 1980 م, ص 122, وللقتّال الكلابي في ديوانه, تح إحسان عباس, دار الثقافة, بيروت – لبنان, 1409 هـ - 1989 م, ص 53. وتحرفت كلمة (أخمرة) في عدة مصادر إلى (أخمرة).

(6) في س: وقال.

(7) في س: معناه.

(8) الإيضاح 200. ونصّه: واللاّم معناها التّحقيق والملك.

(9) في ع: التحقيق والملك: وكلمة (الملك) مقحمة هنا, ويدلّ على ذلك قوله: (وإنّما معناها لإطلاق الملك).

(10) في ع: بإطلاق.

(11) في ع: فقد.

(12) الكتاب 336/2, 337. وحكى أيضا: من لي إلاّ أباك صديق. الكتاب 338/2.

وَذَكَرَ (رُبَّ), وَأَمْضَى الْقَوْلَ فِيهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ, إِلاَّ أَنَّهُ قَطَعَ عَلَى المضِيِّ فِيمَا يَقَعُ بَعْدَهَا,[1] وَقَدْ جَاءَ[2] قَوْلُهُ:[3]

فَـإِنْ أَهْلِـكْ فَـرُبَّ فَتًـى سَـيَبْكِي[4] عَلَـيَّ[5] مُخَضَّـبٍ رَخْـصِ الْبَنَـانِ

(**ش**): يُمْكِنُ أَن يُصْرَفَ لِلْمُضِيِّ وَيَكُونَ الْمَعْنَى: رُبَّ فَتًى تَحَقَّقْتُ أَوْ عَلِمْتُ أَنَّهُ سَيَبْكِي.

وَقَدْ أَحْكَمْنَا الْقَوْلَ عَلَى (رُبَّ) وَمَعْنَاهَا[6] فِي نَفْسِهَا وَمَوْضِعِهَا, وَمَا يَتَوَجَّهُ فِيمَا بَعْدَهَا, وَرَفْعِ الشَّكِّ الْوَاقِعِ فِيهَا, عَلَى التَّمَامِ, وَغَايَةِ الْإِحْكَامِ, فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**) إِن شَاءَ اللَّهُ.[7]

فَصْـلٌ

جَرَى فِيمَا بَعْدَ هَذَا[8] مَجْرَى النَّاسِ إِلَى بَابِ (مُنذُ), إِلاَّ أَنَّهُ وَجَّهَ فِي (عَلَى),[9] وَسِيبَوَيْهِ قَدْ ذَكَرَهَا مِرَارًا فَلَمْ يُخْرِجْهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ, وَأَبْيَنُ[10] ذَلِكَ فِي بَابِ الْجَرِّ,[11] إِلاَّ أَنَّ الْعَرَبَ اِتَّسَعَتْ فِيهَا

---

(1) الإيضاح 201. ونصّه: ولما كانت (ربّ) إنّما تأتي لما مضى وجب أن تكون ربّما كذلك أيضا تدخل على الماضي ... وقد يقع المضارع بعدها على تأويل الحكاية وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿**رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ**﴾. وفي س: بعده.

(2) أي جاء لغير المضيّ وهو في البيت للاستقبال.

(3) في س: بقوله: وهو تحريف لأنّ البيت ليس من شواهد الإيضاح. والبيت من الوافر لجحدر بن مالك الحنفي اللّص وقد قاله في سجن الحجّاج. ويروى: مهذب رخص البنان. أمالي القالي 282/1, وخزانة الأدب 209/11 – 210.

(4) في س: فتى هالك.

(5) في ع: على.

(6) في س: على رب وما هي.

(7) في س: بحول الله تعالى.

(8) في ع: فيما بعدها.

(9) الإيضاح 205. ونصّه: تقول: على زيد ثوب, فهذا حرف, إلاّ أنّها تتعلّق بالفعل كما أنّ قولك: في الدار زيد كذلك, وأمّا استعمالها لها اسما فقول الشّاعر:

غـدت مـن عليـه بعـدما تـمّ ظمؤهـا تصـل وعـن قـيض ببيـداء مجهـل

فدخول مِن عليه قد دلّك على أنّها اسم. وفي ع: علي.

(10) في س: وأيْنَ.

(11) الكتاب 419/1. ونصّه: وأمّا الحروفُ التي تكون ظرفاً فنحو خَلفَ وأَمامَ، وقدام ووراء، وفوق وتحت، وعند وقبل، ومع وعلى، لأنك تقول: من عليك، كما تقول: من فوقك، وذهب من معه.

كَثِيرًا, وَقَدْ ذَكَرَ[1] سِيبَوَيْهِ مَعْنَاهَا[2] عَلَى الْوَفَاءِ, وَغَايَةِ الِاكْتِفَاءِ, فِي بَابِ عِدَّةِ[3] مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمُ,[4] فَأَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا, وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(ش): هَذَا الَّذِي اِنفَصَلَ بِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ مُنذُ إِذَا كَانتِ اِسْمًا لاَ تُوجَدُ أَبَدًا إِلاَّ ... وَظَرْف زَمَانٍ أَوْ مَا قُرِنَ بِهِ أَوْ ظَرْفًا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْأَفْعَالِ وَلَيْسَتْ هُنَا ظَرْفًا مُضَافَة إِلَى الْأَفْعَالِ قَوْل مَن رَأَى ذَلِكَ فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَن تَكُونَ اِسْمًا خَبَرُهَا كَمْ وَهَذَا [لاَ][5] يَكُونُ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ اِسْمًا مُفْرَدًا مُتَضَمِّنًا مَعْنَى حَرْفٍ لَهُ صَدْرُ الْكَلاَمِ لاَ يَكُونُ مُتَقَدِمًا فَبَطَلَ بِذَلِكَ أَن تَكُونَ اِسْمًا فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَن تَكُونَ حَرْفًا كَمَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ.

بَابُ (مُذْ) وَ(مُنذُ)[6]

قَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا مَضَى[7] أَنَّ (مُذْ) مَحْذُوفَةٌ مِن (مُنذُ), وَأَنَّهُمَا اِسْمَانِ لِلزَّمَانِ, وَقَدْ ذَكَرْنَا اِضْطِرَابَ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ – تِسْعَ مَرَّاتٍ, وَأَحْكَمْنَا الْقَوْلَ فِي هَذَا كُلِّهِ فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**), وَمَا وَجْهُ الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ بَعْدَهُمَا, وَلُزُومِ الْخَفْضِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَهُمَا, بِمَا[8] يُعَضِّدُهُ[9] الْبُرْهَانُ, وَتَشْهَدُ وَتَشْهَدُ لَهُ الْأَشْعَارُ, وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ, إِلاَّ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ اِعْتَرَضَ عَلَيْنَا فِي أَنَّهَا حَرْفٌ بِقَوْلِهِ: (**مُذْ**[10] **كَمْ سِرْتَ؟ فَ** (**مُذْ**) **حَرْفٌ لِإِيصَالِهَا الْفِعْلَ**[11] **إِلَى** (**كَمْ**)).[12]

---

(1) في س: ذكره.

(2) في س: ههنا.

(3) في س: عدَد.

(4) الكتاب 216/4 – 217. ونصّه: أما على فاستعلاء الشيء, تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه. ويكون أن يطوي أيضاً مستعلياً كقولك: مر الماء عليه, وأمررت يدي عليه. وأما مررت على فلانٍ فجرى هذا كالمثل. وعلينا أميرٌ كذلك. وعليه مالٌ أيضًا, وهذا لأنه شيءٌ اعتلاه ويكون: مررت عليه, أن يريد مروره على مكانه؛ ولكنه اتسع. وتقول: عليه مالٌ؛ وهذا كالمثل, كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه, فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل. وهو اسمٌ لا يكون إلا ظرفا, ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه. قال الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمّ خِمْسُها تَصِلُّ وعن قيضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ

(5) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى.

(6) في س: منذ ومذ.

(7) يعني في كتاب المقدّمات لا في هذا الكتاب.

(8) في ع: لما.

(9) في ع: يقصدُه.

(10) في س: منذ.

(11) في ع: للفِعْلِ.

(12) الإيضاح 207. ونصّه: مذ ومنذ يجوز أن يكون كلّ واحد منهما اسما, ويجوز أن يكون حرفا جارّا. والأغلب على مذ أن يكون اسما للحذف, وأمّا الموضع الّذي يكونان فيه حرفي جرّ فقولك: مذ كم سرت؟ فمذ حرف لإيصالها الفعل إلى كم كما

وَإِنِّي[1] لَأَعْجَبُ مِنْهُ كَيْفَ عَدَلَ بِهِ[2] النَّظَرُ إِلَى هَذَا الْمَرْمَى الْبَعِيدِ,[3] وَأَحَالَهُ[4] الْفِكْرُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الزَّهِيدِ,[5] وَلَمْ يَخْطُرْ لَهُ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ –[6] بِبَالٍ,[7] وَلاَ اِلْتَبَسَ لَهُ بَابُ الاِسْتِفْهَامِ[8] بِحَالٍ, فِي نَحْوِ: (غَلاَمَ مَن ضَرَبْتَ؟)[9] وَ(صَاحِبُ مَنْ أَنتَ؟) وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَسْطُورِ الْمَشْهُورِ, وَمِنْهُ[10] قَوْلُهُ:

قَعِيدُكَ[11] خَيْرٌ اِبْنُ[12] كَمْ أَنتَ حِجَّةً فَقُلْتُ لَهَا لاَ فَرَّ[13] بَعْدَ فُرُوحِ[14]

بَعْدَ قَوْلِهِ:

تَقُولُ اِبْنَةُ الْبَكْرِيِّ حِينَ تَبَيَّنَتْ تَحَصْحُصَ نَاسِي وَاِبْيِضَاضَ مَسِيحِ[1]

كان الباء في قولك: بمن تمرّ كذلك.

(1) في ع: إني.

(2) في س: عزل في.

(3) في س: المرمى العظيم البعيد, والظّاهر أنّ كلمة (العظيم) مقحمة هنا, وما أثبتنا أنسب بقوله بعد هذا : المعنى الزّهيد.

(4) في ع: وإحالة.

(5) في س: الرئيس.

(6) رَحِمَهُ اللَّهُ: زيادة من س.

(7) في س: بِبَاب.

(8) في الكتاب 127/1 – 128: باب منَ الاستفهام يكون الاسمُ فيه رَفعاً لأنّك تبتدئه لتُنبَّهَ المخاطَبَ، ثم تَستفهم بعدَ ذلك وذلك قولك: زيدٌ كَمْ مَرّةً رأيتَه ... ولو حَسُنَ هذا أو جاز لقلتَ: قد علمتُ زيدٌ كم ضرب، ولقلت: أرأيتَ زيدٌ كم مّرةً ضُربَ.

(9) في الكتاب 82/3: بابٌ إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازي بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء: وحسن الاستفهام ههنا يقوّي الجزاء، تقول: غلام من تضرب.

(10) في س: ونحوه.

(11) في س: بعيرك.

(12) في س: أين.

(13) في س: لامر.

(14) في س: روّح.

فَ (**ابْنُ**)[2] اِسْمٌ وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (كَمْ).

وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ مُسْتَظْهِرًا لِقَوْلِهِ وَعَاضِدًا لِمَذْهَبِهِ: ((**أَنتَ عِندَنَا مُذِ اللَّيْلَةِ**) **فَقَدْ أَضَفْتَ الْكَوْنَ إِلَى اللَّيْلَةِ**).[3] وَأَنتَ إِنَّمَا تَطْلُبُ هَهُنَا[4] كَائِنًا لاَ كَوْنًا, إِلاَّ عَلَى رَأْيِهِ فِي[5] (عَسَى).

ثُمَّ فَسَّرَ فَقَالَ: (**أَنتَ عِندَنَا فِي اللَّيْلَةِ**).[6] فَعَدَلَ إِلَى (فِي),[7] وهَذَا[8] كُلُّهُ خُلْفٌ مِنَ التَّأْوِيلِ, وَزَيْفٌ مِنَ التَّقْدِيرِ.

(**ش**): قَوْلُهُ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنتَ عِندَنَا فِي اللَّيْلَةِ كَقَوْلِهِمْ: زَيْدٌ..... هَذَا فِي اللَّيْلَةِ أَيْ قَرِيبٌ مِنْهُ لِتَضَمُّنِهِ فَكَيْفَ... مُذْ فِي مَعْنَى فِي لِكَوْنِهَا تَتَضَمَّنُ مِن مَعْنَى اِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ مَا لاَ تَتَضَمَّنُهُ فِي فَكَيْفَ ... مَعَ هَذَا أَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَلاَبُدَّ مِن تَأْوِيلِ الْكَلاَمِ.

وَالصَّوَابُ: (أَنتَ عِندَنَا أَمَدَ اللَّيْلَةِ), وَ(أَمَدَ)[9] فِي الاِبْتِدَاءِ وَالاِنتِهَاءِ وَضْعٌ مِنَ الْمَعْنَى لاَ يَكُونُ فِي الْمُدَّةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَوْضُوعَةِ لِلزَّمَانِ.

(**ش**): قَدْ أَقَرَّ الرَّجُلُ أَنَّ مُذْ لَيْسَتْ بِمَعْنَى الْمُدَّةِ وَالْأَمْرِ إِذْ حَقُّ اللَّفْظِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى اللَّفْظِ ألاَّ يُخَالِفَهُ فَفِي مَذْهَبِهِ حَمْلُ الْكَلِمَةِ عَلَى[10] غَيْرِ مَا تَقْتَضِيهِ الْأُصُولُ مَعَ إِمْكَانِ غَيْرِهِ كَمَا هُوَ جَارٍ عَلَيْهَا وَغَيْرُ مُخَالِفٍ وَالْخَفْضُ بِ (مُذْ) وَ(مُنذُ) ... الْحَرْفِيَّة إِذْ الْمَعْنَى مِن.....

ثُمَّ جَاءَ بَعْدُ بِكَلاَمٍ خُلْفٍ يُخِلُّ بِالذِّهْنِ اِسْتِمَاعُهُ, وَيَقْدَحُ فِي الْفَهْمِ اِرْتِجَاعُهُ, مِثْلَ قَوْلِهِ: (**وَلاَ**[11] **تُسْتَعْمَلُ اِسْمًا إِلاَّ فِي الاِبْتِدَاءِ**).[12]

---

(1) في س: لما تبينت تحضحض راسي وابيضاض سح.

(2) في س: فأين.

(3) الإيضاح 207. ونصّه: وكذلك إذا قلت: أنت عندنا مذِ الليلة فقد أضفت الكون إلى الليلة بـ (مذ) أو (منذ) ...

(4) في س: هنا.

(5) في س: ما.

(6) الإيضاح 207. ونصّه: فقد أضفت الكون إلى الليلة بـ (مذ) أو (منذ), لأنّ المعنى: أنت عندنا في الليلة. فهذا للوقت الحاضر.

(7) في ع: رفى.

(8) في ع: هذا.

(9) في ع: ومذ.

(10) على: مكرّرة في الأصل.

(11) في ع: لا.

(12) الإيضاح 208.

(**ش**): أَيُّ شَيْءٍ فِي كَوْنِهَا لاَ تُسْتَعْمَلُ اِسْمًا إِلاَّ فِي الاِبْتِدَاءِ مِمَّا يُخِلُّ بِالذِّهْنِ اِسْتِمَاعُهُ إِلاَّ الْقُصُورُ الَّذِي فِي طَبْعِ هَذَا الرَّجُلِ عَنِ الْفَهْمِ وَالطَّبْعُ الْجَامِدُ الْبَعِيدُ عَن طِبَاعِ أُولِي الْعِلْمِ إِلَى قَوْلِهِمَ: لَيْمُنُ اللَّهِ وَلَعَمْرُكَ هُمَا اِسْمَانِ مُعْرَبَانِ لاَ يُسْتَعْمَلاَنِ إِلاَّ مُبْتَدَأَيْنِ فَمَا اِسْتَبْعَدتَ مِن ذَلِكَ أَيُّهَا الْجَاهِلُ فِي مُذْ وَمُنذُ وَهُمَا اِسْمَانِ مَبْنِيَّانِ.

وَاِعْتِذَارُهُ مِنَ التَّنكِيرِ وَقَوْلُهُ: (**لِأَنَّ الْغَرَضَ السُّؤَالُ عَنْ هَذِهِ الْمُدَّةِ الَّتِي اِنقَطَعَتِ الرُّؤْيَةُ فِيهَا**).[1] فَقَرَنَ بِالنَّفْيِ السُّؤَالَ, وَأَضَافَ إِلَى الْخَطَأِ[2] الْمُحَالَ, وَإِنَّمَا يَقَعُ النَّفْيُ بَعْدَ الْإِيجَابِ عَلَى جِهَةِ الرَّفْعِ لاَ عَلَى جِهَةِ الْجَوَابِ,[3] فَمَا يَحْتَاجُ النَّافِي غَيْرُ مَا يَحْتَاجُ السَّائِلُ مِنَ الْخِطَابِ, وَكَذَلِكَ مَذْهَبُهُ فِي الْجُمْلَةِ وَالْجُمْلَتَيْنِ تَفْرِقَةً بَيْنَ الْكَلاَمَيْنِ, بِمَا[4] لَمْ يَعْرِضْ لَهُ سِيبَوَيْهِ فِي شَيْءٍ مِن كِتَابِهِ, عَلَى كَثْرَةِ مَا حَكَى عَنِ الْعَرَبِ مِنْهُ, وَأَمْعَنَ النَّظَرَ فِيهِ وَرَدَّهُ فِي عِدَّةِ أَبْوَابٍ, بَيْنَ[5] جَائِزٍ وَصَوَابٍ.

وَالْحَقُّ أَنَّكَ[6] إِذَا قُلْتَ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ) كَانَ تَقْدِيرُهُ:[7] (مَا رَأَيْتُهُ[8] مُدَّةَ يَوْمَيْنِ),

(**ش**): هَذَا هُوَ الْجَهْلُ الظَّاهِرُ وَالْمَعْنَى الْبَاهِرُ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى الْغَرَضُ بِقَوْلِكَ: مُذْ يَوْمَانِ جَوَابُ السُّؤَالِ عَنْ هَذِهِ الْمُدَّةِ الَّتِي اِنقَطَعَتِ الرُّؤْيَةُ فِيهَا فَمَتَى قَرَنَ السُّؤَالَ بِالنَّفْيِ وَإِنَّمَا قَرَنَ بِهِ قَوْلك: مُذْ يَوْمَانِ.

وَإِذَا رَفَعْتَ كَانَ الْمَعْنَى: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ كَانَ يَوْمَانِ),[9]

(**ش**): لَيْسَ كَمَا .... تَقَدَّمَ أَنَّ الرَّفْعَ فِيهِ جيّد ... عَرَفَهُ مَنْ عَرَفَهُ.

وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ تُضَافُ إِلَى الْأَفْعَالِ ظَاهِرَةً وَمُقَدَّرَةً نَحْوَ قَوْلِهِ:[10]

حِينَ النُّزُولِ يَكُونُ غَايَةَ مِثْلِنَا

وَيُرْوَى: (**حِينَ النُّزُولُ**) بِالضَّمِّ, وَمِثْلُهُ:[1]

---

(1) الإيضاح 208. ونصّه: والنّكرة يختصّ بها هذا الباب, لأنّ الغرض السّؤال عن عدّة المدّة الّتي انقطعت الرّؤية فيها.

(2) في س: الخطاب.

(3) في ع: وجه الصّواب. وما أثبتنا أنسب بقوله: (على جهة الرفع).

(4) في س: ثمّ.

(5) في س: من.

(6) في س: أنّه.

(7) مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ كَانَ تَقْدِيرُهُ: ساقطة من س ومتداركة في الحاشية.

(8) مَا رَأَيْتُهُ: ساقطة من ع.

(9) على أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر هذا مذهب جمهور الكوفيين واختيار السهيلي وابن مالك وابن مضاء. الجنى الداني ص 502, وشرح التصريح 662/1.

(10) هذا صدر بيت من الكامل عجزه: وَيَفِرُّ كلُّ مُضَلَّلٍ مُسْتَوْهِلِ لعنترة بن شدّاد العبسي. ديوانه, تح محمّد سعيد مَولوي, المكتب الإسلامي, بيروت – لبنان, 1390 هـ - 1970 م, ص 249.

أَيَّامَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ ...

قَالَ سِيبَوَيْهِ: (مَعْنَاهُ: أَيَّامَ كَانَ قَوْمِي).[2] فَإِذَا صِرْتَ إِلَى مَا أَنتَ فِيهِ لَمْ يَجُزْ إِلاَّ الْخَفْضُ, لِامْتِنَاعِ إِضْمَارِ (كَانَ) إِن شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.[3]

(ش): لَمْ يَعْرِضْ سِيبَوَيْهِ لِلْكَلاَمِ فِي شَيْءٍ مِمَّا يُجَرُّ فِيهِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي ذَكَرَهَا بَعْدَ ... أَسْمَاء الزّمَانِ...

بابُ الْقَسَمِ

مِنَ الْحَقِّ عَلَى مَن سَلِمَ حِسُّهُ, وَنَصَحَ نَفْسَهُ, أَن يُطَالِعَ هَذَا الْبَابَ فِي (**كِتَابِ الْجُمَلِ**),[4] لِيَفْصِلَ بَيْنَ مَا يُفِيدُ[5] مِنْهُ, وَبَيْنَ مَا عَبَّرَ هَذَا الرَّجُلُ عَنْهُ, فَإِن فَعَلَ ذَلِكَ وَأَنصَفَ, وَقَفَ مِن تَرْتِيلِهِ[6] لَهُ, وَوَضْعِ فُصُولِهِ, وَإِجْرَاءِ فُرُوعِهِ[7] عَلَى أُصُولِهِ, وَإِتْقَانِ عَوَامِلِهِ وَأَجْوَبَتِهِ, وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهِ, عَلَى مَا يَتَبَيَّنُ[8] فَضْلُهُ, وَلاَ يَسَعُ جَهْلُهُ, وَلاَ يُشْغِلُ شَأْنَهُ بِالتَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ, وَتَضْيِيعِ زَمَانَهُ بِالنَّظَرِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ, وَلاَ سِيَّمَا بِتَقْدِيمِهِ (لَعَمْرُكَ), وَتَأْخِيرِهِ لِ (زَيْدٌ مُنطَلِقٌ),[9] وَنَحْوِهِ مِنَ التَّخْلِيطِ الْمُفْرِطِ, وَالْوَضْعِ الْمُفْرِقِ, فَإِنَّ (لَعَمْرُكَ) مُفْتَقِرٌ إِلَى نَظَرٍ كَثِيرٍ, بِعِنَايَةٍ وَكِيدَةٍ, وَمُنَازَعَةٍ بَعِيدَةٍ, لِأَنَّهُ مِمَّا يُرْفَعُ وَأَصْلُهُ النَّصْبُ, وَيُجَابُ وَقِيَاسُهُ الْخَبَرُ, وَتُقَدَّمُ فِيهِ اللاَّمُ وَهِيَ تَرْبِطُ[10] الْجَوَابَ,

(ش): أَمَّا هَذِهِ فَوَرْطَةٌ لاَ مَحَالَةَ مِنْهَا لَيْسَتِ اللاَّمُ فِي لَعَمْرُكَ هِيَ الرَّابِطَةَ وَإِنَّمَا الرَّابِطَةُ لِلْجَوَابِ اللاَّمُ فِي لَأَفْعَلَنَّ.

---

(1) هذا جزء من صدر بيت من الكامل تمامه: أزمان قومي والجماعة كالّذي لزم الرحالة أن تميلا مميلا. وهو للراعي النميري في ديوانه ص 234. وللبيت قصة من خيال أبي العلاء المعرّيّ في رسالة الغفران ص 262 – 263.

(2) الكتاب 305/1. وفيه: أَزْمَانَ كان قومي والجماعة.

(3) تَعَالَى: زيادة من ع.

(4) انظر باب القسم وحروفه في كتاب الجمل 70 – 75.

(5) في س: تقيّد.

(6) في س: ترتيبه.

(7) في ع: وأجرى فُروعَه.

(8) في ع: يُبَيِّنُ.

(9) الإيضاح 209. ونصّه: وقولهم: لعمرك أنّ زيدا منطلق, لعمرك فيه يرتفع بالابتداء, وخبره مضمر, ولا يستعمل إظهار هذا الخبر, كما لم يستعمل إظهار خبر المبتدأ الّذي بعد لولا.

(10) في س: تَرْبُطُ.

وَإِنَّكَ لَوْ أَظْهَرْتَ الْخَبَرَ صَارَ الْمَعْنَى حَذِرًا[1] وَتَعَلَّقَ بِهِ التَّشَرُّطُ,[2] وَلاَ يُحْتَاجُ فِي (زَيْدٌ مُنطَلِقٌ) إِلَى شَيْءٍ مِمَّا وَقَعَ فِي (لَعَمْرُك), وَنَحْوُهُ (اَيْمُنُ اللَّهِ).

(ش): أَيُّ شَيْءٍ فِي هَذَا مِنَ النَّظَرِ وَقَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي اَيْمُنِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ وَأَمَّا لَعَمْرُكَ فَلَمْ يَفْعَلُوا فِيهِ ذَلِكَ حَتَّى[3] اِلْتَزَمُوا فِيهِ مَا يُوجِبُ ذَلِكَ وَهُوَ لاَمُ الاِبْتِدَاءِ فَكَانَ شُذُوذُ هَذَا فِي اِلْتِزَامِ لاَمِ الاِبْتِدَاءِ فِيهِ لاَ فِي اِلْتِزَامِ الرَّفْعِ بِالاِبْتِدَاءِ.

ثُمَّ قَالَ: (**وَالْبَاءُ الَّتِي أَضَافَتِ**[4] **الْحَلِفَ إِلَى الْمَحْلُوفِ بِهِ**).[5] وَلاَ نُرَتِّبُ[6] عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَكَانِ الْمَكَانِ غَيْرَهُ مِنَ التَّقْرِيبِ, وَلَوْ قَالَ فِيهَا[7] مَكَانَ قَوْلِهِ: (وَالْبَاءُ مَعْنَاهَا الْإِلْصَاقِ) كَانَ صَوَابًا, وَلَكِنَّهُ سَمَّى الْحَرْفَ بِغَيْرِ أَصْلِهِ, ثُمَّ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ, فَالْبَاءُ فِي الْقَسَمِ لِلْإِلْصَاقِ وَأَصْلُهَا الْإِضَافَةُ, ثُمَّ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَعَانِي مَا ذَكَرْتُ, لِأَنَّهَا أُمُّ حُرُوفِ الْإِضَافَةِ.

(ش): هَذَا كَلاَمُ مَن لَمْ يَفْهَم مَعْنَى الْإِلْصَاقِ مَا هُوَ, الْإِلْصَاقُ وَالْإِضَافَةُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ كِلاَهُمَا إِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى الضَّمِّ وَتَوَهُّمُهُمَا شَيْئَيْنِ[8] جَهْلٌ مِنْهُ.

وَقَالَ: (**عَلَيَّ**[9] **عَهْدُ**[10] **اللَّهِ**).[11] وَهَذَا لاَ يُقَالُ, وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ[12] تَقْرِيبًا كَمَا قَالَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)[13] وَنَحْوَهُ مِمَّا يُقَدَّرُ لَفْظُهُ, وَلاَ يَجُوزُ النُّطْقُ بِهِ وَلاَ اِسْتِعْمَالُهُ.[1]

---

(1) في ع: ندرا.

(2) في س: وتعلق بالشرط.

(3) في الأصل: إلا حتى.

(4) في س: أضافه.

(5) الإيضاح 209. ونصّه: والباء الّتي أضافت الحلف إلى المحلوف به في قولهم: أحلف باللّه قد تبدل منه الواو فيقال: واللّه, وقد تبدل من الواو التّاء فيقال: تاللّه, وفي القرآن: ﴿**وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم**﴾.

(6) في : ولا تثريب.

(7) في ع: فيها هذا. وكلمة (هذا) مقحمة هنا.

(8) في الأصل: وتوهما شيء من.

(9) عَلَيَّ: ساقطة من س.

(10) في س: عند.

(11) الإيضاح 209. ونصّه: والّتي من الابتداء والخبر قولهم: لعمرك لأفعلنّ, وعليّ عهد اللّه وأيمن اللّه.

(12) في الكتاب 503/3. ومثل ايم الله وايمن: لاها الله ذا، إذا حذفوا ما هذا مبنيٌ عليه. فهذه الأشياء فيها معنى القسم، ومعناها كمعنى الاسم المجرور بالواو، وتصديق هذا قول العرب: عليَّ عهد الله لأفعلنّ. فـ (عهد) مرتفعة و(عليَّ) مستقر لها. وفيها معنى اليمين.

(13) الكتاب 81/1. ونصّه: وإن شئت قلت: زيداً ضربتُه، وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفسّره، كأنّك قلتَ: ضربتُ زيدا

وَقَالَ فِي حَذْفِ (لاَ):[2] (**لِلدَّلاَلَةِ**[3] **عَلَيْهَا**).[4] وَالصَّوَابُ:[5] لِلاِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا.

بَابُ الْأَسْمَاءِ الْمَجْرُورَةِ [بِإِضَافَةِ أَسْمَاءٍ مِثْلِهَا إِلَيْهَا][6]

زَعَمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْإِضَافَةَ الْمَحْضَةَ هِيَ الَّتِي لاَ يُنْوَى بِهَا الاِنفِصَالُ, وَغَيْرُ الْمَحْضَةِ مَا يُنْوَى[7] فِيهَا الاِنفِصَالُ,[8] ثُمَّ قَالَ: فَالْمَحْضَةُ مَا تُقَدَّرُ بِاللاَّمِ.[9] وَهُوَ يَعْنِي[10] (غَلاَمَ زَيْدٍ), وَمَا تُقَدَّرُ[11] بِـ (مِن),[12] وَهُوَ يَعْنِي (ثَوْبَ خَزٍّ), وَمَا أَدْرِي كَيْفَ يَتَرَتَّبُ هَذَا فِي وَهْمِ, أَوْ يَتَعَلَّقُ مِثْلُهُ[13] بِفَهْمِ؟ وَإِضَافَةُ (الْغَلاَمِ) بِحَذْفِ التَّنْوِينِ خَالِصَةٌ,[14] وَإِضَافَةُ (الثَّوْبِ) بَعْدَ[15] لُزُومِ

ضربتُه، إلاّ أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره. فالاسمُ ههنا مبني على هذا المضمَرِ.

(1) في ع: واستعماله. والّذي زعمه ابن الطّراوة مخالف لقول سيبويه: (وتصديق هذا قول العرب: عليَّ عهد الله). لأنّه جعله من كلام العرب فكيف لا يجوز النّطق به؟

(2) لاَ: ساقطة من ع.

(3) في ع: الدلالة.

(4) الإيضاح 209 – 210. ونصّه: وقد تحذف (لا) في النّفي من اللفظ وهو مقدّر في المعنى وذلك قولهم: واللّه أفعل, يريدون به: لا أفعل ... وجاز حذفها للدّلالة عليها.

(5) وَالصَّوَابُ: ساقطة من ع.

(6) ما بين معكوفين زيادة من الإيضاح 210, للتّمييز بين هذا الباب وباب الأسماء المجرورة السّابق في الصّفحة 136.

(7) بِهَا الاِنفِصَالُ وَغَيْرُ الْمَحْضَةِ مَا يُنْوَى: ساقطة من س بسبب انتقال النّظر.

(8) الإيضاح 210. ونصّه: والإضافة على ضربين: إضافة محضة وهي الّتي لا ينوى بها الانفصال. وإضافة غير محضة وهي ما ينوى بها الانفصال.

(9) الإيضاح 210. وفيه: والإضافة تجيء على ضربين: إضافة بمعنى اللاّم, وإضافة بمعنى (مِن), فالّتي بمعنى اللاّم نحو دار زيد, وثوب عمرو, وغلام بكر, وكلّ الدّراهم, فمعنى, فمعنى هذا دار لزيد, وثوب لبكر, وكل للدراهم, وكلّ اسم لا جزاء الشّيء, فكما أنّك إذا أضفت الأجزاء إلى المتجزىء كان بمعنى اللاّم, فكذلك إذا أضفت إليه كلاما كان كذلك.

(10) في ع: بمعنى, وما أثبتنا أنسب لقوله بعد ذلك: (وَهُوَ يَعْنِي ثَوْبَ خَزٍّ).

(11) في س: وما يقدر.

(12) الإيضاح 211. وفيه: والإضافة الّتي بمعنى (مِن) قولك: ثوب خزّ, وباب ساج, وكساء صوف, فمعنى هذا: ثوب من خزّ, وباب من ساج.

(13) في ع: منه.

(14) في ع: خالصِه.

(15) في س: بغير.

التَّنْوِينِ عَارِضَةٌ, وَتَعْرِيفُ (زَيْدٍ)[1] يَخُصُّهُ[2] فِي نَفْسِهِ, وَتَعْرِيفُ (الْخَزِّ)[3] يَذْهَبُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ, وَلِهَذَا جَازَ: (مَا فَعَلَتِ الثَّلاَثَةُ الْأَثْوَابُ) حِكَايَةً عَنِ الْعَرَبِ.[4]

وَاخْتَارَ فِي (وَاحِدِ أُمِّهِ)[5] وَ(عَبْدِ بَطْنِهِ) التَّعْرِيفَ,[6] وَالصَّوَابُ غَيْرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ, لِأَنَّكَ تَقُولُ: (هَذَا رَجُلٌ عَبْدُ بَطْنِهِ) فَتَنْعِتُ بِهِ النَّكِرَةَ, وَلَوْ قُلْتَ: (هَذَا زَيْدٌ عَبْدُ بَطْنِهِ) تَرِيدُ النَّعْتَ لَمْ يَجُزْ, لِأَنَّ الشَّيْءَ[7] لاَ يَتَعَرَّفُ بِنَفْسِهِ, وَإِنَّمَا يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ.[8]

بَابُ الْإِضَافَةِ غَيْرِ الْمَحْضَةِ[9]

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ (أَفْعَلَ) وَقَصَرَهُ عَلَى الْإِضَافَةِ إِلَى مَا هُوَ بَعْضٌ لَهُ,[10] وَالتَّنكِيرِ فِي حَالِ إِضَافَتِهِ,[11] وَأَغْفَلَ قَوْلَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ:[12] (وَإِنَّمَا أَثْبَتُوا الْأَلِفَ وَاللاَّمَ فِي قَوْلِهِمْ: (أَفْضَلُ النَّاسِ) لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ يَصِيرُ بِهِ مَعْرِفَةً),[13] وَمَن فَهِمَ هُنَا قَوْلَهُ أَجَازَ قَوْلَهُمْ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ),[14] وَقَدْ أَتَيْنَا عَلَى بَيَانِ هَذَا فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**), وَجَلَبْنَا[1] الشَّوَاهِدَ عَلَيْهِ مِن كَلاَمِ الْعَرَبِ, وَأَوْضَحْنَا صَوَابَهُ, وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا.[2]

---

(1) في س: وتعريف وقد.

(2) في ع: محضة.

(3) في س: الخبر.

(4) أجازه الكوفيون. المخصص 210/5, ومنعه المبرد في المقتضب 175/2, وانظر درة الغواص ص 111.

(5) في ع: أبيه. ووَاحِدُ أمّه يضرب ذلك للشّيء العزيز. مجمع الأمثال 382/2.

(6) الإيضاح 211. ونصّه: وقد زعموا أنّ بعض العرب يجعل (واحد أمّه) و(عبد بطنه) نكرةً, وإن كان الأكثر أن يكون معرفةً.

(7) في س: النعْت.

(8) انظر الإنصاف 357/2, وشرح التصريح 690/1.

(9) في الإيضاح 212 : باب الإضافة الّتي ليست بمحضة.

(10) الإيضاح 212. ونصّه: والثّالث إضافة (أفعل) إلى ما هو بعض به نحو قولهم: (هو أفضل القوم), و(أعلم النّاس), فـ (أفضل) مضاف إلى جماعة هو أحدها, والجماعة تشترك في هذه الصّفة إلاّ أنّ صفته زائدة على صفتهم. والإيضاح 213. ونصّه: و(أفعلُ) هذا إنّما يضاف إلى شيء هو منه.

(11) الإيضاح 212. ونصّه: و(أفعل) هذا المضاف هو الّذي إذا لم يُضَفْ ولم يَدخله الألف واللاّم وُصِلَ بـ (مِن).

(12) في ع: بالفاعل.

(13) الكتاب 204/1.

(14) وقد منع أبو عليّ ذلك في الإيضاح 213. ونصّه: (ولا يجوز زيد أفضل إخوته, لأنّك إذا أضفت الإخوة إلى ضمير زيدٍ أخرجته منهم بإضافتك إيّاهم إليه, ولما خرج منهم لم تجز إضافته إليهم لخروجه عن جملتهم, كما لا يجوز زيد أفضل الحمير, لأنّه ليس منها). ومنعه قبله ابن السراج في الأصول 226/1. ونصّه: (لأنّ هذا كلام محال يلزم منه أن يكون هو أخا

وَزَعَمَ أَنَّ (مِن) لِابْتِدَاءِ[3] الْغَايَةِ, وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ مَا[4] تَقِفُ عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ,[5] وَذَكَرَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ عِدَّةِ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمُ أَنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ,[6] وَقَدْ بَيَّنَّا الصَّوَابَ فِي ذَلِكَ بِحَمْدِ اللَّهِ[7] فِي (كِتَابِ[8] **الْمُقَدِّمَاتِ**).

وَذَكَرَ إِضَافَةَ الِاسْمِ إِلَى الصِّفَةِ وَضَعَّفَهُ, وَوَجَّهَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْهُ عَلَى[9] غَيْرِ وَجْهِهِ, حَتَّى أَدَّاهُ سُوءُ النَّظَرِ إِلَى قَوْلِهِ: (دَارُ السَّاعَةِ الْآخِرَةِ[10]),[11] فَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: (السَّاعَةِ) الْقِيَامَةَ فَلاَ

نفسه. فإن أدخلت (من) فيه جاز). وهذه المسالة من المسائل التي ناظر فيها أبو سعيد السيرافي النحوي متى بن يونس المنطقي. ومنعه السيرافي وأجاز (زيد أفضل الإخوة). الإمتاع والمؤانسة, أبو حيان التوحيدي, تح أحمد أمين وأحمد الزين, لجنة التأليف والترجمة والنشر, القاهرة – مصر, المكتبة العصرية, بيروت – لبنان, 1/118 – 119.

(1) في س: جليْنا.

(2) كَثِيرًا: زيادة من س.

(3) في ع: الابتداء.

(4) في ع: مما.

(5) الإيضاح 212. ونصّه: ومِن فيها لابتداء الغاية, لأنّ المجرور بها هو الموضع الّذي ابتدَأ منه فضلُه في الزّيادة في قوله: أفضل النّاس.

(6) الكتاب 4/224 – 225. ونصّه: وأمّا (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ... وتكون أيضاً للتبعيض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنّك قلت: بعضه ... وكذلك: هو أفضل من زيدٍ، إنما أراد أن يفضله على بعضٍ ولا يعم. وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شرٌّ من زيدٍ، وكذلك إذا قال: أخزى الله الكاذب مني ومنك. إلاّ أن هذا وأفضل منك لا يستغني عن من فيهما، لأنها توصل الأمر إلى ما بعدها.

(7) في س: بحول الله.

(8) كِتَابِ: ساقطة من س.

(9) في س: إلى.

(10) في ع: والآخرة.

(11) الإيضاح 213 – 214. ونصّه: والرّابع إضافة الاسم إلى الصّفة, وذلك نحو صلاة الأولى, ومسجد الجامع, فهذا مخرَج عن حدّه, والأصل فيه: الصّلاة الأولى, والمسجد الجامع, فمن أضاف فينبغي أن يكون أراد: صلاة السّاعة الأولى من زوال الشّمس, ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع, وقال تعالى: " قل إن كانت لكم الدّار الآخرة ", وقال: " ولدار الآخرة خير ", فالأخرة صفة الدّار, والإضافة على تقدير: دار السّاعة الآخرة, وكذلك: " وما كنت بجانب الغربيّ إذ قضينا ".

ثَانِيَةَ[1] لَهَا, وَإِنْ أَرَادَ الْوَاحِدَةَ مِنَ السَّاعَاتِ فَلاَ نِهَايَةَ فِيهَا, وَلاَ آخِرَ لَهَا, إِلاَّ بِانتِهَاءِ[2] الْمَخْلُوقَاتِ, الْمَخْلُوقَاتِ, وَطَيِّ السَّمَوَاتِ, وَقَدْ بَيَّنتُ هَذَا الْفَصْلَ فِي مَوْضِعِهِ مِن (**كِتَابِ**[3] **الْمُقَدِّمَاتِ**), وَهُوَ إِضَافَةُ التَّخْصِيصِ,[4] وَمِنْهُ: (**بِسْمِ اللَّهِ**),[5] ﴿**وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِۚ**﴾ [فاطر: 43],[6]

وَقَوْلُهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: " **يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ**..",[7]

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:[8]

إِذَا حَاصَ عَيْنَيْهِ كَرَى النَّوْمِ لَمْ يَزَلْ[9]

﴿**وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ۝٩**﴾ [ق: 9], وَ﴿**حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ ۝١٦**﴾ [ق: 16], وَ﴿**حَقُّ ٱلۡيَقِينِ ۝٩٥**﴾ [الْوَاقِعَة: 95], وَنَحْوُهُ مِمَّا لاَ يُحْصَى, وَهُوَ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ لِاخْتِلاَفِ اللَّفْظَيْنِ[10] تَشْبِيهًا بِمَا اِخْتَلَفَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ, وَمِثْلُهُ فِي النَّعْتِ: ﴿**غَرَابِيبُ سُودٌ**﴾,[11] وَفِي الْعَطْفِ:

أَقْوَى وَأَقْفَرَ[1] .....

---

(1) في س: فلا تأقيت.

(2) في ع: بايتها.

(3) مَوْضِعِهِ مِن كِتَابِ: ساقطة من س.

(4) وهذا مذهب الكوفيّين ومنعه البصريّون. الإنصاف 356/2 – 357.

(5) في ع: بسم اللّه الرحمن الرحيم. بإقحام (الرحمن الرحيم).

(6) وتصديق ذلك في قراءة عبداللّه: " ومكرا سيّئا ". معاني القرآن للفراء 371/2.

(7) تمام الحديث: (... لاَ تَحْقِرَنَّ إِحْدَاكُنَّ لِجَارَتِهَا، وَلَوْ كُرَاعَ شَاةٍ مُحْرَقاً). الموطّأ, باب جامع ما جاء في الطعام والشراب وفي باب الترغيب في الصدقة, عن عَمْرِو بنِ سَعْدِ بنِ مُعَاذٍ، عَن جدته, 931/2, و996/2. والمسند, أبو عبداللّه أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني, تح شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين, إشراف عبداللّه بن عبد المحسن التركي, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, ط1, 1421 هـ - 2001 م, في باب حديث امرأة, وباب حديث حواء جدة عمرو بن معاذ, 157/27, 251/38, 440/45. ورواه غيرهما, ويروى: محرق, ومحرقة, ومحترق, ويروى: ولو فرسن شاة, ويروى: يا نساء المسلمات..

(8) هذا صدر بيت من الطويل عجزه: له كالئٌ من قَلبِ شَيْحانَ فاتكِ لتأبط شراً، واسمه ثابت بن جابر في ديوان تأبط شرّا وأخباره تح علي ذو الفقار شاكر, دار الغرب الإسلامي, بيروت- لبنان, ط2, 1419هـ-1999م, ص 152. وروايته: إذا خاط.

(9) لَمْ يَزَلْ: ساقطة من ع.

(10) انظر قول ابن الطراوة في ارتشاف الضّرب 1807/4 وفيه: وهذا من إضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللّفظين.

(11) في الآية: ﴿**وَغَرَابِيبُ سُودٌ ۝٢٧**﴾ [فاطر: 27].

وَفِي التَّأْكِيدِ: (كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ).

بَابُ تَوَابِعِ الْأَسْمَاءِ[2]

هُنَا تَنبِيهٌ[3] لِلتَّدْرِيسِ فِي النَّحْوِ وَالتَّعْلِيمِ, بَعْدَ الْقَوْلِ عَلَى التَّبْرِئَةِ وَالنِّدَاءِ وَالتَّرْخِيمِ, لَقَدْ أَغْفَلَ تَقْدِيمَ الْإِمَالَةِ وَالْإِدْغَامِ, وَالْأَبْنِيَةِ وَمَا يَثْبُتُ[4] مِنْهَا فِي[5] الْكَلَامِ.

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ جَرْيَ النُّعُوتِ عَلَى الْأَسْمَاءِ فِي إِعْرَابِهَا, وَقَسَّمَهَا عَلَى مَرَاتِبِهَا فِي أَبْوَابِهَا,[6] بِمَا كَانَ تَكْفِيهِ[7] مِنْهُ اللَّفْظَةُ,[8] وَتَفِيءُ لِمُرَادِهِ[9] فِيهِ [10] اللَّحْظَةِ.[11]

ثُمَّ تَلاَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النِّسَاء: 90], وَأَبَى أَن يَكُونُ دُعَاءً عَلَيْهِمْ,[12] وَهُوَ الصَّوَابُ,[1] نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:[2] ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [[الْمَسَد: 1],

---

(1) هذا جزء من عجز بيت من الكامل من معلقة عنترة, تمامه:

حُيِّيتَ مِنْ طَلَلٍ تَقادَمَ عَهْدُهُ أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمّ الهَيَثَمِ. ديوانه ص 185. وقد جعله ابن الأثير من المعيب لأنهما لفظان وردا بمعنى واحد لغير ضرورة. المثل السائر 39/3. ومن صدر بيت من البسيط للنابغة تمامه:

أقوى وأقفر من نُعْمٍ وغيَّرَهُ هوجُ الرّياح بهابي والتّرْبِ مَوَّارِ. ديوانه ص 202. ومن صدر بيت من الكامل لعمر بن أبي ربيعة تمامه:

أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ سَاكِنِهِ غيرَ النعامِ يرود والأُدْمِ. ديوانه, تح بشير يموت, المطبعة الوطنية, المكتبة الأهلية للطبع والترجمة والتأليف والنشر, بيروت – لبنان, ط1, 1953 هـ - 1934 م, ص 265. ومن صدر بيت من البسيط لكثير عزّة تمامه:

أَقْوَى وأَقْفَرَ مِنْ مَاوِيَّةَ البُرَقُ فذو مُراخٍ فقَفْرُ العَلْقِ فالحُرَقُ. ديوانه ص 488.

ومعنى أَقْوَى وأَقْفَرَ واحد على الخَلْوَة إلا أن اللفظين أَوْكَدُ في الخلوة. اللّسان (شرع) 176/8.

(2) في الإيضاح 214: باب توابع الأسماء في إعرابها.

(3) في س: تنبّهَ.

(4) في س: ثبت.

(5) فِي: ساقطة من س.

(6) الإيضاح 215 – 217. وفيه: باب الصّفة الجارية على الموصوف...

(7) في س: يكْفيه.

(8) في س: اللفْظ.

(9) في س: ويفي بمُراده.

(10) فِيهِ: ساقطة من س.

(11) في س: اللحظ. وفي ع: على اللحظة. والظّاهر أنّ (على) مقحمة هنا.

(12) كونه دعاء عليهم رأي المبرّد, وقال: وَلَكِن مخرجها وَالله أعلم إِذا قُرِئت كَذَا الدُّعَاء كَمَا تَقول لعنُوا قطعت أَيْديهم وَهُوَ من الله

وَزَعَمَ أَنَّهُ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ[3] الْمُنتَصِبُ عَلَى الْحَالِ وَهُوَ: (قَوْمًا حَصِرَتْ صُدُورُهم), وَجَعَلَ (قَوْمًا) حَالاً,[4] وَهُوَ اِسْمٌ نَحْوَ رِجَالٍ وَجِمَالٍ,[5] وَاِعْتَقَدَ (قَدْ) مُضْمَرَةً عَلَى رَأْيِهِ,[6] وَهَذَا عَلَى مَا[7] تَرَاهُ مِن ضُرُوبِ الاِحْتِمَالِ, وَكَثْرَةِ الْإِضْمَارِ, وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وَقَالَ فِي الْبَدَلِ فِي[8] قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥**﴾ [الْبُرُوج: 4 – 5]: (**لِأَنَّ الْأُخْدُودَ مُشْتَمِلٌ عَلَى النَّارِ**).[9] وَهَذَا[1] قَوْلٌ بَارِدٌ جِدًّا, جَعَلَ اِشْتِمَالَهُ عَلَيْهِ, قَطْعًا عَلَى إِبْدَالِهِ مِنْهُ, دُونَ ضَمِيرٍ يَعُودُ مِنْهُ إِلَيْهِ,[2] وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ بَدَلَ الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ هُوَ,[3] لِأَنَّ الْأُخْدُودَ إِذَا تَرَكَّبَتْ[4] فِيهِ[5] النَّارُ سُمِّيَ[6] نَارًا كَالْحَطَبِ

إيجاب عَلَيْهِم. المقتضب 124/4.

(1) قال الزّركشيّ: (... وَمِنْهَا: الدعاء نحو: ﴿**تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١**﴾ وقوله: ﴿**قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ**﴾ ﴿**حَصِرَتْ صُدُورُهُم**﴾ ﴿**وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١**﴾ قال سيبويه: هذا دعاء وأنكره ابن الطّراوة لاستحالته هنا). البرهان في علوم القرآن, أبو عبدالله بدر الدين محمّد بن عبد الله الزركشي , تح محمّد أبو الفضل إبراهيم, دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه, القاهرة – مصر, ط1, 1376 هـ - 1957 م, 326/2. قلت: والصّواب أنّ ابن الطّراوة أنكره على أبي عليّ. ولم يذكر سيبويه هذه الآية في الكتاب بل ذكر غيرها ولم يجعلها دعاء. قال: وأمَّا قوله تعالى جدُّه: ﴿**وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝٣**﴾ و﴿**وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١**﴾، فإنّه لا ينبغي أن تقول إنّه دعاءٌ ههنا، لأنّ الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيحٌ، ولكنّ العبادَ إنَّما كُلِّموا بكلامهم، وجاء القرآنُ على لغتهم وعلى ما يَعنون، فكأنَّه واللهُ أعلمُ قيل لهم: وَيلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ، ووَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلمُكَذِّبِينَ، أي هؤلاءِ ممن وجب هذا القولُ لهم... ومثله: ﴿**قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ**﴾ ، فإنما أُجرى هذا على كلام العباد وبه أُنزل القرآنُ. الكتاب 332/1 - 333.

(2) أَوْ جَاؤُوكُمْ ...وَهُوَ الصَّوَابُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ساقطة من ع بسبب انتقال النّظر.

(3) الْمَوْصُوفُ: ساقطة من س.

(4) في الإنصاف 205/1: والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: " **أو جاؤوكم حَصِرَةً صدروهم** ", وهي قراءة الحسن البصريّ ويعقوب الحَضْرَميّ والمفضّل عن عاصم.

(5) في س: وحبَال.

(6) الإيضاح 217 – 218. في باب الصفة الجارية على الموصوف. ونصّه: وما كان صفة للنّكرة جاز أن يكون حالا إلى المعرفة إلاّ الفعلَ الماضيَ فإنّه لا يكون حالا حتّى يكون معه (قد) مضمرةً أو مظهرةً, أو تجعل الماضيَ وصفا لمحذوف كقوله تعالى: ﴿**أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾ أي جاؤوكم قوما حصرت صدورهم, فحُذِفَ الموصوفُ المنتصبُ على الحال, وأقيم صفتُه مقامه, ولا يجوز أن يكون (حصرت) دعاءً عليهم.

(7) في ع: وهذا ما لا.

(8) في ع: من.

(9) الإيضاح 221. في باب البدل. ونصّه: وبدل الاشتمال كقولك: سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ, ومنه قوله تعالى: ﴿**قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥**﴾. والأخدود مشتمل على النّار.

وَالْفَحْمِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَتَلَبَّسُ[7] بِهِ النَّارُ, لِأَنَّهَا لاَ[8] تُوجَدُ[9] إِلاَّ بِهِ, وَلاَ تَتَحَيَّزُ[10] عَنْهُ.

بَابُ الْعَطْفِ[11]

زَعَمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْفَاءَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ هِيَ الَّتِي تَكُونُ فِي الْعَطْفِ,[12] وَلَيْسَ كَذَلِكَ, لِأَنَّ الْجَوَابَ لاَ يُعْطَفُ وَإِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى مَا قَبْلَهُ, وَلَوْ تُرِكَ الْمَعْطُوفُ[13] اِسْتَغْنَى الْأَوَّلُ عَنْهُ, وَالْفَاءُ هُنَا غَيْرُ تِلْكَ, لِأَنَّ الْجَوَابَ لاَبُدَّ مِنْهُ, وَقَدْ بَيَّنتُ أَوْجُهَ الْفَاءِ الرَّابِطَةِ, وَفَرَّقْتُ بَيْنَهَا[14] وَبَيْنَ الْعَاطِفَةِ[15] فِي (**كِتَابِ الْمُقَدِّمَاتِ**)[16]

---

(1) في س: وهو.

(2) في س: إليه منه.

(3) هذا مذهب الفرّاء وتبعه ابن الطّراوة. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك, أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المعروف بابن أمّ قاسم, تح عبد الرحمن علي سليمان, دار الفكر العربي, القاهرة – مصر, ط1, 1422 هـ – 2001 م, 1038/3.

(4) في س: تركت.

(5) في س: فيها.

(6) في س: تسمّى.

(7) في ع :يلتبس.

(8) في ع: النار لا يتما.

(9) تُوجَدُ: ساقط من ع.

(10) في س: ولا تتخير, وفي ع: ولا تحيز.

(11) في الإيضاح 221: باب حروف العطف.

(12) الإيضاح 223. ونصّه: ومنه الفاء في قولك: دخلت البصرة فالكوفة, وهي توجب أنّ الثّاني منهما بعد الأوّل, ومن ثَمّ وقعتْ في جواب الشّرط نحو: إن دخلتِ الدّار فأنتِ طالق.

(13) الْمَعْطُوفُ: ساقطة من ع.

(14) في ع: بينهما.

(15) في س: العاطفات.

(16) في ع بزيادة: (إِن شَاءَ اللَّهُ) والظّاهر أنّها مقحمة لقوله قبل ذلك: (وقد بيّنت ...) و(وفرّقت ...).

وَزَعَمَ أَنَّ (بَلْ) أَعَمُّ فِي الِاسْتِدْرَاكِ بِهَا مِن (لَكِن).[1] قَالَ سِيبَوَيْهِ: فَأَمَّا (لَكِن) فَلاَ فَلاَ يُتَدَارَكُ بِهَا وَلَكِن يُوجَبُ بِهَا بَعْدَ النَّفْيِ,[2] وَبَابُهَا أَن تَقَعَ بَيْنَ الضِّدَّيْنِ, وَلاَ تَكُونُ بَيْنَ الْخِلاَفَيْنِ وَلاَ الْمِثْلَيْنِ, وَإِنَّمَا تَسْتَوِي مَعَ (بَلْ) إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ النَّفْيِ فِي إِيجَابِهِمَا لِمَا بَعْدَهُمَا.[3]

وَأَسَاءَ الْعِبَارَةَ فِي قَوْلِهِ: (**أَزَيْدٌ عِندَكَ أَوْ عَمْرٌو**).[4] وَالصَّوَابُ ضَمُّ أَحَدِ الِاسْمَيْنِ إِلَى الْآخَرِ الْآخَرِ قَبْلَ (عِندَكَ) أَوْ بَعْدَهَا[5] وَإِنَّمَا يَتَوَجَّهُ هَذَا التَّرْتِيبُ فِي (أَمْ).[6]

وَوَضَعَ مِثَالاً[7] ذَكَرَ فِيهِ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَابْنَ الْحَنَفِيَّةِ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ –[8] وَأَنَا أَتَحَرَّجُ مِن[1] ذَلِكَ وَأَضَعُ الْمِثَالَ[2] نَفْسَهُ فِي لَفْظٍ لاَ مُتَعَقَّبَ فِيهِ, وَلاَ يَخْرُجُ الْمَعْنَى عَنْهُ,

---

(1) الإيضاح 224. ونصّه: ومنها (بل), وهي تستعمل بعد النّفي والإيجاب كقولك: رأيت زيدا بل عمرا, وما جاءني عمرو بل بكر, وهي أعمّ في الاستدراك بها من (لكن). ومنها (لكن), وهي للاستدراك بعد النّفي نحو: ما رأيت زيدا لكن عمرا, فهي بعد النّفي بمنزلة (بل) فأمّا بعد الإيجاب فإنّها تدخل لترك قصّة إلى قصّة تامّة مخالفة للأولى, نحو: جاءني زيد لكن عمرو لم يأت.

(2) الكتاب 435/1. وفيه: (فإن قلتَ: مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ، فهو مُحالٌ، لأنّ لكنْ لا يُتدارك بها بعد إيجاب، ولكنّها يُثْبتُ بها بعد النفي).

(3) قال ابن أبي الربيع: اعلم أنّ (لكن) لا أعلم بين النحويّين خلافا في أنّها للعطف, وأنّ معناها الاستدراك, وردّ ابن الطراوة هذا القول وقال: إنّ (لكن) ليست للاستدراك وإنّما هي ضدّ (لا) توجب للثاني ما نفي عن الأول فتقول: ما قام زيد لكن عمرو, فالمعنى أنّ عمرا هو الّذي قام, وكان الأستاذ أبو عليّ ينفصل عن هذا ويقول: إنّ الكلام لا يقع إلاّ جوابا لمن قال: قام زيد فتريد أن تثبت القيام وتنفيه عن زيد وتوجبه لغيره. فإذا قلت: ما قام زيد, فقد جئت بأحد مطلوبَيك, وبقي الآخر فاستدركتَه فقلت: لكن عمرو, فهذا معنى قولهم: لكن للاستدراك بعد النفي, وإذا دخل عليها حرف العطف فهي مجرّدة للاستدراك, وإذا لم يدخل عليها حرف العطف فهي للاستدراك وهي ع ذلك حرف عطف. البسيط في شرح جمل الزجّاجي 340/1. وفي س: إيجابها لا بعدها.

(4) الإيضاح 224 – 225. ونصّه: يقول المستفهم: (أزيد عندك أو عمرو؟) فيقول المخبر: (نعم). فإذا قال له: (نعم) عُلِمَ كون أحدهما بغير عينه عنده, لأنّ معنى (أزيد عندك أو عمرو؟): أأحدهما عندك؟ فإذا قال له في جواب هذا: (نعم) عُلِمَ به ذلك. فإن أراد المستفهم أن يتعيّن له المسؤول ما علمه بسؤاله بـ (أو), ويخصّصه له سأله بـ (أم) فقال له: (أزيد عندك أم عمرو؟) فأجابه المخبر فقال: (زيد) أو (عمرو), فتعيّن بخبر المخبر إيّاه ما كان قد علمه مبهما.

(5) قال أبو حيّان في ارتشاف الضّرب 2007/4: ولو قلت: (أزيد أم عمرو قائم) جاز. وقال ابنُ الطّراوة: (إنّما تقدّم الاسمين مضموما أحدهما إلى الآخر أو تأخّرهما). وَمَنَعَ التّوسّطَ. قلت: وهذا الّذي نقله أبو حيّان مخالف لنصّ ابن الطّراوة فإنّه منع التوسّط في (أو) وأجازه في (أم) لقوله: وإنّما يتوجّه هذا الترتيب في (أم).

(6) في س: في ثمّ.

(7) في س: ما لا.

(8) الإيضاح 225. ونصّه: (وتقول: حسنٌ [وفي بعض النّسخ: الحسن] أو الحسين أفضل أم ابن الحنفيّة. وليس أبو عليّ أوّل من وضع هذا المثال فقد سبقه ابن السّرّاج, قال في الأصول 214/2: ويوضح هذه المسألة أن يقول القائل: الحسنُ أو الحسينُ أَشرفُ أم ابن الحنفيةِ؟ فالجواب في هذه المسألة أن تقول: أحدهما بهذا اللفظ ولا يجوز أن تقول: الحسنُ دونَ الحسينِ

(**ش**): أَيُّ تَخَرُّجٍ فِي هَذَا يَا جَاهِلُ؟ وَلِمَ لاَ يَكُونُ السَّائِلُ فِي هَذَا يَقُولُ بِإِمَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمُجِيبُ مَن لاَ يَقُولُ بِهَا فَيَقُولُ: أَحَدُهُمَا؟[3] فَأَيُّ حَرَجٍ فِي هَذَا؟ هَذَا إِمَّا جَهْلٌ بِالْحَالِ وَإِمَّا رَدٌّ فِيمَا لَيْسَ لَهُ بَالٌ.

تَقُولُ: (الْخُبْزُ أَوِ اللَّحْمُ أَغْذَى[4] أَمِ التَّمْرُ؟) فَزَعَمَ أَنَّ الْجَوَابَ يَكُونُ: (أَحَدُهُمَا) – بِهَذَا اللَّفْظِ – وَلاَ يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (الْخُبْزُ) وَلاَ (اللَّحْمُ), لِأَنَّ الْمَعْنَى أَحَدُهُمَا أَغْذَى أَمِ التَّمْرُ,[5] (فَالْجَوَابُ يَكُونُ عَلَى مَا يَتَضَمَّنُهُ[6] السُّؤَالُ).[7] هَذَا نَصُّ كَلاَمِهِ إِلاَّ مَا بَدَّلْتُ بِغَيْرِهِ, وَهَذَا كَلاَمٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ, لاَ يُفْهَمُ مِنْهُ إِلاَّ قَوْلُهُ: (فَالْجَوَابُ يَكُونُ عَلَى مَا يَتَضَمَّنُهُ السُّؤَالُ),[8] فَهُوَ الْمَشْكُورُ مِنَّا,[9] وَالْمُثَابُ بِأَجْزَلِ الثَّوَابِ عَنَّا, بِمَا هَدَانَا إِلَيْهِ مِنَ الصَّوَابِ, وَحَمَلَنَا عَلَيْهِ مِنَ التَّحْقِيقِ بِالسُّؤَالِ وَالْجَوَابِ,[10] وَالَّذِي يَبْدُو مِن كَلاَمِهِ أَنَّهُ فَاضَلَ بَيْنَ أَحَدِهِمَا وَبَيْنَ التَّمْرِ, وَإِنَّمَا فَاضَلَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ التَّمْرِ, قَالَ سِيبَوَيْهِ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ صَفِيَّةَ بِنتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ:

كَيْفَ رَأَيْتَ زَبْرَا

أَأَقْطًا[11] أَوْ تَمْرَا

أَمْ قُرَشِيًّا صَارِمًا هِزَبْرَا),[12]

أو الحسينُ دونَ الحسنِ, لأنه إنما سألك: أأحدهما أشرفُ أَم ابن الحنفية؟ وانظر الخصائص 266/2 – 267, واللباب في علل البناء والإعراب 425/1.

[1] في ع: عن.

[2] في ع: المثل, وما أثبتنا أنسب بقوله: (ووضع مثالا).

[3] قال ابن هشام في المغني 283/1: وَيُجَاب عندنَا بِقَوْلِك: (أَحَدُهُمَا), وَعند الكيسانيّة بِـ (ابْن الْحَنَفِيَّة).

[4] في س: أغتذي.

[5] فَزَعَمَ أَنَّ الْجَوَابَ يَكُونُ أَحَدَهُمَا ... أَحَدُهُمَا أَغْذَى أَمِ التَّمْرُ: ساقطة من س بسبب انقال النّظر.

[6] في س: تضمّنه.

[7] في الإيضاح 225 – 226: (وتقول: حسنٌ [وفي بعض النّسخ: الحسن] أو الحسين أفضل أم ابن الحنفيّة فيكون الجواب: (أحدهما) بهذا اللّفظ, ولا يجوز أن تقول: الحسن ولا الحسينُ لأنّ المعنى: أحدهما أفضل أم ابن الحنفيّة؟ فالجواب يكون على ما ينتظمه السّؤال).

[8] هَذَا نَصُّ كَلاَمِهِ إِلاَّ مَا بَدَّلْتُ بِغَيْرِهِ وَهَذَا كَلاَمٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ لاَ يُفْهَمُ مِنْهُ إِلاَّ قَوْلُهُ فَالْجَوَابُ يَكُونُ عَلَى مَا يَتَضَمَّنُهُ السُّؤَالُ: ساقطة من ع بسبب انتقال النّظر.

[9] في س: هنا, وهو تحريف ويدلّ عليه قوله بعد ذلك: (عنّا).

[10] وَحَمَلَنَا عَلَيْهِ مِنَ التَّحْقِيقِ بِالسُّؤَالِ وَالْجَوَابِ: ساقطة من س.

[11] في ع: أإقطا.

[12] قال ابن خروف: أرادت السّجع ولم ترد الرّجز. تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب, أبو الحسن علي بن محمّد الحضرمي

ثُمَّ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: (أَهُوَ طَعَامٌ أَمْ قُرَشِيٌّ؟ فَكَأَنَّهَا قَالَتْ: أَشَيْئًا مِنْ هَذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ رَأَيْتَهُ أَمْ قُرَشِيًّا؟)[1] فَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا أَن تَقُولَ: (قُرَشِيًّا), أَوْ تَقُولَ: (أَقْطًا أَوْ تَمْرًا), وَلاَ تُفْرِدُ[2] أَحَدَهُمَا, لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ إِنَّمَا وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْقُرَشِيِّ وَلاَ تُطْلَبُ[3] بِالْفَضْلِ فِيهِمَا, لِأَنَّ السَّائِلَ لَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ فِي سُؤَالِهِ, فَبَقِيَ (أَحَدُهُمَا), وَقَدْ يَجُوزُ أَن يُعْدَلَ بَيْنَهُمَا وَتَجْرِيَ (أَوْ) فِي هَذَا مَجْرَى الْوَاوِ كَمَا قَالَ:[4]

وَكَـــانَ سِـــيَّانِ أَلاَّ يَسْـــرَحُوا نَعَمًـــا أَوْ يَسْـــرَحُوهُ بِهَـــا وَاغْبَـــرَّتِ السُّـــوحُ

وَقَوْلِهِ:[5]

فَـــتَلاَفَ قَبْـــلَ الْفَـــوْتِ ثَـــأْرِيَ[6] إِنَّـــهُ عَلِـــقٌ بِثَـــوْبَيْ دَاهِـــنٍ[7] أَوْ نَاعِـــبِ

وَقَوْلُهُ: (**بَلْ أَهِيَ شَاءٌ؟**)[8] خَطَأٌ[1] لاَ وَجْهَ لَهُ, لِأَنَّ الْحُرُوفَ الْعَاطِفَةَ لاَ تَدْخُلُ عَلَى أَلِفِ الِاسْتِفْهَامِ, وَتَدْخُلُ الْأَلِفُ عَلَيْهَا, وَلاَ يَكُونَ ذَلِكَ فِي (بَلْ).

المعروف بابن خروف الإشبيلي, تح خليفة محمّد خليفة بريري, منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي, ط1, 1995 م, ص 274.

(1) الكتاب 181/3- 182. وفيه: أم قرشيا صقرا.

(2) في ع: ولا يفرد.

(3) في ع: ولا يطلب.

(4) البيت من البسط وهو ملفق من بيتين لأبي ذؤيب الهذلي هما: وقال ماشيهم سيان سيركمُ أو أن تقيموا به واغبرت السوح وكان مثلين ألاّ يسرحوا نعما حيث استرادت مواشيهم وتسريح في ديوان الهذليّين 107/1 – 108. وشرح أشعار الهذليّين 122/1. قال البغدادي: وعلى هذا لا شاهد فيه. خزانة الأدب 137/5. وفيه: وقال راعيهم. وقال القيسي: هذا البيت لرجل من النبيت، حي من الأنصار، وقيل: لأبي ذؤيب الهذلي، ولم أجده في شعره، كما وقع في كتاب الإيضاح. إيضاح شواهد الإيضاح 341/1.

(5) البيت من الكامل لعجوز تدعى خويلة في أمالي القالي 127/1, وروايته: وتلاف. وبنو داهن وبنو ناعب بطنان من قضاعة. وانظر شرح التسهيل لناظر الجيش 3476/7 - 3477. وفيه: ألا ترى أنّ (أو) فصلت الثّوبين وجعلت أحدهما لداهن والآخر لناعب وكأنّه قال: علق بثوب داهن وثوب ناعب.

(6) في س: فاليل الموت ناري.

(7) في س: تؤفي دامن.

(8) الإيضاح 226. ونصّه: فمثال استعمالها بعد الخبر قولهم: إنّها لَإِبِلٌ أم شاءٌ, كأنّه رأى أشخاصا فسبق إلى نفسه أنّها إبل وأخبر عن ذلك ثمّ شكّ فقال: أم شاءٌ لأنّ (أم) فيها دلالة على الإضراب كما في (بل).

فَصْـلٌ

فَأَمَّا مَا لاَ يَنصَرِفُ فَلاَ يُعْرَضُ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ, لِأَنَّهُ جَلَبَهُ[2] عَلَى مَا قَالَ غَيْرُهُ,[3] وَلاَبُدَّ مِنْ إِشَارَةٍ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ:

زَعَمُوا أَنَّ وَزْنَ الْفِعْلِ عِلَّةٌ, وَالتَّأْنِيثُ وَالصِّفَةُ,[4] وَهَذِهِ (أَرْمَلَةٌ) مُصَرَّفَةٌ[5] وَقَدِ اِجْتَمَعَ فِيهَا ثَلاَثُ عِلَلٍ مِمَّا يَمْنَعُ[6] مِنَ[7] الصَّرْفِ.

(**ش**): هَذَا جَهْلٌ بِكَلاَمِ الْقَوْمِ قَدْ قَالَ الْقَوْمُ: إِنَّ تَأْنِيثَ الصِّفَةِ تَأْنِيثٌ عَارِضٌ لاَ يُعْتَدُّ بِهِ فَلَيْسَ عِلَّةً وَقَالُوا أَيْضًا: إِنَّ وَزْنَ الْفِعْلِ الَّذِي تَلْحَقُهُ الْهَاءُ فِي ... ... وَنَاقَةٍ فَعَمَلُهُ لاَ يُعْتَدُّ بِهِ وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍ فِي أَبْوَابِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ بَعْدُ فَأَيْنَ الثَّلاَثُ عِلَلٍ إِنَّمَا كَانَ السُّكُوتُ أَوْلَى بِمَن مِنَ الْجَهْلِ بِهَذِهِ الْغَايَةِ.

وَزَعَمُوا أَنَّ التَّعْرِيفَ عِلَّةٌ[8] لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بَعْدَ النَّكِرَةِ, فَقَدْ[9] صَارَ ثَانِيًا مِنْ هَذِهِ[10] الْجِهَةِ, وَلَمْ يَحْتَجُّوا مِنَ التَّعْرِيفِ إِلاَّ بِالِاسْمِ الْعَلَمِ, وَقَدْ بَيَّنَّا وَبَيَّنُوا أَنَّ تَعْرِيفَهُ قَبْلَ تَنكِيرِهِ, فَلاَ يَصِيرُ ثَانِيًا[11] مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ.

(**ش**): إِنَّمَا قَالُوا: إِنَّ تَعْرِيفَهُ قَبْلَ تَنكِيرِهِ مِن جِهَةِ وَضْعِهِ وَذَلِكَ أَنَّ وَضْعَهُ أَوَّلاً إِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّعْرِيفِ, وَالتَّنكِيرُ فِيهِ شَاذٌّ فَأَمَّا مِن جِهَةِ الْمَعْنَى فَهُوَ خَاصٌّ وَالْخُصُوصُ ثَانٍ عَنِ الْعُمُومِ فَهُوَ ثَانٍ مِن جِهَةِ الْمَعْنَى وَإِن كَانَ أَوَّلاً مِن جِهَةِ الْوَضْعِ غَلَّبُوا فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى لِأَنَّ الْوَضْعَ كَأَنَّهُ آخِرُ لَفْظِيٌّ وَالْمَعْنَى يُغَلَّبُ عَلَى اللَّفْظِ.

---

(1) خَطَأٌ: ساقطة من س.

(2) في س: جَلبَ.

(3) انظر الإيضاح 228 – 240. وفيه: باب ما لا ينصرف, وباب ما كان على وزن الفعل, وباب الصّفة الّتي لا تنصرف, وباب التّأنيث, وباب ما كان في آخره ألف ونون مضارعتان لألِفي التّأنيث, وباب التّعريف, وباب العدل, وباب الجمع الّذي لا ينصرف, وباب الأسماء الأعجميّة, وباب الاسمين اللّذَين يجعلان اسما واحدا.

(4) انظر الإيضاح 228 – 232.

(5) في س: مصروفة.

(6) في ع: يمنعوا.

(7) مِنَ: زيادة من س.

(8) انظر الإيضاح 234.

(9) في س: قد.

(10) هَذِهِ: ساقطة من س ومتداركة في الحاشية.

(11) في س: فلا يضرنا نيا, بإهمال النّون والياء.

وَقَدْ أَشَارَ سِيبَوَيْهِ إِلَى غَيْرِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِمَّا لاَ يَتَوَجَّهُ إِيضَاحُهُ إِلاَّ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ (**الْمُقَدِّمَاتِ**) إِن شَاءَ اللَّهُ.

(**ش**): يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ: (فَالْمَعْرِفَةُ هُنَا الْأَوْلَى).[1] وَقَدَّمْنَا مُرَادَهُ وَمُرَادَهُم بِهِ.

بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ[2]

ذَكَرَ الْمُضَارَعَةَ حَسَبَ مَا[3] ذَكَرَهَا[4] غَيْرُهُ,[5] وَقَدْ أَخْبَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ تَسَامُحٌ لاَ حَقِيقَةَ لَهُ, وَلاَ حَقِيقَةَ لَهُ, وَلاَ مُتَعَلِّقَ لِصَوَابٍ فِيهِ, وَإِنَّمَا أُعْرِبَ[6] مَا أَعْرِبَ مِنَ الْأَفْعَالِ لَمَّا أُعْرِبَ مَا أَعْرِبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ, وَقَدْ بَيَّنتُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ,[7] وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا.[8]

فَصْـلٌ

زَعَمَ فِي **بَابِ الْأَفْعَالِ الْمَنصُوبَةِ** أَنَّ (إِذَن) لاَ تَعْمَلُ فِي فِعْلِ الْحَالِ, (**وَذَلِكَ أَن تُحَدَّثَ بِحَدِيثٍ فَتَقُولُ: (إِذَنْ أَظُنُّكَ كَاذِبًا), وَأَنتَ تُخْبِرُ**[9] **أَنَّكَ فِي حَالِ الظَّنِّ**[10]).[11] وَهَذَا لاَ

---

(1) الكتاب 97/2. ونصّه: تقول: هذا زيد منطلق كأنك قلت: هذا رجل منطلق، فإنما دخلت النكرة على هذا العلَم الذي إنما وُضع للمعرفة ولهذا جيء به، فالمعرفة هنا الأولى.

(2) في الإيضاح 240: باب إعراب الأفعال.

(3) في س: حسبما.

(4) في ع: ذكر.

(5) الإيضاح 240. وباب الأفعال المرفوعة. ونصّه: الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها موقع الأسماء, فلا يكون فعلٌ مرتفع إلاّ بهذا الوصف ...

(6) في س: إعْراب.

(7) انظر الصّفحة 24 والصفحة 71 من التّحقيق.

(8) كَثِيرًا: زيادة من ع.

(9) في س: مخبر.

(10) في ع: ظنٌّ.

(11) الإيضاح 242. وفيه: وإذا وقعت على فعل الحال ألغِيت أيضا, لأنّ أخواتِها لا يعملن في فعل الحال. وذلك أن يُتَحَدَّثَ...

وَهَذَا لاَ نَدْفَعُهُ, وَلَكِن نَنقِمُ[1] عَلَيْهِ تَضْيِيعَ مَا سَطَّرَ فِي هَذَا الْحَرْفِ سِيبَوَيْهِ, فَإِنَّهُ أَجَازَ فِيهِ النَّصْبَ,[2] وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ إِن شَاءَ اللَّهُ.

(**ش**): تَوَهَّمَ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ خَالَفَ سِيبَوَيْهِ فِي إِجَازَةِ النَّصْبِ فِي (إِذَنْ أَظُنُّكَ) عَلَى أَن تَرِيدَ بِالْفِعْلِ الِاسْتِقْبَالَ وَالْمُؤَلِّفُ مَا عَرَضَ لِكَوْنِ هَذَا الْفِعْلِ مُسْتَقْبَلاً بِنَفْيٍ وَلاَ إِثْبَاتٍ وَإِنَّمَا عَرَضَ لِمَنْعِ النَّصْبِ فِي هَذَا الْفِعْلِ إِذَا كَانَ حَالاً أَلاَ تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: فَتَقُولُ: (إِذَنْ أَظُنُّكَ كَاذِبًا وَأَنتَ تُخْبِرُ أَنَّكَ فِي حَالِ الظَّنِّ[3]) وَلهذا عَرَضَ لاَ يُغَيِّرُهُ فَقَدْ بَانَ كَذِبُهُ عَلَى الْمُؤَلِّفِ أَوْ عَدَمُ فَهْمِهِ لِكَلاَمِهِ.

وَأَجَازَ: (يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَيَغْضَبَ)[4] قِيَاسًا عَلَى

..... **وَتَقَرَّ عَيْنِي**[5]

وَلَيْسَ مِثْلَهُ لِانضِمَامِ الْحَاشِيَتَيْنِ عَلَيْهِ: الِابْتِدَاءُ قَبْلَهُ وَالْخَبَرُ بَعْدَهُ, قَاطِعًا عَلَيْهِ لِمَوْضِعِ التَّفْضِيلِ, فَلاَبُدَّ مِن تَقْدِيرِ مَا يُحْمَلُ عَلَى قَوْلِهِ:

لَلُبْسَ عَبَاءَةٍ .....

(**ش**): إن لَمْ يَكُن مِثْلَهُ فِيمَا ذَكَرَ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ فِي أَنَّ الْإِضْمَارَ جَائِزٌ لِقَطْعِ الْعَطْفِ عَلَى (أَن) وَمِنْ أَيْنَ يَلْزَمُ أَن يَكُونَ الْكَلاَمُ شَيْئًا؟[6] أَلاَ تَرَى أَنَّ الْإِضْمَارَ هُنَا جَائِزٌ ... وَلَيْسَ هُنَاكَ إِلاَّ الْقَطْعُ مِن جِهَةِ آخِرِهِ.

فَصْـلٌ

وَزَعَمَ أَنَّ الْجَوَابَ يَكُونُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ, وَبَدَأَ بِالنَّفْيِ,[1] وَهَذَا[2] بَاطِلٌ, لاَ يَكُونُ يَكُونُ لِلنَّفْيِ جَوَابٌ لِأَنَّهُ رَدٌّ عَلَى الْإِيجَابِ, وَإِنَّمَا يُنصَبُ فِيهِ إِذَا قُصِدَ بِهِ الْخُرُوجُ مِمَّا قَبْلَهُ, وَقَدْ نَصَّ

---

(1) في س: نفهم.

(2) الكتاب 16/3. ونصّه: وتقول إذا حدثت بالحديث: إذن أظنه فاعلاً، وإذن إخالك كاذباً، وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيلةٍ، فخرجت من باب أن وكي، لأن الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعلٌ ثابتٌ. ولما لم يجز ذا في أخواتها التي تشبه بها جعلت بمنزلة إنما. ولو قلت: إذن أظنك، تريد أن تخبره أن ظنك سيقع لنصبت.

(3) في الأصل: ظن.

(4) انظر المثال في شرح أبيات الجمل لابن السّيد البطليوسي, ص 20 واحتجّ بالبيت نفسه.

(5) الإيضاح 242. ونصّه: وممّا انتصب بحرف يجوز أن يضمر في موضع ويُظهر في ذلك الموضع قولك: يعجبني ضرب زيد ويغضب, تريد: وأن يغضب. ومثل ذلك قول من قال:

لَلُـــبس عبـــاءة وتقـــرَّ عينـــي أحـــبّ إلـــيّ مـــن لُـــبس الشّـــفوفِ

والبيت من الوافر لميسون بنت بَحْدل الكلبيّة زوج معاوية في شرح شواهد الإيضاح ص 250. وهو من شواهد الكتاب ولم ينسبه سيبويه. 45/3. ويروى: ولبس.

(6) في الأصل: شيء.

سِيبَوَيْهِ عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ مَا يَنجَزِمُ[3] فِيهِ الْفِعْلُ إِذَا كَانَ جَوَابًا لِأَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ عَرْضٍ, قَالَ: (وَلَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ تَدْخُلُ فِيهِ الْفَاءُ يَحْسُنُ فِيهِ الْجَزَاءُ, أَلاَ تَرَى[4] أَنَّه يَقُولُ:[5] (مَا تَأْتِينَا[6] فَتُحَدِّثَنَا), وَالْجَزَاءُ هَهُنَا مُحَالٌ, وَإِنَّمَا قَبُحَ الْجَزْمُ هَهُنَا لِأَنَّهُ لاَ يَجِيءُ فِيهِ الْمَعْنَى[7] الَّذِي يَجِيءُ[8] إِذَا أُدْخِلَتِ الْفَاءُ).[9]

(ش): قَوْلُهُ: لاَ يَكُونُ لِلنَّفْيِ جَوَابٌ لِأَنَّهُ رَدٌّ عَلَى الْإِيجَابِ سُوءُ فَهْمٍ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ النَّفْيَ رَدٌّ عَلَى الْإِيجَابِ وَالْإِيجَابُ خَبَرٌ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ وَقَدْ بَيَّنَ أَبُو عَلِيٍّ فِي آخِرِ هَذَا الْكَلاَمِ أَنَّهُ يُرِيدُ بِالْجَوَابِ كَوْنَ مَا قَبْلَ الْفَاءِ مُتَضَمِّنًا لِمَا هُوَ سَبَبٌ لِمَا بَعْدَهَا أَوْ مَا هُوَ بِمَعْنَى هَذَا وَلَمْ يَقُلْ أَنَّ مَعْنَى الْكَلاَمِ مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ فَيَلْزَمُهُ مَا ذَكَرَ. هَذَا الْمُرَادُ.

وَزَعَمَ أَنَّ الثَّانِيَ إِذَا وَافَقَ الْأَوَّلَ وَافَقَهُ فِي الْإِعْرَابِ.[10] وَقَدْ يُخَالِفُهُ فِي الْمَعْنَى وَيُوَافِقُهُ فِي الْإِعْرَابِ, فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى:[11] فَأَنتَ الْآنَ تُحَدِّثُنَا.

(ش): هَذَا جَهْلٌ مُفْرِطٌ إِنَّمَا... بِقَوْلِهِمْ: وَافَقَهُ فِي الْإِعْرَابِ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنَ الْمُوَافَقَةِ يَقْتَضِي الْعَطْفَ لاَ الْمُوَافَقَةَ فِي الْإِعْرَابِ إِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ وَافَقَهُ فِي الْإِعْرَابِ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ وَلَيْسَتِ الْمُوَافَقَةُ فِي الْإِعْرَابِ فِي قَوْلِكَ: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا إِذَا أَرَدتَ مَعْنَى فَأَنتَ الْآنَ تُحَدِّثُنَا مُوَافَقَةً لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ فَلَيْسَ هَذَا مِن ذَلِكَ فِي شَيْءٍ ثُمَّ لَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْمُوَافَقَةُ تِلْكَ الْمُوَافَقَةَ بِعَيْنِهَا لَمْ يَلْزَمْ هَذَا الِاعْتِرَاضُ لِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ لَمْ يَقُلْ فِيهَا إِنَّهُ إِذَا وَافَقَ الثَّانِي الْأَوَّلَ فِي الْمَعْنَى وَافَقَهُ فِي الْإِعْرَابِ وَهُوَ سَاكِتٌ عَنْهُ إِذَا خَالَفَ الثَّانِي الْأَوَّلَ لَمْ يَقُلْ فِيهِ شَيْئًا فَكَيْفَ يَلْزَمُ السَّاكِتَ أَنَّهُ إِذَا خَالَفَ الثَّانِي الْأَوَّلَ أَنَّهُ يُخَالِفُهُ فِي الْإِعْرَابِ وَيُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِم: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا إِذَا أَرَدتَ مَعْنَى: فَأَنتَ الْآنَ تُحَدِّثُنَا.

فَصْـلٌ

قَوْلُهُ: (**لَأَلْزَمَنَّكَ إِلَى أَن تَقْضِيَنِي**[1]).[2] وَالصَّوَابُ: إِلاَّ أَن[3] تَقْضِيَنِي.

---

(1) الإيضاح 243. ونصّه: وممّا انتصب بحرف لا يجوز إظهاره – وإن كان قد أُظهر في غير هذا الموضع – الفعلُ بعد الفاء إذا كان جوابا لستّة أشياءَ: النّفي, والأمر, والنّهي, والاستفهام, والعرض, والتّمنّي.

(2) في س: وهو.

(3) في س: يتخرج.

(4) في ع: ألا تراه.

(5) في س: أنك تقول.

(6) في ع: ما أتيتَنا.

(7) في ع: معنىً.

(8) الَّذِي يَجِيءُ: ساقطة من ع.

(9) الكتاب 97/3. وفيه: وإنّما قبح الجزاء في هذا ... في: باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً... الكتاب 93/3.

(10) الإيضاح 245. ونصّه: وإنّما يكون النّصب في هذه الأشياء إذا خالف الثّاني الأوّلَ في المعنى. فإن وافقه في المعنى وافقه في الإعراب, وذلك نحو: (ما أقوم فأحدّثُك), ترفع إذا نفيت (فأحدّثك) كما نفيت (أقوم).

(11) مَعْنَى: ساقطة من ع.

(**ش**): وَهَذَا عَلَى مَا قُلْنَاهُ مِن قَبْلُ أَنَّهُ لَمْ يُقَابِلْ كِتَابَهُ وَيُثْبِت ... الثَّابِت فِيهِ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ وَالثَّابِتُ فِي النُّسَخِ كُلِّهَا إِنَّمَا هُوَ: (إِلاَّ أَن تَقْضِيَنِي حَقِّي).

بَابُ الْحُرُوفِ الْجَازِمَةِ

زَعَمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ (لَمَّا) الَّتِي تَجِيءُ مَعَ الْمَاضِي هِيَ الْجَازِمَةُ,[4] وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ, وَإِنَّمَا هِيَ الَّتِي تَجِيءُ[5] فِي مُقَابَلَةِ (لَوْ). قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ عِدَّةِ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمُ: (وَأَمَّا (لَمَّا) فَهِيَ لِلْأَمْرِ الَّذِي وَقَعَ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ, وَإِنَّمَا تَجِيءُ[6] بِمَنزِلَةِ (لَوْ) لِمَا ذَكَرْنَا,[7] فَإِنَّمَا هُمَا[8] لِابْتِدَاءٍ وَجَوَابٍ, [وَكَذَلِكَ: (لَوْمَا)، وَ(لَوْلاَ)، فَهُمَا لِابْتِدَاءٍ وَجَوَابٍ],[9] فَالْأَوَّلُ[10] سَبَبُ مَا وَقَعَ وَمَا لَمْ يَقَعْ).[11]

ثُمَّ قَالَ: (**فَصَارَ بِمَنزِلَةِ ظَرْفٍ**[12] **مِنَ الزَّمَانِ, كَأَنَّكَ قُلْتَ: (حِينَ جِئْتَ جِئْتُ**)).[13] وَهَذَا خَطَأٌ, لِأَنَّ (حِينَ) تَارِيخٌ يُعْلَمُ بِهِ وَقْتُ مَجِيئِهِ, وَمَجِيئُهُ فِي (لَمَّا) سَبَبٌ[1] لِمَا بَعْدَهُ كَمَا ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ, وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.[2]

---

(1) في س: إلى أن تقضيني حقي. وكلمة (حقّي) ثابتة في نسخة من نسخ الإيضاح.

(2) الإيضاح 246. وفيه: (ومن ذلك أو في نحو قولك: لألزمنّك أو تعطيني ولأشكرنّك أو تنصفني, وإنّما تنصب الفعل لأنّ المعنى: لألزمنّك إلى أن تعطيني). وفي نسخة: إلاّ أن.

(3) في ع: إلى آن.

(4) الإيضاح 250. ونصّه: وأمّا (لما) فمثل (لم) في الجزم. قال تعالى: ﴿**وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ**﴾ فجَزمت كما جَزمت (لم), وإنّما هي (لم) دخلت عليها (ما) فتغيّرت بدخول (ما) عن حال (لم) فوقع بعدها مثال الماضي في قولك: لما جئتَ جئتُ.

(5) في ع: تحق.

(6) في ع: يجيء.

(7) أي لما ذكر سيبويه قبل هذا وهو قوله: وقع لوقوع غيره. وكذلك (لو) حرف وجود لوجود.

(8) في س: هنا.

(9) ما بين معكوفين زيادة من الكتاب 235/4 ساقطة من الأصلين بسبب انتقال النّظر.

(10) في س: والأولُ.

(11) الكتاب 224/4 - 235. وفيه: الّذي قد وقع ...

(12) في ع: طرف.

(13) الإيضاح 250.

(**ش**): فِي..... فِي هَذَا وَقَدْ وَجَدْنَا التَّرْكِيبَ فِي لَوْ وَلَوْلاَ قَدْ نَقَلَ الْمَعْنَى وَالْحُكْمَ فَكَذَلِكَ يَكُونُ تَرْكِيبُ..... نَاقِلاً لِمَعْنَاهَا مِنَ السَّبَبِيَّةِ وَحُكْمِهَا مِنَ الدُّخُولِ عَلَى الْمُضَارِعِ إِلَى الْمَاضِي لَكِن صَدَقَ أَبُو بَكْرٍ: " مَنْ عَرَفَ أَنِسَ, وَمَن جَهِلَ اِسْتَوْحَشَ ".[3] كَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي (هَلْ) وَ(هَلاَّ) وَأَمْثَالِ هَذَا لِمَا يُحْدِثُ التَّرْكِيبُ فِيهِ مَا لَمْ يَكُن.

بَابُ الْمُجَازَاةِ

مَا أَقْبَحَ قَوْلَهُ: ((إِنِ) **الْمَكْسُورَةُ الْهَمْزَةِ**).[4] وَقَدْ[5] أَوْمَأْنَا[6] إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا فِيمَا مَضَى.[7]

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: (**فَأَنتَ مُكْرَمٌ مَحْمُولٌ**): (**فَمَوْضِعُ الْفَاءِ مَعَ مَا بَعْدَهَا جَزْمٌ**).[8] وَهَذَا وَهْمٌ, لاَ يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ جَزْمٌ.

(**ش**): مَا أَقْبَحَ مَا قَالَهُ فِي ذَلِكَ ... وَقَدْ بَيَّنَّا قُبْحَهُ فِي مَوْضِعِهِ حَيْثُ تَكَلَّمَ فِي قَوْلِهِ: أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ وَقَوْلِهِ: فَأَنتَ[9] مُكْرَمٌ مَحْمُولٌ حَيْثُ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: فَمَوْضِعُ الْفَاءِ وَمَا بَعْدَهَا جَزْمٌ هَذَا وَهْمٌ لاَ يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ جَزْمٌ أَقْبَحُ مِنْهُ لِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ: إِنَّ الْجَزْمَ فِي فَأَنتَ[10] مُكْرَمٌ مَحْمُولٌ فَيَكُونُ الْجَزْمُ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى مَا تَوَهَّمَهُ وَإِنَّمَا قَالَ: مَوْضِعُ الْفَاءِ وَمَا بَعْدَهَا جَزْمٌ أَيْ ذُو جَزْمٍ أَيْ يُقَدَّرُ مَعَهُ جَزْمٌ وَتَقْدِيرُ الْجَزْمِ فِي ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهُ فِي غَيْرِ فَأَنتَ مُكْرَمٌ مَحْمُولٌ وَلَكِن فِي جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ.

وَأَقْبَحُ بِقَوْلِهِ: (**مِنْهَا**[11] **مَا هِيَ غَيْرُ ظَرْفٍ, وَمِنْهَا مَا هِيَ ظَرْفٌ**[12])![13]

---

(1) سبب: ساقطة من س.

(2) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ: زيادة من ع.

(3) هو أبو بكر بن السّرّاج والنّصّ في الأصول 336/3 وفيه: من عرف ألف. وانظر الخصائص 12/1 و152/2.

(4) الإيضاح 251. ونصّه: حرف المجازاة (إنِ) المكسورةُ الهمزةِ المخفّفة.

(5) وَقَدْ: ساقطة من ع.

(6) في ع: أومأ.

(7) انظر الصّفحة 65 من التّحقيق: (وَذَلِكَ أَصْوَبُ مِن قَوْلِهِ: فَتْحُ الْهَمْزَةِ وَكَسْرُ الْهَمْزَةِ ...).

(8) الإيضاح 251. وفيه: وجزاء الشّرط ثلاثة أشياء: أحدها الفعل وقد ذكرناه, والآخر الفاء في نحو (إن تأتني فأنت مكرم مَحْبُوٌّ ... والثّالث (إذا) في قوله تعالى: ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴿٣٦﴾﴾ فموضع الفاء مع ما بعده جزم, وكذلك موضع (إذا) وما بعدها بدلالة أنّه لو وقع في موضع ذلك فعلٌ لظهر الجزم.

(9) في الأصل: في أنت.

(10) في الأصل: في ما أنت.

(11) مِنْهَا: ساقطة من ع.

(12) في س: منها ما هي غير ظروف ومنها ما هي ظروف.

(13) الإيضاح 251. وفيه: وقد تقع أسماءٌ مواقع (إن), وتلك الأسماء منها ما هي ظروف ومنها ما هي غير ظروف. وفي نسخة:

بَابُ النُّونِ الثَّقِيلَةِ وَالْخَفِيفَةِ

قَالَ: (**النُّونُ الشَّدِيدَةُ تَلْحَقُ الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبَلَ**[1]). وَخَصَّ الشَّدِيدَةَ, ثُمَّ قَالَ: (**فَمِن مَوَاضِعِهَا أَن تُلْحَقَ مَعَ اللاَّمِ الَّتِي تَدْخُلُ مَعَ الْفِعْلِ لَتَلَقِّي الْقَسَمِ نَحْوَ: (وَاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ), وَقَدْ يَجُوزُ أَلاَّ تَلْحَقَ النُّونُ هَذَا**[2] **الْفِعْلَ, وَلِحَاقُ النُّونِ مَعَهَا**[3] **أَكْثَرُ**[4]).[5]

وَهَذَا تَقْصِيرٌ, لاَبُدَّ مِنَ النُّونِ ثَقِيلَةً أَوْ خَفِيفَةً إِذَا أَقْسَمْتَ عَلَى الاِسْتِقْبَالِ, فَإِن لَمْ تَذْكُرِ[6] النُّونَ كَانَ الْقَسَمُ عَلَى الْحَالِ, وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ ذَلِكَ.

(**ش**): هَذَا بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لاَ يَلْزَمُ أَن يَكُونَ إِسْقَاطُ اللاَّمِ فِي فِعْلِ الْحَالِ مَن يَكُونُ فِي فِعْلِ الاِسْتِقْبَالِ أَلاَ تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ..... عَلَى مَنْ أَنشَدَهُ بِفَتْحِ اللاَّمِ وَضَمِّ الدَّالِ فَإِنَّ الْفِعْلَ لاَ يَكُونُ هُنَا لِلاِسْتِقْبَالِ.

وَقَالَ فِي النُّونِ الْخَفِيفَةِ فِي فِعْلِ الاِثْنَيْنِ وَفِعْلِ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ: (**لاَ تَدْخُلُ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ فِي قَوْلِ عَامَّةِ النَّحْوِيِّينَ**).[7] قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ الثَّقِيلَةِ وَالْخَفِيفَةِ فِي فِعْلِ الاِثْنَيْنِ[8] وَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ: (وَأَمَّا يُونُسُ[1] وَنَاسٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ فَيَقُولُونَ: اِضْرِبَانْ وَاضْرِبْنَانْ زَيْدًا).[2]

(منها ما هي غير ظرف ومنها ما هي ظرف) كما هو هنا.

(1) في ع: للتّأكيد. وليست في الإيضاح.

(2) في س: بعْد.

(3) في س: بعدها, ثمّ صوّبت فصارت معها.

(4) أَكْثَرُ: ساقطة من س.

(5) الإيضاح 253. وفيه: الّتي تدخل على الفعل...

(6) في س: لم يذكر.

(7) الإيضاح 254. وكلّ موضع تدخل فيه الثّقيلة فالخفيفة تدخله إلاّ فعلَ الاثنين وفعل جماعة النّساء, فإنّها لا تَدخل في هذين الموضعين في قول عامّة النّحويّين لما يلزم من التقاء السّاكنين على غير حدّه في أكثر كلامهم, فمثال دخول الخفيفة على الفعل: اضربَن زيدا, وللجمع: اضربُن زيدا, وللمؤنّث: اضربِن زيدا.

(8) وَفِعْلِ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ لاَ تَدْخُلُ ... فِي فِعْلِ الاِثْنَيْنِ: ساقطة من س بسبب انتقال النّظر.

(**ش**): لَيْتَ شِعْرِي أَيُّ خِلاَفٍ بَيْنَ أَبِي عَلِيٍّ وبَيْنَهُ وَأَبُو عَلِيٍّ لَمْ يُقَيِّدْ بِقَوْلِهِ: (فِي قَوْلِ عَامَّةِ النَّحْوِيِّينَ) وَلَمْ يُطْلِقْ كَمَا تَوَهَّمَ[3] لاَ أَنَّ هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فَقَالَ: (فِي قَوْلِ عَامَّةِ النَّحْوِيِّينَ) وَهُوَ يُرِيدُ بِعَامَّتِهِمْ أَكْثَرَهُمْ وَمُعْظَمَهُمْ يَسْتَظْهِرُ بِذَلِكَ عَلَى خِلاَفِ يُونُسَ وَمَن قَالَ بِقَوْلِهِ.

تَمَّ الرَّدُّ عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ

مِن كِتَابِ الْإِيضَاحِ,

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

عَلَى ذَلِكَ حَقَّ حَمْدِهِ,

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَبْدِهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.[4]

---

[1] هو يونس بن حبيب الضبّي أبو عبد الرحمن ولد سنة 90 هـ, وتوفي سنة 182 هـ. بغية الوعاة 365/2.

[2] الكتاب 527/3. في باب الوقف عند النون الخفيفة. وهو من أبواب النون الثقيلة والخفيفة. وفيه: اضربان زيدا واضربنان زيداً.

[3] توهم: ساقطة من الأصل ومتداركة في الحاشية.

[4] هذه الخاتمة زيادة من ع.

الْجُزْءُ الثَّانِي
مِنَ الرَّدِّ عَلَى (كِتَابِ
الْإِيضَاحِ)
فِي الْجُزْءِ الثَّانِي[1] مِنْهُ[2]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] طبع الجزء الثّاني منه باسم التّكملة.

[2] هذا التقسيم زيادة من ع.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ[1]

الْجزْءُ الثَّانِي

مِنْ هَذَا الْكِتَابِ

لَمْ يَزِدْ[2] فِي هَذَا الْجُزْءِ عَلَى أَن جَلَبَ[3] قَوْلَ سِيبَوَيْهِ, غَيْرَ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ وَلاَ مَحِيلٍ[4] عَلَيْهِ, فَخَلَطَ كَلاَمَهُ وَفَرَّقَهُ, وَحَرَّفَ نِظَامَهُ وَغَيَّرَهُ, وَجَعَلَ مَبْدَأَهُ[5] مُنتَهَاهُ, وَأَسْفَلَهُ أَعْلاَهُ, حَتَّى بَلَغَ مِنْ هَذَا الرَّأْيِ إِلَى الْبَدْءِ بِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ, وَتَرَكَ الْبَدْءَ بِالْتِقَاءِ الْمُتَحَرِّكَيْنِ, إِيثَارًا لِلسَّاكِتِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ, وَمُبَادَرَةً إِلَى تَأْخِيرِ كُلِّ مُتَقَدِّمٍ,[6] فَإِذَا طَالَعَهُ الْمُبْتَدِئُ[7] أَذْهَلَهُ ذَلِكَ وَهَالَهُ, وَإِنْ حَاوَلَ تَفَهُّمَ[8] شَيْءٍ مِنْهُ أَعْجَزَهُ أَعْجَزَهُ وَطَالَهُ, فَتَرَكَهُ تَسْلِيمًا غَيْرَ وَاصِلٍ إِلَى بُغْيَةٍ, وَلاَ مُحْرِزٍ[9] لِرَاحَةٍ, وَلاَبُدَّ مَعَ هَذَا مِن تَصَفُّحِهِ لِزَمِّ مَا لاَحَ[10] مِنْ خَلَلٍ, وَتَبْيِينِ مَا وَقَعَ مِن زَلَلٍ, إِن شَاءَ اللَّهُ, وَهُوَ[11] الْمُسْتَعَانُ.

---

(1) في س: صلى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما.

قال الزّركشيّ: منَعَ النَّاسُ دخول الْوَاوِ فِي (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ) لِأَنَّ الْأُولَى خَبَرِيَّةٌ وَالثَّانِيَةُ طَلَبِيَّةٌ وَجَوَّزَهُ ابْنُ الطَّرَاوَةِ لِأَنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ فِي التَّبَرُّكِ. البرهان في علوم القرآن 4/102 – 103.

وقد نقل السيوطيّ في الأشباه والنظائر 6/6 عن ابن مكتوم في تذكرته نصّ ابن الطّراوة في مقدّماته, ومنه قوله: ... وهذه الحال نفسها هي الّتي أوقعت خواصّ أهلِ الأندلس في طرح الواو من قولك: (وصلّى اللّه على محمّد) إذ توهّموها عاطفة فاختلفت آراؤهم فيما وضعوا مكانها, واتّفقوا على إسقاطها تقصيرا بالسّلف, وتمرّسا بالخلف, مع العُجب بأنفسهم, والغفلة عمّا تورّطوا فيه من جهلهم. والحقّ على من لا يعلم أن يقتدي بمن تقدّمه, ولا يرسل في الباطل قَدَمَه, لا سيّما فيما نقلته الكافّة, وأطبقت عليه الأمّة.

(2) في ع: لم يرد.

(3) في س: أن خلف.

(4) في ع: بحمل.

(5) في س: مَبداه.

(6) في ع: متكلّم.

(7) في س: المبتدي.

(8) في س: يفهم وفي ع: تفَهّمُ.

(9) في ع: يجوز.

(10) في س: لرم ما وقع.

(11) في س: والله.

فَصْـلٌ

قَالَ: (**النَّحْوُ: عِلْمٌ بِالْمَقَايِيسِ الْمُسْتَنبَطَةِ مِن اِسْتِقْرَاءِ كَلاَمِ الْعَرَبِ**).[1] وَالصَّوَابُ: النَّحْوُ: تَسْدِيدُ الذِّهْنِ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الاِسْتِقَامَةِ فِي الْكَلاَمِ وَالْإِحَالَةِ.

(**ش**): لَيْتَ شِعْرِي بِأَيِّ شَيْءٍ تُسَدِّدُ الذِّهْنَ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الاِسْتِقَامَةِ فِي الْكَلاَمِ وَالْإِحَالَةِ إِلاَّ بِالْعِلْمِ بِالْمَقَايِيسِ الْمُسْتَنبَطَةِ مِن اِسْتِقْرَاءِ كَلاَمِ الْعَرَبِ! فَالصِّنَاعَةُ إِذَنْ إِنَّمَا هِيَ الْعِلْمُ بِالْمَقَايِيسِ الْمَذْكُورَةِ, وَتَسْدِيدُ الذِّهْنِ هُوَ أَمْرٌ يَحْصُلُ عَن ذَلِكَ, فَلَمَّا كَانَ تَسْدِيدُ الذِّهْنِ أَمْرًا لاَزِمًا عَن ذَلِكَ – مَا لَمْ تَعْتَرِ آفَةٌ – اِسْتَغْنَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ, وَإِن كَانَ أَخْطَأَ أَبُو عَلِيٍّ حَيْثُ ذَكَرَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ فَذَلِكَ لاَزِمٌ لَهُ حِينَ ذَكَرَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ, وَإِن قَالَ: إِنَّهُ لاَ يَحْصُلُ تَسْدِيدُ الذِّهْنِ إِلاَّ بِالْعِلْمِ بِالْمَقَايِيسِ الْمَذْكُورَةِ فَكَذَلِكَ أَيْضًا يَلْزَمُ عَنِ الْمَقَايِيسِ الْمَذْكُورَةِ تَسْدِيدُ الذِّهْنِ مَا لَمْ تَعْتَرِ آفَةٌ أَوَّلاً ... ... النَّفْي.

بَابُ الإِبْتِدَاءِ بِالْكَلِمِ[2]

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: (**لاَ يُبْتَدَأُ بِحَرْفٍ سَاكِنٍ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ**).[3] وَهَذَا خَلْفٌ, لاَ فِي اللُّغَةِ[4] الْعَرَبِيَّةِ وَلاَ فِي غَيْرِهَا,

(**ش**): قَدْ زَعَمَ اِبْنُ جِنِّيٍّ أَنَّهُ يَصِحُّ الاِبْتِدَاءُ بِالسَّاكِنِ فِي غَيْرِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَلَهُ فِي ذَلِكَ مَسْأَلَةٌ مُنفَرِدَةٌ,[5] وَإِذَا أَنتَ تَفَقَّدتَ ذَلِكَ مِن نَفْسِكَ وَجَدتَ مِنْهَا الْقُدْرَةَ عَلَى ذَلِكَ, وَإِن كَانَ يُتَكَلَّفُ, فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَمِنْ أَيْنَ يَقْطَعُ هَذَا الْخَلِفُ عَنْ غَيْرِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِأَنَّهُ لاَ يَكُونُ فِيهِ الاِبْتِدَاءُ بِالسَّاكِنِ؟

لِأَنَّ الْمُبْتَدِئَ قَبْلَ الاِبْتِدَاءِ وَاقِفٌ عَنِ الْكَلاَمِ, فَلاَ يَجُوزُ أَن يَصِلَ إِلَى التَّحْرِيكِ[6] بِحَرْفٍ يَوقَفُ عِندَهُ وَهُوَ وَهُوَ سَاكِنٌ فَلاَ يُقَالُ لَهُ:[7] (اسْكُنْ), أَوْ سَاكِتٌ فَلاَ يُقَالُ لَهُ: (اسْكُتْ).

---

(1) التكملة 181.

(2) في التكملة 198: باب الابتداء بالكلم التي يلفظ بها.

(3) التكملة 198. وفيه: ولا.

(4) اللُّغَةِ: ساقطة من ع.

(5) الخصائص 91/1 – 92. ونصّه: ورأيت مع هذا أبا عليّ – رحمه اللّه – كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم, ولعمري إنّه لم يصرح بإجازته لكنّه لم يتشدّد فيه تشدده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن ... قال: وإنّما خفي حال هذا في اللّغة العجميّة لما فيها من الرّمزمة، يريد أنّها لما كثر ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت. وأمّا أنا فأسمعهم كثيرًا إذا أرادوا المفتاح قالوا: (كليد) فإن لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنة, فإن حركتها جدّ مضعفة, حتّى إنّها ليخفى حالها عليّ, فلا أدري أفتحة هي أم كسرة, وقد تأمّلت ذلك طويلا فلم أحلَ منه بطائل.

(6) في س: التحرك.

(7) لَهُ: ساقطة من ع.

(**ش**): هَذَا التَّعْلِيلُ الَّذِي عَلَّلَ بِهِ اِمْتِنَاعَ الاِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ يَقْتَضِي الْإِجَازَةَ, وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ تَعْلِيلُ مَا قَالَهُ أَنَّهُ لاَ يُمْكِنُ ذَلِكَ وَلاَ يُقْدَرُ عَلَيْهِ, وَإِنَّمَا عَلَّلَ بِهِ مِنْ أَنَّ الْمُبْتَدِئَ قَبْلَ الاِبْتِدَاءِ وَاقِفٌ عَنِ الْكَلاَمِ وَهُوَ سَاكِنٌ أَوْ سَاكِتٌ فَلاَ يُقَالُ لَهُ: اسْكُنْ أَوُ اسْكُتْ, وَهُوَ كَذَلِكَ, فَإِنَّهُ يَقْتَضِي جَوَازَ الاِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ, لِأَنَّهُ جَعَلَ الْمُبْتَدِئَ بِالسَّاكِنِ سَاكِنًا أَوْ سَاكِتًا وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ[1] لَيْسَ بِسَاكِنٍ وَلاَ سَاكِتٍ, أَمَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِسَاكِنٍ فَلِأَنَّهُ يُعْمِلُ الْعُضْوَ فِي الْحَرْفِ الَّذِي يَنطِقُ بِهِ, وَأَمَّا لَيْسَ بِسَاكِتٍ فَلِأَنَّهُ نَاطِقٌ, وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَدْ أَمْكَنَ إِذْنِ الاِبْتِدَاءُ بِالسَّاكِنِ, لِأَنَّ الْمُبْتَدِئَ لَيْسَ بِسَاكِنٍ وَلاَ سَاكِتٍ كَمَا قَالَ.

وَاِسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ الاِبْتِدَاءَ لاَ يَكُونُ إِلاَّ بِمُتَحَرِّكٍ بِأَنَّ الْهَمْزَةَ لاَ تُخَفَّفُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ, لِأَنَّ تَخْفِيفَهَا تَضْعِيفٌ لِلصَّوْتِ, وَتَقْرِيبٌ مِنَ السَّاكِنِ,[2] فَجَعَلَ التَّقْرِيبَ مِنَ السَّاكِنِ حُجَّةً عَلَى اِمْتِنَاعِ السَّاكِنِ مِنَ الاِبْتِدَاءِ بِهِ, كَمَا لاَ يُبْتَدَأُ بِمَا قَرُبَ مِنْهُ, وَهَذَا قَلْبُ الْمَعْنَى, بَلْ تَمْتَنِعُ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الاِبْتِدَاءِ بِهَا لِقُرْبِهَا مِنَ السَّاكِنِ الَّذِي لاَ يُجُوزُ الاِبْتِدَاءُ بِهِ.

(**ش**): كَذَبَ عَلَى الرَّجُلِ, مَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ قَطُّ: لَمْ يُبْتَدَأْ بِالسَّاكِنِ لِأَنَّهُ لاَ يُبْتَدَأُ بِهَمْزَةٍ بَيْنَ بَيْنَ, بَلْ كَلاَمُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يُبْتَدَأْ بِهَمْزَةٍ بَيْنَ بَيْنَ لِأَنَّهُ لاَ يُبْتَدَأُ بِالسَّاكِنِ, فَإِنَّمَا جَعَلَ الاِبْتِدَاءَ بِالسَّاكِنِ حُجَّةً فِي اِمْتِنَاعِ الاِبْتِدَاءِ بِهَمْزَةٍ بَيْنَ بَيْنَ, وَلَمْ يَجْعَلِ التَّقْرِيبَ مِنَ السَّاكِنِ حُجَّةً عَلَى اِمْتِنَاعِ السَّاكِنِ مِنَ الاِبْتِدَاءِ بِهِ, وَلَكِن جَعَلَ الرَّجُلُ اِمْتِنَاعَهُم مِنَ الاِبْتِدَاءِ بِهَمْزَةٍ بَيْنَ بَيْنَ دَلِيلاً عَلَى أَنَّهُمْ لاَ يَبْتَدِئُونَ بِالسَّاكِنِ أَصْلاً, كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا كَانُوا لاَ يَبْتَدِئُونَ بِهَمْزَةٍ بَيْنَ بَيْنَ مَعَ أَنَّ فِيهَا بَعْضَ حَرَكَةٍ فَأَن يَمْتَنِعُوا مِنَ الاِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ أَحْرَى وَأَوْلَى,[3] فَهُوَ اِسْتِدْلاَلٌ بِشَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ, وَلَيْسَ الاِسْتِدْلاَلُ بِالشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ يَقْتَضِي أَنَّهُ السَّبَبُ السَّبَبُ فِي وُجُودِهِ أَصْلاً, هَذَا لاَ يَقُولُهُ عَاقِلٌ.

وَاِسْتَدَلَّ أَيْضًا عَلَى اِمْتِنَاعِ الاِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ أَنَّهُمْ لاَ يَخْرِمُونَ[4] (مُتَفَاعِلُن) كَمَا يَخْرِمُونَ (فَعُولُن).[5]

---

[1] في الأصل: وهو في هذه الحقيقة, وكلمة (هذه) مقحمة هنا.

[2] التّكملة 198 – 199. ونصّه: والدّليل على أنّهم لا يبتدئون بالسّاكن أنّهم لم يخفّفوا الهمزة إذا كانت في أوّل كلمة يبتدأ بها ... لأنّ في تخفيفها تضعيفا للصّوت وتقريبا من السّاكن, فلمّا لم يبتدئوا بالسّاكن لم يبتدئوا بما قرُب منه.

[3] في الخصائص 91/1 عن أبي عليّ: قال: وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال الساكن, وإن كان في الحقيقة متحركًا – يعني همزة بين بين – قال: فإذا كان بعض المتحرّك لمضارعته السّاكنَ لا يمكن الابتداء به فما الظّنّ بالسّاكن نفسِه!

[4] الخرم: حذف أول الوتد المجموع في أول البيت. العيون الغامزة على خبايا الرامزة, أبو عبداللّه بدر الدين محمّد بن أبي بكر الدَّمَامِيني, تح الحسّاني حسن عبداللّه, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط2, 1415 هـ - 1994 م, ص 113.

[5] التّكملة 199. وفيه : وأمر آخر يدلّ على أنّهم رفضوا الابتداء بالسّاكن, وهو أنّهم لم يخرموا (متفاعلن) كما خرموا (فعولن) ونحوه, لأنّ (متفاعلن) يسكّن ثانيه, فلو خرم لأدّى ذلك إلى لزوم الابتداء بالسّاكن, فإذا رفضوا ما يؤدّي إليه فأن [في التّكملة: فإن] يرفضوه نفسه أولى.

فَلَيْــتَ فَعِــيلاً كَــانَ فِــي بَطْــنِ أُمِّــهِ وَلَيْــتَ فَعِــيلاً كَــانَ وُلْــدَ[1] حِمَــارِ[2]

مَتَى سَمِعَ هُوَ أَوْ أَحَدٌ[3] قَطُّ أَنَّ الْأَسْبَابَ تُخْرَمُ؟[4] وَإِنَّمَا تُخْرَمُ الْأَوْتَادُ الْمَجْمُوعَةُ,[5] وَهَذَا مَا لَمْ يُعْهَدْ مِثْلُهُ, وَلاَ يَسَعُ أَحَدًا[6] جَهْلُهُ.[7]

(**ش**): هُوَ الَّذِي يَنبَغِي أَن يُقَالَ فِيهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ...: **فَلَيْتَ فَلاَنًا كان فِي بَطْنِ أُمِّهِ**

لَوْ نَظَرَ حَتَّى يَعْلَمَ لِمَ خُرِمَ الْوَتَدُ الْمَجْمُوعُ وَلَمْ يُخْرَمِ الْوَتَدُ الْمَفْرُوقُ, وَيَعْلَمَ أَنَّ السَّبَبَ[8] فِي ذَلِكَ أَنَّهُ يُؤَدِي إِلَى الِابْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ, وَكَذَلِكَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُخْرَمِ السَّبَبُ الْخَفِيفُ كَذَلِكَ, وَأَنَّهُ لَمْ يُخْرَمِ السَّبَبُ الثَّقِيلُ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَن يَصِيرَ سَبَبًا خَفِيفًا, وَهَذَا هُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ.

وجاء في معجم الأدباء 812/2 في ترجمة أبي عليّ: وممّا يشهد بصفاء ذهنه, وخلوص فهمه, أنّه سئل قبل أن ينظر في العروض عن خرم (متفاعلن)، فتفكّر وانتزع الجواب فيه من النّحو، فقال: لا يجوز, لأنّ (متفاعلن) ينقل إلى (مستفعلن) إذا خبن، فلو خرم لتعرّض للابتداء بالسّاكن لا يجوز له.

(1) في ع: بَطن.

(2) البيت من الطويل أصله: فليت فلانا كان في بطن أمّه وليت فلانا كان وُلد حمارِ

لنافع بن صفار الأسلمي يهجو الأخطل في المشُوف المعْلِم 841/2.

(3) في ع: واحدٌ.

(4) قال الدماميني: وإنّما قال بذلك بعض المتأخرين من العروضيّين... ثمّ قال: وهو مردود.

العيون الغامزة على خبايا الرامزة ص 115.

(5) وأجاز السهيلي خرم السبب الثقيل, وتابعه ابن واصل على ذلك زاعما أنّه التّحقيق. واحتجّ السهيليّ بما جاء عنهم من خرم (متفاعلن) في الكامل وأوّله سبب ثقيل. العيون الغامزة على خبايا الرامزة ص 113.

(6) في الأصلين: أحد.

(7) قال الدماميني بعد حكاية قول أبي علي: وأقول فيه نظر لأنّ الخرم بتقدير دخوله فيه إنّما يدخله حالة كون الثاني متحرّكا لفظا فالمحذور منتفٍ بلا شكّ. العيون الغامزة على خبايا الرامزة ص 115.

(8) في الأصل: أن البيت.

بَابُ الْوَقْفِ عَلَى الاِسْمِ الْمُعْتَلِّ

قَالَ: **لاَ تُحْذَفُ الْأَلِفُ مِن (مُعْلّىً) كَمَا حُذِفَتِ الْيَاءُ مِن (قَاضٍ).**[1] وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ, أَنشَدَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ مَا يُحْذَفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِنَ الْيَاءَاتِ فِي الْوَقْفِ:[2]

رَهْطُ مَرْجُومٍ[3] وَرَهْطُ اِبْنِ الْمُعَلْ[4]

(**ش**): اِسْتِدْرَاكُهُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ حَذْفَ الْيَاءِ[5] فِي قَوْلِهِ: رَهْطُ اِبْنِ الْمُعَلّ لَيْسَ ... كِنَانَةَ فَإِنَّهُ لَيْسَ هَذَا بِغَلَطٍ غَلِطَ فِيهِ أَبُو عَلِيٍّ, وَلاَ هُوَ بِشَيْءٍ أَغْفَلَهُ مَا كَانَ يَنبَغِي لَهُ أَن يُغْفِلَهُ, لِأَنَّهُ شَيْءٌ لاَ يَكُونُ إِلاَّ فِي الضَّرَائِرِ, نَعَمْ وَلَمْ يُسْمَعْ إِلاَّ فِي هَذَا, وَهُوَ شَيْءٌ فِي غَايَةِ النَّزَارَةِ, وَمَا كَانَ مِثْلَ هَذَا لاَ يَعْتَدُّ النَّحْوِيُّونَ بِهِ, فَاسْتِدْرَاكُهُ عَلَيْهِ لاَ يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

بَابُ الْوَقْفِ عَلَى الْأَلِفِ الَّتِي تَكُونُ فِي أَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ

زَعَمَ أَنَّ الْأَلِفَ فِي حَالِ النَّصْبِ إِذَا كَانَ الاِسْمُ مُنصَرِفًا بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ.[6] وَهَذَا بَاطِلٌ لِجَوَازِ[7] الْإِمَالَةِ فِيهَا, وَإِنَّمَا التَّنْوِينُ فِيهِ بِمَنزِلَتِهِ فِي (رَأَيْتُ اِمْرَأَةً) وَنَحْوِهُ[8] مِمَّا لاَ عَوْضَ فِيهِ.

(**ش**): أَيُّ دَلِيلٍ فِي جَوَازِ الْإِمَالَةِ فِيهَا, وَأَلِفُ التَّنْوِينِ قَد تُمَالُ فِيهَا بِغَيْرِهَا, فَيُمْكِنُ أَن تُمَالَ هُنَا تَشْبِيهًا بِالْمُنقَلِبَةِ, وَقَدْ كَانَ ... كَلاَمَ الْمَازِنِيِّ إِلاَّ أَنَّهُ عَارَضَهُ ... عَلَى ... مَعَ قَوْلِهِ: يَنتَظِمِ الْكَلاَمُ وَأَمْثَالِ هَذَا فَيُؤَدِّي إِلَى اِخْتِلاَفِ الْقَافِيَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ ... فَلَمَّا بَتَرَ كَلاَمه وَكَانَ حَذْفُ التَّنْوِينِ مِنَ الْمَنصُوبِ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ لَمْ يَبْقَ إِلاَّ حَمْلُ الْمُعْتَلِّ عَلَى الصَّحِيحِ.

---

(1) التّكملة 212. وفيه: ... ألا ترى أنّها لم تحذف في نحو معلّى كما حذفت الياء من قاض.

(2) الكتاب 188/4. وفيه: قال الشّاعر حيث اضطرّ ...

(3) في الأصلين: مرحوم. تصحيف والتّصويب من الكتاب 188/4.

(4) في ع: ابنُ المعلي. وهذا عجز بيت من الرمل صدره: وَقَبِيلٌ مِن لُكَيْزٍ شَاهِدٌ. للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه, ص 199.

(5) الْيَاءِ: مطموسة في الأصل.

(6) التّكملة 215.

(7) في ع: بجواز.

(8) في س: ونحْوها.

وَزَعَمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْأَلِفَ تَثْبُتُ فِي (مَا) فِي حَالِ السُّؤَالِ, وَاحْتَجَّ بِبَيْتٍ لَمْ يَنسِبْهُ وَهُوَ:[1]

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ[2]

وَلاَ حُجَّةَ لَهُ فِيهِ, لِأَنَّ الْبَيْتَ مِنَ الْوَافِرِ, جُزْؤُهُ الْأَوَّلُ: (مُفَاعَلَتُن), وَيُسَمَّى (مَوْفُورًا),[3] وَسُكِّنَ لاَمُهُ لاَمُهُ فَيَخْلُفُهُ (مَفَاعِيلُن), فَسُمِّيَ (مَقْصُورًا),[4] وَيَحْذِفُ يَاءَ (مَفَاعِيلُن) فَيَجْعَلُهُ (مَفَاعِلُ ْن), وَيُسَمَّى (مَعْقُولاً),[5] وَبَيْتُهُ:[6]

مَنَازِلُ لِفَرْتَنَى[7] قِفَارٌ كَأَنَّمَا رَسُومُهَا سُطُورُ

وَلَيْسَ الْبَيْتِ عَلَى مَا أَثْبَتَهُ, وَإِنَّمَا هُوَ:

عَلاَمَ[8] تَقُولُ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ[9]

---

(1) البيت من الوافر لحسان بن ثابت في ديوانه ص 143.

(2) في التّكملة 216 – 217: وأمّا الألف في ما إذا استفهمت بها نحو عمّ تسأل؟ وفيم أنت؟ وعلام جئت؟ فإنّ الألف تُحذَف منه في الدّرْج في الاختيار وحال السَّعة. وعلى هذا جاء في التّنزيل... وقد جاء مثبتا في الشّعر ... فذكر البيت ولم ينسبه. وقال في الحجّة 317/2: والحذف إنّما يقع إذا كانت الألف آخرا إلاّ أن يكون في شعر كقول الشّاعر ... وأنشده: تمرّغ في دمانِ.

(3) الموفور: اسم للجزء الّذي كان يجوز أن يخرم ولكنه لم يخرم. العيون الغامزة على خبايا الرامزة ص 131.

(4) المقصور: ما دخله القصر, وهو: عبارة عن حذف ساكن وإسمان حرف قبله بشرط أن يكون من سبب خفيف. ويدخل في المديد والرمل والخفيف والمتقارب. العيون الغامزة على خبايا الرامزة ص 107 – 108.

(5) العقل: حذف الخامس المتحرّك. العيون الغامزة على خبايا الرامزة ص 83.

(6) العيون الغامزة على خبايا الرامزة ص 166.

(7) في س: القرتنا.

(8) في س: على م.

(9) في خزانة الأدب 112/6: وَهَذَا الْبَيْت من أَبْيَات داليّة لحسّان بن ثَابت الصَّحَابِيّ, وَقد حرّف الرّوَاة قافيَته فبعضهم رَوَاهُ: كخنزيرٍ تمرغ فِي دمان, وَهُوَ ابْن جنّيّ فِي الْمُحْتَسب, وَتَبعهُ جمَاعَة مِنْهُم ابْن هِشَام فِي الْمُغْنِي, قَالَ: الدّمَان كالرّماد وزنا وَمعنى, وَرَوَاهُ صَاحب اللّبَاب وشارحه الفالي: فِي الدّهان, بِالْهَاءِ بعد الدَّال, وَرَوَاهُ الْمرَادِيّ فِي شرح الألفيّة: فِي تُرَاب, وَرَوَاهُ بَعضهم: فِي دمال, بِاللاّمِ. وَهَذَا كُلّه خلاف الصَّوَاب: وَرِوَايَة السّكّرِيّ فِي ديوَان حسّان: فَفِيمَ تَقول يَشْتمنِي لئيم, إِلَخ وَعَلِيهِ لَا شَاهد فِيهِ. [قلت: قد سبق أنّ أبا عليّ أنشده في الحجّة: في دمان. فيكون ابنُ جنّيّ نقله عنه في المحتسب].

وَكَمَا قَالَ الْآخَرُ:[1]

عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي

فَتَكَلَّفَ مُخَالِفَةَ الْجُمْهُورِ, وَتَغْيِيرَ اللَّفْظِ, وَفَسَادَ الْمَعْنَى, لِأَنَّ الْإِنسَانَ إِنَّمَا يُسْأَلُ عَن مَعْتَقَدِهِ وَرَأْيِهِ, لاَ عَمَّا[2] يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ غَيْرُهُ.[3]

(**ش**): إِنَّ هَذَا لَلَغْوٌ مَا سُمِعَ بِمِثْلِهِ يَقُولُ: إِنَّهُ لاَ حُجَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ فِيهِ حَذْفُ الْأَلِفِ فَيُقَالُ لَهُ: نَعَمْ وَيُمْكِنُ فِيهِ إِثْبَاتُهَا وَلَكِنَّ النَّقْلَ إِنَّمَا جَاءَ عَلَى الْإِثْبَاتِ لاَ عَلَى الْحَذْفِ فَكَيْفَ يُعَارِضُ مَا أَثْبَتَهُ النَّقْلُ... لِإِمْكَانِ مَا لَيْسَ فِيهِ إِلاَّ مُجَرَّدُ الْإِمْكَانِ خَاصَّةً وَقَوْلُهُ: فَتَكَلَّفَ مُخَالَفَةَ الْجُمْهُورِ كُلُّهُ عَلَى إِنشَادِهِ بِالْإِثْبَاتِ وَلاَ أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ النُّحَاةِ أَنشَدَهُ بِالْحَذْفِ, نَعَمْ أَنشَدَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ: (فَفِيمَ تَقُولُ)[4] وَالنَّحْوِيُّونَ أَعْرَفُ بِهَذَا الْغَرَضِ وَأَكْثَرُ تَحْقِيقًا فَرِوَايَتُهُمْ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ مِن رِوَايَةِ غَيْرِهِم.

بَابُ الْحِكَايَةِ[5]

زَعَمَ أَنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ: (إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ) إِنَّمَا جَازَ الرَّفْعُ فِي التَّوْكِيدِ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ لَمْ يَظْهَرْ فِي الْمُؤَكَّدِ, وَلَوْ قِيلَ: (إِنَّ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ ذَاهِبُونَ) لَمْ يُرْفَعْ,[6] وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ الْحَمْلَ ظَهَرَ الْإِعْرَابُ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ وَاحِدٌ, وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنزِلَةِ (مُوسَى) وَنَحْوِهِ مِمَّا لاَ يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ, وَقَدْ بَيَّنَ سِيبَوَيْهِ وَجْهَ الرَّفْعِ فِيهِ, وَحَكَى قَوْلَ الْعَرَبِ: (إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ).[7]

---

(1) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه: إذا أنا لم أَطْعُنْ إذا الخيلُ كَرَّتِ. لعمرو بن معدي كرب الزبيدي في شعره, جمع مطاع الطرابيشي, مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – سوريا, ط2, 1405هـ-1985م, ص 72.

(2) في س: لا عن ما.

(3) وَزَعَمَ فِي هَذَا الْبَابِ ... يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ غَيْرُهُ: ساقطة من ع.

(4) في الأصل: يقول.

(5) ليس في التّكملة (باب الحكاية), وإنّما ذكره أبو عليّ تابعا لباب الزّيادة الّتي تلحق (من) في الوقف إذا كنت مستفهما عن نكرة. التّكملة 225. وإنّما حمل ابنَ الطّراوة على ذلك قولُ أبي عليّ: ولا تكون الحكاية ...

(6) التّكملة 227. ونصّه: ولا تكون الحكاية في قول أهل الحجاز بعد أيٍّ كما كانت بعد (مَن) لظهور الإعراب في (أيٍّ), ألا تراهم قالوا: (إنّهم أجمعون ذاهبون), ولو ظهر الإعراب فقال: (إنّ القوم أجمعين في الدّار) لم يرفع التّأكيدُ.

(7) في الكتاب 155/2: واعلم أنّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون, وإنّك وزيد ذاهبان, وذاك أنّ معناه معنى الابتداء فيرى أنّه قال: هم.

قال ابن مالك: ونسب سيبويه قائل: (إنّهم أجمعون ذاهبون) إلى الغلط مع أنّه من العرب الموثوق بعربيتهم, وليس ذلك من سيبويه – رحمه اللّه – بمرضيّ. شرح الكافية الشّافية 515/1. وقال البغداديّ: وَمُرَاد سِيبَوَيْهِ بالغلط توهمُ عدم ذكر (إن) لاَ حَقِيقَةُ الْغَلَط. خزانة الأدب 315/10.

(**ش**): نَعَم بَيَّنَ أَنَّهُ كَمَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ, لَمَّا لَمْ يَظْهَرِ الْإِعْرَابُ فِي الضَّمِيرِ فِي (إِنَّهُمْ) صَارَ كَأَنَّهُ (هُمْ), وَلَمَّا لَمْ يَظْهَرْ فِي (أَنَّكَ) صَارَ كَأَنَّهُ قَالَ: (أَنتَ[1] وَزَيْدٌ), فَاحْتَجَّ بِسِيبَوَيْهِ وَهُوَ عَلَيْهِ لاَ لَهُ.

بَابُ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ

قَالَ: (**لاَ تُخَفَّفُ الْهَمْزَةُ إِلاَّ فِي مَوْضِعٍ يَجُوزُ أَن يَقَعَ فِيهِ سَاكِنٌ**). وَتَكَلَّفَ قَوْلَهُ: (**غَيْرُ مُدْغَمٍ**), ثُمَّ قَالَ: (**إِلاَّ أَن يَكُونَ السَّاكِنُ الَّذِي بَعْدَ الْهَمْزَةِ الْمُخَفَّفَةِ الْأَلِفُ فَإِنَّهَا اِحْتَمَلَتْ ذَلِكَ لِزِيَادَةِ الْمَدِّ فِيهَا**).[2] وَلَيْسَ الْأَمْرُ[3] عَلَى مَا ذَكَرَ, قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ الْهَمْزِ[4] بَعْدَ كَلاَمٍ: (فَكَمَا لَمْ يَجُزْ أَن يُبْتَدَأَ فَكَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَن تَكُونَ[5] بَعْدَ السَّاكِنِ, وَلَمْ يُبْدِلُوا لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا أَن يُدْخِلُوهَا فِي بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ اللَّتَيْنِ هُمَا لاَمَانِ, فَإِنَّمَا تَحْتَمِلُ الْهَمْزَةُ أَن تَكُونَ[6] بَيْنَ بَيْنَ فِي مَوْضِعٍ لَوْ كَانَ مَكَانَهَا سَاكِنٌ جَازَ إِلاَّ الْأَلِفُ وَحَدَهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ بَعْدَهَا).[7]

(**ش**): أَطْلَقَ سِيبَوَيْهِ الْقَوْلَ فِي السَّاكِنِ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ كَمَا قَيَّدَهُ أَبُو عَلِيٍّ اِتِّكَالاً عَلَى فَهْمِ الْمَعْنَى, مِنْ حَيْثُ بَنَى كَلاَمَهُ عَلَى أَنَّ هَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنَ كَالسَّاكِنِ, فَلِذَلِكَ لَمْ يُجْزِ الْيَاءَ وَالْوَاوَ فِي خَطِيئَةٍ وَبَرِيئَةٍ وَغَيْرِهِمَا مِنَ السَّوَاكِنِ إِلاَّ مَا اِسْتَثْنَاهُ كَمَا لاَ يَجُوزُ السَّاكِنُ .... السَّاكِنِ غَيْرَ الْمُدْغَمِ كَمَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ.

فَجَعَلَ سِيبَوَيْهِ الْعِلَّةَ فِي ثُبُوتِهَا بَعْدَ الْأَلِفِ أَنَّهَا لَوْ قُلِبَتْ كَمَا قُلِبَتْ مَدَّةُ[8] (خَطِيئَةٍ) وَ(شَنُوءَةٍ) دَخَلَتْ فِي بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ لاَ زِيَادَةِ الْمَدِّ.

(**ش**): كَذَبَ لَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ سِيبَوَيْهِ... ... هَمْزَة بَيْنَ بَيْنَ ... . وَالْوَاو وَإِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ عِلَّةَ كَوْنِهَا لَمْ تُبْدَلْ بَعْدَ السَّاكِنِ ... سِوَى الْيَاءِ وَالوَاوِ الزَّائِدَتَيْنِ لِلْمَدِّ وَمَا هُوَ ...

---

(1) في الأصل: إنها.

(2) التكملة 233. وفيه: إلاّ أن يكون السّاكن الّذي بعده الهمزة الألفَ نحو (هباءة).

(3) في س: المِدُ.

(4) في س: الهمزة.

(5) في س: أن يكون.

(6) أَن تَكُونَ: ساقطة من س.

(7) الكتاب 545/3 – 546. وفيه: أن تبتدأ.

(8) في س: همزة.

ثُمَّ أَعْلَمَنَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ[1] الْعِلْمِ بِالْقَوَافِي فَذَكَرَ[2] التَّأْسِيسَ[3] وَالْإِرْدَافَ,[4] وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ شَيْءٍ مِن مِن ذَلِكَ.

بَابُ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ الْمُتَحَرِّكَةِ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مُتَحَرِّكًا

ذَكَرَ رَأْيَ سِيبَوَيْهِ فِي الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ بَعْدَ كَسْرَةٍ, وَالْمَكْسُورَةِ بَعْدَ ضَمَّةٍ, أَنَّهَا تُسَهَّلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَرَكَتِهَا وَلاَ تُخْلَصُ حَرْفًا,[5] ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ أَبِي الْحَسَنِ[6] فِي أَنَّهَا تُخْلَصُ حَرْفًا فِي مِثْلِ (يُنَبِّؤُهُم)[7] بِجَعْلِهَا[8] يَاءً,[9] وَفِي مِثْلِ[10] (يَوْمَئِذٍ) بِجَعْلِهَا[11] وَاوًا,[12] وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ, وَقَدْ ذَكَرَ الْعِلَّةَ إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ: (**نَحْوُ هَذَا قَارِئٌ**)[13] فَأَفْسَدَ,

---

(1) أَهْلِ: ساقطة من ع.

(2) في س: بذكر.

(3) التّأسيس: ألف تكون قبل الرَّوِيّ بينهما حرف واحد مأخوذ من تأسيس البناء لأنّ الشّاعر يبني القصيدة عليه.
العيون الغامزة على خبايا الرامزة ص 256.

(4) التّكملة 233. ونصّه: فإنّها احتملت ذلك لزيادة المدّ فيها واختصاصها بما لا يكون في الياء والواو كاختصاصها بالتّأسيس وانفرادها بالرّدف. والإرداف أو الرّدف: حرف مدّ ولين أو حرف لين قبل الرّوي وليس بينهما حائل, مأخوذ من رِدْف الراكب لأنّه خلف الروي. وقد يكون ألفا أو واوا أو ياءً ويجوز أن تتعاقب الواو والياء في القصيدة الواحدة ولا تعاقبهما الألف.
العيون الغامزة على خبايا الرامزة ص 252 – 253.

(5) التّكملة 234 – 235. ونصّه: وكذلك إن كانت مكسورة قبلها ضمّة نحو: (سُئِلَ) و(هذا عبد إبلك), فإن كانت مضمومة قبلها كسرة جعلتها بين بين في قول سيبويه. قال: وهو قول العرب والخليل. وانظر الكتاب 542/3. ونصّه: فجعلوها بين بين ... وإذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها كسرة أو ضمة فهذا أمرها أيضاً، وذلك قولك: من عند إبلك ومرتع إبلك. وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنَّك تصيِّرها بين بين, وذلك قولك: هذا درهم أختك، ومن عند أمك، وهو قول العرب وقول الخليل.

(6) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البصريّ المعروف بالأخفش الأوسط. مات سنة عشر – وقيل: سنة خمس عشرة، وقيل إحدى وعشرين – وَمِائَتَيْنِ. بغية الوعاة 590/1 – 591.

(7) فِي مِثْلِ يُنَبِّؤُهُم: ساقطة من ع.

(8) في س: فجعلها.

(9) يَاءً: ساقطة من ع.

(10) في س: ومثل.

(11) في س: فجعلهَا.

(12) في ع: واو.

(13) التّكملة 235. ونصّه: وقال أبو الحسن: تقلبها ياءً, وذلك نحو: (هذا قارئ) و(يستهزئون). وفي المنفصل: (من عند أخته).

وَشَوَى[1] ثُمَّ رَمَّدَ.[2]

(**ش**): قَوْلُهُ: وَقَدْ ذَكَرَ الْعِلَّةَ هَذَيَانٌ فَإِن قُلْتَ: الْعِلَّةُ هِيَ الَّتِي جَعَلَتْ أَبَا الْحَسَنِ فِي ذَلِكَ الْقَوْلِ فَلَوْ قَالَ مَكَانَ هَذَا الْقَوْلِ: وَبَيْنَ الْمَقِيسِ وَالْمَقِيسِ عَلَيْهِ قَوْلٌ لَكَانَ قَدْ أَصَابَ.

هَذَا الْمَثَلُ[3] الَّذِي[4] مَضَى الْقَوْلُ عَلَيْهِ كُلُّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُتَّصِلَةِ,[5] فَأَمَّا الْمُتَطَرِّفَةُ فَإِنَّمَا تُدِيرُهَا[6] تُدِيرُهَا[6] حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا, لِأَنَّهَا وَإِن كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً فِي حُكْمِ السَّاكِنِ,[7] لِأَنَّ الْوَقْفَ يُدْرِكُهَا, فَصَارَتْ مِن بَابِ مَا سُكِّنَ وَقَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ نَحْوَ (بَأْسٍ) وَ(بُؤْسٍ)[8] وَ(بِئْسٍ).

(**ش**): هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا وُقِفَ عَلَيْهَا وَأَبُو عَلِيٍّ لَمْ يعْرِضْ لَهَا إِذَا وُقِفَ عَلَيْهَا إِنَّمَا عَرَضَ لَهَا إِذَا اِتَّصَلَتْ بِمَا بَعْدَهَا لِأَنَّهَا إِذَا وُقِفَ عَلَيْهَا عَلَى مَا قَالَهُ فِي بَابِ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ وَهَذَا إِنَّمَا يُتَكَلَّمُ فِي الْمُتَحَرِّكِ مَا قَبْلَهَا.

بَابُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الَّذِي عَلَى حَدِّهَا

قَالَ: (**الْأَلِفُ**[9] **تُبْدَلُ فِيمَا**[10] **جَاوَزَ الثَّلَاثَةَ يَاءً عَلَى كُلِّ حَالٍ**), وَذَكَرَ (**أَعْمَى**) وَ(**ذِفْرَى**) وَ(**حُبْلَى**).[11] ثُمَّ قَالَ: (**وَجَمَزَى**).[12]

---

(1) في ع: وشَوَّى.

(2) يقال في المثل: شوى أخوك حتى إذا أنضج رمد. قاله عمر بن الخطّاب. وأصله أن ينضج شواءه ثم يلقيَه في الرّماد. يضرب لمن يفتتح بِالإحسان ثمّ يختتم بالإساءة. الأمثال لأبي عبيد ص 66, والأمثال للهاشمي ص 151, التمثيل والمحاضرة ص 39, مجمع الأمثال 360/1, المستقصى 136/2.

(3) في س: القول.

(4) الَّذِي: ساقطة من ع.

(5) في س: في غيْر المتطرفة.

(6) في ع: تدبرها وفي س: يديرُها.

(7) في س: السّاكنة.

(8) في س: ويُومن.

(9) في س: المؤلف.

(10) في ع: ما.

(11) في س: ودفلى.

(12) التّكملة 238 – 239. وفيه: وما كان من الأسماء آخره ألفا وكان على أكثر من ثلاثة أحرف فإنّ الألف في التّثنية تبدل منها الياء كانت من بنات الياء أو من بنات الواو ... وجمزى.

وَهَذَا مَا تُحْذَفُ أَلِفُهُ[1] وَلاَ تُقْلَبُ[2] لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ, قَالَ سِيبَوَيْهِ[3] فِي النَّسَبِ إِلَى (جَمَزَى): (جَمَزِيٌّ), وَجَعَلَهُ[4] بِمَنزِلَةِ مَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعَةِ,[5] وَأَمَّا (حُبَارَى) وَنَحْوُهَ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سِيبَوَيْهِ إِلاَّ الْقَلْبَ.[6] وَقَدْ حَكَى (زُبَانَى[7] الْعَقْرِبِ)[8] فَأَجْرَاهُ مَجْرَى (جَمَزَى) وَنَحْوِهِ.

(**ش**): إِن كَانَ اِحْتِجَاجُهُ بَتَوَالِي الْحَرَكَاتِ خَاصَّةً فَلاَ حُجَّةَ فِيهِ فَإِنَّ ذَلِكَ عَارِضٌ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْعَارِضُ لاَ يُعْتَدُّ بِهِ فَإِذَا كَانُوا قَدِ اِحْتَمَلُوا تَوَالِيَ الْحَرَكَاتِ فِي مِثْلِ (مُتَحَرِّكَتَانِ) لِتَقْدِيرِ اِنفِصَالِ تَوَهَّمُوهُ فَمُرَاعَاةُ[9] الْأَصْلِ الْمَوْجُودِ أَوْلَى مِن مُرَاعَاةِ مُتَوَهَّمٍ [غَيْرِ][10] مَوْجُودٍ وَإِن كَانَ اِحْتِجَاجُهُ بِنِسْبَتِهِمْ إِلَى جَمَزَى جَمَزِيٌّ بِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ فَلاَ حُجَّةَ فِيهِ لِأَنَّ بَابَ النَّسَبِ مُخَالِفٌ لِبَابِ التَّثْنِيَةِ لِأَنَّ بَابَ النَّسَبِ بَابٌ يَتَغَيَّرُ فِيهِ الِاسْمُ كَثِيرًا عَلَى قِيَاسٍ وَعَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَبَابُ التَّثْنِيَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَن لاَ يَتَغَيَّرَ وَإِن تَغَيَّرَ بَعْضُهُ لِعِلَّةٍ.

بَابُ تَثْنِيَةِ مَا كَانَ آخِرُهُ هَمْزَةً

قَالَ فِي الْبَابِ: (**وَمِمَّا جُمِعَ وَلَمْ يُثَنَّ**[11] **قَوْلُهُمْ: (هُمَا سَوَاءٌ), وَقَالُوا فِي الْجَمْعِ: (سَوَاسِيَةٌ)).**[12] وَهَذَا وَهْمٌ, لَيْسَ (سَوَاسِيَةٌ) جَمْعًا يَجْرِي عَلَى (سَوَاءٍ) وَيُعْطَى مَعْنَاهُ,

---

(1) في س: وهنا تحذف الألف.

(2) في س: ولا نقلبُ.

(3) سِيبَوَيْهِ: ساقطة من س.

(4) في س: وجعل ذلك.

(5) الكتاب 354/3. وفيه: وأمّا جمزى فلا يكون جمزويٌ ولا جمزاويٌ ولكن جمزيٌ لأنّها ثقلت وجاوزت زنة ملهى فصارت بمنزلة حبارى لتتابع الحركات.

(6) في الكتاب 354/3 – 355 تقول في حبارى: حباريٌ... سألت يونس عن مرامي فقال: مراميٌ، جعلها بمنزلة الزيادة. قال: لو قلت: مراميٌ لقلت: حباريٌ... وإنّما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعداً الحذف لأنه حين كان رابعاً في الاسم بزنة ما ألفه من نفسه، فلمّا كثر العدد كان الحذف لازماً، إذ كان من كلامهم أن يحذفوه في المنزلة الأولى.

(7) في ع: زُبانَا.

(8) في س: زمانا المغرب. وزبانى العقرب: قرناها. وهما كوكبان مفترقان بينهما في المنظر أكثر من قامة الرجل، ويقال لهما: زباني الصّيف لأنّ سقوطهما في زمان الحرّ. الأزمنة والأمكنة, أبو علي أحمد بن محمّد المرزوقي, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط1, 1417 هـ, ص 143. وفي جنى الجنّتين ص 138: زبانيا.

(9) في الأصل: بمراعاة.

(10) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى.

(11) في ع: يثنى.

(12) التّكملة 243.

وَإِنَّمَا يُقَالُ فِي الشَّرِّ[1] خَاصَّةً,[2] وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنزِلَةِ (الْأَعْرَابِ) وَ(الْعَرَبِ), قَالَ سِيبَوَيْهِ: (وَتَقُولُ فِي الْأَعْرَابِ: (أَعْرَابِيٌّ), لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى, أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (الْعَرَبُ) فَلاَ يَكُونُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى[3]),[4] وَحَمْلُ (الْأَعْرَابِ)[5] عَلَى (الْعَرَبِ) أَقْيَسُ مِنْ حَمْلِ (سَوَاسِيَةٍ) عَلَى (سَوَاءٍ سَوَاءٍ), وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَقُولُهُ فِي الْجَمْعِ كَمَا تَقُولُ[6] فِي التَّثْنِيَةِ: (هُمْ فِيهِ شَرَعٌ سَوَاءٌ),[7] وَفِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ اللَّفْظَةِ نَظْرٌ يُبَيَّنُ[8] فِي (**الْمُقَدِّمَاتِ**) إِن شَاءَ اللَّهُ.

(**ش**): لَيْسَ بِوَهْمٍ كَمَا ذَكَرَ فَإِنَّ أَبَا عَلِيٍّ لَمْ [يَقُلْ:][9] إِنَّ سَوَاسِيَةَ جَمْعٌ يَجْرِي عَلَى سَوَاءٍ إِنَّمَا قَالَ: وَقَالُوا فِي الْجَمْعِ سَوَاسِيَةٌ وَأَمَّا قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لاَ يُعْطِي مَعْنَاهُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ فِي الشَّرِّ[10] خَاصَّةً فَلاَ يُنكِرُ أَن يَخْتَلِفَ الْمَعْنَى عِندَ اِخْتِلاَفِ اللَّفْظَةِ فَكَيْفَ عِندَ الْمَجِيءِ بِمَا لَيْسَ مِنَ اللَّفْظِ بِالْجُمْلَةِ؟

وَقَالَ: (**وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ**: (**ضِبْعَانَانِ**)).[11] وَأَغْفَلَ حِكَايَةَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ تَصْغِيرِ مَا كَانَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ وَلَحِقَتْهُ أَلِفُ التَّأْنِيثِ, فَصَارَ مَعَ الْأَلِفَيْنِ خَمْسَةَ أَحْرُفٍ: تَقُولُ فِي سَرْحَانٍ: (سُرَيْحِينٌ), لِأَنَّكَ تَقُولُ: (سَرَاحِينُ), وَضِبْعَانٍ: (ضُبَيْعِينٌ), لِأَنَّكَ تَقُولُ: (ضَبَاعِينُ).[12] وَظَنَّ (ضَبُعًا) مُؤَنَّثًا كَ (أُذُنٍ[13]),[14] وَإِنَّمَا هُوَ مُؤَنَّثٌ كَ (بَقَرَةٍ) وَ(دَجَاجَةٍ),[15]

---

(1) في س: النشر.

(2) انظر درّة الغوّاص ص 92, والمخصّص 377/3, وأساس البلاغة (سوي) 485/1, ولسان العرب (سوا) 408/14.

(3) أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: الْعَرَبُ فَلاَ يَكُونُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى: ساقط من ع بسبب انتقال النّظر.

(4) الكتاب 379/3.

(5) في س: العرب الأعراب, وكملة (العرب) مقحمة هنا.

(6) في ع: تقوله.

(7) يقال: وَنَحْنُ فِي هَذَا شَرَعٌ سواءٌ وشَرْعٌ واحدٌ أَي سواءٌ لَا يفوقُ بعضُنا بَعْضًا، يُحَرَّكُ ويُسَكَّنُ. وَالْجَمْعُ وَالتَّثْنِيَةُ وَالْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ فِيهِ سَوَاءٌ... وَفِي الْحَدِيثِ: (أَنتم فِيهِ شَرَعٌ سواءٌ). اللّسان (شرع) 178/8.

(8) في س: يتبيّن.

(9) ما بين معكوفين مطموس في الأصل.

(10) في الأصل: في النشر.

(11) التّكملة 244.

(12) الكتاب 421/3. وفيه: ولحقته ألف التّأنيث بعد ألف فصار .... وذلك قولك: سريحين في سرحان...

(13) في ع: كأذقٍ.

(14) في التّكملة 243: وقالوا للمذكّر: ضِبْعَانٌ وللمؤنّث: ضَبُعٌ, فإذا ثنّوا قالوا: ضَبُعَانِ فغلب المؤنّثُ المذكّرَ.

(15) في ع: وزجاجةٍ.

(**ش**): قَالَ صَاحِبُ الْعَيْنِ: الْضَّبْعُ وَاحِدَةُ الضِّبَاعِ وَالذَّكَرُ: ضَبْعَانٌ وَفِي بَعْضِ اللُّغَاتِ: ضَبْعٌ وَضَبْعَانَةٌ: الْأُنثَى, وَقَالَ اِبْنُ دُرَيْدٍ: (الضَّبُعُ: اِسْمٌ لِهَذَا السَّبُعِ مَعْرُوفٌ الْأُنثَى: ضَبْعٌ وَالذَّكَرَ: ضَبْعَانٌ فَإِذَا جَمَعْتَ قُلْتَ: ضِبَاعٌ غَلَبَ التَّأْنِيثُ التَّذْكِيرَ فِي هَذَا الْحَرْفِ)[1] وَقَالَ يَعْقُوبُ فِي تَأْنِيثِهِ وَتَذْكِيرِهِ: الضَّبُعُ أُنثَى وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ[2] الْأَخْفَشِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا جُمِعَ بَيْنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ غُلِّبَ الْمُذَكَّرُ عَلَى الْمُؤَنَّثِ مَا خَلاَ هَذَا فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ ذَكَرًا مِنَ الضِّبَاعِ وَأُنثَى[3] لَغُلِّبَ هَذَانِ ضَبُعَانِ فَلَوْ كَانَ ضَبُعٌ يَقَعُ عَلَى عَلَى الْمُذَكَّرِ لَمَا كَانَ فِي قَوْلِهِمْ: ضَبُعَانِ تَغْلِيبٌ. أَبُو حَاتِمٍ فِي تَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ:[4] الضَّبُعُ مُؤَنَّثَةٌ يُقَالُ: الضَّبُعُ بِفَتْحِ الضَّادِ وَضَمِّ الْبَاءِ وَقَد تُسْكَنُ الْبَاءُ وَلاَ يُقَالُ: ضَبْعَةٌ كَمَا يَقُولُ الْعَوَامُّ يَقُولُونَ قَدْ حَكَاهُ نَاسٌ ضَبْعَةٌ عَرْجَاءُ وَإِنَّمَا الْكَلاَمُ: الضَّبُعُ الْعَرْجَاءُ وَالتَّصْغِيرُ: ضُبَيْعَةٌ وَبِهَا سُمِّيَ الرَّجُلُ: ضُبَيْعَةَ وَثَلاَثُ أَضْبُعٍ وَالْكَثِيرُ: الضِّبَاعُ وَقَالُوا: الذَّكَرُ مِنْهَا: الضَّبْعَانُ وَلَمْ يَجْمَعُوهُ عَلَى أَضْبَاعِينَ اِكْتَفَوْا بِالضِّبَاعِ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ لِأَنَّ الضَّبُعَ الْغَالِبُ عَلَى الْكَلاَمِ حَتَّى أَنَّهُمْ لَيَقُولُونَ فِي تَثْنِيَةِ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ إِذَا جُمِعَا: ضَبُعَانِ فَجَعَلُوا الْغَالِبَ التَّأْنِيثَ وَلَيْسَ يَقُولُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ آخَرَ لَوْ جَمَعْتَ الْأَخَ وَالْأُخْتَ لَقُلْتَ: أَخَوَانٌ فَغَلَّبْتَ الْمُذَكَّرَ وَيُقَالُ لِلضَّبْعَانِ الْأَعْرَجِ وَذَلِكَ أَنَّهَا كُلُّهَا عُرُجٌ الذَّكَرِ وَالْإِنَاث. اِبْنُ سِيدَهْ فِي الْمُحْكَمِ:[5] (الضَّبُعُ ضَرْبٌ مِنَ السِّبَاعِ مُؤَنَّثَةٌ وَالْجَمْعُ: أَضْبُعٌ وَضِبَاعٌ وَضُبُعٌ وَضُبْعٌ. وَالضِّبْعَانَةُ كَالضَّبُعِ وَالذَّكَرُ ضِبْعَانٌ وَالْجَمْعُ ضِبْعَانَاتٌ وَضَبَاعِينُ وَيُقَالُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنثَى إِذَا اِجْتَمَعَا:

[ضَبُعَان][6] يُغَلِّبُونَ التَّأْنِيثَ لِخِفَّتِهِ هُنَا). وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ هَذَا بِكَلاَمٍ بَيِّنٍ فِي الْبَابِ الْمُتَرْجَمِ بِبَابِ مَا أُنِّثَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِنْ مِنْ غَيْرِ لِحَاقِ عَلاَمَةً[7] وَإِنَّمَا نَقَلَ فِي ذَلِكَ كَلاَمَ ... وَغَيْرِهِ.

---

(1) جمهرة اللغة, أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزدي, رمزي منير بعلبكي, دار العلم للملايين, بيروت – لبنان, ط1, 1987 م, (ضبع) 353/1. وفيه: والضبع...المعروف والأنثى ضبعة...

(2) في الأصل: وروى أبي علي.

(3) في الأصل: إذا رأيت ذكرا [لما كان في قولهم ضبعان تغليب أبو حاتم من الضباع] وأنثى. وما بين معكوفين مقحم لا معنى له.

(4) المذكر والمؤنث, أبو حاتم سهل بن محمّد السجستاني, تح حاتم صالح الضامن, مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث, دبي – الإمارات, دار الفكر المعاصر, بيروت – لبنان, دار الفكر, دمشق, – سوريا, ط1, 1418 هـ - 1997 م, ص 94 – 95, و150 – 152. وليس بهذا اللفظ.

(5) المحكم والمحيط الأعظم, ابن سيدهْ, تح عبد الستار أحمد فرّاج وعبد الفتاح السيد سليم وفيصل الحفيان, معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية, القاهرة – مصر, ط1, 1377 هـ - 1958 م, (ضبع) 257/1. وفيه: والضبع... والضِّبْعانَة: الضَّبُع... وضَباعِين، وضِباع...

(6) ما بين معكوفين زيادة من المحكم ساقطة من الأصل.

(7) التكملة 389. وفيه: وقالوا ضبع للأنثى وللذكر: ضِبعانٌ ولم يقولوا: ضبُعة.

قَالَ الْمُبَرِّدُ فِي آخِرِ (**كِتَابِ**[1] **الْكَامِلِ**):[2] تَقُولُ:[3] هَذَا بَقَرَةٌ وَهَذِهِ بَقَرَةٌ[4] حَتَّى يَقُولَ:[5] ثَوْرٌ, وَهَذَا[6] دَجَاجَةٌ وَهَذِهِ دَجَاجَةٌ حَتَّى يَقُولَ[7] دِيكٌ.

وَكَذَلِكَ: هَذَا[8] ضَبُعٌ وَهَذِهِ ضَبُعٌ حَتَّى يَقُولَ:[9] ضِبْعَانٌ, فَهَذَا كُلُّهُ مُؤَنَّث اللَّفْظِ وَإِنْ أَرَدْتَ الذُّكُورَ.

(**ش**): لَيْسَ هَذَا الَّذِي قَالَهُ صَحِيحًا لِأَنَّ الْمَشْهُورَ مَا قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ وَقَدْ قَدَّمْنَا أَشْيَاءَ مِن نُصُوصِ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَالَّذِي ذَكَرَهُ اِبْنُ الطَّرَاوَةِ مِن وُقُوعِ ضَبُعٍ لِلْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ هُوَ قَوْلٌ آخَرُ حَكَاهُ بَعْضُهُمْ وَالْمَشْهُورُ غَيْرُهُ أَنَّهُ لاَ يُقَالُ: ضِبْعَانَان وَإِنَّمَا يُقَالُ: ضِبْعَان وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ ضِبْعَانَان وَلاَ أَحَدَ[10] قَالَ: إِنَّ الضَّبُعَ يُقَالُ عَلَى الْمُذَكَّرِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنثَى إِلاَّ اِبْنُ الْأَنبَارِيِّ وَإِن كَانَ اِبْنُ سِيدَهْ نَقَلَهُ فِي الْمُخَصَّصِ[11] لَهُ وَلاَ يَنبَغِي أَن يُلْتَفَتَ إِلَيْهِ مَعَ إِطْبَاقِ الْجُمْهُورِ عَلَى خِلاَفِهِ وَيُمْكِنُ أَن يَكُونَ ... مِن ذَلِكَ إِن طَلَبَ تَخْصِيصَ الْأُنثَى فِي مِثْلِ قَوْلِهِ:[12]

يَــا لَيْــتَ لِــي نَعْلَــيْنِ مِــن جِلْــدِ الضَّــبَعْ

وَشُــــرُكًا مِــــنِ اِسْــــتِهَا لاَ يَنقَطِــــعْ

دُونَ الذَّكَرِ مَعْنًى فَلَمْ يَجِدْهُ فَقَالَ مَا قَالَ لِأَجْلِهِ وَإِنَّ اِبْنَ الطَّرَاوَةِ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ إِلاَّ هَذَا الْمَعْنَى لاَ أَنَّهُ قَالَهُ عَن سَلَفٍ لَهُ بَلْ بِمُجَرَّدِ فِكْرِهِ وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ فَإِنَّهُ لاَ يَلْزَمُ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ خَصَّ الْأُنثَى لِأَنَّهَا الَّتِي أَمْكَنَتْهُ فِي الْمَوْضِعِ وَلَوْ أَمْكَنَهُ غَيْرُهَا أَلْزَمَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ فِيهَا سَلَفًا وَلَوْ كَانَ عِندَهُ فِيهِ سَلَفٌ لَذَكَرَهُ.[13]

---

(1) كِتَابِ: ساقطة من س.

(2) الكامل: 89/4. ونصّه: وتقول: هذا بطة للذكر، وهذه بطة للأنثى، وهذا دجاجة، وهذه دجاجة ... فالاسم الذي يجمعهما دجاجة للذكر والأنثى. ثم يخص الذكر بأن يقال: ديك. وكذلك تقول: هذا بقرة وهذه بقرة. وانظر 90/1, و93/3.

(3) تَقُولُ: ساقطة من س.

(4) في ع: هذه بقرة وهذا بقرة.

(5) في ع: تقول.

(6) في ع: هذه.

(7) في ع: تقول.

(8) في ع: هذه.

(9) في ع: تقول.

(10) في الأصل: ولا أحدًا.

(11) في الأصل: المختصر. وانظر المخصص 74/5.

(12) الرّجز لأبي المقدام جساس بن قُطيْب في اللسان (وقع) 408/8.

(13) في الأصل بزيادة: وفي الباب أيضا بعد قوله. وكتبت العبارة بين صادين صغيرتين.

وَقَالَ[1] الزَّجَّاجِيُّ[2] فِي بَابِ[3] مَا[4] حُمِلَ عَلَى اللَّفْظِ لاَ عَلَى الْمَعْنَى: تَقُولُ: (لَهُ ثَلاَثٌ مِنَ مِنَ الْبَطِّ ذُكُورٌ) .. إِلَى آخِرِ هَذَا الْفَصْلِ, فَتَأَمَّلْهُ هُنَاكَ[5] تُصِبْ إِن شَاءَ اللَّهُ.

(**ش**): لَمْ يَذْكُرْ الْمُبَرِّدُ وَلاَ الزَّجَّاجِيُّ ضَبُعًا بِشَفَةٍ وَلاَ بِلِسَانٍ فَأَيُّ مَدْخَلٍ هُنَا لِذِكْرِهِ.

وَذَكَرَ سِيبَوَيْهِ (سِرَاحٌ) وَ(ضِبَاعٌ)[6] فِي آخِرِ بَابٍ مِنَ الْجَمْعِ الْمُكَسَّرِ.[7]

(**ش**): أَيُّ إِغْفَالٍ فِي أَن لَمْ يَذْكُرْ أَبُو عَلِيٍّ ضَبَاعِينَ الَّذِي ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ لَعَلَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ قَالَ هِيَ الضِّبَاعُ الْمِذْكَارَةُ وَلَمْ يَقُلْ: هِيَ الضَّبَاعِينُ وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ لَمَّا ثَنَّوْا ضَبُعًا وَلَمْ يُثَنُّوا ضَبْعَان خَافَ أَن يُتَوَهَّمَ أَنَّ ضِبَاعًا جَمْعُ ضُبُعٍ لاَ جَمْعُ ضَبْعَانٍ مِنْ حَيْثُ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى ضَبُعٍ مِنْهُ إِلَى ضَبْعَانٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ لَنَا مِن كَلاَمِ ابْنِ دُرَيْدٍ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ[8] قَالَ هِشَامٌ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ... قَالَ: قَالَ لِي الْأَصْمَعِيُّ: الضَّبُعُ لُغَةُ قَيْسٍ وَتَمِيمٍ: الضَّبْعُ خَفِيفَةً وَأَدْنَى الْعَدَدِ أَضْبُعٌ وَالذَّكَرُ فِي اللُّغَتَيْنِ: ضَبْعَانٌ فَمَن قَالَ: ضَبُعٌ وَضَبْعٌ قَالَ فِي الْجَمْعِ ضُبَاعٌ وَضِبَاعٌ وَضَبَاعِينُ وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَجْمَعُونَ الضِّبَاعَ ضَبْعًا فَبَيَّنَ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهُ لِلذَّكَارَةِ فَعُرِفَ بِذَلِكَ أَنَّهُ جَمْعُ ضَبْعَانٍ لاَ جَمْعُ ضَبُعٍ لِأَنَّ ضَبُعٌ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُؤَنَّثِ وَضَبْعَانٌ وَضِبَاعٌ كَسَرْحَانٍ وَسِرَاحٍ.

وَقَالَ:[9] (**كِلاَ**):[10] **اِسْمٌ مُفْرَدٌ وَلَيْسَ بِتَثْنِيَةٍ**).[11] وَهَذَا مَا لاَ يَتَوَهَّمُهُ أَحَدٌ, وَلاَ يَقَعُ بِبَالِ بَشَرٍ, فَإِنَّ عَلاَمَةَ التَّثْنِيَةِ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي كُلِّ مُثَنًّى,[12] حَتَّى لَزِمَ ذَلِكَ فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ, وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا مِنَ

---

(1) في ع: قال.

(2) عبد الرّحمن بن إسحاق أبو القاسم الزّجاجي صاحب الجمل منسوب إلى شيخه إبراهيم الزّجاج. توفّي سنة 339 هـ وقيل: سنة 340 هـ. بغية الوعاة 77/2.

(3) فِي بَابِ: ساقطة من س.

(4) في س: هما.

(5) الجمل 133. وفيه: باب ما يحمل من العدد على اللّفظ لا على المعنى... يقال ...

(6) في ع: سراج وصباغ.

(7) الكتاب 646/3. ونصّه: هذا باب تكسيرك ما كان ما من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف, ... وما يشبه من الأسماء بهذا كما تشبه الصفة بالاسم سرحانٌ وضبعانٌ وقالوا سراحٌ وضباغٌ.

(8) في الأصل: من أبي حاتم.

(9) في س: فقال, والصّواب ما أثبتنا لأنّ الكلام الآتي كلام أبي عليّ لا كلام سيبويه.

(10) في س: كلّ.

(11) التّكملة 244.

(12) في س: كل شيْء.

الْعِبَارَةِ, مِمَّا لاَ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ الْإِعْرَابِ, وَلاَ يَسُوغُ[1] فِيهِ التَّصْرِيفُ, فَكَيْفَ وَقَعَ بِبَالِهِ, وَالْتَبَسَ بِخَاطِرِهِ, أَنَّ أَحَدًا يَرَاهُ مُثَنًّى وَعَلَمُ التَّثْنِيَةِ مَعْدُومٌ فِيهِ؟ حَتَّى اِحْتَاجَ إِلَى شَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ:[2]

كِـــلاَ يَـــوْمَيْ أُمَامَـــةَ يَـــوْمُ صَـــدٍّ وَإِن لَـــمْ نَأْتِهَـــا[3] إِلاَّ لِمَامَـــا[4]

قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ مَا شَذَّ فَأُبْدَلَ مَكَانَ اللاَّمِ الْيَاءُ: (وَأَمَّا (كُلٌّ) وَ(كِلاَ) فَكُلُّ وَاحِدَةٍ[5] مِن مِن لَفْظٍ, أَلاَ تَرَاهُ يَقُولُ:[6] (رَأَيْتُ كِلاَ أَخَوَيْكَ), فَيَكُونُ مِثْلَ (مِعًى)[7] وَلاَ يَكُونُ فِيهِ تَضْعِيفٌ).[8]

بَابُ الْجَمْعِ الَّذِي عَلَى حَدِّ التَّثْنِيَةِ

قَالَ: (**وَمِمَّا**[9] **شَذَّ مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ:**[10]

مَتَى كُنَّا لِأُمِّكَ مُقْتَوِينَا

وَكَانَ الْأَصْلُ (مَقْتَيِينَ),[11] **لِأَنَّهُ مِنَ (الْقَتْوِ), وَكَانَ حَقُّهُ أَن يَكُونَ بِيَائَيِ النَّسَبِ,**[12]**وَلَكِنَّهُ جَاءَ كَـ (الْأَشْعَرِينَ)).**[13] وَشُذُوذُ (مُقْتَوِينَ) أَكْثَرُ مِنْ هَذَا. قَالَ سِيبَوَيْهِ: (بَابٌ مِنَ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ

---

[1] في س: ولا يصوغ.

[2] البيت من الوافر لجرير في ديوانه بشرح محمد بن حبيب, تح نعمان محمد أمين طه, دار المعارف (ذخائر العرب 43), القاهرة-مصر, ط3, ص 778. ورواية الديوان: يوم صدق. وقال ابن حبي: أي يوم صالح كما تقول: رجل صدق أي صالح.

[3] في ع: يَأتِها.

[4] التّكملة 244.

[5] في س: وَاحِد.

[6] في س: ألا ترى تقول.

[7] في ع: معا.

[8] الكتاب 424/4. في ع: ضعِيفٌ. وانظر الصّفحة 20 من التّحقيق.

[9] في ع: وما.

[10] عجز بيت من الوافر صدره: تهدّدنا وأوعدنا رويدا. من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي في ديوانه, تح أيمن ميدان, كتاب النادي الأدبي الثقافي (من كنوز التراث 2), جدة – المملكة العربية السعودية, ط1, 1413هـ-1992م, ص 398-399. وفيه ذكر الخلاف في روايات صدر البيت.

[11] في ع: مَقتَوِيِيْنَ.

[12] في ع: بيائين في النسب.

[13] التّكملة 246. وفيه: وكان القياس مقتيين لأنّه من القتو وهو – فيما حدّثنا عليّ بن سليمان – الخدمة ... ولكنّه جاء كالأَعْجَمِينَ والأَشْعَرِينَ. وانظر المسألة (36) من المسائل العضديات ص 92.

وَالنُّونِ: وَسَأَلْتُ[1] الْخَلِيلَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – عَن (مُقْتَوِيٍّ) وَ(مُقْتَوِينَ)[2] فَقَالَ: هَذَا بِمَنزِلَةِ (الْأَشْعَرِيِّ) الْأَشْعَرِيِّ) وَ(الْأَشْعَرِينَ),[3] فَإِن قُلْتَ: لِمَ[4] لَمْ يَقُولُوا: (مُقْتَوْنَ)؟ فَإِن شِئْتَ قُلْتَ: جَاءُوا بِهِ عَلَى عَلَى الْأَصْلِ كَمَا قَالُوا: (مُقَاتِوَةٌ),[5] حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو الْخَطَّابِ[6] عَنِ الْعَرَبِ, وَلَيْسَ كُلُّ الْعَرَبِ يَعْرِفُ يَعْرِفُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ, وَإِن شِئْتَ قُلْتَ: هُوَ بِمَنزِلَةِ (مِذْرَوِينَ), حَيْثُ لَمْ يَكُن لَهُ وَاحِدٌ يُفْرَدُ[7]),[8] وَحَكَى أَبُو عُبَيْدٍ[9] فِي

(**غَرِيبِ الْمُصَنَّفِ**):[10] (قَالَ رَجُلٌ مِن بَنِي الْحِرْمَازِ: رَجُلٌ[11] مُقْتَوِينٌ, وَرَجُلاَنِ[12] مَقْتَوِينٌ, وَرِجَالٌ وَنِسَاءٌ مُقْتَوِينَ, وَهُمُ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ للنَّاسِ[13] بِطَعَامِ بُطُونِهِمْ).[14]

ثُمَّ جَاءَ بَعْدُ إِلَى آخِرِ[15] الْبَابِ بِكَلاَمٍ لاَ يَصِحُّ إِصْلاَحُهُ[16] وَتَعْيِينُ الصَّوَابِ[17] فِيهِ إِلاَّ[18] فِي أَوْسَعِ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ.[1]

---

(1) في ع: فسألت.

(2) في ع: ومقتويين.

(3) في ع: والأشعَرِيين.

(4) في ع: فلم.

(5) في س: بمقاتوة.

(6) هو عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر. كان إماما في العربيّة قديما، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته. أخذ عنه سيبويه والكسائيّ ويونس وأبو عُبيدة. بغية الوعاة 74/2.

(7) في ع: ففرد.

(8) الكتاب 410/3. وفيه: باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم... وسألت الخليل عن قولهم.

(9) في س: أبو عبيدة. وعنه روى أبو عبيد ما قاله في الغريب المصنّف.

(10) 258/1. وفيه: هذا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين كلّه سواء وكذلك المؤنّث قال الأصمعيّ: وهم الّذين...

(11) في ع: ورجل.

(12) في س: ورجال.

(13) في حاشية س: كذا يعملون. وفي ع: يُعَلمون الناس.

(14) انظر النّوادر في اللّغة ص 502 – 503.

(15) في س: بعد هذا آخر.

(16) في ع: لصلاحِهِ.

(17) في ع: وتبيّن الصوابُ.

(18) إلاَّ: ساقطة من ع.

بَابُ النَّسَبِ

سَوَّى فِي هَذَا الْبَابِ بَيْنَ الشَّاذِّ الْخَارِجِ عَنِ الْقِيَاسِ, وَبَيْنَ الشَّاذِّ[2] الَّذِي أَجْرَوْهُ مَجْرَى الْقِيَاسِ.[3] قَالَ سِيبَوَيْهِ: (فَمِنْهُ مَا يَجِيءُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ, وَمِنْهُ مَا يُعْدَلُ وَهُوَ الْقِيَاسُ الْجَارِي فِي كَلاَمِهِمْ),[4] فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ فِي الْعَالِيَةِ: (عُلْوِيٌّ), وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُمْ فِي الْعَظِيمِ الْأَنفِ: (أُنَافِيٌّ).[5]

بَابُ مَا اِطَّرَدَ التَّغْيِيرُ فِيهِ مِنَ النَّسَبِ[6]

قَالَ[7] فِي النَّسَبِ إِلَى شَاةٍ: (**شَاهِيٌّ**), ثُمَّ عَارَضَ نَفْسَهُ بِرَدِّ أَلِفِ[8] (شَاهِيٍّ) إِلَى الْأَصْلِ لَمَّا رَدَّ الْهَاءَ, كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي (يَدَوِيٍّ).[9] وَهَذَا وَهْمٌ عَظِيمٌ, كَأَنَّ أَصْلَ (يَدٍ) (يَدْيٌ), فَلَمَّا رَدَّ مَا حُذِفَ أَبْقَى[10] حَرَكَةَ الدَّالِ وَلَمْ يَرُدَّهَا إِلَى الْأَصْلِ, لِأَنَّهُ رَاعَى مَا كَانَ ثَابِتًا فِي الْأَصْلِ قَبْلَ النَّسَبِ, وَأَلِفُ (شَاةٍ) لَمْ يُحْدِثْ فِيهَا النَّسَبُ شَيْئًا لَمْ يَكُن فِيهَا[11] قَبْلَهُ, وَإِنَّمَا رَدَّ الْهَاءَ, وَالْأَلِفُ بِحَالِهَا قَبْلَ الرَّدِّ.

---

(1) في ع بزيادة: إن شَاءَ اللَّهُ. والظّاهر أنّها زيادة من النّاسخ بعد سقوط كلمة (إلاّ) لأنّه وقف على قوله: (لا يصحّ إصلاحه). ثمّ ابتدأ (وتبيّن الصّواب فيه ...).

(2) الْخَارِجِ عَنِ الْقِيَاسِ وَبَيْنَ الشَّاذِّ: ساقطة من س بسبب انتقال النّظر.

(3) التّكملة 255. ونصّه: (والتّغيير اللاّحق للاسم في النّسب على ضربين: تغيير غير مطّرد في النّظائر ولا مستمرّ وتغيير مستمرّ مطّرد فما كان غير مطّرد فحكمه أن يحفظ ولا يقاس عليه, وما كان مستمرّا قيس عليه). ويفهم من كلام أبي عليّ أنّه فرّق بينهم لا أنّه سوّى بينها. والظّاهر أنّ سقطا وقع في نسخة ابن الطّراوة من كتاب الإيضاح, فلعلّ عبارة: (فما كان غير مطّرد) سقطت بسبب انتقال النّظر. ولهذا توهّم ابن الطّراوة أنّ أبا عليّ جمع الضّربين في حكم واحد.

(4) الكتاب 335/3.

(5) في التّكملة 255: فممّا لم يستمرّ في القياس قولهم في النّسب إلى العالية : عَلَوِيٌّ ... وزعموا أنّهم قالوا للعظيم الأنف: أُنَافِيٌّ.

(6) في التّكملة 255: باب ما اطّرد التّغيير فيه من الأسماء في النّسب.

(7) في س: قالوا.

(8) أَلِفِ: ساقطة من ع.

(9) التّكملة 256. ونصّه: فإنّك تقول في النّسب إلى شاة: شاهيّ, لأنّ الحرف الثّالث منه هاء لقولك في التّكسير: شياه وفي التّحقير: شُوَيْهَةٌ, ولم تردّ الواو الّتي هي عين مصحّحة كما لم تسكن العين في يدويّ ونحوه.

(10) في س: ألقى.

(11) فِيهَا: ساقطة من س.

بَابُ النَّسَبِ إِلَى مَا كَانَ لاَمُهُ يَاءً أَوْ وَاوًا[1] وَكَانَ قَبْلَهَا[2] سَاكِنٌ

قَالَ فِي (حَيَّةٍ) وَبَابِهِ: (**حَيَوِيٌّ**),[3] لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا, ثُمَّ شَبَّهَ بِهِ (رَمْلِيٌّ) وَ(حَمْضِيٌّ),[4] وَلَيْسَ مِثْلَهُ, لِأَنَّ تَحْرِيكَ السَّاكِنِ فِي (حَيَّةٍ) وَنَحْوِهِ قِيَاسٌ يَجْرِي عَلَيْهِ مَا كَانَ مِثْلَهُ,[5] وَ(رَمْلِيٌّ) وَ(حَمْضِيٌّ)[6] شَاذٌّ لاَ يَجْرِي عَلَى[7] مَا هُوَ فِي مِثْلِ لَفْظِهِ, لاَ يُقَالُ فِي (زَنْدٍ): (زَنَدِيٌّ),[8] وَلاَ فِي[9] (بَغْلٍ): (بَغْلِيٌّ).[10] وَقَدْ حُكِيَ[11] عَنِ الْمُبَرِّدِ: (حَمَضِيٌّ) بِفَتْحِ الْمِيمِ.[12]

فَصْـلٌ

وَقَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: (**وَفِي الْإِضَافَةِ**[13] **إِلَى (عَدْوَةٍ): (عَدَوِيٌّ)**[14] **كَمَا**[15] **قُلْتَ فِي (شَنُوءَةٍ): (شَنَئِيٌّ)**.[16] وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ (عَدَوِيٌّ)[17] قِيَاسٌ,[18] وَ(شَنَئِيٌّ) شُذُوذٌ,

---

(1) في س: واو.

(2) في س: قبله.

(3) التّكملة 260 – 261. ونصّه: فإن كان السّاكن الّذي قبل الآخر مثلا للياء نحو حيّة وليّة وقصيّ وعديّ وأميّة وتحيّة فإنّك تحرّك الحرف المدغم لينفكّ الإدغام وتقلب الياء ألفا فيصير كالنّسب إلى عصًا وذلك قولك في النّسب إلى حيّة: حيويّ, وإلى ليّة: لوويّ لأنّ الياء الأولى من ليّة واو, وإنّما انقلبت ياء للإدغام فإذا انفك عادت الواو الّتي في لويت ووجب هنا تحريك السّاكن المدغم في الياء...

(4) التّكملة 261. ونصّه: إذ كانوا قد قالوا في النّسب إلى الرّمل: رمَليّ, وإلى الحَمض: حَمَضِيّ. وفي ع: رَمْضى وحَمْضَى.

(5) في س: قبله.

(6) في س: ورملى وحمضى.

(7) في س: عليْه.

(8) في ع: في زيد زيدي.

(9) فِي: ساقطة من س.

(10) في س: بعل بعلى.

(11) في الأصلين: وقد حكى.

(12) في ع بزيادة: لغة. والظاهر أنّها مقحمة.

(13) في ع: والإضافة.

(14) في س: غدوة غدوي.

(15) في ع: فلما.

(16) التّكملة 261. وفيه: وتقول في الإضافة ...

(17) في ع: عدوا وفي س: غدوي.

(18) قِيَاسٌ: ساقطة من ع.

وَالْقِيَاسُ[1] (شَنُئِيٌّ) بِضَمِّ النُّونِ, كَمَا تَقُولُ: (سَمُرِيٌّ), فَأَمَّا[2] (عَدْوَةٌ)[3] فَإِنَّ الْحَذْفَ لاَزِمٌ لَهَا كَمَا كَمَا لَزِمَ (فَعِيلَةَ) وَ(فُعَيْلَةَ) فِي نَحْوِ (جَذِيمَةَ) وَ(أُمَيَّةَ), فَإِذَا[4] حُذِفَتْ مَدَّةُ (فَعُولَةٍ) بَقِيَ[5] (عَدْوَةٌ), ثُمَّ تُحْذَفُ الْهَاءُ فَيَبْقَى[6] (عَدْوٌ): اِسْمٌ آخِرُهُ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ, فَلاَبُدَّ مِن قَلْبِ الضَّمَّةِ كَسْرَةً كَسْرَةً كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي (أَدْلٍ) وَ(أَجْرٍ) جَمْعِ (دَلْوٍ) وَ(جَرْوٍ), فَيَصِيرُ بِمَنزِلَةِ (نَمِرٍ),[7] ثُمَّ تَفْتَحُ تَفْتَحُ الْكَسْرَةَ فَتَقُولُ: (عَدَوِيٌّ)[8] كَمَا فَتَحْتَهَا مِن (نَمَرِيٍّ),[9] فَتَقْلِبُ[10] الْيَاءَ أَلِفًا لِانفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا, فَيَصِيرُ (عَدًى) مِثْلَ (رَحًى) وَ(عَصًا),[11] فَتَقُولُ: (عَدَوِيٌّ) كَمَا تَقُولُ: (عَصَوِيٌّ), وَ(عَلَوِيٌّ) بِهَذِهِ الْمَنزِلَةِ, وَالْهَمْزَةُ فِي (شَنَئِيٍّ)[12] حَرْفٌ سَالِمٌ[13] تَثْبُتُ بَعْدَ الضَّمَّةِ كَمَا تَثْبُتُ الرَّاءُ بَعْدَ الضَّمَّةِ فِي (سَمُرِيٍّ), فَهَذَا وَاضِحٌ إِن شَاءَ اللَّهُ.

وَفِي اِمْتِنَاعِ (عَدْوَةٍ) مِنَ الْحَمْلِ عَلَى (عَدْوٍ)[14] – كَمَا[15] تُحْمَلُ[16] (عَبَاءَةٌ) عَلَى (عَبَاءٍ)

---

(1) في ع: القياس.

(2) في س: وأمّا.

(3) في س: غدْوة.

(4) في ع: وإذا.

(5) في ع: ومن.

(6) في ع: فبقى.

(7) في س: نفر.

(8) في س: عدي.

(9) في س: في عد.

(10) في س: فتنقلبُ وما أثبتنا أنسب بقوله: (تفعل), و(تفتح), و(فتحتها).

(11) في س: عدا مثل عصًا.

(12) في س: شيْء.

(13) في س: ما لمْ.

(14) في س: عدوي.

(15) في ع: وكما.

(16) في س: يحمل.

وَنَحْوِهِ مِمَّا تَلْحَقُهُ[1] الْهَاءُ[2] فِي التَّأْنِيثِ–[3] نَظَرٌ, وَالْحَوْلُ[4] لِلَّهِ وَالْقُوَّةُ لَهُ.[5]

بَابُ الْإِضَافَةِ إِلَى مَا حُذِفَ[6] مِنْهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ مِن بَنَاتِ الثَّلاَثَةِ مِن مَوْضِعِ اللاَّمِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: ((**غَدِيٌّ**)[7] **وَ**(**غَدَوِيٌّ**)).[8] وَلَمْ تَقُلِ الْعَرَبُ:(غَدِيٌّ) الْبَتَّةَ, وَلاَ يَجُوزُ, وَإِنَّمَا[9] هُوَ ظَنٌّ مِنْهُ, قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ إِلَى بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ: (وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ [فِي (دَمٍ)]:[10] (دَمِيٌّ), وَفِي (يَدٍ): (يَدِيٌّ), وَإِن شِئْتَ قُلْتَ:[11] (يَدَوِيٌّ) وَ(دَمَوِيٌّ),كَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ فِي

(غَدٍ): (غَدَوِيٌّ)[12]).[13]

(**ش**): أَيُّ دَلِيلٍ فِي هَذَا عَلَى أَنَّهُ لاَ يُقَالُ: غَدِيٌّ وَإِنَّمَا أَرَادَ سِيبَوَيْهِ أَنَّكَ تَقُولُ: يَدَوِيٌّ وَدَمَوِيٌّ بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ وَلاَ يُسَكِّنُهَا كَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ فِي غَدِيٍّ قَدْ رَدَّ الْمَحْذُوفَ غَدَوِيٌّ بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ وَلَمْ يُسَكِّنْهَا فَانظُرْ إِذَا صَرَّحْتَ بِهَذَا الْمُرَادِ كَيْفَ لاَ يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لاَ يُقَالُ: غَدَوِيٌّ؟

وَقَالَ: ((**سِمَوِيٌّ**),[14] **وَإِن شِئْتَ**:[15] (**سُمَوِيٌّ**)[1]).[2] وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا.

---

(1) فِي س: يلحقه.

(2) الْهَاءُ: ساقطة من ع.

(3) فِي التَّأْنِيثِ: ساقطة من س.

(4) فِي ع: والحمد.

(5) وَالْقُوَّةُ لَهُ: زيادة من ع.

(6) فِي س: يحذف.

(7) فِي س: غدوي, وفِي ع: غدًى.

(8) التكملة 263. ونصّه: ... فإن كان لا يردّ في التّثنية والإضافة مثل حِرٍ ودمٍ وغدٍ فإنّك في ردّ اللاّم وترك الرّدّ بالخيار تقول في غد: غديّ وغدويّ وفي دم: دمويّ...

(9) فِي ع: إنما.

(10) ما بين معكوفين زيادة من الكتاب ساقطة من الأصلين.

(11) قُلْتَ: ساقطة من س.

(12) كَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ فِي غَدٍ: غَدَوِيٌّ ساقطة من ع.

(13) الكتاب 358/3. وفيه: فمن ذلك قولهم ...

(14) فِي س: سمري.

(15) فِي ع: وإن قلت.

(**ش**): قَوْلُهُ: وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا طَرِيفٌ كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ: الْجُمْلَةُ الاِسْمِيَّةُ وَلَمْ يَقُولُوا: السَّمْوِيَّةُ أَوِ السَّمَوِيَّةُ وَنَعْلَمُهُمُ اِخْتَارُوا ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَبْيَنُ فِي مُرَادِهِمْ فَأَيُّ شَيْءٍ فِي اِقْتِصَارِهِمْ عَلَى الاِسْمِيَّةِ دُونَ السَّمْوِيَّةِ وَالسَّمَوِيَّةِ إِذَا أَمْكَنَ هَذَا فِيهِ؟

وَقَالَ فِي النَّسَبِ إِلَى (الاِسْتِ):[3] (**سَتَهِيٌّ**) بِالرَّدِّ, وَفِي النَّسَبِ إِلَى (سَهٍ): (**سَهِيٌّ**),[4] وَلَمْ يُجِزْ الرَّدَّ,[5] وَلَمْ أَسْمَعْ فِي هَذَا شَيْئًا,[6] وَالْقِيَاسُ عِنْدِي الرَّدُّ.

(**ش**): قَوْلُهُ: وَلَمْ أَسْمَعْ فِي هَذَا شَيْئًا وَالْقِيَاسُ الرَّدُّ عِنْدِي لَمْ يَقُلِ النَّحْوِيُّونَ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا شَيْئًا فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ قَوْلُهُ: وَالْقِيَاسُ الرَّدُّ عِنْدِي وَلاَ وَجْهَ لِذَلِكَ لِأَنَّ قِيَاسَ الْعَيْنِ عَلَى اللاَّمِ وَبَيْنَهُمَا بَوْنٌ فَإِنَّ اللاَّمَ إِذَا كَانَتْ..... فَيَنبَغِي أَن يَكُونَ ..... الرَّدُ أَصْلاً كَمَا ...

وَقَالَ فِي (كِلْتَا):[7] ((**كِلَوِيٌّ**) و(**كِلْتَوِيٌّ**)),[8] وَ(كِلْتَوِيٌّ) خَطَأٌ, قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ إِلَى مَا فِيهِ الزَّوَائِدُ مِن بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ: (وَكَذَلِكَ (كِلْتَا) وَ(ثِنتَانِ), تَقُولُ: (كِلَوَيٌّ) وَ(ثَنَوِيٌّ) وَ(بِنتَانِ): (بِنَوِيٌّ).[9]

(**ش**): أَمَّا أَن يَكُونَ كِلْتَوِيٌّ خَطَأً فَلاَ فَإِنَّ أَلِفَ كِلْتَا يَنبَغِي أَن تَكُونَ أَلِفَ التَّأْنِيثِ وَقَلْبُ أَلِفِ التَّأْنِيثِ فِي النَّسَبِ نَحْوَ .... لَيْسَ بِخَطَإٍ غَيْرَ أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ [أَرَادَ][10] أَنَّ كِلْتَ مَعَ حَذْفِ الْأَلِفِ كُتِبَتْ فَيَنبَغِي أَن يَكُونَ الْأَلْيَقُ بِالْمَوْضِعِ أَن يَقُولَ: وَفِي كِلْتَا كِلْتِيٌّ وَكِلْتَوِيٌّ. كِلْتِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ يُونُسَ, وَكِلْتَوِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ.[11]

---

(1) في س: سمري.

(2) التّكملة 264.

(3) في س: اسْت.

(4) في ع: سهويٌ.

(5) التّكملة 264 – 265: وإن أضفت إلى اِست, فحذفت همزة الوصل قلتَ: ستهيّ في القولين جميعا لأنّ في الأصل متحرّكة بدلالة قولهم في الجمع: أستاه, وأَفْعَالٍ جمع فَعَلٍ. فأمّا من قال: سَهٍ فالإضافة سهيّ, ومن قال في غد: غديّ أو غدويّ لم يقل في الإضافة إلى سَهٍ إلاّ ستهيّ, لأنّ الحذف ليس من موضع اللاّم.

(6) في ع: شيءٌ.

(7) في س: كلا.

(8) في التّكملة 265: (وفي كلا: كلوي, وفي كلتا: كِلتيّ وكِلويّ). وَكِلْتَوِيٌّ: ساقطة من ع بسبب انتقال النّظر.

(9) الكتاب 363/3.

(10) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى.

(11) في الأصل بزيادة: وكذلك.

بَابُ النَّسَبِ إِلَى مَا يُحْذَفُ مِنْهُ آخِرُهُ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ:[1] (**فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ:**[2] (**بَحْرَانِيٌّ**), **فَالْأَلِفُ وَالنُّونُ فِيهِ لَيْسَتَا بِتَثْنِيَةٍ, وَلَكِن بُنِيَ**[3] **الِاسْمِ عَلَى** (**فَعْلاَنَ**) **فَأُضِيفَ إِلَيْهِ**).[4] وَهَذَا عَجَبٌ, يَقُولُ: يَقُولُ: (**إِلَى الْبَحْرَيْنِ**), ثُمَّ يَقُولُ: (**الْأَلِفُ وَالنُّونُ فِيهِ لَيْسَتَا بِتَثْنِيَةٍ**).

نُطِيعُ وَنَعْصِي[5] **كُلَّ ذَاكَ**[6] **أَمِيرَنَا وَمَا كُلُّ حِينٍ لاَ نَزَالُ نُشَاوِرُهْ**[7]

(**ش**): كَأَنَّهُ نَقَدَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ قَوْلَهُ: إِلَى الْبَحْرَيْنِ بِالْيَاءِ وَإِنَّمَا يَجِبُ عِنْدَهُ أَن يَقُولَ: إِلَى الْبَحْرَانِ بِالْأَلِفِ كَمَا قَالَهُ بَعْدُ مِن قَوْلِهِمْ وَكَذَلِكَ بَحْرَانِيٌّ إِذَا جَعَلْتَ الْإِعْرَابَ فِي النُّونِ وَهَذَا ... لَوْ قَالَهُ لاَحْتَمَلَ أَن يُفْهَمَ مِنْهُ أَنَّ فِي الْبَحْرَيْنِ تَعَيَّنَ جَعْلُ الْإِعْرَابِ فِيهِ كَالْإِعْرَابِ فِي التَّثْنِيَةِ وَجَعَلَ الْإِعْرَابَ فِيهِ فِي النُّونِ فَإِن قَالَ فَأَمَّا قَوْلُهُمْ[8] فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ بِالْأَلِفِ بَحْرَانِيٌّ أَوْهَمَ أَنَّ هَذَا هَذَا قَوْلُهُمْ إِذَا جَعَلُوا الْإِعْرَابَ فِي النُّونِ فَإِذَا جَعَلَ الْإِعْرَابَ فِيهِ كَالْإِعْرَابِ فِي التَّثْنِيَةِ كَانَ النَّسَبُ فِيهِ عَلَى الْقِيَاسِ: بَحْرِيٌّ وَهَذَا لاَ يُقَالُ فَلِذَلِكَ عَدَلَ عَن قَوْلِهِ: إِلَى الْبَحْرَانِ إِلَى أَن قَالَ: إِلَى الْبَحْرَيْنِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي يُعْرِبُهُ بِالْحُرُوفِ لاَ يَنسِبُ إِلَيْهِ عَلَى الْقِيَاسِ وَإِنَّمَا يَنسِبُ إِلَيْهِ عَلَى أَن يَبْنِيَ الْكَلِمَةَ عَلَى فَعْلاَنِ فَلِهَذَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ مَا قَالَ.

---

(1) في ع: الكتاب.

(2) قال ياقوت: هكذا يتلفظ بها في حال الرفع والنصب والجر، ولم يسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم، إلّا أن الزمخشري قد حكى أنه بلفظ التثنية فيقولون: هذه البحران وانتهينا الى البحرين، ولم يبلغني من جهة أخرى... وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان... معجم البلدان 346/1 – 347.

(3) في ع: يثنَى, وهو تحريف.

(4) التكملة 266. وفيه: ليستا تثنية. وفي بعض نسخه: ليستا بتثنية.

(5) في ع: يطيع ويعصِي.

(6) في س: حين.

(7) البيت من الطويل للقُطامي التغلبي واسمه عُمير بن شُييّم في ديوانه, تح إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب, دار الثقافة, بيروت– لبنان, ط1, 1960 م, ص 96.

(8) في الأصل: فأمّا قول.

وَحَكَى أَبُو عُبَيدٍ فِي (**الْمُصَنَّفِ**): قَالَ الْيَزِيدِيُّ:[1] سَأَلَنِي وَالْكِسَائِيَّ الْمَهْدِيُّ[2] عَنِ النِّسْبَةِ إِلَى (الْبَحْرَيْنِ) وَإِلَى (حِصْنِينَ), لِمَ قَالُوا: (حِصْنِيٌّ) وَ(بَحْرَانِيٌّ)؟[3] فَقَالَ[4] الْكِسَائِيُّ: كَرِهُوا أَن يَقُولُوا: يَقُولُوا: (حِصْنَانِيٌّ) لِاجْتِمَاعِ النُّونَيْنِ, قَالَ: وَقُلْتُ أَنَا:[5] (كَرِهُوا أَن يَقُولُوا: (بَحْرِيٌّ) فَيُشْبِهَ النِّسْبَةَ[6] إِلَى الْبَحْرِ).[7]

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ مَا لَحِقَتْهُ الزِّيَادَتَانِ[8] لِلْجَمْعِ: (وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مُسْلِمُونَ) وَ(رَجُلاَنِ), وَمَن قَالَ: هَذِهِ (يَبْرِينُ),[9] قَالَ: (قِنَّسْرِينِيٌّ) كَمَا تَقُولُ: (غَسْلِينِيٌّ)[10]).[11] وَكَذَلِكَ (بَحْرَانِيٌّ) إِذَا جَعَلْتَ الْإِعْرَابَ فِي النُّونِ, فَهَذَا[12] وَاضِحٌ إِن شَاءَ اللَّهُ.

---

(1) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي الإمام أبو محمّد اليزيدي النّحْوي المقرئ اللّغوي. توفّي سنة 292 هـ. بغية الوعاة 340/2.

(2) الْمَهْدِيُّ: ساقطة من ع وفي س: المهدويّ والتّصويب من الغريب المصنّف. والمهدي هو محمّد بن عبدالله الخليفة العبّاسي وكان ذلك قبل أن يستخلف بأربعة أشهر. أمالي الزجاجي, تح عبد السلام محمّد هارون, دار الجيل, بيروت – لبنان, ط2, 1407 هـ – 1987 م, ص 59.

(3) في ع: بحرانيّ وحصنيّ. وفوق كلمة (وحصني) كتب بخط صغير مقدم.

(4) في س: قال.

(5) في س: وقلت إنّما.

(6) في س: النّسَب.

(7) الغريب المصنّف 131/1. وانظر القصّة في أمالي الزجاجي ص 59 – 60, ومجالس العلماء, للزّجّاجي, تح عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط3, 1420 هـ – 1999 م, 220 – 221 , والجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ص 684, والأشباه والنظائر 39/5 – 40, وتهذيب اللغة (خطبة الكتاب) 16/1, و(بحر) 27/5. والصحاح (حصن) 2101/5, والمخصّص 162/4, واللسان (بحر) 46/4, و(حصن) 122/13, وتاج العروس (بحر) 122/10, و(حصن) 439/24.

(8) في ع: الزّيادتين.

(9) يبرين: قرية كثيرة النّخل والعيون العذبة بحذاء الأحساء من بني سعد بالبحرين. 71/1, و427/5.

(10) في ع: عسليني.

(11) الكتاب 372/3. وفيه: قال: يبرينيّ.

(12) في س: وهذا.

فَصْـلٌ

وَذَكَر فِي هَذَا الْبَابِ (**عَبْدَ الْقَيْسِ**) وَنَحْوَهُ, وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (**اِبْنِ**[1] **الزُّبَيْرِ**) وَنَحْوِهِ, وَلَمْ يُوضِحْهُ, وَلَكِنَّهُ صَوَابٌ, وَنَتَجَافَى لَهُ عَنْ (**عَبْدِ مَنَافٍ**), لِأَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى (اِبْنِ الزُّبَيْرِ) وَنَحْوِهِ,[2] وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

بَابُ النَّسَبِ إِلَى الْجَمْعِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: (**وَقَالُوا**[3] **فِي**[4] **الْأَعْرَابِ: (أَعْرَابِيٌّ), لِأَنَّكَ لَوْ رَدَدتَهُ إِلَى (عَرَبٍ) لَزِدتَ الِاسْمَ عُمُومًا**).[5] وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ, وَلَكِنَّهُ لاَ وَاحِدَ لَهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى, قَالَ سِيبَوَيْهِ: (وَتَقُولُ فِي (الْأَعْرَابِ): (أَعْرَابِيٌّ) لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى, أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (الْعَرَبُ) فَلاَ يَكُونُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى[6]).[7]

غَيْرَ أَنَّا لاَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَكْفُرَ إِحْسَانَهُ, فِيمَا أَوْضَحَ بَيَانَهُ, وَأَعْطَانَا[8] بُرْهَانَهُ, مِنَ الْفَرْقِ فِي النَّسَبِ بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ, وَإِنَّهُ لَمِنَ السِّرِّ الْمَكْتُومِ كَالْكِيمْيَاءِ[9] وَالنُّجُومِ, وَالْأَنفَاطِ[10] وَالسُّمُومِ,[11] وَغَيْرِهَا مِمَّا لاَ يَسَعُ الْإِفْصَاحُ بِهِ, وَالتَّعَرُّضُ لَهُ,[1] وَهَل رَجَعَ فِي النَّسَبِ الْجَمْعَ[2] إِلَى

---

(1) اِبْنِ: ساقطة من س.

(2) في التّكملة 267 – 268: اعلم أنّ المضاف إليه على ضربين: أحدهما أن يكون مضافا إلى اسم يقصد قصدَه ويَتعرّف المضاف به, والآخر أن يمون مضافا إلى اسم لا يقصد قصده ولا يختصّ الأوّل به. فالأوّل نحو ابن الزّبير وابن الصَّعَق وابن كراع, تقول: زبيري وكراعيّ فتنسب إلى الاسم الّذي صار المضاف معرفة به, والثّاني نحو امرئ القيس وعبد القيس تقول: عُبْدِيٌّ وامرءيّ ومرئيّ. وقالوا في عبد مناف: منافيّ وكان القياس (عَبْديّ) وكأنّهم عدلوا عن القياس لإزالة اللّبس.

(3) في ع: وقال.

(4) في ع: من.

(5) التّكملة 269.

(6) أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: الْعَرَبُ: مكرّرة في ع بسبب انتقال النّظر.

(7) الكتاب 379/3. وفيه: فلا تكون...

(8) في س: وأعطانا. والصّواب ما أثبتنا لأنّ (أعطى) تتعدّى إلى مفعولين.

(9) في س: كالكمياء.

(10) في ع: والألفاظِ.

(11) كلّ هذا تهكّم بأبي عليّ.

وَاحِدَهِ, إِلاَّ تَفْرِقَةً[3] بَيْنَ مَا وُضِعَ لَهُ وَبَيْنَ مَا سُمِّيَ بِهِ, فَالْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ هُنَا لَغْوٌ لاَ يُعَرَّجُ عَلَيْهِ, وَلاَ يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ إِن شَاءَ اللَّهُ.

(**ش**):..... لِأَنَّكَ لَوْ رَدَدتَ أَعْرَابِيًّا إِلَى عَرَبِيٍّ الَّذِي يَتَوَهَّمُ الْمُخَاطَبُ[4] أَنَّهُ وَاحِدُهُ لَزِدتَ الِاسْمَ عُمُومًا أَيْ لَكَانَ بِذَلِكَ عَرَبِيٌّ ... بِخِلاَفِ أَعْرَابِيٍّ الَّذِي لاَ يَكُونُ إِلاَّ بَدَوِيًّا وَإِنَّمَا سَاقَ هَذَا لِيُبَيِّنَ أَنَّ عَرَبِيًّا لَيْسَ وَاحِدَ أَعْرَابٍ إِذْ لَوْ كَانَ وَاحِدَهُ [لَكَانَ][5] عَلَى مَعْنَاهُ فَلَمَّا كَانَ النَّسَبُ إِلَيْهِ عَلَى غَيْرِ مَعْنَاهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ وَاحِدَهُ فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ: (لَزِدتَ الِاسْمَ عُمُومًا) يَعْطِي مَا يُعْطِيهِ قَوْلُهُ: (وَلَكِن لاَ وَاحِدَ لَهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى) وَقَوْلُ سِيبَوَيْهِ: (لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ) لِأَنَّهُ ..... عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ... فَذَلِكَ مَعْنَى الِاسْتِدْلاَلِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ وَاحِدَهُ فَابْنُ الطَّرَاوَةِ إِنَّمَا أَتَى فِي هَذَا مِن سُوءِ الْفَهْمِ عَنْهُ وَإِلاَّ فَقَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ هُوَ قَوْلُهُ ... اِسْتِدْلاَلُهُ[6] عَلَيْهِ وَتَهَكُّمُهُ بِأَبِي عَلِيٍّ فِي ذِكْرِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ فَتَخَيَّلَ أَنَّ الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ غَيْرُ الْمَعْنَى الَّذِي اِبْنَى عَلَيْهِ الْبَابُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا وُضِعَ لَهُ وَبَيْنَ مَا سُمِّيَ بِهِ تَهَكُّمٌ يُوجِبُ أَن يَكُونَ التَّهَكُّمُ بِهِ أَوْلَى وَهُوَ بِهِ أَلْيَقُ.

بَابُ الْعَدَدِ

وَالصَّوَابُ الْعَدِّ أَوِ الْعِدَّةِ,[7] وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ.

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: (**وَرَوَى الْكِسَائِيُّ: (الْخَمْسَةُ الْأَثْوَابِ), وَكَذَلِكَ أَبُو زَيْدٍ**), ثُمَّ[8] قَالَ: (**وَلَمْ يَقُولُوا: (النِّصْفُ الدِّرْهَمِ), وَلاَ (الثُّلُثُ الدِّرْهَمِ), وَامْتِنَاعُهُ مِنَ الِاطِّرَادِ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ**).[9]

كَذِي الْعُرِّ يُكْوَى غَيْرُهُ وَهُوَ رَاتِعُ[10]

---

(1) في س: لها, ثمّ صحّحت فصارت: له.

(2) الجَمْعَ: ساقطة من ع.

(3) في ع: يُفرَقه.

(4) في الأصل: يتوهّم أنّها المخاطب, و(أنّها) هنا مقحمة.

(5) ما بين معكوفين مطموس في الأصل.

(6) في الأصل: استدلال.

(7) في س: والعدّة.

(8) ثُمَّ: ساقطة من س.

(9) التّكملة 276 – 277. وفيه: وروى الكسائيّ: الخمسة الأثوابِ وروى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر أنّ قوما من العرب يقولونه غيرَ فصحاءَ.

(10) هذا عجز بيت من البسيط, وصدره: لكلّفتني ذنبَ امرئ وتركتَه. للنابغة الذبياني في ديوانه, ص 37.

وَإِنَّ الاِعْتِرَاضَ[1] بِإِحْدَى هَاتَيْنِ الْإِضَافَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى مِمَّا[2] يَلْزَمُ سَتْرُهُ, وَلاَ يَسُوغُ نَشْرُهُ, وَقَدْ مَضَى مَضَى بَيَانُ ذَلِكَ فِيمَا مَضَى مِنَ الرِّسَالَةِ, وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

ثُمَّ قَالَ: (**وَبَيْتُ ذِي الرُّمَّةِ يَدُلُّ عَلَى خِلاَفِ مَا رَوَاهُ الْكِسَائِيُّ, وَهُوَ قَوْلُهُ:**[3]

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعِمَى ثَلاَثُ الْأَثَافِي وَالرُّسُومُ الْبَلاَقِعُ)[4]

وَمُخَالَفَةُ الْكِسَائِيِّ فِيمَا رَوَاهُ تَكْذِيبٌ لَهُ أَوْ تَخْطِئَةٌ[5] لِلْعَرَبِ, وَمَعَ أَنَّ ذَا الرُّمَّةِ قَالَ صَوَابًا وَلَمْ يَحَرِّمْ عَلَى النَّاسِ التَّصَرُّفَ فِي اللُّغَةِ بِمَا يَجُوزُ[6] فِي مِثْلِهِ, وَلاَ قَصَرَهُمْ عَلَى الْتِزَامِ قَوْلِهِ, فَيُحْتَجُّ بِهِ وَلاَ يُشَذُّ[7] شَيْءٌ عَنْهُ.

وَفِي النَّاسِ إِن رَثَّتْ[8] حِبَالُكَ وَاصِلٌ وَفِي الْأَرْضِ عَن دَارِ الْقِلَى[9] مُتَحَوَّلُ[10]

(**ش**): هَذَا كَلاَمُ مَن لَمْ يَفْهَمْ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ غَرَضَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ الْعَرَبَ لاَ تَجْمَعُ بَيْنَ أَدَاتَيْ تَخْصِيصٍ عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْغَالِبِ وَفِي قَوْلِهِ: الْخَمْسَةُ الْأَثْوَابُ جَمْعٌ بَيْنَ تَخْصِيصَيْنِ عَلَى كَلِمَةٍ وَذَلِكَ غَيْرُ مُطَّرِدٍ أَلاَ تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوهُ فِي نَحْوِ:

---

(1) في س: والاعتراض.

(2) في ع: بما.

(3) قَوْلُهُ: ساقطة من ع, والبيت من الطويل في ديوانه 1274/2.

(4) التّكملة 277. وفيه: أو يدفع البكا ..... والدّيار البلاقع. وهو في بعض أصول التّكملة كما أثبته ابن الطّراوة.

(5) في س: وتخطئة, والصّواب ما أثبتنا لأنّ تكذيب الرّاوي وتخطئة القائل لا يجتمعان.

(6) في س: بما لا يجوز, وكلمة (لا) مقحمة هنا.

(7) في ع: ولا يشد.

(8) في س: زلّت.

(9) في س: العُلى.

(10) البيت من الطويل لمعن بن أوس المزني في ديوانه, تح نوري حمودي القيسي وحاتم صالح الضامن, مطبعة دار الجاحظ, بغداد–العراق, 1977م, ص 94.

النِّصْفُ الدِّرْهَمُ وَالثُّلُثُ الدِّرْهَمُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ[1] اِطِّرَادِهِ وَإِذَا لَمْ يَطَّرِدْ كَانَ ضَعِيفًا فَكَلاَمُ أَبِي عَلِيٍّ صَحِيْح صَحِيْح إِذَن وَقَوْلُ هَذَا الْجَاهِلِ **كَذِي الْعُرِّ يُكْوَى غَيْرُهُ وَهُوَ رَاتِعُ** خِلاَفُهُ فَقَوْلُهُ:

وَفِـــي النَّـــاسِ إِن رَثَّـــتْ حِبَالُـــكَ وَاصِـــلٌ وَفِـــي الْأَرْضِ عَـــن دَارِ الْقِلَـــى[2] مُتَحَـــوَّلُ

لاَ يَدْخُلُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَإِنَّمَا كَانَ يَدْخُلُ لَوْ كَانَ إِذَا ترك هَؤُلاَءِ الْفُصَحَاءُ اِسْتَعْمَلَهُ فُصَحَاءُ أُخَرُ وَأَمَّا إِذَا كَانَ هَؤُلاَءِ الْفُصَحَاءُ لاَ يَسْتَفْصِحُونَهُ فَلَيْسَ[3] فِي الدُّنْيَا مَن يَسْتَفْصِحُهُ

فَلَيْسَ فِي النَّاسِ إِن زَلَّتْ حِبَالُكُ وَاصِلٌ وَفِي الْأَرْضِ عَن دَارِ الْقِلَى[4] مُتَحَوَّلُ

هُوَ الَّذِي يَلِيقُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ لاَ الْبَيْتُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فَكَلاَمُ أَبِي عَلِيٍّ عَلَى حَذْفِ وَلِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ وَبَيْتُ ذِي الرُّمَّةِ وَالْفَرَزْدَقِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْفُصَحَاءِ يَدُلُّ عَلَى فَصَاحَتِهِ خِلاَف مَا رَوَاهُ الْكِسَائِيُّ دُونَ مَا رَوَاهُ هُوَ بِحَذْفِ هَذَا الْمُقَدَّرِ كُلِّهِ لِدَلاَلَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ وَهَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَن يُحْتَاجَ إِلَى ... هَذَا وَيَجْتَهِدَ فِي طَلَبِ مَكَانِهِ جَاهِلٌ.

فَصْـلٌ[5]

وَأَنشَدَ:

رَبَّـــاءُ شَـــمَّاءُ لاَ يَـــأْوِي لِقُلَّتِهَـــا[6] إِلاَّ السَّـــحَابُ وَإِلاَّ الْأَوْبُ وَالسَّـــبَلُ[7]

الْبَيْتُ لِلْمُتَنَخِّلِ الْهُذَلِيِّ,[8] وَلاَ شَاهِدَ فِيهِ لِمَا كَانَ بِسَبِيلِهِ.

فَصْـلٌ[9]

---

(1) في الأصل: على عد.

(2) في الأصل: العلى.

(3) في الأصل: وليس.

(4) في الأصل: العلى.

(5) فَصْلٌ: ساقطة من س.

(6) في ع: لقنّتها.

(7) التّكملة 283. وقوله: (رباء شماء) فذكّر، ولو حمله على العين أو على الطلية لقال: رباءة كما قالوا: هو طلية أصحابه، ف (رباء) على هذا (فعال)، وهو الرجل الحافظ لأصحابه على ربوة. إيضاح شواهد الإيضاح 453/1.

(8) البيت من البسيط للمتنخل واسمه مالك بن عويمر، ويكنى أبا أثيلة في ديوان الهذليّين 37/2, وشرح أشعار الهذليّين 1285/3.

(9) فصل: ساقطة من ع.

قَالَ:[1] (**فَإِذَا بَلَغْتَ (الْمِائَةَ) أَضَفْتَ إِلَى الْمُفْرَدِ فَقُلْتَ: (مِائَةُ دِرْهَمٍ), فَاجْتَمَعَ فِي فِي (الْمِائَةِ) مَا اِفْتَرَقَ فِي (عَشَرَةٍ)**[2] **وَ(تِسْعِينَ) مِنْ حَيْثُ كَانَ عَشْرَ عَشَرَاتٍ, وَكَانَ الْعَقْدَ الَّذِي بَعْدَ (التِّسْعِينِ)).**[3] وَهَذَا التَّعْلِيلُ حَسَنٌ جِدًّا لَوْلاَ:[4] ﴿**ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا** ﴿٢٥﴾﴾ [الْكَهْف: 25].

(**ش**): قَوْلُهُ: لَوْلاَ ﴿**ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ**﴾ إِنْ أَرَادَ عَلَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ فَقَدْ تَخَيَّلَ أَنَّ ﴿**سِنِينَ**﴾ تَفْسِيرٌ **لِلْمِائَةِ** وَلَيْسَ كَمَا قَالَ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِن ﴿**ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ**﴾ **كَأَسْبَاطٍ** مِن قَوْلِهِ: ﴿**ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا**﴾ [الْأَعْرَاف: 160] وَإِنْ أَرَادَ عَلَى قِرَاءَةِ مَن قَرَأَ بِالْخَفْضِ[5] فَهِيَ شَاذَّةٌ عَمَّا عَلَيْهِ الِاسْتِعْمَالُ وَإِنَّمَا كَلاَمُ أَبِي عَلِيٍّ عَلَى مَا عَلَيْهِ الِاسْتِعْمَالُ لاَ عَلَى مَا شَذَّ.

وَأَنكَرَ (**لِلَيْلَةٍ**[6] **خَلَتْ وَمَضَتْ**[7]).[8] وَهُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لاَ خَفَاءَ بِهِ[9] إِن شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.[10] تَعَالَى.[10]

بَابُ اِسْمِ الْفَاعِلِ الْمُشْتَقِّ مِن اِسْمِ الْعَدَدِ[11]

اِسْمُ الْفَاعِلِ:[12] هُوَ[13] (الرَّجُلُ) وَ(الْفَرَسُ) وَغَيْرُهُ, وَقَدْ مَضَى الْكَلاَمُ عَلَى الْعِدَّةِ وَالْعَدِّ وَالْعَدَدِ[1] فِيمَا مَضَى مِنْ هَذِهِ[2] الرِّسَالَةِ.[3] قَالَ سِيبَوَيْهِ: (بَابُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُوقَعُ عَلَى عِدَّةِ الْمُؤَنَّثِ الْمُؤَنَّثِ وَالْمُذَكَّرِ لَتُبَيِّنَ مَا الْعَدَدُ إِذَا جَاوَزَ الِاثْنَيْنِ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ).[4] فَهَذَا الصَّوَابُ لاَ مَا قَالَ.

---

(1) قَالَ: ساقطة من ع.

(2) في س: عشر وفي ع: عشرين, والتّصويب من التّكملة.

(3) التّكملة 278. وفيه: أضفت إلى المفرد فقيل... وفي بعض نسخ التّكملة: (قلت) كما أثبته ابن الطّراوة.

(4) في ع: ولولا.

(5) قرأ حمزة والكسائيّ: ﴿**ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ**﴾ بغير تنوين وقرأ الباقون بالتّنوين. التيسير ص 143.

(6) في س: الليلة.

(7) في س: خلت وبقيَتْ, وفي ع: حيث ونثت.

(8) التّكملة 278-279. ونصّه: ولم يكتبوا لليلة بقيت كما لم يكتبوا لليلة خلت ولا مضت ... ولم يقولوا: لليلة خلت ولا مضت لأنهم فيها بعد ولم تمض.

(9) في ع: لا خلاف فيه.

(10) إن شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى: زيادة من س.

(11) التّكملة 279.

(12) في ع: اسم العدد, والصّواب ما أثبتنا لقوله بعد هذا: (وقد مضى الكلام على العدة والعدّ والعدد), وهذا تفسير للباب, فبدأ بتفسير (اسم الفاعل) بالتّمثيل له, وأحال في (اسم العدد) على ما مضى.

(13) هُوَ: ساقطة من س.

فَصْـلٌ

ثُمَّ قَالَ: (**فَإِذَا جَاوَزْتَ الْعَشَرَةَ فِي هَذَا الْبَابِ, فَإِنَّ الاِشْتِقَاقَ يَكُونُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ,**[5] **وَلاَ يَكُونُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي, وَهُوَ (خَامِسُ أَرْبَعَةٍ), لِأَنَّهُ لاَ يَسْتَقِيمُ أَن يُشْتَقَّ مِن (ثَلاَثَةَ عَشَرَ) وَنَحْوِهِ فِعْلٌ فَيَجْرِي**[6] **اِسْمُ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ**).[7] فَلاَ[8] نَدْرِي عَلَى مَن يُعَوَّلُ؟[9] أَعَلَيْهِ أَمْ عَلَى سِيبَوَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ فِي بَابِ ذِكْرِكَ[10] الاِسْمَ الَّذِي تُبَيِّنُ بِهِ[11] الْعِدَّةَ كَمْ هِيَ مَعَ تَمَامِهَا الَّذِي هُوَ[12] مِن ذَلِكَ اللَّفْظِ, قَالَ: (وَعَلَى هَذَا تَقُولُ:[13] (رَابِعُ ثَلاَثَةَ عَشَرَ) كَمَا قُلْتَ:[14] (خَامِسُ أَرْبَعَةٍ))؟[15] وَحَكَى يَعْقُوبُ فِي (**الْإِصْلاَحِ**):[16] ((هُوَ ثَالِثُ عَشَرَ) بِالرَّفْعِ, (وَثَالِثَ عَشَرَ) بِالنَّصْبِ إِلَى (تِسْعَةَ عَشَرَ), فَمَن رَفَعَ قَالَ: أَرَدتُ: ثَالِثُ ثَلاَثَةَ عَشَرَ, وَأَلْقَيْتُ[17] الثَّلاَثَةَ وَتَرَكْتُ ثَالِثًا عَلَى

---

(1) في س: والعدَد والعَادّ.

(2) هَذِهِ: ساقطة من ع.

(3) في ع بزيادة: إن شَاءَ اللَّهُ. وهو مشكل لقوله: (وقد مضى), فهي إذن من النّاسخ.

(4) الكتاب 557/3. وفيه: إذا جاوز الاثنين والثّنتين إلى أن تبلغ تسعة عشر وتسع عشرة.

(5) في ع: على وجهين.

(6) في س: فيجْزُ في.

(7) التّكملة 280. وفيه: في هذا الباب **فقلت: أحد عشر واثنا عشر وثلاثة عشر** فإنّ الاشتقاق **من اسم العدد** يكون ...

(8) في س: ولا.

(9) في ع: يقول.

(10) في س: ذكر.

(11) في الكتاب 559/3: به تبيّن.

(12) هُوَ: ساقطة من ع.

(13) في ع: القول.

(14) في س: تقول.

(15) الكتاب /561. وفيه: خامس أربعة عشر.

(16) في س: إصلاح.

(17) في ع: وألغَيْتُ.

إِعْرَابِهِ).[1] فَتَرَاهُ قَدْ بَقَّى[2] ثَالِثًا مَعْرَبًا, وَلَمْ يَعْرِضْ[3] لِ (ثَلاَثَةَ عَشَرَ), وَكَذَلِكَ (ثَالِثُ تِسْعَةِ وَعِشْرِينَ). قَالَهُ أَبُو عُبِيدٍ فِي (**الْمُصَنَّفِ**).

فَصْـلٌ

وَاِسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ (أَشْيَاءَ) تُذَكَّرُ[4] بِقَوْلِهِمْ:[5] (**ثَلاَثَةٌ**), وَقَالَ: (**مَعَ أَنَّ** (**أَشْيَاءَ**) **مُؤَنَّثَةٌ مُؤَنَّثَةٌ كَطَرْفَاءَ**).[6] وَهَذَا كَلاَمٌ لاَ وَجْهَ لَهُ, لِأَنَّ (ثَلاَثَةً) وَ(أَرْبَعَةً) وَنَحْوَهُمَا[7] كُلَّهَا مُؤَنَّثَةٌ, وَإِنَّمَا يُنظَرُ يُنظَرُ إِلَى الْوَاحِدِ مِن تِلْكَ الْعِدَّةِ,[8] فَإِن كَانَ مُذَكَّرًا قُلْتَ: (ثَلاَثَةٌ), وَإِن كَانَ مُؤَنَّثًا قُلْتَ: (ثَلاَثٌ), وَكِلْتَا[9] الْعِدَّتَيْنِ مُؤَنَّثَةٌ,[10] وَكَذَلِكَ (أَشْيَاءَ) لَفْظُهُ مُؤَنَّثٌ مِثْلُ (بَطَّةٍ),[11] وَوَاحِدُهُ[12] مُذَكَّرٌ, فَجَعَلَ[13] اِسْمَ الْعِدَّةِ عَلَى الْوَاحِدِ.

وَقَوْلُهُ: **مِثْلُ** (**طَرْفَاءَ**) **وَ**(**قَصْبَاءَ**)[14] وَهْمٌ, هُوَ مِثْلُهُ فِي[15] لَفْظِهِ, وَلَيْسَ مِثْلَهُ فِي وَضْعِهِ,[16] لِأَنَّكَ تَجْمَعُ فَتَقُولُ: (أَشَاوِي),[1] وَلاَ تَجْمَعُ الطَّرْفَاءَ, وَوَاحِدُهُ شَيْءٌ, وَوَاحِدُ الطَّرْفَاءِ[2] (طَرْفَاءُ

---

(1) إصلاح المنطق ص 300. وفيه: وتقول هذا ثالثُ عشرَ وثالثَ عشرَ يا هذا, بالرّفع والنّصب, وكذلك إلى تسعةَ عشَرَ فمن رفع ... ومن نصب قال: أردتُ ثالثَ ثلاثةَ عشَرَ فلمّا أسقطتُ الثّلاثةَ ألزمتُ إعرابَها الأوّلَ ليُعلَمَ أنّ ههنا شيئا محذوفا.

(2) في س: قد بقا, و في ع: قد بنى.

(3) في ع: نعرض.

(4) في ع: مذكر.

(5) في ع: لقولهم.

(6) التّكملة 284. ونصّه: وقالوا ثلاثة أشياء, وأشياء اسم مفرد على قول الخليل وسيبويه لأنّها صارت بدلا من (أفعال), يدلّك على ذلك تذكيرهم (ثلاثة) مع أنّ أشياء مؤنثة كطرفاء وقصباء.

(7) في س: ونحوها.

(8) في س: العدد.

(9) في ع: وكلا.

(10) في ع: مؤنثا.

(11) في ع: بكة.

(12) في س: واحده.

(13) في س: تحمل.

(14) التّكملة 284. وفيه: كطرفاء وقصباء.

(15) في ع: من.

(16) في س: موضعه ثمّ صحّحت فصارت: وضعه.

وَاحِدَةٌ).[3]

وَذَكَرَ (**رَجْلَةً**)[4] كَالْمُعْتَذِرِ مِنَ التَّأْنِيثِ,[5] وَيَنبَغِي أَن يَعْتَذِرَ مِنْ (أَفْقِرَةٍ) وَ(غِلْمَةٍ) وَنَحْوِهِ مِمَّا لَفْظُهُ مُؤَنَّثٌ وَوَاحِدُهُ مُذَكَّرٌ.[6]

(**ش**): هَذَا أَيْضًا تَخَلُّفٌ أَقْفِرَةٌ وَغِلْمَةٌ وَنَحْوُهُمَا وَاحِدُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا قَفْرٌ وَغُلاَمٌ لِأَنَّهُمَا جَمْعَانِ فَمُعْتَبَرٌ فِيهِمَا وَرَجُلَةٌ اِسْمٌ جَمْعٍ لاَ وَاحِدٌ لِنَعْتَذِرَ فِيهِ فَإِنَّمَا يَكُونُ الاِعْتِذَارُ[7] فِيهِ ... وَهُوَ مُؤَنَّثٌ يَحْتَاجُ إِلَى الاِعْتِذَارِ فِيهِ عَنِ التَّأْنِيثِ بِخِلاَفِ أَقْفِرَةٍ وَأَغْلِمَةٍ وَهَذَا الْمَعْنَى لاَ يَجْهَلُهُ أَحَدٌ مِمَّن نَشَدَ مِنْ هَذِهِ الصِّنَاعَةِ أَدْنَى شَيْءٍ.

وَقَالَ: (**ثَلاَثُ ذَوْدٍ**), ثُمَّ قَالَ: (**حَيْثُ كَانَ الْمَعْنَى جَمْعًا**).[8] وَ(الذَّوْدُ) مُؤَنَّثٌ كَ (النَّعَمِ)[9] وَ(الْخَيْلِ),[10] فَلاَ مَعْنَى لِاعْتِذَارِهِ عَنْهُ بِجَمْعٍ, فَإِنَّ (النَّعَمَ)[11] جَمْعٌ. [قَالَ تَعَالَى: ﴿**وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا**﴾ [الْمُؤْمِنُون: 21]],[12] وَقَالَ: ﴿**نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ**﴾ [النَّحْل: 66].

بَابُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ[13]

ذَكَرَ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ أَنَّ كِتَابَهُ هَذَا[14] مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ,[1] وَهَذِهِ الصِّفَةَ لاَ يَحْمِلُهَا إِلاَّ

---

(1) انظر الكتاب 380/4.

(2) في س: الطّرْف.

(3) وَاحِدَةٌ: ساقطة من ع.

(4) في س: رحل.

(5) التّكملة 284. ونصّه: وقالوا: (رجلة) فجعلوا ذلك بمنزلة أشياء كأنّه صار بدلا من (أرجال).

(6) في ع: واحد.

(7) في الأصل: لنعتبر فيه فإنما يكون الاعتبار.

(8) التّكملة 284.

(9) في ع: كالغنم.

(10) انظر الكتاب 564/3.

(11) في س: الغنم.

(12) ما بين معكوفين زيادة يستقيم بها المعنى ساقطة من الأصلين بسبب انتقال النظر.

(13) في ع بزيادة: فصل.

(14) هَذَا: ساقطة من س.

(**كِتَابُ سِيبَوَيْهِ**) لِلْوَاحِدِ, فَالْوَاحِدُ مِنَ الْقَائِمِينَ عَلَيْهِ,[2] لاَ لِلْمُنتَسِبِينَ إِلَيْهِ.

(**ش**): لَمْ يَقُلِ الرَّجُلُ: لِيَكُونَ مُسْتَقِلاً بِنَفْسِهِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي فَهِمَهُ عَلَيْهِ هَذَا السَّيِّئُ الْفَهْمِ وَإِنَّمَا قَالَهُ عَلَى مَعْنَى لِيَكُونَ مُسْتَقِلاً بِنَفْسِهِ وَمُسْتَغْنِيًا عَن ذَلِكَ الْكِتَابِ الَّذِي ذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ كَتَبَهُ لِلْخِزَانَةِ فِي مَقَايِيسِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ.

وَقَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: (**وَمِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لاَ يُعْلَمُ مَدُّهُ وَلاَ قَصْرُهُ مِن جِهَةِ الْقِيَاسِ كَ** (**السَّمَاءِ**)).[3] وَهَذَا وَهْمٌ فَاحِشٌ, لِأَنَّ جَمْعَهَا[4] (أَسْمِيَةٌ)[5] عَلَى (أَفْعِلَةٍ), وَهُوَ مِنَ الْقِيَاسِ, وَقَالَ: (**السَّدَى فِي الْبُسْرِ**),[6] قِيَاسٌ لِأَنَّهُ مِن (سَدَتْهُ[7] الْبُسْرَةُ), إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ: (**السَّدَى: مَا سَقَطَ نَهَارًا, وَالنَّدَى: مَا سَقَطَ لَيْلاً**).[8] وَهَذَا خَطَأٌ, السَّدَى: مَا سَقَطَ أَوَّلَ اللَّيْلِ, وَالنَّدَى: مَا سَقَطَ آخِرَهُ. **وَالْحَشَا**[9] مِنَ الْقِيَاسِ, لِأَنَّكَ تَقُولُ: (حَشِيَ) وَهُوَ (حَشْيَانُ)[10] كَ (صَدِيَ) وَهُوَ (صَدْيَانُ).[11] **وَالسَّفَا** فِي النَّاصِيَةِ[12] مَقِيسٌ, لِأَنَّكَ تَقُولُ: (سَفْوَاءُ وَسَفَيْتُ),

وَقَوْلُهُ: (**تُكْرَهُ فِي الْفَرَسِ وَتُسْتَحَبُّ فِي الْبَغْلِ**[13])[14] خَطَأٌ, لاَ يَكُونُ السَّفَا فِي الْبَغْلِ لِأَنَّهُ لاَ نَاصِيَةَ لَهُ,[15] فَأَمَّا قَوْلُه:[1]

---

(1) التّكملة 275. ونصّه: كنت قد كتبت للخزانة أدام الله عمارتها كتابا مبسوطا في مقاييس المقصور والممدود وذكرت طرفا من ذلك في هذا الكتاب ليكون مستقلاّ بنفسه.

(2) في س: عنه.

(3) التّكملة 288. وفيه: ما لا يعلم قصره ولا مدّه.

(4) في س: جمْعه.

(5) في ع: سيمية.

(6) التّكملة 290. وقد ذكره أبو عليّ في المسموع, قال: وسأكتب منه طرفا يعرف به المسموعُ من غير جهة القياس. التّكملة 289.

(7) في س: سديت.

(8) التّكملة 290. وفيه: وحدّثنا عليّ بن سليمان عن أحمد بن يحيى قال السّدى: ما سقط نهارا ...

(9) التّكملة 290. وفيه: الحشا: طرف من الأرض ... والحشا: واحد أحشاء الجوف, والحشا: الرَّبْوُ.

(10) في س: حشي وحشيان.

(11) في س: كصدي وصديان, وما أثبتنا أنسب بقوله بعد هذا: (الصَّدَى مِنَ الْعَطَشِ مَقْصُورٌ لِأَنَّهُ مِن صَدِيَ وَهُوَ صَدْيَانٌ).

(12) التّكملة 291. وفيه: والسّفا: خفّة النّاصية.

(13) في ع: يُكره في الفرس ويستحب في الحمار والبغل.

(14) التّكملة 291. وهو رأي أبي عبيدة. وردُّ ابن الطراوة هو ردّ الأصمعي على أبي عبيدة. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب, لابن السيد البطليوسي, تح مصطفى السقا وحامد عبد المجيد, مطبعة دار الكتب المصرية, القاهرة – مصر, 1996 م, 69/2 – 70, و91/3.

(15) في الغريب المصنّف 281/1 عن الأصمعيّ: الأسفى من الخيل: القليل شعر النّاصية, ومن البغال السّريع.

سَفْوَاءُ تَرْدِي بِنَسِيجِ وَحْدِهِ

فِي صِفَةِ[2] الْبَعْلَةِ, فَإِنَّمَا هِيَ هَهُنَا[3] السَّرِيعَةُ,[4] مِن (سَفَتِ الرِّيحُ), فَبَنَى لَهَا (أَفْعَلَ) مُبَالَغَةٍ.[5]

الصَّدَى مِنَ الْعَطَشِ[6] مَقْصُورٌ, لِأَنَّهُ مِن (صَدِيَ) وَهُوَ (صَدْيَانُ).

الشَّرَى مِن (شَرَى)[7] مِنَ الْغَضَبِ, وَمِنَ الْجِلْدِ[8] قِيَاسٌ, لِأَنَّ الِاسْمَ مِنْهُ مِثْلُ (عَمًى).[9]

الْقَنَا فِي الْأَنفِ[10] قِيَاسٌ, تَقُولُ: (أَقْنَى) كَمَا تَقُولُ: (أَشَمُّ).[11]

وَالرُّقَى جَمْعُ (رُقْيَةٍ)[12] قِيَاسٌ بِمَنزِلَةِ (غُرَفٍ) وَ(غُرْفَةٍ).[13] **وَالْمُدَى** جَمْعُ (مُدْيَةٍ)[14] مِثْلُهُ قِيَاسٌ. **وَالْمُهَا**[15] مِثْلُهُ كَ (الْغُرَفِ).

فَصْـلٌ

وَمِنَ الْمَفْتُوحِ الْأَوَّلِ الْمَمْدُودِ: (الْهَوَاءُ),[16] مَقِيسٌ, جَمْعُهُ[17] (أَهْوِيَةٌ).

---

(1) هذا شطر من الرجز قبله: جاءَتْ به مُعْتَجِراً ببُرْدِهِ, ويروى: تعدو. لدكين بن رجاء الفُقيمي في اللسان (عجر) ونسب إلى ابن ميادة في شعره, تح حنا جميل حداد, مراجعة قدري الحكيم, مطبوعات مجمع اللغة العربية, دمشق – سوريا, 1402هـ - 1982م, ص 246. ونسب في الاقتضاب 92/3 لجرير. ونسب لحسان في شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم, لنشوان بن سعيد الحميري, تح حسين بن عبدالله العمري ومطهر بن علي الإرياني ويوسف محمّد عبدالله, دار الفكر المعاصر, بيروت – لبنان، دار الفكر, دمشق – سوريا, ط1, 1420 هـ - 1999 م, 4401/7 - 4402.

(2) في س: في وصْف.

(3) في س: هنا.

(4) اللسان (سفا) 388/14.

(5) في ع: مبالغةً.

(6) التّكملة 292. وفيه: والصّدى: العطش ورجل صَدْيانُ.

(7) مِن شَرِيَ: ساقطة من س, وفي ع: من شري.

(8) التّكملة 294. وفيه: الشّرى مصدر شرى أي غضب, وكذلك شرِيَ الجِلْدُ ... وفي ع: والشرى.

(9) عمى: ساقطة من ع. وفي س: عم. ولعل الصواب فيما أثبتنا.

(10) التّكملة 294.

(11) في ع: أشماء. وفي س: أشم وشماء. والظاهر أنّ كلمة (وشماء) مقحمة.

(12) التّكملة 298. وفي س: الرقى.

(13) في ع: غُرْفَةٍ وغُرَف.

(14) التّكملة 298.

(15) التّكملة 298. وفيه: والمها جمعُ مُهَاةٍ, وهو ماء الفحل في رحم النّاقة. وفي ع: والها.

(16) في س: الهوى. ولم يذكر أبو عليّ (الهواء).

(17) في الأصلين: جمع.

(**ش**): لَمْ يَذْكُرْ أَبُو عَلِيٍّ الْهَوَاءَ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْهَبَاءَ[1] فَهُوَ كَمَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يُصَحِّحْ كِتَابَهُ.

بَرِحَ بِكَسْرِ الرَّاءِ:[2] زَالَ, وَبِفَتْحِهَا: صَارَ فِي الْبَرَاحِ.[3]

(**ش**): كَأَنَّهُ نَقَدَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ قَوْلَهُ: بَرِحَ الْخَفَاءُ[4] أَيْ صَارَ فِي بَرَاحٍ فَكَانَ خَفَاؤُهُ ظُهُورًا قَدْ تَقَدَّمَ فَقَالَ هُوَ: إِنَّمَا يَنْبَغِي أَن يُقَالَ ذَلِكَ فِي بَرَحَ بِفَتْحِ الرَّاءِ ... بَرِحَ بِكَسْرِ الرَّاءِ ... بَرِحَ الَّتِي بِمَعْنَى زَالَ لاَ تَسْتَعْمَلُ إِلاَّ مَعَ أَدَاةِ النَّفْيِ وَلاَ أَدَاةَ نَفْيٍ هُنَا فَالصَّوَابُ مَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ ...

وَالْقَبَاءُ[5] قِيَاسٌ, جَمْعُهُ (أَقْبِيَةٌ).[6]

الْجِيَاءُ[7]: مَا تُنزِلُ[8] بِهِ الْقِدْرُ فِي (**الْغَرِيبِ**[9] **الْمُصَنَّفِ**).[10] وَلَيْسَ لِلْقِدْرِ[11] وِعَاءٌ.[12]

وِعَاءٌ.[12]

(**ش**): كَذَبَ عَلَى أَبِي عُبَيْدٍ فِي (**الْمُصَنَّفِ**) إِنَّمَا فِي (**الْمُصَنَّفِ**): الْأَصْمَعِيُّ وَالْفَرَّاءُ: الْجِفَاوَةُ مِثَالُ فعَالَةٍ: الشَّيْءُ الَّذِي يُوضَعُ عَلَيْهِ الْقِدْرُ إِن كَانَ جِلْدًا أَوْ خَصَفًا أَوْ غَيْرَهُ. الْأَحْمَرُ هِيَ الْجِيَاءُ وَالْجَوَآءُ أَيْضًا, ثُمَّ قَالَ: الْأَصْمَعِيُّ: الْجِعَالُ: الْخِرْقَةُ الَّتِي تُنزَلُ بِهَا الْقِدْرُ).[13] فَإِن قُلْتَ: إِنَّمَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجِيَاءُ: جَمْعُ جِفَاوَةٍ وَهِيَ وِعَاءُ الْقِدْرِ وَهَذَا غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيدٍ قُلْنَا: لَيْسَ غَيْرَهُ لِأَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَن يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ الَّذِي تُوضَعُ عَلَيْهِ الْقِدْرُ مِنَ الْجِلْدِ أَوِ الْخَصَفِ[14] يَكُونَ وِعَاءً لِهَا وَتُوضَعُ عَلَيْهِ عِندَ نُزُولِهَا عَنِ النَّارِ وَعَلَى أَنَّ الْجِيَاءَ وَعَاءٌ يَكُونُ فِيهِ الْقِدْرُ يَدُلُّ كَلاَمُ اِبْنِ جِنِّيٍّ وَهِيَ الْجِوَاءَةُ وَالْجِيَاءَةُ وَالْجِوَاةُ وَالْجِيَاةُ. قَالَ: تَرْكُ الْهَمْزَةِ

---

(1) في الأصل: الهوام. وذكر أبو عليّ: الهباء. التكملة 300.

(2) في التّكملة: 300: وقالوا: برِح الخفاءُ, أي صار الخَفِيُّ في براح. وفي ع: بُرِحَ.

(3) اللسان (برح) 2/ - 408 – 409.

(4) قولهم: برح الخفاء مَثَل. والمعنى زال السر فوضح الأمر. الأمثال لأبي عبيد ص 60, الفاخر ص 35, جمهرة الأمثال 37/1, و205/1, الأمثال للهاشمي ص 98, مجمع الأمثال 95/1, المستقصى 7/2 – 8, زهر الأكم 179/1 – 180.

(5) التّكملة 300, وفيه: والقباء, وقد تقبّى الرّجل: لبِس القباء. وفي ع: والقناءُ.

(6) في ع: جمعُ أقنيةٍ.

(7) في س: الحشا.

(8) في ع: ينزل.

(9) الْغَرِيبِ: ساقطة من س.

(10) الغريب المصنّف 228/1. وليس فيه ما قاله ابن الطراوة. وفيه: الأحمر قال: هي الجياء...

(11) في س: القدر, والصّواب ما أثبتنا لقوله: (ليس) و(القدر) مؤنّثة.

(12) في التّكملة 300: (والجباء جمع جفاوة وعاء القدر). وهو تصحيف في الطباعة وصوابه: والجياء.

(13) الغريب المصنّف 228/1. وفيه: ... الذي توضع... من جلد [وفي بعض النسخ: جلدا] أو خصفة... الأحمر قال: هي الجياء والجوآء أيضا والجيآء أيضا. [وفي بعض النسخ: هي الجياء والجوآء أيضا].

(14) في الأصل: أو الخصف وعاء لها. والظّاهر أنّ عبارة (وعاء لها) مقحمة.

لُغَةُ هُذَيْلٍ.

وَ(**الرِّشَاءُ**): الْحَبْلُ [1] مَقِيسٌ, تَقُولُ: (أَرْشِيَةٌ), وَكَذَلِكَ (**الرِّوَاءُ**):[2] (أَرْوِيَةٌ).

وَ(**الْبِلاَءُ**): مَصْدَرُ (بَالَيْتُ)[3] قِيَاسٌ مِثْلُهُ كَ (الْقِرَبِ).[4]

وَذَكَرَ الْأَصْوَاتَ, وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي الْقِيَاسِ,[5]

(**ش**): أَكْثَرُ رَدِّهُ فِي هَذَا الْبَابِ جَهْلٌ بِأَغْرَاضِ الْقَوْمِ لِأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الْمَقِيسَ فِي جُمْلَةِ الْمَسْمُوعِ لَمَّا ذَكَرَ مُشْتَرَكَاتِ اللَّفْظِ فَذِكْرُ مُذَكَّرِهِ فِي جُمْلَتِهَا كَانَ ... وَأَيْضًا فَإِنَّ لَهُمْ فِي ذِكْرِ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ هَذَا النَّوْعِ الْمَسْمُوعِ غَرَضًا وَهُوَ ذِكْرُ مَا يَكْثُرُ تَرْدَادُهُ فِي الْكَائِنَاتِ وَالْمُخَاطَبَاتِ فَلِذَلِكَ سَمَحُوا فِيهِ بِذِكْرِ بَعْضِ الْمَقِيسِ إِذْ غَلَّبُوا غَرَضَ مَا يَكْثُرُ تَرْدَادُهُ فِي الْكَائِنَاتِ وَالْمُخَاطَبَاتِ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ أَكْثَرَ قَصْدِهِمْ وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَاهُ مِنْ هَذَا الْغَرَضِ أَنَّهُ يُوجِدُ لَهُمْ ذِكْرًا شَيْءٌ بِلَفْظِهِ فِي النَّوْعَيْنِ الْمَقِيسِ وَالْمَسْمُوعِ فَقَدْ ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الصَّدَى فِي الْمَقِيسِ وَذَكَرَ لَفْظَهُ وَمَعْنَاهُ فِي الْمَسْمُوعِ وَذَكَرَ أَيْضًا الْمُدَى جَمْعَ مُدْيَةٍ فِي الْمَقِيسِ وَذَكَرَهُ بِعَيْنِهِ فِي الْمَسْمُوعِ وَذَكَرَ أَيْضًا الْقَنَى فِي الْمَقِيسِ وَذَكَرَهُ بِعَيْنِهِ فِي الْمَسْمُوعِ وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الْمَقِيسِ: وَمِمَّا يُعْلِمُ أَنَّهُ مَمْدُودٌ أَن يَكُونَ الْمَصْدَرُ يُرَادُ[6] بِهِ الصَّوْتُ وَيَكُونُ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ وَذَلِكَ[7] نَحْوَ الدُّعَاءِ وَالْقَوْلِ الْفَصْلِ لِمَ قَالَ فِي الْمَسْمُوعِ وَفُعَالٌ[8] يَكْثُرُ فِي الْأَصْوَاتِ نَحْوَ الدُّعَاءِ وَالرُّغَاءِ والثُّغَاءِ[9] وَذَكَرَ فِي الْمَقِيسِ بَعْدُ الْأَصْوَاتِ وَكَذَلِكَ مَا كَانَ عِلاَجًا نَحْوَ النُّزَاءِ لِأَنَّهُ بِمَنزِلَةِ الْقُمَاصِ وَقَالَ فِي الْمَسْمُوعِ: والنُّزَاءُ مِثْلُ الْقُمَاصِ..... عَلَى جَوَازِ هَذَا الْغَرَضِ الَّذِي ذَكَرْنَا لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ عِنْدَهُم مَعَ هَذَا الَّذِي أَوْرَدْنَاهُ عَنْهُمْ وَمِثْلُهُ نَحْوُ الزَّجَّاجِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَتَرَكْنَا الْقَوْلَ فِيمَا بَعْدَ هَذَا لِأَنَّهُ[10] لاَ بَالَ بِمَا[11] وَقَعَ فِيهِ فَتَجَافَيْنَا عَنْهُ.

---

(1) التّكملة 301.

(2) التّكملة 301. وفيه: والرّشاء: الحبل, والرّواء: حبل, ويجمعان أرشيةً وأرويةً.

(3) التّكملة 301. وفيه: والبِلاء: مصدر باليت به مبالاةً وبِلاءً عن أبي زيد.

(4) مِثْلُهُ كَالْقِرَبِ: ساقطة من س.

(5) في التّكملة 302: وفُعالٌ يكثر في الصّوت نحو الدّعاء والرّغاء والثّغاء وهو في أصوات الضّأن والمعز. وقد ذكرها في القياس في قوله قبل هذا (ص 288): وممّا يعلم أنّه ممدود أن يكون المصدر يراد به الصّوت, ويكون مضموم الأوّل, وذلك نحو الدّعاء والعواء, لأنّ نظير ذلك من الصّحيح الصّراخ والنّباح.

(6) في الأصل: مرادا. والتصويب من التكملة 288.

(7) وذلك: مكرّرة في الأصل.

(8) في الأصل: ويقال والتصويب من التكملة 302.

(9) في الأصل: نحو الدعاء والثغاء والرغاء. والتصويب من التكملة 302.

(10) في س: بعد هذه إلا أنه.

(11) في س: لما.

فَصْـلٌ[1]

ثُمَّ فَرَّعَ الْقَوْلَ[2] فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ,[3] فَنَظَرَ وَأَمْعَنَ, وَأَكْثَرَ وَأَحْسَنَ,[4] وَذَهَبَ فِيهِ كُلَّ مَذْهَبٍ, وَبَلَغَ مِنْهُ إِلَى أَبْعَدَ مَطْلَبٍ, بَيْنَ تَصْنِيفٍ مُحْكَمٍ,[5] وتَأْلِيفٍ مَتَرَاصِفٍ[6] مُتْقَنٍ, مُسْتَظْهِرًا بِالشَّاهِدِ مِنَ كَلاَمِ الْعَرَبِ, مُرْسَلاً بِمَا شَاءَ[7] مِنْ عِنَانِ الْأَدَبِ, إِلاَّ نُبَذًا يَسِيرَةً مِن بَابِ السَّهْوِ وَالنِّسْيَانِ, وَالنِّسْيَانِ, مُغْتَفَرَةً[8] فِي جَنبِ الْإِصَابَةِ وَالْإِحْسَانِ, تَمُرُّ فِي الْكِتَابِ, عَلَى تَوَالِي الْأَبْوَابِ, غَيْرَ مُخِلَّةٍ بِمَا[9] بِمَا[9] لَهُ فِي ذَلِكَ مِنَ الصَّوَابِ, وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعُ.

فَمِنْهَا حِكَايَتُهُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿**وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا**﴾ [الْبَقَرَة: 83] بِإِمَالَةِ الْأَلِفِ,[10] أَيْ: مِن ذَلِكَ, وَأَنكَرَهُ[11] وَمَنَعَ[12] مِنَ الْقِرَاءَةِ بِهِ,[13] وَإِذَا صَحَّ مَا حَكَاهُ فَقَدْ جَاءَ مِثْلُهُ,

---

(1) فَصْلٌ: ساقطة من س.

(2) في ع: فصل فيه فرعٌ للقول.

(3) في التكملة 306: باب المذكّر والمؤنّث.

(4) في س: فأحسن.

(5) في ع: يُحكم.

(6) في ع: مُتواضب.

(7) في س: ماشيا.

(8) في ع: مفتقرة.

(9) في ع: لا.

(10) [روى] الأخفش عن بعضهم (**وقولوا للناس حسنى**) بالإمالة مثل (حبلى). مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع ص 7. وفيه: [قرأ]: (**نزد له فيها حسنى**) مثله في الإمالة عبد الوارث عن أبي عمرو. وانظر الخصائص 3014/3.

(11) في ع: وانظرَهُ.

(12) وَمَنَعَ: ساقطة من ع.

(13) التكملة 320, ونصّه: وأمّا ما حُكِيَ من أنّ بعضهم قال: (وقولوا للنّاس حسنى) فشاذّ عن الاستعمال والقياس, وما كان كذلك لم ينبع أن يؤخذ به, إلاّ أن يكون جعل (حسنى) مصدرا كالرُّجعى والبُشرى.

ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ[1] إِمَالَةِ الْأَلِفِ: (رَأَيْتُ زَيْدًا) بِإِمَالَةِ أَلِفِ[2] النَّصْبِ, لِمَجَاوَرَةِ الْيَاءِ,[3] وَلَمْ يُمِل (يُمِل (رَأَيْتُ عَيْنًا[4]) لِمَا فِي النُّونِ مِن مُخَالَطَةِ حُرُوفِ الْفَمِ وَبَعْضِ حُرُوفِ الْحَلْقِ, فَصَارَ ذَلِكَ نَحْوًا مِنَ اللِّينِ.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ فِي **اللَّوْمَى**[5] بِالْقَصْرِ[6], وَاحْتِجَاجُهُ بِرِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ:[7]

أَمَـــا تَنفَـــكُّ تَرْكَبُنِـــي بِلَـــوْمَى[8] لَهِجْـــتَ بِهَـــا[9] كَمَـــا لَهَـــجَ الْفِصَـــالُ

وَالصَّوَابُ الْمَدُّ,[10] وَلَكِنَّهُ[11] قَصَرَهُ فِي الشِّعْرِ ضَرُورَةً.

قَالَتْ:[12]

أَلَـــمْ تَـــرَ قَـــوْمِي يَـــا نُعَـــيْمُ[13] كَأَنَّمَـــا يَفِيئُـــونَ بِاللَّوْمَـــاءِ فِيـــكَ الْغَنَائِمَـــا

وَمِنْهَا[14] قَوْلُهُ فِي بَيْتِ ذِي الرُّمَّةِ:[1]

---

(1) بَابِ: ساقطة من س.

(2) في س: بإمالة الألف ألف. والظاهرة أنّ كلمة (الألف) مقحمة هنا.

(3) الكتاب 122/4, باب ما تمال فيه الألفاتُ, ونصّه: وقالوا رأيت زيدا فأمالوا كما فعلوا ذلك بغيلان والإمالة في زيد أضعف لأنه يدخله الرفع ولا يقولون رأيت عبداً فيميلوا لأنه ليست فيه ياء كما أنك لا تميل ألف كسلان لأنه ليست فيه ياء.

(4) في س: عبْدا. وهو تحريف ويدلّك على ذلك قوله بعد هذا: (لما في النّون).

(5) في ع: اللومي.

(6) التّكملة 327. ونصّه: واللّومى يريد به اللّوم, وأنشد أبو زيد... وفي س: القصر.

(7) البيت من الوافر لأبي الغُول الطهوي في النوادر 498, وإيضاح شواهد الإيضاح 540/1. وفيهما: الفصيل. وفي المخصص 61/5 عن التكملة: الفصال.

(8) في ع: بلوما.

(9) بِهَا: ساقطة من س, وفي ع: به, والتّصويب من التّكملة 227.

(10) في س: المدى.

(11) في س: ولاكن.

(12) في ع: قال الشاعر. والبيت من الكامل لزينب بنت فروة المرية في ابن عمّها المغيرة. أمالي القالي 87/2 ورواية صدره:
ألم تر أهلي يا مغير كأنّما.

(13) في ع: نَعِيمُ. ثمّ صحّحت في الحاشية.

(14) في س: ومنه.

وَدَوِيِّـــةٍ مِثْـــلِ السَّـــمَاءِ اِعْتَسَـــفْتُهَا وَقَـــدْ صَـــبَغَ اللَّيْـــلُ الـــدُّجَى بِسَـــوَادِ

قَالَ: (**يُرِيدُ الْمَلاَسَةَ**[2]).[3] وَلَيْسَ كَذَلِكَ, إِنَّمَا يُرِيدُ السَّعَةَ وَالطُّولَ, وَيُقَالُ لِلسَّمَاءِ: (الْجَرْبَاءُ), وَ(يَرْقَعُ), وَ(الرَّقِيعُ),[4] لِأَنَّهَا رُقِعَتْ[5] بِالنُّجُومِ,[6] وَهَذَا غَيْرُ الْمَلاَسَةِ.[7]

(**ش**): كَأَنَّهُ اِسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى أَنَّهُ يُرِيدُ الْمَلاَسَةَ وَلاَ دَلِيلَ فِي هَذَا لِأَنَّهُ لاَ يَمْتَنِعُ أَن تُوصَفَ السَّمَاءُ بِالْمَلاَسَةِ مَعَ وَصْفِهَا بِالرَّقِيعِ وَالْجَرْبَاءِ لِأَنَّهَا مَلْسَاءُ مِن وَجْهٍ وَرَقِيعٌ[8] مِن وَجْهٍ آخَرَ.

وَقَالَ: ((**الْفَيْفَاءُ**)[9] **لاَ تَكُونُ**[10] **الْهَمْزَةُ فِيهِ إِلاَّ لِلتَّأْنِيثِ**).[11] وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنزِلَةِ (الْغَوْغَاءِ), فَيُلْحَقُ[12] بِـ (حَرْجَاءَ),[13] وَلاَ يَكُونُ[14] لِلتَّأْنِيثِ.

(**ش**): عَجَبًا لِهَذَا الرَّجُلِ كَيْفَ يَقُولُ إِنَّ الْفَيْفَاءَ بِمَنزِلَةِ الْغَوْغَاءِ فَيُلْحَقُ بِحَرْجَاءَ وَقَد تَبَيَّنَ مِن قَوْلِهِمْ: الْفَيْفَاءُ زِيَادَةُ الْهَمْزَةِ وَقَدْ بَيَّنَهُ أَبُو عَلِيٍّ بِقَوْلِهِ: إِلاَّ أَن يَجْعَلَهُ مِن بَابِ الْفَيْفَاءِ

لَقَـــدْ أَسْـــمَعْتَ لَـــوْ نَادَيْـــتَ حَيًّـــا وَلَكِـــن لاَ حَيَـــاةَ لِمَـــن تُنَـــادِي[1]

---

(1) البيت من الطويل لذي الرّمة في ديوانه 685/2. وروايته: وقد صبغ الليل الحصى... وفيه: (الدوية): المستوي من الأرض منسوبة إلى الدوّ لأنّها جرداء. (اعتسفتها): قطعتها على غير طريق.

(2) في ع: الملامسة.

(3) التّكملة 338. وفيه: فهذا يريد به الملاسة.

(4) في ع: ويَرفع والرفيع.

(5) في ع: رُفِعَتْ.

(6) انظر اللسان (رقع) 132/8.

(7) في ع: الملامسة.

(8) في الأصل: ورفيع.

(9) في ع: القيقاء.

(10) في ع: لا يكون.

(11) التّكملة 352. وفيه: فأمّا (الفيفاء) فلا تكون الْهَمْزَةُ فِيهِ إِلاَّ لِلتَّأْنِيثِ ... ولا يجوز أن تكون ك (غوغاء) فيمن صرف ...

(12) في ع: فلحق.

(13) في س: بجرجاء.

(14) في ع: ويكون.

وَمِنْهُ: (**يَهُودُ**) وَ(**مَجُوسُ**) **يَجْرِيَانِ مَجْرَى الْقَبِيلَتَيْنِ.**[2] وَالصَّوَابُ: (الْأُمَّتَيْنِ).

قَالَ بَعْدَ (**عَلاَّمَةٍ**) وَ(**نَسَّابَةٍ**): (**وَلاَ يَجُوزُ لِهَذِهِ الْهَاءِ أَن تَدْخُلَ فِي وَصْفٍ مِنْ أَوْصَافِ اللَّهِ تَعَالَى**[3] **وَإِن كَانَ الْمُرَادُ الْمُبَالَغَةُ**).[4] وَهَذَا تَقْصِيرٌ, أَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى مَحْصُورَةٌ مَوْقُوفَةٌ, لاَ يَجُوزُ[5] لِأَحَدٍ تَغْيِيرُهَا, وَلاَ الزِّيَادَةُ فِيهَا, وَلاَ النُّقْصَانُ مِنْهَا.

وَمِنْهُ[6] حَمْلُ[7] (**الْمَهَالِبَةِ**) **وَ**(**الْمَنَاذِرَةِ**) فِي إِثْبَاتِ الْهَاءِ عَلَى (**الْأَشْعَرِينَ**) فِي حَذْفِ الْيَاءِ.[8] وَحَذْفُ الْهَاءِ مِنَ[9] (الْمَهَالِبَةِ) وَنَحْوِهِ[10] غَيْرُ مُمْتَنِعٍ, وَحَذْفُ الْيَاءِ فِي نَحْوِ (الْأَشْعَرِينَ) مَسْمُوعٌ لاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ فِي اِجْتِمَاعِ النَّسَبِ وَالْعُجْمَةِ قَوْلاً مَرْغُوبًا عَنْهُ, وَرَدَّ قَوْلَ سِيبَوَيْهِ وَغَيْرِهِ,[11] بِكَلاَمٍ تَقِفُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ[12] إِن شَاءَ اللَّهُ – عَزَّ وَجَلَّ –[1].

---

(1) البيت من الوافر لفضَالة بن شريك في الحماسة البصرية, لأبي الحسن صدر الدين علي بن أبي الفرج البصري, تح مختار الدين أحمد, عالم الكتب, بيروت – لبنان, ط3, 1403 هـ - 1983 م, 300/2 – 301, ونسب لعمرو بن معد يكرب وعبد الرحمن بن الحكم وبشار بن برد ودريد بن الصمة وكثير عزة ومهيار الديلمي. ونسب لغيرهم من كثرة تمثلت الشعراء به. وهو جار مجرى الأمثال.

(2) التّكملة 370 – 371. ونصّه: وعلى هذا قولهم: المجوس واليهود, إنّما عرّف على حدّ يهوديّ ويهود ومجوسيّ ومجوس فجمع على قياس شعيرة وشعير, ولولا ذلك لم يسغ دخول الألف واللاّم عليهما لأنّهما معرفتان مؤنّثتان فجرتا في كلامهم مجرى القبيلتين, ولم تجعلا كالحيَّيْنِ.

(3) في ع: عز وجل, ثمّ صحّحت في الحاشية.

(4) التّكملة 376. وفيه: هذا باب ما دخلته التاء من صفات المذكر للمبالغة في الوصف لا للفرق بين المذر والمؤنث. وذلك قولهم: رجل علاّمة ونسابة وسقّالة وراوية. ولا يجوز لهذه **التّاء** ...

(5) في س: ولا يجوز, والأصوب طرح الواو لأنّ قوله: (لاَ يَجُوزُ لِأَحَدٍ تَغْيِيرُهَا, وَلاَ الزِّيَادَةُ فِيهَا, وَلاَ النُّقْصَانُ مِنْهَا) تفسير لقوله: (محصورة موقوفة), فامتنع العطف عليه.

(6) في س: ومنها.

(7) في ع: جَبل.

(8) التّكملة 377. ونصّه: وذلك قولهم: المهالبة والمناذرة والأشاعثة, فجاء جمعه المكسّر على حدّ ما جاء المصحّح, وذلك أنّهم كانوا يقولون: الأشعرون, فيجمعون بحذف الياء كأنّه جمع أشعرَ لا أشعريّ ...

(9) في س: في.

(10) في س: وغيْرِهَا.

(11) وَغَيْرِهِ: ساقطة من ع.

(12) التّكملة 378 – 379. ونصّه: وإنّما اجتمع النسبة والعجمة في لحاق الهاء لهما في أشاعثة وموازجة لاتّفاقهما في النّقل من حال إلى حال لم يكونا عليها. فالنّسب قد صار الاسم فيه وصفا بعد أن لم يكن كذلك, والعجميّ بالنّقل صار معربا بعد أن لم يكن

وَقَالَ فِي بَيْتِ الْأَعْشَى:[2]

أَرَى رَجُـــلاً مِـــنْهُمْ أَسِـــيفًا كَأَنَّمَـــا يَضُـــمُّ إِلَـــى كَشْـــحَيْهِ كَفًّـــا مُخَضَّـــبًا:

(وَإِن شِئْتَ جَعَلْتَ (**مُخَضَّبًا**) حَالاً مِنَ الْهَاءِ مِن (**كَشْحَيْهِ**)).[3] وَلاَ يَجُوزُ الْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ, وَأَمَّا: ﴿**قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا**﴾ [يُونُس: 27][4] فَنَعْتٌ **لِلْقِطْعِ**,[5] وَلَوْ[6] كَانَ أَيْضًا حَالاً مِنَ الْهَاءِ فَسَدَ[7] الْمَعْنَى, وَصَارَ كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحَيْهِ مُخَضَّبًا كَفًّا.

(**ش**): إِذَا كَانَ الْمَعْنَى فِي (مُخَضَّبًا): مُخَضَّبَ الْكَفِّ لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى فَاسِدًا.

وَقَالَ: ((**الْعَرَبُ**) **مُؤَنَّثَةٌ لِقَوْلِهِمْ:** (**الْعَارِبَةُ**)).[8] وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ[9] فِي مَعْنَى الْجَمْعِ كَمَا تَقُولُ: (ذَهَبَتِ[10] الرِّجَالُ), وَنَحْوُهُ:[11] ﴿**قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ**﴾ [آل عِمْرَانَ: 42 و45][12]

(**ش**): لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقِيلَ: (الْعَرَبُ الْعَارِبُ) أَوِ (الْأَعْرَبُ) وَلَمْ يُقَلْ قَطُّ إِلاَّ: (الْعَارِبَةُ) وَ(الْعَرْبَاءُ) مُجْرَى عَلَى التَّأْنِيثِ فَكَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ.

وَاسْتَظْهَرَ عَلَى الْأَصْمَعِيِّ فِي[1] إِنكَارِهِ (لِلْمَوْتِ كَأْسٌ),[2] وَقَالَ: الصَّوَابُ: الْمَوْتُ كَأْسٌ[3] ,

---

كذلك. وليس لاتّفاق العجمة والتّأنيث في المنع من الصّرف, ألا ترى أنّ العجمة في أسماء الأجناس لا تَمنع الصّرف. وهذه الأعجميّة الداخلة في هذا الباب أسماء أجناس.

(1) عَزَّ وَجَلَّ: زيادة من ع.

(2) البيت من الطويل في ديوانه ص 115. وروايته: منكم.

(3) التّكملة 384. ونصّه: فإذا استقام ذلك أَمْكَنَ أن يُجعل قوله: (مخضبا) صفة لرجل المنكور, وإن شئت جعلته حالا من الضّمير المرفوع في (يضمّ) أو المجرور في قوله: (إلى كشحيه) لأنّهما في المعنى لرجل المنكور.

(4) قرأ ابن كثير والكسائيّ: ﴿**قِطْعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ**﴾ بإسكان الطّاء وقرأ الباقون: ﴿**قِطَعًا**﴾ بفتحها. التيسير ص 121.

(5) في س: القطع.

(6) في س: وإن.

(7) في ع: فهو.

(8) التّكملة 386. وفيه: والعرب مؤنّثة وقالوا: العرب العاربة, ولم يلحق تحقيرَها التّاءُ.

(9) في ع: لأنّهم.

(10) في ع: ذَهَبَ.

(11) في س: ونحو.

(12) في ع: وقالت.

بِإِنشَادِ سِيبَوَيْهِ:[4]

مَـــا أُرَجِّـــي بِـــالْعَيْشِ بَعْـــدَ نَـــدَامَى قَـــدْ أَرَاهُـــمْ سُـــقُوا بِكَـــأْسِ حَـــلاَّقِ)[5]

وَلِلْبَاءِ هُنَا مَعْنًى لاَ يَكُونُ لِلاَّمِ.

(**ش**): هَذَا جَهْلٌ مُفْرِطٌ مَوْضِعِ الشَّاهِدِ هُوَ فِي إِضَافَةِ الْكَأْسِ إِلَى حَلاَّقٍ وَهُوَ اِسْمٌ لِلْمَنِيَّةِ فَلاَ فَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ: الْمَنِيَّةُ, وَلاَ بَيْنَ إِضَافَةِ الْكَأْسِ إِلَى الْمَنِيَّةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَبَيْنَ إِضَافَتِهَا إِلَيْهَا ..... كَأْس بِمَعْنًى وَاحِدٍ.

وَحَكَى عَمَّن زَعَمَ أَنَّ الطَّبَقَ لاَ يُسَمَّى (مِهْدًى)[6] حَتَّى يَكُونَ فِيهِ[7] مَا يُهْدَى,[8] وَهَذَا بَاطِلٌ, إِنَّمَا هُوَ مِثْلُ (مِفْتَحٍ)[9] وَ(مِبْضَعٍ) وَ(مِعْوَلٍ)[10] وَنَحْوِهِ مِمَّا يُعْتَمَلُ[11] بِهِ, يَلْزَمُهُ هَذَا الاِسْمُ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ.

(**ش**): اللُّغَةُ لاَ تُوجَدُ فِيهَا شَاءَ إِنَّمَا تُوجَدُ نَقْلاً فَيَنْبَغِي أَن يُوقَفَ فِيهَا عِندَ مَا نَقَلُوهُ وَلاَ يُلْتَفَتَ لِلْقِيَاسِ إِذَا عَارَضَهُ.

---

(1) في ع: من.

(2) في ع: كاسِرُ.

(3) في ع: كاسِرٌ.

(4) البيت من الخفيف لمهلهل بن ربيعة في الكتاب 274/3. وفي وشرح أبيات سيبويه 220/2 والحماسة البصريّة 247/1 لعديّ بن ربيعة يرثي أخاه مهلهلا. ويروى: كلّهم قد سقوا. وقوله: سقوا بكأس حلاق مَثَل. يعني أنّهم استُؤْصِلوا بالموت وحلاق: اسم للمنية لأنّه يَستأصِلُ الأحياء كما يستأصل الحَلْقُ الشعرَ. مجمع الأمثال 342/1.

(5) التّكملة 387 – 388. ونصّه: والكأس مؤنّثة ... وأنشد الأصمعيّ:

من لم يمُت عَبْطَةً يمُتْ هرما الموتُ كأسٌ والمرءُ ذائقُها

وقال: لا يقال: للموت كأس. فهذا الّذي أنكره غيرُ مُنكَر, لأنّ سيبويه قد أنشد ... فحلاّق: اسم المنيّة, أضاف الكأس إليها, ولا فرق بين إضافتها إليها وإلى الموت ...

(6) في ع: مهدا.

(7) فِيهِ: ساقطة من ع.

(8) التّكملة 389. ونصّه: وحكى السّكّريّ عن ابن حبيب عن ابن الأعرابيّ قال:... ولا يسمّى الطّبق مِهْدًى إلاّ وفيه ما يهدى...

(9) في ع: مفتاح.

(10) في ع: ومعون.

(11) في س: يعْتل.

وَقَالَ: (**الضَّبُعُ مُؤَنَّثَةٌ**), وَأَنشَدَ:[1]

يَـــا ضَـــبُعًا أَكَلَـــتْ آيَـــارَ أَحْمِـــرَةٍ فَفِـي[2] الْبُطُـونِ وَقَـدْ رَاحَـتْ قَرَاقِيـرُ[3]

وَإِنَّمَا أَنشَدَهُ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ الْجَمْعِ الْمُكَسَّرِ: (**يَا أَضْبُعًا**),[4] عَلَى (أَفْعُلٍ) نَحْوَ[5](أَزْنُدٌ).[6]

الرِّوَايَةُ فِي الْبَيْتِ:[7]

..... **كَحْلٌ بُيُوتُهُم**[8]

مَصْرُوفَةٌ فِي كِتَابِ (**الْأَلْفَاظِ**)[9] لِيَعْقُوبَ.[10]

الْقَوْلُ فِي[11] (**الْوَحَشِ**)[12] كَالْقَوْلِ فِي (الْعَرَبِ).

---

(1) في ع: وأنشدنا. والظاهر أنّ التصاق الدال من (أنشد) بالياء من (يا ضبعا) هو سبب التحريف.

(2) في ع: هي.

(3) التّكملة 390. ونصّه: (الضّبع للمؤنّث, والذّكر ضِبْعَانٌ, وأنشد أبو زيد ...). وفي ع: قوارير. والبيت لجرير الضّبّي في اللسان (أير) 36/4. وفيه: يا أضبعا.

(4) الكتاب 589/3. ولم ينسبه.

(5) في ع: نحو قوله, والظّاهر أنّ كلمة (قوله) مقحمة هنا لأنّ (أزند) ليس شاهدا ولكنّه مثال.

(6) في س: أزيد وفي ع: أريد.

(7) هذا جزء من صدر بيت من البسيط تمامه: قَوْمٌ إذا صَرَّحَتْ كَحْلٌ بُيُوتَهُمُ مَأوَى الضَّريك وَمَأوَى كُلِّ قُرْضُوبِ

لسلامة بن جندل في ديوانه, صنعة محمد بن الحسن الأحول, تح فخر الدين قباوة, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط2, 1407هـ - 1987, ص 115.

(8) التّكملة 392. وفيه: قولهم: كَحْلُ غير مصروف.

(9) كتاب الألفاظ, ابن السكيت, تح فخر الدين قباوة, مكتبة لبنان ناشرون, بيروت – لبنان, ط1, 1998 م, ص 22 و158.

(10) في ع: ليعقوب بن السكيت. والظاهر أنّ (بن السكيت) زيادة من الناسخ وهكذا وردت في كل المواضع.

(11) في ع: من.

(12) التّكملة 392. ونصه: الوَحَش مؤنّثة. وبعده (ص 393): الوحْش مؤنثة.

(**كَبْكَبُ**): اِسْمُ جَبَلٍ,[1] لَمْ يُصْرَفْ لِأَنَّهُ اِسْمُ مَكَانٍ, لاَ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ.

(**ش**): الصَّرْفُ وَعَدَمُ الصَّرْفِ فِي كَبْكَبٍ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى النَّقْلِ وَقَدْ نَقَلَهُ النُّحَاةُ عَلَى أَنَّهُ اِسْمٌ مُؤَنَّثٌ فَإِلَى قَوْلِهِمْ يُرجَعُ, فَإِن سُمِعَ مَصْرُوفٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: **قَاطِعٌ نَجْدَ كَبْكَبِ**[2] فَإِنَّمَا ذَلِكَ صَرْفُ مَا لاَ يَنصَرِفُ.

(**أَرْوَى**):[3] اِسْمٌ لِلْجَمْعِ مِثْلُ (الْكَمْأَةِ), يُصَغَّرُ[4] كَمَا تُصَغَّرُ (الْكَمْأَةُ), وَأَمَّا[5] جَمْعُ (أَرْوِيَّةٍ) فَ (أَرَاوِي).

(**ش**): لاَ أَدْرِي مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْوَاحِدُ هُنَا إِذْ لاَ يَفْهَمُ مِن التَّكْسِيرِ فِي أَحَدِهِمَا إِلاَّ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ فِي الْآخَرِ وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ مَا ذَكَرَهُ لَوْ فُهِمَ مِنْهُ فِي أَحَدِهِمَا مَعْنًى لاَ يُفْهَمُ مِنْهُ فِي الْآخَرِ.

لَيْسَ اِحْتِجَاجُهُ عَلَى[6] (الطَّاغُوتِ) فِي أَنَّهُ مَصْدَرٌ بِـ (الْمَلَكُوتِ)[7] صَوَابًا, لِأَنَّ (الْمَلَكُوتَ) اِسْمٌ, يُقَالُ: (مَلَكُوتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ),[8] وَقَالَ سِيبَوَيْهِ فِي جَمْعِهِ: (مَلاَكِيتُ[9]).[10]

---

(1) التّكملة 398. ونصه: (كَبْكَبُ: اسم جبل مؤنّث, ولذلك ترك الأعشى صرفه في قوله ...).

(2) هذا جزء من عجز بيت من الطويل تمامه: فَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَارِعٌ بَطْنَ نَخْلَةٍ وآخَرُ مِنْهُمْ قَاطِعٌ نَجْدَ كَبْكَبِ لامرئ القيس في ديوانه ص 43.

(3) التّكملة 399. ونصّه: الأروى مؤنثة وهي جمع أرويّة. قال أبو الحسن: أروى تنون. قال أبو علي إذا نوّنت كانت كـ (أفعى) في التأنيث وأنه اسم غير وصف, قال أبو الحسن: لا أعلم إلا أني سمعتها تصغّر: أُرَيّا, فإن صحّ هذا الذي حكاه فهي (فَعلى).

(4) في ع: تصغر.

(5) في س: فأمّا.

(6) في ع: عبد.

(7) التّكملة 406. ونصّه: قال محمّد بن يزيد: الأصوب عندي أنّه جمع, وليس الأمر عندنا على ما قال, وذاك أنّ الطّاغوت مصدر كالرّغبوت والرّهبوت والملكوت.

(8) في التّنزيل: ﴿**وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ** ٧٥﴾ [الْأَنْعَام: 75].

(9) الكتاب 443/3. ونصّه: ومثل ذلك عفريتٌ وملكوتٌ, تقول: عفاريت, ومليكيتٌ, لأنّك تقول: ملاكيت.

(10) واعترض ابن الطّراوة على أبي عليٍّ في باب التّذكر والتّأنيث على غير هذا في كتاب (المقدّمات). نقل عنه السّيوطيّ في الأشباه والنّظائر 5/6 – 6 ما نصّه: وأظرف ما رأيت من هذا الجهل قالوا (و) الجامعة شيء نصَّهُ الفسويُّ في (الإيضاح), فإنّه بسط القول في التّأنيث والتّذكير فكان فيما ذكر أنّ التّاء تحذف مع المؤنّث من غير الحيوان, وعدّد منه ضروبا قال: " وجمع الشّمس والقمر ", فأدخله في باب ما يحذف منه التاء والأصل استعمالها, ولم يفطن لما هو بسبيله من الواو الجامعة, وأنّ التّاء لا تجوز هنا البتّة. وإنّما أخبرتك بهذا لتعلم أنّ الأصول الّتي أغفلت من أوكد الواجبات إحكامُها, والأخذ بما يتوهّم فيه نقضُها وإبرامُها.

ونصُّ أبي عليّ في التّكملة 353 – 354: (**فإذا كان التّأنيث حقيقيّا لزمت فعله هذه العلامة ولم تحذف, وذلك نحو: قامت المرأة, وسارت النّاقة. وإذا كان غير حقيقيّ جاز أن تثبت وجاز أن تحذف. فممّا جاز فيه الأمران قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّيۡحَةُ﴾, وفي الأخرى: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ ... وممّا حذفت فيه العلامة قوله: وجمع الشّمس والقمر** ").

(**ش**): لَيْسَ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ الْمَلَكُوتَ اِسْمٌ مَا يَقْتَضِي [أَنَّهُ لَيسَ مَصْدَرًا][1] لِأَنَّ الاِسْمَ قَدْ يَكُونُ اِسْمًا لِمَعْنَى الْمَصْدَرِ وَكَذَلِكَ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: [(مَلَكُوتُ][2] السَّمَاوَاتِ) بِمَعْنَى: مُلْكُ [السَّمَاوَاتِ].[3]

بَابُ الْجَمْعِ الْمُكَسَّرِ

زَعَمَ أَنَّهُ **مُشَبَّهٌ بِكَسْرِ الْآنِيَةِ**,[4] وَلَوْ قَالَ: (بِكَسْرِ[5] الْإِنَاءِ)كَانَ أَصْوَبَ فِيمَا قَصَدَ إِلَيْهِ, وَكَسْرُهُ غَايَةُ الْعَبَثِ فِي إِفْسَادِهِ, وَإِبْطَالِ الْحِكْمَةِ الْقَائِمَةِ فِيهِ بِائْتِلَافِهِ, وَإِنَّمَا هُوَ بَسْطُهَا وَتَسْوِيَتُهَا لِقَبُولِ الْمَعَانِي الْمُوَجَّهَةِ[6] إِلَيْهَا, مِن جَمْعٍ وَتَحْقِيرٍ, وَتَقْلِيلٍ وَتَكْثِيرٍ, بِالزِّيَادَةِ فِيهَا, وَالنَّقْصِ[7] مِنْهَا, وَمَوَاقِعِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ بِهَا, مَأْخُوذٌ مِن كَسْرِ الْبَيْتِ. وَالْبَيْتُ الْكَسِيرُ:[8] الْوَاسِعُ,

وَمِنْهُ قَوْلُهُ:[9]

وَإِذَا الرِّيَـــــــاحُ تَنَاوَحَـــــــتْ بِجَوَانِـــــبِ الْبَيْـــــتِ الْكَسِـــــيرِ

وَمِنْهُ تَكْسِيرُ الْأَرَضِينَ[10] وَمَسْحُهَا, أَي بَسْطُهَا وَتَسْوِيَتُهَا لِقَبُولِ التَّثْلِيثِ وَالتَّرْبِيعِ وَالتَّقْوِيسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْكَالِ.[11] وَالْمَسْحَاءُ: الْأَرْضُ الْمُسْتَوِيَةُ, بِمَعْنَى قَوْلِهِمْ: (كُسِّرَ[12] فَاعِلٍ عَلَى فَوَاعِلٍ), أَيْ

---

(1) ما بين معكوفين مطموس في الأصل.

(2) ما بين معكوفين مطموس في الأصل.

(3) ما بين معكوفين مطموس في الأصل.

(4) التّكملة 408. ونصّه: باب جمع التّكسير هذا الضّرب من الجمع سمّي جمعا مكسّرا على التّشبيه بتكسير الآنية ونحوها لأنّ تكسيرها إنّما هو إزالة التئام الأجزاء الّتي كان لها قبل, فلمّا أزيل النّظم, وفُكّ النّضد في هذا الجمع أيضا عمّا كان عليه واحدُه سمّوه تكسيره.

(5) بِكَسْرِ: ساقطة من ع.

(6) في س: الموجبَة.

(7) في ع: النقصُ وفي س: النّقصان.

(8) في س: من كسر البيت والكسِير.

(9) البيت من الكامل للمنخّل اليشكري في الأصمعيات (اختيار الأصمعي), تح أحمد محمّد شاكر وعبد السلام محمّد هارون, دار المعارف, (ديوان العرب مجموعات من عيون الشعر 2), القاهرة – مصر, ط3, 1375 هـ - 1955 م, ص 59. وفيه:
... تكمّشت... بجوانب البيت الكبير. ورح الحماسة للتبريزي ص 204.

(10) في س: الأرض.

(11) مِنَ الْأَشْكَالِ: ساقطة من س.

(12) في س: كسير.

بُسِطَ حُرُوفُهَا[1] الْأَصْلِيَّةُ وَغَيْرُهَا مِنَ اللَّوَاحِقِ حَتَّى لاَ يَكُونَ لَهَا مَعْنَى حَاصِلٌ الْبَتَّةَ, ثُمَّ يُدْرِكُهَا التَّغْيِيرُ فَيَقُومُ بِهَا مَعْنًى[2] غَيْرُ الْمَعْنَى الَّذِي كَانَ لَهَا قَبْلَ الْبَسْطِ وَالتَّسْوِيَةِ وَهِيَ عَلَى نِظَامِهَا غَيْرَ مُنْحَلَّةِ الرِّبَاطِ, وَلاَ مُنقَطِعَةَ النِّيَاطِ, وَكَذَلِكَ الثَّوْبُ الْأَحْمَرُ لاَ يَكُونُ أَسْوَدَ وَلاَ غَيْرَهُ مِنَ الْأَلْوَانِ حَتَّى يُبْسَطَ[3] جَوْهَرُهُ إِلَى إِلَى الْهَوَائِيَّةِ, وَيُعَرَّى مِنَ الْحُمْرَةِ حَتَّى لاَ يَكُونَ لَهُ لَوْنٌ الْبَتَّةَ, ثُمَّ يَلْحَقُهُ التَّغْيِيرُ فَيَقُومُ لَهُ لَوْنٌ غَيْرُ لَوْنِهِ الْكَائِنِ فِيهِ قَبْلَ بَسْطِ جَوْهَرِهِ وَهُوَ بِحَالِهِ مِنَ التَّأْلِيفِ, وَمِثْلُهُ الْحُلْوُ لاَ يَكُونُ مُرًّا حَتَّى يُبْسَطَ[4] جِسْمُهُ إِلَى إِلَى الْمَائِيَّةِ, وَيُعَرَّى مِنَ الْحَلاَوَةِ فَلاَ يَكُونُ لَهُ طَعْمٌ الْبَتَّةَ, ثُمَّ يَلْحَقُهُ التَّغْيِيرُ فَيَقُومُ لَهُ[5] طَعْمٌ غَيْرُ طَعْمِهِ الَّذِي كَانَ لَهُ قَبْلَ بَسْطِهِ وَتَعْرِيَتِهِ وَهُوَ بِسَبِيلِهِ,[6] وَهَذَا الْبَسْطُ كُلُّهُ وَالتَّعْرِيَةُ إِنَّمَا هِيَ قَائِمَةٌ فِي الذِّهْنِ, غَيْرُ غَيْرُ وَاقِعَةٍ تَحْتَ الْحِسِّ, بِمَنزِلَةِ قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ رَجُلاً مُعَرًّى مِنَ الشَّيْءِ وَضِدِّهِ), فَهَذَا وَاضِحٌ[7] فِي تَكْسِيرِ الْكَلِمَةِ إِن شَاءَ اللَّهُ,[8] وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مِن كُسُورِ الْحِسَابِ.[1]

---

(1) في س: أبسط حروفه.

(2) حَاصِلٌ الْبَتَّةَ ... فَيَقُومُ بِهَا مَعْنًى ساقطة من س بسبب انتقال النّظر.

(3) في س: ينبَسط.

(4) في س: ينبسط.

(5) في س: به.

(6) وَتَعْرِيَتِهِ وَهُوَ بِسَبِيلِهِ: ساقطة من س.

(7) في س: واضح له, وكلمة (له) مقحمة هنا.

(8) قال أبو حيّان: (وذهب الأستاذ أبو الحسين بن الطّراوة إلى الرّدّ على النّحويّين في زعمهم أنّه إنّما سمّي تكسيرا تشبيها بكسر الإناء بأنّه لو كان كما زعموا لما قيل فيه تكسير, لأنّ ذلك مصدر كسّر, وفعّل للتّكثير, وهذا التّغيير الّذي يكون في هذا الجمع قد يكون قليلا, كقولهم: فرس وَرْدٌ وخيل وُرْدٌ, ولا يطلق على هذا هذا البناء الّذي يراد به المبالغة, ولذلك لا تقول: ذبّحتُ الكبش, وتقول ذبّحت الغنم, لأنّ في هذا فعلا كثيرا, فلا يصحّ في وُرْد أن يقال: إنّه جمع تكسير, بل لو أرادوا هذا المعنى لقالوا: جمع كَسْرٍ حتّى يعمّ التّغييرُ القليلَ والكثيرَ. قال ابن الطّراوة: وإنّما اشتقاق التّكسير في الجمع من قولهم: بيت كسير, أي: واسع كأنّه لسعته ذو كسور, وكسور: جمع كِسْر, وهو الجانب, كقوله:

وَإِذَا الرِّيَـــــــــــاحُ تَنَاوَحَـــــــــــتْ بِجَوَانِـــــــــبِ الْبَيْـــــــــتِ الْكَسِـــــــــيرْ

قال: وذلك أنّ بنية المفرد لما فكّت اتّسعت لقبول أبنية كثيرة, وذلك أنّ زَندا بناؤه فَعْلٌ, فلمّا أزيلت هذه البنية عند إيراد جمعه قبلت جميعَ الأبنية عدا فَعْلا, فصارت متّسعة قابلة لجميع أبنية الأسماء الثّلاثيّة. قال الأستاذ أبو عليّ: [يعني الشّلوبين] هذا الّذي قاله ابن الطّراوة بعيد من جهة المعنى, فاسد من جهة اللّفظ, وذلك أنّ العرب لم تقل: كَسّرَ بمعنى وَسَّعَ, فكيف يصحّ أن يقال: تكسير؟ والمصادر الّتي لا أفعال لها قليلة, مع كونهم أيضا لم يقولوا: تكسير بمعنى توسيع, فيكون النّحويّون قد وَضعوا لغةً. [...] ويقال أيضا

(**ش**): قَوْلُهُ: إِنَّ التَّكْسِيرَ هُوَ الْبَسْطُ وَالتَّسْوِيَةُ لَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّهُمْ لاَ يُسَمُّونَ التَّكْسِيرَ قَبْلَ الِاسْمِ الْمُفْرَدِ عَن ... وَيُفَرِّقُونَ فِي تِلْكَ الْبُنْيَةِ حَتَّى يَتَهَيَّأَ لِقَبُولِ الْجَمْعِ لاَ تَفْرِيقِ بَنَاءِ الْمُفْرَدِ وَتَرْكِ حُرُوفِهِ عَن بُنْيَتِهِ ... الْجَمْعِ وَالَّذِي ذَكَرَهُ النَّحْوِيُّونَ أَصَحُّ مِمَّا ذَكَرَهُ.

وَقَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: (**عَصًا وَأَعْصَاءُ**).[2] قَالَ سِيبَوَيْهِ: (وَقَالُوا: (عَصًى وَأَعْصٍ[3]) كَمَا قَالُوا: (أَزْمُنٌ), وَقَالُوا: (عُصِيٌّ) كَمَا قَالُوا: (أُسُودٌ), وَلاَ نَعْلَمُهُمْ قَالُوا: (أَعْصَاءُ), جَعَلُوا[4] (أَعْصٍ) بَدَلاً مِنْ (أَعْصَاءٍ)).[5]

(**ش**): لاَ يَصِحُّ أَن يَقُولَ أَبُو عَلِيٍّ هَذَا وَهُوَ يَسْمَعُ سِيبَوَيْهِ يَقُولُ: وَلَمْ نَسْمَعْهُمْ قَالُوا: أَعْصَاءٌ إِلاَّ وَهُوَ قَدْ سَمِعَهُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْحُفَّاظِ وَقَدْ أَثْبَتَهُ اِبْنُ سِيدَهْ فِي الْمُحْكَمِ فَقَالَ: جَمْعُ الْعَصَا أَعْصٍ وَأَعْصَاءٌ وَعِصِيٌّ قَالَ: وَأَنكَرَ سِيبَوَيْهِ أَعْصَاءً فَجَعَلَ أَعْصِيَاءَ بَدَلاً مِنْهُ.[6]

وَقَالَ:[7] (**وَقَالُوا**:[8] **ثَلاَثَةُ رِجْلَةٍ فِي الْعَدَدِ الْقَلِيلِ, وَاسْتَغْنَوْا بِهِ عَنْ (أَرْجَالٍ), وَلَيْسَ (رِجْلَةٌ) بِتَكْسِيرٍ**).[9] وَلَيْسَ هَذَا صَوَابًا, لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: (غِلْمَةٌ)[10] وَ(فِتْيَةٌ) وَ(صِبْيَةٌ), وَجَعَلُوهُ أَحَدَ الْأَرْبَعَةِ الْمُكَسَّرَةِ لِأَقَلِّ الْعَدَدِ.

(**ش**): قَرَأَ الرَّجُلُ فِي الْكِتَابِ: (وَليس رِجْلَةُ) بِتَكْسِيرٍ بِكَسْرِ الرَّاءِ فَلِذَلِكَ قَالَ مَا قَالَ, فَلَعَلَّهُ كَذَلِكَ كَانَ فِي كِتَابِهِ وَهُوَ مِنَ التَّصْحِيفِ الَّذِي فِي كِتَابِهِ أَبْرَأُ, وَإِنَّمَا الصَّوَابُ: (رَجْلَةٌ) بِفَتْحِ الرَّاءِ, قَبْلَ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ: (وَلَيْسَ بِتَكْسِيرٍ) بَيِّنٌ جِدًّا. وَكَذَلِكَ هُوَ فِي (**كِتَابِ سِيبَوَيْهِ**).[1]

لابن الطّراوة: كما سمّيته تكسيرا تريد التّوسيع لأنّه عند فكّه قَبِلَ جميع الأبنية, فَسَمِّه تكسيرا بالنّسبة إلى قَبوله جميعَ التّغييرات, ويكون بناء التّكثير فيه لهذا المعنى).التّذييل والتّكميل 1/271-273.

(1) فِي تَكْسِيرِ الْكَلِمَةِ إِن شَاءَ اللَّهُ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مِن كُسُورِ الْحِسَابِ: ساقطة من س. قال الزّجّاجيّ: ومعنى قولهم: (مكسّر) هو أنّ الجريب ثلاثة آلاف وستّمائة قطعة مربّعة, وكلّ قطعة منها ذراع طولا في ذراع عرضا, وهكذا جميع ما يقال لك: هذا كذا وكذا ذراعا مكسّرا. فهذا معنى التّكسير, فتفهّمه, فإنّه يذهب على خلق كثير معنى التّكسير. تفسير رسالة أدب الكاتب ص 149.

(2) التّكملة 415. ونصّه: ... والمعتلّ اللاّم يجري على هذا المجرى وذلك قفا وأقفاء وقفيّ وعصا وأعصاء وعصيّ, وقالوا: أعصٍ.

(3) في ع: أعصِى.

(4) في س: جمْع.

(5) الكتاب 3/572. وانظر مثله في 3/591.

(6) المحكم (عصو) 2/207. وفيه: وَالْجمع أعْصٍ وأعصَاءٌ وعِصِىّ وعُصِيّ. وانظر المخصص 3/159.

(7) وفال: ساقطة من ع.

(8) وقالوا: ساقطة من س.

(9) التّكملة 417, وفيه: رَجْلَة, (بفتح الرّاء).

(10) في ع: أغلِمةٌ.

وَقَالَ بَعْدَ هَذَا: (**وَقَدْ كُسِّرَ عَلَى (فِعَلَةٍ)**,[2] **وَذَلِكَ نَحْوَ: (قِرْدٍ وَقِرَدَةٍ)**.[3] وَجَعَلَهُ تَكْسِيرًا.[4]
وَقَالَ: (**الْمَأْنَةُ: أَسْفَلُ الْبَطْنِ**).[5] وَإِنَّمَا هِيَ اللَّحْمَةُ الْمُنْحَدِرَةُ مِنَ الْحَضْرِ[6] إِلَى رَأْسِ الْوَرِكِ,
قَالَ الشَّاعِرُ:[7]

إِذَا مَا كُنْتِ مُهْدِيَةً فَأَهْدِي[8] مِنَ الْمَأْنَاتِ أَوْ فِدَرِ[10] السَّنَامِ
وَلاَ تَهْدِي[9] الْأَمَرَّ وَمَا يَلِيهِ وَلاَ تُهْدِنَّ[11] مَعْرُوقَ[12] الْعِظَامِ[13]

(**ش**): هَذَا هَجِينٌ جِدًّا... الْجِلْدَةُ الْمُنْحَدِرَةُ مِنَ الْحَضْرِ[14] إِلَى رَأْسِ الْوَرِكِ لَيْسَتْ أَسْفَلَ الْبَطْنِ؟ لَعَنَ اللَّهُ التَّعَصُّبَ الْبَاطِلَ.

---

(1) الكتاب 564/3. ونصّه: ومثل ذلك قولهم: ثلاثة رجلةٍ لأنَّ رجلة صار بدلاً من أرجال. و574/3. ونصّه: وذلك قولهم: ثلاثة رجلةٍ، واستغنوا بها عن أرجالٍ.

(2) في ع: فِعْلةٍ, والتّصويب من التّكملة.

(3) التّكملة 419. وفي ع: فردٍ وفِرَدَةٍ. والتّصويب من التّكملة.

(4) وَقَالَ بَعْدَ هَذَا ... وَجَعَلَهُ تَكْسِيرًا: ساقطة من س.

(5) التّكملة 423. قلت: يجوز أن يكون (أسفلَ) بالفتح على الظرفية ولا يكون إخبارا فيخرج به الاعتراض وقد " قال سيبويه: المأنةُ تَحْتَ الكِرْكِرة، كَذَا قَالَ (تَحْتَ الكِرْكِرة) وَلَمْ يَقُلْ مَا تَحْتَ ". اللسان (مأن) 395/13.

(6) في س: الخصْر وفي ع: الحُصَى. والتّصويب من المحكم (حضر) 123/3, والقاموس المحيط (حضر) ص 376, والتّاج (حضر) 40/11.

(7) الشَّاعِرُ: ساقطة من س.

(8) في س: فاهد.

(9) في ع: تهدى.

(10) في س: من الحانات أو فوْق.

(11) في ع: تُهدِينَ.

(12) في س: مقرون.

(13) البيتان من الوافر دون نسبة في اللسان (مرر) 170/5, والتاج (مرر) 109/14 – 110.

(14) في الأصل: الحصر.

فَصْـلٌ[1]

وَقَالَ فِي **بَابِ جَمْعِ مَا لِحَقَتْهُ التَّاءُ**[2] **مِنَ الْأَبْنِيَةِ الَّتِي عَلَى**[3] **ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ**: (**وَمَن قَالَ**: (**ظُلْمَاتٌ**[4]) **قَالَ**: (**كُلَيَاتٌ**)).[5] هَكَذَا[6] وَجَدتُهُ, وَأَظُنُّهُ (كُلْيَاتٌ[7]), بَلْ هُوَ الصَّوَابُ.

(**ش**): وَجَدتَ خَطَأً وَكِتَابُكَ قَد تَقَدَّمَ أَنَّ فِيهِ مِنْ هَذَا كَثِيرٌ وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ إِلاَّ كُلْيَاتٌ بِتَسْكِينِ اللاَّمِ.

وَقَالَ: (**تُهَمَةٌ وَتُهَمٌ**).[8] **وَلَمْ يَرْوِ يَعْقُوبُ إِلاَّ** (تُهْمَةً) بِسُكُونِ الْهَاءِ فِي (**الْأَلْفَاظِ**).[9]

(**ش**): لَيْسَ فِي كَوْنِ يَعْقُوب لَمْ يَرْوِ إِلاَّ تُهْمَةً[10] مَا يَمْنَعُ مِنْ أَن يُقَالَ: تُهَمَةٌ بِفَتْحِ الْهَاءِ وَقَدْ حَكَى سِيبَوَيْهِ تُهَمَةٌ وَتُهَمٌ بِتَحْرِيكِ الْهَاءِ[11] كَمَا قَالَ ... أَبُو عَلِيٍّ بَعْدَ هَذَا.[12]

فَصْـلٌ

وَقَالَ فِي **بَابِ**[13] **تَكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرفٍ ثَالِثُهُ حَرْفُ مَدٍّ**[14] **لَغَيْرِ الْإِلْحَاقِ**:[15] (**وَقَالُوا**[1] **فِي**[2] **الْقَلِيلِ**: (**صِبْيَةٌ**), **وَلَمْ يَقُولُوا**: (**أَصْبِيَةٌ**)),[3] كَمَا لَمْ يَقُولُوا: (أَغْلِمَةٌ)

---

(1) فَصْلٌ: ساقطة: من ع.

(2) في ع: الياء.

(3) في ع: عليه.

(4) في ع: كلمات ثمّ صحّحت فوقها.

(5) التّكملة 427. وفيه: كُلْيات.

(6) في س: وكذا.

(7) في ع: كُلِّيّات.

(8) لم يرد في متن التّكملة المحقَّق وإنّما انفردت به إحدى النّسخ فجعله المحقِّق من الزّيادة ولم يثبته. حاشية التّكملة 429.

(9) الألفاظ ص 111.

(10) في الأصل: إلا تهم.

(11) الكتاب 582/3.

(12) التكملة 429.

(13) بَابِ: ساقطة من س.

(14) في س: حرف مدّ ولين, وكلمة (ولين) مقحمة هنا ليست في التّكملة.

(15) في ع: لغير الإلحاق وقال في هذا الباب, وعبارة: (وقال في هذا الباب) مقحمة. وفي التّكملة 444: بغير الإلحاق.

اِسْتِغْنَاءً بِـ (غِلْمَةٍ), وَقَدْ جَاءَ فِي[4] الشِّعْرِ (أُصَيْبِيَةٌ), قَالَ الشَّاعِرُ:[5]

فَـــارْحَمْ أُصَـــيْبِيَتِي الَّـــذِينَ[6] كَـــأَنَّهُمْ حِجْلَـــى تَـــدَرَّجُ فِـــي الشَّـــرَبَّةِ وُقَّـــعُ[7]

وَهَذَا مِنْهُ وَهْمٌ, إِنَّمَا يُقَالُ ذَلِكَ[8] فِي التَّحْقِيرِ خَاصَّةً, كَأَنَّهُمْ عَدَلُوا عَنْ أَن يَقُولُوا: (صُبَيَّةٌ)[9] لِالْتِبَاسِهِ بِتَحْقِيرِ (صَبِيَّةٍ),[10] فَرَدُّوهُ فِي التَّحْقِيرِ إِلَى (أَفْعِلَةٍ), لاَ أَنَّهُمْ قَالُوا: (أَصْبِيَةٌ) وَلاَ (أَغْلِمَةٌ[11]), وَقَدْ قَالُوا: (صُبَيَّةٌ),[12] قَالَ الشَّاعِرُ:[13]

صُـــبَيَّةً[14] عَلَـــى الـــدُّخَانِ رُمْكَـــا

مَـــا إِنْ عَـــدَا[15] أَصْـــغَرُهُمْ أَن زَكَّـــا[16]

---

(1) في س: قالوا.

(2) في ع: من.

(3) التّكملة 448. وفيه: أصيبية.

(4) فِي: ساقطة من س.

(5) الشَّاعِرُ: ساقطة من س. والبيت من الكامل لعبدالله بن الحجاج الثعلبي في إيضاح شواهد الإيضاح 545/1, و813/2, وشرح شواهد الإيضاح ص 546. وفيهما: ارحم.

(6) الَّذِينَ: ساقطة من س.

(7) في س: جوّع. التّكملة 448.

(8) ذَلِكَ: ساقطة من س.

(9) في س: أصبية.

(10) في س: أصَبية.

(11) في س: أصبية وَأغلمة.

(12) في ع: أصبِيَه.

(13) الشَّاعِرُ: ساقطة من س. والرجز لرؤبة بن العجّاج في ديوانه ص 120. وروايته: غليمة. وهو من شواهد الكتاب 486/3. ولم ينسبه.

(14) في الأصلين: أصبية.

(15) في س: غدا.

(16) في ع: ركا.

قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ مَا يُحَقَّرُ[1] عَلَى غَيْرِ بِنَاءِ[2] مُكَبَّرِهِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلاَمِ: (وَمِن[3] ذَلِكَ قَوْلُهُمْ قَوْلُهُمْ فِي (صِبْيَةٍ): (أُصَيْبِيَةٌ[4]), وَفِي (غِلْمَةٍ): (أُغَيْلِمَةٌ), كَأَنَّهُمْ حَقَّرُوا (أَغْلِمَةً) وَ(أَصْبِيَةً), وَذَلِكَ أَنَّ (أَفْعِلَةً) يُجْمَعُ بِهِ[5] (فُعَالٌ) وَ(فَعِيلٌ), فَلَمَّا حَقَّرُوا جَاءُوا بِهِ عَلَى بِنَاءٍ قَدْ يَكُونُ لِـ (فُعَالٍ) وَ(فَعِيلٍ), وَإِذَا[6] سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلاً أَوِ امْرَأَةً حَقَّرْتَهُ عَلَى الْقِيَاسِ, وَمِنَ الْعَرَبِ مَن يَجِيءُ بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ[7] فَيَقُولُ: (صُبَيَّةٌ) وَ(غُلَيْمَةٌ)), وَأَنشَدَ الرَّجَزَ الْمُتَقَدِّمَ.[8]

(**ش**): هَذَا هُوَ الَّذِي أَرَادَهُ أَبُو عَلِيٍّ لاَ غَيْرُهُ أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لَمَّا قَالَ فِي الشِّعْرِ أَصْبِيَة لَمْ يَسْتَشْهِد عَلَيْهِ إِلاَّ بِقَوْلِهِ: أُصَيْبِيَتِي فَكَانَ مَعْنَى كَلاَمِهِ وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَصْبِيَةٍ وَذَلِكَ مَفْهُومٌ فَلَمْ يُوَفَّقْ إِلَيْهِ هَذَا الرَّجُلُ وَلَمْعَنْهُ أَوْ فَهِمَ عَنْهُ وَأَظْهَرَ غَيْرَهُ وَهَذَا تَعَصُّبٌ قَبِيحٌ.

بَابُ مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ مُؤَنَّثًا وَلَمْ تَلْحَقْهُ عَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ

قَالَ: (**فَأَمَّا** (**الْمُظِلَّةُ**) **لِلْأَرْضِ فَلاَ تُكَسَّرُ, اِسْتُغْنِيَ عَنِ التَّكْسِيرِ**[9] **بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ فِي فِي** (**السَّمَوَاتِ**)).[10] وَمَا أَرَاهُ فَطَنَ للسَّبَبِ فِي ذَلِكَ, وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:[11]

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعٍ سَمَائِيَا[12]

كَسَّرَهُ تَكْسِيرَ (الشَّمَالِ) فِي مِثْلِ قَوْلِ الْآخَرِ:[1]

---

(1) في س: يجمع.

(2) في س: على عريب بإهمال الحروف.

(3) في ع: من.

(4) في س: أصبية.

(5) في ع: بها.

(6) في س: إذا.

(7) وَمِنَ الْعَرَبِ مَن يَجِيءُ بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ: ساقطة من ع بسبب انتقال النّظر.

(8) الكتاب 486/3, وفيه: فلمّا حقّروه .... من يجريه على القياس ....

(9) التَّكْسِيرِ: ساقطة من س ومتداركة في الحاشية.

(10) التّكملة 450.

(11) الشَّاعِرُ: ساقطة من س.

(12) هذا عجز بيت من الطويل وصدره: له ما رأت عينُ البصيرِ وفوقَه. لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه, تح سجيع جميل الجبيلي, دار صادر للطباعة والنشر, بيروت – لبنان, ط1, 1998م, ص 150.

وَلاَ تَجِــدُ[2] الْأَضْــيَافُ عَنَّــا مَحْــوِلاً إِذَا هَــــبَّ أَرْوَاحُ الشِّـــتَاءِ الشَّـــمَائِلُ

لِأَنَّهَا (فَعَالٌ), وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ مِثْلُهَا.

(**ش**): لَيْسَ الِاعْتِرَاضُ بِهَذَا بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ عِندَ النَّحْوِيِّينَ ضَرُورَةٌ وَهُوَ كَمَا قَالُوا..... قِيَاسه سَمَائِيَا كَمَا قَالُوا: نِطَاقِيَا.

بَابُ تَكْسِيرِ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى (فَاعِلٍ)[3]

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: (**وَقَالُوا: (صَحَابَةٌ) فَفَتَحُوا الصَّادَ وَهُوَ اِسْمٌ لِلْجَمْعِ, وَالصَّادُ لاَ تُكْسَرُ مَعَ دُخُولِ التَّاءِ الِاسْمَ, وَقَدْ حَكَى الْكَسْرَ بَعْضُ[4] الْبَغْدَادِيِّينَ فَقَالُوا: (صِحَابَةٌ), وَالْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ[5] فِي الِاسْتِعْمَالِ, وَلاَ تُكَسَّرُ هَذِهِ الصِّفَاتُ عَلَى (فَوَاعِلَ) كَمَا كَسَّرُوا عَلَيْهِ (حَوَائِطَ), لِأَنَّهُ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ**).[6]

وَأَجَازَ تَكْسِيرَ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ أُصُولٍ,[7] وَقَدْ مَنَعَ سِيبَوَيْهِ هَذَا[8] فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ أَبْوَابِ التَّصْغِيرِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَبْوَابِ التَّصْرِيفِ وَالْأَبْنِيَةِ وَمَا تَجْعَلُهُ[9] زَائِدًا مِنْ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ, وَلَمْ يُفْصِحْ بِتَكْسِيرِهِ[10] الْبَتَّةَ, وَسَنَذْكُرُ مِن تِلْكَ الْمَوَاضِعِ مَا أَمْكَنَ إِن شَاءَ اللَّهُ.

---

(1) في س: في قوْله. والبيت من الطويل من دون نسبة في أمالي القالي 83/1. وفيه: ولا يجد

(2) في ع: تجدوا.

(3) في التّكملة 453: على مثال مفاعل, وفي بعض النّسخ على مفاعل.

(4) في س: لبعْض.

(5) في ع: والأول أكثر. وفي التّكملة: والأكثر الأوّل, وفي نسخة من نسخ التّكملة كما نقله ابن الطّراوة.

(6) التّكملة 454. وفيه: بعض البغداديّين: صحابة ... كما كُسِّرَ عليه ... لأنّه في الأصل صفة.

(7) التّكملة 495. ونصّه: وأمّا بنات الخمسة فلا تكسّر إلاّ على استكراه كما لا تحقّر إلاّ كذلك, فإذا استُكرهوا حذفوا الحرف الآخر...

(8) في س: هذَا سيبويه.

(9) في ع: وما يجعله.

(10) في ع: في تكسيره.

بَابُ التَّصْغِيرِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: (**وَبَنَاتُ الْخَمْسَةِ لاَ تُصَغَّرُ كَمَا لاَ تُكَسَّرُ إِلاَّ عَلَى اِسْتِكْرَاهٍ**).[1]

تَـــــرَاهُ مُعِـــــدًّا لِلْخِـــــلاَفِ كَأَنَّـــــهُ بِـــرَدٍّ عَلَـــى أَهْـــلِ الصَّـــوَابِ مُوَكَّـــلُ[2]

وَتَحْقِيرُ بَنَاتِ الْخَمْسَةِ فِي (**كِتَابِ سِيبَوَيْهِ**)[3] يَتَأَبَّى عَنِ[4] الْإِحْصَاءِ, وَلاَ يُتَعَاطَى بِالِاسْتِيفَاءِ, وَمَا[5] وَمَا[5] قَوْلُهُ فِيهِ إِشَارَةٌ تَفْتَقِرُ[6] إِلَى عِبَارَةٍ, وَلاَ لَفْظَهُ يَحْتَاجُ[7] إِلَى إِعَادَةٍ, فَمِنْ أَطْرَفِ الْإِعْرَابِ[8] الْإِفْصَاحُ الْإِفْصَاحُ بِهِ فِي أَوَّلِ بَابٍ.

(**ش**): كَذَبَ عَلَى سِيبَوَيْهِ, إِنَّمَا مَنَعَهُ عَلَى غَيْرِ اِسْتِكْرَاهٍ, فَأَمَّا عَلَى الِاسْتِكْرَاهِ كَمَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فَلاَ, وَهُوَ بَيِّنٌ فِي كَلاَمِهِ فِي التَّصْغِيرِ, وَكَذَلِكَ قَالَ النَّحْوِيُّونَ جَمِيعُهُمْ إِلاَّ هَذَا الرَّجُلُ. قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي التَّصْغِيرِ: (هَذَا بَابُ مَا يُحْذَفُ فِي التَّحْقِيرِ مِن زَوَائِدِ بَنَاتِ [الْأَرْبَعَةِ][9] لِأَنَّهَا لَمْ تَكُن لِتَثْبُتَ[10] [لَوْ كَسَّرْتَهَا][11] لِلْجَمْعِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ[12] فِي قَمَحْدُوَةٍ: قُمَيْحِدَةٌ كَمَا قُلْتُ: قَمَاحِدُ وَسُلَحْفَاةٍ: [سُلَيْحِفَةٌ][13] كَمَا قُلْتَ: سَلاَحِفُ وَفِي مَنجَنِيقٍ: مُجَيْنِيقٌ لِأَنَّكَ تَقُولُ: مَجَانِيقُ, وَفِي عَنكَبُوتٍ: عُنَيْكِبٌ وَعُنَيْكِيبٌ, لِأَنَّكَ تَقُولُ: عَنَاكِبٌ وَعَنَاكِيبُ, وَفِي تَخْرَبُوتٍ: [تُخَيْرِبٌ][14] وَتُخَيْرِيبٌ إِن شِئْتَ عَوِضًا وَإِن شِئْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ

---

(1) التّكملة 497.

(2) البيت من الطّويل لأميّةَ بنِ أبي الصّلت في صلة ديوانه, ص 183.

(3) انظر باب تحقير بنات الخمسة في الكتاب 448/3.

(4) في س: بني على.

(5) في ع: وأما.

(6) في س: يفتقر وفي ع: تحتاج.

(7) في س: ولا لفظة تحتاج.

(8) في س: فمن أطرف الإعراب فيه, والظّاهر أنّ كلمة (فيه) مقحمة هنا. وما أثبتنا أنسب للسّجع في قوله: (الإعراب) وقوله: (أوّل باب).

(9) ما بين معكوفين مطموس في الأصل وأثبتناه من الكتاب.

(10) في الأصل: تثبت والتصويب من الكتاب.

(11) ما بين معكوفين زيادة من الكتاب ساقطة من الأصل.

(12) في الأصل: قوله.

(13) ما بين معكوفين زيادة من الكتاب ساقطة من الأصل.

(14) ما بين معكوفين زيادة من الكتاب ساقطة من الأصل.

بِقَمَحْدُوَةٍ [وَسُلَحْفَاةٍ][1] وَنَحْوِهِمَا, ثُمَّ قَالَ: وَيَدُلُّكَ عَلَى زِيَادَةِ التَّاءِ[2] وَالنُّونِ كَسْرُ الْأَسْمَاءِ لِلْجَمْعِ وَحَذْفُهَا وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَوْ أَرَادُوا ذَلِكَ لَمْ يَكُن مِن مِثَالِ مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ فَكَرِهُوا أَن يَحْذِفُوا حَرْفًا مِن نَفْسِ الْحَرْفِ وَمِن ثَمَّ يُكَسِّرُونَ بَنَاتِ الْخَمْسَةِ إِلاَّ أَن تَسْتَكْرِهَهُمْ فَيُخَلِّطُوا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِن كَلاَمِهِمْ فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى الزَّوَائِدِ)[3] اِسْتَثْنَى بِقَوْلِهِ: (إِلاَّ أَن تَسْتَكْرِهَهُمْ فَيُخَلِّطُوا) نَصٌّ عَلَى جَوَازِ تَكْسِيرِهِ فَصَحَّ إِذَا اِسْتُكْرِهُوا فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى كَذِبِهِ عَلَى سِيبَوَيْهِ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ أَلاَ تَرَى أَنَّ نَصَّ أَبِي عَلِيٍّ فِي ذَلِكَ وَإِنَّمَا بَنَاتِ الْخَمْسَةِ لاَ تَكَسَّرُ إِلاَ عَلَى اِسْتِكْرَاهٍ كَمَا لاَ تُحَقَّرُ فِي التَّصْرِيفِ فِي زِيَادَةِ التَّاءِ فِي الْعَنكَبُوتِ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: عَنَاكِبٌ وَالْعُنكُبَاءُ فَاشْتَقُّوا مِنْهُ مَا ذَهَبَ فِيهِ التَّاءُ وَلَوْ كَانَتِ التَّاءُ مِن نَفْسِ الْحَرْفِ لَمْ يَحْذِفُوهَا فِي الْجَمْعِ كَمَا لاَ يَحْذِفُونَ طَاءَ عَضَرْفُوطٍ اِنتَهَى[4] فَإِنَّهُ يُرِيدُ لَمْ يَحْذِفُوهَا فِي الْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ اِسْتِكْرَاهٍ كَمَا لاَ يَحْذِفُونَ طَاءَ عَضَرْفُوطٍ مِنْ غَيْرِ اِسْتِكْرَاهٍ وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِثْلَهُ مِمَّا ذَكَرَهُ فِي أَبْوَابِ التَّصْرِيفِ وَ... هَذَا مُرَادُهُ مِنْهُ.

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: (وَكَذَلِكَ تَصْغِيرُ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ, يَكُونُ[5] فِي مِثْلِ حَالِهِ لَوْ[6] لَوْ[6] كَسَّرْتَهُ لِلْجَمْعِ).[7] يَعْنِي[8] أَنَّهُ لاَ يُجْمَعُ مُكَسَّرًا, وَفِي جَوَازِ تَصْغِيرِ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أُصُولٍ وَامْتِنَاعِ[9] تَكْسِيرِهِ نَظَرٌ, وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي مَوْضِعِهِ[10] بِحَمْدِ اللَّهِ.

ثُمَّ قَالَ فِيمَا يَلِي الْبَابَ الْأَوَّلَ,[11] وَهُوَ بَابُ تَصْغِيرِ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ[12] أَحْرُفٍ وَلَمْ يَكُن[13] رَابِعُهُ شَيْئًا مِمَّا كَانَ رَابِعَ مَا ذَكَرْنَا مِمَّا كَانَ عِدَّةُ حُرُوفِهِ خَمْسَةَ أَحْرُفٍ: (وَذَلِكَ نَحْوَ (سَفَرْجَلٍ), وَ(فَرَزْدَقٍ), وَ(قُبَعْثَرَى),[14] وَ(شَمَرْدَلٍ), وَ(جَحْمَرِشٍ), وَ(صَهَصْلِقٍ), فَتَحْقِيرُ[15] الْعَرَبِ هَذِهِ

---

(1) ما بين معكوفين زيادة من الكتاب ساقطة من الأصل.

(2) في الأصل: الياءين والتصويب من الكتاب.

(3) الكتاب 444/3.

(4) انظر الكتاب 316/4. وانظر رأي محمّد عبد الخالق عضيمة في هذه العبارة في فهارس كتاب سيبويه ودراسة, دار الحديث, القاهرة – مصر, ط1, 1395 هـ – 1975 م, ص 25.

(5) في س: ويكون وفي ع: ليكون, والتّصويب من الكتاب.

(6) في ع: ولو.

(7) الكتاب 416/3.

(8) في ع: بقى.

(9) في ع: وامتناعُ.

(10) يعني في المقدّمات.

(11) يعني سيبويه فيما يلي باب التّصغير.

(12) تَكْسِيرِهِ نَظَرٌ ... مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ: ساقطة من س بسبب انتقال النّظر.

(13) يكن: ساقطة من ع ومتداركة في الحاشية.

(14) في ع: وقبعْثَرٍ.

(15) في س: فتحقر وفي ع: فَتُحَقِّيرُ, والتّصويب من الكتاب.

الْأَسْمَاءَ: (سُفَيْرِجٌ), وَ(فُرَيْزِدٌ), وَ(شُمَيْرِدٌ), وَ(قُبَيْعِثٌ), (وَصُهَيْصِلٌ)).[1] هَذَا نَصُّ كَلاَمِهِ, مُكْتَفِيًا بِنَفْسِهِ, بَيِّنَ الْإِفْصَاحِ, غَيْرَ مُفْتَقِرٍ إِلَى الْإِيضَاحِ,[2] مُحَمَلاً عَلَى الْعَرَبِ, مُمَثَّلاً بِعِدَّةِ[3] أَسْمَاءٍ مِنْ حِسٍّ[4] وَعِلْمٍ, وَمَا أَدْرِي مَا أَقُولُ فِي هَذِهِ الْغَفْلَةِ, وَلاَ مَا تُوَجِّهُ إِلَيْهِ هَذِهِ النَّزْعَةُ, وَحَالُهُ فِي الْبَابِ الْمُتَقَدِّمِ الْمُتَقَدِّمِ قَاطِعَةٌ[5] عَلَى جَوْدَةِ[6] النَّظْمِ, وَصِحَّةِ الذِّكْرِ, مُوجِبَةٌ[7] لِلثَّنَاءِ وَجَمِيلِ النَّشْرِ,[8] فَمَا[9] كَانَ كَانَ بِالْوَانِي[10] وَلاَ الضَّرعِ الْغُمْرِ,[11] وَلَكِنَّ الْأُمُورَ تَزْدَحِمُ اِزْدِحَامًا, وَلاَ تَعْدَمُ الْحَسْنَاءُ ذَامًّا.[12]

بَابُ تَحْقِيرِ مَا حُذِفَ مِنْهُ مِن بَنَاتِ الثَّلاَثَةِ حَرْفٌ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: (**وَلَيْسَتِ التَّاءُ فِي (بِنتٍ) لِلتَّأْنِيثِ**).[13] وَهَذَا وَهْمٌ, التَّاءُ[14] فِي (بِنتٍ) وَ(أُخْتٍ) وَ(ذَيْتَ) وَ(كَيْتَ)[15] وَ(هَيْتَ)[16] وَ(ثِنتَانِ)[17] وَ(كِلْتَا) لِلتَّأْنِيثِ, وَقَدْ مَرَّ طَرَفٌ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ, وَمِنَ الْبَيِّنَةِ: أَنَّهَا[18] لاَ تَثْبُتُ[19] فِي الْإِضَافَةِ كَمَا لاَ[1] تَثْبُتُ هَاءُ (

---

(1) الكتاب 417/3.

(2) في س: إيضاح.

(3) في ع: بعدَهُ.

(4) في ع: حسن.

(5) في ع: قاطعةً.

(6) في س: وجُود.

(7) في ع: مُوجبةً.

(8) في س: السر.

(9) في س: ممّا.

(10) في ع: بالواقي وفي س: بالوَالي.

(11) في س: العمر وفي ع: الغَمرُ, وهو اقتباس من قول الشّاعر:

أناة وحلما وانتظار بهم غدا فما أنا بالواني ولا الضّرع الغمر

(12) في س: إذا قلم, وقولهم: لاَ تَعْدَمُ الْحَسْنَاءُ ذَامًّا: مَثَل ويروى ذامًا بالتّخفيف وهو العيب ويروى لن تعدم. الفاخر ص 155 – 156, الزاهر 3/2 – 4, جمهرة الأمثال 398/2, الأمثال للهاشمي ص 276, التمثيل والمحاضرة ص 215, مجمع الأمثال ص 213, المستقصى 256/2, زهر الأكم 52/2.

(13) التّكملة 501.

(14) في ع: التاء للتّأنيث. وكلمة (للتّأنيث) مقحمة ههنا.

(15) في س: وكيت وَذيْت.

(16) وهيت: ساقطة من س.

(17) في ع: ومنتان.

(18) في س: ومن ابنيه انه.

(19) في س: لا يثبتُ.

(فَاطِمَةَ) وَ(حَنِيفَةَ) وَنَحْوِهِمَا, وَتَرْجِعُ إِلَى أَصْلِهَا فِي التَّحْقِيرِ وَفِي الْوَقْفِ إِذَا قُلْتَ: (ذَيَّهْ),[2] وَحَكَى[3] أَبُو عُبَيْدٍ فِي (**الْمُصَنَّفِ**): (وَفِي بُنَيَّاتِ[4] الطَّرِيقِ (بُنَوِيٌّ)),[5] وَلاَ يُقَالُ وَاحِدَةٌ مِنْهَا إِلاَّ لِمُؤَنَّثٍ,[6] وَالْحَالُ فِيهَا أَبْيَنُ مِنْ أَن يُسْتَظْهَرَ عَلَيْهَا[7] بِالنُّصُوصِ مِنَ الْكِتَابِ[8] إِن شَاءَ اللَّهُ.

وَقَالَ فِي **تَحْقِيرِ الْجَمْعِ**:

(**صُبَيَّةٌ**).[9] وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ.

فَصْـلٌ

وَقَالَ فِي **بَابِ الْفِعْلِ الرُّبَاعِيِّ**:

(وَمَا كَانَ مِنْهُ مُضَاعَفًا[10] مِثْلُ[11] (قَلْقَلْتُهُ) وَ(زَلْزَلْتُهُ) فَقَد[12] تُفْتَحُ[13] أَوَائِلُ الْمَصَادِرِ مِنْهُ نَحْوَ

(الْقَلْقَالِ) وَ(الزَّلْزَالِ), وَالْأَصْلُ الْكَسْرُ),[14] وَلَيْسَ الْأَمْرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ, الْكَسْرُ فِي الْمَصْدَرِ,[15] وَالْفَتْحُ فِي الاِسْمِ بِخِلاَفِ (الْحِجِّ وَالْحَجِّ) وَ(الطِّحْنِ وَالطَّحْنِ) وَنَحْوِهِ.

وَقَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: (**فَأَمَّا**[16] (**الطُّمَأْنِينَةُ**) وَ(**الْقُشَعْرِيرَةُ**) **فَلَيْسَ عَلَى** (**اِطْمَأَنَّ**)

---

(1) لا: ساقطة من س.

(2) في س: ذَيّة.

(3) في ع: وذكر.

(4) في س: وفي سات.

(5) الغريب المصنّف 131/1. وفي س: سَوي.

(6) وَلاَ يُقَالُ وَاحِدَةٌ مِنْهَا إِلاَّ لِمُؤَنَّثٍ: ساقطة من ع.

(7) في ع: عليه.

(8) يعني كتاب سيبويه وفيه 317/4: (... وكذلك تاء أختٍ وبنتٍ وثنتين وكلتا لأنّهنّ لحقن للتّأنيث ...)

(9) التّكملة 512. ونصّه: (فتحقير أَكْلُبٍ: أُكَيْلِبٌ, وَأَبْيَاتٍ: أُبَيَّاتٌ, وَأَقْفِزَةٍ: أُقَيْفِزَةٌ, وَصِبْيَةٍ: صُبَيَّةٌ ...).

(10) في ع: مضاعفٌ.

(11) في ع: نحو, وكذا في نسخة من نسخ التّكملة.

(12) في التّكملة: قد.

(13) في س: يفتح.

(14) التّكملة 532.

(15) في س: المصادر. وما أثبتنا أنسب بقوله: (في الاسم), بالإفراد, والمراد جنس المصدر.

(16) في ع: وأمّا.

وَ(**اِقْشَعَرَّ**)).[1] وَهَذَا وَهْمٌ, إِنَّمَا يُقَالُ فِيهِمَا: (لَيْسَا[2] عَلَى أَصْلِ الْبِنَاءِ, كَمَا أَنَّ (اِقْشَعَرَّ) كَذَلِكَ).

وَقَالَ فِي **بَابِ مَا اِشْتُقَّ مِن بَنَاتِ الثَّلاَثَةِ لِلْمَصَادِرِ مِنَ الزَّمَانِ**[3] **وَالْمَكَانِ**: - كَذَا وَجَدتُهُ - قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: (**وَقَدْ كَسَّرُوا اِسْمَ الْمَكَانِ فَقَالُوا:**[4] (**الْمَنبِتُ**) **لِمَوْضِعِ النَّبَاتِ**).[5] وَهَذَا وَهْمٌ, إِنَّمَا يَجِيءُ[6] فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ لاَ مَكَانِ[7] الشَّيْءِ,[8] وَإِنَّمَا يَجِيءُ ذَلِكَ عَلَى (مَفْعُلَةٍ) نَحْوَ (مَشْرُقَةٍ) وَ(مَزْرُعَةٍ).[9]

بَابُ الْإِمَالَةِ

قَالَ: (**الْإِمَالَةُ قُصِدَ بِهَا أَن يَتَنَاسَبَ الصَّوْتُ لِمَكَانِهَا**).[10] وَلَيْسَ لِذِكْرِ الصَّوْتِ هُنَا مَعْنًى, لِأَنَّ اللَّهْجَةَ[11] الَّتِي تُقَالُ[12] عَلَى حَالِ الصَّوْتِ مَوْجُودَةٌ فِي الصَّوْتِ بِحَسَبِ مَا جُبِلَتْ[13] عَلَيْهِ مِنَ الْجَهَارَةِ وَالْخَفَاءِ, وَالْبَحَحِ وَالصَّفَاءِ,[14] وَاللِّينِ وَالشِّدَّةِ, وَالرَّخَاوَةِ[15] وَالْحِدَّةِ, وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ اللَّهْجَةِ, وَإِنَّمَا الْإِمَالَةُ: تَقْرِيبُ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ, لِئَلاَّ يَكُونَ الْمُتَكَلِّمُ فِي تَصَعُّدٍ وَفِي تَحَدُّرٍ,[16] أَوْ يَكُونَ

---

(1) التّكملة 533. وفيه: (فليسا), وفي نسخة من نسخ التّكملة: (فليس) كما أثبته ابن الطّراوة.

(2) في س: ليستا.

(3) في التّكملة: والزّمان.

(4) فَقَالُوا: ساقطة من س.

(5) التّكملة 536. وفيه: (وقد كسّروا اسم المكان في هذا الباب فقالوا...).

(6) في س: نحن.

(7) في الأصلين: لإمكان.

(8) في ع: للسيءِ.

(9) انظر الكتاب 273/4.

(10) التّكملة 536. وفيه: بمكانها. وفي نسخة من نسخ التّكملة: (لمكانها) كما أثبته ابن الطّراوة.

(11) يقصد باللّهجة هنا صفة الحرف.

(12) في ع: يُقالُ.

(13) في ع: حُمِلَت.

(14) وَالْبَحَحِ وَالصَّفَاءِ: ساقطة من س.

(15) في س: الرخاء.

(16) في س: في تصعد أو تحدر.

فِي اِنْحِدَارٍ وَيَتَصَعَّدُ, عَلَى مَا رَسَمُوا فِي[1] مُقَارَبَةِ الْحُرُوفِ وَمُبَاعَدَتِهَا, وَإِنَّمَا هُوَ نَحْوٌ مِنْ الْإِدْغَامِ حَتَّى يَكُونَ الْحَرْفُ كَالْحَرْفِ, وَعَمَلُ الصَّوْتِ بِحَالِهِ[2] الْمَقْصُورَةِ,[3] كَمَا أَنَّ لَفْظَ الْحَرْفِ بِحَالِهِ[4] الْمَوْضُوعَةِ, كَاسْتِفَالِ الدَّالِ,[5] وَاسْتِعْلاَءِ الطَّاءِ, وَصَفِيرِ السِّينِ, وَاسْتِطَالَةِ[6] الشِّينِ,[7] وَتَكْرِيرِ[8] الرَّاءِ, وَانْحِرَافِ وَانْحِرَافِ اللاَّمِ, وَشِدَّةِ الْبَاءِ, وَلِينِ الْوَاوِ, وَغُنَّةِ الْمِيمِ, وَهِيَ مِن مَوْضِعٍ وَاحِدٍ, وَعَمَلُ الصَّوْتِ مِنَ الْجَهَارَةِ وَالْخَفَاءِ فِيهَا عَلَى اِخْتِلاَفِهَا فِي[9] أَنفُسِهَا عَمَلٌ وَاحِدٌ, لاَ يَكُونُ جَهِرًا فِي بَعْضٍ وَخَفِيًّا فِي بَعْضٍ.

بَابُ مَا كَانَتْ فَاؤُهُ هَمْزَةً

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ, وَقَدْ ذَكَرَ[10] أَمَرَ وَأَخَذَ[11] وَنَحْوَه:[12] (**فَإِذَا بَنَيْتَ**[13] (**اِفْتَعَلَ**) **قُلْتَ:** (**اِيتَكَلَ**) و(**اِيتَمَرَ**), **فَلاَ تُدْغِمِ الْيَاءَ فِي التَّاءِ كَمَا أَدْغَمْتَ** (**اِتَّعَدَ**) **وَ**(**اِتَّسَرَ**), **لِأَنَّ الْيَاءَ لَيْسَتْ بِلاَزِمَةٍ**).[14] وَهَذَا نَظَرٌ لَمْ يَصْحَبْهُ فِيهِ تَوْفِيقٌ, لِأَنَّهُ[15] اِعْتَلَّ بِأَنَّ الْيَاءَ لَيْسَتْ بِلاَزِمَةٍ[16] وَهَذَا[17] الَّذِي أَوْجَبَ قَلْبَهَا تَاءً, فَتَكُونُ أَجْلَدَ[18] مِنَ الْيَاءِ وَأَثْبَتَ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْوَاوِ, وَقَالَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ مَا يَلْزَمُهُ بَدَلُ التَّاءِ مِنْ هَذِهِ[19] الْوَاوَاتِ, ثُمَّ قَالَ:[1] (وَذَلِكَ مُتَّعِدٌ وَنَحْوُهُ).[2] ثُمَّ قَالَ:

---

(1) في س: من.

(2) في ع: بحالةِ.

(3) في س: المقصُودة.

(4) في ع: بحالةِ.

(5) في ع: الراءِ.

(6) في س: اطَالة.

(7) في التّكملة 628: وذلك أنّ الضّاد والشّين استطالتا حتّى اتّصلتا بمخارج هذه الحروف.

(8) في س: وتكرار.

(9) في ع: من.

(10) في ع: ذكروا.

(11) في ع: وأزر.

(12) وَنَحْوَهُ: ساقطة من س.

(13) بَنَيْتَ: ساقطة من ع.

(14) التّكملة 581. وفيه: وذلك نحو أخذ يأخذ وأكل يأكل وأمن يأمن ... فإذا بني منه افتعل قلت: اينكل وايتبن ...

(15) لِأَنَّهُ: ساقطة من س.

(16) في س: ليست لازمة.

(17) في ع: وهو.

(18) في ع: أخلد.

(19) الْوَاوِ وَقَالَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ مَا يَلْزَمُهُ بَدَلُ التَّاءِ مِنْ هَذِهِ: ساقطة من ع بسبب انتقال النّظر.

قَالَ: (مِن قِبَلِ[3] أَنَّ هَذِهِ الْوَاوَ تَضْعُفُ هُنَا, فَتُبْدَلُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ, وَتَقَعُ بَعْدَ مَضْمُومٍ, وَتَقَعُ بَعْدَ الْيَاءِ, فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ[4] تَكْتَنِفُهَا مَعَ الضَّعْفِ الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ[5] صَارَتْ[6] بِمَنزِلَةِ الْوَاوِ فِي[7] أَوَّلِ الْكَلِمَةِ وَبَعْدَهَا وَاوٌ فِي لُزُومِ الْبَدَلِ لِمَا اِجْتَمَعَ فِيهَا, فَأَبْدَلُوا حَرْفًا أَجْلَدَ مِنْهَا لاَ يَزُولُ[8]).[9] فَتَرَاهُ لَمْ يَجْعَلْ لِبَدَلِهَا تَاءً[10] عِلَّةً إِلاَّ أَنَّهَا لاَ تَثْبُتُ.

وَقَالَ فِي الْيَاءِ فِي بَابِ مَا كَانَتِ الْيَاءُ فِيهِ أَوَّلاً وَكَانَتْ فَاءً: (وَالْيَاءُ تُوَافِقُ[11] الْوَاوَ فِي (اِفْتَعَلَ)). ثُمَّ اِعْتَلَّ فِيهَا بِمَا اِعْتَلَّ فِي الْوَاوِ قَالَ:[12] (فَأَبْدَلُوا مَكَانَهَا حَرْفًا هُوَ أَجْلَدُ مِنْهَا).[13] وَكَذَلِكَ إِذَا بَنَيْتَ مِنَ (الْأَمْرِ) (اِفْتَعَلَ) قُلْتَ: (اِيتَمَرَ) وَلَمْ تُثْبِتِ الْهَمْزَةَ مَعَ الْهَمَزَةِ[14] كَمَا لَمْ تُثْبِتِ الْوَاوَ مَعَ الْكَسْرِ,[15] وَصَارَتَا فِي الْحَالَيْنِ[16] يَاءً, وَفِي الضَّعْفِ سَوَاءً, وَهَذَا مَا لاَ خَفَاءَ بِهِ, وَلاَ مُعْتَرَضَ عَلَيْهِ إِن شَاءَ اللَّهُ.

وَإِدْغَامُ مِثْلِ هَذَا عَندِي جَائِزٌ, تَقُولُ: (اِتَّزِرْ[17] يَا هَذَا) وَأَنتَ تُرِيدُ: (تَتَّزِرُ[18]),[19] وَ(هُوَ

---

(1) ثم قال: ساقطة من س ومتداركة في الحاشية.

(2) الكتاب 334/4. وفيه: من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء وذلك في الافتعال وذلك قولك: متقدٌ، ومتعدٌ.

(3) في ع: قَبل.

(4) الْأَشْيَاءُ: ساقطة من ع.

(5) في ع: له.

(6) صَارَتْ: ساقطة من س.

(7) فِي: ساقطة من س.

(8) في س: لا تزول.

(9) الكتاب 334/4. وفيه: تضعف ههنا ... تكنَّفُها ...

(10) في ع: لبدايها ياء.

(11) في س: يُوافق.

(12) في س: وقالوا.

(13) الكتاب 338/4.

(14) مَعَ الْهَمَزَةِ: ساقطة من س.

(15) في س: والكسْرة.

(16) في س: الحالتَيْن.

(17) في ع: اتَّزِ.

(18) في ع: تَتَّزِ.

(19) وَأَنتَ تُرِيدُ تَتَّزِرُ: ساقطة من س.

يَتَّزِرُ),[1] وَإِنَّمَا قِيلَ[2] مِثْلُ هَذَا لِأَنَّ الْفَاءَ وَالْعَيْنَ فِيهِ مُضَاعَفَتَانِ,[3] وَلاَ يُوجَدُ مِثْلُ[4] هَذَا فِي الْكَلاَمِ إِلاَّ مُضَاعَفًا[5] أَحَدُهُمَا مِثْلُ (عِلْوَدٍّ) وَ(عَلْكَدٍّ), وَلاَ يَكُونُ مِثْلَ (عَلَدٍ) وَلاَ (عَلَكٍ), فَإِن ذَهَبَ إِلَى هَذَا قِيلَ لَهُ: قَدْ تَجِيءُ الْكَلِمَةُ لِمَا يُؤَدِي التَّصْرِيفُ إِلَيْهِ, عَلَى غَيْرِ مَا يُبْنَى[6] عَلَيْهِ, تَقُولُ: (اِمَّحَى) فَتُدْغِمُ, لِأَنَّ هَذَا[7] الْبِنَاءَ لاَ تُضَاعَفُ[8] فِيهِ الْفَاءُ, وَلاَ تُدْغَمُ (قَنْوَاءُ),[9] لِأَنَّ هَذَا الْمِثَالَ الْمِثَالَ تُضَاعَفُ فِيهِ الْعَيْنِ فَيَلْتَبِسُ.

فَصْـلٌ[10]

وَقَالَ فِي الْبَابِ: **(فَإِن كَانَ مَا بَعْدَ الْفَاءَ[11] مُضَاعَفًا نَحْوَ (أَزَّ يَؤُزُّ) وَ(أَنَّ يَئِنُّ) قُلِبَتْ[12] مَعَ الْمَضْمُومَةِ وَاوًا, وَمَعَ الْمَكْسُورَةِ[13] يَاءً,[14] وَلَمْ يَجُزْ[15] فِيهَا التَّحْقِيقُ لِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ**).[16] وَهَذَا مَا لاَ يُجِيزُهُ أَحَدٌ, فَبَيَانُهُ عِيٌّ.

(**ش**): إِنْ أَرَادَ لاَ يُجِيزُهُ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ وَلاَ يُمْكِنُ فَبَيَانُهُ عِيٌّ فَهُوَ خَطَأٌ لِأَنَّهُ مُمْكِنٌ .. إِنْ أَرَادَ لاَ يُجِيزُهُ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُمْكِنٌ ... الْعَرَب لاَ يُجِيزُهُ لَيْسَ بِعِيٍّ.

---

(1) في ع: يَتَّرِ.

(2) في س: قال.

(3) في ع: مُضاعَفَين.

(4) مثل: مكرّرة في س.

(5) في ع: مضاعَفٌ.

(6) في س: بني.

(7) هَذَا: ساقطة من ع.

(8) في ع: ولا يُضَاعفُ.

(9) في س: سوا, وفي ع: فنوا. والصّواب ما أثبتنا. انظر الكتاب 455/4.

(10) فَصْلٌ: زيادة من ع.

(11) في س: الباء وفي ع: الياء والتّصويب من التّكملة.

(12) في التكملة 581: يئن قلت: أنا أئن وأوؤنّ. وهذه الزيادة ليست ثابتة إلا في النسخة التي اعتمدها المحقق أصلا. انظر حاشية التكملة (9 – 9).

(13) في س: الكسْرة.

(14) في التكملة: قلبتَ المضمومةَ واوا والمكسورةَ ياءا. وفي بعض النسخ (مع المضمومة) واوا ومع المكسورة ياءا كما أثبته هنا.

(15) في ع: ولم يجرِ.

(16) التّكملة 581 – 582.

ثُمَّ قَالَ: (**فَإِن قُلْتَ**:[1] (**يَا فَاعِلُ**[2] **اِفْعَلْ اِفْعَلْ**[3]) **قُلْتَ فِي قَوْلِ مَنْ أَدْغَمَ**: (**يَا آزُّ إِزَّ إِزَّ**[4]), **فَإِن بَيَّنتَ**[5] **الْمِثْلَيْنِ عَلَى قَوْلِ أَهْلِ**[6] **الْحِجَازِ, قَلَبْتَ الْهَمْزَةَ**[7] **مِنَ الْمِثَالِ الْأَوَّلِ**[8] **الْأَوَّلِ**[8] **وَاوًا, وَمِنَ**[9] **الْمِثَالِ الثَّانِي**[10] **يَاءً**[11]).[12] وَلَيْسَ لِقَوْلِهِ: (**أَهْلِ التَّحْقِيقِ**)[13] مَعْنًى, لِأَنَّهَا مُبْتَدَأَةٌ, فَلاَبُدَّ مِن تَحْقِيقِهَا, إِلاَّ أَن يَشْتَرِطَ إِيصَالَ الْكَلاَمِ, فَإِن فَعَلَ كَانَ حُكْمُ الْمِثَالَيْنِ وَاحِدًا, فَكَانَتْ بَعْدَ الضَّمَّةِ وَاوًا, وَبَعْدَ الْكَسْرَةِ يَاءً,[14] وَبَعْدَ الْفَتْحَةِ أَلِفًا, فَتَقُولُ: (يَا غُلاَمُ وَاتَزَّ وَاتُنَّ),[15] وَ(يَا غُلاَمُ اِيتَزَّ وَايتَنَّ),[16]

: كَذَلِكَ فَعَلَ, وَلِذَلِكَ قَالَ: فِي قَوْلِ أَهْلِ التَّخْفِيفِ .....

---

(1) فَإِن قُلْتَ: ساقطة من س.

(2) في س: فاعال.

(3) افعل: غير مكرّرة في ع وهي كذلك في بعض نسخ التكملة. وفي س: أُفْعل. والتّصويب من التّكملة.

(4) في ع: ياءُ أنَّ وفي س: يا آز إزّ إزّا وفي التّكملة: يا آنّ إنّ إنّ. والتّصويب من المقتصد في شرح التّكملة في شرح التكملة, عبد القاهر الجرجاني, تح أحمد بن عبدالله بن إبراهيم الدويش, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, (سلسلة الرسائل الجامعية 78), الرّياض – السّعوديّة, 1428 هـ - 2007 م, 1370/2. وهي كذلك في بعض نسخ التكملة.

(5) في الأصلين: بنيت, وفي التّكملة (تح شاذلي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي) 250: أظهرت, والتّصويب من التّكملة والمقتصد 1370/2 .

(6) أَهْلِ: ساقطة من ع.

(7) في التّكملة (تح شاذلي) 250, والمقتصد 1371/2: الأولى.

(8) في المقتصد 1371/2: من مثال الأوامر, وفي التّكملة (تح شاذلي) 250: الأمر.

(9) في المقتصد 1371/2: والهمزة من.

(10) في س: الأوّل.

(11) يَاءً: ساقطة من س.

(12) التّكملة 582.

(13) في ع: التّخفيف.

(14) وَلَيْسَ لِقَوْلِهِ: أَهْلِ التَّخْفِيفِ ... وَبَعْدَ الْكَسْرَةِ يَاءً: ساقطة من ع بسبب انتقال النّظر.

(15) في س: وتز واوتن, وفي ع: وَاتُنَّ وَأَيَنَّ.

(16) في س: وايتر وفي ع: بيتُنُّ وَاتنَّ والتّصويب من التّكملة.

وَالْخَطُّ فِي الْكِتَابِ: (اِيتَزَّ[1]) بَعْدَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ[2] سَوَاءٌ, وَ(اِتَزَّ[3]) بِصُورَتِهِ[4] بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَبَعْدَ (ثُمَّ) (اِتَيَنَّ),[5] لِأَنَّ (ثُمَّ[6]) يَنقَطِعُ فَتَوَجَّهَ[7] الْوَقْفُ عَلَيْهَا, وَيَلْزَمُ تَحْقِيقُ[8] الْهَمْزَةِ, وَالْخَطُّ وَالْخَطُّ عَلَى مَا يُوجِبُهُ الْوَقْفُ, وَالضَّبْطُ عَلَى مَا يُوجِبُهُ الْوَصْلُ إِن شَاءَ اللَّهُ.[9]

فَصْـلٌ

قَالَ عِندَ ذِكْرِهِ:

وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ:[10]

(**فَإِن قُلْتَ: فَهَلاَّ لَمْ تَصْرِفْ**).[11] وَهَذَا لاَ يُتَكَلَّمُ بِهِ لِازْدِحَامِ[12] مَعْنَى التَّحْضِيضِ وَالْعَرْضِ, عَلَى نَفْيِ[13] الْخَبَرِ الْمَحْضِ.[14]

(**ش**): كَمَا يَصِحُّ أَنَّ رَدَّهُمْ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ عَلَى نَفْيِ الْخَبَرِ الْمَحْضِ فِي قَوْلِكَ: إِن لَمْ يَقُمْ أَقُمْ يَزْدَحِمُ مَعْنَى التَّحْضِيضِ وَالْعَرْضِ عَلَيْهِ وَ... لَمْ يَفْعَلْ كَمَعْنَى تَرَكُّبِ الْفَصْلِ فَكَمَا يَدْخُلُ التَّحْضِيضُ وَالْعَرْضُ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ يَدْخُلُ عَلَى مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ.

---

(1) في ع: اتينَ.

(2) في س: الضمّة والكسْرة.

(3) في ع: واتن.

(4) في س: بصوره.

(5) في س: أبين.

(6) ثُمَّ: ساقطة من س.

(7) في س: بتوجه.

(8) في ع: تحقيق.

(9) إِن شَاءَ اللَّهُ: زيادة من ع.

(10) هذا شطر من الرجز قبله: حنى عظامي وأراهُ ثاغري. لجندل بن المثنى الطهوي في شرح أبيات سيبويه 365/2. ولم ينسبه سيبويه في الكتاب 370/4 . ونسبه ابن جني في الخصائص 326/3 إلى العجاج وليس في ديوانه.

(11) التّكملة 601. باب التكسير في هذه الأسماء المعتلّة العين للجمع. وفي س: لم تصرفه.

(12) في س: لازدعام.

(13) في ع: لا يقى.

(14) يقصد أنّه لا يقال: هلاّ لم تفعل, ولكن يقال: هلاّ فعلت. وكان عليه أن يقول: هلاّ منعت من الصّرف.

وَزَعَمَ أَنَّ (**طَايَةً**) وَ(**رَايَةً**) إِنَّمَا صَحَّتِ الْعَيْنُ فِيهَا لِأَنَّهَا وَلِيَتْ أَلِفًا[1] أَصْلِيَّةً, وَفَرَّقَ بَيْنَ الزَّائِدِ وَالْأَصْلِيِّ حَتَّى جَعَلَ هَذَا قِيَاسًا,[2] وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ,[3] وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ, وَمَا نَصَّ سِيبَوَيْهِ عَلَيْهِ, عَلَيْهِ, وَاللَّهُ الْمُعِينُ.

(**ش**): لَمْ يَجْعَلْهُ قِيَاسًا وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ . لِقَلْبِ الْيَاءِ هَمْزَةً فِي نَحْوِ ..... مِن نَوْعِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَتِ الْبَاءُ هُنَا بَعْدَ ... زَائِدَة وَهِيَ هُنَا لَيْسَتْ بَعْدَ ... زَائِدَة فَلِذَلِكَ لَمْ تُقْلَبْ فِي آيَةٍ وَرَايَةٍ كَمَا قُلْتَ ... وَأَمَّا إِعْلاَلُ الْعَرَبِ اللاَّمَ فِيهِمَا فَأَمْرٌ آخَرُ غَيْرُ مَا هَوَ بِسَبِيلِهِ مِن قَلْبِ الْيَاءِ هَمْزَةً.

وَذَكَرَ ((**الْعُلْيَا**) وَ(**الْقُصْيَا**), **وَقَدْ قَالُوا**: (**الْقُصْوَى**), **فَجَاءَ**[4] **عَلَى الْأَصْلِ كَمَا جَاءَ** (**قَوَدٌ**)[5] **وَ**(**اِسْتَحْوَذَ**)),[6] فَجَعَلَهُ شَاذًّا, وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: (وَقَدْ قَالُوا: (الْقَصْوَى) فَأَجْرَوْهَا[7] عَلَى الْأَصْلِ, لِأَنَّهَا قَد تَكُونُ صِفَةً بِالْأَلِفِ وَاللاَّمِ).[8]

وَقَالَ:[9] (**وَقَالُوا**: (**اِحْوَاوَى التَّيْسُ, وَاِحْوَاوَتِ**[10] **الشَّاةُ**), **كَمَا**[11] **قَالُوا**: (**اِحْمَارَّ**),[12]),[12] **إِلاَّ أَنَّهُمْ أَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ الْأَخِيرَةِ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا, وَلَمْ يُدْغِمُوا فَيَقُولُوا**: (**اِحْوَاوَّ**), **لِأَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَلَزِمَهُمْ فِي الْمُضَارِعِ أَن تَحَرَّكَ**[13] **الْوَاوُ بِالضَّمِّ, وَهَذَا لَمْ**[14]

---

(1) في س: الفاء.

(2) التّكملة 606 – 607. ونصّه: فإن كان السّاكن الّذي قبل الآخر ألفا زائدة انقلبت الياء والواو همزتين وذلك نحو العلاء والقضاء, لأنّ الألف لما كانت زائدة صارت اللاّم وكأنّها قد وليت الفتحة كما وليتها في عصًا ورحًى ... فإن كانت الألف غير زائدة صحّت, وذلك نحو غاية وراية وواو لأنّها لم تلِ فتحة العين كما وليتها في باب قضاء.

(3) في س: وهذا ليس بشيء.

(4) في س: فأجرَوه.

(5) في س: قوذ.

(6) التّكملة 608 – 609. ونصّه: وإذا كانت اللاّم واوا في فُعْلَى فإنّها تبدل في الصّفات الجارية مجرى الأسماء وذلك الدُّنْيَا والعُلْيَا والقُصْيَا, وقد قالوا: القُصْوَى فجاء على الأصل كما جاء قَوَدٌ واستحوَذَ.

(7) في س: فأجروه, وفي ع: فأجروا, والتّصويب من الكتاب.

(8) الكتاب 389/4.

(9) في ع: قال.

(10) في ع: احواوات.

(11) في ع: وكما.

(12) في ع: أخمرٌّ.

(13) في س: أن يحرك.

(14) في س: ما لم, بإقحام (ما).

يَجِيءُ[1] **فِي شَيْءٍ مِن كَلاَمِهِمْ فَرَفَضُوهُ**).[2] وَهَذَا غَلَطٌ, لِأَنَّهُمْ يَضُمُّونَ (عَدُوٌّ) وَ(فَلُوٌّ) وَكُلَّ وَاوٍ وَاوٍ مُدْغَمَةٍ بِمَنزِلَةِ السَّالِمِ,[3] وَكَذَلِكَ (دَلْوٌ) وَ(غَزْوٌ), وَلَكِنَّ الْإِدْغَامَ اِمْتَنَعَ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ[4] مِثْلاَنِ,[5] مِثْلاَنِ,[5] لِأَنَّ الْعِلَّةَ سَبَقَتْ إِلَى اللاَّمِ فَصَارَتْ أَلِفًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (**لَمْ يَجِيءْ فِي**[6] **شَيْءٍ**[7] **مِن كَلاَمِهِمْ**). فَإِنَ كَانَ يَعْنِي أَنَّ الْوَاوَ الْمَضْمُومَةَ لَمْ تَجِيءْ فِي كَلاَمِهِمْ فَقَدْ جَاءَتْ, وَإِن كَانَ يَعْنِي مَا هُوَ بِسَبِيلِهِ فَلاَ يَكُونُ.

(**ش**): ثُمَّ قِسْمٌ ثَالِثٌ وَهُوَ أَن يَعْنِي أَنَّ ضَمَّ آخِرِ الْفِعْلِ لاَ تُوجَدُ ... مِن كَلاَمِهِمْ لاَ هَذَا الْفِعْلُ وَلاَ غَيْرُهُ.

بَابُ الْإِدْغَامِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ: (**فَإِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْحَرْفِ الْمُدْغَمِ فِي الْمُنفَصِلَيْنِ**[8] **فَإِنَّ السَّاكِنَ يَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَن**[9] **يَكُونَ حَرْفًا لاَ مَدَّ فِيهِ وَلاَ لِينَ, وَالْآخَرُ: أَن يَكُونَ الْحَرْفُ فِيهِ مَدٌّ وَلِينٌ, فَمَا لاَ مَدَّ فِيهِ لاَ يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فِي الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهُ, وَذَلِكَ نَحْوَ (اِسْمِ مُوسَى),** وَ(**قَوْمِ مَالِكٍ**), **لاَ يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فَتَقُولُ: (قَوْمَ مَّالِكٍ**[10]) **لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ مِن قُوَّةِ الْمُنفَصِلَيْنِ أَن يُحَرِّكَ لَهُمَا السَّاكِنُ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْمُتَّصِلَيْنِ**[11] **نَحْوَ (اِسْتَعَدَّ**),[12] **لِأَنَّكَ فِي الْمُنفَصِلَيْنِ**[13] **بِالْخِيَارِ بَيْنَ**[14] **الْإِدْغَامِ وَتَرْكِهِ, وَالْمُتَّصِلاَنِ لَيْسَ فِيهِمَا**[15] **إِلاَّ الْإِدْغَامُ**).[1] هَذَا نَصُّ كَلاَمِهِ الَّذِي وَجَدتُ فِي النُّسْخَةِ, وَالصَّوَابُ أَن يَقُولَ: لَمْ يَبْلُغْ مِن قُوَّةِ الْإِدْغَامِ أَن يُغَيَّرَ لَهُ الْبِنَاءُ.

---

(1) في ع: يجرِ.

(2) التّكملة 613. وفيه: أبدلوا من الواو الأخيرة الألف ... لَلَزِمَ ...

(3) في س: السّاكن.

(4) في ع: يبق.

(5) في س: المثْلان.

(6) فِي: ساقطة من ع.

(7) في ع: شئٌ.

(8) في ع: المنفصل.

(9) في ع: أنه.

(10) في س: قوْملك.

(11) في ع: المنفَصِلين.

(12) نَحْوَ اِسْتَعَدَّ: ساقطة من ع.

(13) في ع: المتصلين.

(14) في س: من.

(15) في ع: فيه.

وَقَوْلُهُمْ:[2] (قَوْم مَّالِكٍ), بِالْإِدْغَامِ[3] فِيهِ, صَحِيحٌ مِنْ أَجْلِ اللِّينِ. قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي هَذَا[4] الْبَابِ: (هَذَا ثَوْبُ بَكْرٍ وَجَيْبُ بَكْرٍ).[5] هَذَا نَصُّ كَلاَمِهِ. ثُمَّ أَجَازَ هَذَا فِي آخِرِ الْبَابِ,[6] وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ (ثَوْب بَّكْرٍ) وَ(قَوْم مُّوسَى) إِن شَاءَ اللَّهُ.

(**ش**): هَذَا مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ كِتَابَهُ مُصَحَّفٌ وَيَقْرَأُهُ عَلَى تَصْحِيفِهِ وَالَّذِي فِي النُّسَخِ الْمُعَوَّلِ عَلَيْهَا: قَوْم مَالِكٍ نَعَمْ وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ النُّسَخِ مُقَيَّدًا عَلَى ..... يُصَحَّفُ كَمَا تَصَحَّفَ فِي كِتَابِ أَبِي الْحَسَنِ وَيَدُلُّكَ عَلَى فَسَادِ مَا فِي كِتَابِهِ وَمَا أَتَى بِهِ مِن ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ إِدْغَامَ ثَوْب بَّكْرٍ فِي آخِرِ الْبَابِ وَلاَ فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْم مَالِكٍ فَكَيْفَ يَنفِيهِ .... فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ .....

وَقَالَ: (**اِمْدَح عَرْفَهْ**). وَقَلَبَ الْعَيْنَ حَاءً, وَقَالَ: لِأَنَّهَا[7] أَقْرَبُ.[8] وَلَمْ يَعْتَدَّ سِيبَوَيْهِ بِذَلِكَ,[9] لِأَنَّ الَّذِي بَيْنَهُمَا كَالَّذِي بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْحَاءِ, وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تُدْغَمُ فِي الْأُخْرَى, وَالَّذِي اِعْتَلَّ بِهِ سِيبَوَيْهِ أَنَّ (اِلْتِقَاءَ الْحَاءَيْنِ أَخَفُّ فِي الْكَلاَمِ مِنِ اِلْتِقَاءِ الْعَيْنَيْنِ, أَلاَ تَرَى اِلْتِقَاءَهُمَا فِي بَابِ (رَدَدتُ) أَكْثَرُ, وَالْمَهْمُوسُ[10] أَخَفُّ مِنَ الْمَجْهُورِ, فَهَذَا كُلُّهُ يُبَاعِدُ الْعَيْنَ مِنَ الْإِدْغَامِ).[11]

(**ش**): تَخَيَّلَ أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ كَلاَمَ سِيبَوَيْهِ غَيْرُ كَلاَمِ أَبِي عَلِيٍّ وَهُوَ هُوَ بِعَيْنِهِ وَإِنَّمَا بَيَّنَ سِيبَوَيْهِ بِأَنَّ اِلْتِقَاءَ الْحَاءَيْنِ مُدْغَمَيْنِ فِي الْكَلاَمِ أَخَفُّ مِنِ اِلْتِقَاءِ الْعَيْنَيْنِ ... لِأَنَّ الْحَاءَ أَقْرَبُ إِلَى الْفَمِ أَلاَ تَرَى إِلَى اِلْتِقَاءِهِمَا فِي بَابِ رَدَدتُ ... فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي تُدْغِمُ فِيهِ أَحَدَ الْمِثْلَيْنِ فِي الْآخَرِ.

---

(1) التّكملة 617 – 618. وفيه: (ولا يجوز الإدغام فيقول ...), وفي نسخة من نسخ التّكملة: (لا يجوز) كما أثبته ابن الطّراوة.

(2) في س: قوله.

(3) في ع: فالإدغامُ.

(4) هَذَا: ساقطة من ع.

(5) الكتاب 440/4. باب الإدغام في الحرفين اللّذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه, ونصّه: وتقول: هذا ثوب بكر, البيان في هذا أحسن منه في الألف لأنّ حركة ما قبله ليس منه فيكون بمنزلة الألف وكذلك: هذا جيب بكرٍ.

(6) التّكملة 619. ونصّه: وقد أدغموا أيضا نحو ثَوْب بَّكْرٍ.

(7) في س: لأنّه.

(8) التّكملة 622 – 623. ونصّه: ولا تُدْغِمُ الحاءَ في العين كما أَدْغَمْتَ الْعَيْنَ في الحاء, لأنّ الحاء أدخل في الفم ولكن تقول: اِمْدَحَّرْفَه في اِمْدَحْ عَرْفَه, فتقلب العين حاءً.

(9) في الكتاب 451/4: (ولم تدغم الحاء في العين في قولك: امدح عرفة لأنّ الحاء قد يفرّون إليها إذا وقعت الهاء مع العين وهي مثلها في الهمس والرخاوة مع قرب المخرجين فأجريت مجرى الميم مع الباء, فجعلتها بمنزلة الهاء كما جعلت الميم بمنزلة النّون مع الباء, ولم تقوِّ العين على الحاء إذ كانت هذه قصّتها, وهما من المخرج الثّاني من الحلق, وليست حروف الحلق بأصلٍ للإدغام, ولكنك لو قلبت العين حاءً فقلت في امدح عرفة: امدحّرفة جاز ...). وهذا والّذي قاله أبو عليّ سواء.

(10) في ع: في المهموس.

(11) الكتاب 450/4, وفيه: ألا ترى أنّ التقاءهما ... فكلّ هذا يباعد ...

هَذَا نَصُّ كَلاَمِهِ فِي هَذَا الْفَصْلِ,[1] وَلَمْ يُمْعِنِ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ, فَوَقَفْنَا حَيْثُ وَقَفَ, وَلَمْ نَدَعِ الْقَوْلَ فِي بَابِ تَرْكِ الصَّرْفِ[2] وَمَا يَلِيهِ إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ[3] تَسْلِيمًا لَهُ, وَلَكِن تَجَافَيْنَا عَنْهُ لِلْمُشَارَكَةِ لِلْمُشَارَكَةِ فِيهِ, وَلَوْ تَكَلَّفْنَا الْوَفَاءَ بِكُلِّ[4] مَا جَرَى فِيهِ مِنْ خَطَأٍ وَتَقْصِيرٍ, وَسُوءِ عِبَارَةٍ,[5] وَبُعْدِ تَأْوِيلٍ, لاَمْتَدَّ طَلَقُ الْكَلاَمِ, وَخَرَجَتِ الرِّسَالَةُ عَن سَنَنِهَا[6] مِنَ الْإِيجَازِ, وَلَكِن[7] وَكَلْنَا[8] ذَلِكَ لِذَوِي الْبَصَائِرِ الْبَصَائِرِ السَّلِيمَةِ,
وَالنُّفُوسِ الْحَكِيمَةِ, إِلَى مَا نَهَجْنَا سَبِيلَهُ مِنَ التَّنبِيهِ, وَأَعْطَيْنَا دَلِيلَهُ مِنَ[9] الشَّبَهِ وَالتَّمْوِيهِ.

وَبِاللَّه نَسْتَعِينُ,

وَعَلَيْهِ نَتَوَكَّلُ,

وَهُوَ[10] حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ,

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.[11]

(ع): سَبِيلُهُ[12] هَذِهِ الَّتِي زَعَمَ أَنَّهُ سَلَكَهَا, سَلَكْنَاهَا[13] فِي أَن لَمْ نَتَكَلَّفْ[14] الْوَفَاءَ[15] بِكُلِّ مَا جَرَى فِي كَلاَمِهِ مِنْ خَطَأٍ وَتَقْصِيرٍ, وَسُوءِ عِبَارَةٍ, وَبُعْدِ تَأْوِيلٍ, لِمَا كَانَ يُؤَدِّي إِلَيْهِ الْوَفَاءُ بِذَلِكَ مِن اِمْتِدَادِ طَلَقِ الْكَلاَمِ, وَلِمَا رَجَوْنَاهُ مِنَ الْوُصُولِ[16] إِلَى

---

(1) في س: الوَصْف.

(2) في س: للصّرف, والمقصود بباب ترك الصّرف: باب النّون في الإدغام وغيره.

(3) لم يبق إلاّ باب واحد فقط هو: باب الإدغام في حروف طرف اللّسان وأصول الثّنايا.

(4) في ع: لكل.

(5) عبارة: ساقطة من س وهي ثابتة في الانفصال في الحاشية: أو تقصير أو سوء عبارة.

(6) في س: هيْئَتها.

(7) في س: لاكن.

(8) في ع: وَكّلنا.

(9) في س: في.

(10) في ع: فهو.

(11) وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: زيادة من ع.

(12) في الأصل: سبيل.

(13) في الأصل: سلكها.

(14) في الأصل: (نتكلف) بإهمال النون.

(15) في الأصل: الوفاءُ.

(16) في الأصل: من الأصول.

الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ مِن تَنبِيهِ الْبَصَائِرِ لَهُ وَالْأَفْهَامِ. وَاللَّهُ تَعَالَى يَنفَعُ بِذَلِكَ, وَيَجْعَلُهُ لِوَجْهِهِ خَالِصًا بِرَحْمَتِهِ, وَيَتَجَاوَزُ عَمَّا طَغَى بِهِ مِنَ الْجَفَاءِ[1] الْقَلَمُ, إِذْ عَارَضْنَاهُ فِيمَا كَانَ مِنْهُ مِن ذَلِكَ فِي حَقِّ هَذَا الْعَالِمِ الْعَلَمِ, وَ﴿**لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ**﴾,[2] وَجَفَاؤُهُ لِأَبِي عَلِيٍّ جَفَاءٌ لَنَا, إِذْ لَمْ يَكُن مَقْصُودُهُ أَبَا عَلِيٍّ لَكِنِ[3] الْقَائِلَ بِمَذْهَبِهِ, وَمَذْهَبُهُ مَذْهَبُنَا, مَذْهَبُنَا, وَقَوْلُهُ قَوْلُنَا, ﴿**وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ**﴾.[4] **وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.**

---

[1] من الجفاء: ساقطة من الأصل ومتداركة في الحاشية.

[2] [النساء: 148].

[3] في الأصل: لأن.

[4] [الشورى: 41].

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم.

ثانيا: الكتب المطبوعة:

-أ-

1- أخبار أبي العتاهية وأشعاره, شكري فيصل, الجامعة السورية, دمشق – سوريا, 1965م.

2- أدب الكاتب, أبو محمد عبداللّه بن مسلم بن قتيبة الدينوري, تح محمد أحمد الدالي, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, 1402 هـ - 1982م.

3- ارتشاف الضّرب من لسان العرب, أبو حيّان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي, تح رجب عثمان محمّد, مراجعة رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط1, 1418 هـ - 1998م.

4- الأزمنة والأمكنة, أبو علي أحمد بن محمّد المرزوقي, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط1, 1417 هـ.

5- أساس البلاغة, الزمخشري, دار الكتب المصرية, القاهرة – مصر, 1341 هـ - 1923م.

6- الاستدراك على أبي عليّ في الحجّة, أبو الحسن جامع العلوم علي بن الحسين الأصفهاني الباقوليّ, تح محمّد أحمد الدّالي, مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي, لجنة نشر التراث العربي, ط1, 1428 هـ – 2007 م.

7- " أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه ", ضمن (بحوث ومقالات في اللغة), رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط3, 1415 هـ - 1995م.

8- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين, عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني, تح عبد المجيد دياب, مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية, الرياض – السعودية, ط1, 1406 هـ - 1986م.

9- الأشباه والنّظائر في النحو, أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي, تح عبد العال سالم مكرم, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, ط1, 1406 هـ

- 1985م.

10- إصلاح المنطق, أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السّكّيت, تح أحمد محمّد شاكر وعبد السلام محمد هارون, دار المعارف, (ذخائر العرب 3), القاهرة – مصر, ط4, 1368 هـ - 1949م.

11- الأصول في النّحو, أبو بكر محمّد بن السّريّ بن السّرّاج, تح عبد الحسين الفتلي, مؤسّسة الرّسالة, بيروت – لبنان, ط3, 1417هـ - 1996م.

12- إعراب القرآن, أبو جعفر النّحّاس, تح خالد العلي, دار المعرفة, بيروت – لبنان, ط2, 1429 هـ - 2008م.

13- أعلام مالقة, أبو عبدالله بن عسكر وأبو بكر بن خميس, تح عبدالله المرابط الترغي, دار الأمان, دار الغرب الإسلامي, بيروت – لبنان, ط1, 1420هـ - 1999م.

14- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب, عبدالله بن السّيد البطليوسي, تح مصطفى السقا وحامد عبد المجيد, مطبعة دار الكتب المصرية, القاهرة – مصر, 1996م.

15- أمالي الزجاجي, أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي, تح عبد السلام محمّد هارون, دار الجيل, بيروت – لبنان, ط2, 1407 هـ - 1987م.

16- أمالي ابن الشجري, أبو السعادات ضياء الدين هبة اللّه بن علي المعروف بابن الشجري, تح محمود محمد الطناحي, مكتبة الخانجي, القاهرة - مصر, ط1, 1413 هـ - 1991م.

17- الأمالي, أبو عليّ إسماعيل بن القاسم القالي, تح محمد عبد الجواد الأصمعي, دار الكتب المصرية, القاهرة – مصر, ط3, 1344 هـ - 1926م.

18- الإمتاع والمؤانسة, أبو حيان التوحيدي, تح أحمد أمين وأحمد الزين, لجنة التأليف والترجمة والنشر, القاهرة – مصر, المكتبة العصرية, بيروت – لبنان.

19- الأمثال السّائرة من شعر المتنبّي, للصّاحب أبي القاسم إسماعيل بن عبّاد, تح محمّد حسن آل ياسين, مطبعة المعارف, مكتبة النّهضة, بغداد – العراق, ط1, 1385هـ - 1965م.

20- الأمثال المولّدة, أبو بكر محمد بن العباس الخوارزمي، المجمع الثقافي، أبو ظبي, الإمارات, 1424 هـ.

21- إنباه الرواة على أنباه النحاة, أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القِفطي, تح محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر العربي, القاهرة – مصر, مؤسسة الكتب الثقافية, بيروت – لبنان, ط1, 1406 هـ - 1986م.

22- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين, أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري, المكتبة العصرية, ط1424/1 هـ - 2003م.

23- الإيضاح, أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ, تح كاظم بحر المرجان, عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت – لبنان, ط2, 1416هـ - 1996م, وتح حسن شاذلي فرهود (**الإيضاح العضدي**), مطبعة دار التأليف, مصر, ط1, 1389 هـ - 1969م.

24- إيضاح شواهد الإيضاح, أبو علي الحسن بن عبدالله القيسي, تح محمد بن حمود الدعجاني, دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان, ط1, 1408 هـ - 1987م.

-ب-

25- البحر المحيط في التفسير, أبو حيان الأندلسي, تح صدقي محمد جميل, دار الفكر, بيروت – لبنان, 1420 هـ.

26- البرهان في علوم القرآن, أبو عبدالله بدر الدين محمّد بن عبد اللّه الزركشي , تح محمّد أبو الفضل إبراهيم, دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه, القاهرة – مصر, ط1, 1376 هـ - 1957م.

27- البسيط في شرح جمل الزجاجي, عبيد اللّه بن أحمد ابن أبي الرّبيع الإشبيلي, تح عياد بن عيد الثبيتي, دار الغرب الإسلامي, بيروت – لبنان, ط1, 1407 هـ - 1986م.

28- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس, أبو جعفر أحمد بن يحيى الضبي, دار الكاتب العربي, القاهرة – مصر, 1967م.

29- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, جلال الدين السّيوطيّ, تح محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر, ط2, 1399 هـ - 1979م.

30- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة, مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي, تح

محمّد المصري, دار سعد الدين, دمشق – سوريا, ط1, 1421هـ 2000م.

-ت-

31- تاج العروس من جواهر القاموس, أبو الفيض محمّد بن محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي, تح حسين نصار, مراجعة جميل سعيد وعبد الستار أحمد فراج (الجزء السادس), مطبعة حكومة الكويت, (التراث العربي, سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت 16), 1969م.

32- تحفة القادم, محمد بن عبد الله بن أبي بكر ابن الأبار القضاعي البلنسي, أعاد بناءه: إحسان عباس, دار الغرب الإسلامي, بيروت – لبنان, ط1, 1406 هـ - 1986م.

33- تذكرة الأريب في تفسر الغريب, أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي, تح علي حسين البواب, مكتبة المعارف, الرياض – المملكة العربية السعودية, ط1, 1407 هـ - 1986م.

34- التّذكرة الحمدونية, أبو المعالي بهاء الدين محمد بن الحسن ابن حمدون البغدادي, تح إحسان عباس وبكر عباس, دار صادر للطباعة والنشر, بيروت – لبنان, ط1, 1417 هـ - 1996م.

35- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل, أبو حيّان الأندلسي, تح حسن هنداوي, دار القلم, دمشق - سوريا, ط1, 1422 هـ - 2002 م.

36- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف, صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي, تح السيد دسوقي إبراهيم الشرقاوي, مراجعة رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط1, 1407 هـ - 1987م.

37- التّعازي والمراثي والمواعظ والوصايا, أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد, تح إبراهيم محمد حسن الجمل, مراجعة: محمود سالم, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

38- التعليقة على كتاب سيبويه, أبو علي الفارسي, تح عوض بن حمد القوزي, مطبعة الأمانة (نوادر المخطوطات), القاهرة – مصر, ط1, (الجزء الثالث), 1414 هـ - 1994م.

39- تعليق من أمالي ابن دريد, أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تح السيد مصطفى السنوسي, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب قسم التراث العربي, الكويت,

ط1, 1401 هـ - 1984م.

40- تفسير رسالة أدب الكاتب, أبو القاسم الزّجاجيّ, تح عبد الفتاح سليم, المنظمة العربية للتربية الثقافة والعلوم, معهد المخطوطات العربية, القاهرة – مصر, 1414 هـ - 1993م.

41- التّقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية, أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي, تح إحسان عباس, دار مكتبة الحياة, بيروت – لبنان, ط1, 1900م.

42- التكملة لكتاب الصلة, ابن الأبار, تح عبد السلام الهراس, دار الفكر, بيروت – لبنان, 1415هـ- 1995م.

43- التّمثيل والمحاضرة, أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثّعالبيّ, تح عبد الفتاح محمد الحلو, الدار العربية للكتاب, ط2, 1983م.

44- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد محبّ الدين محمّد بن يوسف المعروف بناظر الجيش, تح علي محمّد فاخر وجابر محمّد البراحة, وإبراهيم جمعة العجمي, وجابر السيد مبارك, وعلي السنوسي محمّد, ومحمّد راغب نزّال, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة, القاهرة – مصر, ط1, 1428 هـ - 2007م.

45- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب, أبو الحسن علي بن محمّد الحضرمي المعروف بابن خروف الإشبيلي, تح خليفة محمّد خليفة بريري, منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي, ط1, 1995م.

46- تهذيب اللغة, أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تح محمد عوض مرعب, دار إحياء التراث العربي, بيروت – لبنان, ط1, 2001 م.

47- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك, أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المعروف بابن أمّ قاسم, تح عبد الرحمن علي سليمان, دار الفكر العربي, القاهرة – مصر, ط1, 1422 هـ - 2001م.

48- التيسير في القراءات السبع, أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني, تح اوتو تريزل, دار الكتاب العربي, بيروت – لبنان, ط2, 1404 هـ - 1984م.

-ج-

49- الجليس الصّالح الكافي والأنيس النّاصح الشّاف, أبو الفرج المعافى بن زكريّا الجريري, تح عبد الكريم سامي الجندي, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط1, 1426 هـ - 2005م.

50- جمهرة الأمثال, أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ, دار الفكر, بيروت – لبنان.

51- جمهرة اللغة, أبو بكر ابن دريد الأزدي, رمزي منير بعلبكي, دار العلم للملايين, بيروت – لبنان, ط1, 1987م.

52- جنى الجنّتين في تمييز نوعي المثنيين, محمّد أمين بن فضل الله المحبّيّ, تح لجنة إحياء التّراث العربي, دار الآفاق الجديدة, بيروت – لبنان.

53- الجنى الدّاني في حروف المعاني, المرادي, تح فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط1, 1413 هـ - 1992م.

-ح-

54- حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك, لأبي العرفان محمد بن علي الصبان, ومعه **شرح الشواهد للعيني**, تح طه عبد الرؤوف سعيد, المكتبة التوقيفية, مصر.

55- الحجّة للقراء السبعة, أبو عليّ الفارسي، تح بدر الدّين قهوجي وبشير جويجاني, مراجعة عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق, دار المأمون للتراث, دمشق – سوريا, وبيروت – لبنان, ط1, 1404هـ.

56- الحماسة البصرية, أبو الحسن صدر الدين علي بن أبي الفرج البصري, تح مختار الدين أحمد, عالم الكتب, بيروت - لبنان, ط3, 1403 هـ - 1983م.

57- حياة الحيوان الكبرى, أبو البقاء كمال الدين محمد بن موسى الدميري، تح إبراهيم صالح, دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع, دمشق سوريا, ط1, 1426هـ - 2005م.

58- الحيوان, أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ, تح عبد السلام محمد هارون, مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده, القاهرة – مصر, ط2, 1385 هـ - 1965م.

-خ-

59- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, عبد القادر بن عمر البغدادي, تح عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر, ط4, 1418 هـ - 1997م.

60- الخصائص, أبو الفتح عثمان بن جني, تح محمّد علي النجار, دار الكتب المصرية, القاهرة – مصر, 1371 هـ - 1952م.

-د-

61- درّة الغوّاص في أوهام الخواص, أبو محمّد القاسم بن الحريري, تح عرفات مطرجي, مؤسسة الكتب الثقافية, بيروت – لبنان, ط1, 1418 هـ - 1998م.

62- ديوان أبي الأسود الدّؤلي, صنعة أبي سعيد الحسن السّكّريّ, تح محمد حسن آل ياسين, دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر, بيروت - لبنان, ط2, 1418هـ- 1998م.

63- ديوان الأعشى ميمون بن قيس, تح م. محمّد حسين, مكتبة الآداب, المطبعة النموذجية, مصر, 1950م.

64- ديوان امرئ القيس, تح محمّد أبو الفضل إبراهيم, دار المعارف (ذخائر العرب 27), القاهرة – مصر, ط5, 1377 هـ - 1958م.

65- ديوان أميّة بن أبي الصلت, تح سجيع جميل الجبيلي, دار صادر للطباعة والنشر, بيروت - لبنان, ط1, 1998م.

66- ديوان تأبط شرّا وأخباره, تح علي ذو الفقار شاكر, دار الغرب الإسلامي, بيروت- لبنان, ط2, 1419هـ-1999م.

67- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب, تح نعمان محمد أمين طه, دار المعارف (ذخائر العرب 43), القاهرة-مصر, ط3.

68- ديوان حاتم الطائي, صنعة يحي بن مدرك الطائي رواية هشام بن محمد بن الكلبي, تح عادل سليمان جمال, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, مصورة عن طبعة المدني بالقاهرة, ط2, 1411هـ - 1990م.

69- ديوان حسّان بن ثابت بتصحيح عبد الرحمن البرقوقي, المطبعة الرحمانية, مصر, 1347هـ - 1929م.

70- ديوان الحطيئة بشرح ابن السّكّيت, تح نعمان محمّد أمين طه, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط1, 1407هـ - 1987م.

71- ديوان ذي الرّمّة غيلان بن عقبة العدوي بشرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي, رواية أبي العباس ثعلب, تح عبد القدوس أبو صالح, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, ط3, 1414 هـ - 1994م.

72- ديوان رؤبة بن العجّاج (مجموع أشعار العرب), تح وليم بن الورد البروسي, دار ابن قتيبة, الكويت.

73- ديوان الراعي النميري, تح راينهرت قايرت, المعهد الألماني للأبحاث الشرقية, دار النشر فرانتس شتاينر بقيستبادن, بيروت – لبنان, 1401 هـ - 1980م.

74- ديوان عبيد اللّه بن قيس الرّقيات, تح محمد يوسف نجم, دار صادر, بيروت – لبنان.

75- ديوان العرجيّ, تح سجيع جميل الجبيلي, دار صادر للطباعة والنشر, بيروت – لبنان, ط1, 1998م.

76- ديوان عمر بن أبي ربيعة, تح بشير يموت, المطبعة الوطنية, المكتبة الأهلية للطبع والترجمة والتأليف والنشر, بيروت – لبنان, ط1, 1953 هـ - 1934م.

77- ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي, تح أيمن ميدان, كتاب النادي الأدبي الثقافي (من كنوز التراث 2), جدة - المملكة العربية السعودية, ط1, 1413هـ-1992م.

78- ديوان عنترة بن شدّاد العبسي, تح محمّد سعيد مَولوي, المكتب الإسلامي, بيروت – لبنان, 1390 هـ - 1970م.

79- ديوان الفرزدق, تح علي فاغور, دار الكتب العلميّة, بيروت – لبنان, ط1, 1407هـ – 1987م.

80- ديوان القتّال الكلابي, تح إحسان عباس, دار الثقافة, بيروت – لبنان, 1409 هـ - 1989م.

81- ديوان القُطامي التغلبي, تح إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب, دار الثقافة, بيروت- لبنان, ط1, 1960م.

82- ديوان قيس بن الخطيم, تحقيق ناصر الدّين الأسد, دار صادر, بيروت – لبنان.

83- ديوان كثيّر عزّة, جمع إحسان عبّاس, دار الثقافة, بيروت – لبنان, 1391هـ - 1971م.

84- ديوان المتنبّي, تح عبد الوهاب عزام, لجنة التأليف والترجمة والنشر, القاهرة – مصر, 1363 هـ.

85- ديوان معن بن أوس المزني, تح نوري حمودي القيسي وحاتم صالح الضامن, مطبعة دار الجاحظ, بغداد – العراق, 1977م.

86- ديوان الهذليّين, مطبعة دار الكتب المصريّة, القاهرة – مصر, ط2, 1995م.

-ذ-

87- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة, أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن عبد الملك المراكشي, تح إحسان عباس, دار الثقافة, بيروت – لبنان.

-ر-

88- ربيع الأبرار ونصوص الأخيار, الزمخشري, تح عبد الأمير مهنا, منشورات مؤسسة الأعظمي, بيروت – لبنان, ط1, 1412 هـ - 1992م.

89- الرّدّ على النّحاة, أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ابن مضاء القرطبي, تح محمّد إبراهيم البنّا, دار الاعتصام, القاهرة – مصر, ط1, 1399هـ - 1979م.

90- رسائل ابن حزم الأندلسي, ابن حزم الأندلسي, تح إحسان عباس, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت – لبنان, ط1, 1983م.

91- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح, ابن الطراوة النحوي, تح حاتم الضامن, عالم الكتب, بيروت – لبنان, ط2, 1416 هـ - 1996م.

92- رسالة الغفران, أبو العلاء أحمد بن عبداللّه المعري, تح عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ), دار المعارف (ذخائر العرب 4), القاهرة – مصر, ط9, 1397 هـ - 1977م.

93- الرّوض الأنفّ في شرح السيرة النبوية لابن هشام, أبو القاسم عبد الرحمن بن عبداللّه السهيلي, تح عمر عبد السلام السلامي, دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان, ط1, 1421 هـ - 2000 م.

-ز-

94- الزاهر في معاني كلمات الناس, أبو بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري, تح حاتم صالح الضامن, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, ط1, 1412 هـ - 1992م.

95- زهر الآداب وثمر الألباب, أبو إسحاق الحصريّ, تح محمّد محيي الدّين عبدالحميد, دار الجيل, بيروت – لبنان, ط5, 1419 هـ - 1999م.

96- زهر الأكم في الأمثال والحكم, أبو علي نور الدين الحسن بن مسعود اليوسي, تح محمد حجي، ومحمد الأخضر, الشركة الجديدة, دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب, ط1, 1401 هـ - 1971م.

97- الزّهرة, أبو بكر محمد بن داود الأصبهاني, تح إبراهيم السامرائي, مكتبة المنار, الزرقاء – الأردن, 1406 هـ - 1985م.

-س-

98- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي, عبد الملك بن حسين العصامي, تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط1, 1419 – 1998م.

-ش-

99- شرح أبيات الجمل, أبو محمّد عبدالله بن محمّد بن السّيد البَطَلْيوسي, تح عبدالله الناصير, دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة, دمشق – سوريا, ط1, 2000م.

100- شرح أبيات سيبويه, أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافي, تح محمد علي الريح هاشم, مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد, مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر, 1394 هـ - 1974م.

101- شرح أدب الكاتب, أبو سليمان داود بن يزيد السّعدي, جمع وتوثيق وتقديم محمّد مرزاق, دار ابن حزم, بيروت – لبنان, ط1, 1430هـ - 2009م.

102- شرح أشعار الهذليّين, أبو سعيد الحسن بن الحسين السّكّريّ, تح عبد الستّار أحمد فراج, مراجعة محمود محمد شاكر, مكتبة دار المعرفة مطبعة المدني, القاهرة – مصر.

103- شرح التّصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, خالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهري, تح محمّد باسل عيون السود, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط1, 1421هـ - 2000م.

104- شرح ديوان الحماسة, أبو زكريّا يحي بن علي التبريزي, دار القلم, بيروت – لبنان.

105- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري, تح إحسان عباس, وزارة الإرشاد والأنباء (سلسلة التراث العربي 8), الكويت, 1962م.

106- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده, عبد القادر البغدادي, نجم الدين محمد بن الحسن الرّضي الإستراباذي، تح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, 1395هـ - 1975م.

107- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي, أبو محمد عبداللّه بن برّي المصري, تح عيد مصطفى درويش, مراجعة محمد مهدي علام, مجمع اللغة العربية, الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث, الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية, القاهرة - مصر, 1405 هـ - 1985م.

108- شرح الكافية الشافية, أبو عبد اللّه جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني, تح عبد المنعم أحمد هريدي, جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي, كلية الشريعة والدراسات الإسلامية, مكة – السعودية, دار المأمون للتراث, ط1, 1402 هـ - 1982م, 2006/4.

109- شرح المفصّل, موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش, تح مشيخة الأزهر, إدارة الطباعة المنيرية, مصر.

110- شرح نهج البلاغة, عزالدين عبد الحميد بن هبة الله ابن أبي الحديد المدائني, تح محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الجيل, بيروت – لبنان, ط2, 1416 هـ - 1997م.

111- شعر الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التّغلبي, صنعة السّكّريّ روايتُه عن أبي جعفر محمّد بن حبيب, تح فخرالدين قباوة, دار الفكر, دمشق – سوريا, ط4, 1416هـ-1996م.

112- شعر ابن ميادة, تح حنا جميل حداد, مراجعة قدري الحكيم, مطبوعات مجمع اللغة العربية, دمشق – سوريا, 1402هـ - 1982م.

113- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي, جمع مطاع الطرابيشي, مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - سوريا, ط2, 1405هـ-1985م.

114- شعر قيس بن زهير, جمع عادل جاسم البياتي, مطبعة الآداب, النجف الأشرف- العراق, 1972 م.

115- الشّعر والشّعراء, ابن قتيبة, تح أحمد محمد شاكر, دار المعارف, القاهرة – مصر, ط2, 1377 هـ - 1958م.

116- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم, نشوان بن سعيد الحميري, تح حسين بن عبداللّه العمري ومطهر بن علي الإرياني ويوسف محمّد عبداللّه, دار الفكر المعاصر, بيروت - لبنان، دار الفكر, دمشق – سوريا, ط1, 1420 هـ - 1999م.

-ص-

117- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري, تح أحمد عبد الغفور عطار, دار العلم للملايين, بيروت – لبنان, ط4, 1407هـ - 1987م.

-ض-

118- ضرائر الشّعر, ابن عصفور الإشبيلي, تح إبراهيم محمد, دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع, ط1, 1980م.

119- الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر, محمود شكري الآلوسي, شرحه محمد بهجة الأزي البغدادي, المكتبة العربية, بغداد – العراق, المطبعة السلفية, القاهرة – مصر, 1341 هـ.

-ع-

120- العقد الفريد, أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسي, تح أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري, مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر, القاهرة – مصر, ط3, 1391 هـ - 1971م.

121- عيون الأخبار, ابن قتيبة, تح منذر محمد سعيد أبو شعر, المكتب الإسلامي, بيروت – لبنان, عمّان – الأردن, ط1, 1429هـ - 2008م.

122- العيون الغامزة على خبايا الرامزة, أبو عبداللّه بدر الدين محمّد بن أبي بكر الدَّمَامِيني, تح الحسّاني حسن عبداللّه, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط2, 1415 هـ - 1994م.

-غ-

123- غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائض الفاضحة, أبو إسحاق برهان الدين

محمد بن إبراهيم المعروف بالوطواط, تح إبراهيم شمس الدين, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط1, 1429 هـ - 2008م.

124- الغريب المصنّف, أبو عبيد القاسم بن سلاّم الهروي, تح محمد المختار العبيدي, المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون, ودار سحنون للنشر والتوزيع, تونس, دار مصر للطباعة, القاهرة – مصر, ط2, 1416 هـ - 1996م.

-ف-

125- الفاخر, أبو طالب المفضل بن سلمة, تح عبد العليم الطحاوي, مراجعة محمد علي النجار, دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي, القاهرة – مصر, ط1, 1380 هـ.

126- فتاوى السبكي, أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي, تح محمد حامد الفقي (17/1 - 144), دار المعرفة, بيروت – لبنان.

127- فُرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي شرح أبيات سيبويه, أبو محمد الحسن بن أحمد الأعرابي المعروف بالأسود الغندجاني, تح محمّد علي سلطاني, دار النبراس (مكتبة الغندجاني 1), دمشق – سوريا, 1400 هـ - 1980م.

128- الفصول المفيدة في الواو المزيدة, أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي, تح حسن موسى الشاعر, دار البشير, عمّان – الأردن.

129- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له, محمّد عبد الخالق عضيمة, دار الحديث, القاهرة - مصر, ط1, 1395 هـ - 1975م.

-ق-

130- القاموس المحيط, أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي, تح مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة, إشراف محمد نعيم العرقسوسي, مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان, ط8, 1426 هـ - 2005م.

-ك-

131- الكامل في اللغة والأدب, أبو العباس المبرّد, تح محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر العربي, القاهرة - مصر, ط3, 1417هـ - 1997م. وتح محمد أحمد الدّالي, مؤسسة الرسالة, ط2, 1412 هـ - 1992م.

132- الكتاب, سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر, تح عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط3, 1408هـ - 1988م.

133- كتاب الألفاظ, ابن السكيت, تح فخر الدين قباوة, مكتبة لبنان ناشرون, بيروت - لبنان, ط1, 1998م.

134- كتاب الأمثال, أبو عُبيد القاسم بن سلاّم, تح عبد المجيد قطامش, دار المأمون للتّراث, دمشق – سوريا, وبيروت - لبنان, ط1, 1400هـ - 1980م.

135- كتاب الأمثال المنسوب لزيد بن رفاعة الهاشميّ, تح علي إبراهيم الكردي, دار سعد الدّين للطّباعة والنّشر والتّوزيع, دمشق – سوريا, ط1, 1423هـ - 2003م.

136- كتاب الجمل في النّحو, أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي, تح علي توفيق الحمد, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, دار الأمل, إربد – الأردن, ط1, 1404 هـ - 1984م.

137- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب, لأبي علي الفارسي, تح محمود محمد الطناحي, مطبعة المدني (مصورة عن طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة), القاهرة - مصر, ط1, 1408 هـ - 1988م.

138- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر, أبو هلال الحسن بن عبدالله العسكري, تح علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم, دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه, ط1, 1371هـ - 1952م.

139- كتاب العين, الخليل بن أحمد الفراهيديّ, تح مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرّائي, دار ومكتبة الهلال, بيروت – لبنان.

-ل-

140- اللاّمات, أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي, تح مازن المبارك, دار الفكر, دمشق – سوريا, ط2, 1405 هـ - 1985م.

141- لباب الآداب, أبو المظفر مجد الدين أسامة بن منقذ, تح أحمد محمد شاكر, مكتبة السّنّة, القاهرة – مصر, ط2, 1407 هـ - 1987م.

142- اللّباب في علل البناء والإعراب, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري, تح غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان, دار الفكر المعاصر, بيروت – لبنان,

دار الفكر, دمشق – سوريا, ط1, 1416هـ - 1995م.

143- لسان العرب, أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري, دار صادر, بيروت – لبنان, ط3, 1414هـ.

144- اللّمحة في شرح الملحة, أبو عبداللّه شمس الدين محمد بن حسن المعروف بابن الصائغ, إبراهيم بن سالم الصاعدي, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية, ط1, 1424 هـ - 2004م.

-م-

145- ما يجوز للشّاعر في الضّرورة, أبو عبداللّه محمد بن جعفر القزّاز القيرواني, تح رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي, دار العروبة, الكويت, دار الفصحى, القاهرة, مطبعة المدني, القاهرة – مصر, 1401 هـ - 1981م.

146- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر, أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد ابن الأثير الجزري, تح أحمد الحوفي وبدوي طبانة, دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

147- المثنّى, أبو الطّيّب عبد الواحد بن عليّ اللّغويّ الحلبيّ, تح عزّ الدّين التّنوخي, مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ, دمشق – سوريا, 1380هـ - 1960م.

148- مجالس ثعلب, لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب, تح عبد السلام محمّد هارون, دار المعارف (ذخائر العرب 1), القاهرة – مصر, ط2, 1375 هـ - 1956م.

149- مجالس العلماء, للزّجّاجي, تح عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط3, 1420 هـ - 1999م.

150- مجمع الأمثال, أبو الفضل أحمد بن محمد الميدانيّ, تح محمّد محيي الدّين عبد الحميد, مطبعة السّنّة المحمّديّة, 1374 هـ-1955م.

151- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني, شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم, بيروت- لبنان, ط1, 1420هـ.

152- المحكم والمحيط الأعظم, ابن سيدهْ, ج1 و2 تح عبد الستار أحمد فرّاج وج3 تح عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ), معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية,

القاهرة – مصر, ط1, 1377 هـ - 1958م.

153- مختار الصّحاح, زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي, تح يوسف الشيخ محمد, المكتبة العصرية, الدار النموذجية، بيروت – لبنان, ط5, 1420 هـ - 1999م.

154- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع, أبو عبداللّه الحسين بن أحمد بن خالويه, تح ج. برجشتراسر, المطبعة الرحمانية لجمعية المسترقين الألمانية (النشرات الإسلامية 7), مصر, 1934م.

155- المخصّص, أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي, تح خليل إبراهم جفال, دار إحياء التراث العربي, بيروت – لبنان, ط1, 1417هـ - 1996م.

156- المذكر والمؤنث, أبو حاتم سهل بن محمّد السجستاني, تح حاتم صالح الضامن, مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث, دبي – الإمارات, دار الفكر المعاصر, بيروت – لبنان, دار الفكر, دمشق, - سوريا, ط1, 1418 هـ - 1997م.

157- المسائل الشيرازيات, أبو علي الفارسي, تح حسن بن محمود هنداوي, كنوز إشبيليا, الرياض - السعودية, ط1, 1424هـ - 2004م.

158- المسائل العسكريّات, أبو علي الفارسي, تح علي جابر المنصوري, مطبعة جامعة بغداد - العراق, ط2, 1982م.

159- المسائل العضديّات, لأبي علي الفارسي, تح علي جابر المنصوري, عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية, بيروت – لبنان, ط1, 1406 هـ - 1986م.

160- المستقصى في أمثال العرب, أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط2, 1987م.

161- المسند, أبو عبداللّه أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني, تح شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين, إشراف عبداللّه بن عبد المحسن التركي, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, ط1, 1421 هـ - 2001 م.

162- مشكل إعراب القرآن, مكي بن أبي طالب القيسي, تح حاتم صالح الضامن, دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع, دمشق - سوريا, ط1, 1424 هـ - 2003م.

163- الْمَشُوف الْمُعْلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري, تح ياسين محمّد السواس, جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية, مكة – السعودية, دار الفكر, دمشق – سوريا, 1403هـ - 1983م.

164- المصباح المنير, الفيوميّ, مكتبة لبنان, بيروت – لبنان, 1987م.

165- المطرب من أشعار أهل المغرب, أبو الخطاب عمر بن حسن ابن دحية الكلبي, تح إبراهيم الأبياري وحامد عبد المجيد وأحمد أحمد بدوي, مراجعة طه حسين, دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان, 1374 هـ - 1955م.

166- معاني القرآن, أبو جعفر النّحّاس, تح محمّد علي الصّابوني, مركز إحياء التراث الإسلاميّ, معهد البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي, جامعة أمّ القرى, مكّة – السعودية, ط1, 1408 هـ - 1988م.

167- معاني القرآن, أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المجاشعي, تح هدى محمود قراعة, مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر, ط1, 1411 هـ - 1990م.

168- معاني القرآن, أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء, تح أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي, الدار المصرية للتأليف والترجمة, القاهرة - مصر, ط1.

169- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب, أبو عبداللّه شهاب الدين ياقوت بن عبد اللّه الرومي الحموي, تح إحسان عباس, دار الغرب لإسلامي, بيروت – لبنان, ط1, 1993م.

170- معجم البلدان, ياقوت الحموي الرومي, دار صادر, بيروت – لبنان, ط2, 1995م.

171- المغرب في حلى المغرب, أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي, تح شوقي ضيف, دار المعارف, القاهرة – مصر, ط3, 1955م.

172- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, جمال الدين عبداللّه بن يوسف ابن هشام الأنصاري, تح عبد اللطيف محمد الخطيب, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, 1421 هـ - 2005م.

173- المفصّل في صنعة الإعراب, أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري, تح

علي بوملحم, مكتبة الهلال, بيروت – لبنان, ط1, 1993م.

174- المفضّليّات, المفضل بن محمد الضبي, تح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون, دار المعارف (ديوان العرب مجموعات من عيون الشعر 1), القاهرة – مصر, ط6.

175- المقتصد في شرح الإيضاح, أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ, تح كاظم بحر المرجان, منشورات وزارة الثقافة والإعلام, دار الرشيد للنشر, (سلسلة كتب التراث 115), العراق, 1982م.

176- المقتصد في شرح التّكملة في شرح التكملة, عبد القاهر الجرجاني, تح أحمد بن عبدالله بن إبراهيم الدويش, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, (سلسلة الرسائل الجامعية 78), الرّياض – السّعوديّة, 1428 هـ - 2007م.

177- المقتضب, أبو العباس المبرد, تح محمد عبد الخالق عضيمة, عالم الكتب, بيروت – لبنان.

178- منازل الحروف, أبو الحسن علي بن عيسى الرماني, تح إبراهيم السامرائي, دار الفكر, عمان – الأردن.

179- منتهى الطّلب من أشعار العرب, محمّد بن المبارك ابن ميمون, تح محمّد نبيل طريفي, دار صادر للطّباعة والنّشر, بيروت – لبنان, ط1, 1999م.

180- منثور الفوائد, أبو البركات الأنباري, تح حاتم صالح الضامن, دار الرائد العربي, بيروت – لبنان, ط1, 1410هـ - 1990م.

181- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني, تح إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين, وزارة المعارف العمومية, إدارة الثقافة العامة, إدارة إحياء التراث القديم, مصر, ط1, 1373هـ - 1954م.

182- المواقف, أبو الفضل عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تح عبد الرحمن عميرة, دار الجيل, بيروت – لبنان, ط1, 1417 هـ - 1997م.

183- الموطّأ, أبو عبدالله مالك بن أنس الأصبحي, تح محمّد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان, 1406 – 1985م.

-ن-

184- نتائج الفكر في النّحو, أبو القاسم السهيلي, تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط1, 1412 هـ - 1992م.

185- نقد الشّعر, أبو الفرج قدامة بن جعفر, تح محمّد عبد المنعم خفاجي, دار الكتب العلميّة, بيروت – لبنان.

186- النّهاية في غريب الحديث والأثر, أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري, تح طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي, المكتبة العلمية, بيروت – لبنان، 1399هـ - 1979م.

187- النوادر في اللغة, أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري, تح محمد عبد القادر أحمد, دار الشروق, القاهرة – مصر, ط1, 1401هـ - 1981م.

-هـ-

188- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, جلال الدين السيوطي, تح عبد العال سالم مكرم, دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع, الكويت, 1399هـ - 1979م.

-و-

189- الوشي المرقوم في حلّ المنظوم, أبو الفتح ضياء الدين نصر اللّه بن محمد الجزري, تح يحي عبد العظيم, مراجعة عبد الحكيم راضي, الهيئة العامة لقصور الثقافة, شركة الأمل للطباعة والنشر (الذخائر 121), القاهرة – مصر, 2004م.

ثالثا: الرسائل الجامعية والمجلات:

-أ-

190- " الاسم والمسمّى ", ابن السّيد البَطَلْيُوسِي, تح أحمد فاروق, مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق – سوريا, صفر 1392 هـ - أبريل 1972م.

-ق-

191- القرط على الكامل (لأبي الوليد الوقّشي وابن السّيد البطليوسي), أبو الحسن علي بن إبراهيم ابن سعد الخير الأنصاري, تح ظهور أحمد أظهر, رسالة دكتوراه, جامعة بنجاب – باكستان, 1969م.

-ك-

192- " الكلام على عِصِيٍّ وَمَغْزُوٍّ ", أبو البركات الأنباري, تح سليمان بن إبراهيم

العايد, مجلة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة, الرياض – السعودية, العدد الثالث, رجب 1419 هـ - فبراير 1990م.

-ن-

193- " نقد النشرة الثانية لكتاب الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح " حاتم صالح الضامن, مجلة العرب, الرياض, رجب/شعبان 1417هـ - نوفمبر/ديسمبر 1996م, السنة: 32.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس المحتويات:

البسملة ..... أ
الإهداء ....ب
شكر وتقدير ..... ج
المقدمة ..... د
صاحب الحواشي ....و
ترجمة مختصرة لابن الطراوة ..... ح
عنوان الكتاب ونسبته إلى ابن الطراوة .....ك
وصف النسختين المخطوطتين ..... ل
منهج التحقيق ..... .م
الرموز المستخدمة.....ن
نماذج صور من المخطوطتين ..... س– ص
النصّ المحقق.....1
فصل 11
فصل..... 13
فصل: باب إذا ما ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا..... 16
فصل: باب حد الإعراب..... 19
باب من أحكام أواخر الأسماء المعربة 26
باب التثنية والجمع..... 29
باب إعراب الأسماء 35
باب الابتداء بالأسماء الموصولة..... 39
وقال في باب الإخبار 40
فصل 45
باب الفاعل والمفعول به 46

باب الفعل المبني للمفعول به.....48
باب نعم وبئس.....54
باب التعجّب..... 54
باب (كان)..... 55
باب (ما)... في باب (إنّ)..... 57
باب (إنّ) و(أنّ)..... 62
باب (ظننتُ)..... 69
باب اسم الفاعل وما أشبهه..... 72
باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل..... 74
فصل..... 77
باب المصادر التي أعملت عمل الفعل..... 80
فصل..... 82
فصل..... 84
فصل..... 85
فصل..... 88
فصل..... 92
فصل: باب ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين..... 94
فصل..... 96
باب المفعول فيه..... 96
فصل..... 100
فصل..... 103
فصل..... 107
فصل..... 109
فصل..... 110
باب المفعول معه..... 115

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

باب المفعول له..... 117
باب الحال..... 118
باب التمييز..... 121
باب الاستثناء..... 124
باب ما جاء بمعنى (إلاّ) من الكلام..... 126
باب لاستثناء المنقطع..... 129
فصل..... 130
باب تمييز الأعداد..... 131
باب (كم)..... 132
باب النّداء..... 133
باب النفي بـ (لا)..... 136
باب النكرة المضافة..... 137
باب الأسماء المجرورة..... 138
فصل..... 142
باب (مذ) و(منذ)..... 143
باب القسم..... 147
باب الأسماء المجرورة [بإضافة أسماء مثلها إليها]..... 149
باب الإضافة غير المحضة..... 150
باب توابع الأسماء..... 153
باب العطف..... 155
فصل..... 158
باب إعراب الفعل..... 160
فصل: باب الأفعال المنصوبة..... 160
فصل..... 161
فصل..... 162

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

باب الحروف الجازمة..... 163
باب المجازاة..... 164
باب النون الثّقيلة والخفيفة..... 165
الجزء الثاني من الرّدّ على (كتاب الإيضاح) في جزئه الثاني..... 167
فصل..... 169
باب الابتداء بالكلم..... 169
باب الوقف على الاسم المعتلّ..... 171
باب الوقف على الألف التي تكون في أواخر الأسماء..... 172
باب الحكاية..... 174
باب تخفيف الهمزة..... 174
باب تخفيف الهمزة المتحرّكة إذا كان ما قبلها متحرّكا..... 176
باب التّثنية والجمع الّذي على حدّها..... 177
باب تثنية ما كان آخره همزة..... 178
باب الجمع الّذي على حدّ التّثنية..... 183
باب النَّسب..... 184
باب ما اطّرد فيه التّغيّر من النَّسب..... 185
باب النَّسب إلى ما كان لامه ياءً أو واوا وكان قبلها ساكن..... 185
فصل..... 186
باب الإضافة إلى ما حذف منه حرف واحد من بنات الثلاثة من موضع اللاّم..187
باب النَّسب إلى ما يحذف منه آخره..... 189
فصل..... 191
باب النَّسب إلى الجمع..... 191
باب العدد..... 193
فصل..... 195
فصل..... 195

باب اسم الفاعل المشتقّ من اسم العدد..... 196
فصل..... 196
فصل..... 197
باب المقصور والممدود..... 199
فصل..... 201
فصل: ... في التّذكير والتّأنيث..... 203
باب الجمع المكسّر..... 211
فصل: باب جمع ما لحقته التّاء من الأبنية الّتي على ثلاثة أحرف..... 215
فصل: باب تكسير ما كان على أربعة أحرف ثالثه حرف مدّ لغير الإلحاق 216
باب ما كان من هذه الأسماء الّتي على أربعة أحرف مؤنّثا ولم تلحقه علامة التّأنيث 218
باب تكسير ما كان الأسماء على (فاعل)..... 219
باب التّصغير..... 219
باب تحقير ما حذف منه من بنات الثلاثة حرف..... .222
فصل: في باب الفعل الرباعي..... 223
في باب ما اشتق من بنات الثلاثة من للمصادر من الزمان والمكان..... 224
باب الإمالة..... 224
باب ما كانت فاؤه همزة..... 225
فصل..... 227
فصل..... 229
باب الإدغام..... ..231
نهاية النص المحقق..... 234
قائمة المصادر والمراجع..... 235
فهرس المحتويات..... 255-259

Summary

This is a Master's thesis in Arabic on Manuscript Review entitled: ***"Rissala Al ifsah bibaadh ma djaa mina al-khataa fi Kitab Al Idhah / A Report On Some Mistakes Within The Book Of Clarification"*** written by Abu Al Hussein Soleiman B'nu Mohamed B'nu Abdellah Ibnu Tarawa Al Maliqi – a critic of the book *"Al Idhah Alaadhidi"* and its second part called ***"Al-Takmilah / The Sequel"*** from Abi Ali Al Farissi.

This book had been first published and reviewed by Dr. Hateem Salah Adhamin, then, reviewed by Ayad B'nu Aid Athabiti who both worked on a single manuscript copy which is kept at the *Library of El Escorial* in Madrid –Spain; a copy which contains a lot of mistakes.

I found a second copy at King Abdulaziz's Library in Ryad-KSA. I reviewed the book again and made every effort to correct many falsifications, restore many distortions along with dropped words and expressions. I also reviewed the comments on the margins of the Escorial Copy on which the author reported from Ibnu Al-Tarawa and defended the works of Abi Ali Al Farissi. It appears to me that those comments had been added by Abi Ishak Al Chatibi.